

The image shows a document page with a grid-like structure, likely a ledger or a form. The grid is composed of several rows and columns. The top row contains the numbers 1, 2, 3, 4, 5, 6, 7, 8, 9, 10, 11, 12, 13, 14, 15, 16, 17, 18, 19, 20, 21, 22, 23, 24, 25, 26, 27, 28, 29, 30, 31, 32, 33, 34, 35, 36, 37, 38, 39, 40, 41, 42, 43, 44, 45, 46, 47, 48, 49, 50, 51, 52, 53, 54, 55, 56, 57, 58, 59, 60, 61, 62, 63, 64, 65, 66, 67, 68, 69, 70, 71, 72, 73, 74, 75, 76, 77, 78, 79, 80, 81, 82, 83, 84, 85, 86, 87, 88, 89, 90, 91, 92, 93, 94, 95, 96, 97, 98, 99, 100. The rest of the page is filled with handwritten entries, which are mostly illegible due to the quality of the scan. The handwriting appears to be in a cursive or script style. The overall image is very faded and has a high level of contrast, making it difficult to read.

خبرنامه

تاریخ
تاریخ
تاریخ

مجلس

شماره ۱۰۰
روزنامه کیهان
پنجشنبه ۱۳۰۵



المبسوط

في فقه الإمامية

تأليف

شيخ الإسلام أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب

المتوفى ٤٦٠ هـ

صححه وعلق عليه

السيد محمد تقي الكاشغري

الجزء الأول

توزيع

دار الكتاب الإسلامي

بيروت - لبنان

تقديم

مؤسسة القرى المطبوعات

بيروت - لبنان

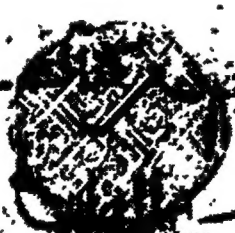
هذا هو الجزء الأول من الكتاب
حسب تجزئتنا إلى آخر كتاب الضحايا
والعقيقة، ويتلوه الجزء الثاني و
أوله كتاب الجهاد، ونسئل الله أن
يوفقنا لإتمامه إنه سميع مجيب

جميع الحقوق محفوظة

١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م

في يومه تصعب على من
 ان يصدر عن علمه
 كبحر الله العرش على
 القدر

الحزب الثالث



الكتاب
 تصيف هذا الكتاب
 نظري في هذا الكتاب

واعلم ان السج امر انما عدا اخباره عند الله المشرق والمغرب
 من اونه الى من ومن جمعه اسم السج امر الحسب والكر والكر
 الحسب وكسب الحسب على الظاهر من شجرة الحسب
 واسم السج واسم السج واسم السج
 واعلم ان السج على السج واسم السج
 السج واسم السج واسم السج
 السج واسم السج واسم السج
 السج واسم السج واسم السج

صورة خط من الشعة شيخ الطائفة مولانا ابو جعفر محمد بن الحسن الطوسي اخذت من اصل خطه الشريف الموحى على
 في الثالث من كتاب التبيان وتفسير القرآن وهو في خزانة كتب العلامة تميم بن العصور ولافتا الزمان
 في الطرود والخط في السج واسم السج واسم السج واسم السج واسم السج واسم السج واسم السج واسم السج

كلمة الناشر

منذ حقبة من الزمن إلى الآن وأنا أغدو وأروح في هواجس ضميري حب القيام بنشر ما وصل بأيدينا من موسوعاتنا القيّمة و تراثنا العلمي من السلف الصالح من أعلام الدين وجهابذة العلم والفضيلة وأساطين الفتح لعلّه كان خدعة باقية .

و بحمد الله ومنه بعد التوفيق بتأسيس [المكتبة المرتضوية لإحياء الآثار الجعفرية] وفقت لنشر عدّة كتب نفيسة ثمينة بين مطبوع غير رائع ومطموس في مكشّات الدارسة قصرت عن يلها أيدي الكثيرين ^(١).

وقد يضيف اليوم إلى منشوراتنا من الكتب التي جدّت طباعته كتاب المبسوط لشيخنا الأقدم وفقهنا الأعظم شيخ الطائفة - عليه الرحمة - هو أكبر جامع ديني تدور عليه رحي الاجتهاد ، ويمتاز هما سواء برصانة البيان وغزارة العلم ، واستيفاء الفروع التي ترتبط بكل مسألة .

طبع لأول مرة على الحجر سنة ١٢٧٠ ولكن نفدت تلكم النسخ مع كثرة من يرغب في اقتنائها

فمن الله علينا بتجديد طبعه على أسلوب بديع وطبع رائع وجمال بهي مناسب العصر بزيادة تعلية ثمينة ، و لمن وازرونا من رواد الفضيلة في هذا المشروع شكر متواصل غير مقطوع .

(١) ومن منشوراتنا إلى الآن ١ - كتاب آداب النفس لسيد محمد العيناوي ٢ - الزام الناسب في اثبات الحجة الغائب للشيخ على البارجيني اليزدي ٣ - كنز العرفان في فقه القرآن لابي عبد الله المقداد بن عبد الله السيوري ٤ - الصراط المستقيم في الإمامة لعلي بن يونس العاملي النباطي البياضي ٥ - المفردات في غريب القرآن لابي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب ٦ - تذكرة الفقهاء للعلامة الحلبي ٧ - مالك الانهام إلى آيات الاحكام لفاضل الجواد الكاظمي ٨ - زبدة البيان في أحكام القرآن لمقدس الاردبيلي .

كلمة المصحح

لا زال الحق في ضيق مما يمكر أهل الباطل ، و لكن الحق أبى إلا أن يعلو
و الطائفة المحقة الناجية و هم الشيعة الإمامية من الصدر الأول للإسلام إلى اليوم
رغمًا لما رأوا من ضيق أهل الباطل كالفحوا بلا ملل ولا كلل عن حريم الحق و مبادئه ،
و الذب عن المذهب و نصرة أهل البيت عليهم السلام ، و كم كاثو لنواميس عقائدهم و دافعوا
عن شرف النحلة و كيان الملة ، و اهتموا بفضل جهودهم الكثيرون ممن ضلوا الطريق
و أضلوا .

ولا يخفى أن مخالفهم و معانديهم لم يتركوا في قوس إفكهم منزعا لم يرم به
الشيعة ، ولا يستحيوا عن نسبة أية فرية شائنة و آراء مختلفة و المخازي و الطامات
و القذائف حتى القذف بالكفر و الشرك و الجهل .

قال أبو الحسين عبد الرحيم المعتزلي في الانتصار : الرخصة تعتقد أن ربها زو هيئة و صورة
و يتحرك و يسكن و يزول و ينتقل ، وأنه كان غير عالم فعلم ، و قال أبو منصور عبد القاهر بن
طاهر البغدادي المتوفى ٤٢٩ في الفرق بين الفرق ص ٣٠٩ : إنه لم يكن في الروافض
قطإمام في الفقه ، ولا إمام في رواية الحديث ، ولا إمام في اللغة و النحو ، إلخ . فإن
شئت كثير الاطلاع لهذه القذائف فانظر القدير ج ٣ .

ولكن الله كتب العزة لنفسه و لرسوله و للمؤمنين به و برسوله و بأهل بيته
و لا معقب لحكمه فلا مثول للباطل قبال الحق و لا كيان للزيرجة يقاوم الواقع ، و شتان
بين علل أسس على أساس رصينة ، و ما على على شفا جرف هار ، و المنصف المستشف
لنفس الأمر يجد نسب عينه أن للحق دولة و للباطل جولة .

و شاء الله أن يكون منهم في كل عصر و جيل شموساً يزيل بهم غواسق الظلم ،
و يجعلهم للمتقين إماماً ، و لإقامة الحق . و إعلاء كلمة التوحيد أعلاماً يرحضون معرفة
باطل أهل الضلال ، و يوقظون شعور الأمة لحفظ الشريعة عن التحريف و التبديل .
و قاموا وجهد واجهاداً علمياً ، و نهضوا بأعباء واجبههم الديني ينهضون عن دين الحق
تأويل المبطلين ، و يوضحون طريق الحق ، و يبينون كل فرية شائنة .

و ما يناسب المقام البحث عنه من افتراءاتهم ما طعنوا عليهم بقلة الفروع و قلة
المسائل و مخالفة الإجماع ، و قد أجاب عن هذه الفرية الشيعة السيد المرتضى علم الهدى
عليه الرحمة : قال في مقدمة كتابه الانتصار ما لفظه :

أما بعد فإني ممثلاً لما رسمته الحضرة السامية الوزيرية العميدية - أدام الله
سلطانها و أعلا أبدأ شأنها و مكانها - من بيان المسائل الفقهية التي يشنع بها على الشيعة
الإمامية و ادعى عليهم مخالفة الإجماع وأكثرها موافق فيه الشيعة غيرهم من العلماء
و الفقهاء المتقدمين أو المتأخرين ، و ما ليس لهم فيه موافق من غيرهم فعليه من الأدلة
الواضحة و الحجج الالاحية ما يغني عن وفاق الموافق ولا يوحش معه خلاف المختلف .
إلى أن قال : فكيف جازت الشناعة على الشيعة بالمذاهب التي تفرّدوا بها ولم يشنع على
كل فقيه كأبي حنيفة و الشافعي و المالكي و من تأخّر عن زمانهم بالمذاهب التي تفرّد
بها و كل الفقهاء على خلافه فيها ؟ و ما الفرق بينما تفرّدت به الشيعة من المذاهب التي لا موافق
لهم فيها و بين ما انفرد به أبو حنيفة و الشافعي من المذاهب التي لا موافق لهم فيها ؟
فإن قالوا : الفرق بين الأمرين أن كل مذهب تفرّد به أبو حنيفة فله موافق من فقهاء
أهل الكوفة فيه أو من السلف المتقدمين ، و كذلك ما تفرّد به الشافعي له فيه موافق من
أهل الحجاز و من السلف ، و ليس كذلك الشيعة .

قلنا : ليس كل مذهب تفرّد به أبو حنيفة أو الشافعي يعلم أن أهل الكوفة و
أهل الحجاز أو السلف قائلون به ، وإن ادعى ذلك دون ما هو معلوم مسلم غير منازع فيه
فالشيعة أيضاً تدعى و تروى أن مذاهبها التي انفردت بها هي مذاهب جعفر بن محمد الصادق

وتهد بن علي الباقر و علي بن الحسين زين العابدين عليهما السلام بل يروى هذه المذاهب عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام . انتهى .

و في القرن الرابع قيض الله بطل النهضة العلمية ، بطل التحقيق و التنقيب ، المثل الأعلى علي من كل فضيلة ، علم العلم الخفّاق ، منار الهدى ، شيخنا و شيخ الكل في الكل ، علامة الآفاق ، شيخ الطائفة - عليه الرحمة - و قد خصّه الله بعناية فائقة و مازاه بصفات بارزة ، و جعل في علمه و قلمه للناس تاجاً من أفضل النتائج ، و لقد أجد نفسه في تشييد مباني الشريعة ، و كرّس حياته طوال عمره لخدمة الدين و المذهب .

و ارغماً للمقتري الكذب و إقماراً لما اتبجحوا و ابتهجوا به من نسج الباطل ألف كتابه المبسوط و قال : في علة تأليفه : أمّا بعد فإني لا أزال أسمع معاشر مخالفينا من المتفكّهة و المنتسبين إلى علم الفروع يستجفرون فقه أصحابنا الإمامية و يستزرونه و ينسبونهم إلى قلة الفروع و قلة المسائل و يقولون : إنهم أهل حشو و منا قضة .

إلي أن قال : و كنت على قديم الوقت و حديثه منشوق النفس إلى عمل كتاب يشتمل على ذلك تتوق نفسي إليه فيقطعني عن ذلك القواطع و تشغلني الشواغل و تضعف نيتي أيضاً فيه قلة رغبة هذه الطائفة فيه . إلى أن قال : و هذا الكتاب إذا سهّل الله تعالى إتمامه يكون كتاباً لا نظير له لافي كتب أصحابنا و لا في كتب المخالفين لأنني إلى الآن ما عرفت لأحد من الفقهاء كتاباً واحداً يشتمل على الأصول و الفروع مستوفاً مذهبنا بل كتبهم و إن كانت كثيرة فليس تشتمل عليهما كتاب واحد .

و المبسوط موسوعة علمية كبرى حافلة بالتحليل الدقيق و التحقيقات الثمينة في فقه الإمامية ، و يصلح هذا السفر القيم أن يكون مقصداً لأرباب الأفكار السامية و أعلام الفقهاء فيستطيع كل واحد أن يجد ضالته المنشودة و يستفيد من ثمرته الشهيّة و يلقي الباحث فيه أمنيته على نحو ما يجد المسافر الظامى في البحر ما ينقذ غلته و للبحّانة الكبير الإمام آية الله الشيخ آغا بزرك الطهراني - دام ظله - كلام في مقدمته على التبيان يمجّبنا ذكره قال - مدّ ظله - :

مصنعت على علماء الشيعة سنون متطاولة و أجيال متعاقبة ولم يكن من الهين على أحد منهم أن يعدوا نظريات شيخ الطائفة في الفتاوى ، وكانوا يعدون أحاديثه أصلاً مسلماً و يكفون بها ، و يعدون التأليف في قبالتها و إصدار الفتوى مع وجودها تجاسراً على الشيخ وإهانة له ، واستمرت الحال على ذلك حتى عصر الشيخ ابن ادريس فكان - أعلى الله مقامه - يسميهم بالملقلة ، و هو أول من خالف بعض آراء الشيخ و فتاواه ، وفتح باب الرد على نظرياته ، ومع ذلك فقد بقوا على تلك الحال حتى أن المحقق و ابن اخته العلامة الحلي ومن عاصرهما بقوا لا يعدون رأى شيخ الطائفة . انتهى .

تحقيق الكتاب

من بدو الشروع في تحقيق الكتاب بذلنا ميسور الجهد في تحصيل نسخ نعتمد عليها في التحقيق و المقابلة ، وما نلنا بالاقتناء منها :

١ - نسخة نفيسة من أول كتاب الطهارة إلى آخر كتاب البيع لخزانة كتب سماحة آية الله السيّد شهاب الدين النجفي المرعشي - دام ظلّه - .

٢ - نسختان من أول كتاب الطهارة إلى آخر كتاب الجهاد لخزانة كتب الجبر العلم العالم الورع السيّد مهدي الحسيني اللاجوردى - دامت بركاته - .

٣ - نسخة نفيسة كاملة بخط حسين بن محمد جعفر الخونسارى تاريخها سنة ثلاثين و مائتين بعد الألف لخزانة كتب العالم المفضل الشيخ محمد القوائنى البروجردى - وبعد انطباع هذا الجزء قد نشرنا بنسخة ثمينة جداً بخط محمد حسن بن عبد الله تاريخها سنة ١٢٦٧ لخزانة كتب العلامة الاستاذ السيّد محمد على القاضى الطباطبائى وحين الفحص عن النسخ راجعنا إلى الأديب البهائية المهرزا احمد المنزوى ابن العلامة الكبير سماحة آية الله الشيخ آغا بزرك الطهرانى ، ومن علينا بالتطلع عن بعض كرايس الذريعة لم يطبع ، وهدانا ذلك إلى نسخ خطية نفيسة مصحّحة جداً منها نسخة مصحّحة تاريخها سنة (٦٥٩) في المكتبة الرضوية يستفاد منها المرجو من القراء الكرام أن يتفضلوا علينا بالإخبار بما عندهم من الاطلاع على النسخ المصحّحة من الكتاب ، ولسعيرهم شكر متواصل .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه نستعين وعليه التكلان

الحمد لله الذي أوضح لعباده دلائل معرفته ، و أنهج سبيل هدايته ، و أبان عن طريق توحيده وحكمته ، وسهل الوصول إلى ثواب جنته ، و يسر الخلاص من أليم عقابه وسطوته بما خلق فيهم من العقول السليمة والعلوم الجليلة ، و نصب لهم من الأدلة الواضحة ، والحجج اللائحة ، و البراهين الراجحة ، وخلق لهم من القدر الممكنة ، و الاستطاعة المتقومة [المتعولة خل] ، و سهل عليهم طاعته بالألطف المتقربة [المقربة خل] والدواعي المسهلة ، و انبعث إليهم أنبياء جعلهم سفراء بينه وبينهم يدعوهم إلى طاعته ويحذرونهم من معصيته ، ويرغبونهم في جزيل ثوابه ، ويرهبونهم من شديد عقابه لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل ، و صلى الله على خاتم أنبيائه ، و سيد أصفائه محمد النبي صلى الله عليه ، وعلى أهل بيته الطاهرين النجوم الزاهرة ، والحجج الالامعة الذين جعلهم الله أعلاماً لدينه ، و أمناء لتوحيده ، و خزنة لوحيه ، و تراجمة لكتابه ، و أودعهم علم جميع ما يحتاج إليه خلقه ليلجأوا إليهم في الملمات ، و يفرعوا إليهم في المشكلات ، ولم يكلمهم في حال من الأحوال إلى الآراء المضلة ، و المقائيس المبطلة ، و الأهواء المهلكة [المهمل خل] و الاجتهادات المخزية بل جعل أقوالهم الحجة ، و أفعالهم القدوة ، و جعلهم معصومين من الخطأ مأمورين عليهم بالسو والفلط ليأمن بذلك من يفرع إليهم من التغير و التبديل و الفلط و التعريف فيكون بذلك واثقاً بدينه قاطعاً على وصوله إلى الحق الذي أوجهه الله تعالى عليه و تدبه إليه .
أما بعد فإني لأزال أسمع معاشر مخالفينا من المتفككة والمنسبين إلى علم الفروع

يستحقرون فقه أصحابنا الإمامية ، و يستنزرونه ، و ينسبونهم إلى قلة الفروع و قلة المسائل ، و يقولون : إنهم أهل حشو و مناقضة ، و إن من ينغى القياس و الاجتهاد لا طريق له إلى كثرة المسائل ولا التفريع على الأصول لأن جل ذلك و جمهوره مأخوذ من هذين الطريقين ، و هذا جهل منهم بمذاهبنا و قلة تأمل لأصولنا ، ولو نظروا في أخبارنا وفقهنا لعلموا أن جل ماذكروه من المسائل موجود في أخبارنا ومنصوص عليه تلويحاً عن أئمتنا الذين قولهم في الحجة يجرى مجرى قول النبي ﷺ إماماً خصوصاً أو عمومياً أو تصريحاً أو تلويحاً .

و أمّا ماكثروا به كتبهم من مسائل الفروع . فلا فرع من ذلك إلا وله مدخل في أصولنا و مخرج على مذاهبنا لأعلى وجه القياس بل على طريقة يوجب علماً يجب العمل عليها و يسوغ الوصول [المصير خل] إليها من البناء على الأصل ، و براءة الذقة وغير ذلك مع أن أكثر الفروع لها مدخل فيما نص عليه أصحابنا ، وإنما كثر عددها عند الفقهاء لتركيبهم المسائل بعضها على بعض و تعليقها و التدقيق فيها حتى أن كثيراً من المسائل الواضحة دق لضرب من الصناعة و إن كانت المسئلة معلومة واضحة ، و كنت على قديم الوقت وحديثه منشوق النفس إلى عمل كتاب يشتمل على ذلك تنوq نفسي إليه فيقطعني عن ذلك القواطع و شغلني [تشغلني خل] الشواغل ، و تضعف لييتي أيضاً فيه قلة رغبة هذه الطائفة فيه ، و ترك عنايتهم به لأنهم ألقوا الأخبار وما روه من صريح الألفاظ حتى أن مسألة لوغير لفظها وعبر عن معناها بغير اللفظ المعتاد لهم لعجبوا [تعجبوا خل] منها و قصر فهمهم عنها ، و كنت عملت على قديم الوقت كتاب النهاية ، و ذكرت جميع ما رواه أصحابنا في مصنفاتهم وأصولها من المسائل و فرقوه في كتبهم ، و رتبته ترتيب الفقه و جمعت من النظائر ، و رتبته في الكتب على ما رتبته للعلّة التي يبتتها هناك ، ولم أتمر من التفريع على المسائل ولا لتعقيد الأبواب و ترتيب المسائل و تعليقها و الجمع بين نظائرها بل أوردت جميع ذلك أو أكثره بالألفاظ المنقولة حتى لا يستوحشوا من ذلك ، و عملت بآخره مختصر جعل العقود في العبادات سلكت فيه طريق الاختصار و عقود الاختصار و عقود الأبواب فيما يتعلق بالعبادات ، و وعدت فيه أن أعمل كتاباً في الفروع

خاصة يضاف إلى كتاب النهاية ، ويجتمع معه يكون كاملاً كافياً في جميع ما يحتاج إليه ثم رأيت أن ذلك يكون مبتوراً يصعب فهمه على الناظر فيه لأن الفرع إنما يفهمه إذا ضبط الأصل معه فعدلت إلى عمل كتاب يشتمل على عدد جميع كتب الفقه التي فصلوها الفقهاء وهي نحو من ثلاثين [ثمانين خل] كتاباً أذكر كل كتاب منه على غاية ما يمكن تلخيصه من الألفاظ ، واقتصرت على مجرد الفقه دون الأدعية والآداب ، وأعتقد فيه الأبواب ، وأقسم فيه المسائل ، وأجمع بين النظائر ، وأستوفيه غاية الاستيفاء ، وأذكر أكثر الفروع التي ذكرها المخالفون ، وأقول : ما عندي على ما يقتضيه مذاهبا ويوجه أصولنا بعد أن أذكر جميع المسائل ، وإذا كانت المسئلة أو الفرع ظاهراً أضع فيه بمجرد القيا وإن كانت المسئلة أو الفرع غريباً أو مشكلاً أومىء إلى تحليلها ووجه دليلها ليكون الناظر فيها غير مقلد ولا مبحث ، وإذا كانت المسئلة أو الفرع مما فيه أقوال العلماء ذكرتها وبينت عللها والصحيح منها والأقوى ، وأنبه على جهة دليلها لاعلى وجه القياس وإذا شبهت شيئاً بشيء فعلى جهة المثال لاعلى وجه حمل إحداهما على الأخرى أو على وجه الحكاية عن المخالفين دون الاعتبار الصحيح ، ولا أذكر أسماء المخالفين في المسئلة لئلا يطول به الكتاب ، وقد ذكرت ذلك في مسائل الخلاف مستوفاً ، وإن كانت المسئلة لا ترجح فيها للأقوال وتكون متكافية وقفت فيها ويكون المسئلة من باب التخيير ، وهذا الكتاب إذا سهل الله تعالى إتمامه يكون كتاباً لا نظير له لافي كتب أصحابنا ولا في كتب المخالفين لا نرى إلى الآن ما عرفت لأحد من الفقهاء كتاباً واحداً يشتمل على الأصول والفروع مستوفاً مذهبنا بل كتبهم وإن كانت كثيرة فليس تشتمل عليهما كتاب واحد ، وأما أصحابنا فليس لهم في هذا المعنى ما يشار إليه بل لهم مختصرات ، وأوفى ما عمل في هذا المعنى كتابنا النهاية وهو على ما قلت فيه ، ومن الله تعالى أستمد المعونة والتوفيق وعليه أتوكل وإليه أئيب .

❖ (فصل في ذكر حقيقة الطهارة وجهة وجوبها وكيفية أقسامها) ❖

الطهارة في اللغة : هي النظافة . وفي الشريعة عبارة عن إيقاع أفعال في البدن مخصوصة على وجه مخصوص يستباح بها الدخول في الصلاة : وهي على ضربين : طهارة بالماء وطهارة بالتراب . فالطهارة بالماء على ضربين :

أحدهما : يختص بالأعضاء الأربعة فتسمى وضوءاً ، والآخر يعم جميع البدن فتسمى غسلًا ، والتي بالتراب يختص عضوين فقط على ما سنبينه .

والوضوء على وجهين : واجب وندب . فالواجب هو الذي يجب لاستباحة الصلوة والطواف ولوجه لوجهه إلا هذين ، والندب فإنه مستحب في مواضع كثيرة لا تحصى ، وأما الغسل فعلى ضربين أيضاً : واجب وندب . فالواجب يجب للأمرين اللذين ذكرناهما و لدخول المساجد ، ومس كتاب القرآن ، وما فيه اسم الله تعالى وغير ذلك ، وأما المندوب فنذكره في موضعه إنشاء الله تعالى ، وأما ما يوجب الوضوء أو الغسل فسنبينه فيما بعد إنشاء الله ، والطهارة بالماء هي الأصل وإنما يعدل عنها إلى الطهارة بالتراب عند الضرورة وعدم الماء ، وتسمية التيمم بالطهارة حكم شرعي لأن النبي ﷺ ، قال : جعلت لي الأرض مسجداً وترابها طهوراً ، وأخبارنا مملوّة بتسمية ذلك طهارة ^(١) فليس لأحد أن يخالف فيه ، وينبغي أولاً أن يبدأ بما به يكون الطهارة من المياه وأحكامها . ثم نذكر بعد ذلك كيفية فعلها وأقسامها ، ثم نعقب ذلك بذكر ما ينقضها ويبطلها ، والفرق بين ما يوجب الوضوء والغسل . ثم نعود بعد ذلك إلى أقسام التيمم على ما بيناه ، ونحن نفعل ذلك ونذكر في كل فصل ما يليق ولا ترك شيئاً قيل ولا يمكن أن يقال إلا وأذكره إلا ما علمه يشذ منه من النادر اليسير والتافه الحقيق . إذاً الحوادث لاتضبط والخواطر لاتحصر غير أنه لا يخلو أن يكون في جملة المسطور ما يمكن أن يكون جواباً عنه إنشاء الله .

(١) منها ما رواه الشيخ في التهذيب ص ٤٠٥ ج ١ ح ١٢٧٢ من سماعة قال ، سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون معه الماء في السفر فيخاف قلته قال ، يتيمم بالصعيد ويستبقى الماء فإن أفه - عز وجل - جعلهما طهوراً الماء ، والصعيد .

﴿ باب ﴾

﴿ المياه وأحكامها ﴾

الماء على ضربين : طاهر ونجس . فالنجس هو كل ماء تغير أحد أوصافه من لون أو طعم أو رائحة بنجاسة تحصل فيه قليلاً كان أو كثيراً أو حصل فيه نجاسة وإن لم يتغير أحد أوصافه متى كان قليلاً ولا يراعى فيه مقدار ، وما هذا حكمه لا يجوز استعماله إلا بعد تطهيره على ماسنيته ، والطاهر على ضربين : مطلق ومضاف . فالمضاف كل ما استخرج من جسم أو اعتصر منه أو كان مرقة نحو ماء الورد ، والخلاف والآس و الزعفران و ماء الباقلي . فهذا الضرب من المياه لا يجوز استعماله في رفع الأحداث بلا خلاف بين الطائفة ، ولا في إزالة النجاسات على الصحيح من المذهب ، و يجوز استعماله فيما عدا ذلك مباح التصرف فيه بسائر أنواع التصرف ما لم يقع فيه نجاسة فإذا وقعت فيه نجاسة لم يجز استعماله على حال سواء كان قليلاً أو كثيراً ، وسواء كانت النجاسة قليلة أو كثيرة تغير أحد أوصافه أو لم يتغير ، ولا طريق إلى تطهيرها بحال إلا أن يختلط بما زاد على الكثر من المياه الطاهرة المطلقة ، ثم ينظر فيه فإن سلبه إطلاق اسم الماء لم يجز أيضاً استعماله بحال ، وإن لم يسلبه إطلاق اسم الماء و غير أحد أوصافه إما لونه أو طعمه أو رايحته فلا يجوز أيضاً استعماله بحال ، وإن لم يتغير أحد أوصافه ولم يسلبه إطلاق اسم الماء جاز استعماله في جميع ما يجوز استعمال المياه المطلقة فيه ، وإن اختلطت المياه المضافة بالماء المطلق قبل حصول النجاسة فيها نظر فإن سلبها إطلاق اسم الماء لم يجز استعمالها في رفع الأحداث وإزالة النجاسات وإن لم يسلبها إطلاق ذلك جاز استعمالها في جميع ذلك .

والمياه المطلقة طاهرة مطهرة يجوز استعمالها في رفع الأحداث وإزالة النجاسات وغير ذلك ما لم تقع فيها نجاسة تمنع من استعمالها على ماسنيته ، وهي على ضربين : جارية وراكدة . فالجارية لا ينجسها إلا ما يغير أحد أوصافها لونها أو طعمها أو رايحتها

قليلاً كان الماء أو كثيراً فإن تغير أحد أوصافها لم يجز استعمالها إلا عند الضرورة للشرب لا غير ، و الطريق إلى تطهيرها تقويتها بالمياه الجارية و رفعها حتى يزول عنها التغير ، ومياه الحمام حكمها حكم المياه الجارية إذا كان لها مادة من المجرى فإن لم يكن لها مادة كان حكمها حكم المياه الواقفة ، ومياه الموازيب الجارية من المطر حكمها حكم الماء الجارى سواء .

وأما المياه الواقفة فعلى ضربين : مياه الآبار ، والركايا التي لها بئع من الأرض وإن لم يكن لها جريان ، ومياه غير الآبار من المصانع والغدران والحياض والأواني المحصورة . فمياه غير الآبار على ضربين : قليل وكثير . فللكثير حدان : أحدهما : أن يكون مقداره ألف رطل ومائتا رطل ^(١) وفي أصحابنا من يقول : بالعراقي ^(٢) وفيهم من يقول : بالمديني ^(٣) والأول أصح . والحد الآخر أن يكون مقداره ثلاثة أشبار وصفاً طولاً في عرض في عمق فما بلغ هذا المقدار لا ينجسه ما يقع فيه من النجاسات إلا ما يغير أحد أوصافه من اللون أو الطعم أو الرائحة فإن تغير أحد أوصافه بنجاسة تحصل فيه فلا يجوز استعماله إلا عند الضرورة للشرب لا غير ، والطريق إلى تطهيره أن يطرق عليه من المياه الطاهرة المطلقة ما يرفع ذلك التغير عنها فحينئذٍ يجوز استعمالها ، وإن ارتفع التغير عنها من قبل نفسها أو تراب تحصل فيها أو بالرياح التي تصفها أو بجسم طاهر يحصل فيها لم يحكم بطهارته لأنه لا دليل على ذلك ونجاستها معلومة . فإن كان تغير هذه المياه لانبجاسة بل من قبل نفسها أو بما يجاورها من الأجسام الطاهرة مثل الحمامة والملح أو ينبت فيها مثل الطحلب والقصب وغير ذلك أو لطول المقام لم يمنع ذلك

(١) اختلفت روایاتنا في كمية كره . منها : مقدار ألف ومائتا رطل ، ومنها : ثلاثة أشبار ونصف في مثله ثلاثة أشبار ونصف ذكرهما الشيخ هنا ، ومنها ثلاثة أشبار في ثلاثة أشبار فاختاره الصدوق في الهداية ، ومنها ما يوسع حب من حباب المدينة كما أشار إليه الامام ومنها : ستمائة رطل ، ومنها : مقدار قلتين ، وهذه الثلاثة مأولة عند الاصحاب بأحدى الثلاثة الاول

(٢) قال المفيد في المقننة : وإن كان كراً ، وقدره ألف ومائتا رطل بالعراقي

(٣) وهو مختار الصدوقان والمرضى ، ونقل عليه الاجماع في الانتصار .

من استعمالها بحال ، وحدّ القليل ما نقص عن الكرّ الذي قدّ مناه مقداره وذلك ينجس بكلّ نجاسة تحصل فيها قليلة كانت النجاسة أو كثيرة تغيّرت أوصافها أو لم يتغيّر إلّا ما لا يمكن التحرّز منه مثل رؤوس الإبر من الدم وغيره فإنّه معفو عنه لأنّه لا يمكن التحرّز منه ، ومتى نجست هذه المياه فإنّه لا يجوز استعمالها إلّا عند الضرورة في الشرب لا غير حسب ما قدّ مناه ، والطريق إلى تطهير هذه المياه أن يطرأ عليها كرّ من ماء مطلق ولا يتغيّر مع ذلك أحد أوصافها فحينئذ يحكم بطهارتها ، وإن تمّت كرّاً بالمياه الطاهرة المطلقة لم يرفع عنها حكم النجاسة بل ينجس الكلّ ، وفي أصحابنا من قال : إذا تمّت بطاهر كرّاً زال عنها حكم النجاسة وهو قويّ لقولهم عليهم السلام : إذا بلغ الماء كرّاً لم يحمل نجاسة . فأما إذا تمّت كرّاً بنجاسة فلا شكّ أنّه ينجس الكلّ وإن كان مقدار الكرّ في موضعين طاهراً ونجساً ثمّ يجمع بينهما لم تزل عنهما حكم النجاسة لأنّه لا دليل عليه ، وفي أصحابنا من قال : يزول ذلك للخبر ^(١) وهو قويّ على ما قلناه . ولا يزول عنه حكم النجاسة بما يقع فيه من الأجسام الطاهرة سواء كانت جامدة أو مائعة لأنّها إن كانت مائعة فإنّها تنجس وإن كانت جامدة فليس لها حكم التطهير ، والماء الذي يطرأ عليه فيطهره لافرق بين أن يكون تابعاً من تحته أو يجري إليه أو يغلب فيه فإنّه إذا بلغ ذلك مقدار الكرّ طهر النجس .

والكرّ من الماء إذا وقعت فيه نجاسة لم يغيّر أحد أوصافه جاز استعمال جميع ذلك الماء وإن علم أن فيها نجاسة لأنّها صارت مستهلكة ، وجاز أيضاً استعمال ذلك الماء من أيّ موضع شاء سواء كان بقرب النجاسة أو بعيداً منها ، وتجنّب موضع النجاسة أفضل . فأما إذا استقى منه دلوّاً وفيه نجاسة حكم بنجاسة ذلك الدلو لأنّه ماء قليل و

(١) للأصحاب في المسئلة ثلاثة أقوال ، الاول : عدم زوال النجاسة ، وهو مختار الشيخ في الخلاف ، والعلامة في كتبه وكذا الشهيد الثاني ، زوال النجاسة إن تمّ كرّاً بطاهر نسيه في الذكرى إلى بعض الأصحاب . الثالث ، زوال النجاسة بتمامه بطاهر أو نجس كرّاً ، وادعى عليه في السرائر الاجماع ، واستدل عليه بقوله صلى الله عليه وآله ، إذا بلغت الماء كرّاً لم يحمل خبثاً ، و رده المحقق بأننا لم نعثر عليه في كتب الأصحاب .

فيه نجاسة ، وإذا حصلت النجاسة الجامعة في الماء الذي فقدها كرسواء ينبغي أن يخرج النجاسة أولاً . ثم يستعمل ذلك الماء فإن استقى منه شيء وبقيت النجاسة فيما بقي وقد نقص عن الكرّ حكم بنجاسته لأنه صار أقلّ من كرّ وفيه نجاسة ، وإذا كانت النجاسة مائعة لا يمكن إخراجها منه حكم باستهلاكها و جاز استعمال جميعه على كل حال ، ولا ينجس الماء بما يقع فيه من الأجسام الطاهرة ، وإن غيرت أحد أوصافه ولا يمنع من رفع الحدث به إذا لم يسلبه إطلاق اسم الماء مثل القليل من الزعفران أو الكافور أو العود إذا أصاب يد الإنسان نجاسة فغمسها فيماء أقلّ من كرّ فإنه ينجس الماء ولا تطهر اليد فإن كان كرّاً لا ينجس الماء فإن زالت النجاسة عن اليد فقد طهرت وإلا فلا ، وإذا كان معه إنا آن أو أكثر من ذلك فوقع في واحد منهما نجاسة لم يستعمل شيئاً منهما بحال ولا يجوز التجزى فإن خاف العطش أمسك أيّهما شاء واستعمله حال الضرورة ، وإذا كان معه إناءان أحدهما ماء والآخر بول لم يستعمل واحداً منهما ، وإن كان أحدهما نجساً والآخر طاهراً وانقلب أحدهما لم يستعمل الآخر ، وإن كان أحدهما طاهراً ومطهراً والآخرماء مستعملاً في الطهارة الصغرى استعمل أيّهما شاء ، وإن كان المستعمل في غسل الجنابة استعمل كل واحد منهما على الأفراد لأن المستعمل ليس بنجس ، وإن كان أحدهما ماء والآخر ماء ورد منقطع الرائحة فأشبتها استعمل كل واحد منهما منفرداً لأنه يتيقن عند ذلك حصول الطهارة ، وإن اختلط الماء بالماء ورد المنقطع الرائحة حكم للأكثر . فإن كان الأكثر ماء الورد لم يجز استعماله في الوضوء ، وإن كان الماء أكثر جاز وإن تساوى ينبغي أن يقول : يجوز استعماله لأن الأصل الإباحة ، وإن قلنا : استعمل ذلك وتيمّم كان أحوط ، وإذا أخبره عدل بأن النجس أحدهما لا يجب عليه القبول منه لأنه لا دليل عليه والمعلوم نجاسة أحدهما ، وإذا ورد على ماء فأخبره رجل أنه نجس لم يجب عليه القبول منه سوى أخبره بسبب النجاسة أو لم يخبره لأن الأصل طهارة الماء ولا دليل على وجوب القبول منه ، وإذا شهد شاهدان بأن النجاسة في أحد الإيائين ، وشهد آخران أنه وقع في الآخر على وجه يمكن الجمع بينهما أو لا يمكن لا يجب القبول منهما ، والماء على أصل الطهارة أو النجاسة فأيهما

كان معلوماً عمل عليه ، وإن قلنا : إذا أمكن الجمع بينهما قبل شهادتهما وحكم بنجاسة الإثنتين كان قوياً لأنَّ وجوب قبول شهادة الشاهدين معلوم في الشرع وليس متنافيين وحكم الأعمى في هذا الباب حكم البصير سواء ، وإذا كان معه ماء متيقن الطهارة فشكَّ في نجاسته لم يلتفت إلى الشك ، وكذلك إذا كان معه إناء نجس فشكَّ في تطهيره لم يلتفت إلى ذلك ، ووجب عليه تطهيره ، وكذلك إذا وجد ماء متغيراً وشكَّ في هل تغيره بنجاسة أو من قبل نفسه بنى على أصل الطهارة ، وكذلك إذا اشتبه طعام طاهر وطعام نجس لا يجوز له التجزى ووجب عليه الامتناع من استعماله ، وإذا كان معه إناء مشتبهان وإناء متيقن الطهارة وجب أن يستعمل الطاهر المتيقن ، ولا يستعمل المشتبهان ماءً كان أو ما يماً آخر أو طعاماً ، ويجوز الوضوء بماء البحر والثلج إذا تئدى بمقدار ما يجرى على العضو وإن كان سيراً مثل الدهن ، والعضو الممسوح لو ترك عليه قطعة ثلج أو برد فتئدى بمقدار الواجب في المسح لم يجز لأنَّ المسح لا يكون إلاً بفضل نداوة الوضوء والماء المستخن يجوز التوضي به والمشمس يكره التوضي به غير أنه مجزئ سواء قصد ذلك أو لم يقصد ، ولا يجوز الوضوء بشيء من المايعات غير الماء المطلق مثل الخل والمرى واللبن وغير ذلك ، ولا يجوز الوضوء بنبينا التمر سواء كان مطبوخاً أو نيّام مع وجود الماء ومع عدمه ، وإذا اختلط بالماء ما يغير أحد أو صافه مثل العنبر والمسك والعود والكافور يجوز الوضوء به ، وكذلك إذا تغير لقربه من موضع النجاسة لا بأس باستعماله ، وكذلك الدهن إذا وقع فيه مثل أدهن البان والبنفسج فيغير رايحته وإذا غلب على لونه طاهر مثل اللبن أو على رايحته مثل ماء الورد و سلبه إطلاق اسم الماء لم يجز الوضوء به وإن لم يسلبه إطلاق اسم الماء جاز استعماله ، وإذا جرى الماء على الورق أو الطحلب أو أرض النورة والكحل والكبريت فيغير أحد أو صافه جاز استعماله ، وكذلك إذا طرح في الماء ملح كثير حتى يتغير طعمه جاز استعماله سواء كان الملح جبلياً أو معدنياً أو جمعد من الماء ثم ذاب فيه ، وإذا كان معه مثلاً رطلان من ماء واحتاج في طهارته إلى ثلاثة أرطال و معه ماء ورد مقدار رطل فإن طرحه فيه لا يغلب عليه ولا يسلبه إطلاق اسم الماء فيلغى أن يجوز استعماله ، وإن سلبه إطلاق اسم الماء لم يجز استعماله في رفع

الأحداث إلا أن هذا وإن كان جازماً فإنه لا يجب عليه بل يكون فرضه التيمم لأنه ليس معه من الماء ما يكفي له طهارته ، ولا يجوز إزالة النجاسات إلا بما يرفع الحدث .
والأشثار على ضربين : سؤر ما يؤكل لحمة وما لا يؤكل لحمة . فما يؤكل لحمة لا بأس بسؤره على كل حال إلا ما كان جلاًلاً ويكره سؤر ما شرب منه الدجاج خاصة على كل حال ، وما لا يؤكل لحمة على ضربين : آدمي وغير آدمي . فسؤر الآدمي كلبه طاهر إلا من كان كافراً أصلياً أو مرتدّاً أو كافراً ملة ، ولا يجوز استعمال ما شربوا منه أو باشروه بأجسامهم من المياه وسائر المايعات ، وكذلك ما كان أصله ما يباع فجمداً وجامداً ففسلوه بأيديهم وجففوه فلا يجوز استعماله إلا بعد تطهيره فيما يمكن تطهيره من غسل الثياب وما عداها فإنه يجتنب على كل حال ، ويكره سؤر الحايض ، ولا بأس بفضل وضوء الرجل والمرأة .

وسؤر غير الآدمي على ضربين : أحدهما : سؤر الطيور والآخر سؤر البهائم والسباع . فسؤر الطيور كلها لا بأس بها إلا ما كان في منقاره دم أو يأكل الميتة أو كان جلاًلاً . فأما غير الطيور فكل ما كان منه في البر فلا بأس بسؤره إلا الكلب والخنزير وما عداهما فمرخص فيه ، وما كان منه في الحضر فلا يجوز استعمال سؤره إلا ما لا يمكن التحرز منه مثل الهر والفارة والحيّة وغير ذلك لا بأس باستعمال سؤر البغال والدواب والحمير لأن لحمها ليس بمحظور وإن كان مكروهاً لكراهية لحمها ، وإذا أكلت السنور فارة . ثم شربت من الماء لا بأس باستعمال ما بقي منه سواء غابت عن العين أو لم تغب لعموم الخبر^(١) وكلما مات في الماء وله نفس سائلة فإنه ينجس الماء إذا كان قليلاً ، وإن لم يكن له نفس سائلة لم ينجس الماء وإن تغير أحد أو صافه ، وكذلك كل المايعات وذلك مثل الزناير والخنافس وبنات وردان ، ويكره مامات

(١) وهو ما رواه الشيخ في التهذيب ج ١ ص ٢٢٥ ح ٤٤٢ [الطبعة الحديثة] عن معاوية بن شريح قال : سألت عذافر أبا عبد الله عليه السلام وأنا عنده عن سؤر السنور والشاء والبقرة والبعير والحمار والفرس والبغل والسباع يشرب منه ؛ أو يعض منه ؛ فقال : نعم اشرب منه وتوضأ . إلخ .

فيه ألوزع والعقرب خاصة .

والماء المستعمل على ضربين : أحدهما : ما استعمل في الوضوء وفي الأغسال المسنونة فما هذا حكمه يجوز استعماله في رفع الأحداث ، والآخر ما استعمل في غسل الجنابة والحيض فلا يجوز استعماله في رفع الأحداث وإن كان طاهراً . فإن بلغ ذلك كره أزال حكم المنع من رفع الحدث به لأنه قد بلغ حداً لا يحتمل النجاسة ، وإن كان أقل من كره كان طاهراً غير مطهر يجوز شربه وإزالة النجاسة به لأنه ماء مطلق وإنما منع من رفع الحدث به دليل وباقي الأحكام على ما كانت هذا إذا كانت أبدانها خالية من نجاسة وإن كان عليها شيء من النجاسة فإنه ينجس الماء ولا يجوز استعماله بحال .

وأما مياه الآبار فإنها تنجس بما يقع فيها من النجاسات قليلاً كان الماء أو كثيراً ثم هي على ضربين : إما أن يتغير أحد أوصافها أو لا يتغير فإن تغير أحد أوصافها فلا يجوز استعمالها إلا بعد ترح جميعها وإن تعدّر استقى منها إلى أن يزول عنها حكم التغير ، وإن لم يتغير أحد أوصافها فما وقع فيها على ضربين : أحدهما : يوجب ترح الجميع ، والآخر لا يوجب ذلك . فما يوجب ترح الجميع الخمر وكل مسكر والفقاع والمنى ودم الحيض والنفاس والاستحاضة ، والبعر إذا مات فيه فإن كان الماء غزيراً لا يمكن ترح جميعه تراوح على ترحها أربعة رجال من الغداة إلى العشي وقد طهرت ، وما لا يوجب ترح الجميع فعلى ضربين : أحدهما : يوجب ترح كره وهو موت الحمار والبقرة وما أشبههما في قدر جسمها ، والآخر ما يوجب ترح دلاء أكبرها إلا إنسان إذا مات فيه ترح منها سبعون دلواً سواء كان صغيراً أو كبيراً أسميناً أو مهزولاً ، وعلى كل حال وإن مات فيها كلب أو شاة أو نعلب أو سنور أو غزال أو خنزير وما أشبهها ترح منها أربعون دلواً ، وإن وقع فيها كلب وخرج حياً ترح منها سبع دلاء للخبز^(١) وإن مات فيها حمامة أو دجاجة وما أشبهها ترح منها سبع دلاء وفي

(١) رواه في الاستمصار ج ١ ص ٣٨٣ ح ١٠٣ عن أبي مرير قال : حدثنا جعفر عليه السلام قال : كان أبو جعفر عليه السلام يقول : إذا مات الكلب في البئر نزعته ، وقال جعفر عليه السلام : إذا وقع فيها ثم أخرج منها حياً نزع منها سبع دلاء .

العصفور وما أشبهه دلو واحد ، وإن مات فيها فارة ترح منها ثلاث دلاء إذا لم تنفسخ فإذا
تفسخت ترح منها سبع دلاء ، وإن بال فيها رضيع لم يأكل الطعام ترح منها دلو واحد
فإن أكل الطعام ترح منها سبع دلاء ، وإن بال فيها رجل ترح منها أربعون دلواً ، وإن
وقعت فيها عنزة وكانت رطبة ترح منها خمسون دلواً وإن كانت يابسة ترح منها عشرة
دلاء ، وإن وقعت فيها حية أو وزغة أو عقرب فماتت ترح منها ثلاث دلاء ، وإن ارتمس
فيها جنب ترح منها سبع دلاء ولم يطهر هو ، وإن وقع فيها دم وكان كثيراً ترح منها
خمسون دلواً وإن كان قليلاً ترح منها عشرة دلاء ، وروث و بول ما يؤكل لحمه إذا
وقع في الماء لا ينجسه إلا ذرق الدجاج خاصة فإذا وقع فيها ترح خمس دلاء ، و
متى وقع في البئر ماء خالطته شيء من النجاسات مثل ماء المطر و البالوعة وغير ذلك
ترح منها أربعون دلواً للخبر ، و كل نجاسة تقع في البئر وليس فيها مقدّر مخصوص
فالاحتياط يقتضي ترح جميع الماء ، وإن قلنا : بجواز أربعين دلواً منها لقولهم **قالوا** :
ينزح منها أربعون دلواً ، وإن صارت مبخرة ^(٢) كان سائغاً غير أن الأول أحوط ،
والدلو المرامي في النزح دلو العادة الذي يستقى به دون الدلاء الكبار لأنه لا يقيد في
الخبر ، ولا تجب النية في ترح الماء وإن قصد به التطهير لأنه لا دليل عليها ، وليست
من العبادات التي تراعى فيها النية بل ذلك جار مجرى إزالة أعيان النجاسات التي لا
يراعى فيه النية ، وعلى هذا لو نزح البئر من تصح منه النية ومن لا تصح منه النية
من المسلم والكافر والصبي حكم بتطهير البئر ، ومتى نزل إلى البئر كافر وبشر الماء
بجسمه نجس الماء ووجب ترح جميع الماء لأنه لا دليل على مقدّر ، و الاحتياط يقتضي

(٢) نقل الشهيد عبارة الشيخ في غايه المراد ثم قال ، و الوجه منظور فيها فإن هذا
الحديث المرسل غير معروف في نقل ، ولا موجود في أصل ، وإنما الرواية المتضمنة لفظ مبخرة
نقلها الشيخ وغيره عن ابن أبي عمير و محمد بن زكرياء عن كردوبه سألها الحسن عليه السلام
عن بشر يدخلها ماء المطر فيه البول و المذرة و خرؤ الكلاب قال : ينزح منها ثلاثون دلواً فإن
كانت مبخرة إلى أن قال : ووجد بخط الشيخ في نسخة بالاعتصار ، مبخرة يضم الميم و ستكون
الباء و كسر الخاء و معناها : المنقطة ، و يروى بفتح الميم والخاء و معناها : موضع التمن .

ما قلناه ، و الماء النجس لا يجوز استعماله في رفع الأحداث وإزالة النجاسات ، ولا في الشرب وغيره مع الاختيار ، و يجوز شربه عند الخوف من تلف النفس ، و متى استعمله مع العلم بذلك و توضأ و غسل الثوب و صلى أو غسل الثوب و جب عليه إعادة الوضوء و الصلوة و غسل الثوب بماء طاهر ، و إن لم يكن علم أنه نجس نظر فإن كان الوقت باقياً أعاد الوضوء و الصلوة و إن كان الوقت خارجاً لم يجب عليه إعادة الصلوة و يتوضأ لما يستأنف من الصلوة ، و أمّا غسل الثوب فلا بد من إعادته على كل حال ، و إن علم حصول النجاسة فيه ثم نسيه فاستعمله و جب عليه إعادة الوضوء و الصلوة ، و ان استعمله في عجين الخبزة لم يجر استعمال ذلك الخبز فإمّا أن يباع على مستحل الميتة أو يدفنه أو يطرحه في الماء للسّمك ، و قد روى رخصة في جواز استعماله و إن النار طهرته ، و الأول أحوط و يستحب أن يكون بين البئر و البالوعة سبعة أذرع إذا كانت الأرض سهلة و كانت البئر تحت البالوعة ، و إن كانت صلبة أو كانت فوق البالوعة فليكن بينها وبينه خمسة أذرع ، و العيون الحمئة لا بأس بالوضوء منها ، و يكره التداوي بها ، و إذا حصل عند غدیر و ليس معه ما يعرف به الماء أخذه يده إذا كانت يده طاهرة ، و إن كانت نجسة فلا يدخل يده في الماء إلّا إذا كان كراً فما زاد لثلاً يفسد الماء .

(باب)

﴿ حكم الاواني و الاوعية و الظروف اذا حصل فيها نجاسة ﴾

أواني الذهب و الفضة لا يجوز استعمالها في الأكل و الشرب وغير ذلك ، و المفضض لا يجوز أن يشرب أو يؤكل من الموضع المفضض و يستعمل غير ذلك الموضع ، و كذلك لا يجوز الانتفاع بها في البخور و التطيب و غير ذلك لأنّ النهي عن استعماله عام يجب حمله على عمومه ، و من أكل أو شرب في آنية ذهب أو فضة فإنه يكون قد فعل محرماً و لا يكون قد أكل محرماً إذا كان المأكل مباحاً لأنّ النهي عن الأكل فيه لا يتعدى إلى المأكل و إن توضأ منها أو اغتسل كان وضوءه صحيحاً ، و اتخذ الأواني من الذهب و الفضة لا يجوز و إن لم يستعمل لأنّ ذلك تضييع و النبي ﷺ نهى عن

إضاعة المال غير أنه إذا فعل ذلك سقط عنه زكاته لأن المصاغ والنقار والسبايك لا زكوة فيها على مذهب أكثر أصحابنا ، وعلى مذهب كثير منهم لا يسقط . فأما الحلّي فلا بأس باستعمالها إذا كان حلياً مباحاً أو يسقط عنها الزكوة ، وأما أداني غير الذهب والفضة فلا بأس باستعمالها قلت أثمانها أو كثرت سواء كانت كثيرة الثمن لصنعها [لصنعة فيها خل] مثل المخروط والزجاج وغير ذلك أو لجودة جوهره مثل البلّور وغير ذلك .

و أداني المشركين ما يعلم منها استعمالهم لها في المايعات لا يجوز استعمالها إلا بعد غسلها وإذا استعملوها في ما يبع طاهروا بأشروها بأجسامهم جرى ذلك مجرى الأول لأن ما بأشروهم بأجسامهم من المايعات ينجس بمباشرتهم وما لم يستعملوها أصلاً أو استعملوها في شيء طاهروا لم يباشروها بأجسامهم فلا بأس باستعماله ، وحكم ساير الكفار في هذا الباب سواء كانوا عبّاد الأوثان وأهل النعمة أو مرتدين أو كفّار ملّة من المشبهة والمجسّمة والمجبّرة وغيرهم .

والكلب نجس العين نجس السور نجس اللعاب لا يجوز أكل و شرب شيء ولغ فيه الكلب أمّا المايح فإن كان ماء فلا يجوز استعماله إذا كان أقلّ من الكرّ و وجب إهراق الماء وغسل الإباء ثلاث مرّات أولاًهنّ بالتراب ، وإن كان غير الماء فإنه ينجس قليلاً كان أو كثيراً ، ولا يجوز استعماله على كلّ حال ، وإذا تكرّر ولوغ الكلب في الإباء يكفي غسل ثلاث مرّات ، وكذلك إذا ولغ فيه كلبان أو ما زاد عليهما وإذا ولغ الكلب في الإباء ففصل دفعة أو دفتين . ثم وقعت فيه نجاسة تمّم العدد وقد طهر لأنّ الدفعة الأخيرة يأتي على باقى العدد وعلى غسل من النجاسة هذا على الرواية التي يقول : إنّه يكفي في سائر النجاسات غسل الإباء مرّة واحدة ، ومتى قلنا : يحتاج إلى غسل ثلاث مرّات اعتدّ بواحدة و تمّ الباقي ، وإذا ولغ الكلب في الإباء . ثم وقع الإباء في ماء ينقص عن الكرّ نجس الماء ولا يطهر الإباء ، وإن كان الماء كرّاً فصاعداً لم ينجس الماء ويحصل للإباء غسلة واحدة . ثم يخرج ويتمّ غسله وإذا لم يوجد التراب لفسله جاز الاقتصار على الماء ، وإن وجد غيره من الأثنان وما يجري مجراه كان ذلك أيضاً جائز ، وإن وقع الإباء في ماء جارٍ وجرى الماء عليه لم يحكم

بالثلاث غسلات لأنه لم يفصله ولا دليل على طهارته بذلك، والماء الذي ولغ فيه الكلب نجس يجب إزالته عن الثوب والبدن، ولا يراعى فيه العدد، وإن أصاب من الماء الذي يفصل به الإثاء من ولوغ الكلب خاصة ثوب الإنسان أو جسده لا يجب غسله سواء كان من الفسلة الأولى أو الثانية أو الثالثة، وما ولغ فيه الخنزير حكمه حكم الكلب سواء لأنه يسمى كلباً، ولأن أحداً لم يفرق بينهما ويفصل الإثاء من سائر النجاسات ثلاث مرّات ولا يراعى فيها التراب، وقد روى غسله مرة واحدة والأول أحوط، ويفصل من الخمر والأشربة المسكرة سبع مرّات، وروى مثل ذلك في الفارة إذا ماتت في الإثاء (١).

جلد الميتة لا ينتفع به لأجل الدباغ ولا بعده سواء كان جلده ما يؤكل لحمه أو ما لا يؤكل لحمه، ولا يباع ولا يشتري ولا يجوز التصرف فيه بحال، وما لا يؤكل لحمه إذا ذكّي لا ينتفع بجلده إلا بعد الدباغ إلا الكلب والخنزير فإنهما لا يطهران بالدباغ وإن كن ذكياً ولا يجوز الاتفاف به على حال، ولا يجوز الدباغ إلا بما يكون طاهراً مثل الشت والقرظ وقشور الرمان وغير ذلك، وأما خرؤ الكلاب وما يجري مجراه من النجاسات فلا يجوز الدباغ به على حال.

الشعر والصوف والوبر طاهر من الميتة إذا جزّ، وكذلك شعرا بن آدم طاهراً أخذ حال الحياة وبعد الوفاة، وأما الكلب والخنزير فلا ينتفع بشيء من شعره ولا يطهر بالغسل وغير ذلك، وأواني الخمر ما كان قرعاً أو خشباً منقوراً روى أصحابنا أنه لا يجوز استعماله بحال، وأنه لا يطهر وما كان مقيراً أو مدهوناً من الجرار الخضر أو خزفاً فإنه يطهر إذا غسل سبع مرّات حسب ما قدّمناه، وعندني أن الأول محمول على ضرب من التغليظ والكراهة دون الحظر.

(١) ورواية طويلة نقلها الشيخ في تهذيبه ص ٢٩٤ ج ١ ع ٨٢٢ عن عمار الساباطي عن أبي عبد الله. إلى أن قال، غسل الإثاء الذي تصيب فيه الجرذ ميتاً سبع مرّات الخ

❖ (فصل في ذكر مقدمات الوضوء) ❖

مقدمات الوضوء على ضربين : مفروض و مسنون . فالمفروض ألا يستقبل القبلة ولا يستدبرها بيول ولا غايط في الصحراء ولا في البنيان فإن كان الموضع مبنياً كذلك وأمكنة الانحراف عنه وجب عليه ذلك ، وإن لم يمكنه لم يكن عليه شيء بالجلوس عليه ، والاستنجاء فرض من مخرج النجو و مخرج البول ، ولا يجب الاستنجاء من غير هذين الحدثين ، وإذا أراد الاستنجاء من مخرج النجو كان مخيراً بين الاستنجاء بثلاثة أحجار وإزالته بالماء ، والجمع بينهما أفضل يبدأ بالأحجار . ثم يغسل بالماء ، والاقتصار على الماء أفضل منه على الأحجار لأنه مزيل للعين والأثر ، والحجر لا يزيل الأثر وإن كان مجزياً فإن كان الماء استعمل إلى أن ينقى ما هناك وليس لذلك الماء حدثاً فإن رجع من الماء الذي يستنجى به على بدنه أو ثيابه و كان متغيراً بنجاسة نجس الموضع و وجب غسله ، وإن لم يكن متغيراً لم يكن عليه شيء ، ومتى تعدت النجاسة مخرج النجو فلا يزيل حكمه غير الماء ، وإن أراد استعمال الأحجار استعمل ثلاثة أحجار بكر لم تستعمل في إزالة النجاسة فإن نقي الموضع بها وإلا استعمل الزايد حتى تزول النجاسة ، ويستحب ألا يقطع إلا على وتر ، وإن نقي الموضع بدون الثلاث استعمل الثلاثة عبادة ، ولا يجوز الاستجمار إلا بما يزيل العين مثل الحجر والمد والخرق وغيرها فأما ما لا يزيل عين النجاسة مثل الحديد الثقيل والزجاج والعظم فلا يستنجى به ، ولا يستنجى بما هو مطعوم مثل الخبز والفواكه وغير ذلك ، ولا يخرق غير طاهرة ولا بحجر غير طاهر ، وإذا استنجى بحجر ثم غسل الموضع بما يع غير الماء لم يكن لذلك حكم فإن المايح الذي ليس بماء لا يزيل حكم النجاسة وأثر النجاسة معفو عنه ، وإن استنجى بما يع غير الماء من غير أن يستنجى بالحجر أو ما يقوم مقامه لم يجز . فأما الآجر فإنه لا بأس بالاستجمار به وإن كان قد وقع في طينه شيء نجس لأن النار قسطه ربه ، ولأنه لا يزيل ذلك تجوز الصلوة عليه عندنا ، وأما الحجر الذي كان نجساً وتقادم عهده و زال عين النجاسة عنه فلا يجوز الاستنجاء به لأن حكم النجاسة باق فيه وكذلك إن غسله بما يع غير الماء لم يطره وإن كان حكم النجاسة باقياً ، وإن كانت النجاسة التي أصابه الحجر أو

المدر ما يعة مثل البول وغيره ثم جففته الشمس فإنه يطهر بذلك وجاز الاستنجاء به وإن جففته الريح أو جف في القى فلا يجوز الاستنجاء به لأن حكم النجاسة باق فيه ، والجبر إذا كانت له ثلاثة قرون فإنه يجزى عن ثلاثة أحجار عند بعض أصحابنا^(١) والأحوط اعتبار العدد لظاهر الأخبار. وكلما قلنا : إنه لا يجوز استعماله في الاستنجاء إما لحرمة أو لكونه نجساً إن استعمل في ذلك ونفى به الموضع ينبغي أن يقول : إنه لا يجزى لأنه منهى عنه ، والنهي يدل على فساد المنهى عنه ، وإذا استعمل الأحجار الثلاثة في الاستنجاء ينبغي أن يستعمل كل حجر منها على جميع موضع النجاسة ، ولا يفرد كل واحد منها بإزالة جزء من النجاسة ليكون قد استعمل ظاهر الخبر هذا هو الأحوط ولو استعمل كل حجر في إزالة جزء منه لم يكن به بأس لأن الغرض إزالة النجاسة واستنجاء البكر من البول مثل استنجاء الثيب لا يختلف الحال فيه فإنه لا يجزيهما غير الماء ، ومن أجاز بالخرق قال : حكمهما سواء غير أنه إن قل إلى أسفل من موضع البول وبلغ موضع البكارة لا يجزيها غير الماء .

وأما الاستنجاء بالجلود الطاهرة ، وكل جسم طاهر مزيل للنجاسة فإنه جاز للخبر الذي قال فيه : ينقى مائمه وهو عام في كل ما ينقى إلا ما استثناء مما له حرمة فإذا شك في حجر هل هو طاهر أم لا بنى على الطهارة لأنها الأصل ، وإذا استنجا بخرقة من جانب لم يجز أن يستنجى بها من الجانب الآخر لأن النجاسة تنفذ فيها وإن كانت صفيقة لا ينفذ فيها أو طواها جاز الاستنجاء بما يبقى منها طاهراً . فأما مخرج البول فلا يطهره غير الماء مع الاختيار فإن كان هناك ضرورة من جرح أو قرح أو لا يوجد ماء جاز تنشيفه بالمدر والخرق ، وإذا أراد ذلك مسح من عند المقعد إلى تحت الأثنين ثلاث مرات ، ومسح القضيب وبنثره ثلاث مرات . ثم غسله بمثل ما عليه من الماء فصاعداً وإن رأى بعد ذلك بللاً لم يلتفت إليه ، وإن لم يفعل ما قلناه من الاستبراء

(١) نسب ذلك القول إلى المفيد في غير المقنعة ، ومال إليه المصنف في النهاية والخلاف و عبارته في الخلاف هكذا ، حد الاستنجاء أن ينقى الموضع من النجاسة سواء كان بالأحجار أو بالماء فإن نقي بدون الثلاثة استعمل الثلاثة سنة .

ثم رأى بلالا اقتض وضوءه ، و ينبغي أن يستنجى بيساره ويتولّى غسل الفرجين به مع الاختيار . فأما عند الضرورة فلا بأس بخلافه .

وما يخرج من أحد السبيلين على ضربين : معتاد ، و غير معتاد . فالمعتاد على ضربين : أحدهما : يوجب الفسل وهو المنى والحيض والاستحاضة و النفاس فلا يجوز فيها غير الماء ، و مالا يوجب الفسل على ضربين : أحدهما : يوجب الوضوء و هو البول والغائط ، و لا يجوز فيهما غير الماء أو الحجارة في الاستنجاء خاصة على ما قلناه ، و ما لا يوجب الوضوء من المذى و الوزى و الدود و الدم الذي ليس بمعتاد فإنه لا يجب إزالته ولا غسله إلا الدم خاصة فإنه نجس ، و لا يجوز إزالته عن الموضع إلا بالماء إذا زاد على الدرهم فإن كان دونه فهو معفو عنه .

وأما المسنونات : فإن يستر عن الناس عند قضاء الحاجة وإذا أراد التخلّى قدّم رجله اليسرى إلى المكان فإذا خرج قدّم رجله اليمنى ، و يتعوّذ بالله من الشيطان ، و يكون مغطى الرأس ، و لا يستقبل الشمس والقمر يبول ولا غائط ، و لا الريح يبول ، و يجتنب عند البول والغائط شطوط الأنهار ، و مساقط الثمار ، و المياه الجارية ، و الراكدة ، و أفنية الدود و الطرق المسلوكة ، و في النزال والمشارع والمواضع التي يتأذى المسلمون بحصول النجاسة فيها ، و لا يطمح يبوله في الهواء ، و لا يبولن في جرة الحيوان والأرض المصلحة ، و يقعد على الموضع المرتفع عند البول ولا يستنجا باليمين مع الاختيار ، و لا باليسار و فيها خاتم عليه اسم من أسماء الله أو أسماء أنبيائه و الأئمة عليهم السلام ، و لا إذا كان فضة من حجر له حرمة ، و لا يقرأ القرآن على حال الغائط إلا آية الكرسي ، و يجوز أن يذكر الله بما شاء فيما بينه و بين نفسه ، و لا يستاك حال الخلاء فأما في غير هذا الحال فإنه مندوب إليه غير واجب ولا بأس به للصائم ، و أفضل أوقاته عند كل صلاة ، و في الأسحار ، و لا يكره آخر النهار للصائم ، و لا يتكلم حال الغائط إلا عند الضرورة ، و لا يأكل ولا يشرب ، و يستحب الدعاء عند غسل الفرجين وعند الفراغ من الاستنجاء وعند دخوله الخلاء والخروج منه .

❦ (فصل : في ذكر وجوب النية في الطهارة) ❦

النية واجبة عند كل طهارة وضوء كانت أوغسلًا أو تيممًا وهي المفعولة بالقلب دون القول ، وكيفيتها أن ينوى رفع الحدث أو استباحة فعل من الأفعال التي لا يصح فعلها إلا بطهارة مثل الصلوة والطواف فإذا نوى استباحة شيء من ذلك أجزاءً لا أنه لا يصح شيء من هذه الأفعال إلا بعد الطهارة ، ومتى ينوى استباحة فعل من الأفعال التي ليس من شرطه الطهارة لكنّها مستحبة مثل قراءة القرآن طاهرًا ودخول المسجد وغير ذلك . فإذا نوى استباحة شيء من هذا لم يرتفع حدثه لأن فعله ليس من شرطه الطهارة ، وحكم الجنب في هذا الباب حكم المحدث سواء إلا أن في حق الجنب في بعض أفعاله بشرط الطهارة مثل دخول المسجد فإنه ممنوع منه ولا يجوز منه إلا بعد الغسل وليس كذلك المحدث فإذا نوى الجنب استباحة دخول المسجد والجلوس فيه ارتفع حدثه ، وأما الاختيار فيه فحكم الجنب وحكم المحدث فيه سواء ، وإذا اجتمعت أغسال من جلثها غسل الجنابة فإذا نوى بالغسل الجنابة أوقف الحدث أجزاءً ، وإن نوى به غسل الجمعة لم يجزئه لأن غسل الجمعة لا يقصده رفع الحدث بل المقصود به التنظيف فأما وقت النية فالمستحب أن يفعل إذا ابتدأ في غسل اليدين ، ويتعين وجوبها إذا ابتدأ بغسل الوجه في الوضوء أو الرأس في غسل الجنابة ، ولا يجزى ما يتقدم على ذلك ولا يلزم استدامتها إلى آخر الغسل والوضوء بل يلزمه استمراره على حكم النية ، ومعنى ذلك ألا ينتقل من تلك النية إلى نية تخالفها فإن انتقل إلى نية تخالفها وقد غسل بعض أعضاء الطهارة ثم تم لم يرتفع الحدث فيما غسل بعد نقل النية ونقضها . فإن رجع إلى النية الأولى نظرت فإن كانت الأعضاء التي وضأها ندية بعد بنى عليها ، وإن كانت قد نشفت استأنف البوضوء كمن قطع الموالاة ، فأما في غسل الجنابة فإنه يبنى على كل حال لأن الموالاة ليست شرطاً فيها ، ومتى نوى بطهارته رفع الحدث والتبرّد كان جازياً لأنه فعل الواجب وزيادة لا تنافيها ، وإذا نوى استباحة صلاة بعينها جاز له أن يستببح سائر الصلوات فلا كانت أو فرضاً ، والتسمية عند الوضوء مستحبة غير واجبة

و الكافر لا تصح منه طهارة تحتاج إلى نية لأنه ليس من أهل النية .

❖ فصل : في كيفية الوضوء و جملة أحكامه ❖

إذا أراد الوضوء فليضع الإيماء على يمينه ، ويذكر الله تعالى عند رؤية الماء ، و يغسل يده من النوم والبول مرة ، ومن الغايط مرتين ، ومن الجنابة ثلاثاً قبل إدخالها الإيماء سنة مؤكدة . ثم يبدأ فيتمضمض ثلاثاً و يستنشق ثلاثاً سنة و عبادة ، و يذكر الله عندهما ، و ليسا بواجبين في الطهارتين ولا واحد منهما ، ولا يكونان أقل من ثلاث ولا فرق بين أن يكونا بفرقة واحدة أو بفرقتين ، ولا يجوز تقديم الاستنشاق على المضمضة والأفضل المتابعة بينهما مثل أعضاء الطهارة ، ولا يلزم أن يدير الماء في لهواته ولأن يجذبه بأنفه ، وإدخال الماء في العين ليس من الوضوء لا سنة ولا فرضاً . ثم يأخذ كفاً من الماء فيغسل به وجهه ، وحده من قصاص شعر الرأس في أغلب العادات ولا يراعى فيه حكم الأقرع والأصلح إلى محادر شعر الذقن ، وعرضه ما بين الإبهام والوسطى والسبابة والبياض الذي بين الأذن واللحية ليس من الوجه ، ولا ما أقبل من الأذنين ، ولا يلزمه تخليل شعر اللحية سواء كانت خفيفة أو كثيفة أو بعضها خفيفة و بعضها كثيفة و يكفيه إمرار الماء عليها ، و ما استرسل من اللحية لا يلزم إمرار الماء عليه ، و أهداب العينين والعذار والشارب والعنفقة إذا غسلها أجزاءه ، ولا يجب عليه إيصال الماء إلى ما تحتها و ينبغي أن يتبدى بغسل الوجه من قصاص شعر الرأس إلى المحادر فإن خالف وغسل منكوساً خالف السنة ، والظاهر أنه لا يجزيه لأنه خالف المأمور به ، وفي أصحابنا من قال : يجزيه ^(١) لأنه يكون غاسلاً ، والدعاء عند غسل الوجه مستحب . ثم يأخذ كفاً من الماء فيغسل به يمينه اليمنى من المرفق إلى أطراف الأصابع إن كان رجلاً بدأ بظاهر اليد ، و إن كانت امرأة بدأت ياطن الذراع هذا في الغسلة الأولى ؛ وفي الثانية

(١) و هو مختار السيد ، و جوز النكس إنا إدريس وسعيد و صاحب المعالم في

إثنى عشرية ، ونسب في الحقائق إلى جمع من المتأخرين ، وإليه مال البهائي وصاحب للمدارك و الذخيرة .

يبدأ الرجل بباطن ذراعيه ، والمرأة بظاهرها ، ويكون الابتداء من المرافق إلى رؤوس الأصابع ، ولا يستقبل الشعر فإن خالف وغسلها فالظاهر أنه لا يجزيه ، وفي أصحابنا من قال : يجزيه لأنه غاسل ، ويجب غسل المرافق مع الذراعين . ثم يغسل يده اليسرى مثل ما غسل يده اليمنى سواء ، والدعاء عند غسل اليدين سنة ، ومن كانت يده مقطوعة من المرفق أودونها وجب عليه أن يغسل ما بقى من العضو إلى المرفق مع المرفق ، وإن كانت مقطوعة من فوق المرفق فلا يجب عليه شيء ، ويستحب أن يمسحه بالماء ، ومن خلقت له يدان على ذراع واحد أو مفصل واحد وله أصابع زائدة أو على ذراعه جلدة منبسطة فإنه يجب عليه غسله إذا كان ذلك من المرفق إلى أطراف الأصابع وإن كان فوق المرفق لا يجب عليه ذلك لأن الله تعالى أوجب الغسل من المرفق إلى أطراف الأصابع ، ولا يستثنى الزايد من الأضلى ثم يمسح ببقية النداءة رأسه ، ولا يستأنف لمسحه ماءً جديداً ولا لمسح الرجلين سواء كانت النداءة من فضلة الغسلة الأولى التي هي فرض أو من الثانية التي هي سنة فإن لم يبق معه نداءة أخذ من لحيته أو أشفار عينيه وحاجبيه فإن لم يبق فيهما نداءة أعاد الوضوء .

والمسح يكون بمقدّم الرأس دون غيره فإن خالف ومسح على غير المقدّم لم يجزه ، والواجب من المسح ما يقع عليه اسم المسح ، ولا يتحدّد ذلك بحدّ ، والفضل في مقدار ثلاث أصابع مضمومة ، ولا يستحب مسح جميع الرأس فإن مسح جميعه تكلف مالا يحتاج إليه ، ولا يسبق شعر الرأس في المسح فإن خالف أجزاءه لأنه ماسح وترك الأفضل ، وفي أصحابنا من قال : لا يجزيه ، وإذا كان على رأسه شعر جاز أن يمسح عليه وإذا مسح عليه ثم حلق لم يبطل وضوءه ، وكذلك القول في اللحية إذا حلق أو تنفت بعد غسلها في الوضوء ، وإذا كان على بعض رأسه شعر وبعض لا شعر عليه فالفرض عندنا يتعلّق بالمقدّم فليمسح عليه سواء كان عليه شعر أو لم يكن ، ومن كان على رأسه حمة في موضع المسح فأدخل يده تحتها ومسح على جلدة رأسه أجزاءه لأنه مسح على رأسه ، ومن غسل رأسه لم يجزه عن المسح لأنه غير الغسل ، ومن كان على رأسه شعر في موضع

المسح و نزل عن رأسه أو جمعه في وسط رأسه . ثم "مسح عليه لا يجزيه لأنه لم يمسح على رأسه ، ولا يجوز المسح على حائل بين العضو الذي يمسح به ، وبين الرأس من العمامة و المقنعة و غير ذلك ، ورخص للنساء إدخال الأصبع تحت المقنعة في ثلاث صلوات: الظهر و العصر و العشاء الآخرة ، فأما في الفداء والمغرب فلا بد لهن من وضع الإقناع ، والدعاء عند مسح الرأس مندوب إليه فإذا ثبتت للمرأة لحية لم يجب عليها إيصال الماء إلى ما تحته سواء كانت خفيفة أو كثيفة كما أن ذلك غير واجب في الرجال . ثم "يمسح على الرجلين يبتدئ من رؤوس الأصابع إلى الكعبين وهما النابتان في وسط القدم ، و يكون ذلك بيقينة ندوة الوضوء دون أن يكون ماءً جديداً ، و متى خالف و مسح من الكعبين إلى رؤوس الأصابع كان أيضاً جائزاً ، و الواجب من المسح مقدار ما يقع عليه اسم المسح و الفضل في أن يمسح بكفه كله ، ولا يجب عليه استغراق العضو بالمسح ظاهراً و باطناً ولا يمسحه إلى عظم الساق فإن كانت رجله مقطوعة أو بعضها سقط عنه فرض المقطوع و ما بقي يمسح عليه فإن لم يبق إلى موضع الكعبين شيء لم يلزمه شيء ، ولا يجوز غسل الرجلين للوضوء مع الاختيار، ويجوز عند التيقنة والخوف فإن أراد غسلهما للتنظيف غسلهما قبل الوضوء أو بعده ، ولا يجوز المسح على الخفين ولا على شيء يحول بين العضو و بين المسح مع الاختيار ، و يجوز المسح على النعل العربي ولا يجوز على غيره من النعال ، و يجوز المسح على الخفين عند التيقنة والضرورة فإذا ثبت ذلك سقط عنا جميع المسائل المفترقة على جواز ذلك ، و إذا أجزأه عند الضرورة أجزأه على أي صفة كان للحايل سواء وضعه على طهارة أو غير طهارة فإنه مادام الضرورة باقية يجوز المسح عليهما، ومتى زالت الضرورة أو نزع الخف و كان قد مسح عليهما للضرورة وجب عليه استيناف الوضوء لأنه لا يثبت له الموالاة مع البناء على ما تقدم .

و الترتيب واجب في الوضوء يبدأ بغسل الوجه . ثم "باليدين اليمنى ، ثم "باليسرى ثم "بمسح الرأس . ثم "بمسح الرجلين فإن خالف ذلك لم يجزه ، و إن قدم شيئاً من الأجزاء على شيء رجع فقدّم ما أخر و أعاد على ما بعده ، والأفضل أن يستنجا أولاً

ثم يغسل الأعضاء فإن خالف فغسل الأعضاء . ثم استنجا كن جازياً ، وكذلك القول في التيمم والاستنجا بعده ، و الموالاة واجبة في الوضوء و هي أن يتابع بين الأعضاء مع الاختيار فإن خالف لم يجزه ، وإن انقطع عنه الماء انتظره فإذا وصل إليه و كان ما غسله عليه ندابة بنى عليه ، و إن لم يبق فيه ندابة مع اعتدال الهواء أعاد الوضوء من أوله ، و الفرض في الوضوء مرة مرة واحدة في الأعضاء المغسولة والممسوحة ، و الثانية سنة في المغسولة لا غير ، و الثالثة بدعة ، ولا يجوز تكرار المسح بحال ، والدعاء عند مسح الرأس و الرجل مستحب غير واجب ، و أقل ما يجزى من الماء في الوضوء ما يكون به غاسلاً للوجه و اليدين و إن كان مثل الدهن بعد أن يكون جارياً على العضو ، و الفضل في كف ماء للوجه و اليدين ، و الاسباغ في مد من الماء ، و من كان في إصبعه خاتم أو في يده سيرة من إيصال الماء إلى ما تحته نزعه ، و إن لم يمنع من ذلك جاز تركه ، و يكفيه تحريكه و إن رجع من الماء الذي يتوضأ به عليه أو على يديه [بدنه خل] و ثوبه كن جازياً ، و كذلك إن وقع على الأرض و يرجع عليه إلا أن يقع على نجاسة ، ثم يرجع عليه ، و التمثل بعد الفراغ من الوضوء جاز و تركه أفضل ، و يجوز أن يجمع بين صلوات كثيرة بوضوء واحد ، و تجديد الوضوء عند كل صلاة أفضل ، و إن كان على أعضاء الوضوء جباير أو جرح و ما أشبههما و كانت عليه خرقه مشدودة فإن أمكنه نزعه ، و إن لم يمكنه مسح على الجباير سواً وضعت على طهر أو غير طهر ، والأحوط أن يستغرق جميعه فإذا فعل ذلك جاز أن يستبشع به جميع الصلوات مالم يحدث أو يزول العذراً إذا زال استأنف الوضوء ولم يكن عليه إعادة شيء من الصلوات ، ومتى أمكنه غسل بعض الأعضاء و تعذر في الباقي غسل ما يمكنه غسله و مسح على حائل ما لا يمكنه غسله ، و إن أمكنه وضع العضو الذي عليه الجباير في الماء وضعه فيه ، ولا يمسح على الجباير ، و يكره أن يستعين بغيره في صب الماء عليه ، بل يتوكل بنفسه ، ولا يجوز أن يوضئه غيره مع الاختيار ، و يجوز ذلك عند الضرورة فإن وضئه غيره مع الاختيار لم يجزه ، و يكره للمحدث مس كتابه المصحف ، و على هذا ينبغي أن يكون ذلك مكروهاً للصبيان في الكتائب لأنه لا يصح منهم الوضوء ، و

ينبغي أن يمنعوا من مباشرة المكتوب من القرآن وإن قلنا : إن الصبيان غير مخاطبين
ينبغي أن يقول : بجواز ذلك فيخص العموم لأن الأصل الإباحة .

﴿ فصل : في ذكر من ترك الطهارة متعمداً أو ناسياً ﴾

من ترك الطهارة متعمداً أو ناسياً وصلى أعاد الصلوة ، و من يتقن الحدث و من يتقن الوضوء أعاد الوضوء ، و من يتقن الوضوء وشك في الحدث لم يلزمه إعادة الوضوء ، و من يتقن الوضوء والحدث معاً ولم يعلم أيهما سبق أعاد الوضوء ، و من شك في الوضوء وهو جالس على حال الوضوء أعاد الوضوء ، وإن شك في شيء من أعضاء الطهارة في هذا الحال أعاد عليه وعلى ما بعده ، و متى شك فيه أو في شيء منه بعد انصرافه من الوضوء لم يلتفت إليه ، ومن ترك الاستنجاء بالماء والأحجار معاً متعمداً أو ناسياً وصلى أعاد الاستنجاء ، و أعاد الصلوة ولم يلزمه إعادة الوضوء ، وكذلك إن ترك غسل إحليله من البول بالماء عامداً أو ناسياً أعاد غسله دون الاستنجاء و دون أعضاء الطهارة وإن كان قد صلى أعاد الصلوة ، و من ترك عضواً من أعضاء الطهارة متعمداً أو ناسياً وصلى . ثم ذكر أعاد الوضوء والصلوة ، و من شك في غسل الوجه وقد غسل اليدين أعاد غسل الوجه . ثم غسل اليدين فإن شك في غسل اليدين وقد مسح برأسه غسل يديه ثم مسح برأسه فإن شك في مسح رأسه وقد مسح رجله مسح على رأسه . ثم على رجله بما بقي في يديه من النداءة فإن لم يبق فيهما نداءة أخذ من أطراف لحيته أو من حاجبيه أو أشعار عينييه ومسح برأسه و رجله فإن لم يبق في شيء من ذلك نداءة أعاد الوضوء فإذا انصرف من حال الوضوء . ثم شك في شيء من ذلك لم يلتفت إليه ، ومن توضأ وصلى الظهر . ثم توضأ وصلى العصر . ثم ذكر أنه أحدث عقيب إحدى الطهارتين قبل أن يصلى توضأ وأعاد الصلوتين معاً لأنه ما أدى واحداً منهما ييقن ، و من توضأ ثم أحدث و توضأ وصلى العصر ثم علم أنه ترك عضواً من أعضاء الطهارة . ثم لا يدري من أي الطهارتين كان فإنه يعيد الوضوء والصلوتين لمثل ما قلناه أو لا فإن صلى الظهر بطهارة ولم يحدث وجدد الوضوء . ثم صلى العصر . ثم ذكر أنه ترك عضواً من أعضاء

الطهارة ولا يدري من أيّ الطهارتين كان كانت صلواته الثانية صحيحة و أعاد الأولى بطهارة مستأنفة لأنه إن كان قد ترك من الطهارة الأولى فطهارته الثانية صحيحة فصحت له صلاة العصر ، وإن كان قد ترك من الطهارة الثانية فطهارته الأولى صحيحة وصحت الصلاتان معاً فالعصر صحيحة على كل حال ، وإتما يجب عليه إعادة الأولى ، ومن توطأ للصلاة . ثم جدّد الطهارة قبل أن يصلي وصلى عقيبها . ثم ذكر أنه كان قد أحدث عقيب واحدة من الطهارتين أعاد الوضوء والصلاة لأنه لا يعلم أدائها ييقن من الطهارة فإن توطأ ولم يحدث . ثم جدّد الوضوء وصلى عقيبها . ثم ذكر أنه كان ترك عضواً من الأعضاء في إحدى الطهارتين كانت صحيحة لأنه أيّ الطهارتين كانت كلمة صحت الصلاة لصحتها سواء كانت الأولى أو الثانية ، ومن توطأ وصلى الظهر . ثم توطأ وصلى العصر ثم توطأ وصلى المغرب . ثم توطأ وصلى العشاء الآخرة . ثم توطأ وصلى الغداة ثم ذكر أنه كان أحدث عقيب واحدة من هذه الطهارات لا غير ولا يدري ماهي قبل أن يصلي توطأ و أعاد الصلاة كلها لأنه لا يقطع على أنه صلى واحدة منها ييقن لأنه إن كان أحدث عقيب وضوء الظهر كانت صلاة الظهر باطلة وباقي الصلاة صحيحة ، وإن كانت عقيب وضوء العصر كانت صلاة العصر باطلة وما بعده وقبله صحيحة ، وكذلك القول في المغرب والعشاء الآخرة والغداة فلا صلاة منها إلا وهي معرضة لأن يكون أدائها مع الوضوء ومع الحدث ولا تبرء ذمته ييقن . فإن كن لم يحدث عقيب واحدة منها إلا أنه ذكر أنه ترك عضواً من أعضاء الطهارة ولا يدري من أيّ الطهارات كانت أعاد الوضوء والظهر لا غير وباقي الصلاة صحيحة لأنه إن كان قد ترك من وضوء الظهر وباقي الطهارات صحيحة وصحت بصحتها الصلاة ، وإن كان قد ترك من وضوء غير الظهر من الصلاة فوضوء الظهر صحيح وصحت بصحته الصلاة كلها فالمشكوك فيه الظهر لا غير . فإن ذكر أنه ترك عضواً من طهارتين أعاد الصلاة الأولى والثانية فإن ذكر أنه ترك ذلك من ثلاث طهارات أعاد ثلاث صلوات ، وإن ذكر أنه ترك ذلك من أربع طهارات أعاد أربع صلوات ، وإن ذكر أنه ترك من خمس طهارات أعاد الخمس صلوات فإن توطأ وصلى . ثم أحدث . ثم توطأ لكل صلاة وضوء وصلى . ثم أحدث عقيب كل صلاة.

ثم ذكر أنه كان قد ترك عضواً من أعضاء واحد من الطهارات أعاد الوضوء وجميع الصلوة لأنه لا يسلم له إذا صلوة منها ييقن من الطهارات ، وهذا منهاج هذا الباب يحتاط أبداً للعبادة حتى يعلم ييقن أنه أدّاها مع الطهارة .

❖ (فصل : في ذكر ما ينقض الوضوء) ❖

ما ينقض الوضوء على ثلاثة أضرب : أحدهما : ينقضه ولا يوجب الغسل ، وثانيها ينقضه و يوجب الغسل ، وثالثها : إذا حصل على وجه نقض الوضوء لاغير ، وإذا حصل على وجه آخر أوجب الغسل . فما أوجب الوضوء لاغير : البول والغائط والريح والنوم الغالب على السمع والبصر ، وكل ما أزال العقل من إغماء أو جنون أو سكر أو غير ذلك ، وما يوجب الغسل فخرج المني على كل حال ، و التقاء الختانين و الحيض و النفاس و مس الأموات من الناس بعد بردهم بالموت وقبل تطهيرهم بالغسل على خلاف بين الطائفة ، والقسم الثالث دم الاستحاضة فإنه إذا خرج قليلاً لا يثقب الكرسف نقض الوضوء لاغير وإن ثقب أوجب الغسل ، ولا ينقض الوضوء شيء سوى ما ذكرناه ، وإنما نذكر مما لا ينقض الوضوء ما فيه خلاف بين العلماء أو فيه اختلاف الأخبار عن الأئمة عليهم السلام فمن ذاك الودى والمذى والقيح والرعاف ، وكل دم خارج من البدن من غير السبيلين معتاداً كان أو غير معتاد خرج بنفسه أو بآلة ، وما يخرج من السبيلين من الدماء فلا ينقض غير الدماء التي ذكرناها ، ومن ذلك القيء والنخامة قليلاً كان أو كثيراً ، و الدود الخارج من أحد السبيلين إلا أن يكون ملطخاً بالعذرة ، و حلق الشعر ، و مس الزهومات و مس النجاسات ، وتقليم الأظفار والقبلة ، و استدخال الأثياب والحقنة وخروجهما إلا أن يكون ممزوجاً بنجاسة ، و مس الفرجين داخلهما وخارجهما إلا أن تعلق بمس داخله نجاسة فيخرج به فينقض الوضوء ، و مس المرأة لا ينقض الوضوء ، وكلما يتفرع عليه سقط عنا من مس الصغيرة والكبيرة ذات الرحم أو غير ذات الرحم و مس الرجل المرأة أو المرأة المرأة ، و مس الخنثى أو الخنثائى بعضهم بعضاً ، و غير ذلك على ما قلناه ، و مس الذكر لا ينقض الوضوء سواء مس ذكر نفسه أو ذكر غيره من

الناس أو البهيمة ذكر الصغير كان أو الكبير يياطن الكف أو بظاهره ، وغير ذلك من المسائل فإنها تسقط عنها لبطلان هذا الأصل ، والفائض والبول إذا خرجا من غير السبيلين من جرح أو غيره فإن خرجا من موضع في البدن دون المعدة نقض الوضوء لمعوم قوله تعالى « أوجاء أحد منكم من الفائط »^(١) وما روى من الأخبار أن الفائط ينقض الوضوء يتناول ذلك^(٢) ولا يلزم ما فوق المعدة لأن ذلك لا يسمى غائطاً ، والمسلم إذا توضأ ثم ارتد ، ثم رجع إلى الإسلام قبل أن يحدث ما ينقض وضوءه بنفس الارتداد ، وكذلك لا ينقض الوضوء شيء من الكبائر التي تستحق بها النار .

❖ فصل : في ذكر غسل الجنابة وأحكامها ❖

الجنابة تكون بشيئين : أحدهما إزال الماء الدافق الذي هو المنى في النوم واليقظة بشهوة وغير شهوة وعلى كل حال ، والآخر التقاء الختان وإن لم يكن هناك إزال ، وحدث التقاء الختان أن يدخل ذكره في الفرج حتى تقيب الحشفة فتكون موضع القطع منه محاذياً لموضع القطع منها وإن لم يتضاماً^(٣) فإن مضامتهما لا يمكن لأن مدخل الذكر أسفل فرج المرأة وهو موضع خروج دم الحيض والمنى وأعلامه ثقبه مثل الإجليل للذكر يكون منه البول ، وفوق ذلك لحم ثابت كعرف الديك ، وهو الذي يقطع وهو موضع الختان من المرأة فإذا أولج ذكره في فرج المرأة فلا يمكن أن يلاصق ختانه ختانها لأن بينهما فاصلاً لكن يكون موضع الختان منه محاذياً لموضع الختان منها فيقال : التقنا بمعنى تحاذيا وإن لم يتضاماً . فإذا حصل ذلك وجب الغسل على الرجل والمرأة ، وكذلك في خروج المنى يشترك الرجل والمرأة في وجوب الغسل عليهما عند ذلك ، فأما إذا أدخل ذكره في دبر المرأة أو الفلام فلا صحابنا

(١) النساء : ٤٣ .

(٢) روايات الباب بعضها مقيدة بما يخرج من طرفين الاسفان ، وبعضها مطلق كما نقل الشيخ في التهذيب ج ١ ص ١٠ ح ١٨ عن زكريا بن آدم قال ، سئل الرضا عليه السلام عن الناصور فقال : إنما ينقض الوضوء ثلاث ، البول والفائط والريح .

(٣) أي لم يجتمعا من قولهم : ضمته ضمّاً خدمته . مجمع البحرين .

فيه روايتان : إحداهما يجب الغسل عليهما ، والثانية لا يجب عليهما ^(١) فإن أنزل واحد منهما وجب عليه الغسل لمكان الإزالة فأما إذا أدخل ذكره في فرج بهيمة أو حيوان آخر فلا نص فيه فينبغي أن يكون المذهب ألا يتعلق به غسل لعدم الدليل الشرعي عليه ، والأصل براءة الذمة ، وإذا أدخل ذكره في فرج ميتة وجب عليه الغسل والحد لقولهم : إن حرمة الميت كحرمة الحي ، وإذا وجد الرجل في ثوبه منياً ولم يذكر وقت خروجه منه فإن كان ذلك الثوب يلبسه هو وغيره فلا يجب عليه الغسل ويستحب له أن يغتسل احتياطاً ، وإن كان لا يستعمله غيره وجب عليه الغسل لأنه يتحقق خروجه منه ، وينبغي أن نقول : إنه يستحب له أن يغتسل ويعيد كل صلاة صلاتها من أول نومة فامها في ذلك الثوب ، والواجب أن يغتسل ويعيد الصلوات التي صلاتها من آخر نومة فامها فيه لأنه لا يقوم إلى صلوة إلا مع غلبة ظن أن ثوبه طاهر ، ولو قلنا : إنه لا يجب عليه إعادة شيء من الصلوة كان قوياً ، وهو الذي أعمل به لأن إيجاب الإعادة يحتاج إلى دليل شرعي ولا أنه قد ثبت أن من هلا في ثوب نجس ، ولم يسبق علمه بحصول النجاسة فيه لا يجب عليه إعادة ما صلى فيه إلا ما كان في وقته بعد فأما ما مضى وقته فلا إعادة عليه هذا فيما يرجع إلى حكم الثوب فأما ما يرجع إلى كونه جنباً فينبغي أن نقول : يجب أن يقضى كل صلاة صلاتها من عند آخر غسل اغتسل من جنابة أو من غسل يرفع حدث الغسل ، والكافر إذا أسلم يستحب له أن يغتسل ولا يجب عليه ذلك فإن كان فعل ما يجب عليه به الغسل أو الوضوء حال كفره وجب عليه الغسل أو الوضوء لذلك فإن تطهر أو اغتسل في حال كفره لم يجزه أصلاً لأنها عبادة تحتاج إلى نية ، ولا تصح من الكافر النية على حال .

و تتعلق بالجنابة أحكام محظورة ومكروهة :

(١) قال في النهاية : لا غسل في الجماع في غير الفرج مع عدم الإزالة ، وقال مجلسي في مرآة العقول ، اختلف الأصحاب في وجوب الغسل ، وعلى دبر المرأة فلا كثرون ومنهم السيد وابن الجنيد وابن حمزة وابن إدريس والمحقق والعلامة في جملة من كتبه على الوجوب ، و الشيخ في الاستبصار والنهاية ، وكذا الصدوق وسائر إلى عدم الوجوب

فالمحرّمات : قراءة العزائم من القرآن ، و دخول المساجد إلا عابر سبيل ، و وضع شيء فيها ، و مسّ كتابة المصحف أو شيء عليه اسم الله أو أسماء أنبيائه أو أئمة عليهم السلام .

و المكروهات : الأكل والشرب إلا بعد المضمضة ، و الاستنشاق ، والنوم إلا بعد الوضوء ، و الخضاب ، و المسجد الحرام ، و مسجد النبي صلى الله عليه وآله لا يدخلهما على حال و إن كان في واحد منهما فأصابه احتلام خرج منهما بعد أن تيمّم من موضعه ، و يكره من مسّ المصحف غير الكتابة ، و يجوز أن يقرأ من القرآن ماشاء غير العزائم ، و الاحتياط ألا يزيد على سبع آيات أو سبعين آية ، و يجوز أن يمسّ أطراف الأوراق فإذا أراد الاغتسال وجب عليه إن كان رجلاً الاستبراء بالبول أو الاجتهاد فإن لم يفعل واغتسل ثم رأى بعد ذلك بللاً وجب عليه إعادة الغسل و إن استبرأ لم يلزمه ذلك ثم ينوى رفع الحدث على ماقدّمناه في باب النية و يغسل جميع جسده يبدأ بالرأس ثم بميامن الجسد ثم ميسره ، و أقلّ ما يجزيه من الماء ما يكون جارياً على جميع الجسد و يبيل أصل كل شعرة و إن كان قليلاً مثل الدهن و الاسباغ بتسعة أرتال .

و الترتيب واجب في غسل الجنابة على ما بينناه ، و يقدم غسل يده ثلاث مرّات استحباباً ، و إن كان على بدنه نجاسة أزالها ، ثم اغتسل فإن خالف واغتسل أو لا فقد ارتفع حدث الجنابة ، وعليه أن يزيل النجاسة إن كانت لم تزل بالغسل ، و إن زالت بالاغتسال فقد أجزأه عن غسلها ، و الموالاة غير واجبة فيه ، و المضمضة و الاستنشاق سنتان فيه ، و إيصال الماء إلى أصل كل شعرة واجب على الرجال والنساء سواء كان شعرهما خفيفاً أو كثيفاً فإن كان في رأسهما شيء يمنع من وصول الماء إلى أصول الشعر و بشرة الرأس وجب إزالته و إيصال الماء إلى أصل الشعر في البشرة ، و إن ارتمس في الماء ارتماساً واحدة أو قعد تحت المجرى أو وقف تحت المطر أجزأه ، و يسقط الترتيب في هذه المواضع ، و في أصحابنا من قال : يترتب حكماً^(١) ومتى غسل رأسه من الجنابة

(١) قال في المختلف : وهو اختيار سلا ، و قال الشيخ في الاستبصار : بد ما أورد

أجزاء الاتماس ، فلا ينافي ماقدّمناه من وجوب الترتيب لأن المرتّمس يترتب حكماً و إن لم يترتب

ثم أحدث ما ينقض الوضوء أعاد الغسل من الرأس . و لم يبن عليه ، و في أصحابنا من قال : يبنى عليه ويتوضأ لاستباحة الصلوة ^(١) والغسل كاف بانفراده لاستباحة الصلوة ، ولا يحتاج معه إلى وضوء لقبله ولا بعده ، ومتى كان عليه شيء يمنع من وصول الماء إلى جسمه مثل السير والدملوج حرّكه ليصل الماء إلى ما تحته وإلا قرعه ، و كلما عدا غسل الجنابة من الأغسال فلا بدّ فيه من الوضوء ليستبيح به الصلوة فرضاً كان الغسل أو فلاّ إمّا قبله أو بعده ، وتقديمه أفضل ، ومتى لم يتوضأ لم يستبح به الدخول في الصلوة .

❖ (فصل : في ذكر التيمم و أحكامه) ❖

التيمم طهارة ضرورة ولا يجوز فعله إلا بأحد ثلاثة شروط : إمّا عدم الماء أصلاً مع الطلب سواء كان في سفر قصير أو طويل أو في الحضر ، و على كلّ حال أو عدم ما يتوصل به إليه من ثمن أو آلة أو الخوف على النفس إمّا من عدوّ أو سبع أو مرض يضرّ به استعمال الماء مثل القروح و الكسور و الجدرى و الحصبه و غير ذلك من الجراح أو برد شديد يخاف معه التلف أو يلحقه مشقة عظيمة . فإن لم يكن شيء من ذلك لم يجز له التيمم ، ومتى وجد الماء بالثمن وجب عليه شراؤه إذا كان ذلك لا يضرّ به سواء كان ذلك ثمن مثله في موضعه أو غير موضعه ، ومن كان معه ماء يسير يحتاج إليه للشرب أو كان معه ماء لا يكفيه لطهارته أو كان يكفيه فأراقه ولا يقدر على غيره أو يحتاج إليه للشرب أو يخاف التلف إن استعمله كان فرضه التيمم ، و سواء كان عليه وضوء أو غسل ، ومتى تيمم وصلى لم يجب عليه إعادة الصلوة في هذه المواضع إلا من خاف البرد في غسل جنابة تعمّداً على نفسه فإنّه يصلي بتيمم ثمّ يعيد الصلوة فأما من لم يتعمّد الجنابة فلا يجب عليه الإعادة ، في الميّت إذا لم يوجد الماء لغسله أو وجد و منع من استعماله

— فلا لانه اذا خرج من الماء حكمه اولا بطهارة رأسه ثم جانبه الايمن ثم جانبه الايسر فيكون على هذا التقدير مرتباً .

(١) وهو مختار سيد المرتضى ، و تبعه عدة من الاصحاب منهم المحقق في كتبه الثلاثة والشهيد

الثاني والمولى الادبيلي والفاضل اليهائي و الشيخ تاج الدين

مانع بالفاسل تيمم كما يتيمم الحي ويتيمم من يؤممه ثم يغتسل فيما بعد . إذا وجد الماء لغسل الميئت بالثمن وجب شراؤه من تركته فإن لم يخلف شيئاً لم يجب على أحد ذلك ، ومن حضر يوم جمعة في الجامع وأحدث ما ينقض الوضوء ولم يمكنه الخروج من موضعه لكثرة الناس فأقيمت الصلوة تيمم وصلى ثم أعاد الصلوة بوضوء ، ومن لم يجد إلا الثلج ، ولا يقدر على الماء فيتوضأ ولا على أرض فيتيمم تطهر بالثلج بأن يعتمد على الثلج حتى يتندى يده و يغسل أعضائه في الوضوء أو جميع جسده إن كان عليه غسل فإن لم يتمكن من ذلك أخر الصلوة إلى أن يجد ماء فيتوضأ أو تراباً فيتيمم ولا يجوز التيمم إلا في آخر الوقت وعند الخوف من فوت الصلوة فإن تيمم قبل دخول الوقت أو بعده في أول الوقت لم يجز أن يستبج به الصلوة فإن صلى بذلك أعاد الصلوة بتيمم مستأنف أو وضوء إن وجد الماء ، والطلب واجب قبل تضييق الوقت في رحله وعن يمينه وعن يساره وسائر جوانبه رمية سهم أو سهمين إذا لم يكن هناك خوف فإن خاف لم يلزمه ذلك ، ولا يتعدى المكان الذي هو فيه ، وإن تيمم قبل الطلب مع التمكن لم يعتد بذلك التيمم فإن نسي الماء في رحله وقد طلبه فلم يجده لم يلزمه إعادة الصلوة وإن كان فرط في الطلب أعاد الصلوة ، ويلزمه أن يسأل رفقاء عن الماء ويستدل عليه من يغلب في ظنه أنه يعرفه ، وإن غلب في ظنه أنه متى طلب من غيره بذله له من غير أن يدخل عليه في ذلك ضرر وجب عليه الطلب ، وإن أعطاه بالثمن إما عاجلاً أو آجلاً ولا يضر به ذلك الثمن وجب عليه قبوله لأنه متمكن من الماء ، وإن كان على رأس بشر وليس معه ما يستقى به ومعه عمامة يمكنه أن يذليها ويبلها بالماء . ثم يعصرها قدر ما يحتاج إليه في وضوءه وجب عليه ذلك ، وكذلك إن كان في مركب ولا يقدر على الماء تيمم ، وإذا كان مجبوساً بالقيد والرباط أو مصلوباً على خشبة أو يكون في موضع نجاسة ولا يقدر على موضع طاهر يسجد عليه ولا ما يتيمم به فإما أن يؤخر الصلوة أو يصلي وكن عليه الإعادة لأنه صلى بلا طهارة ولا تيمم ، ولا يجوز التيمم إلا بما يقع عليه اسم الأرض إطلاقاً سواء كان عليه تراب أو كان حجراً أو جصاً أو غير ذلك ، وإذا أصابها نجاسة فلا تخلو أن تكون جامدة أو مائعة فإن كانت جامدة لا تخلو

أن تكون يابسة أو رطبة فإن كانت يابسة أزيلت و جاز التيمم منها و السجود عليها ، وإن كانت رطبة ولم تختلط بأجزاء الأرض أزيلت و صب الماء على موضعها حتى يكسرها بالماء فيطهر الأرض ، وإن اختلطت بأجزاء الأرض فإنها لا تطهر بأن تكثر الماء عليها لأن الماء ينجس بذلك ، وإنما تطهر بشيئين : أحدهما : أن يطرح عليه تراب طاهر حتى تندرس النجاسة أو ينقل النجاسة التي اختلطت الأرض من موضعها إلى أن تبلغ إلى الموضع الطاهر ، وإن كانت النجاسة ما يعة فإنها تطهر بأن يتكاثرت عليها الماء أو تطلع عليها الشمس فتجففها فتزول عين النجاسة . فحينئذ يجوز التيمم به و السجود عليه فإن جففتها غير الشمس لم تطهر بذلك . فأما تراب القبر فإنه يجوز التيمم به سواء كان منبوشاً أو غير منبوش إلا أن يعلم أن فيه شيئاً من النجاسة لعموم الآية ، وإذا اختلط التراب بالذرة أو الكحل أو النورة أو غير ذلك لم يجز التيمم به لأنه ليس بتراب ولا أرض مطلق إلا أن يكون قدراً مستهلكاً ، وإن اختلط به ما يع طاهر غلب عليه لم يجز التيمم به لأن المايح إذا كان غير الماء لم يجز الوضوء به ولا التيمم به لأنه ليس بتراب ولا أرض ، وإن خالطه ولم يقلب عليه لم يجز أيضاً التيمم به لأنه ليس بتراب ولا أرض ، وأما التراب المستعمل في التيمم فإنه يجوز التيمم به لعموم الآية وصورته أن يستعمل المتيمم ويجمع ما ينتشر من تيممه فتيمم به فأما إذا تيمم من موضع و تنحا وجاء آخر و تيمم من ذلك الموضع فإنه يجوز بلا خلاف ، ولا يجوز التيمم بشيء من المعادن ، و يجوز التيمم بالحجر وإن لم يكن عليه غبار ، و يكره التيمم بالرمل و السبخة و مع ذلك فإنه مجز ، و متى كان في أرض وحلة ولا يقدر على التراب ولا على الماء و معه ما ينفضه من ثوب أو لبغ دابة أو عرفها فنفض ذلك و تيمم بغيره ، وإن لم يكن معه شيء من ذلك وضع يديه على الرجل ثم فركهما و تيمم به ، و يستحب أن يكون التيمم من ربا الأرض و عواليها دون مهابطها فإن خالف و كان الموضع طاهراً أجزأه ، و أرض البص و النورة يجوز التيمم به ، ولا يجوز التيمم بالرماد ولا الأشنان و الزرينخ و غير ذلك عن الأشياء المنسحقة . فإذا أراد التيمم وضع

يديه معاً على الأرض مفرجاً أصابعه وينفضهما ويمسح إحديهما بالأخرى . ثم يمسح بهما وجهه من قصاص شعر الرأس إلى طرف أنفه . ثم يضع كفه اليسرى على ظهر كفه اليمنى و يمسح بها من الزند إلى أطراف الأصابع ، ثم يضع كفه اليمنى على ظهر كفه اليسرى فيمسحها من الزند إلى أطراف الأصابع مرة واحدة هذا إذا كان تيممه بدلاً من الوضوء ، وإن كان بدلاً من الفصل ضرب ضربتين : إحديهما : للوجه والأخرى لليدين ، والكيفية على ما بيناه ، وإذا كان مقطوع اليدين من الذراعين سقط عنه فرض التيمم ، ويستحب أن يمسح ما بقي لأن ما أمر الله بمسحه قد عدم فيجب أن يسقط فرضه ، وإذا تيمم تيمماً صحيحاً جاز أن يؤدي به ما شاء من الصلوات نوافلها وفرائضها على الجمع والافتراق أداءً كان أو قضاءً ، ولا ينتقض تيممه بخروج الوقت إلا بحدث ينقضه وهي النواقض التي قد منها في الوضوء ، أو يتمكن من استعمال الماء فإنه ينتقض تيممه بذلك فإن عدم الماء فيما بعد استأنف التيمم لأن الأول قد انتقض بالتمكن من استعمال الماء . فإذا وجد الماء قبل أن يدخل في الصلوة انتقض تيممه ، وإن وجدته وقد دخل في الصلوة بتكبيره الإحرام مضى في صلوته ولم ينتقض تيممه ، ولا يجب عليه الرجوع ، وقد روى أنه يرجع في تطهره ما لم يركع وإن ركع مضى ^(١) وذلك محمول على الاستحباب . فأما إذا ركع فلا يجوز له الرجوع أصلاً بل تتم تلك الصلوة وإذا تمتها والماء باقٍ تطهر لما يستأنف من الصلوة فإن فقد استأنف التيمم لما يستأنف من الصلوة لأن تيممه قد انتقض في حق الصلوات المستقبلية ، وهو الأحوط ، ومتى تيمم لصلوة نافلة جاز أن يصلي فريضة به ، ويجوز أن يدخل به في نافلة فإن دخل في النافلة . ثم وجد الماء أتم الركعتين وانصرف وتوضأ ، وإن فقد الماء استأنف التيمم ، ومتى تيمم لصلوة نافلة في غير وقت فريضة أو لقضاء فريضة في غير وقت صلوة حاضرة جاز له

(١) روى الشيخ في التهذيب ج ١ ص ٢٠٤ ح ٩١ عن عبيد الله بن عاصم قال ، سألت

أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل لا يجد الماء فيتيمم ويقوم في الصلوة فجاء غلام فقال : هو ذا الماء ، فقال : إن كان لم يركع فلينصرف وليتوضأ وإن كان ركع فليتم في صلاته .

ذلك ، و يجوز له أن يصلي به فريضة إذا دخل وقتها لعموم الأخبار التي وردت في جواز الصلوات الكثيرة بتيمم واحد، وإذا تيمم جاز أن يفعل جميع ما يحتاج في فعله إلى الطهارة مثل دخول المسجد وسجود التلاوة ومس المصحف والصلوة على الجنائز وغير ذلك .

إذا اجتمع جنب و حائض و ميت أو جنب و حائض أو جنب و محدث ، و معهم من الماء ما يكفي أحدهم ولم يكن ملكاً لأحدهم كانوا مخيرين في استعمال من شاء منهم فإن كان ملكاً لأحدهم كان أولى به . إذا تيمم الكافر وأسلم لم يعتد بذلك التيمم إجماعاً فإن تيمم . ثم ارتد . ثم رجع إلى الإسلام لم ينتقض تيممه بنفس الارتداد لأنه لا دليل عليه . العاصي بسفره إذا فقد الماء تيمم وصلى ولا إعادة عليه لعموم الآية والأخبار . من كان جنباً و عدم الماء تيمم لاستباحة الصلوة فإن أحدث بعد ذلك ما ينقض الوضوء و وجد من الماء ما يكفي طهارته أعاد التيمم و لم يتطهر لأن حكم الجنابة باق ولا تأثير للحديث الموجب للوضوء ، وإذا نوى بتيممه رفع الحدث لم يجز له أن يدخل به في الصلوة لأن التيمم لا يرفع الحدث ، و إذا نوى استباحة الدخول في الصلوة جاز له أن يصلي به ما شاء من الصلوات نوافلها و فرائضها على ما قدمناه ، و إذا ثبت أن التيمم لا يرفع الحدث كان الحدث باقياً سواء كان حدث الوضوء أو حدث الجنابة ، و إذا وجد الماء فعل ما وجب عليه ، ومتى أراد التيمم وجب عليه الاستنجاء أولاً و ينشف مخرج البول .

و الترتيب واجب في التيمم يبدأ بالوجه . ثم باليد اليمنى . ثم اليسرى ، و كذلك تعجب فيه الموالاة ، و يكره أن يؤم المتيمم المتوضئ ، ولا يكره أن يأتهم بهم ولا أن يؤم بالمتيممين . إذا تيمم الجنب نيّة أنه تيمم بدلاً من الوضوء لم يجز له أن يدخل في الصلوة لأن النيّة الواجبة ما حصلت فيه ، و إن نوى بد استباحة الصلوة جاز له ذلك ، وقد بينا أن كل مرض يخاف معد من استعمال الماء فإنه يسوغ معه التيمم ، وإن لم يخف معه التلف وخيف الزيادة في المرض مثل ذلك ، وإن لم يخف التلف ولا الزيادة فيه و خاف أن يشينه ويشوه به كان مثل ذلك ، و إن لم يخف شيئاً من ذلك و خاف أن يؤثر فيه أثراً قليلاً لم يجز له التيمم بالاختلاف ، وكل مرض لا يخاف معه

التلف ولا الزيادة فيه مثل الصداع ووجع الضرس لم يجز معه التيمم، وإن خاف استعمال الماء لشدة البرد وأمكنه إسخاؤه وجب عليه ذلك . وإلا تيمم وصلى ولا إعادة عليه مسافراً كان أو مقيماً ، ومن كان في بعض جسده أو بعض أعضائه طهارته مالا ضرر عليه والباقي عليه جراح ، أو عليه ضرر في إيصال الماء إليه جاز له التيمم ولا يجب عليه غسل الأجزاء الصحيحة وإن غسلها وتيمم كان أحوط سواء كان الأكثر صحيحاً أو عليلًا فإذا حصل على بعض أعضائه طهارته نجاسة ولا يقدر على غسلها لم فيه أو قرح أو جرح تيمم وصلى ولا إعادة عليه .

يجوز أن يتيمم لصلوة الجنابة مع وجود الماء ، ويجوز أن يصلى عليها وإن لم يتيمم أيضاً ، وإن كان جنباً ومعه من الماء ما يكفي الوضوء لا غير تيمم ، ولا يجب عليه استعمال ذلك الماء في بعض الأجزاء . المسافر إذا جامع زوجته وعدم الماء فإن كان معه من الماء ما يغسل به فرجه وفرجها فعلا ذلك وتيمم للصلوة وصلى ولا إعادة عليهما لأن النجاسة قد زالت ، والتيمم يستباح به الصلوة عند عدم الماء فإن لم يكن معهما ماء أصلاً تيممًا وصلياً ، ولا إعادة عليهما لقوله تعالى «أولامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا» ولم يفصل ، والأحوط أن يقول : يجب عليهما الإعادة ، وكذلك من كان على بعض بدنه نجاسة ولا يقدر على ماء يزيل به ذلك تيمم وصلى . ثم يعيد فيما بعد إذا غسل الموضع . الحائض إذا قطعت دمه جاز للرجل وطبها قبل أن تستببح الصلوة بغسل أو تيمم إذا ترك شيئاً من الموضع الذي يجب مسحه في التيمم من الوجه أو اليدين لم يجزأه قليلاً كان أو كثيراً ويعيد التيمم من أوله .

❦ (فصل : في تطهير الثياب والأبدان من النجاسات) ❦

النجاسة على ضربين : أحدهما : دماً وآخراً غير دم . فالدماء على ثلاثة أقسام : أحدها يجب إزالة قليله وكثيره ، وهي ثلاثة : دم الحيض والاستحاضة والنفاس ، والثاني : لا يجب إزالة قليله ولا كثيره وهي خمسة أجناس : دم البق والبراغيث والسمك والجراح اللازمة والقروح الدامية ، والثالث : ما يجب إزالته إذا بلغ مقدار الدرهم فصاعداً في

السعة و هو المضروب من درهم و ثلث ، وما نقص عنه لا يجب إزالته و هو باقى النماء من سائر الحيوان سواء كان في موضع واحد من الثوب أو في مواضع كثيرة بعد أن يكون كل موضع أقل من مقدار الدرهم ، وإن قلنا : إذا كان جميعه لو جمع كان مقدار الدرهم و جب إزالته كان أحوط للعبادة ، و ما ليس بدم من النجاسات يجب إزالة قليله و كثيره و هى خمسة أجناس: البول و الغائط من الآدمى و غيره من الحيوان الذى لا يؤكل لحمه و ما أكل لحمه فلا بأس ببوله و روثه و ذرقه إلا ذرق الدجاج خاصة ، و ما يكره لحمه فلا بأس ببوله و روثه مثل البغال و الحمير و الدواب و إن كان بعضه أشد كراهية من بعض ، و في أصحابنا من قال بول البغال و الحمير و الدواب و أروائها نجس يجب إزالة قليله و كثيره ^(١) و المني نجس من كل حيوان يجب غسله و لا يجزى فيه الفرق ، و الخمر نجسة بلا خلاف أو كل مسكر عندنا حكمه حكم الخمر ، و ألحق أصحابنا الفقهاء بذلك ، و كل نجاسة يجب إزالة قليلها و كثيرها فإنه يجب إزالتها عن الثياب و الأبدان أدركها الطرف أو لم يدركها إذا تحقق ذلك . فإن لم يتحقق ذلك و شك لم يحكم بنجاسة الثوب إلا ما أدركه الحس فمتى لم يدركها فالثوب على أصل الطهارة ، و إذا تحقق حصول النجاسة في الثوب ولم يعلم موضعه بعينه و جب غسل الثوب كله و إن علم أنه في موضع مخصوص و جب غسل ذلك الموضع لا غير ، و لا يتعدى إلى غير ذلك الموضع سواء كانت الرطوبة أو يابسة ، و إن علم أن النجاسة حصلت في أحد الكمين و لم يتميز غسلهما معاً و لم يجزله التجزى ، و إن قطع أحد الكمين و جب عليه غسل الكم الآخر و لا يجب عليه غسل جميع الثوب .

الماء الذى ولغ فيه الكلب أو الخنزير إذا أصاب الثوب و جب غسله لأنه نجس و إن أصابه من الماء الذى يغسل به إلا ناء لا يجب غسله سواء كانت من الفسلة الأولى أو الثانية ، و إن قلنا : إنه يغسل من الفسلة الأولى و كان أحوط . فأما الوضوء به فلا يجوز

(١) قال في مفتاح الكرامة : و عن أبى على و الشيخ في النهاية القول بالنجاسة ، و إليه مال الارديبيلي و تلميذه السيد صاحب المدارك

لما روى من أن الماء الذي يزال به حكم للنجاسة لا يجوز استعماله في الوضوء ^(١) وكل نجاسة يجب غسلها لا يكفي صب الماء عليها إلا بول الصبي خاصة قبل أن يطعم، وإذا ترك تحت الثوب النجس إجماعة وصب عليها الماء وجرى الماء في الإجماعة لا يجوز استعماله لأنه نجس، وإذا أصاب الثوب نجاسة فغسل نصفه فإنه يظهر ذلك النصف ولا يتعدى إليه النجاسة من النصف الآخر. مامس الكلب والخنزير والتعلبوا لا رب والفارة والوزغة بسائر أبدانها إذا كانت رطبة أو أدخلت أيديها أو أرجلها في الماء وجب غسل الموضع وإزالة ذلك الماء، ولا يراعى في غسل ذلك العدد لأن العدد يختص الولوغ فإن كانت يابساً رشح الموضع بالماء فإن لم يتعين الموضع غسل الثوب كله أو رشح وكذلك إن مس يده شيئاً من ذلك وكان واحد منهما رطباً وجب غسل يده وإن كان يابساً مسح به التراب، وقد رويت رخصة في استعمال ما يشرب منه سائر الحيوان في البراري سوى الكلب والخنزير ^(٢) وما شربت منه الفارة في البيوت والوزغ أو وقعا فيه وخرجا حينئذ لا يمكن التحرز من ذلك. إذا صافح ذمياً أو محكوماً بكفره من أهل الملّة كان حكمه حكم ما ذكرناه من النجاسات، وإذا أصاب ثوبه ميت من الناس بعد برده بالموت وقبل تطهيره بالغسل أو غيره من الأموات وجب غسل الموضع الذي أصابه فإن لم يتعين الموضع غسل كله، وإن مس يده ميتاً من الناس بعد برده بالموت وقبل تطهيره بالغسل أو مس قطعة منه فيها عظم أو مس ما قطع من حي وفيه عظم وجب عليه الغسل وإن كان بعد الغسل أو قبل برده لم يجب ذلك، وإن كان مامساً به من القطعة لا عظم فيه لم يجب عليه الغسل بل يجب عليه غسل يده، وإن كان الميت من غير الناس غسل ما مسه به حسب، ولا بأس بعرق الجنب والحائض إذا كانا خاليين من نجاسة فإن كان على بدنهما نجاسة وعرقا نجس الثوب الذي عرقا فيه، وإن كانت

(١) روى الشيخ في التهذيب ج ١ ص ٢٢١ ح ٦٣٠ عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال، لا بأس أن يتوضأ بالماء المستعمل، وقال: الماء الذي يغسل به الثوب أو يغسل به الرجل من الجنابة لا يجوز أن يتوضأ منه وأشباهه. الخ.

(٢) مضى منا ذكر هذا الخبر في ص ١٠.

الجنابة من حرام وجب غسل ما عرق فيه على ما رواه بعض أصحابنا ^(١) وعرق الإبل الجلالة يجب إزالته ، وكل نجاسة أصابت الثوب أو البدن وكانت يابسة لا يجب غسلها وإنما يستحب مسح اليد بالتراب أو نضح الثوب ، وإذا أصاب الأرض أو الحصى أو البارية بول وطلعت عليه الشمس وجففته فإنه يطهر بذلك ويجوز السجود عليه والتيمم به وإن جففته غير الشمس لم يطهر ، ولا يطهر غير ما قلناه من الثياب بطلوع الشمس عليه وتجفيفه غير أنه يجوز الوقوف عليه في الصلوة إذا كان موضع السجود طاهراً ولم تكن النجاسة رطبة فيتعدى إليه ، ولا يجوز إزالة شيء من النجاسات بغير الماء المطلق من سائر المايعات ولا يحكم بطهارة الموضع بذلك ، وفي أصحابنا من أجازه ومن صلى في ثوب فيه نجاسة مع العلم بذلك بطلت صلواته وإن علم أن فيه نجاسة . ثم نسيها وصلى كأن مثل الأول عليه الإعادة ، وإن لم يعلم وصلى على أصل الطهارة ثم علم أنه كان نجساً والوقت باق أعاد الصلوة وإن مضى الوقت فلا إعادة عليه فإن رأى النجاسة في الصلوة على ثوبه رمى بذلك الثوب وتمم الصلوة فيما بقي ، وإن لم يكن عليه غيره طرحه فإن كان بالقرب منه ما يستر عورته به أخذه وستر به العورة وصلى وإن لم يكن بالقرب منه شيء ولا عنده من يناوله قطع الصلوة وأخذ ثوباً يستر به العورة ويستأنف الصلوة ، وإن لم يملك ثوباً طاهراً أصلاً تمم صلواته من قعود وإيماء ، والمذني والوذني طاهران لا يجب إزالتهما فإن أزالهما كان أفضل ، والقيء ليس بنجس وفي أصحابنا من قال : هو نجس ^(٢) والصديد والقيح حكمهما حكم القيء سواء ، وإذا أصاب خفه أو ثكته أو جوربه أو قلنسوته أو ماله لا تتم الصلوة فيه منفرداً شيء من النجاسة لم يكن بالصلوة فيه بأس وإزالته أفضل .

ومالافس له سائلة من الميتات لم ينجس الثوب والبدن ، ولا المايح الذي يموت

(١) قال المجلسي في مرآت المقول ، اختلفوا في نجاسة عرق الجنب من الحرام فذهب إبننا بابويه والشيخان وإبناهما إلى النجاسة بل نسب بعضهم هذا القول إلى الأصحاب ، والمشهور بين المتأخرين الطهارة .

(٢) قال في المختلف ، لا أعرف فيه مخالفاً إلا ابن الجنييد .

فيه ماء كان أو غيره وإن تغير أحد أو صاف الماء به إلا الوزغ والعقرب فإنهما إذا ماتا في الماء يستحب إراقته ، وطين الطريق لأبأس به ما لم يعلم به نجاسة فإذا مضى عليه ثلاثة أيام أزيل استحباباً .

وإذا أصاب الثوب ماء المطر وقد خالطه شيء من النجاسة فإن كان جارياً من الميزاب فلا ينجس الثوب ولا البدن ما لم يتغير أحد أو صافه الماء لأن حكمه حكم الماء الجاري .

والماء الذي يستنجا به أو يغتسل به من جنابة إذا رجع عليه أو على ثوبه لم يكن به بأس فإن انفصل منه ووقع على نجاسة . ثم رجع عليه وجب إزالته وإذا حصل معه ثوبان : أحدهما نجس والآخر طاهر ولا يتميز الطاهر صلى في كل واحد منهما على الأفراد ، وروى أنه يتركهما ويصلي عريانياً ^(١) والأول أحوط ، وإن كان معه ثوب نجس ولا يقدر على الماء تزعده وصلى عريانياً فإن لم يتمكن من تزعده خوفاً من البرد صلى فيه ، وإذا تمكن تزعده أو غسله وأعاد الصلوة .
و بول الخشاف نجس و بول الطيور كلها وزرقها طاهر سواء أكل لحمها أو لم يؤكل .

المرأة المربوبة للصبي إذا كان عليها ثوب واحد لا تملك غيره بصيبه نجاسة في كل وقت ولا يمكنها التحرز منه غسلت الثوب كل يوم مرة واحدة وصلت فيه ، وبول الصبي قبل أن يطعم يكفي أن يصب الماء عليه ، وبول الصبية لابد من غسله على كل حال ، وإذا مس الثوب أو البدن كافر محكوم بكفره سواء كان كافر أصل أو كافر ملة أو كافر ردة وكان الثوب رطباً أو جسمه رطباً وجب غسل الثوب ، وإن كان يابساً رش الموضع بالماء وعلى هذا كل ثوب قصره كافر أو صبغه أو غسله أو غسل غزله أو سقاه أو بله عند العمل

(١) قال الحلبي في السرائر ، و إذا حصل معه ثوبان ، أحدهما نجس والآخر طاهر و لم يتميز له الطاهر ولا يتمكن من غسل أحدهما . قال بعض أصحابنا : يصلى في كل واحد منهما على الأفراد وجوباً ، و قال بعض منهم : تزعدهما ويصلى عريانياً وهذا الذي يقوى في نفسي و به أفتي .

والخمس عشرة يوماً قضت الصوم والصلوة في الخمسة أيام التي رأت فيها الدم بصفة دم الاستحاضة وسقط عنها ما بعد ذلك . فإن رأت ثلاثة أيام مثلاً دم الحيض ثم رأت ثلاثة أيام دم الاستحاضة . ثم رأت إلى تمام العشرة دم الحيض وانقطع كان الكل دم الحيض وكذلك إن انقطع فيما دون العشرة .

وإن جاز العشرة أيام ما هو بصفة دم الحيض وبلغ ستة عشر يوماً كانت العشرة أيام كلها حيضاً ، وقضت الصوم والصلوة في الستة الأولى فإن رأت أو لا ثلاثة أيام دم الاستحاضة ، ثم رأت ما هو بصفة دم الحيض إلى تمام العشرة وانقطع كان الكل حيضاً .

، فإن جاز العشرة ما هو بصفة دم الحيض ثم انقطع بعد ذلك كان ما رآته أو لا بصفة دم الاستحاضة لم يكن حيضاً قضت فيه الصوم والصلوة ، وإن رأت دم الحيض خمسة أيام مثلاً . ثم رأت دم الاستحاضة وجاز العشرة أيام إلى خمسة عشر يوماً . ثم رأت دم الحيض كان ذلك من الحيضة الثانية لأنها قد استوفت أقل الطهر وهو عشرة أيام فإن رأت فيما دون الخمسة عشر يوماً دم الحيض لم يكن ذلك دم حيض لأنها ما استوفت عشرة أيام الطهر ، وكذلك إن رأت دم الحيض أقل من خمسة أيام ثم رأت دم الاستحاضة وجاز العشرة ثم رأت دم الحيض يستوفى من وقت ما رأت دم الاستحاضة عشرة أيام . ثم تحكم بما تراه بعد ذلك أنه من الحيضة المستقبلية فإن رأت أو لا دم الحيض سبعة أيام ثم رأت بعد ذلك دم الاستحاضة وجاز العشرة تستوفى أقل الطهر عشرة أيام سواء انقطع الدم قبل ذلك أو تغير فرجع إلى لون دم الحيض أولم يرجع لأن الطهر لا يكون أقل من عشرة أيام وكذلك ما يزيد على ذلك من المسائل فهذه أصولها التي ذكرناها .

وأمّا القسم الرابع : وهي التي لا يتميز لها صفة الدم وأطبق عليها الدم وقد نسبت العادة فإن لها ثلاثة أحوال :

أحدها : أن تكون ذاكرة لأيام حيضها وعددها وناسية للوقت .

الثانية : أن تكون ذاكرة للوقت ناسية للعدد .

الثالثة : أن تكون ناسية للعدد والوقت معاً فإن كانت ذاكرة للعدد ناسية للوقت فإنها ترك الصوم و الصلوة مثل عدد تلك الأيام في الوقت الذي تعلم أنه حيض ييقن وتصلّى و تصوم فيما بعد إذا عملت ما فعله المستحاضة من الشهر بعد أن تغتسل ، وإثما قلنا : ذلك لأن هناك طريقاً تعلم به أيام حيضها على ما بيّنه ، وإن كانت ذاكرة للوقت ناسية للعدد تركت الصلوة و الصوم في تلك الأيام ثلاثة أيام وهي أقلّ أيام الحيض لأنّه مقطوع به ، والباقي ليس عليه دليل ، وإن كانت ناسية للعدد والوقت فعلت ثلاثة أيام من أول الشهر ما فعله المستحاضة و تغتسل فيما بعد لكل صلاة ، و صلت و صامت شهر رمضان ، ولا يطأها زوجها أصلاً لأنّ ذلك يقتضيه الاحتياط ، ولا يمكن أن تطلق هذه على مذهبننا إلا على ما روي أنها ترك الصوم والصلوة في كل شهر سبعة أيام^(١) و تصوم وتصلّى فيما بعد وتكون مخيرة على هذه الرواية في السبعة الأيام في أول الشهر وأوسطه وآخره .

والتفريع على المسئلة الأولى ، وهي إذا كانت ذاكرة للعدد ناسية للوقت فجعلته أن كل زمان تتيقن فيه حيضها فعلت ما فعله الحائض ، وكل زمان لا تتيقن ذلك فيه فعلت ما فعله المستحاضة ، وكل زمان احتمل فيه انقطاع دم حيضها وجب عليها الغسل فيه للصلوة فمن ذلك إذا قالت : كنت أحيض في الشهر إحدى العشرات ، ولا أعلم أنها هي العشرة الأولى أو الثانية أو الثالثة فإنّ هذه ليس لها حيض ييقن ولا طهر ييقن فتجهل زمانها زمان الطهر فتصلّى من أول الشهر إلى آخره بعد أن تفعل ما فعله المستحاضة و تغتسل في آخر كل عشرة لاجتماع انقطاع دم الحيض فيه .

وإذا قالت : كنت أحيض عشرة أيام في كل شهر ولا أعلم موضعها من الشهر فإنّ هذه أيضاً ليس لها حيض ولا طهر ييقن تفعل ما فعله المستحاضة لكل صلوة في العشرة الأولى . ثمّ تغتسل بعد ذلك لكل صلوة إلا أن تعلم أنها كانت تطهر في وقت معلوم فتغتسل في كل يوم في ذلك الوقت ، والفرق بين هذه المسئلة والأولى أن الأولى قطعت على أن ابتداء حيضها كن في أول العشرة وإثما شككت في العشرات .

(١) رواه الشيخ في التهذيب ج ١ ص ٣٨١ ح ١١٨٣ عن يونس .

والمسئلة الثانية قطعت على أن حيضها كان عشرة أيام ولم تعلم أولها وجوزت أن تكون من اليوم الأول والثاني والثالث والرابع ، وما زاد على ذلك ، وإثماً أوجبنا عليها الغسل عند كل صلاة فيما زاد على العشرة لجواز أن يكون انقطع حيضها عند ذلك ، وإذا قالت : كان حيضى ثلاثة أيام في العشرة الأولى من الشهر ولا أعلم موضعها من هذا العشر فإن هذه ليس لها حيض ولا طهر ييقن في هذه العشرة فتصلى من أول العشرة في اليوم الأول والثاني والثالث إذا فعلت ما تفعله المستحاضة . ثم تغتسل لكل صلاة إلى تمام العشرة أيام إلا أن تعلم أن انقطاع الدم كان في وقت بعينه فتغتسل لذلك الوقت وتوضأ في غيره .

وإذا قالت : كان حيضى أربعة أيام في العشرة الأولى ، ولا أعلم موضعها فإنها تصلى إذا فعلت ما تفعله المستحاضة أربعة أيام ثم تغتسل لكل صلاة على ما بيناه . فإذا قالت : كان حيضى خمسة أيام صلت إذا فعلت ما تفعله المستحاضة خمسة أيام . ثم اغتسل بعدها لكل صلاة فأما إذا قالت : كان حيضى ستة أيام في العشرة الأولى فإن لها حيضاً ييقن ، وإثماً لا يكون لها حيض ييقن إذا لم تزد على الخمسة أيام فأما إذا زاد على الخمسة أيام فقد حصل لها اليقين في الحيض فيكون في هذه المسئلة اليوم الخامس والسادس من الحيض لأن الابتداء إن كان من أول العشرة فالخامس والسادس حيض ، وإن كان الابتداء من اليوم الثاني أو الثالث أو الرابع أو الخامس فإن هذين اليومين أيضاً دخلا فيه ييقن فإذا كان كذلك فإنها تفعل ما تفعله المستحاضة لكل صلاة إلى اليوم الخامس وترك الصلاة في الخامس والسادس . ثم تغتسل بعد ذلك عند كل صلاة لجواز أن يكون دم الحيض انقطع عندها إلا أن تعلم أن دم الحيض كان ينقطع في وقت بعينه فتغتسل لذلك الوقت في كل يوم إلى تمام العشرة أيام فإذا جازت العشرة فهي طاهرة ييقن تفعل ما تفعله المستحاضة .

إذا قالت : كان حيضى سبعة أيام كان ييقن حيضها أربعة أيام .
وإذا قالت : كان حيضى ثمانية أيام كان ييقن حيضها ستة أيام .
وإذا قالت : كان حيضها تسعة أيام كان ييقن حيضها ثمانية أيام ثم على

هذا الحساب ما يترتب من المسائل .

و إذا قالت : كان حيض عشرة أيام في كل شهر وأعلم أنني كنت في العشر الأول وآخر من الشهر طاهراً ولا أدري موضعها من العشرين فإنها في العشر الأول تفعل ما فعله المستحاضة عند كل صلاة لأن انقطاع الدم لا يحتمل فيها فإذا انقضت العشرة الأولى اغتسلت لكل صلاة إلا أن تعلم أن انقطاع الدم كان في وقت بعينه فتغتسل لذلك الوقت في كل يوم ، وأما العشرة الثالثة فإنها طاهرة ييقن فتصلي و تصوم إذا فعلت ما فعلته المستحاضة .

إذا قالت : كان حيض عشرة أيام ، وأعلم أنني كنت طاهرة في العشر الأول فإنها طاهرة في العشر الأول ييقن فتصلي و تصوم فيها إذا فعلت ما فعله المستحاضة عند كل صلاة ولا يجب عليها فيه الاغتسال لأجل انقطاع الدم لأن ذلك لا يحتمل فإذا دخلت في العشرة الثانية فعلت مثل ذلك لأنها إن كانت حائضاً فلا يضرها ، وإن كانت مستحاضة فقد صلت فيه فإذا دخلت في العشر الثالث اغتسلت لكل صلاة لاحتمال انقطاع دم الحيض عندها إلا أن تعلم أن وقت انقطاع الدم في وقت بعينه فتغتسل لذلك الوقت في كل يوم .

و إذا قالت : كان حيض خمسة أيام من العشرة الأولى ، ولا أعلم موضعها غير أنني كنت أكون في اليوم الأول من الشهر طاهرة فإن اليوم الأول يكون طهراً ييقن تعمل ما تعمل المستحاضة لكل صلاة ، وفي اليوم الثاني والثالث والرابع والخامس طهر مشكوك فيه تفعل ما فعله المستحاضة لكل صلاة ، وأما اليوم السادس فحيض ييقن لأنه إن كان ابتداء الحيض من اليوم الثاني فإن اليوم السادس آخره ، وإن كان آخره اليوم العاشر فإن أوله السادس فإذا كان كذلك كان اليوم السادس داخلاً في الحيض ييقن فيلزمها أن تفعل ما فعله الحائض ثم تغتسل في آخره لاحتمال انقطاع الدم فيه ثم تغتسل بعد ذلك لكل صلاة إلى آخر العاشر ، ثم تفعل ما فعله المستحاضة بعد ذلك لكل صلاة إلى آخر الشهر ، ويكون ذلك طهراً ييقن .

وعلى هذا الترتيب إذا قالت : أعلم أنني كنت في اليوم الثاني طاهراً أو في اليوم

الثالث أو في اليوم الرابع .

و إذا قالت : كان حيضى خمسة أيام من العشرة الأولى وأعلم أنى كنت أكون في اليوم الخامس طاهراً ييقن قلنا لها : حيضك الخمسة الثانية من العشرة الأولى ييقن . وإذا قالت : أعلم أنى كنت في اليوم السادس طاهراً قلنا : فحيضك الخمسة الأولى . وإذا قالت : كان حيضى في كل شهر عشرة أيام ، ولا أعرف موضعها إلا أنى أعلم أنى كنت أكون اليوم السادس طاهراً ييقن فإن هذه يقال لها : أنت من أول الشهر إلى آخر السادس طاهر ييقن ، ومن أول السابع إلى آخر السادس عشر مشكوك فيه تفعل ما تفعله المستحاضة فيه لكل صلاة ثم تغتسل بعد ذلك عند كل صلاة إلى آخر الشهر لاحتمال انقطاع الدم .

و إذا قالت : كان حيضى في كل شهر عشرة أيام ولا أعرف موضعها وأعلم أنى كنت أكون في اليوم العاشر طاهراً ييقن فيكون من أول الشهر إلى آخر العشر طاهراً ييقن ومن أول الحادى عشر إلى آخر الشهر طهر مشكوك فيه تفعل ما تفعله المستحاضة إلى آخر العشرين ، ثم تغتسل لكل صلاة إلى آخر الشهر .

و إذا قالت : كان حيضى عشرة أيام ، وأعلم أنى كنت اليوم الحادى عشر طاهراً فإن هذا اليوم طهر ييقن ، وما قبله طهر مشكوك فيه تفعل ما تفعله المستحاضة إلى آخر العاشر . ثم تغتسل بعد ذلك وتصلّى . ثم تفعل ما تفعله المستحاضة لكل صلاة إلى آخر الحادى والعشرين . ثم تغتسل بعد ذلك لكل صلاة إلى آخر الشهر ، وعلى هذا في كل شهر ، ويكون قرؤ واحد طهراً ييقن وإثنتان طهراً مشكوكاً فيه .

فإذا قالت : كان لى في كل شهر حيضتان بينهما طهر ، ولا أعلم موضعهما ولا عددتهما فإن هذه حكمها حكم التي لا تعرف أيامها أصلاً ، وسنذكر القول فيهما ، وإنما قلنا ذلك لأننا لو فرضنا الحيضتين أقل ما يكون الحيض أو أكثره أو أحدهما أقل والآخر أكثر وجعلنا بينهما أقل الطهر فلا يستمر ذلك في كل شهر ، وينبغى أن يكون حكمها ما قدّمناه من أنها تغتسل عند كل صلاة وتصوم شهر رمضان ولا يطأها زوجها لأن ذلك يقتضيه الاحتياط لعدم الفرق بين زمني الحيض والطهر .

وإذا قالت : كان حيضى في كل شهر خمسة أيام لا أعلم موضعها غير أنى أكون في الخمسة الأخيرة طاهراً ييقن وأعلم أن لى طهراً صحيحاً غيرها في كل شهر، ولا أعلم موضع ذلك و كَيْفِيَّتُهُ فَإِنَّهُ يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ حَيْضُهَا فِي الْخَمْسَةِ الْأُولَى وَالْبَاقَى طَهراً وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ فِي الْخَمْسَةِ الثَّانِيَةِ وَالْبَاقَى طَهراً ، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ فِي الْخَمْسَةِ الثَّالِثَةِ ، وَيَكُونَ مَا قَبْلَهُ وَمَا بَعْدَهُ طَهراً كاملاً ، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ فِي الْخَمْسَةِ الرَّابِعَةِ وَيَكُونَ مَا قَبْلَهُ وَمَا بَعْدَهُ طَهراً ، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ فِي الْخَمْسَةِ الْخَامِسَةِ وَمَا قَبْلَهُ طَهراً فَإِذَا احْتَمَلُ ذَلِكَ فَيَنْبَغِي لَهَا أَنْ تَفْعَلَ فِي الْخَمْسَةِ الْأُولَى مَا تَفْعَلُهُ الْمُسْتَحَاضَةُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ وَتَصَلِّيَ وَتَصُومَ وَتَغْتَسِلَ فِيمَا بَعْدَ ذَلِكَ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ إِلَى آخِرِ يَوْمِ الْخَامِسِ وَالْعَشْرِينَ لِحَتِّمَالِ أَنْ يَكُونَ الْحَيْضُ انْقَطَعَ عَنْهَا [عِنْدَهَا خَل] وَتَفْعَلَ فِي الْخَمْسَةِ الْآخِرَةِ مَا تَفْعَلُهُ الْمُسْتَحَاضَةُ لِأَنَّهُ طَهَرُ مَقْطُوعٍ بِهِ .

إذا قالت : كان حيضى في كل شهر عشرة أيام ، ولا أعرف موضعها إلا أنى أعلم أنى كنت أكون اليوم العاشر حائضاً فإن هذه يمكن أن يكون العاشر آخر حيضها وابتدأه من أول الشهر ، ويمكن أن يكون العاشر أول حيضها ويكون آخره التاسع عشر ، ويحتمل أن يكون ابتداء حيضها ما بين اليوم الأول من الشهر والعاشر فإن كان كذلك كان من أول الشهر إلى يوم العاشر طهراً مشكوكاً فيه تصوم وتصلى إذا فعلت ما تفعله المستحاضة ولا يبطأها زوجها ، ولا يحتمل انقطاع الحيض ، واليوم العاشر يكون حائضاً ييقن ترك فيه ما تركه الحائض وتغتسل في آخره . ثم تغتسل لكل صلاة بعد ذلك إلى تمام التاسع عشر إلا أن تعلم انقطاع الحيض في وقت بعينه فتغتسل من الوقت إلى الوقت وما بعد ذلك إلى تمام الشهر طهر ييقن تعمل ما تعمله المستحاضة فيحصل لها في كل شهر أحد عشر يوماً طهراً ييقن ويوماً واحداً حائضاً ييقن ، وما عدا ذلك فهو طهر مشكوك فيه .

وإذا قالت : كان حيضى خمسة أيام في كل شهر ، ولا أعرف موضعها إلا أنى أعلم أنى كنت أكون اليوم الثاني عشر حائضاً ييقن فإن هذه يمكن أن تكون أول حيضها من أول الثامن من الشهر و آخره تمام الثاني عشر ويمكن أن يكون ابتداء

حيضها من الثاني عشر ويكون آخره تمام السادس عشر فإذا كان كذلك كان من أول الشهر إلى آخر السابع طهراً ييقن تفعل ما تفعله المستحاضة ، ومن أول الثامن إلى تمام الحادى عشر طهر فيه شك تفعل فيه ما تفعله المستحاضة لكل صلاة لأن انقطاع الدم فيها غير ممكن ، واليوم الثاني عشر حيض ييقن ترك فيه ما تركه الحائض . ثم تغتسل في آخره وتغتسل لكل صلاة إلى تمام السادس عشر وما بعد ذلك إلى آخر الشهر ييقن تفعل فيه ما تفعله المستحاضة عند كل صلاة .

إذا قالت : كان حيضى عشرة أيام في كل شهر ولى طهر صحيح في كل شهر ، وأعلم أنني كنت اليوم الثاني عشر حائضاً فهذه لها ثمانية أيام من آخر الشهر طهر ييقن واليوم الأول والثاني أيضاً طهر ييقن تفعل ما تفعله المستحاضة وتصلّى وتصوم لأثباتها تخلوا أن يكون اليوم الثاني عشر أول الحيض أو آخره أو ما بين ذلك فإن كان أولها فألى آخر اليوم الثاني والعشرين يكون حائضاً وما بعده إلى آخر الشهر طهر ييقن ، وإن كان اليوم الثاني عشر آخر يوم من الحيض صار ما بعده إلى آخر اليوم الثاني والعشرين طهراً مشكوكاً فيه لاحتمال القسم الأول ، وما بعده طهر مقطوع به إلى آخر الشهر على كل حال ، وأما اليوم الأول والثاني طهر لأنه إن كان اليوم الثاني عشر آخر الحيض فيكون أوله الثالث وإن كان أوله فلا شبهة أن اليوم الأول والثاني طهر على كل حال ييقن ، وإذا ثبت هذا فالذى يجب عليها أن تفعل في اليوم الأول والثاني ، ومن أول الثالث والعشرين إلى آخر الشهر ما تفعله المستحاضة وتصلّى وتصوم ولا قضاء عليها في الصلاة ولا الصوم ، ومن أول اليوم الثالث تعمل ما تعمله المستحاضة أيضاً إلى آخر اليوم الثاني عشر وتصوم وتصلّى . ثم تقضى الصوم لأنه مشكوك فيه ، ولا يحتمل انقطاع الدم في ذلك اليوم فوجب عليها الغسل فإذا كان اليوم الثالث عشر اغتسلت لكل صلاة وصلت وصامت لاحتمال أن يكون انقطع الدم فيه . ثم تقضى الصوم لجواز أن يكون غير طهر .

فإذا قالت : كان حيضى خمسة أيام من العشر الأول لا أعرف موضعها إلا أنني أعلم أنني كنت اليوم الثاني من الشهر طاهراً واليوم الخامس حائضاً فإن ذلك يحتمل

أن يكون ابتداء حيضها من اليوم الثالث ، و يكون آخره تمام السابع ، و يحتمل أن يكون ابتداءه من اليوم الخامس و يكون آخره تمام التاسع فإذا كان كذلك فإن اليوم الأول و الثاني طهر ييقن ، و اليوم الثالث و الرابع طهر مشكوك فيه ، و تعمل ما تعمله المستحاضة عند كل صلاة ، و اليوم الخامس و السادس و السابع حيض ييقن لأنها تقع في الحيض على كل حال . ثم تغتسل في آخر السابع ، و يكون ما بعدها إلى تمام التاسع طهراً مشكوكاً فيه فتغتسل فيه لكل صلاة وما بعده طهر ييقن إلى آخر الشهر تعمل ما تعمله المستحاضة عند كل صلاة ، و ينبغي أن تصوم في الأيام كلها إلا ما تيقن أنه حيض على ما قلناه ، و متى صامت قضت الأيام التي حكمنا أنها حيض فقط لأن الاستحاضة طهر و يصح معها الصوم ، وليس من شرط الصوم تعيين النية عندنا .

إذا قالت : كن حيض خمسة أيام في كل شهر لأعلم موضعها إلا أنني أعلم إن كنت اليوم السادس طاهراً كنت السادس والعشرين حائضاً ، وإن كنت يوم السادس حائضاً كنت يوم السادس والعشرين طاهراً ، و تقدير هذا الكلام إنني كنت حائضاً في أحد هذين اليومين و طاهراً في الآخر وهما السادس والسادس والعشرون ، ولا أدري في أيتهما كنت حائضاً فإذا كان كذلك فإنها إن كانت حائضاً في اليوم السادس من الشهر فإن اليوم الأول طهر ييقن ، و ما بعده مشكوك فيه إلى آخر الخامس و اليوم السادس حيض ييقن وما بعده إلى آخر العشر [العاشر خل] طهر مشكوك فيه و ما بعده إلى آخر الشهر طهر ييقن وإن كان في السادس والعشرين كان الحكم في العشر الأول وآخرهما بيتنا في العشر الأول و هو أن يكون اليوم الحادي والعشرون طهراً ييقن ، و اليوم الثاني إلى السادس طهراً مشكوكاً فيه ، و اليوم السادس حيض ييقن ، و ما بعده طهر مشكوك فيه إلى آخر الشهر فإذا كان كذلك صلى في اليوم الأول من الشهر إذا عملت ما تعمله المستحاضة لأنه طهر ييقن ، و صلى إلى آخر السادس و هو طهر مشكوك فيه إذا عملت ما تعمله المستحاضة و تغتسل بعد انقضاء السادس لجواز أن يكون السادس آخر حيضها ، و كان الابتداء من أول اليوم الثاني . ثم تغتسل لكل صلاة إلى آخر العاشر لاحتمال انقطاع الحيض فيه . ثم صلى بعده إلى آخر الحادي والعشرين إذا عملت ما تعمله المستحاضة .

و هو طهريقين و صلى بعده إذا فعلت ما فعله المستحاضة ، و إلى آخر السادس والعشرين و هو طهر مشكوك فيه . ثم تغتسل بعد انقضاء السادس والعشرين لجواز أن يكون ذلك آخر حيضها ، و كان الابتداء من اليوم الثاني والعشرين ، ثم تغتسل لكل صلاة إلى آخر الشهر لاحتمال انقطاع الحيض فيه ، ولا يحصل لها حيض بعينه ، إن علمنا في الجملة أنها كانت تكون حائضاً في أحد اليومين من السادس من الشهر . و من السادس والعشرين من الشهر إلا أنها لا تعرفه بعينه ولم يجز لها أن تترك الصلوة في واحد منهما لجواز أن يكون الحيض في الآخر . هذا فرع ذكره المروزي في كتاب الحيض و هو موافق لمذهبنا سواء .

و أما القسم الثاني . و هو أن لا تذكر العدد ولا الوقت فإن هذه يحتمل أن يكون ابتداء شهرها طهراً ، و يحتمل أن يكون حيضاً فإن كان ابتداء شهرها حيضاً فلا يكون أقل من ثلاثة أيام ، و يحتمل أن يكون أكثر الحيض و هو عشرة أيام ، و يحتمل ما بين ذلك و يكون ما بعد ذلك عشرة أيام طهراً مقطوعاً به لأنه أقل ما يكون من الطهر ، و ما بعده يحتمل أن يكون من الحيضة الثانية ، و يكون احتمال له لأقله و لا أكثره على ما قلناه أو لا . ثم يكون بعد ذلك طهراً آخر فإن احتمل ذلك فالثلاثة أيام الأولى تعمل فيها ما تعمل المستحاضة و صلى و تصوم فإن كانت حائضاً فيها فلا يضرها ذلك ، و إن كانت مستحاضة فقد فعلت ما وجب عليها . ثم تغتسل يوم الثالث و فيما بعده لكل صلاة لجواز أن يكون انقطاع حيضها فيه تصوم و صلى و تقضى الصوم ، و إن صامت من أول الشهر إلى آخره عشرين يوماً لأن في الشهر عشرة أيام مقطوعاً به على كل حال أنه طهر ، و هو أقل الطهر لأنه إن كان ابتداء شهرها حيضاً و كان أقل الحيض و هو ثلاثة أيام ، و بعده طهر عشرة أيام ، و بعده حيض ثلاثة أيام ، و بعده طهر عشرة أيام ، و بعده حيض ثلاثة أيام ، و يكون يوم الثلاثين طهراً فيحصل لها على هذا الحساب أحد و عشرون طهراً و العشرة داخلة في ذلك ، و إن كان حيضها أكثره و هو عشرة أيام كان بعده طهراً عشرة أيام و عشرة أيام بعدها حيضاً آخر فالعشرة طهر على كل حال وكذلك الحكم إن كان الحيض فيما بين ذلك فيكون بحساب ذلك فلا يخرج الطهر أقل

من عشرة أيام على سائر الأحوال : فأما الصلوة فلا قضاء عليها على حال لكنها لا تصلى فيما بعد الثلاثة أيام كل صلوة إلا بغسل لجواز احتمال انقطاع الحيض عند ذلك فينبغي أن تحتاط في ذلك ولا تفرط فيه ، وقد روى أصحابنا في هذه أنها ترك الصوم والصلوة في كل شهر سبعة أيام أي وقت شاءت ^(١) و الباقي تفعل ما تفعله المستحاضة وتصلّي و تصوم و يصح صومها و صلاتها و الأول أحوط للعبادة .

وأما القسم الثالث : وهو أن تذكر وقت الحيض ولا تذكر عدده فهذه لا تخلو أحوالها من ثلاثة أحوال : أحدها : إما أن تذكر أول الحيض أو تذكر آخره أو لا تذكر واحداً منهما ، وإتما تذكر أنها كانت حائضاً في وقت بعينه ، ولا تعلم هل كان ذلك أول الحيض أو آخره أو وسطه . فإن الحكم فيها إن كانت ذاكراً لأول الحيض أن تجعل حيضها أقل مما يمكن الحيض وهو ثلاثة أيام . ثم تغتسل بعد ذلك وتصلّي فيما بعد إذا عملت ما تعمله المستحاضة عند كل صلوة احتياطاً ، وإن ذكرت آخر الحيض جعلت ما قبله حيضاً ثلاثة أيام ، ووجب عليها الفصل في آخرها وعملت في ماعدا ذلك ما تعمله المستحاضة وتصلّي فإن كانت غير ذاكراً لأول الحيض ولا آخره فينبغي أن تجعل ذلك اليوم مقطوعاً على أنه حيض ، ولا تجعل ما قبله حيضاً لجواز أن يكون ذلك أول الحيض ولا تجعل ما بعده حيضاً لجواز أن يكون ذلك آخر الحيض ، وينبغي أن ترك الصلوة والصوم فلك اليوم وفيما بعد ذلك تحمل ما تعمله المستحاضة عند كل صلوة . ثم تفتي الصوم عشرة أيام لأنها تعلم أن أكثر الحيض لا يكون أقل من عشرة أيام احتياطاً .

من مسائل الخلط على ما يقتضيه مذهبنا . إنا قالت : كل حيض في كل شهر عشرة أيام ، و كنت أخلط العشر بالعشر الذي يليه يوم ، ولا أدري أي العشرات كان ويقيني أنني كنت أحيض في واحد منهما تسعة وفي الآخر يوماً فإنه يحتمل أن يكون حاضت في العشر الأول تسعة أيام وفي العشر الثاني يوماً ، ويحتمل أن يكون حاضت في العشر الأول يوماً ، ومن الثاني تسعة أيام فإنه يحصل لها العلم بأن أول يوم من الشهر كل طهرًا ييقن ، و الباقي مشكوك فيه . ثم اليوم الحادي عشر يحتمل أن يكون آخر

(١) هي رواية يونس المتقدم ذكرها

أيام الحيض ، و يحتمل أن يكون ثانيه فإن كان ثانيه فيكون آخره التاسع عشر ويوم العشرين يحتمل أن يكون أول الحيض وما بعده تسعة أيّام تمام العشرة ، و يحتمل أن يكون اليوم الحادى والعشرين آخر الحيض وما قبله تسعة أيّام تمام العشرة فيحصل من ذلك أن يكون اليوم الأول من الشهر طهراً ييقن و اليوم الثلاثون طهراً ييقن .
تفعل فيهما ما تفعله المستحاضة و تصلّى و تصوم . ثم تفعل ما تفعله المستحاضة في اليوم الثانى إلى تمام الحادى عشر فإن كانت حائضاً فلا تضرّها ذلك ، و إن كانت مستحاضة فقد فعلت ما وجب عليها . ثم تتفلسل آخر يوم من الحادى عشر لاحتمال انقطاع الدم فيه ثم تعمل في اليوم الثانى عشر إلى آخر يوم التاسع عشر ما تفعله المستحاضة و تصلّى و تصوم لأنّه لا يحتمل انقطاع الدم فيه بل هو طهر مشكوك فيه . ثم تتفلسل آخر يوم التاسع عشر لاحتمال انقطاع الدم فيه . ثم تفعل بعد ذلك ما تفعله المستحاضة إلى تمام التاسع والعشرين لأنّه طهر مشكوك فيه ، ولا يحتمل انقطاع الدم فيه فيجب عليها الغسل . ثم تتفلسل أول يوم الثلاثين و تفعل ما تفعله المستحاضة عند كل صلوة لأنّها طاهرة ، ولأنّه طهر ييقن و تصوم في هذه الأيام كلّها ، و يسقط عنها قضاء أول يوم من الشهر و الثلاثين لأنّها طهران ييقن ، و تقضى ما بعد ذلك لأنّها صامت مع الشك في أنّه طهر فوجب عليها القضاء ، ولو قلنا : إنّه لا يجب عليها إلا قضاء عشرة أيّام كان صحيحاً لأنّه معلوم أن الحيض لم يكن في الشهر أكثر من عشرة أيّام ، والباقى استحاضة و صوم المستحاضة صحيح ، ولا يحتاج إلى تجديد النية عند كل ليلة و هذا هو المعول عليه دون الأول ، والأول مذهب الشافعى .

وإن قالت : كان حيضى تسعة أيّام وكنت أخلط إحدى العشرات بالآخرى بيوم ولا أدري أيّها هى فإنّه يحتمل أن يكون اليوم الحادى عشر آخر يوم الحيض ، و يحتمل أن يكون ثانيه فإن كان آخره فإنّه يكون من أول الشهر يوماً طهراً ييقن والباقى طهراً مشكوكاً فيه ، وإن كان ثانيه فيكون آخره يوم الثامن عشر يكون حيضاً مشكوكاً فيه . ثم اليوم الحادى والعشرين يحتمل أن يكون ثانى الحيض ، و يحتمل أن يكون آخره فإن كان ثانيه كان آخره يوم الثامن والعشرين ويكون اليومان الأخيران طهراً ييقن فإن كان كذلك فإنّها

ينبغي أن تصلي اليومين الأولين والآخرين إذا عملت ما تعلمه المستحاضة وكذلك تفعل فيما بعد إلى اليوم الحادى عشر . ثم تفتسل في آخره . ثم تعود إلى ما تفعله المستحاضة إلى الثامن عشر . ثم تفتسل في آخره . ثم تفعل ما تفعله المستحاضة إلى تمام الثامن والعشرين . ثم تفتسل في آخره و تعمل ما تعلمه المستحاضة إلى آخر الشهر . ثم على هذا الترتيب كلما نقص من حيضها يوم و خلطت العشر بالعشر تزيد في الطهر من أول الشهر يوماً ، و من آخره يوماً إلى أن ترجع إلى خمسة أيام ، و تنظر الأيام التي يجب عليها فيها الفسل على التنزيل الذي تنزلناه ، و يكون ما بين ذلك طهراً مشكوكاً فيه أو حيضاً مشكوكاً فيه .

و إذا قالت : كان حيضى خمسة أيام ، و كنت أخلط إحدى العشرات بالأخرى فإنه يصير طهرها من أول الشهر ستة أيام ، و من آخره مثل ذلك ، و يصير يوم الخامس عشر و السادس عشر طهراً مقطوعاً به .

و إن قالت : كان حيضى أربعة أيام يصير الطهر من أول الشهر سبعة أيام ، و من آخره مثل ذلك ، و من أول يوم الرابع عشر إلى السابع عشر مثله فيصير يوم السابع عشر مقطوعاً أيضاً على أنه طهر .

و إن قالت : كان حيضى ثلاثة أيام تكن طهرها من العشر الأول ثمانية أيام و من آخره مثل ذلك ، و يكون الثاني عشر إلى أول التاسع عشر طهراً ييقن ، و لا يكون الحيض أقل من ثلاثة أيام عندنا فيتفرع عليه أكثر من ذلك .

فإن قالت : كنت أحيض عشرة أيام و كنت أخلط العشر بالعشر بيومين فإنه يكون لها من أول الشهر يومان طهراً ييقن ، و من آخره مثل ذلك تفعل فيها ما تفعله المستحاضة ، و تفعل في اليوم الثالث إلى اليوم الثاني عشر ما تفعله المستحاضة ثم تفتسل لاحتمال انقطاع الدم فيه . ثم تفعل من أول يوم الثالث عشر ما تفعله المستحاضة إلى آخر يوم الثاني والعشرين و تصلى و تصوم . ثم تفتسل . ثم تفعل ما تفعله المستحاضة إلى آخر يوم الثامن والعشرين و تصلى و تصوم و تفتسل ، و يكون اليومان الباقيان طهراً ييقن تفعل فيهما ما تفعله المستحاضة و تصوم و تصلى ، و ليس عليها قضاء في اليومين

الأولين واليومين الآخرين في الصوم لأنها طهر ييقين ، وتقضى ما عدا ذلك عند الشافعي وعندنا تقضى عشرة أيام التي هي أيام الحيض فقط .

وكذلك إذا قالت : كنت أخلط ثلاثة أيام من العشر بالعشر فإنه يكون طهرها من أول الشهر ثلاثة أيام ومن آخره ثلاثة أيام ، و يكون من الرابع إلى آخر يوم الثالث عشر طهرًا مشكوكًا فيه . ثم تنقسل وتعمل من أول الرابع عشر إلى أول الرابع والعشرين ما فعله المستحاضة . ثم تنقسل في أول الرابع والعشرين ، وتعمل ما فعله المستحاضة إلى آخر يوم السابع والعشرين . ثم تنقسل في آخره وتعمل ما فعله المستحاضة إلى آخر الشهر وتصلّي وتصوم وتقضى الصوم في الأيام المشكوك فيها على مذهب الشافعي وعندنا تقضى أيام الحيض لا غير .

و إذا قالت : كنت أخلط أربعة أيام من العشر بالعشر فإنه يكون من أول الشهر أربعة أيام طهرًا ييقين ، ومن آخره مثل ذلك ، و يكون من أول يوم الخامس إلى آخر يوم الرابع عشر طهرًا مشكوكًا فيه تعمل فيه ما فعله المستحاضة وتنقسل في آخره . ثم تعمل ما فعله المستحاضة من أول يوم الخامس عشر إلى آخر يوم الرابع والعشرين وتنقسل . ثم تعمل إلى آخر الشهر ما فعله المستحاضة .

و إن قالت : كنت أخلط خمسة أيام من العشر بالعشر فإنه يكون خمسة أيام من أول الشهر طهرًا ييقين ، ومن آخره مثل ذلك ، و من أول يوم السادس إلى آخر الخامس عشر طهرًا مشكوكًا فيه تعمل فيه ما فعله المستحاضة . ثم تنقسل وتعمل ما فعله المستحاضة إلى آخر يوم الخامس والعشرين ثم تنقسل وتعمل إلى آخر الشهر ما فعله المستحاضة وتصوم وتصلّي وتقضى الصوم عند الشافعي في الأيام المشكوك فيها ، وعندنا أيام الحيض لا غير .

و إن قالت : كنت أخلط ستة أيام من العشر بالعشر فإنه يحتمل أن يكون أوله يوم الخامس وآخره يوم الرابع عشر ، و يحتمل أن يكون أوله يوم السابع وآخره يوم السادس عشر ، وفي العشر الثاني مثله يحتمل أن يكون أوله أول يوم الخامس عشر وآخره آخر اليوم الرابع والعشرين ، و يحتمل أن يكون أوله أول السابع عشر

و آخره آخر يوم السادس والعشرين فيحصل لها اليقين بأن أربعة أيام من أول الشهر طهر ييقن و من آخره مثل ذلك . ثم تفعل في اليوم الخامس إلى آخر يوم الرابع عشر ما تفعله المستحاضة . ثم تغتسل لاحتمال انقطاع الدم . ثم تفعل ما تفعله المستحاضة إلى آخر يوم الرابع والعشرين . ثم تغتسل . ثم تفعل ما تفعله المستحاضة إلى آخر الشهر ، وقضى الصوم على ما بيننا .

و إذا قالت : كنت أخلط سبعة أيام من العشر بال عشر فأنت يحصل لها اليقين بثلاثة أيام من أول الشهر طهراً ومن آخره مثل ذلك وفيما بين ذلك على ما قد مناه ، وقضى الصوم على ما مضى القول فيه .

فإن قالت : كنت أخلط ثمانية أيام من العشر بال عشر فأنت يحصل لها العلم بطهر يومين من أول الشهر و من آخره مثل ذلك ، وفيما بينهما بحساب ذلك على ما مضى من الترتيب .

و إن قالت : كنت أخلط تسعة أيام من العشر بال عشر فأنت يحصل لها العلم بطهر يوم من أول الشهر و من آخره ، وفيما بين ذلك تفعل على الترتيب الذي قد مناه ما تفعله المستحاضة في اليوم الثاني إلى يوم الحادي عشر . ثم تغتسل في آخره . ثم تفعل ما تفعله المستحاضة إلى يوم الحادي والعشرين . ثم تغتسل . ثم تفعل ما تفعله المستحاضة إلى آخر الشهر و تصوم و تصلى ولا يكون عليها قضاء الصوم في اليوم الذي تعلم أنها كانت طاهراً فيه ، و تقضى اليوم المشكوك فيه كونها طاهراً أو حائضاً ، و عندنا تقضى أيام الحيض لا غير لما قد مناه ، وفيما تركب من ذلك من النقصان عن عشرة أيام من الحيض و خلطه بالعشر الآخر بالزيادة ، والنقصان يكون على الترتيب الذي رتبناه فإن أصول المسائل هي التي ذكرناها .

و إذا قالت : كلن حيض عشرة أيام ، و كنت أخلط النصف الأول بالنصف الأخير من الشهر يوم ، و لا أدري أيهما كلن فأنت يحتمل أن يكون حيضها من أول يوم السابع و يكون آخرها يوم السادس عشر ، و يحتمل أن يكون أوله يوم الخامس عشر و آخره يوم الرابع و العشرين فيحصل لها العلم بأن ستة أيام من أول الشهر طهر ييقن و من

آخره مثل ذلك تفعل ما تفعله المستحاضة ، و من أول يوم السابع إلى آخر يوم الرابع عشر تفعل أيضاً ما تفعله المستحاضة . ثم تفعل لاحتمال انقطاع الدم الحيض عنده . ثم تفعل من أول يوم السابع عشر إلى آخر يوم الرابع والعشرين ما تفعله المستحاضة ثم تفعل لاحتمال انقطاع الدم فيه . ثم تفعل ما تفعله المستحاضة إلى آخر الشهر ثم على هذا التنزيل ما يترتب من نقصان أيام الحيض عن عشرة أيام وزيادة الخلط في الأيام من النصف بالنصف فإن أصولها قد ذكرناها من ضبطها وقف على استخراج ذلك .

و إذا قالت : كان حيضي تسعة أيام ونصف يوم ، و كنت أخلط بالنصف الآخر بيوم كامل و الكسر من أوله فإن هذه تعلم أن اليوم الكامل لا يجوز أن يكون في النصف الأول ، وإنما يكون في النصف الثاني و إذا وجب أن يكون في النصف الثاني كنسبة أيام و نصف من أول الشهر طهرًا ييقن ، و تمام اليوم السابع إلى آخر يوم السادس عشر حيض ييقن تعمل فيه ما تعمله الحائض من ترك الصوم و الصلوة . ثم تعمل في بقية الشهر ما تعمله المستحاضة و تصلّي و تصوم ، و ليس عليها قضاء في الصوم لأنه لا يحتمل أيامها الحيض على كل حال ، و متى قالت في هذه المسئلة بعينها : إن الكسر من الثاني كانت المسئلة بالعكس فيكون من أول الشهر إلى آخر يوم الرابع عشر طهرًا ييقن تعمل فيه ما تعمله المستحاضة ، و من أول يوم الخامس عشر إلى يوم الثالث والعشرين و نصف يوم حيضًا ييقن تعمل فيه ما تعمله المستحاضة و تقضى فيه الصوم و ما بعده إلى آخر الشهر تعمل ما تعمله المستحاضة ، و تصلّي و تصوم ، و ليس عليها قضاء لفقد الاحتمال . و إذا قالت : كان حيضي تسعة أيام ونصف ، و كنت أخلط بعشر آخر يوم كامل و الكسر من أوله فإن هذه تعلم أن الكسر لا يكون في العشر الآخر بل يكون التسعة أيام الآخر من الشهر طهرًا كاملاً و العشران الأولان لا يحتمل أن يكون ابتداء الحيض من النصف الآخر من اليوم الثاني و آخره آخر اليوم الحادي عشر ، و يحتمل أن يكون النصف الأخير من اليوم الثاني عشر و آخره آخر يوم الحادي والعشرين ، و لا يحتمل أن يكون أوله اليوم التاسع كما لا يحتمل كونه يوم التاسع عشر لكون الكسر في أوله

فاذا ثبت ذلك فينبغي أن تعمل ما تعمل المستحاضة في أول الشهر يوماً و نصفاً ، وتصلّي وهو طهر ييقن و تصوم الأول و ليس عليها فيه إلا عادة ، و تعمل ما تعمل المستحاضة من النصف الأخير من اليوم الثاني إلى آخر يوم الحادى عشر ، و تصلّي و تصوم ، و تقضى الصوم عند الشافعى لأنّه مشكوك في طهره . ثمّ تغتسل آخر يوم الحادى عشر لاحتمال انقطاع الدم فيه . ثمّ تعمل ما تعمل المستحاضة عند كلّ صلوة إلى آخر يوم الحادى و العشرين فتصلّي و تصوم و تقضى الصوم لأنّه طهر مشكوك فيه عنده ، و عندنا لا يلزمها قضاء الصوم إلا قدر أيام الحيض . ثمّ تغتسل لاحتمال انقطاع الدم فيه . ثمّ تعمل ما تعمل المستحاضة إلى آخر الشهر و تصوم و تصلّي ولا تقضى الصوم لأنّه طهر ييقن بلا خلاف .

و إذا كانت المسئلة بحالها إلا أنها قالت : وكان الكسر من العشر الثاني كان تسعة أيام من أول الشهر طهراً ييقن تعمل فيها ما تعمل المستحاضة و تصلّي و تصوم ، و ليس عليها قضاء لأنّه لا يحتمل أن يكون حيضاً . ثمّ يحتمل أن يكون ابتداء الحيض أول يوم العاشر من الشهر ، و آخره آخر النصف الأول من التاسع عشر ، و يحتمل أن يكون أوّل يوم التاسع عشر و آخره آخر النصف الأول من التاسع و العشرين ولا يحتمل أن يكون أوّل النصف الأخير من الثاني عشر ولا النصف الأخير من اليوم الثاني لكون الكسر من العشر الثاني . فاذا ثبت فينبغي أن تعمل ما قلناه تسعة أيام . ثمّ تعمل ما تعمل المستحاضة إلى آخر النصف الأول من التاسع عشر و تغتسل لاحتمال انقطاع دم الحيض فيه . ثمّ تعمل ما تعمل المستحاضة عند كلّ صلوة إلى آخر النصف الأول من اليوم التاسع و العشرين و تصلّي و تصوم ، و كان عليها القضاء على ما قدّمناه ثمّ تغتسل لاحتمال انقطاع دم الحيض . ثمّ تفعل بقية الشهر ما تفعله المستحاضة عند كلّ صلوة إلى آخر الشهر ، و ليس عليها قضاء الصوم لأنّه طهر ييقن . ثمّ على هذا التنزيل ما يترّك من المسائل فإنّ أصولها ما ذكرناه . فينبغي أن تضبط الأصول و يفرّع عليها على ما أنهجنا الطريق فيه إن شاء الله .

و إذا قالت : كان حيضى تسعة أيام و نصفاً و كنت أخلطه بيوم كامل ، وكان الكسر

من العشرين كانت المسئلة محالة لأنه إذا كان الكسر في العشرين لا تخلط بيوم كامل. وإذا قالت: كان حيض عشرة أيام ولا أعلم هل كنت أخط العشر بالعشر أم لا فإن هذه ليس لها زمان حيض ييقن، ولا زمان طهر ييقن لأن حيضها يمكن أن يكون بعضه من العشر الأول وبعضه من العشر الثاني: ويحتمل أن يكون بعضه في العشر الثاني وبعضه في العشر الأخير. فإذا كان كذلك عملت ما تعمله المستحاضة إلى يوم العاشر ثم تفصل لكل صلوة بعد ذلك إلى آخر الشهر لجواز انقطاع الحيض فيه فتغتسل منه. وإذا قالت: كنت أحيض عشرة أيام، وكنت أخط العشر بالعشر بجزء ولا أدري كان الترتيب في الجزء كالترتيب في اليوم على ما مضى القول فيه. فينبغي أن يعرف الباب ويبنى عليه المسائل. فإنه يمكن من التفريع على هذه المسائل ما لا تحصى كثرة.

من مسائل التفريق: إذا رأت دم الحيض ثلاثة أيام. ثم رأت يوماً نقاء ويوماً دماً إلى تمام العشرة وانقطع كل الكل حيضاً لأنها قد بينا أن الصفرة في أيام الحيض حيض وفي أيام الطهر طهر. فإن جاوز ذلك عشرة أيام فإن لها ثلاثة أحوال: إما أن يكون مبتدأة أو تكون لها عادة أو يكون لها تمييز من غير عادة، فإن كانت مبتدأة فإنها تدع الصلوة والصوم إذا رأت الدم، وإذا رأت الطهر صلت وصامت إلى أن يستقر لها عادة بأن يمر لها شهران على ما مضى القول فيه فترى فيهما الدم على حد واحد وقت واحد فتعمل عليه، وإنما قلنا ذلك لما روى عنهم عليهم الصلوة والسلام من قولهم: كلما رأت الطهر صلت وصامت، وكلما رأت الدم تركت الصلوة إلى أن يستقر لها عادة، وإن كانت لها عادة فإنها تجعل أيام عادتها كلها حيضاً سواء رأت فيها دماً أسوداً أو أحمر أو نقاء وما بعد ذلك يكون طهراً، وإن لم يكن لها عادة بأن يكون قد نسبتها وكان لها تمييز تركت الصلوة كلما رأت دم الحيض واغتسلت كلما رأت الطهر وتراعى بين الحيضين الطهر عشرة أيام على ما مضى القول فيه. فإذا رأت الحيض ثلاثة أيام. ثم رأت الطهر بعد ذلك. ثم عادها قبل العشرة أيام كان العشر كلها حيضاً، وما يكون قد صامت وصلت فيما بين ذلك يكون باطلاً، ويجب عليها قضاء الصوم والصلوة، ويجوز للزوج وطئها في الأيام التي ترى فيها الطهر، وإن جوز أن ترى في تمام العشرة

أيام حيضاً . فإذا تبين بعد ذلك أن ذلك كان حيضاً لم يكن عليه شيء ، ومتى رأت الدم أقل من ثلاثة أيام . ثم رأت بعد ذلك دمًا يوماً ويوماً إلى تمام العشرة أيام فإنه يكون كله طهرًا على مذهب أكثر أصحابنا ، وعلى ما رواه يونس يضاف ما ترى في العشرة بعضها إلى بعض فإن تم ثلاثة أيام كان الكل حيضاً ، وإن لم تتم كان طهرًا ، وكذلك إذا رأت ساعة دمًا وساعة طهرًا كذلك إلى عشرة أيام لم يكن ذلك حيضاً على مذهب من يراعى ثلثة أيام متواليات ، ومن يقول : تضاف الثاني إلى الأول يقول : تنتظر فإن كان تتم ثلاثة أيام من جملة العشرة كان الكل حيضاً ، وإن لم تتم كان طهرًا . وإذا رأت ثلاثة أيام دمًا . ثم انقطع سبعة أيام . ثم رأت ثلاثة أيام وانقطع كان الأول حيضاً والثاني دم فساد . فإن رأت أقل من ثلاثة أيام دمًا . ثم رأت إلى تمام العشرة طهرًا . ثم رأت ثلاثة أيام دم الحيض كان الثاني دم حيض والأول دم فساد لأن الحيض لا يكون أقل من ثلاثة أيام . فإن رأت دمًا ثلاثة أيام وعشرة أيام طهرًا . ثم رأت ثلاثة أيام كان ذلك من الحيضة الثانية فإن كان أقل من ثلاثة أيام كان ذلك دم فساد . والمستحاضة لها ثلاثة أحوال :

حالة ترى الدم القليل، وحده ألا يرشح على القطنة فعليها تجديد الوضوء عند كل صلاة وتغيير القطنة والمخرقة .
والثانية : أن ترى أكثر من ذلك ، وهوان يرشح الدم على الكرسف ولا يسيل فعليها غسل لصلاة الغداة وتجديد الوضوء عند كل صلاة فيما بعد مع تغيير القطن والمخرق .

والثالثة : أن يرشح الدم على الكرسف ويسيل فعليها ثلاثة أغسال في اليوم واللييلة غسل لصلاة الظهر والعصر تجمع بينهما ، وغسل للمغرب والعشاء الآخرة تؤخر المغرب وتقدم العشاء الآخرة ، وغسل لصلاة الليل وصلاة الغداة تؤخر صلاة الليل إلى قرب الفجر وتصلّى الفجر في أول الوقت فإن لم تصل صلاة الليل اغتسلت لصلاة الفجر ، وإذا فعلت ما يجب عليها من الأغسال وتجديد الوضوء لم يحرم عليها شيء مما يحرم على الحائض ويجوز لزوجها وطؤها ، ومتى صامت لم يجب عليها القضاء

إلا في أيام الحيض ، وإن لم تفعل ما يجب عليها وصامت فقد روي أصحابنا أن عليها القضاء ^(١) ولا يجوز للمستحاضة أن تجمع بين فرضين بوضوء واحد ، وأما من به سلس البول فيجوز له أن يصلي بوضوء واحد صلوات كثيرة لأنه لا دليل على تجديد الوضوء عليه ، وحمله على الاستحاضة قياس لا نقول به ، وإنما يجب عليه أن يشد رأس الإحليل بقطن ، ويجعله في كيس أو خرقه ، ويحيط في ذلك . فإذا انقطع دم الاستحاضة في خلال الصلوة مضت في صلواتها ولم يلزمها الاستيناف ، ولا إعادة عليها لأنه لا دليل عليه ، وإذا كان دمها متصلاً فتوضأت . ثم انقطع دمها قبل أن تدخل في الصلوة استأنفت الوضوء وإن لم تفعل وصلت لم تصح صلواتها سواء عاد إليها الدم قبل الفراغ أو بعد الفراغ ، وعلى كل حال لأن دم الاستحاضة حدث فإذا انقطع وجب منه الوضوء ، وإذا توضأت المستحاضة قبل دخول الوقت لم يصح وضوءها ، وإن توضأت بعد دخول الوقت وصلت عقيبها كانت صلواتها ماضية ، وإذا توضأت في أول الوقت وصلت في آخر الوقت لم تصح صلواتها لأن المأخوذ عليها أن تتوضأ عند الصلوة ، وذلك يقتضي أن يتعقب الصلوة الوضوء فلا يتأخر عنه على حال ، وإذا توضأت المستحاضة للفرض جاز أن تصلي معه ماشاءت من النوافل لأنه لا مانع فيه ، والجرح الذي لا يندمل ولا ينقطع دمه معفو عنه ، ولا يجب شدة عند كل صلاة ، وحمله على الاستحاضة قياس لا نقول به ، وكذلك القول في سلس البول على ما قلناه .

❖ (فصل : في ذكر النفاس و أحكامه) ❖

النفاس عبارة عن الدم الخارج من فرج المرأة عند الولادة ، وهو مأخوذ من النفس الذي هو الدم ، وكل دم يخرج قبل الولادة لا يكون نفاساً لأن ذلك لا يكون إلا مع الولادة أو بعده ، وسواء كانت الولادة للتمام أو للنقصان أو للإسقاط ، وإذا لم يكن نفاساً لا يكون أيضاً حياً لأننا قد بينا أن الحامل المستبين حملها لا ترى دم

(١) هذا هو المشهور بين الأصحاب كما قال في الجواهر ، وكذا لأشكال في الجملة في أنها إن أخلت بالانحلال اللازمه عليها لم يصح صومها من غير خلاف أجده فيه . بل في جامع المقاصد وعن حواشي التحرير ومنهج السداد والطالبية والروض الإجماع عليه .

الحيض ، ومتى ولدت ولم يخرج منها دم لم يتعلق بها حكم النفاس ، و يتعلق بالنفاس جميع ما يتعلق بالحيض على السواء من المحرمات والمكروهات و كيفية الغسل لا يختلف حكمها ، وأكثر النفاس عند أكثر أصحابنا مثل أكثر الحيض عشرة أيام ، وعند قوم منهم يكون ثمانية عشر يوماً ، وما زاد عليه لا خلاف بينهم أن حكمه حكم دم الاستحاضة فأما قليله فلا حد له لأنه يجوز أن يكون لحظة ثم ينقطع فيجب على المرأة الغسل له ، وإذا ولدت ولدين ، و خرج معهما جميعاً الدم كان أول النفاس من الولد الأول وتستوفى أكثر النفاس من وقت الولادة الأخيرة لأن اسم النفاس يتناولهما ، وإذارت دماً ساعة . ثم انقطع ، ثم عاد قبل خروجها من العشر كانت الأيام كلها نفاساً ، وإن لم يعاودها حتى يجوز عشرة أيام طهر أكان ذلك من دم الحيض ولا يكون من النفاس لأنه قد مضى بعد انقطاع دم النفاس طهر كامل أقل ما يكون وهو عشرة أيام ، ويمكن أن يكون بعده حيض ، والحيض لا يتعقب النفاس بالطهر بينهما بل لا بد من أقل الطهر بينهما وهو عشرة أيام لأن ما روي من أن أقل الطهر عشرة أيام عام في النفاس والحيض فوجب حملهما على عمومهما . فإن رأت الدم بعد مضى طهر عقيب النفاس أقل من ثلاثة أيام لم يكن ذلك دم حيض لأن الحيض لا يكون أقل من ثلاثة أيام بل يكون دم فساد . إذا كانت امرأة تحيض عشرة أيام ، وتطهر عشرين يوماً في كل شهر . ثم ولدت ورأت عشرة أيام نفاساً وشهراً طهراً . ثم رأت الدم واتعل بها لم تبطل بذلك عاداتها بل ترجع إلى العادة التي كانت لها قبل الولادة من اعتبار الحيض والطهر .

﴿ كتاب الصلوة ﴾

الصلوة في اللغة هي الدعاء لقوله تعالى « وصلّ عليهم إن صلاتك سكن لهم »^(١) وقوله تعالى « يا أيّها الذين آمنوا صلّوا عليه »^(٢) وقال الشاعر :

و صلّ على دثّتها وارتم

يعنى دعا لها ، وهي في الشريعة عبارة عن أفعال مخصوصة من قيام و ركوع و سجود إذا ضامه أذكر مخصوصة ، وفي الناس من قال : إنّها في الشرع أيضاً الدعاء إذا وقع في محال مخصوصة ، والأوّل أصحّ فإنّا ثبت ذلك نحتاج فيها إلى معرفة شيئين أحدهما : مقدّماتها ، والآخر ما يقارنها . فما يتقدّمها على ضربين : مفروض و مسنون فالمفروض : الطهارة و أعداد الصلوة ، ومعرفة الوقت ، ومعرفة القبلة ، ومعرفة ما تجوز الصلوة فيه من اللباس وما لا تجوز ، ومعرفة ما تجوز الصلوة فيه من المكان وما لا تجوز ومعرفة ما يجوز السجود عليه ، وما لا يجوز من المكان واللباس ، ومعرفة ستر العورة ومعرفة تطهير الثياب والبدن من النجاسات ، والمسنون هو الأذان والإقامة . فأما الطهارة فقد مضى ذكرها وكذلك تطهير الثياب من النجاسات ، ونحن نذكر الآن ما بقي قسماً قسماً إن شاء الله تعالى ، و نذكر بعده ما يقارن حال الصلوة إن شاء الله تعالى .

❦ (فصل : في ذكر أقسام الصلوة ، و بيان أعدادها وعدد ركعاتها) ❦

❦ (في السفر والحضر) ❦

الصلوة على ضربين : مفروض و مسنون . فالمفروض على ضربين : أحدهما : يجب بالإطلاق بأصل الشرع ، والآخر يجب عند سبب . فما يجب عند سبب على ضربين : أحدهما : يجب عند سبب من جهة المكلف ، والآخر يجب عند سبب لا يتعلق به . فالأوّل هو ما يجب بالنذر ، وذلك يجب بحسبه من قلة وكثرة ، والآخر مثل صلوة الكسوف

(١) التوبة ، ١٠٣ .

(٢) الاحزاب : ٥٦ .

و العيدين فإنَّهما يجبان عندنا وإن لم يتعلَّق سببهما به ، و أمَّا ما يجب بالاطلاق فالخمس صلوات في اليوم و الليلة في السفر و الحضر ، و شرايط وجوبها البلوغ و كمال العقل لأنَّ من ليس ببالغ لا تجب عليه الصلوة ، و إنَّما يؤخذ بها تعليماً و تمريناً من بعد ست سنين إلى حين البلوغ ، و إن بلغ ولا يكون كامل العقل لا تجب عليه الصلوة و إن كانت امرأة فمن شرط وجوبها عليها أن تكون طاهراً من الحيض . فأما الإسلام فليس من شرط الوجوب عندنا لأنَّ الكافر مخاطب بالعبادات ، و إنَّما هو من شرط صحة الأداء .

و عدد ركعاتها في الحضر سبع عشر ركعة ، و في السفر إحدى عشرة ركعة تفصيلها الظهر أربع ركعات في الحضر بتشهدين و تسليم في الرابعة ، و في السفر ركعتان بتشهد واحد و تسليم بعده ، و العصر مثل ذلك ، و المغرب ثلاث ركعات في الحضر و السفر بتشهدين أحدهما في الثانية ، و الثاني في الثالثة و تسليم بعده ، و العشاء الآخرة مثل الظهر و العصر ، و الغداة ركعتان بتشهد في الثانية و تسليم بعده في الحضر و السفر .

و النوافل في اليوم و الليلة المرتبة في الحضر أربع و ثلاثون ركعة ، و في السفر سبع عشرة ركعة بعد الزوال قبل الفرض ثمان ركعات ، و بعد الفرض ثمان ركعات كل ركعتين بتشهد في الثانية ، و كذلك سائر النوافل نوافل النهار كانت أو نوافل الليل مرتبة كانت أو غير مرتبة فلا يجوز صلوة أكثر من ركعتين من النوافل بتشهد واحد و تسليم واحد ، و تسقط نوافل النهار في السفر ، و نوافل المغرب أربع ركعات في السفر و الحضر بتشهدين و تسليمين ، و ركعتان من جلوس بعد العشاء الآخرة في الحضر يعد أن بركة ، و يسقطان في السفر ، و يسميان الوتيرة ، و صلوة الليل إحدى عشرة ركعة في السفر و الحضر كل ركعتين بتشهد و تسليم بعده ، و الوتر مفردة بتشهد و تسليم بعده في الحالتين معاً .

❖ (فصل : في ذكر المواقيت) ❖

لكل صلوة وقتان : أول وآخر. فأول الوقت وقت من لا عذر له ولا ضرورة تمنعه والوقت الآخر وقت من له عذر أو به ضرورة .

و الأعذار أربعة أقسام : السفر و المطر و المرض و أشغال تضر به تركها في باب الدين و الدنيا .

و الضرورات خمسة : الكافر إذا أسلم ، و الصبي إذا بلغ ، و الحائض إذا طهرت و المجنون إذا أفاق ، وكذلك المغمى عليه .

فإن زالت الشمس فقد دخل وقت فريضة الظهر و يختص به مقدار ما يصلّى فيه أربع ركعات . ثم يشترك الوقت بعده بينه وبين العصر إلى أن يصير ظل كل شيء مثله و روي حتى يصير الظل أربعة أقدام ^(١) ، و هو أربعة أسباع الشخص المنتصب . ثم يختص بعد ذلك بوقت العصر إلى أن يصير ظل كل شيء مثليه فإذا صار كذلك فقد فات وقت العصر هذا وقت الاختيار . فأما وقت الضرورة فهما مشتركان فيه إلى أن يبقى من النهار ما يصلّى فيه أربع ركعات فإذا صار كذلك اختص بوقت العصر إلى أن تغرب الشمس ، و في أصحابنا من قال : إن هذا أيضاً وقت الاختيار إلا أن الأول أفضل ^(٢) فإن لحق بركة من العصر قبل غروب الشمس لزمه العصر كلها . و يكون مؤدياً لها لأقاضيها لجميعها ولا لبعضها على الظاهر من المذهب ، و في أصحابنا من قال : يكون قاضياً لجميعها ^(٣) ، وفيهم من قال : يكون قاضياً لبعضها . فأما إن لحق أقل من ركعة

(١) التمهيد ، ص ١٩ ج ٢ ح ٥٥ عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال : سأله عن وقت الظهر فقال : ذراع من زوال الشمس ، و وقت العصر ذراع عن وقت الظهر فذلك أربعة أقدام من زوال الشمس .

(٢) قال في الخلاف . و قال قوم : وقت الظهر ممتد من حين الزوال إلى غروب الشمس ، و به قال عطاء وطاوس ومالك ، و اختاره المرتضى من أصحابنا ، و ذهب إليه قوم من أصحاب الحديث من أصحابنا .

(٣) وهو مختار السيد لأنه قال : كان قاضياً لجميع الصلاة .

فإنه لا يكون أدرك الصلوة ، و يكون قاضياً بلاخلاف بينهم ، وإذا لحق قبل أن يختص الوقت بالعصر ركعة لزمه فريضة الظهر ، وهو إذا بقا من النهار مقدار ما يصلى فيه خمس ركعات فإن مقدار الأربع ركعات يختص بالعصر والركعة للظهر فحينئذ يجب عليه الصلاتان معاً فإن لحق أقل من خمس ركعات لم يلزمه إلا العصر لا غير لأنه لا دليل على ذلك ، و ينبغي أن يكون قد لحق مقدار ما يمكنه الطهارة إما وضوءاً أو غسلاً ، و يبقى بعده مقدار ما يصلى من ركعة فإن لحق مقدار ما يتطهر فيه من غير تفریط فخرج الوقت لم يلزمه القضاء . هذا إذا عملنا على ما روى من الأخبار من أن الحائض إذا طهرت قبل مغيب الشمس كان عليها الصلاتان فأما إذا عملنا بالأخبار الأولة ، و الجمع بينهما فنقول : إنه إذا خرج وقت الظهر لم يلزمها إلا العصر لا غير ، وإنما حمل هذه الأخبار المقيّنة إلى غروب الشمس على ضرب من الاستجاب دون الفرض والایجاب و حكم المجنون و المغما عليه ، و الذي يبلغ و الذي يسلم بحكم الحائض على السواء و متى أفاق المجنون أو المغما عليه قبل أن يمضي من الوقت مقدار ركعة وجب عليه الصلوة على ما بيناه فإن عاد إليه الجنون قبل انقضاء الوقت أو عند انقضائه لم يلزمه قضاءها لأنه لم يلحق جميع الوقت الذي يمكنه أداء شيء من الفرض فيه .

وأما الصبي إذا بلغ في خلال الصلوة بما لا يفسد الصلوة من كمال خمس عشرين أو الإنبات والوقت باق وجب عليه إتمام الصلوة ، و إن بلغ بما ينافيها أعادها من أولها فأما الصوم فإنه يمسك بقيّة النهار تأديباً ولا قضاء عليه .

و الدلوك وهو الزوال ، و يعتبر بزيادة الفیء من الموضع الذي انتهى عليه الظل دون أصل الشخص فإذا كان في موضع لا يكون للشخص ظل أصلاً مثل مكة وما أشبهها فإنه يعتبر الزوال بظهور الفیء فإذا ظهر الفیء دل على الزوال ، وفي البلاد التي للشخص فیه تعرف الزوال بأن ينصب شخص فإذا ظهر له ظل في أول النهار فإنه ينقص مع ارتفاع الشمس إلى نصف النهار فإذا وقعت الفیء فيعلم على الموضع فإذا زالت رجع الفیء إلى الزيادة ، وقد روى أن من يتوجه إلى الركن العراقي إذا استقبل القبلة وجد الشمس على حاجبه الأيمن علم أنها قد زالت . فأما اعتبار الذراع والقدم والقامة

وما أشبه ذلك من الألفاظ التي وردت بها الأخبار فإنما هي لتقدير النافلة . فإن النافلة يجوز تقديمها هذا المقدار فإذا بلغ ذلك القدر كانت البدأة بالفرض أولى ، و هذه الأوقات والتقدير يراعى إذا كانت الشمس طالعة فأما إذا كانت السماء متغيمة وتحقق الزوال فينبغى أن يبادر بالصلوة ثلاثاً يفوت وقت الفضل . فإن اتفق له ما يقطعه عنه و غلب في ظنّه أنه قد مضى من الزوال مقدار ما كان يصلى فيه النوافل بدأ بالفرض وترك النوافل إلى أن يقضيها وكذلك إذا غلب في ظنّه تضيق الوقت المختار بدأ بالفرض ثلاثاً يفوته الصلاة . فإن أخبره غيره بمن ظاهره العدالة عمل على قوله و بدأ بالفرض لأنه قد تحقق دخول الوقت بتحقيقه زوال الشمس ، وكذلك الأعما يجوز له أن يقبل قول غيره في دخول الوقت فإن انكشف له بعد ذلك أنه كان قبل الوقت أعاد الصلوة ، وإن تبين أنه كان بعده كان ذلك جازياً ولم يلزمه شيء فأما مع زوال الأعداء وكون السماء مصحية صحاحسة لا يجوز أن يقبل قول غيره في دخول الوقت فإن كان بمن لا طريق له إلى معرفة ذلك استظهر حتى يغلب في ظنّه دخول الوقت و يصلى إذ ذاك . و حكم المحبوس بحيث لا يهتدى إلى الزوال و الأوقات حكم الأعما سواء ، و معرفة الوقت واجبة ثلاثاً يصلى في غير الوقت فإن صلى قبل الوقت متعمداً أو ناسياً أعاد الصلوة فإن دخل فيها بأمانة و غلب معها في ظنّه دخوله ، ثم دخل الوقت و هو في شيء منها فقد أجزأه فإن فرغ منها قبل دخول الوقت أعاد على كل حال .

و وقت المغرب غيبوبة الشمس وآخره غيبوبة الشفق وهو الحمرة من ناحية المغرب و علامة غيبوبة الشمس هو أنه إذا رأى الآفاق و السماء مصحية ولا حایل بينه وبينها و رآها قد غابت عن العين علم غروبها ، و في أصحابنا من يراعى زوال الحمرة من ناحية المشرق ^(١) و هو الأحوط . فأما على القول الأول إذا غابت الشمس عن البصر ورأى ضوءها على جبل يقابلها أو مكان عال مثل منارة إسكندرية أو شبهها فإنه يصلى ولا يلزمه حكم طلوعها بحيث طلعت ، و على الرواية الأخرى لا يجوز ذلك حتى تغيب في كل

(١) قال في مفتاح الكرامة ، إجماعاً كما في السرائر ، و عليه عمل الأصحاب كما في المعتبر .

موضع تراء ، وهو الأحوط .

وغيبوبة الشفق هو أول وقت العشاء الآخرة ، وآخره ثلث الليل هذا وقت الاختيار فأما وقت الضرورة فإنه يمتد في المغرب إلى ربع الليل وفي العشاء الآخرة إلى نصف الليل ، وفي أصحابنا من قال : إلى طلوع الفجر^(١) فأما من يجب عليه القضاء من أصحاب الأعداء والضرورات فإننا نقول ههنا : عليه القضاء إذا لحق قبل الفجر مقدار ما يصلي ركعة أو أربع ركعات صلى العشاء الآخرة وإذا لحق مقدار ما يصلي خمس ركعات صلى المغرب أيضاً معها استحباباً ، وإنما يلزمه وجوباً إذا لحق قبل نصف الليل بمقدار ما يصلي فيه أربع ركعات وقبل أن يمضي مقدار ما يصلي ثلاث ركعات المغرب ، وفي أصحابنا من قال : إذا غابت الشمس يختص بالمغرب مقدار ما يصلي فيه ثلاث ركعات وما بعده مشترك بينه وبين العشاء الآخرة إلى أن يبقى إلى آخر الوقت مقدار ما يصلي فيه أربع ركعات فيختص بالعشاء الآخرة ، والأول أظهر وأحوط .

ويكره تسمية العشاء الآخرة بالعتمة ، وكذلك يكره تسمية صلاة الصبح بالفجر بل يسميان بما سمى الله تعالى « فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون » يعني المغرب وصلاة الصبح « وله الحمد في السموات والأرض وعشياً » يعني العشاء الآخرة « وحين تظهرون » يعني الأولى ، وإن سمي بغير ذلك لم يكن به إثم ولا عقاب ، وصلوة الوسطى هي صلوة الظهر على ما روى في الأخبار .

وأما أول وقت صلوة الصبح فهو إذا طلع الفجر الثاني الذي يعترض في أفق السماء ويحرم عنده الأكل والشرب على الصائم . وآخره طلوع الشمس وآخر وقت المختار طلوع الحمرة من ناحية المشرق فمن لحق قبل طلوع الشمس ركعة على التمام كان قد أدرك الوقت ، ويجب على أصحاب الضرورات عند ذلك صلوة الصبح بلا خلاف وإن لحق أقل من ذلك لم يكن عليه شيء .

(١) قال الشهيد في الذكرى ، إنه يظهر من الصدوق في الفقيه ، وفي الخلاف إخصه للنوى الأعداء حيث قال ، لا خلاف من أهل العلم في أن أصحاب الأعداء إذا أدرك أحدهم قبل طلوع الفجر الثاني مقداره ركعة أنه يلزمه العشاء الآخرة .

فإذا أدرك من أول وقت الظهر دون أربع ركعات . ثم جنّ أو أغشى عليه أو حاضت المرأة لم يكن عليهم قضاء فإن لحقوا مقدار أربع ركعات كان عليهم قضاء الظهر . والمسافر إذا قدم أهله قبل أن يخرج الوقت بمقدار ما يصلي فيه الصلوة على التمام أتمّ ، وإن خرج بعد أن يمضي من الوقت مقدار ما يمكنه منه فرض الوقت كان عليه التمام ، وإن خرج قبل ذلك قصر ، وقد روي أنه يقصر إذا خرج قبل آخر الوقت بمقدار ما يصلي فيه فرض الوقت^(١) فإن خرج بعده صلاة على التمام خمس صلوات يصلي في كل وقت مالم يتنسيق وقت فريضة حاضرة . من فاتته صلوة فوقتها حين يذكرها ، وكذلك قضاء النوافل مالم يدخل وقت فريضة ، و صلوة الكسوف ، و صلوة الجنابة ، و ركعتا الإحرام ، و ركعتا الطواف .

فأما أوقات النوافل المرتبة فإنّه يصلي نوافل الزوال من بعد الزوال إلى أن يبقى إلى آخر الوقت مقدار ما يصلي فيه فريضة الظهر ، ونوافل العصر ما بين الفراغ من فريضة الظهر إلى خروج وقت المختار ، ولا يجوز تقديم نوافل النهار قبل الزوال إلا يوم الجمعة على ما سنّيته ، ووقت نوافل المغرب عند الفراغ من فريضته ، ووقت الوتيرة بعد الفراغ من فريضة العشاء الآخرة فإن كان عليه صلوة أخرى ختم بهاتين الركعتين و وقت صلوة الليل بعد اتصاف الليل إلى طلوع الفجر الثاني فلا يجوز في أول الليل الإقضاء أو يكون مسافراً يخاف الفوات أو من يمنعه آخر الليل مانع من مرض وغير ذلك فإنّه يجوز له التقديم أوّل الليل و القضاء أفضل .

و وقت ركعتي الفجر عند الفراغ من صلوة الليل بعد أن يكون الفجر الأوّل قد طلع إلى طلوع الحمرة من ناحية المشرق سواء طلع الفجر الثاني أو لم يطلع ، وأن يصلي مع صلوة الليل فهو أفضل .

والأوقات المكروهة لا يتعدى النوافل فيها خمس : بعد فريضة الغداة ، وعند طلوع الشمس وعند قيامها نصف النهار إلى أن تزول إلا يوم الجمعة بعد فريضة العصر ، وعند غروب الشمس فأما إذا كانت نافلة لها سبب مثل قضاء النوافل أو صلوة زيارة أو تحية مسجد أو

(١) لعله أشار إلى ما رواه في التهذيب ، ص ٢٢٢ ج ٣ ص ٥٥٨ عن إسماعيل بن جابر .

صلاة إحرام أو طواف نافلة فإنه لا يكره على حال .

و الصلوة قبل دخول وقتها لا يجزى على كل حال ، و يكون بعد خروج وقتها قضاء وفي وقتها أداء إلا أن الوقت الأول أفضل من الأوسط والأخير غير أنه لا يستحق عقاباً ولا ذمّاً ، وإن كان تاركاً فضلاً هذا إذا كان لغير عذر فأما إذا كان لعذر فلا حرج عليه على حال ، وفي أصحابنا من قال : يتعلق الفرض بأول الوقت . ومتى أخره لغير عذر أثم واستحق العقاب غير أنه قد عفى عن ذلك ^(١) والأول أبين في المذهب .

و يستحب أن يقضى من النوافل ما فات بالليل بالنهار وما فات بالنهار بالليل .
تقديم الصلوة في أول الوقت أفضل في جميع الصلوات الخمس ، وكذا صلوة الجمعة أكد فإنه إذا زالت الشمس يوم الجمعة بدأ بالفرض وترك النوافل إلى بعد ذلك فإن كان الحر شديداً في بلاد حارة ، و أرادوا أن يصلوا جماعة في مسجد جاز أن يبردوا بصلوة الظهر قليلاً ولا يؤخر إلى آخر الوقت . فأما العشاء الآخرة فقد رخص في تأخيرها إلى ثلث الليل ، و الأفضل تقديمها .

❖ (فصل : في ذكر القبلة وأحكامها) ❖

معرفة القبلة واجبة للتوجه إليها في الصلوات مع الإمكان ، واستقبالها عند الذبيحة واحتضار الأموات وغسلهم و الصلوة عليهم و دفنهم والتوجه إليها واجب في جميع الصلوات فرايضها و سننها مع التمكن و ارتفاع الأعدار ، و المكلفون على ثلاثة أقسام : منهم من يلزمه التوجه إلى نفس الكعبة ، وهو كل من كان مشاهداً لها بأن يكون في المسجد الحرام أو في حكم المشاهد بأن يكون ضريباً أو يكون بينه وبين الكعبة حائل أو يكون خارج المسجد بحيث لا يخفى عليه جهة الكعبة .
و القسم الثاني : من يلزمه التوجه إلى نفس المسجد ، وهو كل من كان مشاهداً

(٢) قال المفيد في المقننة و لكل صلاة من الفرائض الخمس وقتان : أول و آخر فالأول لمن لا عذر له ، و الثاني لأصحاب الأعذار ، ولا ينبغي لأحد أن يؤخر الصلاة عن أول وقتها وهو دأكر لها غير ممنوع منها فإن أخرها ثم اخترم في الوقت قبل أن يؤديها كان مضياً لها ، وإن بقي حتى يؤديها في آخر الوقت أدفئاً بين الأول والآخر عفى عن ذنبه في تأخيرها

للمسجد أو في حكم المشاهد بمن كان في الحرم .
و القسم الثالث : من يلتزمه التوجه إلى الحرم ، وهو كل من كان خارج الحرم
وثائياً عنه .

و فرض الناس في التوجه على أربعة أقسام : فأهل العراق يتوجهون إلى الركن
العراقي ، و أهل الشام إلى الركن الشامي ، و أهل اليمن إلى الركن اليمني ، و أهل
المغرب إلى الركن الغربي ، و يلزم أهل العراق التياسر قليلاً ، و يعرف أهل العراق
قبلتهم بأربعة أشياء :

- أحدها : أن يكون الجدوى خلف منكبه الأيمن .
- وثانيها : أن يكون الفجر موازياً لمنكبه الأيسر .
- وثالثها : أن يكون الشفق موازياً لمنكبه الأيمن .

ورابعها : أن يكون عين الشمس عند الزوال على حاجبه الأيمن . فإن فقد هذه
الأمارات صلى إلى أربع جهات مع الاختيار الصلوة الواحدة ، و مع الضرورة صلى
إلى أي جهة شاء ، و هذه أمارات قبلة أهل العراق و من صلى إلى قبلتهم من
أهل المشرق . فأنما من يتوجه إلى غير قبلتهم من أهل المغرب و الشام و اليمن فأماراتهم
غير هذه الأمارات .

وقد تعلم القبلة بالمشاهدة أو بخبر عن المشاهدة توجب العلم أو بنصب قبلة نصيبها
النبي ﷺ أو واحد من الأئمة عليهم السلام أو علم أنهم صلوا إليها فإن بجميع ذلك تعلم
القبلة ، و من كان بمكة خارج المسجد وجب عليه التوجه إلى المسجد مع العلم سواء
غريباً أو قاطناً ، ولا يجوز أن يجتهد في بعض بيوتها لأنه لا يتعدى عليه طريق العلم
ومن كان وراء جبل وهو في الحرم وأسكنه معرفة القبلة من جهة العلم لم يجز أن يعمل
على الاجتهاد بل يجب عليه طلبه من جهة العلم ، و من فأى عن الحرم فقد قلنا : إنّه
يطلب جهة الحرم مع الإمكان فإن كان له طريق يعلم معه جهة الحرم وجب عليه ذلك فإن
لم يكن له طريق يعلم معه ذلك رجع إلى الأمارات التي ذكرنا ، و عمل على غالب
الظن فإن فقد الأمارات صلى إلى أربع جهات على ما قلناه فإن لم يتسع له الزمان

أولاً يتمكّن من ذلك صلى إلى أيّ جهة شاء ، وعلى هذا إذا كانوا جماعة وأرادوا أن يصلّوا جماعة جاز أن يقتدوا بواحد منهم إذا تساوت حالهم في التباس القبلة فإن غلب في ظنّ بعضهم جهة القبلة و تساوى ظنّ الباقيين جاز أيضاً أن يقتدوا به لأنّ فرضهم الصلوة إلى أربع جهات مع الإمكان ، وإلى واحدة منها مع الضرورة وهذه الجهة واحدة منها ، ومتى اختلف ظنونهم وأدّى اجتهاد كلّ واحد منهم إلى أن القبلة في خلاف جهة صاحبه لم يجز لواحد منهم الاقتداء بالآخر على حال ، ومتى لزم جماعة الصلوة إلى أربع جهات لفقد الأمارات جاز أن يصلّوا جماعة ، و يقتدى كلّ واحد صاحبه في الأربع جهات .

وإذا دخل غريب إلى بلد جاز له أن يصلّى إلى قبلة البلد إذا غلب في ظنّه صحّتها فإن غلب على ظنّه أنّها غير صحيحة وجب عليه أن يجتهد و يرجع إلى الأمارات الدالّة على القبلة ، ومتى فقد أمارات القبلة أو يكون ممّن لا يحسن ذلك و أخبره عدل مسلم بكون القبلة في جهة بعينها جاز له الرجوع إليه .

و الأعمى يجوز له أن يرجع إلى غيره في معرفة القبلة لأنّه لا يمكنه معرفتها بنفسه ، والمسافر يصلّى الفريضة إلى القبلة لا يجوز له إلّا ذلك ، ولا يصلّى على الراحلة مع الاختيار . فإن لم يمكنه ذلك جاز له أن يصلّى على الراحلة غير أنّه يستقبل القبلة على كلّ حال لا يجوز له غير ذلك .

و أمّا التوافل فلا بأس أن يصلّيها على الراحلة في السفر في حال الاختيار، وكذلك حال المشي ، و يستقبل القبلة فإن لم يمكنه استقبال بتكبيره الإحرام القبلة و الباقي يصلّى إلى حيث تسير الراحلة ، و يتوجّه إليه في مشيه ، ولا يلزمه التوجّه إلى القبلة حال الركوع أو السجود ، و يجوز له أن يقتصر على الإيماء وإن لم يسجد على الأرض فإن كن راكباً منفرداً و أمكنه أن يتوجّه إلى القبلة كان ذلك هو الأفضل فإن لم يفعل لم يكن عليه شيء لأنّ الأخبار الواردة في جواز ذلك على عمومها . هذا إذا لم يتمكّن في حال كونه راكباً من استقبال القبلة فإن تمكّن من ذلك بأن يكون في كنيسة واسعة يمكنه أن يدور فيها ويستقبل القبلة كان فعل ذلك أفضل ، وكذلك الصلوة

في السفينة إذا دارت يدور معها حيث تدور فإن لم يمكنه صلى إلى صدر السفينة بعد أن يستقبل القبلة بتكبيره الإحرام . فأما حال شدة الخوف أو حال المطاردة والمسايفة فإنه يسقط فرض استقبال القبلة ، و يصلى كيف شاء ويمكن منه إيماء أو يقتصر على التكبير على ما سنيناه فيما بعد .

كل صلاة فريضة غير الصلوة الخمس مثل صلوة نذر أو قضاء فرض أو صلاة جنازة أو صلاة كسوف أو صلوة عيد لا يصلى على الراحلة مع الاختيار ، و يجوز ذلك مع الضرورة لعموم أخبار المنع من ذلك ، و يجوز أن يصلى النوافل على الراحلة في الأمصار مع الضرورة والاختيار ، وفعلها على الأرض أفضل ، و متى كان الإنسان عالماً بدليل القبلة غير أنه اشتبه عليه الأمر لم يجز أن يقلد غيره في الرجوع إلى إحدى الجهات لأنه لا دليل عليه بل يصلى إلى أربع جهات مع الاختيار ، و مع الضرورة يصلى إلى أي جهة شاء ، و إن قلده غيره في حال الضرورة جازت صلوته لأن الجهة التي قلده فيها هو مخير في الصلوة إليها وإلى غيرها . يجوز للأعمى أن يقلد من غيره و يرجع إلى قوله : في كون القبلة في بعض الجهات سواء كان ذلك رجلاً أو امرأة عبداً كان أو حراً صيباً كان أو بالغاً ، و إن لم يرجع إلى غيره و صلى برأى نفسه و أصاب القبلة كانت صلوته ماضية ، و إن أخطأ القبلة أعاد الصلوة لأن فرضه أن يصلى إلى أربع جهات مع الاختيار ، و إن كان في حال الضرورة كانت صلوته ماضية ، ولا يجوز له أن يقلد من الكافر ، و من ليس على ظاهر الإسلام ، ولا من الفاسق لأنه غير عدل ، و إذا صلى البصير إلى بعض الجهات . ثم تبين أنه صلى إلى غير القبلة ، و الوقت باق أعاد الصلوة ، فإن كان صلى بصلوته أعمى وجب عليه أيضاً إعادة الصلوة ، وكذلك إن صلى بقوله ولم يصل معه ، و إن انقضى الوقت فلا إعادة عليه إلا أن يكون استدبر القبلة فإنه يعيدها على الصحيح من المذهب ، و قال قوم من أصحابنا : لا يعيد^(١) هذا

(١) وهو مختار السيد في الحمل والناصريات ، و نقل في مفتاح الكرامة هذا القول عن المجلى و المحقق واليوسفى في كتبه ، واللامه في التذكرة و المختلف والمتهنى ، والشهيد في الدروس والبيان والذكرى .

إذا خرج من صلاته فإن كان في حال الصلوة . ثم ظنَّ أنَّ القبلة عن يمينه أو عن شماله بنى عليه واستقبل القبلة وتممها ، وإن كان مستدبر القبلة أعاد الصلوة من أولها بلا خلاف ، وإن كان صلى بصلوته أعمى انحرف بانحراف فإن دخل الأعمى في صلوته بقول واحد . ثم قال له آخر : القبلة في جهة غيرها عمل على قول أعدلهما عنده فإن تساويا في العدالة مضى في صلوته لأنه دخل فيها ييقن فلا ينصرف إلا ييقن . ومثله إذا دخل الأعمى في صلوة بقول بصير . ثم أبصر وشاهد أمارات القبلة صحيحة بنى على صلوته . وإن احتاج إلى تأمل كثير و يطلب أمارات ومراعاتها استأنف الصلوة لأنَّ ذلك عمل كثير في الصلوة ، وإن قلنا : إنه يمضي فيها لأنه لا دليل على انتقاله كان قوياً غير أنَّ الأحوط للعبادة الأول . فإن دخل بصيراً في الصلوة ثم أعمى تتم صلوته لأنه توجه إلى القبلة ييقن ما لم يلتو عن القبلة فإن التوى عنها التواء لا يمكن الرجوع إليها ييقن بطلت صلوته ، ويحتاج إلى استئنافها بقول من يسدده فإن كان له طريق رجع إليها وتمم صلوته فإن وقف قليلاً . ثم جاء من يسدده جازت صلوته وتممها إذا تساوت عنده الجهات فقد قلنا : إنه صلى إلى أربع جهات مع الإمكان ، ويكون مخيراً في حال الضرورة فإن دخل فيها . ثم غلب على ظنه أنَّ الجهة في غيرها مال إليها ، و بنا على صلوته ما لم يستدبر القبلة فإن كان استدبرها أعاد الصلوة كما قلنا مع العلم سواء .

و إذا اجتهد قوم فادّعى اجتهدهم إلى جهة واحدة جازت صلوتهم إليها جماعة وفرادى فإن صلوا . ثم رأى الإمام في صلوته أنه أخطأ رجع إلى القبلة على ما فصلناه و أمّا المأمومون فإن غلب ذلك على ظنهم فعلوا مثل ذلك ، وإن لم يغلب على ظنهم ذلك بقوا على ما هم عليه وتمموا صلوتهم منفردين ، وكذلك الحكم في بعض المأمومين سواء يجب على الإنسان أن يتبع أمارات القبلة كلما أراد الصلوة عند كل صلوة اللهم إلا أن يكون قد علم أنَّ القبلة في جهة بعينها أو ظنَّ ذلك بأمارات صحيحة . ثم علم أنها لم يتغير جاز حينئذ التوجه إليها من غير أن يجدد اجتهاده في طلب الأمارات .

من صلى في السفينة استقبل بتكبيره الإحرام القبلة . فإن دارت دار معها مع

الإمكان فإن لم يمكنه صلى إلى صدر السفينة .

❦ (فصل : فيما يجوز الصلوة فيه من اللباس) ❦

يجوز الصلوة في القطن والكتان وجميع ما ينبت من الأرض من أنواع الحشيش والنبات بشرطين :

أحدهما : أن يكون ملكاً أو مباحاً .

و ثانيها : أن يكون خالياً من نجاسة ، فإن كان مغسولاً لم يجز الصلوة فيها ، و يجوز الصلوة في الشعر والوبر والصوف إذا كان مما يؤكل لحمه بالشرطين المتقدمين و متى كان مما لا يؤكل لحمه لم تجز الصلوة فيه من أوبار الثعالب والأرانب وغيرها و أما الخز^٢ إذا كان خالصاً فلا بأس بالصلوة فيه ، وإن كان مغسولاً بوبر الأرانب وغيرها مما لا يؤكل لحمه لم تجز الصلوة فيها ، والأبريسم المحض لا يجوز لبسه ، ولا يجوز الصلوة فيه و متى كان سلاه أو لحمته قطعاً أو كتاناً أو خزاً خالصاً جاز لبسه ، والصلوة فيه ، وسواء كان القطن أو الكتان أو الخز^٢ مثله أو أكثر منه بعد أن يكون في نفس الثوب فأما إذا خيط بالقطن أو الكتان لم يزل التحريم عنه بحال ، ولا فرق بين أن يلبسه الإنسان منفرداً أو يكون بطانة لقطن أو كتان أوظهاره أو يلبسه بينهما فإنه لا تجوز الصلوة فيه ، ولو كان على جيبه أو ذيله أو مواضع منه خروق مخيط كره الصلوة فيه ، ويكون مجزية ، وجلد ما يؤكل لحمه إذا كان مذكياً يجوز لبسه والصلوة فيه سواء كان مدبوغاً أو لم يكن بالشرطين المتقدمين .

وما لا يؤكل لحمه لا يجوز الصلوة في جلده ذكياً أو لم يذكى دبغ أولم يدبغ ، و يجوز استعماله و لبسه في غير الصلوة إذا ذكى و دبغ إلا الكلب والخنزير فإنهما لا يطهران بالذكاة والدباغ ، وعلى هذا لا يجوز الصلوة في جلد الثعلب والأرنب و سائر السباع والسنور وغيرها مما لا يحل أكله^٢ مما نذكره فيما بعد ، و رويت رخصة في جواز الصلوة في الفئك والسمور^(٢) والأصل ما قد منا . فأما السنجاب و

(٢) روى الشيخ في التهذيب ، ص ٢١١ ٢٤٢ ٨٢٦ عن علي بن يقطين ، قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن لباس القراء والسمور والفئك والثعالب وجميع الجاود قال : لا بأس بذلك

الحواصل فإنّه لا خلاف أنّه يجوز الصلوة فيهما .

وجلد الميتة لا تطهر بالدباغ سواء أكل لحمه أو لم يؤكل ، وكلما لا تتم الصلوة فيه منفرداً جازت الصلوة فيه ، وإن كان من أبريسم مثل التّكّة ، والجورب والقلنسوة والخفّ والنعل ، والتنزّه عند أفضل ، والثوب إذا كان فيه تمثال وصورة لا يجوز الصلوة فيه ، و يجوز للنساء الصلوة في الأبريسم المحض والتنزّه عنه أفضل ، ومن اشترى جلدًا على أنّه مذكّي جاز أن يصلي فيه ، وإن لم يكن كذلك إذا اشترى ذلك من سوق المسلمين ممن لا يستحل الميتة ، ولا يجوز شراؤها ممن يستحل ذلك أو كان متبهاً فيه .

و يكره الصلوة في الثياب السود كلها ما عدا العمامة والخفّ فإنّه لا بأس بالصلوة فيهما ، وإن كانا سوادين ، و يجوز للرجال الصلوة في ثوب واحد إذا كان صفيقاً ، و إن كان رقيقاً كره له ذلك إلا أن يكون تحته مئزر يستر العورة .

و يكره أن يأتزر فوق القميص .

و يكره اشتغال الصمّاء ، وهو أن يلتحف بالإزار ، ويدخل طرفه من تحت يده و يجمعهما على منكب واحد كفعل اليهود ، و يجوز أن يأتزر ببعض ثوب ، و يرتدى البعض الآخر فإن لم يكن معه إلا سراويل لبسه و طرح على عنقه خيطاً أو تكّة أو ما أشبههما .

و يكره للرجل أن يصلي في عمامة لا حنك لها ، ولا يصلي الرجل و عليه لثام بل يكشف موضع جبته للسجود وفاء لقراءة القرآن .

و يكره للمرأة النقاب في الصلوة ، ولا يصلي الرجل و عليه قباء مشدود إلا بعد أن يحلّه إلا في حال الحرب .

و يكره الصلوة في الشمشك والنعل السندي ، ويستحب الصلوة في النعل العربي و يجوز الصلوة في الخفين والجرموقين إذا كان لهما ساق .

و يكره للإمام في الصلوة ترك الرءاء مع الاختيار ، و يجوز ذلك عند الضرورة ولا يجوز الصلوة في الثوب الذي يكون تحت و ير الثعالب ولا الذي فوقه على ماوردت به الرواية^(١) وعندى أن هذه الرواية محمولة على الكراهة أو على أنّه إذا كان أحدهما

(١) الرواية في الكافي ٣ ج ص ٣٩٩ ح ٨ .

رطباً لأن ما هو نجس إذا كان يابساً لا تعدى فيه النجاسة إلى غيره .
و يكره الصلوة في القلنسوة و التكة إذا عملا من و برمالا يؤكل لحمد ، وكذلك
يكره إذا كانا من حرير محض .

و يكره الصلوة في الحديد المشهر مثل السكين و السيف فإن كان في غمد أو قراب
فلا بأس به ، و كذلك حكم المفتاح و الدرهم السود ، و يجوز للرجل أن يصلى في ثوب
المرأة إذا كانت مأمونة ، و كذلك تصلى المرأة في ثوب الرجل ، وإذا عمل كافر لمسلم ثوباً
فلا يصلى فيه إلا بعد غسله ، و كذلك إذا أصبغه له لأن الكافر نجس و سواء كان كافر
أصل أو كافر ردة أو كافر ملّة ، و إذا استعار ثوباً من مستحل شيء من النجاسات أو
المسكرات فلا يصلى فيه حتى يغسله .

و يكره للمرأة أن تصلى في خلاخل له صوت فإن كانت صماء لم يكن بالصلوة فيها
بأس ولا بأس أن يصلى و في كمّه طائر إذا خاف ضياعه ، ولا يصلى في ثوب فيه تماثيل ،
ولا في خاتم كذلك ، و يجوز الصلوة في خرق الخضاب للرجال و النساء إذا كانت طاهرة .

❦ (فصل : في ذكر ما يجوز الصلوة فيه من المكان و ما لا يجوز) ❦

يجوز الصلوة في الأماكن كلها بشرطين :

أحدهما : أن يكون ملكاً أو في حكم الملك بأن يكون مأزوناً له فيه .
والثاني : أن يكون خالياً من نجاسة . فإن صلى في مكان مغصوب مع الاختيار لم
تجز الصلوة فيه . فلا فرق بين أن يكون هو الغاصب أو غيره ممن أذن له في الصلوة فيه
لأنه إذا كان الأصل مغصوباً لم تجز الصلوة فيه ، وإن كان في مكان مغصوب ولا يمكنه
الخروج منه بأن يكون مجبوساً أو يخاف على نفسه في الخروج منه فإنه يجوز له الصلوة
فيه ، ومتى أذن له المالك في الدخول إلى ملكه والتصرف فيه جاز له الصلوة لأن ذلك
من جملة التصرف ، و كذلك إذا دخل ملكه بغير إذنه وعلم بشاهد الحال أنه لا يكره
مالكه الصلوة فيه فإن الصلوة فيه صحيحة ، و على هذا إذا دخل الإنسان ملك غيره في
المحاري و البساتين وغيرها فإنه يجوز أن يصلى فيها لأن من المعلوم أن أصحابها

لا يكرهون الصلوة فيها ، وإثما الممنوع منه هو ما يعلم أن صاحبه كره له التصرف في ملكه على كل حال فلا يجوز له الصلوة فيه . فأما من حصل في ملك غيره بإذنه فأمر بالخروج منه أو نهاء عن المقام فيه فإن أقام في موضعه و صلاً لم يجزه به صلاته ، وإن تشاغل بالخروج فصلّى في طريقه كانت صلوته ماضية لآثمه متشاغل بالخروج ، وإثما قدّم فرض الله تعالى على فرض غيره غير أن هذا إثما يجزيه إذا كان تضيّق عليه الوقت و أما إذا كان أوّل الوقت فينبغي أن يقدّم الخروج أولاً فإن لم يفعل و صلى لم يجزه صلوته .

و يكره الصلوة في إثني عشر موضعاً : وادى ضجنان ، و وادى الشقرة والبيداء و ذات الصلاصل ، و بين المقابر إلّا إذا جعل بينه و بين القبر عشرة أذرع عن يمينه و عن شماله وقد أمه ولا يعتبر ذلك من خلفه وقد روى جواز الصلوة إلى قبور الأئمة عليهم السلام خاصة في النوافل ^(١) ، و الأحوط ما قدّمناه ، و أرض الرمل و السبخة إذا لم يتمكن الجبهة من السجود عليها ، و معاطن الإبل ، و قرى النمل ، و جوف الوادى ، و جواد الطرق و الحمامات و ليس ذلك بمحظور لآثمه إن صلى في هذه المواضع على الشرطين اللذين قدّمنا ذكرهما كانت صلوته ماضية ، و يستحب أن يجعل بينه و بين ما يمر به سائراً ولو غترة و إن لم يفعل فلا يقطع صلوته بما يمر به كلب أو خنزير أو امرأة أو رجل وغير ذلك .

و يكره الفريضة جوف الكعبة فإن تضيّق عليه الوقت ولم يمكنه الخروج منها جاز أن يصلّى فيها و كذلك إن كان محبوساً فيها .

و أما النوافل فإنّه مأمور بالصلوة فيها ، و متى انهدم البيت جاز الصلوة إلى جهته و إن حصل فوق الكعبة روى أصحابنا أنّه يصلّى مستلقياً ، و يصلّى إلى البيت المعمور في السماء الثالثة أو الرابعة على الخلاف فيه إيماء ، و يعرف البيت بالصراح ، و إن صلى كما يصلّى إذا كان جوفها كانت صلوته ماضية سواء كان السطح له سترة من نفس البناء أو مفروضاً فيه السترة ، و سواء وقف على سطح البيت أو على حائطه اللهم إلّا أن يقف على

(١) رواه في التهذيب ج ٢ ص ٢٢٨ ح ٨٩٨ .

طرف الحائط حتى لا يبقى بين يديه جزء من البيت فإنه لا يجوز حينئذ صلواته لأنّه يكون حينئذ استدبر القبلة ، وإذا صلى جوف الكعبة فلا فرق بين أن يصلى إلى بعض البنيان أو إلى ناحية الباب ، وسواء كان الباب مفتوحاً أو لم يكن ، وسواء كان للباب عتبة أو لم يكن فإنّ الصلوة جائزة في جميع هذه الأحوال ، وسواء صلى منفرداً أو جماعة فإنّ الصلوة ماضية ، ومتى تهدم البيت وصلى جوف عرصته كان جائزاً إذا بقي من البيت جزء يستقبله على ما قلناه فوق الكعبة سواء .

مباحض الفم لأبأس بالصلوة فيها ، ولا يصلى على الثلج فإن لم يقدر على الأرض فرش فوقه ما يسجد عليه فإن لم يجد صلب بيده الثلج وسجد عليه مع الضرورة . فإن كان في أرض وحل أو في حال خوض الماء صلى إيماء ولا يسجد عليها ، ولا يصلى في بيوت النيران وليس ذلك بمحظور .

والصلوة في الظواهرين الجواد ليس به بأس ، ويجوز الصلوة في البيع والكنائس . ويكره في بيوت المجوس فإن فعل رث الموضع بالماء فإذا جف صلى فيه . ولا يصلى وفي قبلته أو يمينه أو شماله صورة وتماثيل إلّا أن ينطئها فإن كانت تحت رجله لم يكن به بأس .

ويكره أن يصلى وفي قبلته نار في مجمرة أو قنديل أو غيرها ، وكذلك يكره أن يكون في قبلته سيف مشهر إلّا عند الخوف من العدو ، ولا يصلى الرجل وإلى جنبه امرأة تصلى سواء كانت مقتدبة به أو لم تكن كذلك فإن فعلاً بطلت صلواتها فإن صلت خلفه في صف بطلت صلوة من عن يمينها وشمالها ، ومن يحاذيها من خلفها ، ولا تبطل صلوة غيرهم ، وإن صلت بجنب الإمام بطلت صلواتها و صلوة الإمام ، ولا تبطل صلوة المأمومين الذين هم وراء الصف الأول فإن كانت بين يديه أو عن يمينه أو شماله قاعدة لا تصلى أو من خلفه ، وإن كانت تصلى لم يكن صلوة واحد منهما باطلة فإن اجتمعاني محمل صلى الرجل أو لا أو المرأة ولا يصليان معاً في حالة واحدة .

وتكره الصلوة في موضع بين حائط وقبلته من بول أو قدر ، وكذلك تكره الصلوة في بيت فيه مجوس ، ولا تكره إذا كان فيه يهودى أو نصراني .

ويكره أن يكون بين يديه مصحف مفتوح أو شيء مكتوب لأنه يشغله عن الصلوة ويستحب أن يكون جميع مكان المصلي طاهراً لا نجاسة فيه غير أنه متى كان موضع سجوده طاهراً وعلى الباقي نجاسة يابسة لا تتعدى إليه أجزاء صلواته سواء تحركت بحرسته أو لم يتحرك بأن يكون النجاسة في أطرافه .

❦ (فصل : في ستر العورة) ❦

ستر العورتين اللتين هما القبل والدير واجب على الرجال ، والفضل في سترهما بين السرة إلى الركبة ، وستر الركبتين مع ذلك ، وأفضل من ذلك أن يكون عليه ثوب صفيق أو إزار فإن انكشف عورتاه في الصلاة وجب عليه سترهما ولا تبطل صلواته سواء كان ما انكشف عنه قليلاً أو كثيراً بعضه أو كله . فأما العريان فإن قدر على ما يستر به عورته من خرق أو ورق أو طين يطلى به وجب عليه أن يستره فإن لم يقدر وجد موضعاً يسترفيه وجب عليه أيضاً ذلك و صلى قايماً ، وإن لم يقدر على ذلك و كان في موضع لا يراه أحد صلى قايماً ، وإن كان بحيث لا يأمن أن يطلع عليه غيره صلى من جلوس فإن كانوا جماعة صلوا صفّاً واحداً من جلوس ، ويتقدّمهم إمامهم يركبتيه ، وإن كان مع واحد منهم ثوب صلى بهم ذلك ، وإن لم يكن أقرأهم صلى منفرداً .

ويستحب له أن يعير ثوبه لغيره واحداً واحداً حتى يصلوا كلهم ، مع ستر العورة فإن لم يفعل لم يجب عليه ذلك . فأما المرأة الحرة فإنّه يجب عليها ستر رأسها وبدنها من قرنها إلى قدميها ، ولا يجب عليها ستر الوجه والكفين وظهور القدمين ، وإن سترته كان أفضل ، والفضل لها في ثلاثة أثواب : مقنعة وقميص ودرع ، وأما الأمة فلا يجب عليها ستر رأسها سواء كانت مطلقة أو مدبرة أو أمّ ولد مزوجة كانت أو غير مزوجة . فإن كانت مكاتبه مشروطاً عليها فهي كالقنّ سواء ، وإن كانت مطلقة وقد أدّت بعض مكاتبته أو اعتق بعضها أو كان بعضها حرّاً من غير مكاتبه فعلت ما تفعله الحرة سواء . فإن اعتقت المملوكة في حال الصلوة وقدرت على ثوب تغطي رأسها وجب عليها أخذه

و تغطية الرأس به ، وإن لم تتم لها ذلك إلا بأن تمشي إليه خطأ قليلة من غير أن تستدير القبلية كان مثل ذلك ، وإن كان بالبعد منها و خافت فوات الصلوة أو احتاجت إلى استدبار القبلية صلت كما هي وليس عليها شيء ولا تبطل صلواتها لأنه لا دليل على ذلك وأما ماعدا الرأس فإنه يجب عليها تغطيته من جميع جسدها لأن الأخبار و ردت بأن لا يجب عليها ستر الرأس ، ولم ترد بجواز كشف ماعداه .

ولا بأس أن يصلي الإنسان في ثوب وإن لم يزر جيبه وإن كان في الثوب خرق لا يوارى العورة لا بأس به فإن حاذى العورة لم يجز .

و صفة الثوب أن يكون صفيحاً لا ترى ما تحته فإن ظهر البشرة من تحته لم يجز لأنه لا يستر العورة . فإن لم يجد ثوباً يستر العورة ووجد جلدًا طاهرًا أو ورقًا أو قرطاساً أو شيئاً يمكنه أن يستر عورته وجب عليه ذلك على ما بيناه فإن وجد طيناً وجب أن يطين عورته به فإن لم يجد ووجد ثوباً دخل فيه وصلاً فيه قايماً فإن لم يجد صلى من قعود على ما فصلناه . فإن وجد ما يستر بعض عورته وجب عليه شتر ما قدر عليه فإن أعاده غيره ثوباً أو وهبه له وجب عليه قبوله و ستر عورته به لأنه صار متمكناً فإذا كانوا جماعة عراة مع واحد ثوب يعير واحد بعد واحد وجب عليهم قبوله ، ولا يصلحوا عراة . فإن خافوا فوات الوقت صلوا عراة ولم ينتظروا الثوب ، وكذلك إن كانوا في سفينة ولم يكن لجميعهم موضع و كان لواحد انتظروا حتى يصلي واحد واحد قايماً في موضعه فإن خافوا فوات الوقت صلوا من قعود ، وإن أرادوا أن يصلوا جماعة جلس إمامهم و سطهم ولا يتقدمهم إلا بركبته إلا أن يكون مستور العورة فيخرج حينئذ عنهم فإن كن نساء و رجالاً صلى الرجال منفردين عن النساء لأنه لا يمكنهن الوقوف معهم في الصف فتفسد صلوة الجميع ، وإن وقف خلفهم نظرن إلى عورات الرجال ، وإن كن يمينهن و يمينهم حائل جاز ذلك ، و إلا صلى كل واحد من الفريقين منفرداً .

ولا بأس أن يصلي الرجل في قميص واحد و أزاره محلولة واسع الجيب كان أو ضيقة دقيق الرقبة كان أو غليظه كان تحته مئزر أولم يكن ، و الأفضل أن يكون تحته مئزراً ، و يزر القميص على نفسه فأما شد الوسط فمكروه .

و الصبيّة التي لم تبلغ فلا يجب عليها تغطية الرأس و حكمها حكم الأمة ، و إن بلغت في حال الصلوة بالحيف بطلت صلوّتها ، وإن بلغت بغير ذلك فعلها ما على الأمة إذا اعتقت سواء .

❖ فصل : فيما يجوز السجود عليه ، وما لا يجوز ❖

لا يجوز السجود إلّا على الأرض أو ما أثبتت الأرض ممّا لا يؤكل ولا يلبس بشرطين :

أحدهما : أن يكون له التصرف فيه إمّا بالملك أو الإذن .

و الثاني : أن يكون خالياً من نجاسة فأما الوقوف عليه فإنّه يجوز وإن كان عليه نجاسة إذا كانت يابسة لا تتعدّى إليه ، وإن كانت رطبة لم يجز ، و التزوّ عنه أفضل ، و على هذه الجملة لا يجوز السجود على الكتّان و القطن و الصوف و الشعر و الوبر و الجلود كلّها مذكرة كانت أو غير مذكرة مذبوغة كانت أو غير مذبوغة ممّا يؤكل لحمه أو لا يؤكل لحمه ، و كذلك حكم ما عمل من هذه الأجناس لا يجوز السجود عليه ، و الثمار كلّها و المطعومات لا يجوز السجود عليها ، و كذلك الكحل و الزرنيخ و النورة و جميع المعادن من الذهب و الفضة ، و الصفر و النحاس و الحديد و غير ذلك لا يجوز السجود عليها كلّها . فأما القير و القفر^(١) فلا يجوز السجود عليهما مع الاختيار فإن اضطرّ إلى ذلك بأن لا يكون بحيث لا يقدر على غيره ولا معه ما يغطيه به جاز السجود عليه و كذلك إن كان في أرض رمضاء جاز أن يسجد على ثوب يقي به الحرّ و إن كان قطعاً أو كسّاً ، ولا يجوز أن يسجد على ما هو بعض له مثل يده أو كفه أو ساعده أو غير ذلك . فأما ما ينبت من غير المأكولات و الملابس فإنّه يجوز السجود عليه من سائر أنواع الحشيش ، و كذلك إذا حصل في موضع قدر لا يقدر على مكان طاهر جاز أن يسجد على القطن أو الكتّان إذا لم يقدر على سواهما ، و يجوز السجود على الجصّ والآجر و الحجر و الخشب ، ولا يجوز على الزجاج ، ولا على الرماد ، و يجوز أن يترك كفاً

(١) القفر : شيء يشبه الزيت ، و رائحته كرائحة القير . مجمع .

من حصا على البساط يسجد عليه ، ولا يسجد على الصهريج ، والسجادة إذا كانت معمولة بالخياط جاز السجود عليها وإن عمل بالسيور وكانت ظاهرة يقع الجبهة عليها لم يجز وكذلك حكم الحصر وما يعمل من نبات الأرض .

ويكره السجود على القرماس إذا كان مكتوباً لمن يحسن القراءة فإن كان خالياً من الكتابة أولاً يحسن أن يقرأها أو كان الموضع مظلماً زالت الكراهة ، والبوارى والحصر وكلما عمل من نبات الأرض غير القطن والكثبان إذا أصابها نجاسة ما يعة مثل البول وما أشبه وجففتها الشمس جاز السجود عليها . فأما غير ذلك من الثياب فإنه لا يطهر بالشمس ، وإن جففته الريح أو الفئ لم يجز السجود عليها ، وحكم الأرض إذا كانت عليها نجاسة ما يعة حكم البوارى والحصر سواء ، ومتى كانت النجاسة جامدة لا يطهرها غير الفسل بالماء ، ولا يجوز أن يسجد على ما هو لابس له فإن خاف الرمضاء جاز أن يسجد على كتمه فإن لم يكن معد ثوب يسجد على كتمه ، وإذا حصل في تلج ولم يكن معه ما يسجد عليه جاز أن يسجد عليه إذا تمكن جبهته من السجود عليه .

❦ (فصل : في حكم الثوب والبدن والأرض إذا أصابته) ❦

❦ (نجاسة وكيفية تطهيره) ❦

قد فصلنا في كتاب الطهارة النجاسة التي يجب إزالة قليلها وكثيرها ، وما لا يجب إزالة قليلها ولا كثيرها ، وما يجب إزالة قليلها ولا كثيرها ، وما يجب إزالة كثيرها دون قليلها . فلا وجه لأعاده . فمتى صلى في ثوب نجس متعمداً أعاد الصلوة على كل حال ، وإن صلى ساهياً والوقت باق أعاد ، وإن خرج الوقت وكان علم حصول النجاسة في ثوبه فلم يزل أعاد ، وإن لم يعلم أصلاً إلا بعد أن صلى وقد خرج الوقت فلا إعادة عليه ، وحكم الظن في هذا الباب حكم العلم سواء . فإذا علم في حال الصلوة أن ثوبه نجس طرحه وصلى في غيره بقبّة الصلوة ، وإن لم يكن عليه غيره وبالقرب منه ثوب أمكنه أخذه من غير أن يستدير القبلة أخذه وتمم صلوته ، وإن لم يمكنه إلا بقطع الصلوة فلا يحوط قطعها وأخذ الثوب أو غسل النجاسة واستأنف الصلوة ، وإن لم يقدر على غيره أصلاً صلى عرياناً إيماء ، ومن كان معه ثوبان : أحدهما نجس واشتبه عليه

صَلَا فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُنْفَرِدًا تِلْكَ الصَّلَاةُ ، وَفِي أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ يَنْزِعُهُمَا وَيُصَلِّي عَرِيَانًا^(١) فَإِنْ كَانَتْ ثِيَابًا كَثِيرَةً وَاحِدٌ مِنْهُمَا نَجَسَ صَلَّي فِي ثَوْبَيْنِ مِنْهَا فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا تِلْكَ الصَّلَاةُ لِأَنَّ فِيهَا طَاهِرًا بَيِّنِينَ ، وَإِنْ كَانَتْ ثِيَابًا كَثِيرَةً وَاحِدٌ مِنْهُمَا طَاهِرٌ وَالْبَاقِي نَجَسَ وَأَمَكْنَهُ الصَّلَاةُ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فَعَلْ ذَلِكَ ، وَإِنْ خَافَ الْفَوَاتَ أَوْشَقَ عَلَيْهِ ذَلِكَ تَرَكَهَا وَصَلَا عَرِيَانًا ، وَإِذَا كَانَ مَعَهُ ثَوْبٌ وَاحِدٌ وَأَصَابَتْهُ نَجَاسَةٌ تَزَعُهُ وَصَلَّى عَرِيَانًا فَإِنْ لَمْ يَمَكُنْهُ خَوْفًا مِنَ الْبَرْدِ أَوْ غَيْرِهِ صَلَّي فِيهِ . ثُمَّ يَعِيدُهَا فِي ثَوْبٍ طَاهِرٍ إِنْ أَصَابَ ثَوْبُهُ نَجَاسَةً لَا يَعْرِفُ مَوْضِعَهَا وَجِبَ عَلَيْهِ غَسْلُهُ كُلَّهُ . فَإِنْ عَلِمَ النِّجَاسَةَ فِي إِحْدَى الْكُمَيْنِ وَجِبَ عَلَيْهِ غَسْلُهُمَا فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ مَاءٌ يَفْسِلُهُ بِهِ صَلَّي عَرِيَانًا إِنْ أَمَكْنَهُ وَإِلَّا صَلَّي فِيهِ . ثُمَّ أُعَادَ الصَّلَاةُ . فَإِنْ نَجَسَ أَحَدُكُمَا . ثُمَّ قَطَعَ أَحَدُهُمَا لَمْ يَجْزِلْهُ التَّجْزِيءُ ، وَكَذَلِكَ إِنْ أَصَابَ مَوْضِعًا مِنَ الثَّوْبِ . ثُمَّ قَطَعَهُ بِنِصْفَيْنِ لَا يَجُوزُ التَّجْزِيءُ وَيُصَلِّي عَرِيَانًا أَوْ يَقْطَعُهُ وَيُصَلِّي فِي كُلِّ وَاحِدٍ عَلَى الْإِنْفَرَادِ ، وَإِذَا أَصَابَ الْأَرْضَ نَجَاسَةً وَلَمْ يَعْرِفْ مَوْضِعَهَا فَإِنْ كَانَ الْمَوْضِعُ مَعْصُورًا تَجَنَّبَهُ وَصَلَّى فِي غَيْرِهِ مِثْلَ بَيْتٍ وَدَارٍ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، وَإِنْ كَانَ فُتَاءً مِنَ الْأَرْضِ صَلَّي كَيْفَ شَاءَ لِأَنَّ هَذَا يَشُقُّ ، وَالْأَصْلُ الطَّهَارَةُ . هَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُ مَا يَسْجُدُ عَلَيْهِ فَأَمَّا إِنْ كَانَ مَعَهُ مَا يَسْجُدُ عَلَيْهِ سَجَدَ عَلَيْهِ .

دَمُ الْحَيْضِ يَجِبُ غَسْلُهُ وَيَسْتَحَبُّ حَتُّهُ وَقَرْضُهُ ، وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ فَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى الْفَسْلِ أَجْزَاءً فَإِنْ بَقِيَ لَهُ أَثَرٌ اسْتَحَبَّ صَبْغُهُ بِالْمَشْقِ أَوْ بِمَا يَغَيِّرُ لَوْنَهُ .

يَجُوزُ الصَّلَاةُ فِي ثَوْبِ الْحَايِضِ مَا لَمْ يَعْلَمْ فِيهِ نَجَاسَةٌ ، وَكَذَلِكَ فِي ثَوْبِ الْجَنْبِ فَإِنْ عَرِقَ فِيهِ وَكَانَتْ الْجَنْبَابَةُ عَنْ حَرَامِ رُؤْيِ أَصْحَابِنَا أَنَّهُ لَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ فِيهِ ، وَإِنْ كَانَ مِنْ حَلَالٍ لَمْ يَكُنْ بِهِ بَأْسٌ ، وَيَقْوَى فِي نَفْسِي أَنَّ ذَلِكَ تَقْلِيظٌ فِي الْكَرَاهِيَّةِ دُونَ فُسَادِ الصَّلَاةِ لَوْ صَلَّي فِيهِ .

وَالْمَنَى لَا يَجُوزُ الصَّلَاةُ فِي قَلْبِلِهِ وَكَثِيرِهِ وَلَا يَزِيلُهُ غَيْرُ الْفَسْلِ بِالمَاءِ . الْمَذْيُ وَالْوَذْيُ طَاهِرَانِ .

وَلَا يَجُوزُ الصَّلَاةُ فِي ثِيَابِ الْكَفَّارِ الَّتِي بَاشَرُوهَا بِأَجْسَامِهِمُ الرُّطْبَةَ أَوْ كَانَتْ الثِّيَابَ

(١) هَذَا مَذْهَبُ ابْنِ إِدْرِيسَ وَابْنِ سَمِيدٍ عَلَى مَا نَقَلَ عَنْهَا فِي مِفْتَاحِ الْكَرَامَةِ .

رماية سواء كانوا متدينين بذلك أو لم يكونوا كذلك ، ولا بأس بثياب الصبيان ما لم يعلم فيها نجاسة .

و النجاسة إذا كانت يابسة لا ينجس بها الثوب . العلقمة نجسة وكذلك المني من ساير الحيوان . إذا جبر عظم بعظم ميت لا يجب قلعه لأن العظم لا ينجس بالموت فإن كان من حيوان نجس العين كالكلب و الخنزير ففيه ثلاث مسائل :

أحدها : أنه يمكنه قلعه من غير مشقة فإن نه يجب قلعه بلا خلاف .

الثانية : يمكنه قلعه بمشقة بأن يكون قد نبت عليه اللحم ، ولا يخاف على النفس من قلعه فإنه لا يجب قلعه لقوله تعالى « وما جعل عليكم في الدين من حرج » .^(١)

الثالثة : أن يخاف على النفس من قلعه فلا يجب أيضاً قلعه لآلية ، والذي يجب عليه قلعه من غير مشقة متى لم يقلعه وصلاً بطلت صلواته لأنه حامل للنجاسة وعلى السلطان إجباره على ذلك فإن مات ولم يقلع فلا يجوز قلعه . إذا اضطربت سن الإنسان و تحركت ولم تر قيل : كان له أن يربطها بشيء طاهر كالفضة والذهب والحديد ونحو ذلك لأن جميعه طاهر .

و يكره أن يصل شعره بشعر غيره رجلاً كان أو امرأة فإن فعلت المرأة لزوجها ذلك لم يكن عليها شيء والأفضل تركه ، والمأشطة لا ينبغي أن تفعل ذلك فإن فعلت ووصلت شعرها بشعر غير آدمي مما هو طاهر كان جائزاً .

إذا بال الإنسان على الأرض فتطهيره أن يطرح عليه ذنوب من ماء ، و يحكم بطهارة الأرض و طهارة الموضع الذي ينتقل إليه ذلك الماء ، فإن بال إنسان وجب أن يطرح مثل ذلك ، وعلى هذا أبدأ لأن النبي ﷺ أمر بذنوب من ماء على بول الأعراي .

الماء الذي يزال به النجاسة نجس لأنه ماء قليل خالطه بنجاسة ، وفي الناس من قال : ليس بنجس إذا لم يغلب على أحد أو صافه بدلالة أن ما بقى في الثوب جزء منه و هو طاهر بالإجماع فما انفصل عنه فهو مثله ، وهذا أقوى ، والأول أحوط ، والوجد

فيه أن يقال : إن ذلك عفى عنه للمشفقة .

إذا بال في موضع فإنه يزول نجاسته بستة أشياء :

أحدها : أن يكثر عليها الماء حتى يستهلكه فلا يرى له لون ظاهر ولا رائحة .

الثاني : أن يمر عليه سيل أو ماء جارى فإنه يطهر .

الثالث : أن يحفر الموضع في حال رطوبة البول فينقل جميع الأجزاء الرطبة و

يحكم بطهارة ماعداء .

الرابع : أن يحفر الموضع و ينقل ترابه حتى يغلب على الظن أنه نقل جميع

الأجزاء التي أصابها النجاسة .

الخامس : أن يجيء عليها مطر أو يجيء عليها سيل فيقف فيه بمقدار ما يكثره

من الماء .

السادس : أن يجف الموضع بالشمس فإنه يحكم بطهارته فإن جف بغير الشمس

لم يطهر ، و حكم الخمر حكم البول إذا أصاب الأرض إلا إذا جفقتها الشمس فإنه

لا يحكم بطهارته ، وحمله على البول قياس لا يجوز استعماله ، وإذا أصاب الخمر الأرض

فطريق تطهيرها ماقدّمناه ، ولا يحكم مع بقاء أحد أو صافها لو نها أو رايحتا لأن بقاء

أحد الأمرين يدل على بقاء العين إلا أن يظن أن رايحته بالمجاورة فيحشذ يحكم

بطهارته ، و بول المرطوب و المحرور حكمه واحد ، وإذا أصاب الأرض بول و

جفقتها الشمس جاز التيمم فيها .

وقد قد مناكر أهية الصلاة إلى شيء من القبور وفصلناه . فأما إذا نبش قبراً أخذ

ترابه وقد صار الميتر ميمياً و اختلط بالتراب فلا يجوز السجود على ذلك التراب لأنه

نجس فإن لم يعلم أن هناك ميئاً اختلط بالتراب جاز والأولى تجنبه احتياطاً ، وإلا

فالأصل الطهارة فإن كان القبر طرياً وعلم أنه لم ينبش فلا تبطل الصلوة عليها والسجود

وإن كان مكروهاً . فأما إذا كانت مقبرة مجهولة فلا يدري هي منبوذة أم لا فالصلوة تجزى

وإن كان الأولى تجنبها .

والنجاسة على ضربين : مایع و جامد . فالمایع قد بينا كيفية تطهيرها من

الأرض ، والجامد لا يخلوا من أحد أمرين : إما أن يكون عيناً قائمة متميزة عن التراب أو مستهلكة فيه فإن كانت عيناً كالعذرة والدم وغيرهما ، وجلد الميتة ولحمه نظرت فإن كانت نجاسة يابسة فإنما أزالها عن المكان كان مكانها طاهراً ، وإن كانت رطبة فإنما أزالها وبقيت رطوبتها في المكان فتلك الرطوبة بمنزلة البول ، وقد مضى حكمه ، وإن كانت العين مستهلكة فيها كجلود الموتى ولحومهم والعذرة ونحو ذلك فهذا المكان لا يظهر صلب الماء عليه ، وإنما يجوز السجود عليه بأحد أمرين : قلع التراب حتى يتحقق أنه لم يبق من النجاسة شيء بحال ، والثاني : أن يتطمين المكان بطين طاهر فيكون حايلاً ، دون النجاسة فيجوز السجود على الحايل فإن ضرب لبناً لا يجوز السجود عليه فإن حمله المصلّى معه لم تجز صلوته لأنه حامل للنجاسة . فإن طبخ آجراً طهرته النار وكذلك الجص ، ويكره أن يبنى المسجد بذلك اللبن ، ومواضع التراب فإن فعل تجنب السجود عليه وجاز أن يبنى به الحيطان . إذا أصابت الأرض نجاسة وتعين الموضع لم يسجد عليه ، وإن لم يتعين الموضع وتعينت الناحية التي فيها النجاسة تجنبها وإن لم يتعين له أصلاً صلى كيف شاء لأن معرفة ذلك لا طريق إليه ويشق لأنه ربما لا يتعين له جميع ذلك أصلاً فيؤدي إلى أن لا يصلى على الأرض أصلاً .

إذا كانت العمامة على أحد طرفيها نجاسة والطرف الآخر طاهر فترك الطاهر على رأسه والطرف الآخر على الأرض أو على سريره أو وقف عليه فتحرّك بحركته أو لم يتحرّك صحّت صلوته لأنه ليس بحامل للنجاسة ولا بلائس لثوب نجس .

ومنى شدّ حبلاً في كلب أو في سقينة فيها نجاسة إما في موضع النجاسة أو في موضع طاهر ، والطرف الآخر معد سواء كان واقفاً عليه أو في يده أو مشدوداً به فإنه لا تبطل صلوته لأنه لا دليل عليه .

من حمل حيواناً طاهراً مثل الطيور وغيرها أو مثل حمل صغير أو صبيّاً صغيراً لم تبطل صلوته فإن حمل ما هو نجس مثل الكلب والخنزير والإرنب والثعلب بطلت صلوته ، وإن حمل قارورة فيها نجاسة مشدودة الرأس بالرصاص فجعلها في كفه أو في جيبه بطلت صلوته لأنه حامل للنجاسة ، وفي الناس من قال : لا تبطل قياساً على حمل

حيوان في جوفه نجاسة ، والأول أصح .

التختّم بالذهب حرام على الرجال ، وكذا لبس الحرير ، ومباح ذلك للنساء ،
ولبس الثياب المقدّمة بلون من الألوان ، والتختّم بالحديد مكروه في الصلوة .
ولا يجوز للمشرّكين دخول شيء من المساجد لا بإذن ولا بغير إذن ، ولا يحلّ
المسلم أن يأذن له في ذلك لأنّ المشرك نجس والمساجد تنزه من النجاسات .

❦ (فصل : في ذكر الأذان والإقامة وأحكامهما) ❦

الأذان والإقامة سنتان مؤكّدتان في الخمس صلوات المفروضات في اليوم والليّلة
للمنفرد ، وأشدّهما تأكيداً الإقامة ، وهما واجبتان في صلوة الجماعة ، ومتى صلى جماعة
بغير أذان وإقامة لم يحصل فيه فضيلة الجماعة والصلوة ماضية ، وأكّد الصلوات بأن
يفعلها فيها ما يجهر فيها بالقراءة ، وأكّد من ذلك المغرب والغداة لأنّهما لا يقصران في
سفر ولا حضرو ولا يجوز الأذان والإقامة بشيء من النوافل . فأمّا قضاء الفرائض فيستحبّ فيه
الأذان والإقامة كما يستحبّ في الأداء ويجب في الموضع الذي يجب وهو إنّا صلوا جماعة
قضاء ، ومتى دخل المنفرد في الصلوة من غير أذان وإقامة استحبّ له الرجوع ما لم يركع
و يؤدّن و يقيم ويستقبل الصلوة فإن ركع معنى في صلوته ، والأذان مأخوذ من الوحي
النازل عن النبي ﷺ دون الرؤيا وال المنام ، والترجييع غير مسنون في الأذان وهو
تكرار التكبير والشهادتين في أول الأذان فإن أراد ينبه غيره جاز تكرار الشهادتين
والتثويب مكروه في الأذان وهو قول : الصلوة خير من النوم في صلوة الغداة والعشاء
الآخرة وما عدا هاتين الصلوتين فلا خلاف أنّه لا تثويب فيها يعتدّ به .

و يشتملان على الواجب والمسنون ، والواجب فيهما الترتيب لأنّه لا يجوز

تقديم بعض الفصول على بعض .

والمسنون عشرة أشياء : أن يكون على طهارة ، وأشدّها تأكيداً في الإقامة ، وأن
يكون مستقبل القبلة ولا يتكلّم في حالهما ، و يكون قايماً مع الاختيار ، ولا يكون
ماشياً ولا راكباً ، و يرتل الأذان ويحدر الإقامة ، ولا يعرب أواخر الفصول ، ويفصل

بينهما بجلسة أو سجدة أو خطوة أو ركعتي نافلة إلا في المغرب فإنه لا نافلة قبل الفريضة لضيق الوقت ، وأشدّها تأكيداً في الإقامة ، و من شرط صحتها دخول الوقت ، وقد روى جواز تقديم الأذان لصلوة الغداة تنبيهاً للنائم ^(١) ولا بدّ من إعادته بعد دخول الوقت ولا فرق بين أن يكون الأذان في المنارة أو على الأرض ، والمنارة لا يجوز أن تعلّى على حائط المسجد .

و يكره الأذان في الصومعة وإن وضع إصبعيه في أذنيه في حال الأذان كان جازياً وإن لم يفعل لم يكن به بأس ، ويستحب رفع الصوت بالأذان من غير أن يبلغ ما يقطع صوته ، وإن تكلم في خلال الأذان جاز له البناء وإن كان في الإقامة استحب له الاستقبال إذا كان الكلام لا يتعلق بالصلوة فأما إذا تعلق جاز البناء عليه . السكوت الطويل بين فصول الأذان يبطل حكمه ، ويستحب معه الاستقبال والقليل لا يوجب ذلك . وأخر الفصول موقوفة غير معربة فإن أعرب لم يبطل حكمه . من نام في خلالها أو أغمى عليه ثم أقبه أو أفاق استحب له استينافه ، وإن لم يفعل فلا شيء عليه لأنه ليس من شرطها الطهارة . فأما الإقامة فأشدّهما تأكيداً في الاستيناف فإذا أذن في بعض الأذان . ثم ارتدّ ثم رجع إلى الاستئناف الأذان ، وإن أذن بعض الأذان وأغمى عليه وتمّم غيره أو أذن إنسان آخر . ثم أفاق الأول جاز له البناء عليه ، وإن استأنفه كان أفضل ، وإن تمّم الأذان . ثم ارتدّ جاز لغيره أن يقيم ، ويعتدّ بذلك الأذان لأنه وقع صحيحاً في الأول ، وحكم بصحته ، ولا يبطل إلا بدليل ، وإن فاتته صلوات كثيرة أذن لكل واحد منهما و يقيم إذا أراد القضاء وإن أذن للأولى وأقام و اقتصر على الإقامة في باقى الصلوات كان أيضاً جازياً ، ومن جمع بين صلاتين أذن وأقام للأولى منهما و يقيم للأخرى بلا أذان سواء جمع بينهما في وقت الأولى أو الثانية ، ولا أذان ولا إقامة إلا لصلوات الخمس المفروضات ، ولا يؤذّن ولا يقام لغيرها كصلوة الكسوف والاستسقاء والعيدين وغير ذلك ، و يكفي أن يقال : الصلوة الصلوة ، و ليس على النساء أذان ولا إقامة فإن فعلن كان لهنّ فيه الثواب غير أنّهنّ لا يرفعن أصواتهنّ بحيث يسمعن الرجال ، و

(١) رواه في التهذيب ج ٢ ص ٥٣ ح ١٢٨ عن ابن سنان .

إن أذنت المرأة للرجال جازلهم أن يعتدوا به و يقيموا لأنه لا مانع منه .
و يستحب للإمام أن يقول مع نفسه مثل ما يسمع من فصول الأذان ، و روى
عن النبي ﷺ أنه قال : يقول إذا قال حي على الصلوة : لا حول ولا قوة إلا بالله إلا
أن يكون في حال الصلوة فإنه لا يقول ذلك ، ولا فرق بين أن يكون فريضة أو نافلة
إلا أنه متى قاله في الصلوة لم تبطل صلوته فإذا لم يقل ذلك وفرغ من الصلوة كان مغيباً
إن شاء قاله ، وإن شاء لم يقله ليس لأحدهما مزية على الآخر إلا من حيث كان تسبيحاً
أو تكبيراً لا من حيث كان أذاناً هذا في جميع فصول الأذان و الإقامة إلا في قوله : حي
على الصلوة فإنه متى قال : ذلك مع العلم بأنه لا يجوز فإنه يفسد الصلوة لأنه ليس
بتحميد ولا تكبير بل هو كلام الآدميين المحض . فإن قال بدلاً من ذلك : لا حول ولا
قوة إلا بالله لم تبطل صلوته ، و كل من كان خارج الصلوة و سمع المؤذن فينبغي أن
يقطع كلامه إن كان متكلماً ، و إن كان يقرأ القرآن فلا يفضل له أن يقطع القرآن و
يقول كما يقول المؤذن لأن الخبر على عمومته ، و روى أنه إذا سمع المؤذن يؤذن
يقول : أشهد أن لا إله إلا الله أن يقول : و أنا أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك
له ، وأن محمداً عبده ورسوله رضيت بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد رسولاً ، وبالأئمة
الطاهرين أئمة ، و يصلى على النبي و آله . ثم يقول : اللهم رب هذه الدعوة التامة
و الصلوة القائمة آت محمد الوسيلة والشفاعة و الفضيلة وابعثه المقام المحمود الذي وعدته
و ارزقني شفاعته يوم القيامة ، و يقول عند أذان المغرب : اللهم هذا إقبال ليلك وإدبار
نهارك و أصوات دعائك فاغفر لي .

و يستحب أن يكون المؤذن عدلاً أميناً عارفاً بالمواقيت مضطرباً بها ، وأن يكون
صوتاً لتكثر الارتفاع بصوته ، وأن يكون حسن الصوت مرتلاً مبيناً للحروف مفصلاً
بها ويرتل الأذان و يحذر الإقامة مع بيان ألفاظها فإن أدرج الأذان أوردت الإقامة
كان مجزئاً ، ويكره أن يلتوى يبدنه كالدخول عن القبلة في حال الأذان ، ولا يبطل ذلك
الأذان فأما الإقامة فلا بد فيها من استقبال القبلة ، و إن أذن الصبي غير البالغ كان
جائزاً ، و يكره أن يكون المؤذن أعمى لأنه لا يبصر الوقت فإن كان معه من يسدده

وبعده من البصراء كان ذلك جازيا ، ولا يلزم أن يكون المؤذن من قوم بأعيانهم ، ولا من نسب مخصوص بل كل من قام به كان سايغاً له ، وإذ انتشاح الناس في الأذان أقرع بينهم لقول النبي ﷺ : لو يعلم الناس ما في الأذان والصف الأول . ثم لم تجدوا إلا أن يستهموا عليه لفعلا فدل على جواز الاستهم فيه ، ويجوز أن يكون المؤذن ثوبين اثنين إذا أذّنوا في موضع واحد فإنه أذان واحد فأما إذا أذّن واحد بعد الآخر فليس ذلك بمسنون ولا مستحب ، ولا بأس أن يؤذن جماعة كل واحد منهم في زاوية من المسجد لا مانع منه . إذا وجد من يتطوع بالأذان فلا يجوز أن يقدر غيره ، ويعطى شيئاً من بيت المال فإن لم يوجد من يتطوع به كان للإمام أن يعطيه شيئاً من بيت المال بعينه على حاله من سهم المصالح ، ولا يكون من الصدقات ولا من الأضراس لأن ذلك أقواماً مخصوصين ، وإن أعطى الإمام من مال نفسه ذلك مع وجود من يتطوع به كان له ذلك ، والأذان فيه فضل كبير وثواب جليل وكذلك الإقامة فإن جمع بينهما كان أفضل فإن أضاف إليهما أو إلى واحد منهما الإمامة كان أفضل ، وأما الإمامة بافترادها أفضل من الأذان والإقامة بافترادهما لأن النبي صلى الله عليه وآله كان يأمر الناس ولا يؤذن ولا يقيم بل يقوم بهما غيره ، ولا يجوز أن يترك الأفضل لغيره ، ويستحب أن يكون المؤذن على موضع مرتفع .

أذان المسافر مثل أذان الحاضر . إذا أذّن في مسجد دفعة لصلوة بعينها كان ذلك كافياً لكل من صلى تلك الصلوة في ذلك المسجد ، ويجوز له أن يؤذن و يقيم فيما بينهما من نفسه فإن لم يفعل فلا شيء عليه ، ومن أذّن وأقام ليصلي وحده وجاء قوم أرادوا أن يصلوا جماعة أعادها فلا يكتفى بما تقدم ، وإذا دخل قوم المسجد وقد صلى الإمام جماعة ، وأرادوا أن يجمعوا فليس عليهم أذان ولا إقامة يتقدم أحدهم يجمع بهم إن ألام ينقض الجميع فإن انفضوا أذّنوا وأقاموا ، ومن أحدث في حال الأذان أعاد الوضوء و بنى عليه وإن كان في الإقامة استقبلها وإن أحدث في الصلوة استأنفها إذا توضأ ، وليس عليه إعادة الإقامة إلا أن يتكلم فإن تكلم أعاد الإقامة ، ومن صلى خلف من لا يقتدى به أذّن لنفسه وأقام ، وليس عليه ذلك إذا صلى خلف من يقتدى به ، وإذا

دخلت المسجد وكن الإمام ممتن لا يقتدى به و خشيت أن اشتغلت بالأذان والإقامة فأتتك الصلوة جاز الاقتصار على التكبيرتين ، وعلى قول : قد قامت الصلوة ، وروى أنه يقول : حتى على خير العمل دفعتين لأنه لم يقل ذلك ، وإذا قال المقيم : قد قامت الصلوة فقد حرّم الكلام على الحاضرين إلا ما يتعلق بالصلوة من تقديم إمام أو تسوية صف ، ويستحب رفع الصوت بالأذان في المنزل فإنه ينفي العلل والأسقام على ما روى عنهم عليهم السلام .

والأذان والإقامة خمسة وثلاثون عشر فصلاً : ثمانية عشر فصلاً الأذان وسبعة عشر فصلاً الإقامة . فصول الأذان : أربع تكبيرات في أوله ، والإقرار بالتوحيد مرتين والإقرار بالنبي مرتين والدعاء إلى الصلوة دفعتين ، وإلى الفلاح مرتين ، والدعاء إلى خير العمل مرتين ، وتكبيرتان والتهليل دفعتين ، وفصول الإقامة مثل ذلك ويسقط في أوله التكبير دفعتين ، ويزيد بدله فقد قامت الصلوة مرتين ويسقط التهليل مرة واحدة ، ومن أصحابنا من جعل فصول الإقامة مثل فصول الأذان ، وزاد فيها قد قامت الصلوة مرتين ^(١) ومنهم من جعل في آخرهما التكبير أربع مرات ، فأما قول : أشهد أن علياً أمير المؤمنين وآل محمد خير البرية على ما ورد في شواذ الأخبار فليس بمعمول عليه في الأذان ولو فعله الإنسان يأنم به غير أنه ليس من فضيلة الأذان ولا كمال فضله .

(فصل : فيما يقارن حال الصلوة)

ما يقارن حال الصلوة على ثلاثة أقسام : أفعال ، وكيفياتها ، وتروك ، وكل واحد منها على ضربين : مفروض ومسنون . فالمفروض من الأفعال في أول ركعة ثلاثة عشر فعلاً : القيام مع القدرة أو ما يقوم مقامه مع العجز ، والنية ، وتكبيرة الافتتاح [الإحرام خل] والقراءة ، والركوع ، والتسبيح فيه ، ورفع الرأس منه ، والسجود الأول والتسبيح فيه ، ورفع الرأس منه ، والسجود الثاني والذكر فيه ، ورفع الرأس منه وفي الركعة الثانية أحد عشر فعلاً لأنه تسقط تكبيرة الإحرام وتجديد النية ، و

(١) قال في الفقيه بهذا ذكر خبر أبي بكر الحضرمي : هذا هو الأذان الصحيح ، وفي الخبر بهذا ذكر الأذان أن الإقامة كذلك لكنه قد تأولوه بوجوه .

يزيد عليه بخمسة أشياء الجلوس في التشهد والشهادتان ، و الصلوة على النبي^ص والصلوة على آله يصير الجميع في الركعتين تسعة وعشرين فعلاً . فإن كانت صلوة الفجر أضاف إلى ذلك التسليم فيصير ثلاثين ، وفي أصحابنا من قال : إنه سنة ، وإن كانت المغرب زاد في الثالثة مثل ما زاد في الثانية ، وجعل التسليم في آخرها ، وإن كانت زباعية أضاف إلى الركعتين مثلها وجعل التسليم في آخرها ، وتنقسم هذه الأفعال قسمين : أحدها : تسمى ركناً ، والآخر ليس بركن ، والأركان ما إذا تركه عامداً أو ناسياً بطلت صلوته إذا ذكرها ، وهي خمسة أشياء : القيام مع القدرة ، والنية ، وتكبيرة الإحرام ، والركوع والسجود ، وما ليس بركن هو ما إذا تركه عامداً بطلت صلوته وإن تركه ناسياً لم يبطل وله حكم ، وهو ما عدا الأركان من الأفعال الواجبات ، ونحن نذكر قسماً قسماً من ذلك ، ونذكر ما فيه ونذكر كيفياته ، ونورد في خلال ذلك الأفعال المسنونة وكيفياتها ونذكر بعد ذلك التروك إن شاء الله تعالى .

❖ (فصل : في ذكر القيام وبيان أحكامه) ❖

القيام شرط في صحة الصلوة وركن من أركانها مع القدرة . فمن صلى قاعداً مع قدرته على القيام فلا صلوة له متعمداً كان أو ناسياً وإن لم يمكنه وأمكنه أن يتكأ على الحائط أو عكاز وجب عليه ذلك ، وليس لما يبيح له الجلوس حد محدود بل الإنسان على نفسه بصيرة ، وقد قيل : إنه إذا لم يقدر على الوقوف بمقدار زمان صلوته جاز له أن يصلي جالساً ، وقد روى أصحابنا أنه إذا لم يقدر على القيام في جميع الصلوة قرأ جالساً فإذا أراد الركوع نهض وركع عن قيام^(١) . ومن لا يقدر على القيام ، وقدر على أن يصلي جالساً صلى من قعود ، ويستحب أن يكون متربّعاً في حال القراءة ، و متوركاً في حال التشهد ، فإذا لم يقدر على الجلوس صلى مضطجعا فإن لم يقدر عليه صلى مستلقياً مؤمياً وإن صلى مؤمياً . ثم قدر في خلال الصلوة على الاضطجاع صلى

(١) هذا مختار ابن إدريس في السرائر ، والشيخ في النهاية ، وقد يظهر ذلك من الوسيلة وجامع الشرائع والشرائع والتذكرة والتحرير .

كذلك و بني على صلوته ، و إن صلى مضطجاً و قدر على الجلوس جلس و يبنى على ما صلى ، و إن صلى جالساً . ثم قد رعى القيام قام و بني على صلوته ، و بالعكس من ذلك إذا صلى قائماً فعجز جلس أو صلاً جالساً فضعف صلاً مضطجماً أو صلى مضطجماً فزاد مرضه صلى مستلقياً ، و بني على صلوته ، و متى كان في إحدى هذه الحالات لم يقدر على السجود جاز أن يرفع شيئاً من الأرض إليه و يسجد عليه من سجادة أو غيرها ، و إن لم يقدر أن يتوضأ بنفسه وضأه غيره ، و نوى هو رفع الحدث بذلك ، و ينبغي أن يكون نظره في حال قيامه إلى موضع سجوده ، و في حال ركوعه إلى ما بين رجليه ، و في حال سجوده إلى طرف أفقه ، و في حال تشبته إلى حجره ، و ينبغي أن يفرق بين قدميه في حال قيامه مقدار أربع أصابع إلى شبر ، و يضع يديه على فخذه محاذياً عيني ركبتيه .

❦ فصل : في ذكر النية و بيان أحكامها ❦

النية واجبة في الصلوة ، ولا بد فيها من نية التعيين ، و من صلاً بلا نية أصلاً فلا صلوة له ، و النية تكون بالقلب ولا اعتبار بها باللسان بل لا يحتاج إلى تكلفها لفظاً أصلاً و كيفيتها أن ينوى صلوة الظهر مثلاً فريضة على جهة الأداء لا على جهة القضاء لأنه لو نواها فريضة فقط لم يتخصص بظهر دون غيرها ، وإن نواها ظهراً فقط انتقض بمن صلى الظهر ثم أعاد ما في صلوة الجماعة فإن الثانية ظهر وهو مستحب غير واجب . فلا بد من نية الأداء لأنه لو كان عليه قضاء ظهر آخر لم يتخصص هذه الصلوة بظهر الوقت دون الظهر الفايث ، ولا بد من جميع ما قلناه .

و وقت النية هو أن يقارن أول جزء من حال الصلوة ، و أمّا ما يتقدمها فلا اعتبار بها لأنها تكون عزماً ، و من كان عليه الظهر والعصر ونوى بالصلوة أداهما لم يجز عن واحدة منهما لأنهما لا يتداخلان ، و لم ينو منهما واحدة بعينها . من فاتته صلوة لا يدري أيها هي صلى أربعاً وثلاثاً واثنتين ، وينوى بالأربع إما ظهراً أو عصرراً أو العشاء الآخرة وينوى بالثلاث المغرب ، و بالثنتين صلوة المسبح . من دخل في صلوة حاضرة . ثم نقل نيته

إلى غيرها فائتة كان ذلك صحيحاً ما لم يتضيّق وقت الحاضرة ، فإن تضيّق لم يصحّ ذلك و بطلت الصلاتان معا ، و كذلك إن دخل في الفريضة ، ثم نقلها إلى النفل أو دخل في النافلة . ثم جعلها فريضة لم يصحّ ذلك ولم يجزه عن واحدة منهما ، واستدامة حكم النية واجبة واستدامتها معناه أن لا ينقض نيته ولا يعزم على الخروج من الصلوة قبل إتمامها ولا على فعل ينافي الصلوة فمتى فعل العزم على ما ينافي الصلوة من حدث أو كلام أو فعل خارج عنها ولم يفعل شيئاً من ذلك فقد أتم ولم تبطل صلوته لأنّه لا دليل على ذلك ، وإن نوى بالقيام أو القراءة أو الركوع أو السجود غير الصلوة بطلت صلوته لقوله ﷺ: الأعمال بالنيات ، وهذا عمل بغير نية أو نية لا تطابقها .

﴿فصل : في تكبيرة الافتتاح وبيان أحكامها﴾

تكبيرة الإحرام من الصلوة ، و هي ركن من أركانها لا يتعقد الصلوة إلّا بها فمن تركها عامداً فلا صلوة له فإن تركها ناسياً . ثم ذكر استأنف الصلوة بها ، وإن لم يذكرها أصلاً مضى في صلوته إذا كان انتقل إلى حالة أخرى ، ولا يتعقد الصلوة إلّا بقول : الله أكبر ، ولا تتعقد بغيرها من الألفاظ وإن كانت في معناها ، ولا بها إذا دخلها الألف واللام ، ومن اقتصر على بعضها لم تتعقد صلوته مثل أن يقول : الله أكبر ، ومن يحسن ذلك و يتمكن أن يلفظ بالمريّة فتكلم بغيرها لم تتعقد صلوته . فإن لم يتمكن من ذلك ولا يحسنه ولا يتأتى له جاز أن يقول بلسانه ما في معناه ، ولا يجوز أن يمدّ لفظ الله ولا يسطط أكبر فيقول : إكبار لأنّ إكبار جمع كبير وهو الطبل ، و ينبغى للإمام أن يسمع المأمومين تكبيرة الافتتاح ليقننوا به فيها ، و من لحق الإمام وقد ركع وجب عليه أن يكبر تكبيرة الافتتاح . ثم يكبر تكبيرة الركوع فإن خاف الفتور اقتصر على تكبيرة الإحرام وأجزأ عنهما وإن نوى بها تكبيرة الركوع لم تصحّ صلوته لأنّه لم يكبر للإحرام .

و أمّا صلوة النافلة فلا يتعذر فيها لأنّ عندنا صلوة النافلة لا تصلّى جماعة إلّا أن يفرض في صلوة الاستسقاء فإن فرض فيها كان حكمها حكم الفريضة سواء في وجوب

الإيمان بها مع الاختيار ، وفي جواز الاختصار على تكبيرة الإحرام عند التعذر .
والترتيب واجب في تكبيرة الإحرام يبدأ أولاً بالله . ثم يقول أكبر فإن عكس
لم تنعقد صلوته ، ومن يحسن العربية لا يجوز أن يكبر تكبيرة الإحرام ولا يسبح
ولا يقرأ القرآن ولا غير ذلك من الأذكار إلا بها . فإن لم يحسن ذلك جاز له أن يقول
كما يحسنه إلا أنه يجب عليه أن يتعلم حتى يؤدي صلوته به . فإن أمكنه أن يتعلم
ولم يتعلم لم يصح صلوته وكان عليه قضاؤها بعد التعليم ، وإن لم يتأت له ذلك كانت صلوته
ماضية . هذا إذا كان الوقت ضيقاً يخاف فوت الصلوة بالاشتغال بالتعلم . فأما إذا لم يكن
الوقت ضيقاً وجب الاشتغال بتعلم ذلك المقدار ، ومن كان في لسانه آفة من تممة أو
غنة أو لثغة وغير ذلك جاز له أن يقول كما يتأتى له . ويقدر عليه ، ولا يجب عليه
غير ذلك ، وكذلك إذا كان أخرس فإن لم ينطق لسانه أصلاً كان تكبيره إشارته
بأصابعه وإيماءه ، وكذلك تشهده وقراءة القرآن لا تدخل في الصلوة إلا بكمال التكبير
وينبغي إذا فرغ المؤذن من الإقامة أن يقوم الإمام والمأمومون ، وليس بمسنون أن
يلتفت يميناً وشمالاً ، ولا أن يقول : استووا بحكم الله ، وينبغي أن يكون تكبيرة
المأموم بعد تكبيرة الإمام وفراغه منه . فإن كبر معه كان جازراً غير أن الأفضل
ماقدّمناه . فإن كبر قبله لم يصح وجب عليه أن يقطعها بتسليمة ويستأنف بعده أو
معه تكبيرة الإحرام ، وكذلك إن كان قد صلى شيئاً من الصلوة وأراد بأن يدخل في صلوة
الإمام قطعها واستأنف معه الصلوة .

رفع اليدين في الصلوة مع كل تكبيرة مستحب ، وأشدّها تأكيداً تكبيرة الإحرام
وهو أن يرفع يديه إلى شحمتي أذنيه فإن كان بهما علة رفعهما ما استطاع ، ولا يضع
يمينه على شماله على حال إلا في حال التقية فإن استعمل التقية وضعهما كيف شاء
سواء كان فوق السرّة أو تحتها وينبغي أن تكون أصابعه مضمومة حال رفع اليدين فإن
كانت إحدى يديه عليه لم يقدر على رفعها رفع الأخرى إلى حيث يتمكن ، ويرفع يديه
في كل صلوة نافلة كانت أو فريضة وفي كل تكبيرة للعبد ، و صلوة الاستسقاء ولا فرق
بين الإمام والمأموم والمنفرد في ذلك . فإن ترك رفع اليدين في جميع هذه المواضع

لم تبطل صلواته إلا أنه يكون تاركاً فضلاً .

ويستحب التوجه بسبع تكبيرات في أول كل فريضة وأول ركعة من نوافل الزوال وأول ركعة من نوافل المغرب ، وفي أول ركعة من الوتيرة ، وأول ركعة من صلوة الليل ، وفي المفردة من الوتر ، وفي أول ركعة من ركعتي الإحرام بينهما ثلاثه أدعية يكبر ثلاث تكبيرات ويقول . اللهم أنت الملك الحق لا إله إلا أنت عملت سوء ، وظلمت نفسي ، واعترفت بذنبي فاغفر لي فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت ، ويكبر تكبيرتين ويقول : لبيك وسعديك ، والخير في يديك ، والشر ليس إليك ، والمهدي من هديت عبدك وابن عبدك منك وبك ولك وإليك لاملجأ ولا منجأ ولا مفر ولا مهرب منك إلا إليك سبحانه وحنانيك تباركت وتعاليت سبحانه ربنا ورب البيت الحرام ويكبر تكبيرتين ويقول : وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض . إلى آخره فإن اقتصر على وجهت وجهي كان جائزاً ، وإن قرن بين هذه التكبيرات من غير فصل بدعاء وقرأ بعدها كان أيضاً جائزاً ، وواحدة من هذه التكبيرات السبع تكبيرة الإحرام والباقي فضل ، وليس بفرض ، وتكبيرة الإحرام هي التي ينوي بها الدخول في الصلوة سواء قصد بالآتية أو بالآخرة أو بالوسطى ، أو غيرها فإن نوى بالآتية تكبيرة الإحرام كان ماعداها واقعاً في الصلوة ، وإن نوى بالآخرة ذلك كان ماعداها واقعاً خارج الصلوة ، والأفضل أن ينوي بالآخرة ، ومتى لحق الإمام في حال القراءة استحسب له أن يتوجه بما قد مناه فإن خاف فوت القراءة اشتغل بالقراءة وترك التوجه ، وإن توجه في النوافل كلها بما قد مناه كان فيه فضل ، وإن كان ماذكرناه أفضل ، وينبغي أن يقول : وأنا من المسلمين ، ولا يقول : وأنا أول المسلمين ، وما روي عن النبي ﷺ أن أفضل الصلوة والسلام أنه قال : كذلك إنما جازلته كان أول المسلمين من هذه الأمة ثم يتعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، وكيفية التلغظ أن يقول : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم لأنه لفظ القرآن فإن قال : أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم كان أيضاً جائزاً ، وينبغي أن يكون التعوذ قبل القراءة في أول الركعة لا غير ، وليس بمسنون بعد القراءة ولا تكراره في كل ركعة قبل القراءة ، ومن ترك التعوذ لم يكن عليه شيء .

و يستحب أن يتعوذ سرّاً ، و يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم قبل الحمد وقبل كل سور سواء كانت الصلوة يجهر بها أو لم يجهر ، و إن تعوذ جهرّاً وأخفى بسم الله الرحمن الرحيم لم تبطل صلوته ، و إن كان قد ترك الأفضل . إذا كبر تكبيرة الإحرام انعقدت صلوة فإن كبر أخرى ونوى بها الافتتاح بطلت صلوته لأن الثانية غير مطابقة للصلوة فإن كبر ثالثة ونوى بها الافتتاح انعقدت صلوته ، و على هذا أبداً ، و إن لم ينو بما بعد تكبيرة الإحرام الافتتاح صحّت صلوته بل هو مستحب على ما قلناه من الاستقنا بسبع تكبيرات ، إذا كبر للافتتاح و الركوع ينبغي أن يأتي بهما وهو قائم ولا تبطل صلوته إن أتى ببعض التكبيرات منعنيا .

﴿فصل: في ذكر القراءة وأحكامها﴾

القراءة فرض في الصلوة فمن صلى بغير قراءة بطلت صلوته إذا كان متعمداً وإن تركه ناسياً ولم يفقه محلّ القراءة وهو أن لا يكون ركع قرأ ، فإن فاتته ذلك وذكر بعد الركوع مضى في صلوته ، ولا شيء عليه ، وفي أصحابنا من قال : يستأنف الصلوة . فجعل القراءة ركناً ^(١) والأول أظهر ، وفي الروايات بسم الله الرحمن الرحيم آية من الحمد و من كلّ سورة من سور القرآن ، و بعض آية من سورة النمل بلا خلاف ، و يجب الجهر بها فيما يجب الجهر فيه بالقراءة من الصلوات ، و يستحب الجهر بها فيما لا يجهر بها . فإن نسي بسم الله الرحمن الرحيم حتى قرأ بعد الحمد استأنف من أولها لأنّه لصلوة إلا بقراءتها على الكمال ، و يجب أن يرتبها على أول الحمد ، وكذلك آيات الحمد يجب ترتيب بعضها على بعض فمن قدّم شيئاً منها على شيء فلا صلوة له فإن قرأ في خلالها آية أو آيتين من غيرها ساهياً أتمّ قراءتها من حيث انتهى إليه حتى يرتبها فإن وقف في خلالها ساعة ، ثم ذكر مضى على قرائته و إن قرأ متعمداً في خلالها من غيرها وجب عليه أن يستأنفها من أولها ، و إن نوى أن يقطعها ولم يقطعها بل قرأها كانت صلوته ماضية ، و إن نوى قطعها ولم يقرأ بطلت صلوته و استأنفها فإن قدّم السورة على الحمد قرأ الحمد ، و أعاد السورة .

(١) نقل في التقييد عن ابن زهرة أنه قال ، إن القراءة ركن .

وقراءة الحمد واجبة في كل صلوة في الركعتين الأولى وتين ، ولا يقوم قراءة غيرها مقامها سواء كان عدد آياتها أو أقل أو أكثر ، و من لا يحسن الحمد و أحسن غيرها قرء ما يحسنه إذا خاف خروج الوقت سواء كان بعد آياتها أو دونها أو أكثر . ثم يتعلمها فيما بعده ، و ينبغي أن يرتل القراءة ولا يخل بشيء من حروفها ، ولا تشديدها لأنه حرف فإن ترك تشديد من سورة الحمد متممداً فلا صلوة له لقوله يُتْلَى : لا صلوة إلا بفتح الكتاب ، وذلك يفيد قراءة جميعها ، و التشديد حرف منها . فإن لحن متممداً أو مع التمكن من إصلاح لسانه بطلت صلوته سواء أخل بالمعنى أو لم يخل فإن فعل ذلك ناسياً لم يلزمه شيء ، و من لا يمكنه ذلك وجب عليه تعلمه فإن لم يتأت له ذلك و شق عليه لم يكن عليه شيء .

قول أمين يقطع الصلوة سواء كان ذلك في خلال الحمد أو بعده للإمام و المأمومين و على كل حال في جهر كان ذلك أو أخفات .

يجوز أن يدعوا الإنسان في حال الصلوة بما يريد له دينه أو دنياه ، و ينبغي أن يبين القراءة و يرتلها ، ولا يجوز أن يقرأ في نفسه بل ينبغي أن يسمع نفسه ذلك ، و يحرك به لسانه ، و الإمام يسمع المأمومين التكبير في جميع الصلوة ، ولا يجوز من القرآن ما لا يسمعه نفسه ، وقراءة الأخرس و من به آفة لا يقدر على القراءة أن يحرك لسانه .

يجب القراءة في الأولى وتين من كل صلوة ، و في الأخيرتين أو الثالثة من المغرب وهو مخير بين القراءة وبين التسبيح عشر تسبيحات فإن نسي القراءة في الأولى وتين لم يبطل تخييره في الأخيرتين ، وإنما الأولى له القراءة ثلاثاً تخلو الصلوة من القراءة ، و قد روى أنه إذا نسي في الأولى وتين القراءة تعين في الأخيرتين ^(١) .

و الترتيب واجب في القراءة في سورة الحمد و هو ألا يقدم آية و يؤخر آية ، ولا يقرأ في خلال الحمد من غيرها فإن فعل ذلك متممداً استأنف قراءة الحمد ولا تبطل

(١) رواه في التمهيد ج ٢ ص ١٢٨ ح ٥٧٩ .

صلوته إذا قرأ سورة قبل الحمد لم يجزه ، و كان عليه إذا قرأ الحمد أن يقرأ سورة بعدها .

الظاهر من المذهب أن قراءة سورة كاملة مع الحمد في الفريض واجب ، وأن بعض السورة أو أكثرها لا يجوز مع الاختيار غير أنه إن قرأ بعض السورة أو قرن بين سورتين بعد الحمد لا يحكم ببطالان الصلوة ، و يجوز كل ذلك في حال الضرورة ، وكذلك في النافلة مع الاختيار ، والضحي و ألم نشرح سورة واحدة ، وكذلك سورة الفيل ولا يلا في لا يبعضان في الفريضة ، وقد بينا أن قراءة الحمد لابد منها مع القدرة فمن لا يحسن وجب عليه تعلمها فإن خاف فوت الصلوة صلى بما يحسنه من قراءة و تكبير و تهليل و تسبيح . ثم يتعلم فيما بعد ما يؤدى به الصلوة ، ولا يجوز أن يقرأ القرآن بغير لغة العرب بأي لغة كان ، و متى قرأ بغير العربية على ما أنزل الله لم يكن ذلك قرآناً ، ولا يجزيه صلوته .

قد بينا أن رفع اليدين مع كل تكبيرة مستحب في جميع الصلوات فريضها و نوافلها و على اختلاف أحوالها من صلوة قائم و قاعد و نوم و مستلق ، و من صلوة عيد و استسقاء ، و صلوة جنازة على خلاف بين أصحابنا في صلوة الجنازة ، و عند رفع الرأس في السجود للتلاوة لأن عموم الأخبار يقتضى ذلك فإن نسي الرفع قبل انتهاء التكبير رفع فإن لم يذكر إلا بعد الانتهاء مضى في صلوته ولا شيء عليه ، و إن تركه متعمداً فقد فاته فضل و ثواب ولا يجب منه الإعادة ، و يجوز أن يكبر للركوع و هو قائم ثم يركع و يجوز أن يهوى بها إلى الركوع إذا قرأ سورة بعد الحمد في الفريضة و أراد الانتقال إلى غيرها جاز له ذلك ما لم يتجاوز نصفها إلى سورة الكافرين و الإخلاص فإنه لا ينتقل منهما إلى غيرهما إلا في الظهر يوم الجمعة فإنه يجوز له الانتقال عنهما إلى الجمعة و المنافقين .

و يقرأ في الفريضة أى سورة شاء مع الحمد إلا أربع سور العزائم فإنه لا يقرأها في الفريضة على حال .

و أفضل ما يقرأ في الفريضة بعد الحمد سورة القدر و الإخلاص ، و سورة الجحد

وهو مخير فيما سوى ذلك ، ولا يقرأ في الفريضة السور الطوال التي يخرج الوقت بقراءتها بل يقرأ القصار والمتوسطة ، ويقرأ في الظهر والعصر والمغرب مثل سورة القدر ، وإذا جاء نصر الله والهيكم وما أشبهها ، وفي عشاء الآخرة مثل الطارق والأعلى وإذا السماء انفطرت وما أشبهها ، وفي الغداة مثل المزمل والمدثر و هل أتى وما أشبهها وإن اقتصر على سورة الإخلاص في جميع الصلوات كان جائزاً .

و يستحب أن يقرأ غداة يوم الاثنين والخميس سورة هل أتى ، و ليلة الجمعة في المغرب والعشاء الآخرة الجمعة وسورة الأعلى ، وغداة يوم الجمعة الجمعة وقل هو الله أحد ، و روى المناققين ، وفي الظهر والعصر الجمعة والمناققين ، وفي النوافل يقرأ من أى موضع شاء ما شاء ، ويجوز قراءة العزائم فيها فإن قرأها وبلغ موضع السجود سجد فإنما رفع رأسه من السجود قام بالتكبير فتم ما بقا من السورة إن شاء ، وإن كانت السجدة آخر السورة ولم يرد أن يقرأ سورة أخرى قرأ الحمد . ثم يركع عن قراءة ، وينبغي أن يقرأ في نوافل النهار السور القصار ، والاقتصار على سورة الإخلاص أفضل ، و يستحب أن يقرأ قل يا أيها الكافرون في سبعة مواضع : أول ركعة من ركعتي الزوال ، وأول ركعة من نوافل المغرب ، وأول ركعة من صلوة الليل ، وأول ركعة من ركعتي الإحرام وركعتي الفجر وركعتي الغداة إذا أصبح بها ، وفي ركعتي الطواف وقد روى أنه يقرأ في هذه المواضع في الأولى قل هو الله أحد ، وفي الثانية قل يا أيها الكافرون ^(٢) و يستحب أن يقرأ في الركعتين الأولى وتين من صلوة الليل ثلاثين مرة قل هو الله أحد في كل ركعة ، وفي باقى الصلوة السور الطوال مثل الأنعام والكهف والأنبياء والحواميم إذا كان عليه وقت فإن قرب من الفجر خفف صلوته ، و ينبغي أن يجهر بالقراءة في صلوة المغرب والعشاء الآخرة والغداة فإن خافت فيها متممداً أعاد الصلوة ، ويخاف في الظهر والعصر فإن جهر فيهما متممداً وجب عليه الإعادة وإن كان ناسياً لم يجب عليه شيء وإذا جهر فلا يرفع صوته عالياً بل يجهر متوسطاً ولا

(٢) رواه في التهذيب ج ٢ ص ٧٣ ج ٢٧٣ .

يخافت دون إسماع نفسه على ما بيناه ، ويستحب الجهر بالقراءة في نوافل الليل ، وإن جهر في نوافل النهار كان جازاً غير أن الإخفات فيها أفضل ، وليس على النساء جهر بالقراءة في شيء من الصلوة ، وعلى الإمام أن يسمع من خلفه القراءة ما لم يبلغ صوته حدّ العلو فإن احتاج إلى ذلك لم يلزمه بل يقرأ قرائة وسطاً ، ويستحب للإمام أن يسمع من خلفه الشهادتين ، وليس على المأموم ذلك ، ويكره أن يكون على فمه لثام عند القراءة إذا منع من سماع القراءة فإن لم يمنع من السماع لم يكن به بأس ، وإذا غلط الإمام في القراءة ردّ عليه من خلفه ، وإذا أراد المصلّي أن يتقدّم بين يديه خطوة أو أكثر أمسك عن القراءة ، وتقدّم فإذا استقرّ به المكان عاد إلى القرائة ويجوز أن يقرأ في الصلوة من المصحف إذا لم يحسن ظاهراً ، وإذا مرّ المصلّي بآية رحمة ينبغي أن يستلّ الله تعالى فيها ، وإذا مرّ بآية عذاب جاز أن يستعيذ منها .

❖ (فصل : في ذكر الركوع والسجود وأحكامهما) ❖

الركوع ركن من أركان الصلوة من تركه عامداً أو ناسياً بطلت صلواته إذا كان في الركعتين الأولى من كل صلوة ، وكذلك إن كان في الثالثة من المغرب ، وإن كان في الركعتين الأخيرتين من الرباعية إن تركه متعمداً بطلت صلواته وإن تركه ناسياً وسجد السجدين أو واحدة منهما أسقط السجدة وقام فركع وتمّم صلواته ، وكمال الركوع أن ينحني ويضع يديه على ركبتيه مفرّجاً أصابعه ، ولا يدلى رأسه ولا يرفعه عن ظهره . ويسوى ظهره ، ولا يتبازخ وهو أن يجعل ظهره مثل سرج فإن كان يديه على أكتافيه إلى حيث يمكنه وضع اليدين على الركبتين ويرسلهما وإن كان بأحدهما على الأخرى على الركبة وأرسل الأخرى والطمأنينة واجبة في الركوع ، وكذلك رفع الرأس منه حتى ينتصب ويطمئن واجب ومن قدر على القيام وعجز عن الركوع صلتى قائماً وإن قدر على كمال الركوع وجب عليه ذلك وإن لم يقدر عليه وأمكّن أن يعتمد على شيء حتى يركع لزمه الاعتماد عليه فإن لم يمكنه أن يركع على سنن الركوع وقدر أن ينحني إلى جانب لزمه ذلك

فإن لم يقدر على ذلك حتى رأسه وظهره فإن لم يقدر عليه أو ما برأسه وظهره ، وإن كان عاجزاً عن الاتصاب لكنه إذا قام في صورة الراكع لكبر أو زمانة قام على حسب حاله . فإذا أراد الركوع زاد على الانحناء قليلاً ليفرق بين حال القيام والركوع فإن لم يفعل لم يلزمه وبكفيه ذلك ، وإذا عجز عن القيام والركوع صلى جالساً فإن قدر على القيام غير أنه يلحقه مشقة شديدة يستحب له أن يتكلفها ، وإن احتاج إلى ما يستعين به من عصا أو حايط فعل و كان أفضل وإن لم يفعل و صلى جالساً كانت صلوته ماضية فإذا صلى جالساً تربّع في حال القراءة ، وإذا فرش جاز في حال التشهد على العادة وإذا جاء وقت السجود فإن قدر على كمال السجود سجد وإن عجز عنه وضع شيئاً . ثم سجد عليه ، وإن رفع إليه شيئاً وسجد عليه كان أيضاً جازياً ، وإن كان صحيحاً ووضع بين يديه شبه مخدّة وسجد عليه كان مكروهاً وأجزأه ، وإن كان أكثر من ذلك لم يجزه ، ومتى لم يتمكن من السجود أصلاً . أو ما إيماء وأجزأه ، وإذا قدر على القيام في خلال الصلوة قام وبني ولم تبطل صلوته ، وإذا قدر على القيام لم يخل من ثلاثة أحوال : إما أن يقدر عليه قبل القراءة أو بعدها أوفي خلالها فإن قدر قبل القراءة لزمه القيام ، ثم القراءة ، وإن قدر عليه بعدها قبل الركوع وجب عليه القيام . ثم الركوع عن قيام ، ولا يجب عليه استئناف القراءة وإن أعادها لم تبطل صلوته وإن قدر عليه في خلال القراءة وجب عليه القيام ، وإتمام القراءة وبمسك عن القراءة في حال قيامه ليكون قراءته قائماً ، وإذا صلى مع إمام فقرأ الحمد وسورة طويلة فعجز المأموم عن القيام جاز له أن يقعد ، وإن صلى من وصفناه منفرداً كان أولى . من عجز عن الجلوس صلى على جنبه الأيمن كما يوضع الميت في اللحد فإن عجز عن ذلك صلى مستلقياً مؤمياً بيمينه ، وإذا صلى على جنبه فقدّر على الجلوس أو جالساً فقدّر على القيام اتقل إلى ما يقدر عليه وبني ولا تبطل صلوته .

من كان به وجع العين وقيل له : إن صليت قائماً زاد في مرضك جاز له أن يصلي جالساً أو على جنبه .

تكبير الركوع مع باقي التكبيرات سنة مؤكدة على الظاهر من المذهب لا تبطل

بتركها الصلوة عمداً كان أو ناسياً وإن كان تاركاً فضلاً ، وفي أصحابنا من قال : إنها واجبة من تركها متعمداً بطلت صلوته . فأما تكبيرة الإحرام فلا خلاف أنها ركن على ما قدّمناه .

و عدد التكبيرات في الخمس صلوات خمس وتسعون تكبيرة خمس منها تكبيرات الإحرام وتسعون مسنونة منها خمس للقنوت . في الظهر إثنان وعشرون تكبيرة وفي العصر والعشاء الآخرة مثل ذلك ، وفي المغرب سبع عشر تكبيرة ، وفي الفجر اثنا عشر تكبيرة شرحها : تكبيرة الإحرام ، وتكبيرة الركوع ، وتكبيرة السجود ، وتكبيرة رفع الرأس منه ، وتكبيرة العود إليه ، وتكبيرة الرفع من الثانية ، وفي الركعة الثانية مثل ذلك إلا تكبيرة الإحرام فإنها تسقط ، ويكبر بدلها للقنوت فيصير اثنتي عشرة تكبيرة إن كانت صلوة الفجر وإن كانت المغرب أضيف في الركعة الثالثة خمس تكبيرات ، وتسقط تكبيرة الإحرام وتكبيرة القنوت فيصير سبع عشرة تكبيرة ، وإن كانت رابعة ففي الأولى ولتين إثنان عشرة تكبيرة على ما فصلناه ، وفي الأخيرتين عشر تكبيرات يكون الجميع في الرباعيات إثنين وعشرين تكبيرة ، وفي أصحابنا من أسقط تكبيرات القنوت وجعل بدلها التكبير عند القيام من التشهد في الثانية إلى الثالثة ، وجعل التكبيرات أربعاً وتسعين تكبيرة ، والمنصوص المشروح ما فصلناه ، ومن كبر للقنوت قال عند القيام من التشهد الأول إلى الثانية : بحول الله وقوته أقوم وأقعد كما يقول عند القيام من الأولى إلى الثانية وهو الذي أعمل عليه وأفتي به ، وأقل ما يجزى من الركوع أن ينحني إلى موضع يمكنه وضع يديه على ركبتيه مع الاختيار وما زاد عليه فمندوب إليه ، والتسبيح في الركوع أو ما يقوم مقامه من الذكر واجب تبطل بتركه متعمداً الصلوة وإن تركه ناسياً حتى رفع رأسه لم يكن عليه شيء وأقل ما يجزى فيه منه تسبيحة واحدة ، وأفضل مند ثلاث تسبيحات وأفضل من ذلك خمس والكمال في سبع فإن جمع بين التسبيح والدعاء كان أفضل ، ويكره القراءة في حال الركوع والسجود والتشهد وليس بمبطل للصلوة ، والرفع من الركوع واجب ومن تركه متعمداً فلا صلاة له وإن تركه ناسياً وسجد مضى في صلوته ، وقول : سمع الله لمن حمده عند الرفع مستحب ، و

إذا رفع رأسه قبل الإمام وهو مقتدبه عاد إلى الركوع ليرفع برفعه فإن لم يكن مقتدياً به فلا يعدل أنه يزيد في الصلوة فإذا أهوى إلى السجود ثم شك في رفع الرأس عن الركوع مضى لأنه قد انتقل إلى حالة أخرى فإن ركع . ثم اعترضت به علة منعه عن الرفع والاعتدال لم يجب عليه الرفع بل يسجد عن ركوعه فإذا زالت العلة ، وقد أهوى إلى السجود مضى في صلوته سواء كان ذلك قبل السجود أو بعده ، و يكره أن يركع ويده تحت ثيابه ويستحب أن يكون بارزة أو في كمته فإن خالف لم تفسد صلوته ، والإمام يرفع صوته بالذكر عند الرفع ويخفي المأموم ، والمسنون للإمام والمأموم قول : سمع الله لمن حمده ، وإن قال : ربنا ولك الحمد لم تفسد صلوته ، وإن أرفع وبقي يدعو أو يقرأ بهائياً مضى في صلوته ولا شيء عليه ، وإذا اتصب قائماً رفع يديه بالتكبير ، وأهوى إلى السجود بخشوع وخضوع وتلقاً الأرض بيديه ولا يتلقاها بركبتيه ، وإذا سجد سجد على سبعة أعظم فريضة : الجبهة واليدين والركبتين وطرف أصابع الرجلين ، و يرغم بأفقه سنة . والسجود فرض في كل ركعة دفعتين فمن تركهما أو واحدة منهما متممداً فلا صلوة له وإن تركهما ساهياً فلا صلوة له وإن ترك واحدة منهما ساهياً قضاها بعد التسليم ، وسجد سجدتي السهو وإن ترك سجدة من ركعتين ناسياً قضاها بعد التسليم وسجد سجدتي السهو مرتين ، وكذلك إن ترك أربع سجعات من أربع ركعات قضاها كلها بعد التسليم ، وسجد سجدتي السهو أربع مرات ، ولا يجوز السجود على كور العمامة ولا على شيء هو لابس ، ولا على شيء من جوارحه مثل كفه إلا عند الضرورة على ما قدمناه ، وكشف الجبهة واجب في حال السجود والأعضاء الآخرة إن كشفها كان أفضل وإن لم يكشفها كان جائزاً ، وإن وضع بعض كفيه أو بعض ركبتيه أو بعض أصابع رجله أجزأ عنه ، والكمال أن يضع العضو بكماله .

و الطمأنينة في السجود واجبة ، و هيئة السجود أن يكون متخوياً^(١) تجافى مرقبه عن جنبه ، و يعمل بطنه ولا يلمقه بفخذه ، ويضع يديه حذاء منكبيه ، ويضم

(١) قال في القاموس ، خوى في سجوده تخوية : تجافى ، و خرج ما بين عضديه و جنبه

أصابع يديه ، و يوجههن^١ نحو القبلة ولا يحط صدره ولا يرفع ظهره فيجدد به ، و يفرج بين فخذه .

و الذكر في السجود فريضة من تركه متعمداً بطلت صلواته ، و إن تركه ناسياً حتى يرفع رأسه فلا شيء عليه ، و أقل ما يجزيه تسبيحة واحدة ، و الثلاث أفضل ، و الفضل في خمسة ، و الكمال في سبعة . فإن جمع بين التسبيح و الدعاء المخصوص بذلك كان أفضل . ثم يرفع رأسه من السجدة الأولى ، و الرفع منها فريضة و الاطمينان فيه واجب ويستحب أن يجلس بين السجدين جلسة الاستراحة ، ثم يسجد الثانية على هيئة الأولى سواء . فإذا رفع رأسه منها جلس جلسة الاستراحة ، و الأفضل أن يجلس متوركاً ، و إن جلس بين السجدين و بعد الثانية مقعياً كان أيضاً جائزاً . ثم يقوم بعدها معتمداً على يديه . فإذا انتصب قائماً صلى الركعة الثانية على هيئة الأولى ، و يقنت بعد الفراغ من القراءة قبل الركوع ، و يرفع يديه إلى القنوت بتكبيره و يدعو بما شاء ، و أفضله كلمات الفرج ، و إن قنت بغيرها كان جائزاً .

و القنوت سنة مؤكدة في جميع الصلوات فرائضها و نوافلها ، و محلها قبل الركوع بعد الفراغ من القراءة لا ينبغي تركه مع الاختيار إلا في حال الضرورة أو التقية فإن لم يحسن الدعاء سبّح ثلاث تسبيحات . فإن ترك القنوت عامداً لم تبطل صلواته ، و يكون تاركاً فضلاً ، فإن تركه ساهياً قضاءً بعد الانتصاب من الركوع فإن فاتته فلا قضاء عليه ، و روى أنه يقضيه بعد التسليم^(١) و إن كانت الصلوة رباعية ففيها قنوت واحد في الركعة الثانية و كذلك في باقي الصلوات في كل ركعتين إلا في يوم الجمعة فإن على الإمام أن يقنت قنوتين في الركعة الأولى قبل الركوع ، و في الثانية بعد الركوع .

و القنوت في الفرائض أكد منه في النوافل ، و فيما يجهر فيها بالقراءة أكد مما لا يجهر ، و لا بأس أن يدعو فيه لدينه و دنياء بما شاء .

سجدات القرآن خمسة عشر موضعاً : آخر الأعراف ، و في الرعد ، و في النحل

(١) رواها في التهذيب ج ٢ ص ١٦٠ ح ٦٣١ .

وفي بنى إسرائيل ، وفي مريم ، وفي موضعين من الحج ، وفي الفرقان ، وفي النمل وفي إذا السماء انشقت ، وفي اقرأ باسم ربك . أربعة منها فريضة : في ألم السجدة ، وحَم السجدة والنجم ، و اقرأ باسم ربك ، والباقي سنّة ، وقد بيّنا أن العزائم لا تقرأ في الفرائض فأما في النوافل فلا بأس بقرائتها فإذا انتهى إلى موضع السجود وسجد يهوى بغير تكبير ويرفع رأسه ويكبر ، وكذلك الحكم إذا قرأها خارج الصلوة فإن كانت السجدة في آخر السورة قام من السجود وقرأ إما الحمد وسورة أخرى أو آية من القرآن . ثم يسجد عن قراءة وقيام ، وإذا صلى مع قوم فتركوا سجدة العزيمة في الصلوة أومىء إيماءً ويجب سجدة العزائم على القارى والمستمع ، ويستحبّ للسامع إذا لم يكن مصغياً فإذا كان خارج الصلوة وقرأ وسمع شيئاً من العزائم وجب عليه السجود وليس عليه إذا أراد السجود تكبيرة الافتتاح بل يكبر إذا رفع رأسه منها ، وليس بعدها تشهد ولا تسليم ، وأما سجدة النوافل فإن قرأها في الفرائض فلا يسجد وإن قرأها في النوافل سجد إن شاء وهو أفضل ، وإن تركه كان جازراً ، ويجوز للحايض والجنب أن يسجد للعزائم وإن لم يجز لهما قرائته ويجوز لهما تركه ، وموضع السجود من حم السجدة عند قوله: إن كنتم إيتاء تعبدون ، ويجوز سجود العزائم في جميع الأوقات ، وإن كان وقت يكره فيه الابتداء بالنوافل من الصلوة . فأما سجدة النوافل فإنها تتركه عند طلوع الشمس وغروبها ، وإن اتفق للمصلى أن يقرأ سورة العزائم في شيء من الفرائض فلا يقرأ موضع السجود ، وإن انتقل إلى غيرها من السور كان جازراً ، ومن لقن إنساناً موضع العزيمة وجب عليه أن يسجد كلما أعاد الموضع الذي فيه السجود . فإن فاتته سجدة العزيمة أو نسها وجب عليه قضاؤها ، وأما النافلة فإن شاء قضاها وإن لم يقضها لم يكن عليه شيء .

وسجدة الشكر مستحبة عند تجديد نعم الله ودفع المضار ، وعقيب الصلوات ويستحب فيها التعفير ، وليس فيها تكبير الافتتاح ، ولا التشهد ، ولا التسليم ، ويستحب أن يكبر إذا رفع رأسه من السجود ، وموضع السجود من قصاص شعر الرأس إلى الجبهة أى شيء وقع منه على الأرض أجزاء فإن كان هناك دمل أو جراح ولم يتمكن من

السجود عليه سجد على أحد جانبيه فإن لم يتمكن سجد على ذقنه فإن جعل لموضع الدمل حفيرة يجعله فيها كان جازياً ، و ينبغي أن يكون موضع سجوده مساوياً لموضع قيامه ، ولا يكون أرفع منه إلا بمقدار ما لا يعتد به مثل لبنة و ما أشبهها فإن كان أكثر منها لم يكن جازياً .

❖ (فصل : في ذكر التشهد وأحكامه) ❖

التشهد في الصلوة فرض واجب للأول و الثاني في الثلاثية و الرباعيات ، و في كل ركعتين في باقي الصلوات . فمن تركهما أو واحداً منهما متعمداً فلا صلوة له ، ومن تركهما أو واحداً منهما ناسياً حتى فرغ من الصلوة قضاها بعد التسليم ، و أعاد التسليم بعد التشهد الأخير ، فإن ترك التشهد الأول قضاء ، وليس عليه تسليم بعده ، و التشهد يشتمل على خمسة أجناس : الجلوس ، و الشهادتان ، و الصلوة على عهد النبي ، و الصلوة على آله . فهذه الخمسة لا خلاف بين أصحابنا فيها إنشائها واجبة .

والسادس : التسليم ففي أصحابنا من جعله فرضاً ، و فيهم من جعله فطلا^(١) وصفة الجلوس أن يجلس متوركاً يضع ظاهر رجله اليمنى على باطن رجله اليسرى ، و يضع يده اليمنى على فخذه اليمنى ، و اليسرى على فخذه اليسرى ، و يبسطهما مضمومتين الأصابع و هذه الهيئة مسنونة و يطمئن فيه وهو فرض و يشهد الشهادتين ، و هو أقل ما يجزيه

(١) قال في مفتاح الكرامة : وقد اختلف الأصحاب فيه على قولين ،

الأول : أنه واجب كما في الناصريات و الوسيلة و المراسم و الفقيه و جامع الشرائع إلى أن قل ، و إذا ثبت ذلك لم يجز بلا خلاف بين أصحابنا الخروج منها بغير التسليم من الأفعال المنافية . إلى أن قال : قد عرفت أن التسليم كان مشهوراً بين الخاصة و العامة في السلام عليكم و كان السلام علينا محسوباً من التشهد كالسلام عليك أيها النبي ، و كان المتعارف ذكرهما فيه كما هو المتعارف الآن ، و قال في الذكري : إن الشيخ في جميع كتبه جعل التسليم الذي هو خبر التحليل السلام عليكم ، وإن السلام علينا قاطع الصلوة وأنه ليس بواجب ، ولا يسمى تسليمًا والثاني : الاستحباب فهو مختار المقنعة و النهاية و الاستبصار و الجمل و المرائي .

في التشهد والصلوة على النبي ﷺ فإن نقص شيئاً من ذلك فلا صلوة له ، وكلما زاد على ذلك من الألفاظ الواردة فيه فهو زيادة في العبادة والثواب ، و من ترك التشهد ناسياً أو شيئاً منه قضاه بعد التسليم طالبت المدة أم قصرت .

و يسجد سجدة السهو على قول بعض أصحابنا ، و على قول الباقيين وهم الأكثر ليس عليه ذلك ، ولا يجب عليه إعادة الصلوة ، إذا أدرك المأموم إمامه في صلوة المغرب في الركعة الثالثة فدخل معه في صلوته جلس معه في التشهد الذي هو فرض للإمام وهو متبوع له في ذلك لا يعتد به لنفسه فإذا سلم إمامه قام فصلّى ما عليه فيصلّى ركعة أخرى ، و يجلس عقيبها و هو التشهد الأول . ثم يصلّى الثالثة ويجلس عقيبها وهو التشهد الثاني فيكون صلى ثلاث ركعات بثلاث جلسات ، ويتقدّر أن يجلس أربع جلسات ، وهو إذا أدركه في التشهد الأول فإنه يجلس معه فإذا قام قام معه في ثالثة الإمام وهي أوله له ، ثم يجلس عقيبها تبعاً لإمامه فيحصل جستان على سبيل التبع فإذا سلم الإمام قام فيصلّى بقية الصلوة ، وقد بقي له ركعتان يجلس عقيب كل واحدة منهما فيحصل له أربع جلسات فأما أربع جلسات في الرباعيات فهي إثنين لأنه إذا لحق الإمام في الركعة الثانية . فإذا جلس الإمام بعدها جلس هو تبعاً له فإذا صلى معه الثالثة وهي ثانية له جلس هو لنفسه عقيبها و يتشهد تشهداً خفيفاً ، ويلحق بالإمام . فإذا جلس الإمام في الرابعة جلس معه تبعاً له فإذا سلم الإمام قام فصلّى الرابعة لنفسه ، وجلس عقيبها فيحصل له أربع جلسات إثنين تبعاً للإمام وإثنين له .

من لا يحسن التشهد والصلوة على النبي ﷺ وجب عليه أن يتعلم ذلك إذا كان عليه وقت . فإن ضاق الوقت أتى بما يحسنه ، و يتعلم لما يستأنف من الصلوة ، ومن قال من أصحابنا : إن التسليم سنة يقول إذا قال : السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فقد خرج من الصلوة ، ولا يجوز التلفظ بذلك في التشهد الأول ، ومن قال : إته فرض فتسليمة واحدة يخرج من الصلوة ، وينبغي أن ينوى بها ذلك ، والثانية ينوى بها السلام على الملائكة أو على من في يساره .

و التسليم على أربعة أضرب : الإمام و المنفرد يسلمان تجاه القبلة ، و المأموم

الذي لأحد على يساره يسلم على يمينه ، ومن كان على يساره غيره يسلم يميناً وشمالاً ويستحب الانصراف من الصلوة عن اليمين ، وإن خالف كان جائزاً وقد ترك الأفضل وينبغي أن يكون نظره في حال التشهد إلى حجره ، ولا يلتفت يميناً وشمالاً فإذا سلم كبر ثلاثاً رافعاً بها يديه إلى شحمتي أذنيه ، ويعقب بعدها بما شاء من الدعاء فإن التعقيب مرغّب فيه عقيب الفرائض ، والدعاء فيه مرجو ولا يترك تسبيح فاطمة عليها السلام خاصة ، وهي أربع وثلاثون تكبيرة ، وثلاث وثلاثون تحميدة ، وثلاث وثلاثون تسبيحة يبدأ بالتكبير . ثم بالتحميد . ثم بالتسبيح ، وفي أصحابنا من قدم التسبيح على التحميد ^(١) وكل ذلك جائز ، فأما الأدعية في ذلك فكثيرة وأفضلها ما يصدر عن صدق النية وخالص الطوية ، وقد استوفينا ذلك في مصباح المتبجّد ، ولا تطول بذكره هاهنا .

❦ (فصل : في ذكر ترك الصلوة وما يقطعها) ❦

ترك الصلوة على ضربين : مفروض ومسنون . فالمفروض أربعة عشر تركاً : لا يكتف ولا يقول آمين لاني خلال الحمد ولا في آخرها ، ولا يلتفت إلى ما وراء ، ولا يتكلم بما ليس من الصلوة سواء كان متعلقاً بمصلحة الصلوة أو لا يكون كذلك ، ولا يفعل فعلاً كثيراً ليس من أفعال الصلوة ، ولا يحدث ما ينقض الوضوء من البول والغائط والريح ، واستمئاء أو جماع في فرج أو مس ميت برد بالموت قبل تطهيره بالغسل ، ولا يأن بحرفين ولا يتأفف مثلاً ذلك بحرفين ، ولا يقهقه ، فأما التبسم فلا بأس به ، وهذه التروك الواجبة على ضربين .

أحدهما : متى حصل عامداً كان أو ناسياً أبطل الصلوة ، وهو جميع ما ينقض الوضوء فإنه إذا انتقض الوضوء انقطعت الصلوة ، وقد روي أنه إذا سبقه الحدث جاز أن يعيد الوضوء ويبني على صلوته ^(٢) والأحوط الأول .
والقسم الآخر : متى حصل ساهياً أو ناسياً أو للتقية فإنه لا يقطع الصلوة ، و

(١) وهو مختار الصدوق في الهداية والفقهاء .

(٢) رواه الشيخ في التهذيب ٢٥ ص ٣٥٥ ج ١٤٦٨ .

هو كلما عدا نواقض الوضوء فإنه متى حصل متممداً وجب منه استئناف الصلوة ، ويقطع الصلوة أيضاً ما لا يتعلق بفعله زائداً على ما قد مناه ، وهو خمسة أشياء : العيض والاستحاضة والنفاس والنوم الغالب على السمع والبصر ، وكلما يزيل العقل من الإغماء والجنون ومتى اعتقد أنه فرغ من الصلوة لشبهة . ثم تكلم عامداً فإنه لا يفسد صلوته مثل أن يسلم في الأولتين ناسياً . ثم يتكلم بعده عامداً . ثم يذكر أنه صلا ركعتين فإنه يبنى على صلوته ، ولا تبطل صلوته ، وقد روى أنه إذا كان ذلك عامداً قطع الصلوة ، والأول أحوط ، والحدث الذي يفسد الصلوة هو ما يحصل بعد التحريمة إلى حين الفراغ من كمال التشهد والصلوة على النبي ﷺ . فمتى حدث فيما بين ذلك بطلت صلوته هذا على قول من يقول من أصحابنا : إن التسليم ليس بواجب ، ومن قال : إنه واجب قال تبطل صلوته ما لم يسلم ، والأول أظهر في الروايات ، والثاني أحوط للعبادة ، والعمل القليل لا يفسد الصلوة وحده ما لا يسمى في العادة كثيراً مثل إيماء إلى شيء أو قتل حية أو عقرب أو تصفيق أو ضرب حايط تنبيهاً على حاجة وما أشبهه ، والإكل والشرب يفسدان الصلوة ، وروى جواز شرب الماء في صلوة النافلة ، وما لا يمكن التحرز منه مثل ما يخرج من بين الأسنان فإنه لا يفسد الصلوة ازدراده ، والبكاء من خشية الله لا يفسدها وإن كانت لمصيبة أو أمر دنيوى فإنه يفسدها .

وأما التروك المسنونة فثلاثة عشر تركا : لا يلتفت يميناً ولا شمالاً ، ولا يتشاءب ولا يتمطأ ، ولا يفرقع أصابعه ، ولا يعبت بلحيته ، ولا شيء من جوارحه ، ولا يقعي بين السجدين ، ولا يتنخم ، ولا يمسق فإن عرض شيء من ذلك أخذه في ثيابه أو رمى به تحت رجله أو يميناً أو شمالاً ، ولا يرميه تجاه القبلة ، ولا ينفخ موضع سجوده ، ولا يتأوه بحرف فأما بحرفين فإنه كلام يقطع الصلوة ، وهذه المسنونات متى حصلت عامداً كانت أو ناسياً لم تبطل الصلوة ، وإنما ينقصها ، ومتى نوى الصلوة بنية التطويل . ثم خفف لم تبطل صلوته . قتل القملة والبرغوث جاز في الصلوة والأفضل رميها ، وإذا رغب في صلوته انصرف وغسل الموضع والتوب إن أصابه ذلك . ثم يبنى على صلوته ما لم ينحرف عن القبلة أو يتكلم مما يفسد الصلوة فإن انحرف أو تكلم متممداً أعاد الصلوة

ولا يقطع الصلوة ما يمر بين يديه من كلب أو دابة أو رجل أو إمراة أو شيء من الحيوان والأفضل أن يحيل بينه وبين ممر الطريق سائراً ولو عنزة أو لبنة ، وإذا عطس في صلوته حمد الله ، وليس عليه شيء ، وإذا سلم عليه وهو في الصلوة ردّ مثل ذلك فيقول: سلام عليكم ، ولا يقول : وعليكم السلام ، وإذا عرض له ما يخافه من سبع أو عدو دفعه عن نفسه فإن لم يمكنه إلا بقطع الصلوة قطعها . ثم استأنف ، ومتى رأى دابة انفلتت أو غريماً يخاف فوته أو مالا يخاف ضياعه أو غريقاً يخاف هلاكه أو حريقاً يلحقه أو شيئاً من ماله أو طفلاً يخاف سقوطه جاز له أن يقطع الصلوة ويستوثق من ذلك . ثم يستأنف الصلوة ، ولا يصلي الرجل وهو معقوص الشعر فإن صلى كذلك متمتعاً كان عليه الإعادة .

﴿ فصل : في أحكام السهو والشك في الصلوة ﴾

السهو على خمسة أقسام : أحدها : يوجب الإعادة ، والثاني : لا حكم له ، والثالث : يوجب تلافيه في الحال أو فيما بعده . والرابع : يوجب الاحتياط ، والخامس : يوجب الجبران بسجدة السهو ، فما يوجب الإعادة في أحد وعشرين موضعاً : من صلى بغير طهارة ، ومن صلى قبل دخول الوقت ، ومن صلى إلى غير القبلة ، ومن صلى إلى يمينها وشمالها مع بقاء الوقت ، ومن صلى في ثوب نجس مع تقدّم علمه بذلك ، ومن صلى في مكان مغصوب مع تقدّم علمه بذلك مختاراً ، ومن صلى في ثوب مغصوب كذلك ، ومن ترك النية ، ومن ترك تكبيرة الإحرام ، ومن ترك الركوع حتى سجد ، وفي أصحابنا من قال : يسقط السجود ويعيد الركوع . ثم يعيد السجود ، والأول أحوط لأنّ هذا الحكم يختصّ الركعتين الأخيرتين ، ومن ترك ركوعاً واحداً ولا يدرى أين موضعه . فعلى المذهب الأول يجب عليه الإعادة لأنّه لا يأمن أن يكون من الركعتين الأولىين ، وعلى المذهب الثاني يجب أن يعيد ركعة أخرى ، وقد تمتّ صلوته لأنّه إن كان تركه من الركعة الأولى بطل حكم السجدةين فيها وبنى على الثانية . وإن كان في الثالثة بطل حكم السجدةين فيها ، وبنى على الثانية

وإن كان في الثالثة بطل حكم السجدين فيها وصارت الثالثة ثانية ، وإن كان من الثالثة فقد بطل حكم السجدين فيها وتمت الثالثة بالرابعة فيضيف إليها ركعة أخرى ، ومتى تحقق صحة الأولتين وشك في الأخرتين أضاف إليهما ركعة أخرى وتمت صلوته على المذهبين ، ومن ترك سجدين من ركعة من ركعتين الأولى ولتين حتى يركع بعدها أعاد على المذهب الأول ، وعلى الثاني يجعل السجدين في الثانية للأول ، وبنى على صلاته ومتى ترك سجدين من ركعة واحدة ولا يدرى من أيها هي فعلى المذهب الأول متى جاوز ترك السجدين من الركعتين الأولى ولتين وجب عليه إعادة الصلوة ، وعلى المذهب الثاني صحته له ثلاث ركعات ، ويضيف إليها ركعة لأنه إن كان تركهما من الركعة الأولى فقد تمت الأولى بالسجدين في الثانية ، وبطل حكم الركوع في الثاني لأنه زيادة فعل في الصلاة لا حكم له مع السهو ، وإن كان تركهما من الثانية فقد تمت الثانية بالثالثة ، وإن كانا من الثالثة فقد تمت الثالثة بالرابعة وبطل حكم الركوع في الرابعة فيأتي بركعة وقد تمت صلوته ، وإن كانا من الرابعة فقد تمت الثالثة ، وصح له الركوع في الرابعة فليضيف إليها سجدين ، وقد تمت صلوته ولا يضره الركوع ، وكذلك الحكم إن تحقق أنه تركهما من الثانية أو الثالثة أو الرابعة فالحكم فيه سواء فإن تحقق صحة الأولى ولتين وشك في الأخرتين فقد تمت له الثالثة بالرابعة فيضيف إليها ركعة أخرى ، وقد تمت صلوته ومن ترك سجدة واحدة من الركعة الأولى وذكرها وهو قائم قبل الركوع عاد فسجد ، ولا يلزمه الجلوس ثم السجود سواء كان جلس في الأولى جلسة الاستراحة أو جلسة الفصل أو لم يجلسهما وإن لم يذكر حتى يركع مضى في الصلاة ، فإذا سلم أعادها وسجد سجدي السهو وهذا الحكم في الركعة الثانية والثالثة والرابعة ، ومن صلى أربع ركعات . ثم ذكر أنه ترك أربع سجعات . فالذي يقتضيه عموم الأخبار أن عليه أربع سجعات ، وعقيب كل سجدة سجدي السهو ، ومن قال من أصحابنا : إن كل سهو يلحق الركعتين الأولى ولتين يجب منه إعادة الصلاة يجب أن يقول في هذه المسائل : إنه يعيد الصلاة ، فإن ذكر أنه ترك ثلاث سجعات ، ولا يدرى موضعها فعلى المذهب الأول يعيد ثلاث سجعات ومع كل سجدة سجدي السهو ، وعلى المذهب الثاني يجب منه إعادة الصلوة لأنه لم تسلم له

الأول ولثان ، ومن ذكر أنه ترك سجدين من ركعتين ، ولا يدرى موضعهما فعلى المذهب الأول يعيد السجدين مع كل سجدة سجدة السهو ، وعلى الثاني يجب إعادة الصلاة لأنه لا يأمّن أن يكونا من الركعتين الأولى والثانية أو الثالثة فإن ذكر أنه ترك سجدين من الركعتين الأخيرتين فعلى المذهبين معاً يجب أن يعيد السجدين مع كل سجدة سجدة السهو لأنه سلمت له الأول ولثان . فإن ذكر أنه ترك سجدة واحدة ولا يدرى موضعها وجب عليه أن يعيدها ويسجد سجدة السهو على المذهب الأول ، وعلى المذهب الثاني يعيد الصلاة لأنه لا يأمّن أن يكون من الأولى أو الثانية ، وإن تحقق أنها من الأخيرتين ولا يدرى من أيتهما هي أعاد السجدة مع سجدة السهو على المذهبين معاً ، ومن زاد ركوعاً في الأولى ولثان أعاد ، ومن زاد سجدين في ركعة من الأولى ولثان ، أعاد ، ومن زاد في الصلوة ركعة أعاد ، وفي أصحابنا من قال : إن كانت الصلوة رباعية وجلس في الرابعة مقدار التشهد فلا إعادة عليه ^(١) والأول هو الصحيح لأن هذا قول من يقول : إن الذكر في التشهد غير واجب .

ومن شك في الأولى ولثان من كل رباعية فلا يدرى كم صلى أعاد ، ومن شك في المغرب أو الفداة ولا يدرى كم صلى أعاد ، ومن شك في صلوة السفر ولا يدرى كم صلى أعاد ، ومن نقص ركعة أو ما زاد عليها ، ولا يذكره حتى يتكلم أو يستدبر القبلة أعاد ، وفي أصحابنا من قال : إنه إذا نقص ساهياً لم يكن عليه إعادة الصلوة لأن الفعل الذي يكون بعده في حكم السهو ، وهو الأقوى عندي سواء كان ذلك في صلوة الفداة ، أو المغرب أو صلاة السفر أو غيرها من الرباعيات فإنه متى تحقق ما نقص قضى ما نقص ، وبني عليه ^(٢) وفي أصحابنا من يقول : إن ذلك توجب استئناف الصلاة في هذه الصلاة

(١) قال في مفتاح الكرامة ، قلت : وقد سمعت أن الشيخ في الخلاف نسب ذلك إلى بعض أصحابنا ، وكذا في المبسوط ، وأمله أراد أبا علي كما قطع بذلك في المختلف ، وقال في المسالك ، ذهب المتأخرون إلى أنه إن كان جلس آخر الرابعة بقدر التشهد صحت صلواته .

(٢) نسب هذا القول إلى الصدوق في المقنع كما عن المختلف والذكرى ، وواقعه الكاشاني في المفاتيح ، وعبارته المنقول في المختلف والذكرى هكذا ، فإن صليت ركعتين . ثم قلت فذهبت في حاجة فاضف إلى صلواتك ما نقص منها وأوبلغت الصين إلح ، ولكن قال في كشف اللثام وفيما عندنا من نسخ المقنع : وإن صليت ركعتين ثم قلت فتجبت في حاجة لك فاعد الصلوة فلا تبين على ركعتين ، ونحوه قال علامة المجلس

التي ليست رباعيات ، ومن شك فلا يدرى كم صلاة أعاد .
 والقسم الثاني وهو ملاحكم له ففي إثني عشر موضعاً : من كثر سهوه وتواتر ، و قيل : إن حد ذلك أن يسهو ثلاث مرّات متوالية ، ومن شك في شيء وقد انتقل إلى غيره مثل من شك في تكبيرة الافتتاح وهو في حال القراءة . فإن شك قبل القراءة كبر وأعاد القراءة . فإن شك في القراءة في حال الركوع أو في الركوع في حال السجود ، أو في السجود في حال القيام ، أو في التشهد الأول ، وقد قام إلى الثالثة فإنه لا يلتفت إليه ويمضي في الصلاة ، ومن شك في النية فإنه يجدد النية إن كان في وقت محلها وإن انتقل إلى حالة أخرى مضى في صلاته فإن تحقق أنه نوى ولا يدرى نوى فرضاً أو نفلاً استأنف الصلاة احتياطاً ، ومن سهى في النافلة أو سهى في سهو أو سهى عن تسبيح الركوع حتى يرفع رأسه أو عن تسبيح السجود حتى يرفع فإنه يمضي في صلاته لأنه انتقل إلى حالة أخرى .

وأما ما يوجب تلافيه إما في الحال أو بعده ففي تسعة مواضع : من سهى عن قراءة الحمد حتى قرء سورة أخرى قرأ الحمد و أعاد السورة ، ومن سهى عن قراءة سورة بعد الحمد قبل أن يركع قرأ ثم يركع ، ومن شك في القراءة وهو قائم لم يركع قرأ ثم ركع فإن ذكر أنه كان قرأ لم يضره شيء ، ومن شك في الركوع وهو قائم ثم ركع فإن ذكر أنه كان ركع أرسل نفسه إرسالاً ، ومن سهى عن تسبيح الركوع وهو راكع سبّح ، ومن شك في السجدين أو واحدة منهما قبل أن يقوم سجدهما أو واحدة منهما فإن ذكر فيما بعد أنه كان سجدهما أعاد الصلوة وإن كان زاد واحدة لم يجب عليه الإعادة .

ومن ترك التشهد الأول ، وذكر وهو قائم رجع فتشهد . فإن لم يذكر حتى يركع مضى في صلاته وقضاء بعد التسليم ، وسجد سجدة السهو ، ومن نسي سجدة واحدة وقام . ثم ذكر أنه لم يسجد قبل أن يركع رجع فسجد فإن ذكر بعد الركوع مضى في صلاته وقضاها بعد التسليم ، ومن نسي التشهد الأخير حتى يسلم قضاء بعد التسليم أي وقت كان .

و أما يوجب الاحتياط فخمسة مواضع :

من شك في ثلاث فلا يدري صلى اثنتين أم ثلاثاً في الرباعيات و تساوت ظنونه بنى على الثلاث و تمس . فإذا سلم صلى ركعة من قيام أو ركعتين من جلوس ، وكذلك من شك بين الثلاث و الأربع .

و من شك بين الثنتين و الأربع بنى على الأربع فإذا سلم سار ركعتين من قيام . و من شك بين الثنتين و الثلاث و الأربع بنى على الأربع . ثم صلى ركعتين من قيام ، و ركعتين من جلوس . فإن غلب في ظنه في أحد هذه المواضع أحدهما عمل عليه لأن غلبة الظن في جميع أحكام السهو يقوم مقام العلم سواء .

و من سهى في النافلة بنى على الأقل و إن بنى على الأكثر جاز .

و أما ما يوجب الجبران بسجدة السهو فخمسة مواضع : من تكلم في الصلاة ساهياً ، و من سلم في الأولى ناسياً ، و من نسي التشهد الأول حتى يركع في الثالثة قضاء بعد التسليم و سجد سجدة السهو ، و من ترك واحدة من السجدين حتى يركع فيما بعدها قضاها بعد التسليم و سجد سجدة السهو ، و من شك بين الأربع و الخمس بنى على الأربع و سجد سجدة السهو ، و من أصحابنا من قال : إن من قام في حال قعود أو قعد في حال قيام فتلافاه كان عليه سجدة السهو ، و من شك في سجدة السهو أو واحدة منها فلا يحوط أن يأتي بهما فإن اتقل إلى حالة أخرى لم يلتفت إليه ، و من سهى سهوين أو أكثر منهما بما يوجب سجدة السهو فليس عليه أكثر من سجدة السهو لأن زيادته يحتاج إلى دلالة .

و إن قلنا : إن كل ما كان منه فيه سجدة السهو إذا اجتمع مع غيره لا يتداخل و وجب سجدة السهو لكل واحدة من هذه لعموم الأخبار كان أحوط .

و سجدة السهو واجبتان فمن تركهما وجب عليه إعادتهما فإن تطاول الزمان و مضى لم يجب عليه إعادة الصلاة و أعادهما ، و ليس للطول حد إذا بلغه سقطت عنه الإعادة .

ولا سهو على المأموم إذا حفظ عليه الإمام . فإن سهى الإمام وجب عليه سجود

السهو ، ويجب على المأموم اتباعه في ذلك . فإن كان المأموم ذا كراً ذكّر الإمام ، ونبهه عليه ، ويجب على الإمام الرجوع إليه ، فإن لم يذكّره كان على الإمام سجدة السهو ، ويجب على المأموم أيضاً اتباعه في ذلك ، وقد قيل : إنه لا يجب لأتفه متيقن ومتى سها المأموم والإمام فيما يوجب الاستيناف استأنفوا ، وفيما يوجب الجبران أو الاحتياط فعلوا ذلك ، وإذا سجد الإمام سجود السهو سجد من خلفه أيضاً معه فإن لم يسجد الإمام عامداً أو ساهياً سجد المأموم . فإن كان إمامه قد سبقه ببعض صلاته سجد معها بعد القضاء اتباعاً للإمام فإن سجد الإمام واحدة وأحدث كان على المأموم أن يأتي بالثانية ، وإذا دخل على الإمام في أثناء صلاته مثل أن أدركه وقد صلى ركعة فكبر ودخل معه فيما بقي من الصلوة فيه مستلثان :

إحداهما : إن أسأها الإمام فيما بقي من الصلوة .

والثانية : وهي إذا كان قد سبى فيما مضى قبل دخول المأموم في صلاته معه .

فأما الثانية وهي أن يكون قد سبى فيما مضى فإذا كان آخر صلاة الإمام . وقد بقي على المأموم ركعة لم يخل الإمام من أحد أمرين : إما أن يسجد للسهو أو يترك فإن سجد للسهو لم يتبعه المأموم ، وكذلك إن تركه عامداً أو ساهياً لم يجب عليه الايمان به لأن سجدة السهو لا يكونان إلا بعد التسليم ، وقد انفصل بالتسليم من أن يكون مقتدياً به فلا يجب عليه اتباعه فإذا لم يتبعه وقضى صلاته لم يجب عليه الايمان بهما لأنه إنما كان يتبع الإمام في سهوه ، وفي هذه الحال ليس هو مؤتماً به .

وأما المسئلة الأولى وهو أن يسهو الإمام كان فيما بعد فإذا سلم الإمام وسجد للسهو لم يتبعه المأموم في هذه الحال ويؤخر حتى تتم صلاته ، ويأتي بسجدة السهو لأن سجدة السهو لا يكونان إلا بعد التسليم ، وهو لم يسلم بعد لأن عليه فائتاً من الصلوة يحتاج أن يتمه فإن أخل الإمام بسجدة السهو عامداً أو ساهياً أتى بهما المأموم إذا فرغ من الصلوة لأنهما جبران للصلوة ، ولا يجوز تركهما ، وقد بينا أن سجدة السهو لا يجبان إلا في خمس مواضع ، وفي أصحابنا من قال : يجبان في كل زيادة و

نقصان^(١) فعلى هذا يجبان في كل زيادة على أفعال الصلوة أو هيئتها فرضاً كان أو نفلاً وكذلك في كل نقصان فعلاً كان أو هيئته نفلاً كان أو فرضاً إلا أن الأول أظهر في الروايات والمذهب .

سجدتا السهو موضعهما بعد التسليم سواء كان لزيادة أو نقصان ، وفي أصحابنا من قال : إن كانت لزيادة كانتا بعد التسليم ، وإن وجبا لنقصان كانتا قبل التسليم^(٢) والأول أظهر . فإذا أراد أن يسجد سجدتي السهو استغنى بالتكبير وسجد عقيبته ، و يرفع رأسه . ثم يعود إلى السجدة الثانية ، ويقول فيها : بسم الله والله والسلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، وغير ذلك من الأذكار . ثم يشهد بعدهما تشهداً خفيفاً فأما بالشهادتين والصلوة على النبي وآله ويسلم بعده .

❦ (فصل : في حكم قضاء الصلوات وحكم تاركها) ❦

من يفوته الصلوة على ضربين :

أحدهما : كان مخاطباً بها ، والآخر لم يكن مخاطباً بها أصلاً . فمن لم يكن مخاطباً بها لم يلزمه قضاؤها ، وذلك مثل المجنون والمغمى عليه ، ومن زال عقله بشيء من فعل الله تعالى فإن هؤلاء لا يجب عليهم قضاء ما يفوتهم من الصلوات إذا أفاقوا إلا الصلاة التي يفوتون في وقتها وقد بقي مقدار ما يؤدونها أو مقدار ركعة على ماضى بيانه فيلزمهم حينئذ أدائها ، فإن فرطوا كان عليهم قضاؤها وما سواها فليس عليهم قضاؤها ، و

(١) قال في مفتاح الكرامة ، هذا هو المشهور كما في كنز الفوائد . إلى أن قال ، ومختار الفقيه والمرضى والتقى وسلام والحسن وابن إدريس كما في المذهب البارح ، وهو خير المقنع وما تأخر عنه .

(٢) نسب قول التفصيل إلى أبي على ، و عبارته هكذا ، إنكرر بعض أفعال الصلوة في الأخيرتين ساجداً للسهو بعد سلامه ، وإن عدل من النفل إلى الفرض استحب أن يسجد قبل سلامه للسهو عن نية الفرض الذي قضاؤه لانه نقص الصلوة ، وقد روى عن النبي صلى الله عليه وآله من يزد شيئاً في صلوة فليسجد سجدتي السهو بعد سلامه ، وإن كان بنقصان سجد قبل سلامه . انتهى .

قد روى أنهم يقضون صلاة يوم وليلة ، وروى ثلاثة أيام ، وذلك محمول على الاستحباب و يجري مجرى هؤلاء الحائض فإن ما يفوتها في حال الحيض لا يلزمها قضاؤه على حال إلا ما يدركه في وقته أو بعضه على ما قد مناه القول فيه .

و أما من كان مخاطباً بها ففاته فعلى ضربين: أحدهما : لا يلزمه قضاؤها ، والثاني : يلزمه القضاء .

و الأول من كان كافراً في الأصل فإنه إذا فاتته الصلوة في حال كفره لكونه مخاطباً بالشرايع فلا يلزمه قضاؤها على حال .

والضرب الآخر وهو من يلزمه ، وهو كل من كان على ظاهر الإسلام كامل العقل بالغاً فإن جميع ما يفوته من الصلوة بمرض وغيره يلزمه قضاؤها حسب ما فاتته ، وكذلك ما يفوته في حال السكر أو بتناول الأشياء المرققة والمنومة كالبنج وغيره ، وفي حال النوم المعتاد فإنه يجب عليهم قضاؤها على كل حال ، وكذلك من كان مسلماً فارتد فإنه يلزمه قضاء جميع ما يفوته في حال رده من العبادات ، و وقت الصلوة الفائتة حين يذكرها أي وقت كان من ليل أو نهار ، مالم يتضيّق وقت صلاة حاضرة فإن دخلت وقت صلاة حاضرة ، ودخل فيها من أول وقتها . ثم ذكر أن عليه صلاة فائتة نقل نيته إلى ما فاتته ثم استأنف الحاضرة مثال ذلك أنه إذا فاتته صلاة الظهر فإنه يصليها مادام يبقى إلى آخر الوقت مقدار ما يصلي الظهر فإنه عند ذلك يصلي الظهر ، و يعود إلى الفائتة ، وفي أصحابنا من يقول : يصلي الفائتة مادام يبقى من النهار مقدار ما يصلي فيه الظهر والعصر يبدأ بالظهر . ثم العصر فإن لم يبق من النهار إلا مقدار ما يصلي فيه العصر بدأ به . ثم قضى الظهر فإن كان دخل في العصر ما بينه وبين الوقت الذي ذكرناه نقل نيته إلى الظهر ، ثم يصلي بعده العصر ، وكذلك متى دخل وقت المغرب و عليه صلاة صلا الفائتة ما بينه وبين أن يبقى إلى سقوط الشفق مقدار ما يصلي فيه ثلاث ركعات فإن بدأ بالمغرب قبل ذلك . ثم ذكر نقل نيته إلى التي فاتته ثم استأنف المغرب ، وإذا دخل وقت العشاء الآخرة و عليه صلاة صلي صلاة الفائتة ما بينه وبين نصف الليل . ثم يصلي بعدها العشاء الآخرة فإن اتصف الليل بدأ بالعشاء الآخرة ثم

صلى الفاتنة، وإذا طلع الفجر وعليه صلاة فليصليها ما بينه وبين أن يبقى إلى طلوع الشمس مقدار ما يصلي فيه ركعتي الغداة فإن بدأ بهما نقل نيته إلى التي فاتته. ثم يصلي بعدها ركعتي الغداة، ومن فاتته صلوات كثيرة وتحققها قضاها كما فاتته يبدء بالأول فالأول حتى يقضيها كلها سواء دخل في حدث التكرار أو لم يدخل فإن قدم منها شيئاً على شيء لم يجزه واحتاج إلى إعادتها لقوله لَا يَجُزُّ إِلَّا صِلَاةً لِمَنْ عَلَيْهِ صَلَاةٌ، ولما رواه زرارة عن أبي عبد الله في الخبر الطويل الذي فيه كيفية قضاء الصلوات، وقال له: اقضى الأول فالأول مثل ذلك أن يكون قد فاتته خمس صلوات، ويكون أول ما فاتته الظهر فإنه ينبغي أن يقضى أولاً الظهر. ثم يرتب بعدها العصر إلى تمام الخمس صلوات فإن قضى أولاً العصر أو المغرب قبل الظهر لم يجزه واحتاج إلى إعادته، ومتى كانت عليه صلوات كثيرة فإنه يقضى أولاً فالأول فإذا تضيق وقت صلاة فريضة حاضرة قطع القضاء وصلى فريضة الوقت، ثم عاد إلى القضاء على الترتيب فأمّا الصلوات التي يؤدّيها في أوقاتها قبل أن يعلم أن عليه صلاة فاتته لا يبطل أدائها لكونها مرتبة على الفوائت سواء أدّاها في أول وقتها أو في آخر الوقت إذا لم يعلم أن عليه قضاء فإن علم أن عليه قضاء وأدّى فريضة الوقت في أوله فإنه لا يجزيه. فإذا خرج وقتها صارت مثل سائر الفوائت و يرتب عليها، ومن دخل في صلاة نافلة. ثم ذكر أن عليه فريضة قبل أن يفرغ منها استأنف التي فاتته. ثم استأنف النافلة، ومن فاتته صلاة واحدة من الخمس ولا يدري أيها هي صلى أربعاً وثلاثاً واثنين ينوي بالثلاث المغرب، وبالثلثين الغداة، وبالأربع إما الظهر أو العصر أو العشاء الآخرة، فإن فاتته صلاة واحدة مرات كثيرة وهو يعلمها بعينها غير أنه لا يعلم كم مرة فاتته صلى من تلك الصلاة إلى أن يغلب على ظنه أنه قضاها أو زاد عليه فإن لم يعلم الصلاة بعينها صلى في كل وقت ثلاثاً وأربعاً واثنين إلى أن يغلب على ظنه أنه قضاها، ومن فاتته صلاة فريضة لمرض لا يزيل العقل لم يقضى. فإن أدركته الوفاة وجب على وليه القضاء عند، ومن فاتته صلاة في الحضر فذكرها وهو مسافر قضى صلاة الحاضر، وإن فاتته في السفر من هو حاضر قضى صلاة المسافر، وأما المرتد الذي يستتاب فإنه يقضى كلما يغوته من الصلاة والصوم والزكاة إذا حال

عليه الحول في حال الردة ، وكذلك إن كان فاته شيء من ذلك قبل الارتداد وجب عليه أن يقضيه إذا عاد إلى الإسلام ، وإن كان قد حجّ حجة الإسلام قبل أن يرتدّ ثم ارتدّ . ثم عاد إلى الإسلام لم يجب عليه إعادة الحجّ ، وما يلحقه من زوال العقل و الإغماء في حال الارتداد على ضربين : أحدهما : أن يكون بفعله من شرب المسكر والبنيج أو المرقد وما أشبه ذلك مما يزيل العقل . فإنّه يجب عليه إعادة ما يفوته في تلك الحال وإن كان زوال عقله بشيء من فعل الله مثل الجنون و الإغماء فإنّه لا يجب عليه قضاء ما يفوته في تلك الحال ، ومن فاته شيء من النوافل المرتبة قضاء أى وقت ذكره مالم يكن وقت فريضة . فإن فاته شيء كثير منها صلى إلى أن يغلب على ظنّه أنّه قضاها فإن لم يتمكّن من ذلك جاز له أن يتصدّق عن كلّ ركعتين بمدين من طعام فإن لم يتمكّن فن كلّ يوم بمدينه . فإن لم يمكنه ذلك فلا شيء عليه ، ومن فاته شيء من النوافل ثم جنّ فليس عليه قضاؤه فإن قضاها أو تصدّق عنها كان أفضل .

و يستحبّ أن يقضى نوافل النهار بالليل ، و نوافل الليل بالنهار ، و من فاته صلاة الليل فليصلها أى وقت شاء ، وإن كان بعد الغداة أو بعد العصر ، و متى قضاها فليس عليه إلّا ركعة مكان ركعة ، ولا بأس أن يقضى أو تاراً جماعة في ليلة واحدة و سعى أن يجعل القضاء أول الليل و الأداء آخره .

من فاته الجمعة لم يجب عليه قضاؤها ، وإنما يلزمه الظهر أربع ركعات ، و كذلك إن فاته صلاة العيد لم يجب عليه قضاؤها ، وإن صلى لنفسه منفرداً كان له فيه فضل .

و صلاة الكسوف إذا تعمد تركها يجب عليه قضاؤها فإن كان احترق القرص كلّه اغتسل مع ذلك .

من ترك الصلوة لغير عذر حتّى خرج وقتها قيل له : لم تركتها . فإن قال : لأنّها غير واجبة و أنا لا اعتقد وجوبها فقد ارتدّ و وجب عليه القتل بلا خلاف ، ولا يسأل عليه ، ولا يدفن في مقابر المسلمين ، و يكون ماله لورثته المسلمين . فإن لم يكن له وريثة كان للإمام عندنا ، و عند الفقهاء لبيت المال ، وإن قال : ما علمت وجوبها و

مثله يعتذر مثل أن يكون قريب العهد بالإسلام عرف أنها واجبة عليه . فإن اعتقد وجوبها ترك ، وإن قال : لا أعتقد وجوبها الحق بالقسم الأول : فإن قال : نسيها قيل له : صلها الآن فقد ذكرتها فإن قال : أنا عاجز عنها لعلته . قلنا : صلها على حسب حالك قائماً أو جالساً أو مضطجعا أو إيماءً على حسب طاقتك فإن قال : هي واجبة ، وأنا ذاكر وعلى فعلها قادر لكنني لست أنشط لفعلها أو أنا كسلان عن إقامتها وأقام على ذلك حتى خرج وقتها أنكر عليه ذلك وأمر بأن يصلّيها قضاء . فإن لم يفعل عزّر فإن انتهى وصلّي برئت ذمته فإن أقام على ذلك حتى ترك ثلاث صلوات وعزّر فيها ثلاث مرّات قتل في الرابعة لما روى عنهم عليهم السلام أن أصحاب الكبار يقتلون في الرابعة ، وذلك عام في جميع الكبار ولا يقتل حتى يستتاب فإن تاب وإلا قتل وكفّن وصلّي عليه وكن ميراثه لورثته المسلمين فإن لم يكن له وارث مسلم كان للإمام و يدفن في مقابر المسلمين .

❖ فصل : في ذكر صلوة أصحاب الأعداء : من المريض والموتى ❖

❖ (والعريان ، و من كان في السفينة) ❖

المريض لا يسقط عنه فرض الصلوة ، ويجب عليه أدائها على حسب طاقته إذا كان عقله ثابتاً فإن زال عقله بجنون أو إغماء فلا يجب عليه القضاء إلا ما أفاق في وقته ، وما يقضى وقته فلا يجب عليه قضاؤه على ما فصلناه في الفصل الأول ، وإذا لم يزل عقله فإنّه يجب أن يصلّي قائماً مع القدرة على ذلك فإن لم يمكنه قائماً إلا بأن يعتمد على حائط أو عكاز صلّي كذلك . فإن لم يقدر على ذلك صلّي جالساً أو قرأ جالساً فإذا فرغ من القراءة وقدر على أن يقوم فركع عن قيام فعل ، وإن لم يقدر عليه ركع عن جلوس ويسجد كذلك . فإن لم يتمكن من السجود رفع إليه ما يسجد عليه ، وإن لم يقدر على الصلوة جالساً صلّي مضطجعا على جانبه الأيمن وسجد فإن لم يتمكن من السجود أومىء إيماءً فإن لم يتمكن من الاضطجاع صلّي مستلقياً على قفاه مؤمياً يستفتح الصلوة بالتكبير و يقرأ فإذا أراد الركوع غمض عينيه فإذا أراد رفع الرأس فتحهما فإذا أراد السجود غمضهما فإذا أراد رفع الرأس منه فتحهما فإذا أراد السجود ثانياً غمضهما فإذا أراد

رفع الرأس ثانياً فتجهما ، و على هذا يكون صلوته . فإن صلى على وجه ثم تجددت له قدرة على غير تلك الهيئة اتقل إلى ما يقدر عليه و يبني على ما فصلناه فيما مضى . والمتوحد والفریق والحائض والساجح إذا تضيّق عليهم وقت الصلوة ولا يتمكّنون من موضع يصلّون عليه أو فيه صلّوا إيماءً ويكون ركوعهم وسجودهم إيماءً ، ويكون السجود أخفض من الركوع ، ويلزمهم استقبال القبلة مع الإمكان فإن لم يمكنهم صلّوا على ما يتمكّنون منه ، والمريض إذا كان مسافراً ركباً ولا يقدر على النزول صلى الفريضة على ظهر الدابة على حسب ما يتمكّن منه من الركوع والسجود ، وإن لم يقدر إلا على الإيماء كان جازراً ، ويجزيه في النوافل أن يصلي إيماء مع القدرة على إتمام الركوع والسجود ، وحدث المرض الذي يبيح له الصلوة جالساً ما يعلمه الإنسان من حال نفسه أنه لا يتمكّن من الصلوة قائماً ، وقدرى أنه إذا لم يقدر على المشي بمقدار زمان صلوته ، والمبطون إذا صلى . ثم حدث به ما ينقض صلوته أعاد الوضوء وبنا على صلوته ، ومن به سلس البول صلى كذلك بعد أن يستبرئ ، ويستحب له أن يلف خرقة على ذكره ثلاثاً تعدى النجاسة إلى ثيابه وبدنه ، وإذا صلى المريض جالساً قعد متربّعاً في حال القرائة فإذا أراد الركوع ثنى رجليه فإن لم يتمكّن من ذلك جلس كيف ما سهل عليه ، والممنوع بالقيد إذا كان أسيراً في أيدي المشركين أو كان مصلوباً إذا لم يقدر على الصلوة صلى إيماءً ، والعريان إذا لم يكن معه ما يستره عورته وكان وحده بحيث لا يرى أحد سوته صلى قائماً ، وإن كان معه غيره أو كان بحيث لا يأمن من اطلاع غيره عليه صلاً جالساً . فإن كانوا جماعة بهذه الصفة تقدم إمامهم بركبته وصلى بهم جالساً وهم جلوس ويكون ركوع الإمام وسجوده إيماءً يكون سجوده أخفض من ركوعه ، ويركع المأمومون ويسجدون ، وإن وجد العريان ما يستره عورته من حشيش الأرض وغيره ستره عورته وصلاً قائماً .

وأما من كان في السفينة فإن تمكّن من الخروج منه والصلوة على الأرض خرج فإنّه أفضل ، وإن لم يفعل أولاً يتمكّن منه جازاً يصلي فيها الفرائض والنوافل سواء كانت صغيرة أو كبيرة فإذا صلى قائماً مستقبل القبلة فإن لم يمكنه قائماً صلى جالساً

مستقبل القبلة فإن دارت السفينة دار معها كيف ما دارت ، واستقبل القبلة . فإن لم يمكنه استقبال بأول تكبيرة القبلة . ثم صلى كيف ما دارت ، وقد روى أنه صلى إلى صدر السفينة ، وذلك يختص النوافل ، وإذا لم يجد فيها ما يسجد عليه سجد على خشبها فإن كان مقبراً غطاه بثوب وسجد عليه . فإن لم يقدر عليه سجد على القير عند الضرورة وأجزأه .

(فصل : في ذكر النوافل من الصلوة)

صلوة النوافل على ضربين : أحدهما : ما كان مرتباً في اليوم واليلة ، والآخر ما لم يكن مرتباً بل هو مرغّب فيه على الجملة أوفي وقت مخصوص . فالمرتّب قد بينا أنه في اليوم واليلة أربع وثلاثون ركعة في الحضر ، وفي السفر سبع عشرة ركعة وقد فصلنا ذلك فيما مضى ، ورتبناه ، وبيننا أيضاً مواقيتها فلا وجه لاعادته ، وذكرنا أن صلوة الليل لا يجوز أن تصلى في أول الليل إلا قضاءً أو عند الضرورة والخوف من الفوت وتعذر القضاء وإن وقتها بعد نصف الليل . فإنما قام إلى صلوة الليل استعمل السواك فإن فيه فضلاً في هذا الوقت خاصة كثيراً ، ويستفتح الصلوة بسبع تكبيرات ، وقرأ في الركعة الأولى سورة الإخلاص ، وفي الثانية قل يا أيها الكافرون ، و روى في كل واحدة منهما الحمد وقل هو الله أحد ثلاثين مرة ، وفي الست الباقى ما شاء ، ويستحب السور الطوال . فإن قام إلى صلوة الليل ، ولم يكن بقا من الوقت مقدار ما يصلى كل ليلة خفف صلوته واقتصر على الحمد وحدها . فإن خاف مع ذلك من طلوع الفجر صلى ركعتين أو أربعهما ، وصلى ركعتي الفجر . ثم صلى الغداة وقضى الثمان ركعات ، وإن كان قد صلى أربع ركعات وطلع الفجر تسم صلوة الليل وخفف القراءة فيها ، وقد روى أنه إذا طلع الفجر جاز أن يصلى صلوة الليل ويخفف فيها ثم يصلى الفرض ، والأحوط الأول وهذه رخصة ، ومن نسي ركعتين من صلوة الليل . ثم ذكر بعد أن أوتر قضاها ، وأعاد الوتر ، ومن نسي التشهد في النافلة وذكر في حال الركوع أسقط الركوع وجلس وتشهد . فإنما فرغ من صلوة الليل قام فصلى ركعتي الفجر ، و

إن لم يكن بعد طلوع الفجر الثاني فإن صلاهما وقد بقي من الليل كثير ، وهوان لا يكون فنتطلع الفجر الأول أعادهما استحباباً ، ويستحب الاضطجاع بعد هاتين الركعتين والدعاء فيه بما روي ، وقراءة خمس آيات من آل عمران . وإن جعل مكان الضجعة سجدة كان ذلك جازياً .

ويجوز أن يصلى التوافل جالساً مع القدرة على القيام ، وقد روي أنه يصلى بكل ركعة ركعتين ، وروي أنه ركعة بركعة وجميعها جازان ، ومن كان في دعاء الوتر ولم يرد قطعه وفي عزمه الصوم وبين يديه ماء جاز له أن يتقدم خطواً ويشرب ولا يستدبر القبلة ، ويرجع فيبني على صلوته ، وأما ما ليس بمرتب من التوافل فعلى ضربين : أحدهما : لا وقت له معين ، والآخر له وقت معين ، فالأول مثل صلوة أمير المؤمنين عليه السلام وصفتها أربع ركعات بتسليمتين يقرأ في كل ركعة الحمد مرة وخمسين مرة قل هو الله أحد ، ومثل صلوة فاطمة عليها السلام ، وهي ركعتان يقرأ في الأولى منهما الحمد مرة وإنا أنزلناه مائة مرة ، وفي الثانية الحمد مرة وقل هو الله أحد مائة مرة ، ومثل صلوة جعفر عليه السلام وتسمى صلوة التسبيح ، وصلوة الحبة وهي أربع ركعات في كل ركعة خمس وسبعون مرة سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر يبتدئ الصلوة فيقرأ في الأولى إذا زلزلت . ثم يسبح خمس عشرة مرة على ما قلناه . ثم يركع ويقول في ركوعه عشر مرات ، ويرفع رأسه ، ويقول عشراً ثم يسجد ويقول في سجوده عشراً . ثم يرفع رأسه فيقول عشراً . ثم يعود إلى السجدة الثانية فيقول ذلك عشراً . ثم رفع رأسه ويقول عشراً . ثم ينهض فيصلّي الثانية مثل ذلك ، ويقرأ بعد الحمد والعاديات . ثم يصلى الركعتين الأخريتين مثل ذلك يقرأ في الأولى إذا جاء نصر الله ، وفي الثانية التي هي الرابعة قل هو الله أحد ، ويدعو في آخر السجدة بما أراد ويستحب أن يكون ذلك بما روي من قول : يا من لبس العز والوقار إلى تمام الدعاء وغير ذلك من الصلوات المرغوبة فيها ذكرناها في مصباح المتهجد وفي عمل السنة .

وأما ما له وقت معين فمثل تحية المسجد فإن وقتها عند دخول المسجد ، ومثل صلوة يوم القدير فاته يستحب أن يصلى ذلك إذا بقي إلى الزوال نصف ساعة بعد أن

يفتسل ركعتين يقرأ في كل واحدة منهما الحمد مرة و قل هو الله أحد عشر مرات ، و آية الكرسي عشر مرات ، و إننا أنزلناه عشر مرات فإذا سلم دعا بعدها بالدعاء المعروف ، و يستحب أن يصلي يوم المبعث أو ليلته ، و هو اليوم السابع والعشرين من رجب إثنى عشرة ركعة يقرأ في كل ركعة الحمد و ماسهل عليه ، و قيل : يس فإذا فرغ قرأ سبع مرات الحمد ، و قل هو الله أحد مثل ذلك ، و الموعودين مثل ذلك ، و قل يا أيها الكافرون و إننا أنزلناه وآية الكرسي مثل ذلك ، و روى أربع مرات . ثم يقول سبع مرات : سبحان الله و الحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر . ثم يقول سبع مرات : الله لا أشرك به شيئاً ، و قد روى مثل ذلك في ليلة المبعث ، و يستحب أن يصلي ليلة النصف من شعبان أربع ركعات يقرأ في كل ركعة الحمد مرة ، و قل هو الله أحد مائة مرة . فإذا أراد أمراً من الأمور لدينه أو دينه يستحب له أن يصلي ركعتين يقرأ فيهما ما شاء و يقنت في الثانية . فإذا سلم دعا بما أراد و يسجد و يستخير الله في سجوده مائة مرة يقول : أستخير الله في جميع الأمور . ثم يمضي في حاجته ، و إذا عرضت له حاجة صام الأربعاء و الخميس و الجمعة ، و برز تحت السماء يوم الجمعة ، و صلى ركعتين يقرأ فيهما مائتي مرة و عشر مرات قل هو الله أحد على ترتيب صلوة التسبيح إلا أنه يجعل بدل التسبيح في صلوة جعفر عليه السلام خمس عشر مرة قل هو الله أحد بعد الحمد ، و كذلك في الركوع و السجود و في جميع الأحوال . فإذا فرغ منها سئل الله حاجته . فإذا قضيت حاجته صلى ركعتين شكراً لله تعالى يقرأ في الأولى الحمد و إننا أنزلناه ، و في الثانية الحمد و قل هو الله أحد ثم يشكر الله تعالى على ما أنعم به عليه في حال السجود و الركوع و بعد التسليم .

(فصل: في ذكر النوافل الزائدة في شهر رمضان)

يستحب أن يصلي في شهر رمضان من أول ليلة فيه إلى آخر الشهر زيادة ألف ركعة على نوافله في سائر الشهور ، و يصلي في أول ليلة إلى ليلة الثامن عشر كل ليلة عشرين ركعة ثمان ركعات بين المغرب و العشاء الآخرة و اثنتي عشرة ركعة بعد العشاء الآخرة قبل الوتيرة ، و يختم صلواته بالوتيرة ، و في ليلة تسع عشرة مائة ركعة ، و في

ليلة العشرين عشرين ركعة على ما فصلناه ، وفي ليلة إحدى وعشرين و ثلاث وعشرين كل ليلة مائة ركعة ، وتصلّى ليلة اثنتين وعشرين ، وليلة أربع وعشرين إلى آخر الشهر كل ليلة ثلاثين ركعة ثمان ركعات بين العشائين واثنين وعشرين بعد العشاء الآخرة وروى أنه صلى بين العشائين إثني عشرة ركعة والثمان عشرة بعد العشاء الآخرة فهذه تسع مائة وعشرين ركعة ، ويصلّى في كل جمعة من شهر رمضان أربع ركعات صلوة أمير المؤمنين عليه السلام ، وركعتين صلوة فاطمة عليها السلام ، وأربع ركعات صلوة جعفر عليه السلام ويصلّى ليلة آخر جمعة من الشهر عشرين ركعة صلوة أمير المؤمنين عليه السلام وفي عشية تلك الجمعة عشرين ركعة صلوة فاطمة عليها السلام فهذه تمام الألف ركعة ، ويستحب أيضاً أن يصلّى ليلة النصف مائة ركعة يقرء في كل ركعة الحمد مرّةً وقل هو الله أحد عشر مرّات ، ويستحب أن يصلّى ليلة الفطر ركعتين يقرأ في الأولى الحمد مرّةً وألف مرّةً قل هو الله أحد ، و الثانية الحمد مرّةً وقل هو الله أحد مرّةً واحدة .

❦ (فصل : في ذكر صلوة الاستسقاء) ❦

إنّا أجديت البلاد ، وقلّت الأمطار استحب صلوة الاستسقاء ، وينبغي أن يتقدّم الإمام أو من يقوم مقامه أو من نصبه الإمام إلى الناس أن يصوموا ثلاثة أيام . ثم يخرجوا يوم الثالث إلى الصحراء ، ويستحب أن يكون ذلك يوم الاثنين ، ولا يصلّوا في المساجد في سائر البلدان إلّا بمسكّة خاصّة ، ويقدّم المؤذنين كما يفعل في صلوة العيدين ، و يخرج على أثرهم بسكينة وقار . فإنّا انتهى إلى الصحراء قام فصلّى بهم ركعتين من غير أذان ولا إقامة يقرء فيهما ما شاء من السور ، ويكون ترتيب الركعتين كترتيب صلوة العيدين سواء على ما سنينّه إنشاء الله تعالى .

فإنّا فرغ منهما استقبل القبلة ، وكبّر الله مائة تكبيرة يرفع بها صوته ، ويكبر معه من حضر ، يلتفت عن يمينه فيسبح الله مائة مرّة يرفع بها صوته ، ويسبح معه من حضر . ثم يلتفت عن يساره فيهلل الله مائة مرّة يرفع بها صوته ، ويقول ذلك من حضر معه . ثم يستقبل الناس بوجهه ويحمد الله مائة مرّة يرفع بها صوته ويقول ذلك

من حضر معه. ثم يدعوا ويخطب بخطبة الاستسقاء المروية عن أمير المؤمنين عليه السلام فإن لم يحسنها اقتصر على الدعاء .

و يستحب أن يخرج للاستسقاء الشيوخ الكبار والصبيان الصغار والعجائز ، و يخرج الشباب منهم ، و يكره إخراج أهل الذمة في الاستسقاء لأنهم مغضوب عليهم و يستحب لأهل الخصب أن يدعوا لأهل الجذب فإن خرج فسقوا قبل أن يصلوا صلوا شكر الله فإن صلوا ولم يسقوا أخرجوا ثانياً و ثالثاً لأنه لا مانع من ذلك ، و تحويل الرداء مستحب للإمام و المأموم مقوراً^(١) كان الرداء أو مرتباً ، ولا يحتاج أن يقلب الرداء ، و إذا نذر الإمام أن يصلي صلوة الاستسقاء انعقد نذره لأنه نذر في طاعة ، و ليس له أن يخرج غيره ولا أن يلزمهم الخروج ، و إن نذر غير الإمام انعقد أيضاً نذره لمثل ذلك . فإن نذر الإمام أن يستسقى هو و غيره لزمه في نفسه دون غيره لأن نذره لا ينعقد فيما لا يملك ، و يستحب له أن يخرج فيمن يطيعه من ولده و غيرههم ، فإذا انعقد نذره صلاتها بحيث يصلي صلوة الاستسقاء في الصحراء ، فإن نذر أن يصلي في المسجد وجب عليه الوفاء به فإن صلا في غيره لم يجزه عما نذر فإن نذر أن يخطب انعقد نذره و يخطب إنشاء جالساً ، و إن شاء قائماً أو على منبر أو على غيره ، و إن نذر أن يخطب على المنبر وجب عليه أن يخطب كذلك فإن لم يفعل لم يجزه إذا خطب على حائط وما أشبه ذلك . إذا صب ماء العين أو مياه الآبار جاز صلوة الاستسقاء ، لأنه لا مانع ، ولا يجوز أن يقول : مطرلاً بأكذا لأن النبي ﷺ نهى عن ذلك .



(١) قورت الشيء ، أى قطعت عن وسطه .

﴿ كتاب صلوة المسافر ﴾

السفر على أربعة أقسام : واجب مثل الحج والعمرة ، وندب مثل الزيارات وما أشبهها ، و مباح مثل تجارة و طلب معيشة و قوت و ما أشبهها . فهذه الأنواع الثلاثة كلها يجب فيها التقصير في الصوم والصلوة ، والرابع سفر معصية مثل باغ أو عاد أو سعاية أو قطع طريق وما أشبه ذلك من اتباع سلطان جائر في طاعته مختاراً أو طلب صيد للبهو و البطر فإن جميع ذلك لا يجوز فيه التقصير لا في الصوم ولا في الصلوة . فأما الصيد فإن كان لقوته أو قوت عياله فهو مباح ، وهو من الأقسام الأولى ، وإن كان للتجارة دون الحاجة روى أصحابنا أنه يتم الصلوة و يفطر الصوم ، و فرض السفر لا يسمى قصرًا لأن فرض المسافر مخالف لفرض الحاضر ، ولا يجوز أن يقصر حتى يغيب عنه أذان مصره أو يتوارى عنه جدران بلده ، ولا يجوز أن يقصر مادام بين بنيان البلد سواء كان عامراً أو خراباً فإن اتصل بالبلد بساتين فإنما حصل بحيث لا يسمع أذان المصر قصر فإن كان دونه تمم .

و إذا سافر فمضى طريقه بضعة له أو على مال له أو كانت له أسهاراً وزوجة فنزل عليهم ولم ينو المقام عشرة أيام قصر ، وقد روي أنه عليه التمام ، وقد بينا الجمع بينهما وهو أن ما روي أنه إن كان منزله أو ضيعته مما قد استوطنه ستة أشهر فصاعداً تمم ، و إن لم يكن استوطن ذلك قصر ^(١) .

و إذا أبق له عبد فخرج في طلبه فإن قصد بلداً يقصر في مثله الصلوة وقال : إن وجدته قبله رجعت معه لم يجز له أن يقصر لأنه لم يقصد سفرًا يقصر فيه الصلوة ، و إن لم يقصد بلداً لكنته نوى أن يطلبه حيث بلغ لم يكن له القصر لأنه شاك في المسافة التي يقصر فيها الصلوة ، و إن نوى قصد ذلك البلد سواء وجد العبد قبل الوصول إليه أو لم يجده كان عليه التقصير لأنه نوى سفرًا يجب فيه التقصير . فإذا خرج بهذه النية

(١) رواء في التهذيب ج ٣ ص ١١٣ ، ج ٢٠ ص ٥٢٠

قصر فإن وجده في بعض الطريق فعن عليه الرجوع إلى وطنه وترك قصد تلك المدة انقطع سفره هاهنا وكان في رجوعه مستأنفاً للسفر فإن كان بين هذا المكان وبين بلده مسافة يقصر فيها وجب عليه التقصير وإلا فعليه التمام . إذا قصد بلداً وبينه وبين ذلك البلد بلد آخر في طريقه فسافر عن وطنه بنية أنه يقيم في البلد الأول عشرة أيام . ثم يسير إلى الثاني نظرت فإن كان بين بلده وبين البلد الأول مسافة يقصر فيها قصر وإلا أتم ، وإن كانت المسافة إليه أقل منها وجب عليه التقصير فإذا وصل إليه انقطع قصره لعزمه منه على المقام عشرة أيام فيه سواء قام فيه أولم يقم . فإذا أراد السفر إلى البلد الثاني فإن كانت المسافة إليه يقصر فيها الصلوة قصر ، وإلا أتم لأنه ابتدأ بالسفر منه . فإذا حصل في البلد الثاني وأراد العود إلى وطنه نظرت فإن كانت المسافة يقصر فيها الصلوة قصر ، وإلا فعليه التمام ، وإذا قصد وطنه من الثاني والمسافة يقصر فيها قصر سواء دخل البلد الأول أو لم يدخل لأنه طريقه ولم ينو المقام به في رجوعه . إذا خرج من بغداد يريد الكوفة قصر فلما أتى القصر خاف من الطريق ، وأقام فيه بنية أن يقيم عشرة أيام ليعرف خبر الطريق أو عدل منه إلى بلد آخر للمقام به أو ليعرف الخبر فيه انقطع قصره بالقصد لأنه قد قطع منه السفر الأول . ثم ينظر في البلد الذي يقصده من القصر فإن كان على مسافة يقصر فيها الصلوة قصر وإلا لم يقصر لأن السفر الأول قد انقطع اللهم إلا أن يرجع عن طريق القصر بأتم الكوفة فيحينئذ يستديم التقصير للنية الأولى .

إذا سافر فدخل في سفره بلداً وقال : إن لقيت فلاناً فيه أقم عشرة أيام أو أكثر فله القصر حتى يلقي فلاناً لأنه ما نوى المقام قطعاً . فإن لقي فلاناً أتم لأنه قد وجد شرطه في بية الإقامة عشرأ فإن لقيه ، ثم بداله في المقام عشرأ ، وقال : أخرج من وقتي أو قبل عشرة أيام لم يكن له القصر لأنه قد صار مقيماً بالنية ولا يصير مسافراً بمجرد النية حتى يسافر ، وإن دخل البلد وقال : إن لقيت فلاناً أقم عشرة وانتظره كان له القصر . فإن اتصل له المقام على هذا شهر أقصر فإن زاد أتم . والمسافر في البحر والبر والنهر سواء في جميع أحكام السفر من وجوب تقصير أو

تمام لا يختلف الحال فيه متى دخل المركب في البحر إلى موضع من الجزائر أو موضع يقف فيه فالحكم فيه كالحكم في دخوله في البر إلى بلد لا يختلف الحال فيه فكل موضع يجب فيه التمام أو التقصير في البر فالبحر مثله سواء فإذا خرج إلى مسافة يقصر في مثلها فردته الريح كان له التقصير لأنه مارجع ولا نوى مقاماً .

فأما مالك السفينة فإنه يجب عليه التمام لأنه ممن يجب عليه التمام من جملة المسافرين .

و البدوي على ضربين : أحدهما : له دار مقام جرت عادته فيها بالإقامة فهذا يجب عليه التقصير .

إذا سافر عن بلده سراً يوجب التقصير والآخر لا يكون له دار مقام وإنما يتبع مواضع النبت و يطلب مواضع القطر و طلب المرعي والخصب . فهذا يجب عليه التمام ، ولا يجوز له التقصير .

إذا خرج حاجاً إلى مكة وبينه وبينها مسافة يقصر فيها الصلوة ونوى أن يقيم بها عشراً قصر في الطريق فإذا وصل إليها أتم فإن خرج إلى عرفة يريد قضاء نسكه لا يريد مقام عشرة أيام إن أراجع إلى مكة كان له القصر لأنه نقض مقامه لسفر بينه وبين بلده يقصر في مثله ، وإن كان يريد إذا قضى نسكه مقام عشرة أيام بمكة أتم بمنى وعرفة ومكة حتى يخرج من مكة مسافراً فيقصر هذا على قولنا بجواز التقصير بمكة . وأما على ما روي من الفضل في الإتمام بها فإنه يتم على كل حال غير أنه يقصر فيما عداها من عرفات ومنى ، وغير ذلك إلا أن ينوى المقام عشراً فيتم حينئذ على ما قد مناه .

والوالى يجب عليه أن يتم إذا كان يدور في أمارته ولايته .

يكره للمسافر أن يؤم بالمقيم ، وكذلك يكره للمقيم أن يؤم بالمسافر فإن كانا جميعاً مسافرين فدخلوا بلداً نوى أحدهما المقام عشراً والآخر لم ينو ذلك لا ينبغي أن يؤم أحدهما صاحبه فإن فعلاً أتم النوى صلوته ، وقصر الآخر فإن كان النوى للمقام هو الإمام فإذا صلى ركعتين سلم الذي خلفه وانصرف ، وإن كان الإمام من لم ينو المقام

صلى ركعتين و يسلم ولم يسلم المأموم و قام صلى تمام صلوته ، و كذلك القول إذا كان أحدهما مقيماً والآخر مسافراً سواء من خرج من البلد إلى موضع بالقرب من مسافة فرسخ أو فرسخين بنيت أن ينتظر الرقعة هناك و المقام عشراً فصاعداً فإنما تكاملوا ساروا سفرأ يجب عليهم القصر لا يجوز أن يقصر إلا بعد المسير من الموضع الذي يجتمعون فيه لأنه ما نوى بالخروج إلى هذا الموضع سفرأ يجب فيه التقصير ، وإن لم ينو المقام عشرة أيام وإنما خرج بنيت أنه متى تكاملوا ساروا قصر ما بينه وبين شهر . ثم يتم فإن عن بعضهم حاجة في البلد فعاد إليه في طريقه في الرجوع فإن دخل بيته و حضرت الصلوة تمم لأنه في موضع مقامه ، وإن أراد الخروج بعده بلافصل ، ومن دخل عليه الوقت وهو مسافر وجب عليه التقصير فإن نوى المقام قبل أن يخرج الوقت لزمه التمام .

من دخل في الصلوة بنيت القصر ثم عن له المقام عشرأ تمم الصلوة فإن شك فلا يدرى بنيت القصر دخل أولاً ولم ينو المقام عشرأ قصر ولم يتم . فإن كان نوى المقام عشرأ و دخل في الصلوة بنيت التمام . ثم عن له الخروج لم يجز له القصر إلى أن يخرج مسافراً .

المسافر إذا صلى خلف مقيم لا يلزمه التمام دخل معه في أول صلوته أو آخرها .

من ترك الصلوة في حضر قضاها على التمام مسافراً كان أو حاضراً ، وإن تركها في السفر وذكر قضاها على التقصير مسافراً كان أو حاضراً .

إذا أم مسافر بمسافرين ومقيمين وأحدث . ثم استخلف مقيماً صلى المستخلف صلوة المقيم ، ولا يلزم المسافرين التمام ، ومتى نوى المسافر في خلال الصلوة المقام تمم الصلوة ولا يستأنفها صلوة مقيم فإن كان المأمومون مسافرين لم يلزمهم التمام .

و من نسي في السفر صلى صلوة مقيم لم يلزمه إلا عادة إلا إذا كان الوقت باقياً فإنه يعيد ومتى صلى صلوة مقيم متممناً أعاد على كل حال اللهم إلا أن لم يعلم وجوب التقصير فحينئذ يسقط عنه فرض الإعادة .

إذا قصر المسافر مع الجهل بجواز التقصير بطلت صلوته لأنه صلى صلوة يعتقد أنها باطلة .

إذا أحرِمَ في السفينة صلاة مقيم . ثم سارت السفينة لم يلزمه التقصير لأنَّ من شرط التقصير أن يتوارى عنه جدران مصره أو يخفى عليه أذان مصره فإن دخل في الصلوة مسافراً بنية التقصير وسارت السفينة فدخلت بلدة وهو فيها تمَّ صلوة المسافر إذا كان في آخر الوقت فإن كان في أوله صلى صلوة مقيم .

إذا صلى خلف مقيم عالماً به أو ظاناً بحاله أو لم يعلم أصلاً ولا ظنّاً أو خلف مسافر عالماً أو ظاناً لزمه التقصير على كل حال .

إذا سافر إلى بلد له طريقان فسلكت الأبعد لغرض أولاً لغرض لزمه التقصير وإن كان الأقرب لا يجب فيه التقصير لأنَّ مادل على وجوب التقصير عام ، إذا صلى المسافر فسها صلى أربعاً بطلت صلواته لأنَّ من أصحابنا من قال : إنَّ كلَّ سهو يلحق الإنسان في صلوة السفر فعليه الإعادة ، ومن لم يقل ذلك يقول هذا زاد في صلواته فعليه الإعادة على كل حال .

إذا كان قريباً من بلده و صار بحيث يغيب عنه أذان مصره فصلّى بنية التقصير فلما صلى ركعة رفع فاصرف إلى أقرب بنيان البلد ليفسله فدخل البنيان أو شاهدها بطلت صلواته لأنَّ ذلك فعل كثير فإن صلى في موضعه الآن تمَّ لأنَّه في وطنه ومشاهد بنيانه فإن لم يصل و خرج إلى السفر والوقت باق قصر فإن فاتت الصلوة قضاء على التمام لأنَّه فرط في الصلوة وهو في وطنه . فإن دخل في طريقه بلداً يعزم فيه على المقام عشرين يوماً لزمه التمام فإن خرج منه وقارب بنيانه لزمه التقصير فإن عاد إليه لقضاء حاجة أو أخذ شيء نسيه لم يلزمه التمام لأنَّه لم يعد إلى وطنه و كان هذا فرقاً بين هذه المسئلة والتي قبلها .

إذا صلى مسافر بمقيمين ومسافرين صلى المسافرون ركعتين ، ثم يسلم بهم ويأمر المقيمين أن يتموا أربعاً .

يجوز الجمع بين الصلوتين الظهر والعصر والمغرب والعشاء الآخرة في السفر والحضر عند المطر وغير المطر والجمع بينهما في أوّل وقت الظهر فإن جمع بينهما في

وقت العصر كان جازياً ، وإتما يكون جمعاً إذا جمع بين الفرضين فأما إذا صلى بينهما نافلة فلا جمع و ليس بمحتاج إلى نية مفردة على نية الصلوة للجمع لأنه لا دلالة عليها وحد المسافة التي يجب فيها التقصير ثمانية فراسخ أربعة وعشرون ميلاً فإن كانت أربعة فراسخ ، و أراد الرجوع من يومه وجب أيضاً التقصير ، وإن لم يرد الرجوع من يومه كان مخيراً بين التقصير والإتمام ، ولا يجوز التقصير للمكاري والملاح والراعي والبريد والبدوي الذي قد منا وصفه بمن لا يكون له دار مقام ، والوالي الذي يدور في ولايته أوجبايته ، و من يدور في تجارته من سوق إلى سوق ومن كان سفره أكثر من حضره فهؤلاء كلهم لا يجوز لهم التقصير ما لم يكن لهم مقام في بلدهم عشرة أيام . فإن كان لهم في بلدهم مقام عشرة أيام كان عليهم التقصير ، وإن كان مقامهم في بلدهم خمسة أيام قصرُوا بالنهار و تمتوا الصلوة بالليل .

و من خرج بنية السفر . ثم بداله وكان قد صلى على التقصير لم يلزمه شيء فإن لم يكن صلى أو كان في الصلوة تمت صلوته فإن خرج من منزله وقد دخل الوقت وجب عليه الإتمام إذا بقي من الوقت مقدار ما يصلى فيه على الإتمام فإن تضيّق الوقت قصر ولم يتم ، وإن كان دخل في سفره قبل دخول الوقت وقد بقي من الوقت مقدار ما يتمكن فيه من الإتمام ، تمت وإن لم يبق مقدار ذلك قصر ومن عزم عن المقام في بلد عشرة أيام وجب عليه الإتمام فإن غير نيته عن المقام نظرت فإن كان قد صلى على الإتمام ولو صلاة واحدة لم يجز له التقصير إلا بعد الخروج ، وإن كان لم يصل شيئاً على الإتمام قصر فإن لم يدر ما مقامه قصر ما بينه وبين شهر . فإذا مضى شهر صلى على الإتمام ولو صلاة واحدة .

و يستحب الإتمام في أربعة مواطن في السفر: بمكة والمدينة ومسجد الكوفة والحائري على ساكنه السلام ، وقد روي الإتمام في حرم الله وحرم الرسول ﷺ وحرم أمير المؤمنين عليه السلام وحرم الحسين عليه السلام فعلى هذه الرواية يجوز الإتمام خارج المسجد بالكوفة والنجف ، وعلى الرواية الأولى لا يجوز إلا في فناء المسجد ، ولو قصر في هذه المواضع كلها كان جازياً غير أن الأفضل ما قد مناه ، ويسقط عن المسافر الجمعة و

صلوة العيد ، و المشيخ لأخيه المؤمن يجب عليه التقصير لأنه إما طاعة أو مباح .
ومن وجب عليه التقصير في السفر إذا مال إلى الصيد لهواً وطرأ تتم فإذا عاد إلى
السفر رجع إلى التقصير .

و يستحب للمسافر أن يقول عقيب كل صلاة ثلاثين مرة : سبحان الله والحمد لله
ولا إله إلا الله والله أكبر . فإن ذلك جبران الصلوة ، وليس على المسافر نوافل النهار
فإن سافر بعد زوال الشمس قبل أن يصلي نوافل الزوال قضاها في السفر ليلاً و نهاراً ،
وعليه نوافل الليل على ماقدّمناه .



﴿ كتاب صلوة الجمعة ﴾

صلوة الجمعة فريضة إذا حصلت شرائطها ، و شروطها على ضربين : أحدهما : يرجع إلى من وجبت عليه ، والآخر يرجع إلى صحة انعقادها . فما يرجع إلى من وجبت عليه على ضربين : أحدهما : يرجع إلى الوجوب ، والآخر يرجع إلى الجواز فشرائط الوجوب عشرة : الذكورة و الحرية و البلوغ و كمال العقل و الصحة من المرض و ارتفاع العمى ، و ارتفاع العرج ، و أن لا يكون شيخاً لا حراك به و ألا يكون مسافراً و يكون بينه و بين الموضع الذي يصلى فيه فرسخان فما دونه ، و ما يرجع إلى الجواز الإسلام و العقل . فالعقل شرط في الوجوب و الجواز معاً ، و الإسلام شرط في الجواز لا غير دون الوجوب لأن الكافر عندنا متعبد بالشرايع ، و إنما قلنا ذلك لأن من ليس بعاقل أو ليس بمسلم لا تصح منه الجمعة ، و ما عدا هذين الشرطين من الشرائط المقدّم ذكرها شرط في الوجوب دون الجواز لأن جميع ما قدّمنا ذكره يصح منه فعل الجمعة . فأما الشروط الراجعة إلى صحة الانعقاد فأربعة : السلطان العادل أو من يأمره السلطان ، و العدد سبعة وجوباً ، و خمسة ندباً ، و أن يكون بين الجمعيتين ثلاثة أميال فما زاد عليها ، و أن يخطب خطبتين .

و الناس في باب الجمعة على خمسة أضرب : من تجب عليه و تنعقد به ، و من لا تجب عليه ولا تنعقد به و من تنعقد به ولا تجب عليه ، و من تجب عليه ولا تنعقد به ، و مختلف فيه .

فأما من تجب عليه و تنعقد به فهو كل من جمع الشرائط العشرة التي ذكرناها ، و من لا تجب عليه ولا تنعقد به فهو الصبي ، و المجنون و العبد و المسافر و المرأة فهؤلاء لا تجب عليهم ، ولا تنعقد بهم ، و يجوز لهما فعلها تبعاً لغيرهم ، و أمّا من تنعقد به ولا تجب عليه فهو المريض و الأعمى و الأعرج ، و من كان على رأس أكثر من فرسخين فإن هؤلاء لا يجب عليهم الحضور فإن حضروا الجمعة و تمّ بهم العدد وجب عليهم و انعقدت بهم الجمعة ، و أمّا من تجب عليه ولا تنعقد به فهو الكافر لأنّه مخاطب عندنا

بالعبادة ، و مع هذا لا تنعقد به لأنه لا تصح منه الصلوة .
و أما المختلف فيه فهو من كان مقيماً في بلد من التجار و طلاب العلم ولا يكون
مستوطناً بل يكون من عزمه متى انقضت حاجته خرج فإنه يجب عليه و تنعقد به عندنا
و في انعقادها خلاف .

و من كان في بلد وجب عليه حضور الجمعة سمع النداء أو لم يسمع . فإن كان
خارجاً عنه و بينه فرسخان فمادونه وجبت عليه أيضاً الحضور فإن زاد على ذلك لا يجب
عليه . ثم لا يخلو أن يكون فيهم العدد الذي تنعقد بهم الجمعة أم لا فإن كانوا كذلك
وجب عليهم الجمعة ، وإن لم يكونوا لم يجب عليهم غير الظهر ، و متى كان بينهم و
بين البلد أقل من فرسخين و فيهم العدد الذي ينعقد بهم الجمعة جاز لهم إقامتها ويجوز
لهم حضور البلد .

و من وجبت عليه الجمعة صلى الظهر عند الزوال لم يجزء عن الجمعة فإن لم
يحضر الجمعة و خرج الوقت وجب عليه إعادة الظهر أربعاً لأن ما فعله أو لا لم يكن
فريضة .

يجب على أهل القرى و السواد إذا كان فيهم العدد الجمعة ، و من شرط ذلك أن
يكون قراهم مواضع استيطان . فأما أهل بيوت مثل البادية و الأكراد فلا تجب عليهم
ذلك لأنه لا دليل على وجوبها عليهم ، ولوقلنا : إنها تجب عليهم إذا حضر العدد لكان
قريباً لعموم الأخبار في ذلك .

إذا كان في قرية جماعة تنعقد بهم الجمعة ، و كل من كان بينه و بينهم مسافة
فرسخين فما دونها و ليس فيهم العدد الذي تنعقد بهم الجمعة وجب عليهم الحضور ، و
إن كان فيهم العدد جمعا لنفوسهم . قد بينا أن العدد معتبر سبعة وجوباً و خمسة ندباً ، و
العدد شرط في صحة الخطبة أيضاً لعموم الأخبار و هو شرط في واجبات الخطبة لا في
مستوفاتها لأن المسنونات يجوز تركها .

إذا انعقدت الجمعة عند حضور شرائطها وبعد تكبير الإحرام . ثم انقضى العدد
بعضهم أو أكثرهم أولم يبق إلا الإمام فإنه يتم الجمعة ولا يلزم الظهر أربعاً لأنه لا
دليل عليه .

بقاء الوقت ليس بشرط في صحة الجمعة بل لو خرج الوقت قبل الفراغ منها لم ينتقل إلى الظهر أربعاً إلا أن يخرج الوقت كله قبل التلبس بها فحينئذ ينتقل إلى فرض الظهر قضاءً بلاخلاف . إذا ركع الإمام وركع معه المأموم فلمأسجد الإمام زوجته المأموم فلم يتمكن من السجود ، و يتمكن من السجود على ظهر غيره لا يجوز أن يسجد عليه و يصبر حتى يسجد على الأرض لأنه لا دليل على جواز ذلك ، فإذا رفع الإمام رأسه من السجود و تخلص المأموم لا يخلو من ثلاثة أحوال : إما أن يتخلص المأموم قبل ركوع الإمام في الثانية أو بعد ركوعه في الثانية أو هو راكع . فإن تخلص والإمام في الثانية قبل الركوع فعلى المأموم أن يتشغل بقضاء ما عليه . ثم يلحق به فإذا سجد والإمام قائم بعد قام معه ، وإن قام والإمام راكع انتصب ثم ركع ولا يتشغل بالقراءة لأنه ليس على المأموم قراءة ، وهذا إذا تخلص قبل أن يركع الإمام في الثانية فأما إن تخلص بعد أن يركع في الثانية فعليه أن يسجد مع الإمام ، و ينوي بهما للركعة الأولى فإن لم ينو كذلك فلا يعتد بهما ، و يستأنف سجدتين للركعة الأولى . ثم استأنف بعد ذلك ركعة أخرى ، وقد تمت جمعته ، وقد روي أنه تبطل صلاته .

إذا سبق للإمام حدث جازله أن يستخلف غيره و يقدمه ليم بهم الصلوة في جميع الصلوات و كذلك الجمعة و سواء أحدث بعد الخطبة قبل التحريمة أو بعد التحريمة و على كل حال لعموم الأخبار في جواز الاستخلاف ، و يتمم بهم الإمام الثاني الجمعة ولا ينتقل إلى الظهر لأنه لا دليل على ذلك ، و كذلك إن يقدم إنسان عند انصراف الإمام صلى بهم أو قدمه غير الإمام صلى بهم كان جازراً . إذا صلى المسافر بمقيمين ففرغ من فرضه جاز له أن يقدم من صلى بهم تمام صلواتهم .

العبد يسقط عنه فرض الجمعة وكذلك المدبر و المكاتب المشروط عليه . فأما من اعتق بعضه و اتفق مع مولاه على مهابة في الإمام و اتفق يوم نفسه يوم الجمعة يجب عليه حضورها لأنه ملك نفسه في هذا اليوم ، فإن لم يحصل بينه و بين مولاه مهابة لم يلزمه لأنه لا يتميز له حق نفسه .

المسافر لا تجب عليه الجمعة إلا إذا أقام في بلد عشرة أيام فصاعداً .

و المرفة ليس عليها الجمعة عجزاً كانت أو شابة ، والأفضل أن تصلى في بيتها .
و المريض لا تجب عليه الجمعة فإن حضرها وجب عليه الدخول فيها ، وكل من
لا تجب عليه الجمعة إذا تكلف و حضر و صلاها سقط عنه فرض الظهر .

من كان فرضه الظهر دون الجمعة جاز له أن يصلي في أول الوقت ، ولا يجب
عليه التوقف حتى يفرغ الإمام من الجمعة ، و يجوز له أن يصلي جماعة فإن صلى في
أول الوقت ثم حضر الجمعة فقد سقط فرض الوقت عنه فإن دخلها كان له فيه فضل . من
تجب عليه الجمعة يجوز له أن يتركها لعذر في نفسه أو أهله أو قرابته أو أخيه في الدين
مثل أن يكون مريضاً يهتم بمراعاته أو ميتاً يقوم على دفنه و تجهيزه أو ما يقوم مقامه
إذا زالت الشمس يوم الجمعة لا يجوز أن يسافر إلا بعد أن يصلي الجمعة لأنه تعين
عليه فرض الجمعة فلا يجوز أن يشرع فيما يسقطه ، ويكره له السفر إذا طلع عليه الفجر
من يوم الجمعة إلى أن يصلي الجمعة . العدد شرط في صحة الخطبة فإن خطب وحدة .
ثم حضر العدد أعاد الخطبة و إلا لم تصح الجمعة .

المعذور من العبد و المسافر و المريض إذا صلوا في منازلهم الظهر . ثم سعوا إلى
الجمعة لم يبطل ظهرهم لأنه لا دليل عليه .

تكره التوافل عند وقوف الشمس وسط النهار في سائر الأيام إلا يوم الجمعة
فإنه يجوز ذلك ما لم يقعد الإمام على المنبر و يأخذ في الخطبة فإذا أخذ فيها فليس
لأحد أن يصلي و ينبغي أن يصنى إليه ، ولا ينبغي أن يتكلم في حال خطبة الإمام
ولا ينبغي لأحد أن يتخطا رقاب الناس ظهر الإمام أولم يظهر سواء كان له عادة في
الصلوة في موضع أولم يكن فإن كان داخل الزحمة سعة لم يكره ذلك . فأما الإمام فلا
يكره له ذلك لأنه لا يجد عنه مندوحة ، و ينبغي أن يفرجوا له . إذا كان جالساً ينتظر
الخطبة فغلبه النعاس فينبغي أن يتشاغل بما يمنع من النعاس و إن احتاج إلى الاققال
من مكانه انتقل ليزول عنه النعاس ، ولا ينبغي لأحد أن يقيم غيره عن مكانه الذي هو
جالس فيه ليجلس فيه في الجامع و إن تزعج إنسان بالقيام ، أو تأديب عنه لم يكره ، وإن
انفد بثوب ففرش له في مكان لم يكن بذلك أحق من غيره فيه ، وللغير رفعه والجلوس فيه

فإن قام من موضعه لحاجة . ثم عاد فكان أحق بمكانه من غيره .
الخطبة شرط في صحة الجمعة لاتصح من دونها ، و من شرط الخطبة أن يأتي بها قائماً ، و يفصل بين الخطبتين بجلسة خفيفة ، و الكلام فيهما و بينهما مكروه . و ليس بمحظور ، و إن خطب جالساً مع العذر من علة أو زمانة صحّت صلواته و صلوة من خلفه . فإن لم يكن به علة بطلت صلواته ، و صحّت صلوة من خلفه إذا لم يعلموا ذلك فإن علموا أو علم بعضهم أنه ليس به علة بطلت صلوة من علم ذلك و صحّت صلوة من لم يعلم .

من شرط الخطبة الطهارة وأقل ما يكون الخطبة أربعة أصناف : حمد الله تعالى ، والصلوة على النبي وآله ، والوعظ ، وقراءة سورة خفيفة من القرآن ، وما زاد عليه مستحب ، ولا يطول الخطبة بل يقتصد فيها لئلا يفوته فضيلة أول الوقت .

إذا دخل في الجمعة فدخل عليه وقت العصر قبل أن يتم الجمعة تتممها جمعة ولم يلزمه أن يتممها ظهراً لأنه لا دليل عليه ، و إن بقي من وقت الظهر ما يأتي فيه بخطبتين وركعتين خفيفتين أتاهما و صحّت الجمعة . فإن بقي من الوقت ما لا يتسع للخطبتين وركعتين فينبغي أن يصلي الظهر ، ولا يصح له الجمعة لأن من شرط الجمعة الخطبة ، و هذا ليس يمكنه أن يأتي بالخطبتين لأنه لو خطبها فاته الوقت ، وقدروي أنه من فاته الخطبتان صلى ركعتين^(١) فعلى هذه الرواية يمكن أن يقال : يصلي الجمعة ركعتين و يترك الخطبتين ، و الأول أحوط ، والوجه في هذا الرواية أن يكون مختصة بالمأموم الذي يفوته الخطبتان فإنه يصلي الركعتين مع الإمام فأما إن تنعقد الجمعة من غير خطبتين فلا تصح على حال ، و من خطب و صلى الجمعة و شك هل كان الوقت باقياً قبل التسليم أو خارجاً صحّت صلاته لأن الأصل بقاء الوقت ولم يعلم خروجه على أننا قد بينا أن بقاء الوقت ليس بشرط في صحة الجمعة إذا كان دخل فيها في الوقت إذا أدرك ركعة من الجمعة فقد لحق الجمعة ، و آخر ما يلحق الجمعة أن يلحق بالإمام

(١) رواها في التوحيد ج ٣ ص ٢٤٣ ج ٦٥٦ .

في الركوع في الثانية فإن لحقه وقد رفع رأسه من الركوع في الثانية فقد فاتته الجمعة و عليه الظهر أربع ركعات وكذلك إن كبر تكبيرة الإحرام والإمام راع فحين كبر رفع الإمام رأسه فقد فاتته تلك الركعة وسجد مع الإمام تابعاً له ولا يقتديه ويصلي لنفسه الظهر إن شاء ، وإن كبر خلفه وركع والإمام راع ورفع الإمام لكنّه شك هل لحق بإمامه قبل أن يرفع أو بعده فعليه الظهر لأنّه لم يتحقق أنّه لحق مع الإمام ركعة ، ولو أدركه راعاً وركع ورفع وسجد سجدين . ثم شك هل سجد مع إمامه سجدة أو سجدين تمم الجمعة لأنّه لاسهو على المأموم خلف الإمام ، وإن أدرك معه ركعة فصلاها معه . ثم سلم الإمام وقام فصلّى ركعة أخرى . ثم ذكر أنّه ترك سجدة فلم يدرك هل هي من التي صلاها مع الإمام أو من الأخرى أضاف إليها سجدة ، وقد تمت صلاته لأنّ الركعة الأولى مع الإمام لاحكم لسهوه فيها ، والركعة التي انفرد بها إذا شك أنّه سجد واحدة أو ثنتين أضاف إليها سجدة أخرى فإن ذكر بعد ذلك أنّه كان تركها من الركعة التي مع الإمام قضا سجدة إذا سلم ، وقد تمت جمعتها ، وإن ذكر أنها كانت من التي انفرد بها فقد تمّمها بالتي فعلها .

و يستحب للإمام أن يصعد المنبر بسكينة ووقار ويقعد دون الدرجة العليا ، ثم يجلس عليه للاستراحة وينبغي أن يعتمد على سيف أو عصا أو قوس لأنّه روى أن النبي ﷺ فعل هكذا ، ولا يضع يمينه على شماله كما لا يفعل ذلك في الصلاة ، وينبغي أن يكون الإمام فصيحاً في خطبته بليغاً لا يلحن ، ويكون صادقاً للهجة ، ويكون ممن يصلي في أول الوقت ، ولا ينبغي أن يطول الخطبة لما يئسها فإن ارتج على الإمام جاز أن يفتح عليه من خلفه إنزاله يتذكر من قبل نفسه . فإن قرأ الإمام سورة على المنبر فيها سجدة فإن كانت من العزائم نزل وسجدها وسجد الناس معه ، وإن لم يكن من العزائم جاز أن لا ينزل ولا يسجد .

والاصوات للخطبة مستحب ليس بواجب ، وموضع الاصوات من وقت أخذ الإمام في الخطبة إلى أن يفرغ من الصلوة ، وأن تكلم بعد فراغه من الخطبتين قبل الصلوة لم يكن به بأس غير أن الأفضل ما قلناه ، وإذا دخل المسجد والإمام يخطب ترك السلام.

فإن سلم عليه جاز أن يردّ الجواب كما يجوز أن يردّ في الصلوة ، و يجوز أن يسمت العاطس ، ولا بأس بشرب الماء و الإمام يخطب ، وقد بينّا أن من شرط انعقاد الجمعة الإمام أو من يأمره بذلك ، ولا يجوز مع حضور الإمام العادل أن يتولّى الجمعة غيره إلا إذا منعه من الحضور مانع من مرض و غيره ، ولا تنعقد الجمعة بإمامة فاسق ولا امرأة ، و كل من لا تنعقد به الجمعة لا يكون إماماً فيها ، و يجوز أن يكون الإمام في الجمعة عبداً إذا كان أقرأ الجماعة و يكون العدد قد تمّ بالأحرار .
و المسافر يجوز أن يصلي بالمقيمين وإن لم يكن واجباً عليه إلا أنه لا يصح منه ذلك إلا إذا أتا بالخطبتين ، و يكون العدد قد تمّ بغيره وإن صلى بقوم مسافرين بلا خطبة كان ظهراً لا الجمعة .

و النساء إذا اجتمعن فلا تنعقد بهنّ جمعة لأنّه لا دليل على ذلك ، و الصبي الذي لم يبلغ لا تنعقد به الجمعة .

و أقل ما يكون بين الجمعتين ثلاثة أميال . فإن صلى في موضعين بينهما أقل من ثلاثة أميال فلا يخلو أن يكون الجمعتان وقتاً في حالة واحدة أو تقدّمت أحدهما الأخرى فإن وقتاً في حالة واحدة بطلتا معاً ، وإذا بطلتا فإن كان الوقت باقياً فرضهما الجمعة وإن فات الوقت وجب عليهما الظهر أربع ركعات ، و إن تقدّمت إحداها الأخرى كانت المتقدّمة صحيحة و الأخرى باطلة ، و إن لم يعلم أيّهما سبق أو علم أن أحدهما سابقة غير أنّه لا يعلم عينها أو عرف عينها إلا أنّها نسيّت بطلت في الأحوال الثلاث الصلاتان معاً ، و كان فرضهما الجمعة مع بقاء الوقت و الظهر مع تقضى الوقت ، و السابق منهما يكون بمقدار تكبيرة الإحرام لأنّها إذا سبقت بذلك فقد انعقدت فما يطرأ عليها يكون باطلاً ، و إذا أحرم بالجمعة فأخبر أنّه قد صلى في البلد في موضع آخر الجمعة لم تنعقد جمعته ، و صلى ظهراً إنزاله يكن بينهما ثلاثة أميال ، ولا يؤذن إلا أذان واحد يوم الجمعة ، و الثاني مكروه روي أن أول من فعل ذلك عثمان و قال عطاء بن أول من فعل ذلك معاوية ، و قال الشافعي : ما فعله النبي ﷺ و أبو بكر و عمر أحب إليّ و هو السنة و هو مثل ما قلناه .

و الوقت الذى يحرم البيع فيه يوم الجمعة حين يقعد الإمام على المنبر بعد الأذان وإتما يحرم ذلك على من تجب عليه الجمعة من الأحرار البالغين العقلاء المقيمين فأما المسافر والمبدي والسبي والمرأة وغيرهم ممن لا تجب عليهم الجمعة فإنه لا يحرم عليه البيع فإن كان أحدهما يجب عليه والآخر لا يجب عليه كره لمن لا يجب عليه مبايعته لأنه يكون إغاة على ما هو محرم عليه . فإن خالف من يحرم عليه البيع وتبايعا فالظاهر من المذهب أنه لا ينقضي البيع لأنه منهي عنه ، والنهي يدل على فساد المنهي عنه ، وفي أصحابنا من قال : ينقضي العقد وإن كان محرماً^(١) و يملك به ما يملكه بالعقد الصحيح .

و تقديم النوافل يوم الجمعة خاصة قبل الزوال أفضل ، و في غيرها من الأيام لا يجوز ، و يستحب أن صلى ست ركعات عند انبساط الشمس ، و ست ركعات عند ارتفاعها ، و ست ركعات إذا قرب من الزوال ، و ركعتين عند الزوال . ثم يجمع بين الفرضين بأذان واحد وإقامتين . فإن فصل بين الفرضين بست ركعات على ما ورد به بعض الروايات و الباقي على ما بيناهما كن أيضاً جازياً ، وإن أخر جميع النوافل إلى بعد العصر جازياً أيضاً ، غير أن الأفضل ما قلناه . فإن زالت الشمس ولم يكن قد صلى شيئاً من النوافل أخرها كلها و جمع بين الفرضين فإنه أفضل .

و الزيادة في نوافل نهار يوم الجمعة أربع ركعات مستحبة على ما فصلناه . و من السنن اللازمة يوم الجمعة الفصل على النساء و الرجال و العبيد والأحرار في الحضر و السفر مع الإمكان ، و وقته من طلوع الفجر إلى زوال الشمس ، و كلما قرب من الزوال كن أفضل فإن فاتته قضاء إما بعد الزوال أو يوم السبت ، و إن قدمه يوم الخميس جاز إذا خاف ألا يجد الماء يوم الجمعة أولاً يتمكن من استعماله . و يستحب أن يتنظف يوم الجمعة ويحلق رأسه ويقص أظفاره ويأخذ من شاربته

(١) قال في مفتاح الكرامة ، و هو خير الجامع و الشرائع و النافع و المتبر و الشهيد و كنز العرفان ، و التنقيح ، و الموجز العاوي ، و جامع المقاصد ، و الجفرية و شرحها ، و فرائد الشرائع ، و المعارك ، و الكفاية و غيرها .

و يلبس أطهر ثيابه ، و يمسّ شيئاً من الطيب جسده فإذا توجه إلى المسجد الأعظم مشى على سكينه و وقار و يدعو في توجهه بما هو معروف .
و ينبغى للإمام إذا قرب من الزوال أن يصعد المنبر و يأخذ في الخطبة بقدر ما إذا فرغ منها تزول الشمس . فإذا زالت تزل فصلاً بالناس ، و يفصل بين الخطبتين بجلسة و بقراءة سورة خفيفة .

ولا يجوز أن يكون الإمام أجذم أو أبرص أو مجنوناً بل يكون مسلماً مؤمناً عدلاً غير فاسق ، و يستحب له أن يلبس العمامة شاتياً أو قايظاً و يتردأ ويرد بمنية ، و إذا اختلف شيء مما وصفناه من صفات الإمام سقط فرض الجمعة و كان الفرض الظهر مثل سائر الأيام فإن حضر ليصلي خلف من لا يقتدى به جمعة فإن تمكّن أن يقدم فرضه أربع ركعات فعل ، وإن لم يتمكّن صلاّ معه ركعتين . فإذا سلم الإمام قام فأضاف إليهما ركعتين أخرتين ، و يكون ذلك تمام صلاته .

و إذا صلى الإمام بالناس ركعتين جهر فيهما بالقراءة و يقرأ في الأولى منهما الحمد و سورة الجمعة ، و في الثانية الحمد و المناققين ، و يقتننوتين : أحدهما في الركعة الأولى قبل الركوع ، و الثاني في الركعة الثانية بعد الركوع ، و من صلاّ وحدة استحب له أيضاً أن يقرأ السورتين اللتين ذكرناهما في الظهر و العصر . فإن سبق إلى غيرهما . ثم ذكر عاد إليهما ما لم يتجاوز فيما أخذ نصف السورة فإن تجاوز نصفها تمّم الركعتين و احتسب بهما نافلة ، و استأنف الفريضة بالسورتين هذا هو الأفضل . فإن لم يفعل و قرأ غيرهما كانت الصلوة ماضية ، و يكون ترك الأفضل ، و من صلى الظهر فليس عليه إلا قنوت واحد ، و يستحب له أن يجهر بالقراءة ، ولا بأس أن يجمع المؤمنون في زمان التقية بحيث لا ضرر عليهم فيصلّون جمعة بخطبتين . فإن لم يتمكّنوا من الخطبة صلّوا جماعة ظهراً أربع ركعات ، و الصلوة يوم الجمعة في المسجد الأعظم أفضل منها في المنزل ، و إن لم يكن هناك إمام يقتدى به ، و يكره الأذان لصلوة العصر يوم الجمعة بل ينبغى إذا فرغ من فريضة الظهر أن يقيم للعصر ، و يصلي إماماً كلن أو مأموماً .

﴿ كتاب صلوة الجماعة ﴾

صلوة الجماعة فيما عدا الجمعة سنة مؤكدة في جميع الصلوات الخمس ، وليست بفرض لا على الأعيان ، ولا على الكفايات فمن فعلها جماعة فقد فضلت صلاته على صلوة المنفرد بخمس وعشرين صلوة ، ومن صلى منفرداً جازت صلوته وفاته الفضل ، وأقل ما ينعقد به الجماعة إثنيان فصاعداً وأكثره لا حصر له ، وكلما كثروا كان أفضل والظاهر من المذهب أن الجماعة لا تنعقد جماعة إلا بشرط تقديم الأذان والإقامة ، وفي أصحابنا من قال : إن ذلك من الفضل دون الوجوب .

إذا صلى في مسجد جماعة كره أن يصلي فيه دفعة أخرى جماعة تلك الصلاة فإن حضر قوم صلوا فرادى ، وروى صحة ذلك غير أنهم لا يؤذون ولا يقيمون ، و يجتزون بما تقدم من الأذان والإقامة . هذا إذا لم يكن الصف قد انقض . فإن انقض جازلهم أن يؤذوا و يقيموا ، ولا ينبغي أن يترك صلوة الجماعة إلا لعذر عام أو خاص . فالعام المطر والوحل والرياح الشديدة وما أشبه ذلك ، وهذه الأعذار في الجماعة هي أعذار في ترك الجمعة لقول النبي ﷺ إذا ابتلت النعال فالصلوة على الرحال قال الأصمعي : النعال وجه الأرض الصلبة ، والعذر الخاص المرض ، والخوف ، ومداغة الأخبثين ، وحضور الطعام مع شدة الشهوة أو فوات رفقة أو هلاك طعام له من طيبخ أو خبز يخاف احتراقه أو خوف ضرر يلحقه ديناً أو دنياً أو يكون له عليل أو يغلبه النعاس فيخاف في انتظار الجماعة عليه النوم وانتقاض الطهر فتفوته الصلوة أو ذهاب مال أو إبقاء عبد وما أشبه ذلك فإن عند جميع ذلك يجوز له التأخير لقوله ﷺ : ما جعل عليكم في الدين من حرج .

و يجوز للمنتقل أن يأتم بالمقترض ، والمقترض بالمنتقل والمقترض بالمقترض مع اختلاف فرضيهما ، ومع اتفاقهما إذا رأى رجلين يصليان فرادى فتوى أن يأتم بهما لم يصح صلوته لأن الاقتداء بإمامين لا يصح ، وإذا نوي أن يأتم بأحدهما لا بعينه

لم يصح "لأنه إذا لم يعرف إمامه لم يمكنه الإيتام به فإذا رأى رجلين أحدهما إمام فنوى الاقتداء بالمأموم لم يصح "لأن" الإمام هو الذي يتبع ولا يتبع المأموم ، وكذلك إذا نوى الإيتام بالإمام ثم بان أن المأموم كان قد خالف سنة الموقف ووقف مكان الإمام لا تصح صلوته لأنه بان أنه اتهم بمن لا يصح أن يكون إماماً .

وإذا صلا رجلان فذكر كل واحد منهما أنه إمام صحّت صلوتهما ، وإن ذكر كل واحد منهما أنه مأموم بطلت صلوتهما ، وإن شكّا فلم يعلم كل واحد منهما أنه إمام أو مأموم لم يصح أيضاً صلوتهما لأن الصلوة لا تنعقد إلا مع القطع .

يكراه للإمام أن يطول صلوته انتظاراً لمن يجيء فيكثر به الجماعة أو ينتظر من له قدر فإن أحسن بداخل لم يلزمه التطويل ليلحق الداخل الركوع ، وقد روى أنه إذا كان راکماً يجوز أن يطول ركوعه مقدار الركوع دفعتين ليلحق الداخل تلك الركعة .

يكراه إمامة من يلحن في قرائته سواء كان في الحمد أو غيرها أحوال المعنى أو لم يحل إذا لم يحسن إصلاح لسانه . فإن كان يحسن ويتعمد اللحن فإنه تبطل صلاته و صلوة من خلفه إن علموا بذلك ، وإن لم يعلموا لم تبطل صلوتهم ، وإنما قلنا : ذلك لأنه إذا لحن لم يكن قارئاً للقرآن لأن القرآن ليس بملحون .

ويكره الصلوة خلف التمام ومن لا يحسن أن يؤدّي الحرف ، وكذلك إلفاقا والتمتام : هو الذي لا يؤدّي التاء . وإلفاقا : هو الذي لا يؤدّي الفاء ، وكذلك لا يأتّم بأرث ولا ألثغ ولا أليخ . فالأرث : الذي يلحقه في أول كلامه ريح فيتعدّ رعليه . فإذا تكلم أطلق لسانه . والألثغ : الذي يبدّل حرفاً مكان حرف . والأليخ : هو الذي لا يأتي بالحروف على البيان والصحة ، وإذا أمّ أعجمي لا يفسح بالقراءة أو عجمي بهذه الصفة كرهت إمامته ، ولا يأتّم رجل بإمرأة ولا خنثى لأن الخنثى يجوز أن يكون امرأة فإن ثبت أنه رجل جاز ، وإن ثبت أنها امرأة لم يجز ، ولا يجوز أن يأتّم الخنثى بخنثى لأنه لا يجوز أن يكون الإمام امرأة والمأموم رجلاً فلا يصح صلوته ويجوز أن تأتم المرأة بالرجل و بخنثى لأنه يجوز لها أن تأتم بالرجل والمرأة ، ولا بأس أن يأتّم الرجل بجماعة النساء وإن لم يكن له فيهنّ محرم ، ولا يجوز أن يأتّم

بفاسق ولا مخالف في اعتقاد الحق من القول بالتوحيد والعدل والنبوة وإمامة الاثنى عشر على اختلاف مذاهبهم وآرائهم ، ولا بمن يوافقه في الاعتقاد إذا لم يكن عدلاً مرضياً لأن إمامة الفاسق غير جائزة ، ولا يأتى القارى بالأئمة ، وحدث الأئمة من لا يحسن قراءة الحمد ويجوز أن يأتى الأئمة بأئمة فإن صلى الأئمة بقارى بطلت أيضاً صلوة القارى وصحت صلوة الأئمة فإن صلى بقارى وأئمة بطلت أيضاً صلوة القارى وحدة وصحت صلوة الإمام والمأموم الأئمة .

من صلى خلف رجل ثم تبين أنه كان كافراً لم تجب عليه الإعادة ، ولا أنه يحكم على المصلى بالإسلام سواء صلى منفرداً أو في جماعة في مسجد كان أو في بيته ، ولا يحكم بارتداده إذا قال : لم أسلم لأن الحكم بهما يحتاج إلى دليل .
من صلى بقوم بعض الصلوة ثم سبقه الحدث فاستخلف فأتم الثاني الصلوة جاز ذلك .

و يستحب أن لا يستخلف إلا من شهد الإقامة ، وإن استخلف غيره كان جازياً فإن استخلف من سبق بركعة صلى بهم تمام ما بقى لهم ويؤمى إليهم ليسلموا ويقوم هو فيتم الصلوة لنفسه فإن لم يعلم كم فاتته مع الإمام نبهه عليه من خلفه بالإيماء ، وإذا صلى بقوم وهو محدث أو جنب ولا يعلم حال نفسه ، ولا علم المأموم ذلك ، ثم علم في أثناء الصلوة خرج واغتسل أو توضأ ، وأعاد الصلوة من أولها لأنه صلى بغير طهارة ولا يلزم المأمومين استئناف الصلوة بل صلوتهم تامة إن لم يعلموا فإن علموا حاله كانت صلوتهم أيضاً باطلة ، وعليهم استئنافه .

المراهق إذا كان عاقلاً مميزاً صلى صلوة صحيحة جاز أن يكون إماماً ، وإن لم يكن مميزاً عاقلاً لم يجز ذلك ، ولا يتقدم أحد على غيره في مسجده ولا في منزله ولا في إمارته إلا بأمره وإذنه . فإن أذن له جاز له ذلك إذا كان يصلح للإمامة ، وإذا حضر رجل من بني هاشم فهو أولى بالتقدم إذا كان ممن يحسن القراءة ، ويكره أن يؤم المتيمم المتوضئ ، وكذلك يكره أن يؤم المسافر الحاضرين فإن فعل صحت صلوتهم وسلم وقدم من صلى بهم تمام الصلوة ، وإن صلى مسافر خلف مقيم صلى فرضه و

انصرف ، ولا يلزمه الا تمام ، ولا يجوز أن يؤمّ ولد الزنا ولا الأعرابي المهاجرين ، ولا العبيد الأحرار ، و يجوز أن يؤمّ العبد بمواليه إذا صلح للإمامة ، و يجوز أن يؤمّ الأعمى بالمبصر إذا كان من ورائه من يسدّده و يوجهه إلى القبلة ، ولا يؤمّ المجنون و الأبرص و المحدود و المجنون من ليس كذلك ، و يجوز إمامته بدن كن مثله ، ولا يؤمّ المقيّد المطلقين ، ولا صاحب الفالج الأصحاء ، ولا يسلمى خلف الناصب ، ولا خلف من يتولّى أمير المؤمنين إذا لم يتبرّء من عدوه ، ولا يؤمّ العاق أبويه ولا قاطع الرحم ولا السفية ولا الأغلف .

المأموم إذا كان واحداً وقف عن يمين الإمام فإن وقف على يساره أو ورائه لم تبطل صلوته و إن كان ترك الأفضل ، و إن صلى قدّامه بطلت صلوته دون صلاة الإمام فإن كانا اثنين وقفا خلفه فإن لم يفعلا وقفا عن يمينه و شماله لم تبطل صلوتهما .
المرءة تقف خلف الإمام وكذلك الخنثى المشكل أمره . فإن اجتمع امرأة وخنثى وقف الخنثى خلف الإمام ، و المرأة خلف الخنثى فإن اجتمع رجال و نساء و خنثاؤ و صبيان وقف الرجال وراء الإمام . ثم الصبيان ، ثم الخنثى ، ثم النساء ، ولا يمكن الصبيان من الصف الأول ، وأما جنايزهم فإنّه يترك جنازة الرجال بين يدي الإمام ثم جنايز الصبيان . ثم جنايز الخنثى ، ثم النساء فأما دفنهم فالأولى أن يفرّد لكل واحد منهم قبر لما روى عنهم عليه السلام أنّه لا يدفن في قبر واحد إثنين . فإن دعت الضرورة إلى ذلك جاز أن يجمع إثنين و ثلاثة في قبر واحد كما فعل النبي صلى الله عليه وآله يوم أحد فإذا اجتمع هؤلاء جعل الرجال ممّا يلي القبلة و الصبيان بعدهم . ثم الخنثى . ثم النساء ، و إذا دخل المسجد وخاف فوت الركوع مع الإمام جاز أن يحرم و يركع مكانه ، و ينتظر مجيء من يقف معه ، فإن لم يجى أحد جاز له أن يمضى في ركوعه حتى يلحق بالصف . و إن سجد في موضعه . ثم لحق بالصف في الركعة الثانية كان أفضل . من صلى قدّام الإمام فقد قلنا : أنّه لا تصحّ صلوته لأنّه لا دليل على صحّتها ، فإن وقف في طرف المسجد و الإمام في طرف آخر ولم يتصل الصفوف بينه وبين الإمام أو فوق سطح المسجد أجزاء مالم يحل بينه و بين الإمام حائل أو بين الصفوف و بينه ذلك ، ولا يجوز أن

يكون الإمام على موضع أعلى من موضع المأموم ، ويجوز أن يكون المأموم على مكان أعلى منه . من صلى خارج المسجد ، ولم يحل بينه وبين الإمام حائل أو بينه وبين الصفوف المتصلة المشاهدة للإمام ذلك ، ولا بعد مفرط صحّت صلوته ، ومتى بعد ما بينهما لم تصحّ صلوته ، وإن علم بصلوة الإمام . وحدّ البعد ما جرت العادة بتسميته بعداً وحدّ قوم ذلك بثلاث مائة ذراع ، وقالوا على هذا إن وقف وبينه وبين الإمام ثلاث مائة ذراع . ثم وقف الآخرو بينه وبين هذا المأموم ثلاث مائة ذراع وثمّ على هذا الصواب ، والتقدير بالغاً ما بلغوا صحّت صلوتهم قالوا : وكذلك إذا اتصلت الصفوف في المسجد . ثم اتصلت بالأسواق والدروب والدور بعد أن يشاهد بعضهم بعضاً ، ويرى الآخر ولون الإمام صحّت صلوة الكل ، وهذا قريب على مذهبننا أيضاً ، والشارع ليس بحائل يمنع الإتمام بصلوة الإمام لأخيه لا دليل عليه .

الحايط وما يجري مجراه مما يمنع من مشاهدة الصفوف يمنع من صحة الصلوة والاعتداء بالإمام ، وكذلك الشبايك والمقاصير يمنع من الاقتداء بإمام الصلوة إلا إذا كانت مخرومة لا يمنع من مشاهدة الصفوف . الصلوة في السفينة جماعة جائزة ، وكذلك فرادى سواء كان الإمام والمأموم في سفينة واحدة أو في سفن كثيرة ، و سواء كانت مشدودة بعضها إلى بعض أو لم يكن كذلك لافرق بين أن يكون الإمام على الشط والمأمومون في السفينة أو الإمام في السفينة والمأمومون على الشط إذا لم يحل بينهما حائل لأنّ ماروي من جواز الصلوة في السفينة عام في جميع الأحوال . إذا كانت دار بجنب المسجد كن من صلى فيها لا يخلوا من أن يشاهد من في المسجد والصفوف أو لا يشاهد فإن شاهد من هو داخل المسجد صحّت صلوته وإن لم يشاهد غير أنّه اتصلت الصفوف من داخل المسجد إلى خارج المسجد واتصلت به صحّت صلوته أيضاً وإلا لم تصحّ وإن كان باب الدار بحداء باب المسجد عن يمينه أو عن يساره واتصلت الصفوف من المسجد إلى داره صحّت صلوتهم فإن كان قد أم هذا الصف في داره صف لم تصحّ صلوة من كان قد أمه ، ومن صلى خلفهم صحّت صلوتهم سواء كان على الأرض أو في غرفة منها لأنّهم مشاهدون الصف المتصل بالإمام .

و الصف الذي قدّمه لا يشاهدون الصف المتّصل بالإمام . يستحبّ أن ينتظر الإمام الذي جرت عادته بالصلوة في المسجد فإن خيف فوت الوقت أو فوت الفضل جاز تقديم غيره .

من فارق الإمام لغير عذر بطلت صلوته ، وإن فارقه لعذر و تمّم صلوته صحّت صلوته ولا يجب عليه إعادتها .

شرايط إمام الصلوة خمسة : القراءة والفقه والشرف والهجرة والسن . فالقراءة والفقه مقدّمان ، والقراءة مقدّمة على الفقه إذا تساويا في الفقه ، ويعنى بالقراءة القدر الذي يحتاج إليه في الصلوة فإذا تساويا في القراءة قدّم الأتقنه . فإن كن أحدهما فقيهاً لا يقرأ والآخر قارى لا يفقه . فالقارى أولى لأنّ القراءة شرط في صحّة الصلوة والفقه ليس بشرط ، وإن كان أحدهما يقرأ ما يكفي في الصلوة لكنّه أفتقه ، والآخر كمل القراءة وغير كمل الفقه لكنّه معه من الفقه ما يعرف معه أحكام الصلوة جاز تقديم أيّهما كان . فإن تساويا في الفقه والقراءة قدّم الأشرف . فإن تساويا في الشرف قدّم أقدمهما هجرة فإن تساويا في الهجرة قدّم أسنهما ويريد بذلك من كل سنة في الإسلام أكثر لآفته لو أسلم كافر وله تسعون سنة وهناك من له ثمانون سنة مسلماً لم يقدّم الأسن فإن تساويا في ذلك قدّم أصحبهما وجهاً .

يجوز للمراثة أن تؤمّ النساء في الفرائض والنوافل ، وتقوم وسطهنّ ، ولا تبرز من الصفّ فإن كثرت النساء وقفن صفوفاً مثل الرجال .

و يكره للرجل أن يصلّى بقوم وهم له كرهون . وقت القيام إلى الصلوة عند فراغ المؤذّن من كمال الأذان ، وكذلك وقت الإحرام بها وقت الفراغ منه على التمام . ليس من شرط صلوة الإمام أن ينوى أنّه يصلّى بقوم نساء كانوا أو رجالاً ، ويجب على المأموم أن ينوى الإيتمام . إذا ابتدأ الإنسان بصلوة نافلة ثمّ أحرم الإمام بالفرض فإن علم أنّه لا يفوته الإمام في الجماعة تمّم صلوته وخفّفها ، وإلا قطعها ودخل معه في الصلوة ، وإن كانت فريضة كمل ركعتين وجعلها نافلة وسلم ودخل مع الإمام في الصلوة فإن لم يمكنه قطعها هذا إذا كان مقتدياً به فإن لم يكن مقتدياً به دخل معه

في الصلوة من غير أن يقطعها . فإذا تمم صلوة نفسه سلم إيماءً وقام ف صلى مع الإمام بقية صلوته واحتسبها نافلة .

و إذا صلى خلف من يقتدى به لا يجوز أن يقرأ خلفه سواء كانت الصلوة يجهر فيها أو لا بل يسمع وينصت إذا سمع القراءة . فإن كانت بما لا يجهر فيها سبّح مع نفسه وحمد الله تعالى ، وإن كانت يجهر فيها وخفى عليه القراءة قرأ لنفسه ، وإن سمع مثل الهمهمة أجزاء ، وإن قرأ في هذه الحال كان أيضاً جازياً .

و يستحب أن يقرأ الحمد فيما لا يجهر فيها بالقراءة ، وإن لم يقرأها كانت صلوته صحيحة لأن قراءة الإمام معزية عنه ، وإذا صلى خلف من لا يقتدى به قرأ على كل حال سمع القراءة أو لم يسمع . فإن كان في حال تقيّة أجزاء من القراءة مثل حديث النفس ، ولا يجوز أن يترك القراءة على حال ، وإن لم يقرأ أكثر من الحمد و حدّها كان جازياً ، ولا يجوز أقل منها ، وإذا فرغ المأموم من القراءة قبل الإمام سبّح مع نفسه .

و يستحب أن يبقى آية من السورة فإذا فرغ الإمام قرأ تلك الآية و ركع عن قراءة .

و من صلى يقوم إلى غير القبلة متعمداً كانت عليه إعادة الصلوة ، ولم يكن عليهم ذلك إذا لم يكونوا عالمين . فإن علموا ذلك كل عليهم أيضاً الإعادة ، ومتى لم يعلم الإمام والمأموم ذلك أعادوا إن بقى الوقت ، وإن فات الوقت كانوا صلّوا مستندبري القبلة أعادوا أيضاً فإن كانت يميناً وشمالاً لم يكن عليهم شيء ، ومتى مات الإمام فجأة نحي عن القبلة وتقدّم من يتم بهم الصلوة ، ومن نجاه فإن باشر جسمه وقد برد بالموت بطلت صلوته وعليه الفصل وإعادة الصلوة ، ومن لحق بتكبير الركوع فقد أدرك تلك الركعة فإن خاف فوت الركوع أجزاء تكبيرتواحدة عن الاستفتاح والركوع إذا نوى به الاستفتاح . فإن نوى به تكبير الركوع لم تصح صلاته ، ومن فاتته ركعة مع الإمام جعل ما يلحق معه أوّل صلوته فإذا سلم الإمام قام فتمم ما فاتته مثال ذلك : من صلى مع الإمام الظهر أو العصر وفاته ركعتان قرأ في الركعتين معه الحمد وسورة إن تمكّن فإن لم يمكنه اقتصر

على الحمد وحدها . ثم صلى بعد تسليم الإمام ركعتين يقرأ فيهما الحمد وحدها ، و يستحب وإن فاتته ركعة قرأ في الثانية الحمد وسورة وجلس مع الإمام في التشهد الأول تبعاً له ولا يعتد به ويحمد الله ويستبحه فإذا قام الإمام إلى الثالثة قام إليها وكانت ثانية له . فإذا صلى الإمام الثالثة جلس هو للتشهد ، وتشهد تشهداً خفيفاً ، ثم يلحق به في الرابعة للإمام وتكون ثالثة له فإذا جلس للتشهد الأخير جلس معه يحمد الله تعالى ويستبحه . فإذا سلم الإمام قام فأضاف إليها ركعة وتشهد وسلم ، وينبغي ألا يرفع رأسه من الركوع قبل الإمام فإن رفع رأسه ناسياً عاد إليه ليكون رفعه مع رفع الإمام وكذلك القول في السجود وإن فعل ذلك متعمداً لم يجز له العود إليه أصلاً بل يقف حتى يلحقه الإمام هذا إذا كان مقتدياً به فإن لم يكن مقتدياً به لم يجز له العود إليه على كل حال لأنه يزيد في صلوته ، ومن أدرك الإمام وقد رفع رأسه من الركوع استفتح الصلوة وسجد معه السجدين ولا يعتد بهما ، وإن وقف حتى يقوم الإمام إلى الثانية كان له ذلك فإن أدركه في حال التشهد استفتح وجلس معه فإذا سلم الإمام قام واستقبل القبلة ، ولا يجب عليه إعادة تكبيرة الإحرام ، وتسليمه الإمام في الصلوة مرة واحدة تجاه القبلة يشير بعينه إلى يمينه ، ولا ينبغي أن يزول من مكانه حتى يتم من فاتته شيء من الصلوة صلوته .

ويستحب للإمام أن يسمع من خلفه الشهادتين في جميع الصلوات ، وليس عليهم أن يسمعه ذلك ، ولا يجوز لمن صلى الظهر أن يصلي مع الإمام العصر ويقتدى به . فإن نوى أنها ظهر له ، وإن كان عصرًا للإمام جاز له ذلك . من صلى وحدة ولحق جماعة جاز له أن يعيدها مرة أخرى تلك الصلوة سواء كان إماماً أو مأموماً ، ويكون الأولى فرضه والثانية إمّا أن ينوي بها فائتة وهو الأفضل أو ينوي بها تلوّعاً فإنها تكون على ما نوى سواء كانت ظهراً أو عصرًا أو مغرباً أو العشاء الآخرة ، أو الفجر ، ولا يقف في الصف الأول الصبيان والعبيد والمخائث ، وينبغي أن يكون بين الصفين مقدار مريض عند ولا بأس أن يقف الرجل وحدة في صف إذا امتلأت الصفوف . فإن كان في الصف فرجة كره له ذلك ، ويجوز الوقوف بين الأساطين . ويكره وقوف

الإمام في المحراب الداخل في الحايط ، ولا تفسد ذلك الصلوة ، وقد رخص ذلك للنساء أن يصلين مع الإمام من وراء الحوايل .

ولا يجوز أن يكون الإمام على موضع مرتفع مثل سقف أودكة عالية ، وما أشبه ذلك ، والمأمومون أسفل منه ، وإن كان على أرض عالية منحدره جاز أن يكون أعلى منهم ، ويجوز للمأموم أن يقف على موضع عالي ، وإن كان الإمام في موضع أسفل منه ، ويجوز أن يسلم المأموم قبل الإمام وينصرف في حوائجه عند الضرورة ، وليس عليه الوقوف لتعقيب الإمام ، ولا يجوز للجالس أن يؤم بقيام فإن كانوا كلهم جلوساً جاز ذلك غير أنه لا يتقدمهم إلا بركبتيه إذا كانوا عراة ، وإذا أقيمت الصلوة فلا يجوز أن يصلي التوافل إذا كان الإمام مقتدياً به فإن لم يكن كذلك كان جازاً ، وموقف النساء خلف الرجال ، وإن كانت الصفوف كثيرة وقفن صفّاً مفرداً فإن وقفن كذلك ودخل جماعة من الرجال تأخرن قليلاً حتى يقف الرجال قد آمنن ، ومن صلى خلف من لا يقتدى به فقرأ سجدة العزائم ولم يسجد الإمام سجد إيماءاً وقد أجزأه .

بناء المساجد فيه فضل كثير و ثواب جزيل و يكره تعلية المساجد بل يبنى وسطاً ويكره أن تكون مظلة ، ويستحب أن تكون مكشوفة ، ولا يجوز أن تكون مزخرفة أو مذهبة أو فيها شيء من التصاوير ولا تبنى المساجد بشرافات بل تبنى بها ، ولا تبنى المنارة في وسط المسجد بل تبنى مع حايط المسجد لا تعلو عليه ، ويكره المحاريب الداخلة في الحايط ، و تجعل الميضاة على أبواب المساجد دون داخلها ، وإذا استهدم مسجد استحب تقضه وإعادةه إذا أمكن وكان بحيث ينتابه ^(١) الناس فيصلون فيه ، ولا بأس باستعمال آله في إعادةه أو في بناء غيره من المساجد ، ولا يجوز بيع آله بهال ، ولا يؤخذ من المساجد في الملك ، ولا في الطريق ، ويكره أن يتخذ المسجد طريقاً إلا عند الضرورة . ومن أخذ شيئاً من آلة المسجد فعليه أن يردّه إليه أو إلى غيره من المساجد وإذا تهدم المسجد وخرب ماحوله لا يعود ملكاً ، ويجوز تقض البيع والكنائس واستعمال آلتها في المساجد إذا اندرس أهلها أو كانت في دار حرب . فأما إذا كان لها أهل من الذمة

(١) ينتابه ، تصده مرة بعد اخرى .

يؤدون الجزية و يقومون بشرائط الذمة ولا يجوز ذلك ، و يجوز أن تبنى مساجد ، ولا يجوز اتخاذهما ملكاً ولا استعمال آلتهمافي الأملأ .

و تجنب المساجد البيع والشراء والمجانين والصبيان والأحكام ، و الضالة ، وإقامة الحدود ، وإنشاد الشعر ، و رفع الأصوات فيها ، وعمل الصنایع فيها .
ولا يجوز إزالة النجاسة في المساجد ولا الاستعلاء من البول والغائط فيها ، و غسل الأعضاء في الوضوء لأبأس به فيها ،

و يكره النوم في المساجد كلها وخاصة في المسجد الحرام ومسجد النبي ﷺ و إذا احتلم في أحد هذين المسجدین تیمم في مكانه وخرج و اغتسل ، وليس عليه ذلك في غيرها ، و يستحب كنس المساجد وتنظيفها .

و يكره إخراج الحصى منها فمن أخرجها ردّها إليها أو إلى غيرها من

المساجد .

و يستحب الإسراع في المساجد كلها ، ومن أكل شيئاً من الموزيات مثل الثوم والبصل و ما أشبههما يئافلاً يحضر المسجد حتى تزول رائحته ، وإن كان مطبوخاً لا رايحة له لم يكن به بأس ، وإذا أراد دخول المسجد ينبغي أن يتعاهد نعله أو خفه أو غير ذلك لئلا يكون فيها شيء من النجاسة ، ثم يقدّم رجله اليمنى قبل اليسرى ، ويقول : اللهم صلّ على محمد وآل محمد واقترح لنا باب رحمتك و اجعلنا من عمار مساجدك ، وإذا خرج قدّم رجله اليسرى قبل اليمنى ، وقال : اللهم صلّ على محمد وآل محمد واقترح لنا باب فضلك ، ولا ينبغي أن يتنعل وهو قايم بل يجلس ويلبسهما ، ولا يمسح ولا يتنخم في شيء من المساجد . فإن فعل غطاءً بالتراب ، ولا يقصص القمّل في المساجد فإن خالف دقنها في التراب .

و يكره سلّ السيف و برّي النبل ، وساير الصناعات في المساجد ، ولا يكشف عورته في شيء من المساجد ، و يستحب أن يستر ما بين السرة والركبة ، ولا يرمى الحاصدقاً

ولا يجوز نقض شيء من المساجد إلا إذا استهدمت ، و من كان في داره مسجد قد جعله للصلوة جاز له تغييره و تبديله و توسيعه و تضيقه حسب ما يكون أصلح له و أراد ، و إذا بنى مسجداً خارج داره في ملكه فإن نوى به أن يكون مسجداً يصلى فيه كل من أراد زال ملكه عنه ، و إن لم ينو ذلك فملكه باق عليه سواء صلى فيه أو لم يصل ، ولا يدفن الميت في المساجد ، و يجوز أن يبني مسجداً على بشر غايط إذا طم و انقطعت الريح و لا يجوز ذلك مع وجود الريح ، و صلاة المكتوبة في المسجد أفضل منها في المنزل ، و صلاة النوافل في المنزل أفضل وخاصة نوافل الليل .



(كتاب صلوة الخوف)

صلوة الخوف على ضربين: أحدهما : صلوة الخوف ، والثاني : صلوة شدة الخوف وهو الذي يسميه أصحابنا صلوة المطاردة والمسايفة ، فصلوة الخوف غير منسوخة بل فرضها ثابت ، ولا يجوز إلا بثلاثة شرائط :
أحدها : أن يكون العدو في غير جهة القبلة بحيث لا يتمكن من الصلوة حتى يستدير القبلة أو يكون عن يمينه وشماله .
والثاني : خوف العدو أن يتشاغلوا بالصلوة أكبتوا عليهم ، ولا يأمنون كثرتهم وغدرهم .

والثالث : أن يكون في المسلمين كثرة إذا اترقوا فرقتين كل فرقة تقاوم العدو حتى تفرغ الأخرى من صلواتها ، وإذا ثبتت هذه الشروط قصرت الصلوة وصلى ركعتين واختلف أصحابنا . فظاهر أخبارهم تدل على أنها يقصر مسافراً كان أو حاضراً ، ومنهم من قال : لا يقصر إلا بشرط السفر^(١) والإمام والمأموم سواء في أنه يجب عليهما ركعتين في جميع الصلوة إلا المغرب فإنها ثلاث ركعات على كل حال ، وكيفيتها أن يترق القوم فرقتين: فرقة وقف بحذاء العدو ، وفرقة الأخرى تقوم إلى الصلوة ، ويتقدم الإمام فيستفتح بهم الصلوة ، ويسلم ركعة فإذا قام إلى الثانية وقف قابلاً يقرأ ويطول قرائته ويصلون الذين خلفه الركعة الثانية ، وينوون الأفراد بها ويتشهدون ويسلمون ويقومون إلى لقاء العدو ، ويحيى الباقيون فيقفون خلف الإمام ، ويفتحون الصلوة بالتكبير ، ويسلم الإمام الركعة الثانية بهم ، وهي أولة لهم . فإذا جلس في تشهده قامواهم إلى الركعة الثانية لهم فيصلونها ، فإذا فرغوا منها تشهدوا . ثم يسلم بهم

(١) قال في مصباح الفقيه بعد ذكر كلام المصنف ، وهي مقصورة سراً وفي الحضر ، وقيل : لا كما عن الشيخ في المبسوط ، وعن الشهيد أنه نسيه إلى ظاهر جماعة من الأصحاب ، وعن المصنف في المتميز أنه نقل عن بعض الأصحاب قولاً بأنها إنما تقصر في السفر خاصة

الإمام ، وإن كانت الصلوة صلوة المغرب صلّا بالطائفة الأولى ركعة على ماقدّمناه ويقف في الثانية ويصلون هم ما بقي لهم من الركعتين ويخفّفون فيها فإذا سلّموا انصرفوا إلى لقاء العدو وجاء الباقون فاستفتحوا الصلوة بالتكبير ، وصلى بهم الإمام الثانية له ، وهي أوّل لهم فإذا جلس في تشهدته الأوّل جلسوا معه ، وذكروا الله فإذا قام إلى الثالثة له قاموا معه ، وهي ثانية لهم فيصلّيها فإذا جلس للتشهد الثاني جلسوا معه و تشهدوا وهو أوّل تشهد لهم وخفّفوا . ثمّ قاموا إلى الثالثة لهم فيصلّونها فإذا جلسوا للتشهد الثاني لهم و تشهدوا سلّم بهم الإمام ، وقد بينّا أن الطائفة الأولى ينبغي أن تنوى مفارقة الإمام عند القيام إلى الثانية فإذا فعلت ذلك وسهت الطائفة الأولى بعد مفارقة الإمام لحقها حكم سهوها ، وإن رفع الإمام رأسه من السجدة الأخيرة من الركعة الأولى ولم يقم إلى الثانية بل جلس فلا يخلو أن يكون ذلك سهواً أو عمداً فإن كان سهواً لحقه حكم سهوه دون الطائفة الأولى لأنّها برفع الرأس قد فارقت ، وإن كان عمداً فلا يخلو أن يكون لعلّة أو لغير لعلّة فإن كان لعلّة فصلاته و صلوة من يصلى معه صحيحة ، وإن كان لغير عنذر فقد بطلت صلوته ولا تبطل صلوة الطائفة الأولى لأنّها فارقت حين رفع الرأس ، ومتى جاءت الطائفة الأخرى فاقتدت به وهو جالس لعلّة صحّت صلوة الجميع ، وإن كان لغير عنذر [لعلّة خل] وكانت عالمة بحاله بطلت صلوتها ، وإن لم تعلم بحاله صحّت صلوتها وبطلت صلوته هو .

وينبغي أن يكون الطائفتان ثلاثة ثلاثة وصاعداً فإن كان واحداً واحداً صحّ ذلك أيضاً لأنّ اسم الطائفة تقع على الواحد وعلى الجماعة . ذكر ذلك الفقهاء .

وصلوة المغرب مخير بين أن يصلى بالطائفة الأولى ركعة واحدة وبالأخرى ثنتين ، وبين أن يصلى بالأولى ثنتين وبالأخرى واحدة كلّ ذلك جائز ، وأخذ السلاح واجب على الطائفة لقوله تعالى « وليأخذوا أسلحتهم »^(١) والسلاح الذي يحمله ينبغي أن يكون خالياً من نجاسة فإن كان عليه ريش مالا يؤكل لحمه مثل النسر والعقاب فلا بأس به ، ويكره أن يكون ثقيلاً لا يتمكّن معه من الصلوة والركوع والسجود

كالجوشن الثقيل والمغفر السائح لأنه يمنع من السجود على الجبهة ، وينبغي أن يحمل مثل السيف والسكين والقوس وعنزة والرمح . فإن كان عليه شيء من النجاسة لم يكن به بأس لأنه لا يتم الصلوة فيه منفرداً ، وحمل الرمح إنما يجوز إذا كان في طرف الصفوف لأنه لا يتأذى به أحداً فإن كان في وسط الصفوف كرمه ذلك لأنه يتأذى به الناس إذا أصاب السيف الصقيل نجاسة فمسح ذلك بخرقه فمن أصحابنا من قال : إنه يطهر ومنهم من قال : إنه لا يطهر غير أنه تجوز الصلوة فيه لأنه لا يتم الصلوة فيه منفرداً .

إذا سعى الإمام بما يوجب سجدة السهو في الركعة الأولى مع الطائفة الأولى فإذا فرغت هذه الطائفة من تمام صلواتها كان عليها أن تسجد سجدة السهو لسهو الإمام فإن كانت سهت في الركعة التي صلت مع الإمام لم يعتد بذلك السهو ، وإن سهت في الركعة التي يتفرد بها لزمها سجدة السهو . فإذا اجتمع سهوها في حال الافراد مع سهو الإمام في الأولى أجزأها سجدة السهو دفعة واحدة لأنه مجمع على وجوبها ، ولا دليل على ما زاد عليه ، وإن قلنا : إنها تسجد لكل سهو سجدة كان أحوط لعموم الأخبار .

وأما الطائفة الثانية إذا صلت مع الإمام ، وكان الإمام قد صلا في الأولى فإذا سلم بهم الإمام وسجد سجدة السهو لم يجب عليها اتباعه فيه ، وإن تبعته كان أحوط . وإن سها الإمام في الركعة التي صلى بهم فإذا سجدهما تبعوه على ذلك ، ومتى سهت هذه الطائفة فيما يتفرد به . فإذا سلم بهم الإمام سجدهم لنفوسهم سجدة السهو ولا يجب على الإمام متابعتهم على ذلك ، ومتى سهت في الركعة التي صلى مع الإمام لم يلزمها حكم ذلك السهو ولا يجب عليها شيء .

وإذا احتاج الإمام أن يفرق الناس أربع فرق في أربع وجوه لا يمكنه أن صلى بهم صلوة واحدة لأن صلوة الخوف قد بينا أنها ركعتان فإذا كان كذلك صلى الركعتين بفرقتين . ثم يعيدها فتكون نفلاً له وفرضاً للباقيين على الترتيب الأول سواء . هذا الترتيب كله إذا أرادوا أن يصلوا جماعة فأما إذا انفرد كل واحد منهم وصلى منفرداً كانت صلاته ماضية ويبطل حكم القصر إلا في السفر .

فأما صلوة شدة الخوف فيكون في حال المسابقة والمعاينة ، و يصلى إيماء كيف أمكنه مستقبل القبلة وغير مستقبل القبلة راكباً كان أو ماشياً ، وعلى كل حال غير أنه يستقبل القبلة بتكبير الإحرام ، وإن أمكنه أن يسجد على قريوس السرج فعل ، وإن لم يمكنه وصلى إيماء جعل سجوده أخفض من ركوعه في جميع الأحوال ، وعند المطاعنة والمصاربة ، ولا إعادة عليه ، ولا يجوز له تأخير الصلوة حتى يخرج الوقت ، وإن أخرها إلى آخر الوقت كان جازياً ، ومتى زاد الخوف ولا يمكنه الإيماء أيضاً أجزأه عن كل ركعة تسبيحة واحدة ، وهى سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر كما فعل أمير المؤمنين عليه السلام ليلة الهرير ، ومتى صلى ركعة مع شدة الخوف . ثم أمن نزل وصلى بقية صلوته على الأرض ، وإن صلى على الأرض آمناً ركعة فلققه شدة الخوف ركب صلى بقية صلوته إيماء مالم يستدبر القبلة في الحاليتين ، وإن استدبرها بطلت صلوته واستأنفها .

من رأى سواداً يظنه العدو أجاز له أن يصلى صلوة شدة الخوف إيماء ولا إعادة عليه سواء كان مارآه صحيحاً أو لم يكن كذلك لأنه لا دليل على وجوب الإعادة ، ومتى كان بينهم وبين العدو خندق أو حاجب وخافوا أن تشاغلوا بالصلوة أن يطمؤا الخندق أو ينقبوا الحاجب جاز لهم أن يصلوا صلوة الخوف إيماء إذا ظنوا أنهم يطمؤ قبل أن يصلوا فإن ظنوا أنهم لا يطمؤ ولا ينقبون الحاجب إلا بعد فراغهم من الصلوة لم يصلوا صلوة شدة الخوف ومتى رأوا العدو فصلوا صلوة شدة الخوف . ثم بان لهم أن بينهم خندقاً أو نهراً كبيراً لا يصلون إليهم لم يجب عليهم الإعادة ، ومتى كان العدو في جهة القبلة ، ويكونون في مستوى الأرض لا يسترهم شيء ولا يمكنهم أمر يخاف منه ، ويكون في المسلمين كثرة لا يلزمهم صلوة الخوف ولا صلوة شدة الخوف ، وإن صلوا كما صلى النبي صلى الله عليه وسلم بعسفان جازاً فإنه قام صلى الله عليه وسلم مستقبل القبلة والمشركون أمامه فصف خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم صف ، وصف بعد ذلك الصف صف آخر فركع رسول الله صلى الله عليه وسلم وركعوا جميعاً ثم سجد صلى الله عليه وسلم وسجد الصف الذي يلونه ، وقام الآخرون يحرسونه فلما سجدوا ولون السجدين وقاموا سجدوا الآخرون الذين كانوا خلفهم . ثم تأخر الصف الذي يلونه إلى مقام الآخرين

ويقدم الصف الأخير إلى مقام الصف الأول . ثم ركع رسول الله وركعوا جميعاً في حالة واحدة . ثم سجد وسجد الصف الذي يليه ، وقام الآخرون يحرسونه فلما جلس رسول الله ﷺ والصف الذي يليه سجد الآخرون . ثم جلسوا جميعاً وسلم بهم جميعاً . وصلى بهم ﷺ أيضاً هذه الصلوة يوم بنى سليم .

وإذا كان بالمسلمين كثرة يمكن أن يفرقوا فرقتين ، وكل فرقة تقاوم العدو جاز أن يصلى بالفرقة الأولى الركعتين ، ويسلم بهم ثم يصلى بالطائفة الأخرى ، ويكون نفلاً له ، وهى فرض للطائفة الثانية ، ويسلم بهم ، وهكذا فعل النبي ﷺ يبطن النحل ، وروي ذلك الحسن عن أبي بكر إن النبي ﷺ هكذا صلى ، وهذا يدل على جواز صلوة المقرض خلف المتنقل .

وإذا أراد أن يصلى صلوة الخوف صلوة الجمعة فإنه يخطب بالفرقة الأولى ، وصلى بهم ركعة ، ويصلى بالتالية الركعة الثانية على ما بيناه في غير يوم الجمعة سواء لعموم الأخبار في صلوة الخوف هذا إذا كان الفرقة الأولى تبلغ عددهم الذين تنعقد بهم الجمعة ، فإن كانوا أقل من ذلك لم تنعقد بهم الجمعة يصلون الظهر غير أنهم يصلون الظهر في حال الخوف أيضاً ركعتين لكن يسقط اعتبار الخطبة والعدد معاً ، ومتى كان في الفرقة الأولى العدد الذى تنعقد بهم الجمعة وخطب بهم . ثم انصرفوا وجاء الآخرون لا يجوز أن يصلى بهم الجمعة إلا بعد أن يعيد الخطبة لأن الجمعة لا تنعقد إلا بخطبة مع تمام العدد . فإن صلى بالطائفة الأولى الجمعة كاملة لم يجز أن يصلى بالتالية جمعة فإن صلى بهم الظهر كان جازاً ، وسواء كان إقامة الجمعة على هذا الوجه في مصر أو صحراء لا يختلف الحكم فيه .

ومن صلى صلوة الخوف في غير الخوف كانت صلوة الإمام والمأموم صحيحة وإن تركوا الأفضل من حيث فارقوا الإمام وصاروا منفردين وسواء كان كصلوة النبي ﷺ بذات الرقاع أو بمسغان أو ببطن النحل ، وعلى كل حال .

ولا يجوز صلوة الخوف في طالب العدو لأنه ليس هناك خوف فإن طلبهم ليس بفرض ، والخوف إنما يكون بمشاهدتهم أو الظن لرؤيتهم بشيء من الأمارات .

كل قتال كان واجباً مثل الجهاد أو مباحاً مثل الدفع عن النفس أو عن المال جاز أن يصلى في صلوة الخوف و صلوة شدة الخوف ، وكل قتال كان محظوراً مثل قتال اللصوص وقطاع الطريق فلا يحوز لهم صلوة الخوف . فإن خالفوا و صلّوا صلوة الخوف كانت صلوتهم ماضية لأنهم لم يخلو بشيء من أركان الصلوة ، وإنما يصيرون منفردين بعد أن كانوا مأمومين ، وذلك لا يبطل الصلوة ، وإن صلّوا صلوة شدة الخوف بالإيماء والتكبيرات فإنه لا يجزيهم ويجب عليهم الإعادة لأنه لم يقم دليل على أن لهم هذه الرخصة .

الفار من الزحف إذا صلى صلوة شدة الخوف وجب عليه الإعادة متى كان عاصياً بفراره فإن لم يكونوا عاصيين بأن يكونوا متحيزين إلى فئة أو منحرفين لقتال كانت صلوتهم ماضية ، ويكون الفار عاصياً متى فر من اثنين فإن فر من أكثر منهما لم يكن عاصياً و جازت صلوته . فإذا خاف من سيل يلحقه أو عدو يأخذه أو سبع يقتسه ولم يقدر على التحرر منه جاز له أن يصلى صلوة الخوف .

لبس الحرير محرّم على جميع الأحوال على الرجال فإن فاجأته أمور لا يمكنه معها تزعجه في حال الحرب لم يكن به بأس . فأما فرشه والتدثر به والالتكاء عليه فهو أيضاً محرّم لمعموم تناول النهي له ، وكذلك الحكم في الستور المعلقة كأنه محرّم . فأما إذا خالطه كتان أو قطن أو خز خالص لم يكن به بأس سواء كان غالباً أو نصفين أو أقل من الأبرسم فإنه يزول التحريم . فأما إذا كان جيباً أو كمّاً أو ذيلاً أو ثكّة أو جورباً أو قلنسوة ، وما أشبه ذلك فمكروه غير محرّم .

لبس الذهب محرّم على الرجال سواء كان خاتماً أو طرازاً وعلى كل حال وإن كان موهّأً أو يحرى عليه فيه ويكون قد اندرس و بقي أثره لم يكن به بأس .

﴿ كتاب صلوة العيدين ﴾

صلوة العيدين فريضة عند حصول شرايطها ، و شرايطها شرايط الجمعة سواء في العدد و الخطبة و غير ذلك و تسقط عمّن تسقط عنه الجمعة ، و من فاتته صلوة العيد لا يلزمه قضاؤها ، ومتى تأخر عن الحضور لعارض صلاّها في المنزل منفرداً سنة و فضيلة كما يصلّيها مع الإمام سواء ، وقد روي أنّه إن أراد أن يصلّيها أربع ركعات جاز^(١) و من امتنع من الحضور لغير عذر مع حصول جميع شرايطها فعلى الإمام أن ينكر عليه فإن امتنع قاتله عليه ، و الفصل فيه مستحب ، و وقته بعد طلوع الفجر إلى أن يصلّي صلوة العيد ، و وقت صلوة العيد إذا طلعت الشمس و ارتفعت و انبسطت فإن كان يوم الفطر أصبح بها أكثر^(٢) لأنّ من المسنون يوم الفطر أن يفطر أولاً على شيء من الحلوة ثمّ يصلّي ، و في يوم الأضْحى ألاّ ينوق شيئاً حتّى يصلّي و يضحي و يكون إفطاره على شيء ممّا يضحي به ، و الوقت باق إلى زوال الشمس . فإذا زالت فقد فانت ولا قضاء على ما بيناه .

و يستحبّ التكبير ليلة الفطر عقيب المغرب والعشاء الآخرة ، و صلوة الفجر و صلوة العيد ، و ليس بمسنون في غير هذه الصلوات ولا في الشوارع والأسواق ولا غيرهما . و صلوة العيدين في الصحراء أفضل مع القدرة و ارتفاع الأعذار من المطر والوحل و الخوف ، و غير ذلك إلاّ بمكّة فإنّه يصلّي بها في المسجد الحرام . و ينبغي أن يتعمّم الإمام شائياً كان أو قايضاً ، و يخرج ماشياً مع القدرة فإن لم يتمكن جاز له الركوب .

و الأذان والإقامة في صلوة العيد بدعة ، و ينبغي أن يقتصر المؤذّن على أن

(١) رواها في الاستبصار ج ١ ص ٤٤٦ ح ١٧٢٥ عن أبي البختری عن جعفر عن أبيه عن علي عليه السلام قال ، من فاتته صلاة العيد فليصل أربعاً
(٢) أي لا يجعل بالخروج إلى الصلوة .

يقول ثلاث مرات: الصلوة الصلوة الصلوة .

و يستحب أن يسجد المصلي على الأرض وإن صلى على غيرها مما يجوز السجود عليه كان جائزاً .

ولا صلى يوم العيد قبل صلوة العيد ولا بعدها شيء من النوافل لا ابتداء ولا قضاء إلا بعد الزوال إلا بالمدينة خاصة فإنه يستحب أن يصلي ركعتين في مسجد النبي ﷺ قبل الخروج إلى المصلي فأما قضاء الفرائض فإنه يجوز على كل حال ، و المشي حافياً مستحب للإمام خاصة على سكينه و وقار .

و إذا اجتمعت صلوة عيد و جمعة في يوم واحد فمن شهد صلوة العيد كان مخيراً بين حضور الجمعة ، و بين الرجوع إلى المنزل ، وعلى الإمام أن يعلمهم ذلك في خطبته بعد صلوة العيد .

و يستحب له أن يتطيب ويلبس أطهر ثيابه .

و صلوة العيدين ركعتان باثني عشرة تكبيرة : سبع في الأولى و خمس في الثانية منها تكبيرة الإحرام ، و تكبيرة الركوع فتكون الزائدة على المعتادة في سائر الصلوات تسع تكبيرات .

و كيفيتها أن يفتتح صلوته بتكبيرة الإحرام ويتوجه إنشاء . ثم يقرأ الحمد و سورة الأعلى ثم يكبر خمسن تكبيرات يقنت بين كل تكبيرتين منها بما شاء من الدعاء و التحميد فإن دعا بما روي في هذا الموضع من الدعاء كان أفضل . ثم يكبر السابعة و يركع بها فإذا قام إلى الثانية قام بغير تكبير ، ثم يقرأ الحمد و يقرأ بعدها و الشمس وضحيا . ثم يكبر أربع تكبيرات . يقنت بين كل تكبيرتين فيها . ثم يكبر الخامسة و يركع فإذا فرغ من الصلوة قام الإمام فخطب بالناس ، ولا تجوز الخطبة إلا بعد الصلوة و كيفية الخطبة مثل خطبة الجمعة سواء ، و من حضر و صلى صلوة العيد كان مخيراً في سماع الخطبة وتركها ، و ينبغي أن يقوم الإمام في حال الخطبة على شبه المنبر معمول من طين ، ولا ينقل المنبر من موضعه .

و يستحب أن يكبر في الأضحى عقيب خمس عشرة صلوة إن كان بمعنى : أو لها

الظهر يوم النحر و آخرها الفجر من آخر أيام التشريق ، و هو الرابع من النحر ، و في غيره من الأعمار عقب عشر صلوات أو لها الظهر من يوم النحر و آخرها الفجر من يوم الثاني من التشريق سواء كان إماماً أو مأموماً أو منفرداً ، و ليس بمسنون عقب النوافل ، ولا في غير أعقاب الصلوة .

وكيفية التكبير في الفطر أن يقول : الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر والله الحمد والحمد لله على ما هدانا ، وله الشكر على ما أولانا ، وفي الأضحى مثل ذلك ، ويزيد في آخرها بعد قوله : و له الشكر على ما أولانا ، و رزقنا من بهيمة الأنعام ، و يكره أن يخرج من البلد بعد الفجر إلا بعد أن يشهد صلوة العيد فإن خالف فقد ترك الأفضل فأما قبل ذلك فلا بأس ، ولا يخرج إلى المصلي سلاح إلا عند الخوف من العدو ومتى نسي التكبيرات في صلوة العيد حتى يركع مضى في صلوته ولا شيء عليه ، وإن شك في أعداد التكبيرات بنى على اليقين احتياطاً ، وإن أتمى بالتكبيرات قبل القراءة فاسياً أعادها بعد القراءة ، و إن فعل ذلك تقيّة لم يكن عليه شيء .

و يستحب أن يرفع يديه مع كل تكبيرة ، و إذا أدرك مع الإمام بعض التكبيرات تمّمها مع نفسه . فإن خاف فوت الركوع و الى بينها من غير قنوت . فإن خاف الفوت تركها وقضاها بعد التسليم ، ولا يجوز أن يصلي في المساجد في مواضع كثيرة . و يستحب للإمام أن يحدّث الناس في خطبته في الفطر على الفطرة ، وفي الأضحى على الأضحية .

و من لا تجب عليه صلوة العيد من المسافر و العبد وغيرهما يجوز لهما إقامتها منفردين سنة .

ولا بأس بخروج العجايز و من لا هاية لهنّ من النساء في صلوة الأعياد ليشهدن الصلوة ، ولا يجوز ذلك لذوات الهيات منهنّ والجمال .

و يستحب للإنسان إذا خرج في طريق أن يرجع من غيره اقتداء بالنبي ﷺ



(كتاب صلوة الكسوف)

صلوة كسوف الشمس و خسوف القمر فرض واجب ، كذلك عند الزلازل والرياح المخوفة والظلمة الشديدة يجب مثل ذلك .

و يستحب أن تصلى هذه الصلوة جماعة ، وإن صلى فرادى كان جازراً ، ومن ترك هذه الصلوة متعمداً عند كسوف الشمس أو القمر بأجمعها قضاها مع الغسل ، وإن تركها ناسياً ، والحال ما قلناه قضاها بلا غسل ، ومتى احترق بعض الشمس أو القمر وترك الصلوة متعمداً قضاها بلا غسل ، وإن تركها ناسياً لم يكن عليه قضاء ، و وقت هذه الصلوة إذا ابتداء الشمس أو القمر في الانكساف إلى أن يتبدء في الانجلاء . فإذا ابتداء في ذلك فقد مضى وقتها . فمتى كان وقت صلوة الكسوف وقت فريضة فإن كان أول الوقت صلى صلوة الكسوف . ثم صلوة الفرض فإن تضييق الوقت بدأ بصلوة الفرض . ثم قضا صلوة الكسوف ، وقد روي أنه يبدأ بالفريضة على كل حال ^(١) وإن كان في أول الوقت وهو الأحوط . فإن دخل في صلوة الكسوف فدخل عليه الوقت قطع صلوة الكسوف ، ثم صلى الفرض . ثم استأنف صلوة الكسوف . فإن كان وقت صلوة الليل صلى أو لا صلوة الكسوف . ثم صلى صلوة الليل . فإن فاتته صلوة الليل قضاها بعد ذلك وليس عليه شيء .

و إذا اجتمع صلوة الكسوف و صلوة الجنازة و صلوة الاستسقاء بدأ بالصلوة على الميت . ثم بصلوة الكسوف . ثم الاستسقاء لأنه مسنون يجب تأخره عن الفرض ، و متى علم بالكسوف صلى صلوة الكسوف . فإن غابت الشمس أو القمر أو تغيبت ولا يعلم وقت الانجلاء استظهر .

و صلوة الكسوف واجبة على الرجال و النساء لأن عموم الأخبار يقتضى ذلك

(١) رواها في الكافي ج ٣ ص ٤٦٤ عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام قال سألت عن صلوة الكسوف في وقت الفريضة فقال ، ابدء بالفريضة فقل له ، في وقت صلاة الليل فقال : صل صلاة الكسوف قبل صلاة الليل .

غير أنه لا ينبغي أن يحضر جماعة الرجال إلا العجايز من النساء . فأما غيرهن فينبغي أن يصلين في بيوتهن . فإن اجتمع جماعة من النساء جاز أن يصلين جماعة منفردات عن الرجال .

وصلوة الكسوف عشر ركعات بأربع سجعات ، وتشهد واحد ركع خمس ركعات ويسجد في الخامسة . ثم يقوم فيصلّي خمس ركعات ، ويسجد في العاشرة ، ويقرأ في أول ركعة سورة الحمد وسورة أخرى إن شاء وإن أراد قراءة بعض السورة كان أيضاً جائزاً فإذا أراد في الثانية تتم بقية تلك السورة قرأها ، ولا يلزمه قراءة سورة الحمد بل يبيّن من الموضع الذي انتهى إليه فإن أراد أن يقرأ سورة أخرى قرأ الحمد . ثم قرأ بعدها سورة وكذلك القول في باقي الركعات و يقنت في كل ركعتين قبل الركوع ، فإن لم يفعل واقتصر على القنوت في العاشر لم يلزمه شيء ، وكلما رفع رأسه من الركوع قال: الله أكبر إلا في الخامسة والعاشرة فإنه يقول : سمع الله لمن حمده .

ويستحب أن يكون مقدار مقامه في الصلوة مقدار زمان الكسوف ، ويكون مقدار قيامه في الركوع مقدار قيامه للقراءة و يطول سجوده .

ويستحب قراءة السور الطوال مثل الأنبياء والكهف ، ومتى فرغ من الصلوة ولم يكن ابتلاء الكسوف استحب له إعادة الصلوة ، وإن اقتصر على التسبيح والتحميد لم يكن به بأس .

و يجوز أن يصلّي صلوة الكسوف على ظهر الدابة وصلّيها وهو ماشٍ إذا لم يمكنه النزول والوقوف .



﴿كتاب الجنائز﴾

مدار هذا الكتاب على أربعة أشياء أو لها : الفصل و بيان أحكامه ، و الثاني : التكفين و بيان أحكامه . الثالث : دفنه و بيان أحكامه . الرابع : الصلوة عليه و بيان أحكامها . فأما الفصل فيتقدم ذلك آداب و سنن تتعلق بحال الاحتضار . فإذا حضر إلا إنسان الوفاة استقبل بوجهه القبلة فيجعل باطن قدميه إليها على وجه لوجس لكان مستقبلاً للقبلة ، وكذلك يفعل به حال الفصل . فأما في حال الدفن و الصلوة عليه يجعل معترضاً و يكون رأس الميت مما يلي يمين المتوجه إلى القبلة و رجلاه مما يلي يساره ، و ينبغي أن يلقن الشهادتين و الإقرار بالأئمة واحداً واحداً ، و يلقن كلمات الفرج و هي : لا إله إلا الله الحليم الكريم لا إله إلا الله العلي العظيم سبحانه الله رب السموات السبع و رب الأرضين السبع ، و ما فيهن و ما بينهن و ما تحتهن و رب العرش العظيم ، و سلام على المرسلين ، و الحمد لله رب العالمين ، و لا يحضره جنب و لا حائض ، و متى يصعب عليه خروج الروح نقل إلى مصلاه الذي كان صلى فيه في حياته ، و يتلى القرآن عنده ليسهل الله عليه خروج نفسه ، فإذا قضى تحبه غمضت عيناه ، و شدت لحيته ، و مدت ساقاه ، و أطبق فوه ، و مدت يده إلى جنبيه ، و غطى بثوب ، و إن كان ليلاً أسرج في البيت مصباح إلى الصباح ، و لا يترك وحده بل يكون عنده من يذكر الله تعالى ، و لا يترك على بطنه حديثة أصلاً .

و متى مات أخذ في أمره عاجلاً و في تجهيزه ، و لا يؤخر إلا لضرورة ، و اعلم أن غسل الميت و تكفينه و الصلوة عليه و دفنه فرض على الكفاية بالاخلاف و الميت لا يخلوا من أن يكون رجلاً أو امرأة فإن كان رجلاً فأولى الناس بميراثه أولاهم بحمله و دفنه و الصلوة عليه أباً كان أو ابناً أو أخاً أو عمّاً أو جداً فإن تشاجروا في ذلك فأولاهم بميراثه أولاهم بتولى أمره ، و متى كان هناك رجال أباعد و نساء أقارب ليس لهن رحم محرم ، فالرجال أولى بتولى غسله ، فقد روى أنه إذا كانت ذات رحم محرم

جاز لها أن تتوَلَّى غسله من وراء الثياب ^(١) والأوَّل أحوط فأما إن لم يكن لها رحم محرم فهي كالأجنبيَّات سواء ، ومن مات بين رجال كفَّار ونساء مسلمات لأذات رحم له فيهنَّ أمر بعض النساء رجالاً من الكفَّار بالاغتسال . ثمَّ تعلَّمهم بغسل أهل الإسلام ليغسلوه كذلك ، وإن مات بين نساء مسلمات ورجال كفَّار ، وكان له فيهنَّ محرم من زوجة أو غيرها غسلته من وراء الثياب ، ولم يجز دُفنه من ثياب ، وإن لم يكن له فيهنَّ محرم ولا معهنَّ رجال مسلمون ، ولا كفَّار دفننه بشيابه ولم يغسله على حال ، وأما إن كان إمراة فلا تغلوا أن يكون لها زوج أولم يكن فإن كان لها زوج فالزوج أولى بجميع ذلك من كلِّ أحد ، وإن لم يكن لها زوج فلا يخلو من أن يكون نساء بلا رجال أو رجال بلا نساء أو رجال و نساء فإن كان هناك نساء بلا رجال فهو على ثلاثة أضرب : من لها رحم ومحرم ، ومن لها رحم بلا محرم ، ومن كان لارحم لها ولا محرم ، وكلٌّ من لو كانت رجلاً لم يحلَّ له نكاحها كأُمِّها وجدَّتها وبناتها فهي أولى من كلِّ أحد ، والترتيب فيه كالترتيب في الرجل ويكون أولاهم بميراثها أولاهم يتوَلَّى أمرها ، والتي لها رحم وليست بمحرم . فكلٌّ من لو كانت رجلاً حلَّ له نكاحها كبَنات عمِّها . وبنات خالها ، وبنات خالاتها وبنات عمَّاتها فهي أولى من الأجنبيَّات . فإن لم يكن هناك رحم ولا محرم فهنَّ الأجنبيَّات فهي أولى بمن له الولاء ، وإن كان رجالاً بالنساء فكلٌّ من كان محرماً لها جازله أن يتوَلَّى ذلك منها الأوَّل فالأوَّل كما قلناه في الرجال سواء ، ومن لا محرم له من الرجال كابن العمِّ ، وابن الخال فهو كأجنبيٍّ . فإن اجتمع رجال و نساء من القرابات فالنساء أولى من الرجال لأنَّهنَّ أعرف وأوسع في باب النظر إليهنَّ ، ومتى لم يكن هناك قرابة فالمذهب أنَّه لا يجوز لأحد أن يغسلها ولا يتيمَّمها وتدفن بشيابه . وقد رويت في أنَّه يجوز لهم أن يغسلوا محاسنها يديها ووجهها ^(٢) والأوَّل أحوط .

(١) رواها في التهذيب ج ١ ص ٤٣٩ ج ١٤١٦ عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال سئلت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يموت وليس عنده من يغسله إلا النساء هل تغسل النساء فقال : تغسل إمراة أو ذوات محرمه و نصب عليه النساء الماء سباً من فوق الثياب
(٢) رواها في التهذيب ج ١ ص ٤٤٢ ج ١٤٢٩ عن مفضل بن عمر قال : قلت لأبي —

و إذا ماتت بين رجال مسلمين أجنب ولا زوج لها فيهم ونساء كافرات أمر الرجال بعض النساء الكافرات بالاغتسال ، وتغسلها تغسيل أهل الإسلام ، وإن كان لها في الرجال محرم أو زوج غسلوها من وراء ثيابها ولم تقربها الكافرة .
فإن كانت صبيّة لها ثلاث سنين فصاعداً فحكمها حكم النساء البالغات . فإن كان دون ذلك جاز للرجال تغسيلها عند عدم النساء .

و الصبي إذا مات وله ثلاث سنين فصاعداً فحكمه حكم الرجال سواء ، وإن كان دون ذلك جاز للأجنبيّات غسله مجزئاً من ثيابه .

إذا اجتمع أموات جماعة فإن كان فيهم من يخشى فساد بدنه به وإن لم يكن كذلك فالأولى بالتقديم الأب ثم الابن و ابن الابن ثم الجد ، وإن كان إخوان في درجته قدم أسنهما فإن تساوى أقرع بينهما فإن كان أحدهما أقوى سبباً قدم لذلك ، و الزوجتان إذا اجتمعا قدمت أسنهما فإن تساوتا أقرع بينهما .

و الكفن المفروض ثلاثة أثواب لا يجوز أقل منها مع القدرة : مثزور و قميص و إزار ، والفضل في خمسة أثواب و الزيادة عليها سرف ولا يجوز ، وهي لفافتان أحدهما حبرة ^(١) وعبرية غير مطرزة بالذهب أو شيء من الحرير المحض ، و قميص و إزار و خرقه فهذه الخمسة جملة الكفن ، و يضاف إليها العمامة ، و ليست من جملة الكفن لكنّها سنّة مؤكّدة لا ينبغي تركها هذا إذا كان رجلاً و إن كان امرأة زيدت لفافتين فيكمل لها سبعة أثواب ولا يزدن على ذلك ، والاقتصار على مثل ما للرجال جاز هذا إذا تمكّن منه فإن تعذر ذلك أو أجهف بالورثة اقتصر من الكفن على ما يستتره فحسب .

ولا يجوز أن يكفن في الحرير المحض ، و يكره تكفينه فيما قد دخلت فيه الغزل مع الاختيار ، و يكره أيضاً أن يكفن في الكتان ، و المستحب ما كان قطناً محضاً ومتى

—عبدالله عليه السلام : جعلت فداك ما تقول : في المرأة تكون في السفر مع الرجال ليس فيهم ذو محرم بها ، ولا مهم امرأة فتدوم المرأة فما يصنع بها ؟ قال : يشل منها ما أوجب الله عليه التيمم ولا يمس ولا يكشف لها شيء من محاسنها التي أمراه بسترها قلت : كيف يصنع بها ؟ قال : يشل بطن كفها ثم يشل وجهها ثم يشل ظهر كفها .

(١) الحبرة : كمنية بردسماني .

لم يكن له ما يكفن به وكانت له قميص مخيطة فلا بأس أن يكفن فيه إذا كانت خالية من نجاسة نظيفة و يقطع إزارها ولا يقطع إكمامها ، وإثما يكره الإكمام فيما يبتدى من القمصان ، وإذا حصلت الأكفان فرشت الحبرة في موضع نظيف و ينشر عليها شيء من الذريرة المعروفة بالقميصة ، و يفرش فوقه الإزار و ينشر عليه شيء من الذريرة ، و يفرش فوق الإزار قميص ، و يستحب أن يكتب على الحبرة و الإزار و القميص و العمامة فلان يشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأن محمدًا عبده ورسوله ، وأن أمير المؤمنين و الأئمة من بعده يذكرون واحداً واحداً أئمة أئمة الهدى الأبرار ، و يكتب ذلك بتربة الحسين عليه السلام إن وجد و إن لم يوجد يكتب بالإصبع ، ولا يكتب ذلك بالسواد ، و إن لم يوجد حبرة جعل بدلها لقاقة أخرى .

و يكره أن يقطع شيء من الأكفان بالحديد بل ينبغي أن يخرق ، و المستحب أن يخاط بخيوطه منه و لا تنبل بالريق . فإذا فرغ من الكفن لفق جميعه و عزل و يستعد معه من الكافور الذي لم تمسه النار وزن ثلاثة عشر درهما و ثلث إن تمكّن منه و هو الأفضل و إن لم يتمكّن منه و أوسطه وزن أربعة مثاقيل فإن لم يوجد فمقدار درهم فإن لم يوجد فما تيسر فإن لم يوجد أصلاً دفن بغير كافور .

ولا يخلط بالكافور مسك أصلاً ولا شيء من أنواع الطيب ، و يستعد شيء من السدر لغسل رأسه فإن لم يوجد فالخطمي أو ما يقوم مقامه في تنظيف الرأس ، و قليل من الكافور للغسلة الثانية ، و يستعد أيضاً جريدتان خضراوان من النخل فإن لم يوجد فمن السدر . فإن لم يوجد فمن الخلاف فإن لم يوجد فمن غيره من الشجر الرطب فإن لم يوجد أصلاً فلا بأس بتركه ، و يكتب عليه أيضاً ما كتب على الأكفان ، و يستعد أيضاً مقدار رطل من القطن ليحشى به المواضع التي يخاف من خروج شيء منها . فإذا فرغ من جميع ذلك أخذ في أمر غسله أولى الناس به على ما بيناه و من يأمره هو به و توضع ساجة أو سرير مستقبل القبلة عرضاً على ما بيناه ، و يوضع عليها الميت مثل ذلك و يحفر لصب الماء حفيرة يدخل فيها الماء فإن لم يمكن جاز أن ينصب إلى البالوعة ، و يكره أن ينصب إلى الكنيف ولا يسخن الماء لغسل الميت . فإن كان برداً شديداً يخاف الفاسل

على نفسه جاز إسخان الماء ، ثم يؤخذ السدر فيطرح في إجّانه ويصب عليه الماء ويضرب حتى يرغو ، ويؤخذ رغوته فيطرح في موضع نظيف ليغسل به رأسه ، و ينبغي أن يغسل الميت تحت سقف ، ولا يغسل تحت السماء فإن لم يمكن جاز خلافه . ثم ينزع قميصه يفتق جيبه ، و ينزع من تحته ، و يترك على عورته ما يسترها . ثم يلين أصابعه فإن امتنعت تركها على حالها . ثم يبدأ بفرجه فيغسله بماء السدر والحرص ، و يغسله ثلاث مرّات ويكثر الماء ويمسح بطنه مسحاً رقيقاً . ثم يتحوّل الغاسل إلى رأسه فيبده يغسل رأسه يبدأ بشق رأسه الأيمن ولحيته ورأسه ويثني بالشق الأيسر منه ولحيته ووجهه ويغسله برفق ولا يعنف به . فإن اغسله ثلاث مرّات أضجعه على شقه الأيسر ليبدو له الأيمن ثم يغسله من قرنه إلى قاعه ثلاث غسلات متواليات ، ويكون الذي يصب عليه الماء لا يقطعه بل يصب من قرنه إلى قدمه متوالياً فإن بلغ حقيقه أكثر من الماء . ثم يردّه إلى جانبه الأيمن ليبدو له الأيسر فيغسل من قرنه إلى قدمه ثلاث مرّات مثلك ، و يمسح يده على بطنه و ظهره . ثم يردّه على قفاه فيبدأ بفرجه بماء الكافور فيصنع كما صنع أوّل مرّة فيغسله ثلاث مرّات بماء الكافور و يمسح يده على بطنه مسحاً رقيقاً . ثم يتحوّل إلى رأسه فيصنع كما صنع أوّل فيغسل رأسه من جانبيه كليهما و وجهه ، و جميع رأسه بماء الكافور ثلاث غسلات . ثم يردّه إلى جانبه الأيسر ليبدو له الأيمن فيغسله ثلاث غسلات من قرنه إلى قدميه ، ويدخل يده تحت منكبيه و ذراعيه ، ويكون الذراع والكف مع جنبه ظاهرة كلّما غسل شيئاً منه أدخل يده تحت منكبيه و باطن ذراعه . ثم يردّه على ظهره و يغسله بماء قراح كما فعل أوّل و يبدأ بالفرج . ثم يتحوّل إلى الرأس والوجه ويصنع كما صنع أوّل بماء قراح . ثم الجانب الأيمن ثم الأيسر على ما بيناه في الغسلتين الأولى والثين ، وكلّما غسل الميت غسلة غسل الغاسل يده إلى المرفقين ، ويغسل الإجّانة بماء قراح . ثم يطرح فيها ماء آخر للغسلة المستأنفة ، ولا يرّكب الميت في حال غسله بل يكون على جانبه ، ولا يقعد ولا يغمز بطنه ، وقد روي أنه يوضأ الميت قبل غسله ^(١) فمن عمل بها كان جازماً غير أن عمل الطائفة على

(١) رواها في التهذيب ج ١ ص ٧٠٢ ج ٨٧٨ عن عبدالله بن عبيد قال ، سألت أبا عبد الله

ترك العمل بذلك لأنَّ غسل الميت كغسل الجنابة . ولا وضوء في غسل الجنابة فإذا فرغ من غسله نشفه بثوب نظيف . ثمَّ يأخذ في تكفينه فيتوضأ أو لا الغاسل وضوء الصلوة وإن ترك تكفينه حتى يغتسل كان أفضل إلا أن يخاف على الميت بأن يظهر به حادثة فيبدأ أو لا بتكفينه .

وغسل الغاسل للميت فرض واجب ، وكذلك كل من مسه بعد برده بالموت ، وقبل غسله يجب عليه الغسل فإن مسه بعد تطهيره لم يجب عليه شيء ، وإن مسه قبل برده لم يلزمه الغسل ويغسل يده . فإذا فرغ من ذلك حنطه فيعمد إلى قطن ويذر عليه شيئاً من الذريرة ، ويضعه على فرجه قبله وديره ، ويحشو القطن في دبره لئلا يخرج منه شيء ، ويأخذ الخرقة ، ويكون طولها ثلاثة أذرع ونصفاً في عرض شبراً أو أقل أو أكثر فيشدّها في حقويه ، ويضمّ فخذه ضمّاً شديداً ويلفّها في فخذه . ثمَّ يخرج رأسها من تحت رجله في الجانب الأيمن ويغمرها في الموضع الذي لفّ فيه الخرقة ويلفّ فخذه من حقويه إلى ركبتيه لفّاً شديداً . ثمَّ يأخذ الإزار فيؤزّره به ، ويكون عريصاً يبلغ من صدره إلى الرجلين فإن نقص عنه لم يكن به بأس ، ويعمد إلى الكافور فيسحقه بيده ، ويكره أن يسحقه بحجر أو غير ذلك ، ويضعه على مساجده جبهته وباطن كفيه ويمسح به راحتيه وأصابعهما ، ويضع على عيني ركبتيه وظاهر أصابع قدميه ، ولا يجعل في سمعه وبصره وفيه شيئاً من الكافور ، ولا يجعل فيها أيضاً شيئاً من القطن إلا أن يخاف خروج شيء منه فإن فضل من الكافور شيء جعله على صدره ومسح صدره به . ثمَّ يردّ القميص عليه و يأخذ الجريدتين فيجعل إحداهما من جانبه الأيمن مع ترقوته ويلصقها بجلده والأخرى من جانبه الأيسر ما بين القميص والإزار . ثمَّ يعمّمه فيأخذ وسط العمامة فيثبتها على رأسه بالتدوير ، ويحنّكه بها ويطرح طرفيها جميعاً على صدره ، ولا يعمّمه عمّة الأعرابي بالأحنك . ثمَّ يلفّه في اللقافة فيطوى جانبها الأيسر على جانبها الأيمن ، وجانبها الأيمن على جانبها الأيسر . ثمَّ يضع بالحجرة أيضاً ذلك ويعقد

عليه السلام عن غسل الميت قال ، يطرح عليه خرقة ثم يغسل فرجه ، ويوضأ وضوء الصلوة ثم يغسل رأسه بالسدر والاشنان . ثم بالماء والكافور . ثم بالماء القراح يطرح فيه سبع ورقات صحاح في الماء .

طرفيها مما يلي رأسه ورجليه فإذا فرغ من جميع ما ذكرناه حملته إلى قبره على سريره .
و إن كان الميت مجدوراً أو كسيراً أو صاحب قروح أو محترقاً و لم يخف من
غسله غسل فإن خيف من مسه صب عليه الماء صباً فإن خيف أيضاً من ذلك يتيمم
بالتراب .

و إن كان الميت غريقاً أو مصعوقاً أو مبطوناً أو مدخناً أو مهدوماً عليه استبرى
بعلامات الموت فإن اشتبه ترك ثلاثة أيام . ثم غسل و دفن بعد أن يصلى عليه فإن
كان الميت محرماً غسل كما يفصل الحلال و كفّن كتكفينه غير أنه لا يقرب شيئاً من
الكافور .

و إن كان الميت صبياً غسل كتفيل الرجال ، و كفّن كتكفينهم و تحنيطهم فإن
كان قد بلغ ست سنين فصاعداً صلى عليه ، و إن كان دون ذلك لم تجب عليه الصلوة ،
و يجوز ذلك عند التقية .

و إن كان الصبي سقطاً ، و قد بلغ أربعة أشهر فصاعداً وجب غسله و تحنيطه و تكفينه
و إن كان الأقل من ذلك دفن كما هو بدعه .

و غسل المرأة كفّل الرجل و تحنيطها كتحنيطه إلا أنه تزداد لفاتين على
ما قدّمناه .

و يستحب أن تزداد خرقه يشدّ بها ثدياها إلى صدرها ، و يكثر القطن لقبليها ،
و إذا أريد دفنها جعل سريرها قدّام القبر ، و يؤخذ إلى القبر عرضاً و يأخذها من قبل
وركيها زوجها أو أحد نوى أرحامها ، و لا يتولّى ذلك أجنبي إلا عند الضرورة ، و إن كانت
نفساً أو حايضاً غسلت كتفيلها طاهراً ، و إن كانت حبلى لا يغمر بطنها في الغسلات ،
و إن مات الصبي معها في بطنها دفن معها فإن كانت نعمة والود من مسلم دفنت في مقابر
المسلمين لحرمة ولدها ، و روي أنه يجعل ظهرها إلى القبلة إذ الجنين في بطن أمه وجهه
إلى ظهرها ليكون الولد مستقبل القبلة .

و إن ماتت المرأة ولم يمت الولد شقّ بطنها من الجانب الأيسر و أخرج الولد
و خيط الموضع ، و غسلت ، و دفنت . فإن مات الولد ولم تمت هي ولم يخرج الولد

أدخلت القابلة أو من يقوم مقامها يدها في فرجها فقطعت الصبي وأخرجته قطعة قطعة ، وغسل وكفن وحنط ودفن إن أمكن ذلك .

ولا يحوز قص شيء من شعر الميت ولا من ظفره ، ولا يسه رأسه ولا لحيته ومتى سقط من ذلك جعل معه في أكفانه ، وإذا خرج شيء من الميت من النجاسة بعد الفراغ من غسله غسل منه ، ولم يجب عليه إعادة الغسل . فإن أصاب ذلك كفنه قرض الموضع منه بالمقراض ، والجريدة توضع مع جميع الأموات من النساء والرجال والصبيان مع التمكن . فإن كانت الحال حال نقيته ولم يتمكن من وضعها مع الكفن طرحت في القبر فإن لم يمكن ذلك ترك بغير جريدة ، ولا ينبغي للمؤمن من أن يفسد أهل الخلاف فإن اضطر إليه غسله غسل أهل الخلاف ولا يترك معه الجريدة ، وإذا لم يوجد كافور ولا سدر غسل بالماء القراح .

وإذا مات الميت في مركب في البحر ولا يقدر على الشط يفسل ويحنط ويكفن ويصلى عليه . ثم ينقل ويطح في البحر ليرسب إلى قرار الماء ، ومن وجب عليه القود والرجم أمر ألا بالاغتسال والحنط . ثم يقام عليه الحد ويدفن بعد ذلك ، ولا يجب غسله بعد موته لكن يصلى عليه إذا كان مسلماً .

والشهيد هو الذي يقتل بين يدي إمام عدل في نصرته أو بين يدي من نصبه بالإمام وينبغي أن يدفن بثيابه ولا يغسل ، ويدفن معه جميع ما عليه ، ويصلى عليه إذا أصابه الدم إلا الخفين ، وقد روي أنهما إذا أصابهما دم دفنا معه ^(١) ومن حمل من المعركة وبه رمق . ثم مات تزع عنه ثيابه وغسل وكفن وحنط وصلى عليه .

وكل مقتول سوى من ذكرناه فلا بد من غسله وتحنيطه وتكفينه ظالمًا كان أو مظلومًا ، وحكم الصغير والكبير والذكر والأنثى سواء إذا قتل في المعركة غير أنه

(١) رواها فرائد الكافي ج ٣ ص ٢١١ عن زيد بن علي عن آبائه قال ، قال أمير المؤمنين

عليه السلام ، ينزع عن الشهيد الفرو والحف والقلنسوة والعمامة والمنطقة والراويل إلا أن يكون أصابه دم فإن أصابه دم ترك ، ولا يترك عليه شيء مفقود إلا حل .

يُصَلَّى عليه ، ولا فرق من أن يقتل بحديد أو بخشب أو بحجارة أو برفس ، والحكم فيه سواء لعدم الأخبار .

الجنب إذا استشهد لا يجب غسله ، و كان حكمه حكم من ليس كذلك لأنه لا دليل عليه .

إذا وجد في المعركة ميت و ليس به أثر حكم له بحكم الشهداء إذا خرج من المعركة ، ومات قبل أن ينقضي الحرب ، و ينتقل عنها فهو شهيد أكل أو لم يأكل وإن مات بعد تنقضي الحرب وجب غسله و إن لم يأكل و يشرب .

كل من قتل في المعركة حكم له بحكم الشهادة عمداً قتل أو خطأ بسلاح أو غير سلاح شوهه قاتله أو لم يشاهد .

إذا وجد غريق أو محترق في حال القتال حكم له بالشهادة ، وإن خرج بعد القتال و بقي ولو كانت ساعة أو أوصى أو أكل وجب غسله .

ولد الزنا يغسل عليه إذا مات خلافاً لقتادة في أنه لا يغسل و يصلى عليه .

و النفساء تغسل و يصلى عليها خلافاً للحسن البصري في أنه لا يصلى عليها .

قتيل أهل البغي لا يغسل ولا يصلى عليه لأنه كافر .

قتيل أهل العدل في جهة أهل البغي لا يغسل و يصلى عليه .

قطاع الطريق إذا قتلوا غسلوا و صلى عليهم ، و من قتله قطاع الطريق غسلوا و صلى عليهم .

إذا اختلط قتل المسلمين بالمشركين روي أن أمير المؤمنين عليه السلام قال : ينظر مؤثرهم فمن كان صغير الذكر يدفن . فعلى هذا يصلى على من هذه صفته . و إن قلنا : إنه يصلى على كل واحد منهم منفرداً بنية شرط إسلامه كان احتياطاً ، و إن قلنا : يصلى عليهم صلوة واحدة ، و ينوى بالصلوة الصلوة على المؤمنين منهم كان قوياً .

و من وجد من المقتول قطعة فإن كان فيه عظم وجب غسله و تحنيطه و تكفينه و إن كان موضع الصدر صلى عليه أيضاً . و يجب على من يمسه الغسل إذا كان ذلك في غير المعركة فإن كان في المعركة سقط غسله ، ووجب باقي الأحكام ، و إن كانت القطعة

التي فيها العظم قطعت من حيٍّ وجب على من مسّها الغسل ، وإن لم يكن فيها عظم دفن كما هو ولم يغسل ولا يجب على من مسّه الغسل .

و إذا أراد الغاسل للمقتول غسله بدأ بغسل دمه . ثم صبّ عليه الماء صبّاً ولا بذلك جسده ، وبدأ يديه و دبره ويربط جراحاته بالقطن و العصيب ، وكذلك موضع الرأس ، و يجعل عليه زيادة قطن ، وإن كان الرأس قد بان من الجسد وهو معه غسل الرأس أولاً . ثم الجسد على ما بيناه و يوضع القطن فوق الرقبة ، و يضمّ إليه الرأس و يجعل معه في الكفن ، و كذلك إذا أنزله في القبر يتناوله مع الجسد وأدخله للحد ، ووجهه إلى القبلة .

و إذا حمل الميت إلى قبره ينبغي أن يتّبع الجنائزة ولا يتقدّمها وإن مشى بيمينها و شمالها كان أيضاً جازياً ، و إن تقدّمها لعارض من مرض أو ضرورة كان جازياً ، وإن كان لغير ذلك فقد ترك الفضل ، و يكره الركوب خلف الجنائزة إلا عند الضرورة . ويستحبّ لمن شيع الجنائزة أن يحمله من أربع جوانبه يبدأ بمقدم السرير الأيمن . ثم يمرّ معه و يدور من خلفه إلى الجانب الأيسر فيأخذ رجله الأيسر ويمرّ معه إلى أن يرجع إلى المقدم كذلك دور الرحا .

و يستحبّ إعلام المؤمنين بجنائزة المؤمن ليتوقّروا على تشييعه ، و يستحبّ لمن رأى جنازة أن يقول : الحمد لله الذي لم يجعلني من السواد المخترم . ثم يمرّ بها إلى المصلى فيصلّي عليه .

و أولى الناس بالصلوة على الميت الوليُّ أو من يقدره الوليُّ . فإن حضر الإمام العادل كان أولى بالتقدّم ، و يجب على الوليِّ تقدّمه . فإن لم يفعل لم يجز له أن يتقدّم فإن لم يحضر الإمام وحضر رجل من بني هاشم استحبّ للوليّ أن يقدره . فإن لم يفعل لم يجز أن يتقدّم فإن حضر جماعة من الأولياء كان الأب أولى . ثم الولد ، ثم ولد الولد . ثم الجدّ من قبل الأب و الأمّ . ثم الأخ من قبل الأب و الأمّ . ثم الأخ من قبل الأب . ثم الأخ من قبل الأمّ . ثم العمّ . ثم الخال . ثم ابن العمّ . ثم ابن الخال ، و بجلته أن من كان أولى بميراثه كان أولى بالصلوة عليه لقوله تعالى

« وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض »^(١) وذلك عام ، وإذا اجتمع جماعة في درجة قدم الأقرء ثم الأثقه . ثم الأسن لقوله ﷺ يؤمكم أقرءكم . الخبر . فإن تساوا في جميع الصفات أقرع بينهم الولي .

الحر أولى من المملوك في الصلوة على الميت ، وكذلك الذكر أولى من الأنثى إذا كان ممن يعقل الصلوة ، ويجوز للنساء أن يصلن على الجنازة مع عدم الرجال ، و حدهن إن شئن فرادى ، وإن شئن جماعة فإن صلن جماعة وقفت الإمامة وسطهن المعمول به من وقت النبي ﷺ إلى وقتنا هذا في الصلوة على الجنازة أن يصلي جماعة فإن صلى فرادى جاز كما صلى النبي ﷺ الأوقات المكروهة للتوافل يجوز أن يصلي فيها على الجنازة . لا بأس بالصلوة والدفن ليلاً ، وإن فعل بالنهار كان أفضل إلا أن يخاف على الميت إذا اجتمع جنازة رجل وصبي يصلي عليه وخنثى وإمرأة قد تمت المرأة إلى القبلة وبعدها الخنثى . ثم الصبي ثم الرجل ، ويقف الإمام عند الرجل ، وإن كان الصبي لا يصلي عليه قدّم أو لا الصبي . ثم على ما رتبناه ، وإن صلى عليهم فرادى كان أفضل . يسقط الصلوة على الميت إذا صلى عليه واحد ، والزوج أحق بالصلوة على المرفة من جميع أوليائها .

وإذا أراد الصلوة وكانوا جماعة تقدم الإمام وقفوا خلفه صفوفاً فإن كان فيهم نساء وقفن آخر الصفوف . فإن كان فيهن حائض وقفت وحدها في صف بارزة عنهن وعنهم . فإن كانوا نفسين تقدم واحد وقف الآخر خلفه بخلاف صلوة الجماعة ، ولا يقف على يمينه ، وإن كان الميت رجلاً وقف الإمام في وسط الجنازة ، وإن كان إمرأة وقف عند صدرها ، وينبغي أن يكون بين الإمام وبين الجنازة شيء يسير لا يبعد عنها ويتحقق عند الصلوة عليه إن كان عليه نعلان فإن لم يكن عليه نعل أو كان عليه خف صلى عليه كذلك ولا ينزعهما .

وكيفية الصلوة عليه أن يرفع يديه بالتكبير ويكبّر تكبيرة ، ويشهد أن لا إله إلا الله . ثم يكبّر تكبيرة أخرى ، ولا يرفع يديه ، ويصلي على النبي ﷺ .

ثم يكبر الثالثة ويدعو للمؤمنين . ثم يكبر الرابعة ويدعو للميت إن كان مؤمناً ، وعليه إن كان ناصباً ويلعنه ويبرء منه ، وإن كان مستضعفاً قال : ربنا اغفر للذين تابوا إلى آخر الآية ، وإن كان لا يعرف مذهبه سئل الله أن يحشره مع من كان يتولاه ، وإن كان طفلاً سئل الله أن يجعله له ولأبويه فرطاً ثم يكبر الخامسة ، ولا يبرح من مكانه حتى يرفع الجنازة ويراها على أيدي الرجال ، ومن فاته شيء من التكبيرات أتمها عند فراغ الإمام فيتابعه . فإن رفعت الجنازة كبر عليها ، وإن كانت مرفوعة ، وإن بلغت إلى القبر كبر على القبر إنشاء .

والأفضل ألا يرفع يده فيما عدى الأولة فإن رفعها كان أيضاً جائزاً ومن كبر تكبيرة قبل الإمام أعادها مع الإمام

ومن فاته الصلوة على الجنازة جاز أن يصلي على القبر بعد الدفن يوماً وليلة . فإن زاد على ذلك لم تجز الصلوة عليه ، ولا تجوز الصلوة على غائب مات في بلد آخر لأنه لا دليل عليه .

ويكره أن يصلي على جنازة واحدة دفعتين .

وإذا تضيّق وقت فريضة بدء بالفرض . ثم الصلوة على الميت إلا أن يكون الميت يخاف من ظهور حادثة فيه فحينئذ يبدأ بالصلوة عليه .

وأفضل ما يصلي على الجنائز في مواضعها المرسومة بذلك ، وإن صلى عليها في المساجد كان أيضاً جائزاً ، ومتى صلى على جنازة . ثم بان أنها كانت مقلوبة سوّيت وأعيدت الصلوة عليها ما لم تدفن فإن دفن مضت الصلوة .

والأفضل أن لا يصلي على الجنازة إلا على طهر فإن فاجأته جنازة ولم يكن على طهر تيمّم وصلى عليها . فإن لم يمكنه صلى عليها بغير طهر ، وكذلك الحكم إن كان جنباً ، والمرأة إن كانت حائضاً جاز أن يصلياً من غير اغتسال ، ومع الغسل أفضل ، ومن صلى بغير تيمّم أيضاً جاز .

وإذا كبر على جنازة تكبيرة أو تكبيرتين وأحضرت جنازة أخرى فهو مغتفر بين أن يتم خمس تكبيرات على جنازة الأولة . ثم يستأنف الصلوة على الأخرى ، و

بين أن يكبر الخمس تكبيرات من الموضع الذي انتهى إليه ، وقد أجزأه عن الصلوة عليهما .

و متى صلى جماعة عراة على ميت فلا يتقدم إمامهم بل يقف في الوسط فإن كان الميت عربياً نزل في القبر أولاً وغطيت سوته . ثم يصلي عليه بعد ذلك . فإذا فرغ من الصلوة عليه حمل إلى القبر فإذا دنا من قبره وضع دون القبر بمقدار ذراع . ثم يمر بها إلى شفير القبر ممماً يلي رجله في ثلاث دفعات إن كان رجلاً ، ولا يفدحه في القبر دفعة واحدة ، وإن كانت امرأة تركها قدام القبر ممماً يلي القبلة . ثم ينزل إلى القبر الولي أو من يأمره الولي به سواء كان شفعاً أو وتراً ، وإن كانت امرأة لا ينزل إلى قبرها إلا زوجها أو ولدهم لها . فإن لم يكن أحد منهم جاز أن ينزل إليه بعض الرجال المؤمنين ، وإن نزل بعض النساء عند عدم الرجال من ذوى الأرحام كان أفضل .

و ينبغي أن يتحفظ من ينزل إلى القبر ويكشف رأسه ويحل أزراره ، ويجوز أن ينزل بالحقين عند الضرورة والتقية . ثم يؤخذ الميت من قبل رجلي القبر فيسل سلا فيبدأ برأسه وينزل به القبر ، ويقول عند معاينة القبر : اللهم اجعلها روضة من رياض الجنة ولا تجعلها حفرة من حفر النار ، ويقول إذا تناوله : بسم الله والله وفي سبيل الله وعلى ملة رسول الله ﷺ اللهم إيماناً بك وتصديقاً بكتابك هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله اللهم زدنا إيماناً وتصديقاً . ثم يضعه على جانبه الأيمن ويستقبل به القبلة ، ويحل عقد كفنه من قبل رأسه ورجليه ، ويضع خده على التراب .

و يستحب أن يجعل معدشي من تربة الحسين عليه السلام ثم يشرح عليه اللبن ، ويقول من يشرجه : اللهم صل وحدته وآنس وحشته وارحم غربته واسكن إليه من رحمتك مرحة يستغنى بها عن رحمة من سواك واحشره مع من كان يتولاه .

و يستحب أن يلقن الميت الشهادتين وأسماء الأئمة عليهم السلام عند وضعه في القبر قبل تشريح اللبن . فيقول الملقن : يا فلان بن فلان اذكر العهد الذي خرجت عليه من دار الدنيا شهادة أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأن محمداً عبده ورسوله ، وأن

علياً أمير المؤمنين و الحسن و الحسين و يذكر الأئمة إلى آخرهم أئمة الهدى الأبرار فإن فرغ من تشريح اللبن عليه أهال التراب عليه ، و يهيل كل من حضر الجنائز استحباباً بظهور أكفهم . و يقولون عند ذلك : إنا لله و إنا إليه راجعون هذا ما وعد الله و رسوله و صدق الله و رسوله اللهم زدنا إيماناً و تسليماً ، ولا يهيل الأب على ولده ولا نورحم على رحمه وكذلك لا ينزل إلى قبره فإنه يقسى القلب ، و إذا أراد الخروج من القبر خرج من قبل درجليه ، ثم يطم القبر ، ويرفع من الأرض مقدار أربع أصابع ولا يطرح فيه من غير ترابه و يجعل عند رأسه لبنة أو لوح . ثم يصب الماء على القبر يبدأ بالصب من عند الرأس ثم يدار من أربع جوانبه حتى يعود إلى موضع الرأس فإن فضل من الماء شيء صب على وسط القبر . فإذا سوى القبر وضع يده على قبره من حضر الجنائز استحباباً ، و يفرج أصابعه بعد ما ينضح القبر بالماء و يدعو للميت فإذا انصرف الناس عن القبر تأخر أولى الناس بالميت و ترحم عليه ، و نادى بأعلى صوته إن لم يكن في موضع تقيّة يا فلان بن فلان : الله ربك و محمد نبيك و علي إمامك و الحسن و الحسين و يسمي الأئمة واحداً واحداً أئمة الهدى الأبرار ، ويكره التابوت إجماعاً فإن كان القبر ندياً جاز أن تفرش بشيء من الساج أو ما يقوم مقامه .

تجصيص القبور و البناء عليه في المواضع المباحة مكروه إجماعاً .

و يستحب أن يكون حفر القبر قد رقامة أو إلى الترقوة ، و اللحد ينبغي أن يكون واسعاً بمقدار ما يتمكّن الرجل فيه من الجلوس ، و يجوز الاتصاف على الشق و اللحد أفضل ، و يكره نقل الميت من الموضع الذي مات فيه إلى بلد آخر إلا إذا نقل إلى بعض المشاهد فإنه يستحب ذلك . فإذا دفن في موضع مباح أو مملوك لا يجوز تحويله من موضعه ، و قد روي ترخّص في جواز نقله إلى بعض المشاهد سمعناها مذاكرة و الأول أفضل ، ولا يترك المصلوب على خشبة أكثر من ثلاثة أيام . ثم ينزل إلى القبر و يوارى في التراب ، و يكره تجديد القبور بعد اندراسها ، ولا بأس بتليّنها ابتداء و الأفضل أن يترك عليه شيء من الحصى ، و يكره أن يحفر قبر مع العلم به فيدفن فيه ميت آخر إلا عند الضرورة ، و الكفن يؤخذ من نفس التركة قبل قسمة الميراث وقضاء

الديون والوصايا . ثم يقضى الديون . ثم الوصايا . ثم الميراث ، وإن كانت الميت امرأة لزم زوجها كفنها وتجهيزها ولا يلزم ذلك في مالها .

ويستحب أن يدفن الميت في أشرف البقاع فإن كان بمكة ففي مقبرتها وكذلك المدينة والمسجد الأقصى ، وكذلك مشاهد الأئمة عليهم السلام وكذلك كل بلد له مقبرة تذكر بخير وفضيلة من شهداء أوصالحيين وغيرهم ، والدفن في المقبرة أفضل من الدفن في البيت لأن النبي صلى الله عليه وآله أجاز لأصحابه المقبرة فإن دفن في البيت جاز أيضاً ، ويستحب أن يكون للإنسان مقبرة ملك يدفن فيها أهله وأقرباء ، وإذا تشاح نفسان في مقبرة مسئلة فمن سبق إليها كان أولى بها لأنه بالحيازة قدملكه وإن جاء دفعة واحدة أقرع بينهما فمن خرج اسمه قدّم على صاحبه ، ومتى دفن في مقبرة مسئلة لا يجوز لغيره أن يدفن فيه إلا بعد اندراسها ، ويعلم أنه قد صار رميماً ، وذلك على حسب الأهوية والتراب فإن بادر إنسان فنش قبراً . فإن لم يجد فيه شيئاً جاز أن يدفن فيه وإن وجد فيه عظماً أو غيرها ردّ التراب فيه ولم يدفن فيه .

ومن استعار أرضاً فدفن فيها فإن رجع فيه قبل الدفن كان له ، وإن رجع فيه بعد الدفن لم يكن له لأن العارية على حسب العادة والدفن فيه يكون مؤبداً إلى أن يبلى الميت فحينئذ تعود الأرض إلى مالكة ، ومن غصب غيره أرضاً فدفن فيها جاز لصاحبها قلعه منها ، والأفضل أن يتركه ولا يهتك حرمة ، وإذا مات إنسان وخلف ابنين أحدهما حاضر والآخر غائب فدفن الحاضر الميت في أرض مشتركة بينه وبين الغائب . ثم قدّم الغائب يستحب له ألا ينقله لأنه لو كان أجنبياً استحب له ألا ينقله فإن اختار النقل كان له ذلك ، ومتى اتفق سائر الورثة على دفنه في موضع ثم أراد بعضهم نقله فليس له ذلك ، ومتى اختلفوا فقال بعضهم : يدفنه في الملك ، وقال الباقون ، يدفنه في المسبّل فدفنه في المسبّل أولى ، ومتى دفن الميت في القبر ثم بيعت الأرض جاز للمشتري نقل الميت عنها ، والأفضل أن يتركه لأنه لا دليل يمنع من ذلك . يكره أن يتسكى على قبر أو يمشى عليه ، ويكره أن يينا على القبر مسجداً يصلى عليه إجماعاً . إذا اختلفت الورثة في الكفن اقتصر على المفروض منه ، إذا غصب ثوباً وكفن به

ميتاً جاز لصاحبه نزعہ منه والأفضل تركه وأخذ قيمته . إذا أخذ السيل الميت أو أكله السبع و بقي الكفن كان ملكاً للورثة دون غيرهم إلا أن يكون تبرع إنسان بتكفينه فيعود إليه دون الورثة إنشاء وإن يرد عليهم كان لهم . التعزية جائزة قبل الدفن وبعد الدفن ، و يكفي في التعزية أن يراء صاحب المصيبة ، و يكره الجلوس للتعزية يومين و ثلاثة إجماعاً ، و يستحب تعزية الرجال و النساء و الصبيان و يكره تعزية الشباب من النساء للرجال الذين لارحم بينهم و بينهم ، و يستحب لقراءة الميت و جيرانه أن يعملوا طعاماً لأرباب المصيبة ثلاثة أيام كما أمر النبي ﷺ لأهل جعفر رضى الله عنه عليه . البكاء ليس به بأس ، و أما اللطم والخدش و جز الشعر و النوح فإنه كله باطل محرّم إجماعاً ، وقد روى جواز تخريق الثوب على الأب و الأخ ولا يجوز على غيرهم وكذلك يجوز لصاحب الميت أن يتميز من غيره بإرسال طرف العمامة أو أخذ مئزر فوقها على الأب و الأخ فأما على غيرهما فلا يجوز على حال .



(كتاب الزكاة)

❦ (فصل : في حقيقة الزكاة وما يجب فيها و بيان شروطها) ❦

الزكاة في اللغة هي النمو يقال : زكّى الزرع إذا نَمى . وزكّى الفرد إذا صار زوجاً فشبهه في الشرع إخراج بعض المال زكاة ما يؤول إليه من زيادة الثواب . وقيل أيضاً إنَّ الزكاة هي التطهير لقوله تعالى « أَقْنَتُ نَفْسًا زَكِيَّةً » أي طاهرة من الذنوب. فشبهه إخراج المال زكاة من حيث تطهر ما بقي ، ولولا ذلك لكان حراماً من حيث إنَّ فيه حقاً للمساكين ، وقيل : تطهير المالك من مآثم منعها ، ومدار الزكاة على أربعة فصول : أحدها : ما يجب فيه الزكاة ، وبيان أحكامه .

وثانيها : من يجب عليه الزكاة و بيان شروطه.

وثالثها : مقدار ما يجب فيها .

ورابعها : بيان المستحق وكيفية القسمة .

فأما الذي تجب فيه الزكاة فتسعة أشياء : الإبل ، والبقر ، والغنم ، والدناير ، والدرهم ، والحنطة ، والشعير ، والتمر ، والزبيب .

وشروط وجوب الزكاة في هذه الأجناس ستة : إثنان يرجعان إلى المكلف ، و أربعة ترجع إلى المال . فما يرجع إلى المكلف : الحرية وكمال العقل ، وما يرجع إلى المال : الملك و النصاب و السوم و حؤول الحول ، والحرية شرط في الأجناس كلها لأنَّ المملوك لا تجب عليه الزكاة لأنَّه لا يملك شيئاً ، وكمال العقل شرط في الدناير والدرهم فقط . فأما ما عداهما فإنَّه يجب فيه الزكاة ، وإن كان مالهما ليس يعاقل من الأطفال و المجانين ، و الملك شرط في الأجناس كلها ، وكذلك النصاب والسوم شرط في المواشي لا غير ، و حؤول الحول شرط في المواشي و الدناير و الدرهم لأنَّ الفلألت لا تراعى فيها حؤول الحول . فهذه شرايط الوجوب .

فأما شرايط الضمان فإنَّ ثنات : الإسلام ، و إمكان الأداء لأنَّ الكافر وإن وجبت

عليه الزكاة لكونه مخاطباً بالعبادات فلا يلزمه ضمانها إذا أسلم ، وإمكان الأداء لا بد منه لأن من لا يتمكن من الأداء وإن وجبت عليه . ثم هلك المال لم يكن عليه ضمان ونحن نذكر لكل جنس من ذلك فصلاً مفرداً إنشاء الله تعالى .

❦ (فصل : في زكاة الإبل)

شرايط وجوب زكاة الإبل أربعة : الملك و النساب و السوم و حؤول الحول ، و الكلام في ذلك كلام في ثلاثة فصول : في النصاب و الوقص و الفريضة . فالنصاب هو الذي يتعلق به الفريضة ، و الوقص هو ما لم يبلغ نصاباً فهو وقص ذلك ويسمى شبقاً ، و الفريضة فهي المأخوذ من النصاب . فالنصيب في الإبل ثلاثة عشر نصاباً : خمس و عشر و خمس عشرة و عشرون و خمس و عشرون ست و ثلاثون ست و أربعون إحدى وستون ست و سبعون إحدى وتسعون مائة وإحدى و عشرين ، وما زاد على ذلك أربعون أو خمسون ، والأوقاص فيها ثلاثة عشر وقصاً ، خمسة منها أربعة أو لها الأربعة الأولية ، و الثاني ما بين الخمس و العشر و ما بين العشر إلى خمس عشر و ما بين خمس عشرة إلى عشرين ، و ما بين عشرين إلى خمس و عشرين ، و ليس بين خمس و عشرين وست و عشرين وقص ، و اثنتان تسعة تسعة بين ست و عشرين إلى ست و ثلاثين ، و ما بين ست و ثلاثين إلى ست و أربعين و ثلاث بعد ذلك كل واحد أربع عشرة ما بين ست و أربعين إلى إحدى و ستين . و ما بين إحدى و ستين إلى ست و سبعين ، و ما بين ست و سبعين إلى إحدى و تسعين ، و واحد تسع و عشرون ، و هو ما بين إحدى و تسعين إلى مائة و إحدى و عشرين ، و بعد ذلك واحد ثمانية و هو ما بين مائة و واحد و عشرين إلى مائة و ثلاثين : ثم بعد ذلك تستقر الأشناق تسعة تسعة لا إلى نهاية .

و الفريضة المأخوذة منها اثنتي عشر فريضة خمس منها متجانسة و هو ما يجب في كل خمس من الإبل شاة إلى خمس و عشرين و سبعة مختلفة في ست و عشرين بنت مخاض أو ابن لبون ذكر نصاباً مقدراً لا بالقيمة ، و في ست و ثلاثين بنت لبون ، و في ست و أربعين حقة و في إحدى و ستين جذعة ، و في ست و سبعين بنت لبون ، و في إحدى و تسعين حقتان . فإذا

بلغت مائة وإحدى وعشرين ففي كل خمسين حقّة ، وفي كل أربعين بنت لبون بلاخلاف بين أصحابنا إلا أنهم يفصلوا ، والأخبار مطلقة ، والذي يقتضيه عمومها أن يراعى العدد فإن انقسمت خمسينات أخرجنا عن كل خمسين حقّة ، وإن انقسمت أربعينات أخرجنا عن كل أربعين بنت لبون فإن اجتمع فيها هذان أخرجنا عن كل خمسين حقّة وعن كل أربعين بنت لبون .

فيخرج من ذلك إن في مائة وإحدى وعشرين ثلاث بنات لبون إلى مائة و ثلاثين ففيها حقّة و بنتا لبون إلى مائة وأربعين حقّتان ، وبنت لبون إلى مائة وخمسين ففيها ثلاث حقاك إلى مائة وستين ففيها أربع بنات لبون إلى مائة وسبعين ففيها حقّة و ثلاث بنات لبون إلى مائة وثمانين ففيها حقّتان و بنت لبون إلى مائة وتسعين ففيها ثلاث حقّتان و بنت لبون إلى مائتين ففيها إمّا أربع حقاك أو خمس بنات لبون وعلى هذا الحساب بالغأما بلغ لعموم قوله في كل خمسين حقّة في كل خمسين حقّة وفي كل أربعين بنت لبون . وأسنان الإبل التي يؤخذ في الزكاة أربعة : أوّلها بنت مخاض ، وهي التي استكملت سنه ودخلت في الثانية ، وإمّا سميت بنت مخاض لأن أمّها ماخض وهي الحامل . والمخاض : اسم جنس لا واحد له من لفظه والواحد خلفه . وبنت لبون ، وهي التي تم لها سنتان ودخلت في الثالثة ، وسميت بنت لبون لأن أمّها قد ولدت وصار لها لبن . والحقّة وهي التي لها ثلاث سنين ودخلت في الرابعة ، وسميت بذلك لأنها استحققت أن يطرقها الفحل . وقيل : لأنها استحققت أن يحمل عليها . والجذعة بفتح الذال ، وهي التي لها أربع سنين ، وقد دخلت في الخامسة ، وهي أكبر سن يؤخذ في الزكاة .

فأما ما دون بنت مخاض فأول ما تنفصل ولدها يقال له فصيل ويقال له : حواراً أيضاً . ثم بنت مخاض ثم بنت لبون . ثم الحقّة . ثم الجذع ، وقد فسرها . فإذا كان له خمس سنين ودخل في السادسة فهو الثني ، وإن كان له ست سنين ودخل في السابعة فهو ربّاع وربّاعيّة . فإن كان له سبع سنين ودخل في الثامنة فهو سديس و سدس . فإذا كان له ثمان سنين ودخل في التاسعة فهو بازل ، وإمّا سمى بازلاً لأنه طلع نابه ، ويقال له : بازل عام و بازل عامين . و البازل والمخلف واحد . فمن وجب عليه بنت مخاض

ولم يكن عنده وعنده ابن لبون ذكراً أخذ منه لأعلى وجه القيمة بل هو مقدّر فإن عدمهما كان مخيراً أن يشتري أيهما شاء . فإن وجبت عليه بنت مخاض وكانت عنده إلا أنّها سميّة وجميع إبله مهازيل لا يلزمه إعطاؤها ، و جاز أن يشتري من الجنس الذي وجب عليه . فإن تبرّع بإعطائه أخذ منه . فإن اختار إعطاء ثمنه أخذه .

و الزكاة تجب بحوّل الحول فيما يراعى فيه الحول إذا كمل النصاب و باقي الشروط ، ولا يقف الوجوب على إمكان الأداء فإن أمكنه ولم يخرج كان ضامناً ، و الإمكان شرط في الضمان ، وفي الناس من قال : إن إمكان الأداء شرط في الوجوب ، و الأوّل أظهر لقولهم عَلَيْهِ السَّلَامُ : لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول ^(١) ولم يقولوا : إذا أمكن الأداء ، وما بين النصاب و النصاب و قص لا يتعلق به الزكاة لانفراداً ولا مضافاً إلى النصاب .

من كان له خمس من الإبل فتلف بعضها أو كلّها قبل الحول فلا زكاة فيها لأنّ الحول ماحال على نصاب ، و إن حال الحول و أمكنه الأداء فلم يخرج زكاتها حتى هلكت أو بعضها فعليه زكاتها لأنّه ضمنها بالتقريب .

فإن حال الحول قتلت كلّها بعد الحول قبل إمكان الأداء فلا ضمان عليه لأنّ شرط الإمكان لم يوجد بعد ، و إن تلف منها واحدة بعد الحول قبل الإمكان فمن قال : الإمكان شرط في الوجوب يقول : لأشياء عليه ، وعلى ما قلناه : من أن الإمكان شرط في الضمان فقد هلكت بعد الوجوب و قبل الضمان خمس المال . فإذا هلك كان من ماله و مال المساكين لأنّ مال المساكين أمانة في يديه لم يفترط فيها فيكون عليها أربعة أخماس الشاة هذا إذا هلكت واحدة بعد الحول و قبل إمكان الأداء ، وهكذا إذا هلك اثنتان أو ثلاث أو أربع . فإذا هلك الكل فلا شيء عليه لأنّ شرط الضمان ما وجد . ومتى كان عنده تسع من الإبل فهلكت أربع بعد حوّل الحول قبل إمكان الأداء فعليه شاة لأنّ وقت الزكاة جاء ، وعنده خمس من الإبل سواء قلنا : إن إمكان الأداء

(١) المروية في الكافي ج ٣ ص ٥٢٥ عن الحلبي قال ، سألت أبا عبد الله عليه السلام

عن الرجل يفيد المال . قال ، لا يزكيه حتى يحول عليه الحول .

شرط في الوجوب أو الضمان لأن النصاب وجد على الوجهين .

فإن كانت المسئلة بحالها فهلك منها خمس بعد الحول قبل إمكان الأداء فمن قال : الإمكان شرط في الوجوب قال : لا شيء عليه ، وعلى ما قلناه : من أن الإمكان شرط في الضمان فقد هلك خمسة أضعاف المال بعد الوجوب و قبل الضمان فعليه أربعة أخماس شاة لأنه هلك من المال الذي تعلق الوجوب به خمسة .

فإن كانت له ثمانون شاة فهلك منها أربعون بعد الحول قبل إمكان الأداء كان فيها شاة سواء قيل : إن الإمكان شرط في الوجوب أو الضمان لأنه قد بقي معه نصاب كامل يجب فيه شاة .

وإن كان له ست وعشرون من الإبل فحال الحول عليها . ثم هلك منها خمس قبل إمكان الأداء فمن قال : إمكان الأداء شرط في الوجوب قال : عليه أربع شياة لأن وقت الوجوب جاء معه أحد وعشرون ، وفي عشرين أربع شياة واحدة عفو ، وعلى ما قلناه : إن إمكان الأداء شرط في الضمان فقد هلك خمس المال إلا خمس الخمس بعد الوجوب وقبل الضمان فما هلك منه ومن مال المساكين فيكون عليه أربعة أخماس بنت مخاض و أربعة أخماس خمسها و على المساكين خمس بنت مخاض إلا أربعة أخماس خمسها و إنما كان الأمر على ما قلناه في هذه المسائل لقوله ﷺ : الإبل إذا بلغت خمسا ففيها شاة فأوجب فيها ولو وجبت في الذئبة للزمه على كل حال .

من وجبت عليه بنت مخاض و ليست عنده و عنده ابن لبون ذكر أخذ منه ولا شيء له ولا عليه ، وإن كانت عنده بنت لبون أخذت منه و أعطى شاتين أو عشرين درهماً .

وإن كانت عنده بنت مخاض و عليه بنت لبون أخذت منه ومعها شاتان أو عشرين درهماً ، و بين بنت لبون و حقة مثل ما بين بنت لبون و بنت مخاض لا يتها فضل أخذ الفضل ، وكذلك ما بين حقة و جذعة سواء .

فإن وجبت جذعة و ليس معه إلا ما فوقها من الأسنان أي سن كان فليس فيه شيء مقدراً إلا أنه يقوم و يترادان الفضل ، وليس الخيار للساعي فيها من استيفاء أجوده

ولا للمعطى أيضاً أن يعطى رديّة ، وإن تشاحا أقرع بين الإبل ويقسم أبداً حتى يبقى المقدار الذي فيه ما يجب عليه فيؤخذ عند ذلك .

وإن وجبت عليه أسنان مختلفة مثل حقّة و بنت لبون و عنده إحدى النوعين تراد الفضل ، وقد يئتم ، وكذلك الحكم فيما عداهما من الأسنان يؤخذ بالقيمة وتراد الفضل ، وإن اختار المعطى أن يشتري ما وجب عليه كان له ذلك بعد أن لا يقصد شراء رديّة .

فإن كانت إبله كلها مهازيل لزمه منها . فإن كان فيها مهازيل و سمان أخذ منه وسطاً ولا يؤخذ سمين ولا هزيل فإن تبرّع فأعطى السمان جاز أخذه .

وإن اجتمع مال يمكن أن يؤخذ منه حقّة على حدته أو بنت لبون مثل أن يكون المال مأتين فإنّه يجوز أن يؤخذ أربع حقائق أو خمس بنات لبون غير أن الأفضل أن يؤخذ أرفع الأسنان ولا يتشاغل بكسرة العدد فيؤخذ الحقائق .

وإن كانت إبله صحاحاً و الأسنان الواجبة مراضاً لا يؤخذ ذلك ، و يؤخذ من الصحاح بالقيمة ، وإنّما قلنا ذلك لقوله ﷺ : ولا يؤخذ حرمة ولا ذات عوار ، ويجوز النزول من الجذعة إلى بنت مخاض ، والصعود من البنت مخاض إلى جذعة على ما قدر في الشرع بين الأسنان ، فأما الصعود من جذعة إلى الثنيّ و ما فوقه فليس بمنصوص عليه لكنّه يجوز على وجه القيمة ، وكذلك النزول عن بنت مخاض يجوز على وجه القيمة و إن لم يكن منصوصاً عليه .

فإن كانت الإبل كلها مراضاً أو معيياً لم يكلف شراء صحيح ، و يؤخذ من وسط ذلك لا من جيدها ولا رديتها فإن تشاحا استعمل القرعة . فإن كان عنده مهازيل و سمان أخذ بمقدار ما يسبب كل واحد من النوعين منه ، و إن كان نصاب واحد نصفه مهازيل و نصفه سمان فإن تبرّع صاحب المال فأعطى ما يجب عليه سميناً أخذ ، و إن لم يفعل قوّم ما يجب عليه مهزولاً و سميناً ، و يؤخذ منه نصفه بقيمة المهزول و نصفه بقيمة السمين ، و على هذا يجري هذا الباب ، و كذلك حكم المعايير سواء ، و من وجب عليه

جذعة حايلاً جاز أن يؤخذ حاملاً ، ويسمى ما خضاً إذا تبرّع به صاحبه ، وكذلك إذا ضربها الفحل ولا يعلم أهى حايلاً أو حامل ؟ جاز أخذها به ، والشاة التي تجب في الإبل ينبغي أن يكون الجذعة من الضأن والثنية من المعزروي ذلك سويد بن غفلة عن النبي ﷺ ، ويؤخذ من نوع البلد لامن نوع بلد آخر لأن الأنواع تختلف فالمكبة بخلاف العربية ، والعريية بخلاف النبطية ، وكذلك الشامية والعراقية وسواء كان ما أخذ من الشاة ذكراً أو أنثى لأن الاسم يقتناوله ، وسواء كانت الإبل ذكوراً أو إناثاً لأنه لم يفرق في الشرع ذلك .

و أما المعلوف فلا يلزم فيه الزكوة على حال .

و المال على ضربين : صامت و فاطق ، وإن شئت قلت : باطن و ظاهر . فالوجوب قد بينا أنه يتعلق بحؤول الحول فيما عدا الغلات ، وبلوغ النصاب ، والضمان يتعلق بإمكان الأداء مع الإسلام ، ومعناه إذا كانت الأموال باطنة من الذهب والفضة أن يقدر على دفعها إلى من تبرأ ذمته بالدفع إليه من الإمام أو خليفة الإمام أو مستحقه . وإن كانت ظاهرة وهي الماشية والثمار والحبوب فالكلام في أحكامه مثل ما قلناه في الأموال الباطنة : من إمكان دفعها إلى الإمام أو خليفته أو مستحقه سواء ، وإن كان حمل ذلك إلى الإمام أولى لأن له المطالبة بهذه الصدقات .

فإذا ثبت ما قلناه فإذا كان عنده مثلاً أربعون شاة أو خمس من الإبل فحال عليها الحول وعدّها الساعى أو لم يعدّها قتلها قتلها قبل أن يمكنه تسليمها فما تلف فمته و من المساكين على ما بيناه وهكذا الحكم فيه .

إذا حال الحول على مائتى درهم فافرد منها خمسة قتل قبل إمكان الأداء ضمن بالحصة . إذا قبض الساعى مال الزكوة برئت ذمة المزكى فإن هلك في يد الساعى مال الزكوة من غير تفريط لم يكن عليه ضمان ، وإن كان بتفريط ضمن الساعى ، وتفريطه أن يقدر على إيصاله إلى مستحقه فلا يفعل على ما بيناه .

و الصعود والنزول في صدقة الإبل واحد وهو منصوص عليه من غير قيمة ، و يجوز مثل ذلك في سائر أنواع ما يجب فيه الزكوة من البقر والغنم إلا أنه يكون بقيمة

من كان عنده ستّ وعشرون من الإبل فمرت ثلاث سنين يلزمه بنت مخاض للسنة الأولى . ثمّ ينقص عن النصاب الذي يجب فيه بنت مخاض فيلزمه خمس شاة في السنة الثانية ، وفي الثالثة ينقص عن النصاب الذي فيه خمس شاة فيلزمه أربع شاة فيجتمع عليه بنت مخاض و تسع شاة ، ومن كان عنده خمس من الإبل و مرت به ثلاث سنين لم يلزمه أكثر من شاة واحدة لأنّ الشاة استحققت فيها فيبقى أقلّ من خمس فلا يلزمه فيها شيء .

❖ (فصل : في زكوة البقر) ❖

شرائط زكوة البقر مثل شرائط الإبل . وهي الملك و النصاب و الحول و السوم .
فالنصب في البقر أربعة :

أولها : ثلاثون فيه تبيع أو تبعية .

و الثاني : أربعون فيه مسنة لا غير ، ولا يجوز الذكر إلا بالقيمة .

و الثالث : ستون فيه تبعان أو تبعتان .

و الرابع : في كلّ أربعين مسنة وكلّ ثلاثين تبيع أو تبعية فإن اجتمع عدد يمكن أن يخرج عن كلّ واحد منهما على الأفراد كان مخيراً في إخراج أيّها شاء مثلاً ذلك مائة و عشرون من البقر فإن شاء أخرج ثلاث مسنّات ، وإن شاء أربع تبعات ، وإخراج المسنّات أفضل .

و الأوقاص فيها أربعة : أولها : تسع و عشرون ، و الثاني : تسعة ما بين الثلاثين إلى الأربعين . و الثالث : تسع عشرة ما بين أربعين إلى ستين ، و الرابع : تسعة تسعة بالغاً ما بلغ .

و الفرص فيها إثنان : تبيع أو تبعية مخيّر في ذلك . و الثاني : مسنة لا غير ، و الخيار إلى ربّ المال غير أنّه لا يؤخذ منه الردّي ، ولا يلزمه الجياد بل يؤخذ وسطاً فإن تشاحا استعمل القرعة .

فأمّا أسنان البقر فإذا استكمل ولد البقر سنة ودخل في الثانية فهو جذع وحذعة

فإذا استكمل سنتين ودخل في الثالثة فهو ثنتى وثنية . فإذا استكمل ثلاثاً ودخل في الرابعة فهو رباع ورباعية . فإذا استكمل أربعاً ودخل في الخامسة فهو سدس وسدس فإذا استكمل خمساً ودخل في السادسة فهو صالح . بالصاد غير المعجمة والعين المعجمة ثم لا اسم له بعد ذلك هذا ، وإنما يقال : صالح عام ، وصالح عامين ، وصالح ثلاثة أعوام قال أبو عبيد : تبع لا يدل على سن ، وقال غيره : إنما سمى تبعاً لأنه يتبع أمه في الرعى ، وفيهم من قال : لأن قربه يتبع أذنه حتى صاراً سواء . فإذا لم يدل اللغة على معنى التبع والتبعية فالرجوع فيه إلى الشرع ، والنبي ﷺ قد بين . و قال تبع أو تبعة جذع أو جذعة ، وقد فسره أبو جعفر ﷺ وأبو عبد الله ﷺ بالحولى وأما المستنة فقالوا أيضاً : فهي التي لها سنتان وهو الثنتى في اللغة . فينبغي أن يعمل عليه ، وروى عن النبي ﷺ أنه قال : المستنة هي الثنية فصاعداً ، ولا زكاة في شيء من البقر حتى يحول عليه الحول ، ولا تعدل مع أمهاتها ولا منفرداً عنها بل لكل شيء حول نفسه وسواء كانت متولدة من أمهاتها أو مستفادة من غيرها أو من جنسها أو غير جنسها ، وكذلك حكم الإبل والغنم سواء ، ولا زكاة في شيء من العوامل منها ، ولا المملوك مثل ما قلناه في الإبل سواء فإن كانت المملوك مملوكة أو للعمل في بعض الحول وسلامة في بعض حكم لأجل فإن تساوى فلا حوط لإخراج الزكاة فإن قلنا : لا يجب فيها الزكاة كان قوياً لأنه لا دليل على وجوب ذلك في الشرع والأصل براءة النعمة .

❦ (فصل : في زكاة الغنم) ❦

شروط زكاة الغنم مثل شروط الإبل والبقر ، وهي الملك والتباعد والسوم والحول .

و النصب في الغنم خمسة :

أو لها : أربعون فيها شاة .

و الثاني : مائة وإحدى وعشرون فيها شاتان .

الثالث : مائتان واحدة ففيها ثلاث شياة .

و الرابع : ثلاثمائة و واحدة فيها أربع شياة .

الخامس : أربع مائة يؤخذ من كل مائة شياة بالغاً ما بلغ .

والغفو فيها خمسة : أولها : تسع وثلاثون : الثاني : ثمانون ، وهى ما بين أربعين إلى مائة وأحد وعشرين . الثالث : تسعة و سبعون و هو ما بين مائة و أحد و عشرين إلى مائتين و واحدة . الرابع : مائة إلا واحدة ما بين مائتين و واحدة إلى ثلاث مائة و واحدة ، الخامس : مائة إلا اثنتين و هو ما بين ثلاث مائة و واحدة إلى أربع مائة ، ولا يؤخذ الربا وهى التى تربي و لديها إلى خمسة عشر يوماً و قيل : خمسين يوماً فهى في هذه الحال بمنزلة النفساء من ابن آدم ، ولا المخاض و هى الحامل ولا الأكولة و هى السمينة المعدة للأكل ، ولا الفحل .

و أسنان الغنم أول ما تلد الشاة يقال لولدها : سخلة ذكراً كان أو أنثى في الضأن و المعز سواء . ثم يقال بعد ذلك : بهيمة ذكراً كان أو أنثى فيهما سواء . فإذا بلغت أربعة أشهر فهى من المعز جفر للذكر والأنثى جفرة ، و جمعها جفار . فإذا جازت أربعة أشهر فهى العقود و جمعها عقدان ، و عريض و جمعها عراض ، و من حين ما يولد إلى هذه الغاية يقال لها : عناق للأنثى و الذكر جدى ، وإذا استكملت سنة الأنثى عنز والذكر تيس . فإذا دخلت في الثانية فهى جذعة ، و الذكر جذع ، فإذا دخلت في الثالثة فهى الثنية و الذكر الثنى . فإذا دخلت في الرابعة فرباع و رباعية . فإذا دخلت في الخامسة فهى سديس و سدس . فإذا دخلت في السادسة فهو صالح . ثم لا اسم له بعد هذا السن لكن يقال : صالح عام ، و صالح عامين ، و على هذا أبداً .

و أما الضأن فالسخلة و البهيمة مثل ما في المعز سواء ثم هو حمل للذكر والأنثى حتى دخل إلى سبعة أشهر . فإذا بلغت سبعة أشهر قال ابن الأعرابي : إن كان بين شابين فهو جذع ، و إن كان بين هرمين فلا يقال : جذع حتى يستكمل ثمانية أشهر و هو جذع أبداً حتى يستكمل سنة . فإذا دخل في الثانية فهو ثنى و ثنية على ما ذكرناه في المعز سواء إلى آخرها ، و إنما قيل : جذع في الضأن إذا بلغ سبعة أشهر و أجزأ في الأضحية لأنه إذا بلغ سبعة أشهر فإن له في هذا الوقت نزو و ضرب ، و المعز لا ينزو

حتى يدخل في السنة الثانية . فلهذا أُقيم الجذع في الضحايا مقام الثني من المعز ،
و أما الذي يؤخذ في الجذع الصدقة من الضأن و من المعز الثني .

فإن ثبت ذلك فلا يغلو حال الغنم من الأمور : إما أن يكون كلها من السن الذي
يجب فيها فإنه يؤخذ منها ، وإن كانت دونها في السن جاز أن يؤخذ منه بالقيمة ، و
إن كانت فوقه وتبرع بها صاحبها أخذت منه ، وإن لم يتبرع رد عليه فاضل ما يجب
عليه ولا يلزمه أكثر ما يجب عليه ، ومتى كان عنده أربعون شاة أحد عشر شهراً ، وأهل
الثاني عشر فقد وجبت عليه الصدقة و أخذت منها . فإن ماتت قبل إمكان أدائه لا يجب
عليه ضمانها ، وإن ماتت بعد إمكان أدائها ضمنها ، وإن لم يهل الثاني عشر وولدت
أربعين سخلة وماتت الأمهات لم تجب الصدقة في السخال وانقطع حول الأمهات واستوتف
حول السخال .

إذا كان المال ضأناً و ما عزاً و بلغ النصاب أخذ منه لأن كل ذلك يسمى
غنماً ، و يكون الخيار في ذلك إلى رب المال إن شاء أعطى من الضأن ، و إن شاء من
المعز لأن اسم ما يجب عليه من الشاة يتناولهما إلا أنه لا يؤخذ أردادها ، ولا يلزمه
أعلاها وأسمنها بل يؤخذ وسطاً ، فإن كانت كلها ذكوراً أخذ منه ذكراً ، وإن كانت أنثى
أخذ منه أنثى فإن أعطى بدل الذكر أنثى أو بدل الأنثى ذكراً أخذ منه لأن الاسم
تناوله .

إذا قال له رب الماشية : لم يحل علي مالي الحول صدق ، ولا يطالب ببينة ولا
يلزمه يمين ، ولا يقبل قول الساعي عليه لقول أمير المؤمنين عليه السلام لعامله : لا تخالط بيوتهم
بل قل لهم : هل الله في أموالكم حق ؟ فإن أجابوك نعم فامض معهم ، وإن لم يجيبك فارجع عنهم .

فإنما إذا شهد عليه شاهدان عدلان بحؤول الحول قبل ذلك أخذ منه الحق .
إذا كان من جنس واحد نصاب ، و كانت من أنواع مختلفة مثل أن يكون عنده
أربعون شاة بعضها ضأن و بعضها ما عز ، و بعضها مكية و بعضها عريضة و بعضها شاميّة

يؤخذ منها شاة لأن الاسم يتناولها ، ولا يقصد أخذ الأجود ولا يرضى بأدونه بل يؤخذ ما يكون قيمته على قدر قيمة المال ، وكذلك الحكم في ثلاثين من البقر بعضها سوسى وبعضها بيطى وبعضها جواميس يؤخذ منها تباع أو تبينة من أوسط ذلك على قدر المال وكذلك الإبل إذا كان عنده ست وعشرون إبلاً بعضها عريية وبعضها بختية وبعضها الروك وغير ذلك وجبت فيها بنت مخاض على قدر المال .

وكذلك الحكم في الغلات إذا اتفق جنس واحد من أنواع مختلفة مثل أن يكون طعام بلغ النصاب بعضه أجود من بعض أو التمر بعضه أجود من بعض أو الزبيب مثل ذلك أخذ ما يكون على قدر المال .

وكذلك القول في الذهب والفضة سواء بأن يكون بعضه دنانير صحاحاً وبعضها مكسرة فالحكم فيه سواء . فإن كان سبائك أو غير منقوشة فلا زكاة فيها على ما بينته إنشاء الله تعالى .

إذا كان عنده نصاب في بلدين من الماشية كانت فيها فريضة واحدة مثال ذلك أن يكون له أربعون شاة في بلدين يلزمه زكوته لأنه قد اجتمع في ملكه نصاب وإن كانت أقل من نصاب في بلدين لا يلزمه كذلك ، وإن كان له ثمانون شاة أو مائة وعشرون شاة في بلدين أو ثلاث بلاد لا يلزمه أكثر من شاة واحدة لأنها في ملك واحد ، وإن كان في كل بلد نصاب فرب المال بالخيار بين أن يعطى في أي البلدين شاء .

فإن وجبت عليه شاة كثيرة وله غنم في مواضع متفرقة يستحب أن يفرق ما يجب عليه في الموضع الذي فيه الماشية إذا وجد مستحقه فيه فإن كان له مثلاً ثمانون شاة في بلدين فطالبه الساعى في كل بلد شاة فقال : إننى أخرجتها في البلد الآخر قبل قوله ، ولا يلزمه يمين لقول أمير المؤمنين عليه السلام لساعيه المقدم ذكره فجعل الأمر إلى صاحب المال ولم يأمره باليمين . فإن كان عنده مال فذكر أنه ودبعة أولم يحل عليه الحول قبل قوله ولا يلزمه اليمين لا وجوباً ولا استحباباً .

و الزكاة تجب في الأعيان التي يجب فيه الزكاة لاني الذمة لما روي عنهم عليهم السلام

إذا بلغت أربعين ففيها شاة ، و الأبل إذا بلغت خمسا ففيها شاة ، والبقر إذا بلغت ثلاثين ففيها تبيع أو تبعة ، والدناير إذا بلغت عشرين ففيها نصف دينار ، والدراهم إذا بلغت مائتين خمسة دراهم ، وهذا صريح بأن الجوب يتعلق بالأعيان لا بالذمة ^(١) ولا أنه لا خلاف أنه لو تلف المال كله بعد الحول لم يلزمه شيء فدل على أن الفرض يتعلق بالأعيان لا بالذمة .

من كان عنده أربعون شاة فحال عليها الحول فولدت شاة منها . ثم حال عليها الحول الثاني فولدت شاة ثانية ثم حال عليها حول ثالث وجب عليه ثلاث شياة لأن الحول الأول أتى عليه وهو أربعون وجب عليها فيها شاة فلما ولدت تمت من الرأس أربعين فلما حال الحول الثاني فقد حال على الأمهات وعلى السخل الحول وهي أربعون وجب فيها شاة أخرى فلما ولدت تمت أربعين فلما حال عليها الحول وجب عليه ثلاث شياة فأما إذا كانت أربعين ولم تلد منها شيء أصلا وجبت فيها شاة فلما حال عليها الحول الثاني والثالث لم يلزمه أكثر من شاة واحدة لأن المال قد نقص عن النصاب ، وإن كان معه مائتا شاة وواحدة ومرت به ثلاث سنين كان عليه سبع شياة لأنه ، يلزمه في السنة الأولى ثلاث شياة ، وفي كل سنة شاتان لأن المال في الثاني والثالث قد نقص عن مائتين وواحدة فلم يلزمه أكثر من شاتين ، وعلى هذا الترتيب بالغاً ما بلغ وبقائهما بقا . ومن قال : إن الزكاة تتعلق بالذمة فمتى مز على ذلك ثلاث سنين فما زاد عليها كان عليه في كل سنة مثل ما في الأولى فإن استكمل أربعين شاة صار كلها للفقراء والمساكين . من كان عنده نصاب من الماشية فغصبت . ثم عادت إلى ملكه في مدة الحول استأنف بها الحول سواء كانت سائمة عنده ومعلوفة عند الفاصب أو بالعكس من ذلك

(١) هذا هو المشهور ، وادعى عليه الاجماع في المصاييح ، ونسبه في التذكرة إلى علمائنا وقال في السرائر ، إنهم عليهم السلام أوجبوا الزكاة في الأعيان دون غيرها من النعم ، وقال بعض القائل بالذمة مجهول ونسبه بعض إلى شذوذ من الأصحاب ، ونقله في المعتبر عن بعض العامة ، وحكى في البيان عن ابن حمزة أنه نقله عن بعض الأصحاب ولمله في الوسيلة إذ ليس في الوسيلة أثره انظر مفتاح الكرامة كتاب الزكاة ص ١٠٩ .

وقيل : إنه إذا كمل الحول فعليه الزكوة لأنه مالك النصاب ، وقد حال عليه الحول ، والأول أحوط لأنه يراعي في المال إمكان التصرف فيه طول الحول ، وهذا لم يتمكن وعلى هذا إذا كان معه دنانير أو دراهم نصاباً فقصبت أو سرت أو دفتها فليس عليه فيها الزكوة ولا يتعلق في أعيانها الزكوة . فإذا عادت إليه استأنف بها الحول ولا يلزمه أن يزكي لما مضى ، وقد روي : أنه يزكي لسنة واحدة وذلك محمول على الاستحباب .

ومن أسرف في بلد الشرك وله في بلد الإسلام مال فعلى ما اعتبرناه من إمكان التصرف في المال لازكوة عليه ، وعلى القول الثاني يزكي لما مضى لحصول الملك والنصاب ، ويقوى القول الآخر قولهم عليه السلام : لازكوة في مال الغائب .

إذا كانت عنده أربعون شاة فنتجت شاة . ثم ماتت واحدة منها فلا يخلو من أن يموت قبل الحول أو بعده . فإن ماتت قبله فليس فيها شيء سواء ولدت الشاة في حال موت الأخرى أو بعدها لأن الحول ما حال على النصاب كلياً ، والسخال لا تعد مع الأمهات على ما بيناه ، وإن ماتت بعد الحول أخذ منها شاة لأنها وجبت فيها بحؤول الحول إلا أن على ما قلناه : من أن الشاة يجب فيها يجب أن ينقص من الشاة جزء من أربعين لأن الشاة ماتت من مال رب الغنم ، ومن مال المساكين لأن مالهم واحدة منها ، ومن كانت عنده أربعون شاة فضلت واحدة . ثم عادت قبل حؤول الحول أو بعده وجب عليه فيها شاة لأن النصاب والملك وحؤول الحول قد حصل فيه فإن لم يعد إليه أصلاً فقد انقطع الحول بنقصان النصاب فلا يلزمه شيء ، وإن قلنا : إنها حين ضلت انقطع الحول لأنه لم يتمكن شيئاً من التصرف فيها مثل مال الغائب فلا يلزمه شيء ، وإن عادت كان قوياً .

المسلم الذي ولد على فطرة الإسلام إذا ارتد وله مال فلا يخلو أن يكون قد حال عليه الحول أو لم يحل . فإن كان قد حال عليه الحول وجب في ماله الزكاة وأخذت منه ، ولا ينتظر عوده إلى الإسلام فإنه يجب قتله على كل حال ، وإن كان لم يحل على ماله الحول لم يجب فيه شيء ، ولكن المال لورثته يستأنف به الحول فإن ملكه قد زال

بارتداده و وجب القتل عليه على كل حال ، وإن كان قد أسلم عن كفر . ثم ارتد لم يزل ملكه ، وإن كان قد حال على المال الحول أخذ منه الزكاة ، وإن لم يكن حال الحول . انتظر به حؤول الحول ثم يؤخذ منه الزكاة فإن عاد إلى الإسلام وإلا قتل فإن لحق بدار الحرب ولا يقدر عليه زال ملكه وانتقل المال إلى ورثته إن كان له ورثة وإلا إلى بيت المال ، وإن كان حال عليه الحول أخذ منه الزكاة ، وإن لم يحل عليه لم يجب عليه شيء من غل ماله أو بعضه حتى لا يؤخذ منه صدقة فإذا وجد أخذ منه الواجب من غير زيادة عليه ، وعلى الإمام تعزيره .

المتغلب على أمر المسلمين إذا أخذ من الإنسان صدقة ماله لم يجز عنه ذلك ، ويجب عليه إعادته لأنه ظلم بذلك ، وقد روي أن ذلك يجزيه ، والأول أحوط . المتولد بين الظباء والغنم إن كانت الأمهات ظباء لا خلاف أنه ليس فيه زكاة وإن كانت الأمهات غنماً فالأولى أن يجب فيها الزكاة لأن اسم الغنم يتناولها فأنها تسمى بذلك ، وإن قلنا : لا يجب عليه شيء لأنه لا دليل عليه ، والأصل براءة الذمة كل قوتاً ، والأول أحوط .

الخلطة لا تأثير لها في الزكاة سواء كانت خلطة أعيان أو خلطة أوصاف بل يعتبر ملك كل مالك على حدته فإذا بلغ ملكه نصاباً تجب فيه الزكاة أخذ منه في موضع واحد كان أو مواضع متفرقة فإن لم يبلغ ملكه مفرداً النصاب لم يلزمه شيء ، ولا يؤخذ من ماله شيء ، وسواء كانت الخلطة في المواشي أو المغلات أو الدراهم أو الدنانير ، وعلى كل حال ، وصفة خلطة الأعيان أن يكون بين شريكين مثلاً أربعون شاة فليس عليهما شيء ، وإن كان بينهما ثمانون شاة كان عليهما شاتان ، وإن كانت مائة وعشرين بين ثلاث كان عليهم ثلاث شياة ، وإن كانت المائة وعشرون لاثنتين كان عليهما شاتان ، وإن كانت لواحد كان عليه شاة واحدة ، وكذلك حكم الأصناف الباقية من الإبل والبقر وغير ذلك يجري على هذا المنهاج .

و خلطة الأوصاف أن يكون الملك متميزاً غير أنهم يشتركون في مرعى واحد أو مشرب واحد أو مراح أو محل واحد فالحكم مثل ذلك سواء ، وقد بيننا أن حكم

الدناير و الدراهم في أنه لا يجب الزكاة في نصاب واحد إذا كان بين شريكين حكم المواشي سواء ، وكذلك حكم الغلات .

إذا كان وقف على إنسان واحد أو جماعة ضيقة فدخل منها الغلة و بلغت نصاباً فإن كان لواحد تجب فيه الزكاة ، وإن كان لجماعة و بلغ نصيب كل واحد النصاب كان عليهم الزكاة ، وإن نقص من ذلك لا يلزمهم شيء لأن ملك كل واحد قد نقص عن النصاب وإنما أوجبت الزكاة لأنهم يملكون الغلة ، وإن كان الوقف غير مملوك وإن وقف على إنسان أربعين شاة و حال عليها الحول لا تجب فيه الزكاة لأنها غير مملوكة و الزكاة تتبع الملك فإن ولدت و حال على الأولاد الحول ، و كانت نصاباً وجب عليه فيها الزكاة .

إذا كان الواقف شرط أن جميع ما يكون منها للموقوف عليه ، وإن ذكر أن الفهم و ما يتوالد عنها وقف فإنما لهم منافعها من اللبن و الصوف لا تجب عليهم الزكاة لما قلناه من عدم الملك ، و معنى قول النبي ﷺ : لا تجمع بين متفرق ، ولا تفرق بين مجتمع إنه إذا كان لإنسان مائة و عشرون شاة في ثلاثة مواضع لم يلزمه أكثر من شاة واحدة لأنها قد اجتمعت في ملكه ، ولا يفرق عليه ليؤخذ ثلاث شياة ، وكذلك إن كان أربعون شاة بين شريكين فقد تفرق في الملك فلا يجمع ذلك ليؤخذ شاة ، وعلى هذا سائر الأشياء ولا فرق بين أن يكون الشركة من أول الحول أو بعد الحول بزمان ، و سواء كان ذلك ببيع أو غير بيع كل ذلك لا معتبر به .

فإن ثبت ذلك فكل ما يتفرع على مال الخلطة ، و كيفية الزكاة فيها تسقط عنها وهي كثيرة . من اشترى أربعين شاة ولم يقبضها حتى حال عليها الحول فإن كان متمكناً من قبضها أي وقت شاء كان عليه الزكاة ، وإن لم يتمكن من قبضها لم يكن عليه شيء . من كان له أربعون شاة فاستأجر أجيراً بشاة منها . ثم حال عليها الحول لم يجب فيها الزكاة لأنه قد نقص الملك عن النصاب سواء فرد تلك الشاة أولم يفرد ، و الخلطة لا تتعلق بها زكاة على ما بيناه .

المكاتب المشروط عليه لازكاة في ماله ولا على سيده لأنه ليس بملك لأحدهما

ملكاً صحيحاً لأن العبد لا يملكه عندنا ، والمولى لا يملكه إلا بعد عجزه . فإذا ثبت ذلك فإذا أخذ السيد استأنف به الحول ، وكذلك إن أدى مال مكاتبته استأنف الحول بما يبقى معه ، وعلى هذا لا يلزمه أيضاً الفطرة لأنه غير مالك . ولا يلزم مولاه إلا أن يكون في عيلولته ، وإن قلنا : إنه لا يلزم مولاه فطرته كان قوياً لعموم الأخبار في أنه يلزمه الفطرة أن يخرج عن نفسه وعن مملوكه والمشرط عليه مملوك ، وإن كان غير مشروط عليه يلزمه ومقدار ما تحرر منه ، ويلزم مولاه بمقدار ما يبقى ، وإن قلنا : لا يلزم واحد منهما لأنه لا دليل عليه لأنه ليس بحر فيلزمه حكم نفسه ولا هو مملوك لأنه بحر منه جزء ، ولا هو من عيلولة مولاه فيلزمه فطرته لمكان العيلولة كان قوياً . إذا ملك المولى عبده مالاً فلا يملكه ، وإنما يجوز له التصرف فيه والتسرى منه إذا كان مطلقاً ، ويلزم المولى زكوته لأنه ملكه لم يزل عنه ، وأما فاضل الضريبة وأروش ما يصيبه في نفسه من الجنايات فمن أصحابنا من قال : إنه يملكه فعلى قوله يلزمه الزكاة ، ومنهم من قال : لا يملكه ، وهو الصحيح فعلى المولى زكوته لأنه له ، ويجوز له أن يأخذ منه أي وقت شاء ويتصرف فيه ، وإن جاز للعبد أيضاً التصرف فيه .

من نقص ماله من النصاب لحاجة إليه لم يلزمه الزكاة إذا حال عليه الحول ، وإن نقصه من غير حاجة فعل مكروها ، ولا يلزمه شيء إذا كان التنقيص قبل الحول فأما إذا نقصه بعد الحول فإنه يلزمه الزكاة إذا بادل جنساً بجنس مخالف مثل إبل ببقير أو بقر بغنم أو غنم بذهب أو ذهب بفضة أو فضة بذهب استأنف الحول بالبدل وانقطع حول الأول ، وإن فعل ذلك فراراً من الزكاة لزمته الزكاة ، وإن بادل بجنسه لزمه الزكاة مثل ذهب بذهب أو فضة بفضة أو غنم بغنم وما أشبه ذلك ، ومتى بادل ما تجب الزكاة في عينه بما يجب الزكاة في عينه لم تخل المبادلة من أحد أمرين : إما أن يكون صحيحة أو فاسدة فإن كان صحيحة استأنف الحول من حين المبادلة . فإن أصاب بما بادل به عيباً لم يخل من أحد أمرين : إما أن يكون علم قبل وجوب الزكاة فيه أو بعد وجوبها . فإن علم بالعيب قبل وجوب الزكاة فيه مثل أن

مضى من حين المبادلة دون الحول كان له الرد بالعيب . فإذا أراد استأنف الحول من حين الرد لأن الرد بالعيب فسخ العقد في الحال وتجدد ملك في الوقت . فإذا كان بعد وجوب الزكوة فيه لم يخل من أحد أمرين فيه : إما أن يعلم قبل إخراج الزكوة منه أو بعد إخراجها . فإن كان قبل إخراج الزكوة منه لم يكن له رد بالعيب لأن المساكين قد استحقوا جزءاً من المال على ما بيناه من أن الزكوة تتعلق بالمال لا بالذمة ، وليس له رد ما يتعلق بحق الغير به فإن أخرج الزكوة منها لم يكن له رد بالعيب وله المطالبة بأرس العيب لأنه قد تصرف فيه ، وإن أخرج من غيرها كان له الرد ، وإن كانت المبادلة فاسدة فالمالك مازال من واحد منهما وبينى على كل واحد منهما على حوله ، ولم يستأنف من كان عنده نصاب من مال فحال عليه الحول ، ووجبت الزكوة فباع رب المال النصاب كله فقد باع ما يملك وما لا يملك من حق المساكين لأننا قد بينا أن الحق يتعلق بالعين لا بالذمة فيكون العقد ماضياً فيما يملكه وفاسداً فيما لا يملكه فإن أقام عوضاً للمساكين من غيره مضى البيع صحيحاً لأن له أن يقيم حق المساكين من غير ذلك المال وإن لم يقيم كان للمشتري رد المال بالعيب لأنه باع ما لا يملك وليس يمكنه مقاسمة المساكين لأن ذلك إلى رب المال وهو المطالب به .

إذا أصدق الرجل امرأته شيئاً ملكته بالعقد وضمنه بالقبض فهو من ضمانه حتى يقبض فإذا قبضت صار من ضمانها . فإن طلقها لم تخل من أحد أمرين : إما أن يكون قبل الدخول أو بعده . فإن كان بعد الدخول استقر لها كله ولم يعد إليه شيء منه ، وإن كان قبل الدخول عاد إليه نصف الصداق ولا يخلوا أن يكون العين باقية أو تالفة . فإن كانت قائمة أخذ نصفها دون قيمتها ، وإن كان لها نساء نصف نمائها ، وإن كانت تالفة نظر فإن كان لها مثل مثل الجيوب والأدهان والأثمار كان له نصف المثل ، وإن لم يكن له مثل كالبد والثياب وغيرهما رجع بنصف القيمة يوم العقد لأن العقد قد صار ملكها ، وإن كان قد زاد في الثمن كانت الزيادة لها . وإن نقص كان من ضمانها يرجع عليها به ، وإن كان أصدقها أربعين شاة معينة فقد ملكها بالعقد وجرت في الحول من

حين ملكتها قبل القبض وبعده فإن طلقها بعد الدخول بها فقد استقر لها الملك والصداق ولا شيء له فيد .

فإنما حال الحول وجبت فيه الزكاة ، وإن كان قبل الدخول لم يدخل من أحد أمرين : إما أن يكون قبل الحول أو بعده . فإن كان قبل الحول عاد إليه النصف ، وإن كان بعد الحول لم يدخل من ثلاثة أحوال : إما أن يكون قد أخرجت منه الزكاة من عينها أو من غيرها أولم يخرج الزكاة أصلاً فإن كان قد أخرجت من غيرها أخذ الزوج نصف الصداق لأنه أصابه بعينه حين الطلاق ، وإن كان أخرجت الزكاة من عينها و بقي تسعة و ثلاثون شاة كان له منها عشرون لأنه نصف ما أعطاه ، وإن لم يكن أخرجت الزكاة بعد نظرت فإن أخرجتها من عين المال كان كما لو طلقها بعد أن أخرجتها من عينه أخذ مما بقي عشرين شاة وإن أخرجتها من غيرها فهو كما لو طلقها بعد أن أخرجتها من غيره ، وإن لم يكن أخرجت الزكاة لكن اقتسمت هي و الزوج الصداق كان ما أخذه الزوج صحيحاً ، و عليها فيما أخذته حق أهل الصدقات فإن هلك نصيبها و بقي نصيب الزوج كان للساعي أن يأخذ حقه من نصيب الزوج ، و يرجع الزوج عليها بقيمته لأن الزكاة استحققت في العين دون النعمة هذا إذا أصدقها أربعين شاة بأعيانها . فأما إذا أصدقها أربعين شاة في الذمة فلا يتعلق بها الزكاة لأن الزكاة لا يجب إلا فيما يكون سائماً ، وما يكون في الذمة لا يكون سائماً ، وأما إذا قال لها : أصدقتك أربعين شاة من جملة غنم له كثيرة كان الصداق باطلاً لأنه مجهول .

إذا وجبت الزكاة في ماله فله الرهن المال قبل إخراج الزكاة منه لم يصح الرهن في قدر الزكاة و يصح فيما عداه ، وكذلك الحكم لو باعه صح فيما عدا مال المساكين ، ولا يصح فيما لهم . ثم ينظر فإن كان الرهن مال غيره و أخرج حق المساكين منه سلم الرهن جميعه وكذلك البيع ، وإن لم يكن له مال سواه أخرج الزكاة منه . فإذا فعل ذلك كان الرهن فيما عدا مال المساكين ، و متى رهن قبل أن تجب فيه الزكاة . ثم حال الحول وهو رهن وجبت الزكاة ، وإن كان رهناً لأن ملكه حاصل . ثم ينظر فيه فإن كان للرهن مال سواه كان إخراج الزكاة منه ، وإن كان معسراً فقد تعلق

بالمال حقّ المساكين يؤخذ منه لأنّ حقّ المرتبة في الذمّة بدلالة إن هلك المال رجع على الراهن بماله ، ثمّ يليه حقّ الرهن الذي هو رهن به ، وإن كان على صاحبه دين آخر سواء تعلّق بعد إخراج الحقّين به .

❖ فصل : في زكاة الذهب و الفضة ❖

شروط زكاة الذهب والفضة أربعة : الملك والنصاب والحول وكونهما مضرّوين دنائير أو دراهم منقوشين . ولكلّ واحد منهما نصابان ، و عقوان :

فأول نصاب الذهب : عشرون مثقالاً ففيه نصف دينار .

و الثاني : كلّما زاد أربعة فيه عشر دينار بالغا ما بلغ .

والعقوان أول فيه : ما نقص عن عشرين مثقالاً ولوحبة أو حبتين .

والثاني : ما نقص عن أربعة مثاقيل مثل ما قلناه .

والأول نصاب الفضة : مائتا درهم ففيه خمسة دراهم .

والثاني : كلّما زاد أربعين درهماً ففيه درهم .

والعقوان الأول : ما نقص عن المائتين ولوحبة أو حبتين .

الثاني : ما نقص عن الأربعين مثل ذلك ، ولا اعتبار بالعدد في الجنسين سواء كانت نقالاً أو خفافاً ، وإنّما المراعى الوزن ، والوزن هو ما كان من أوزان الإسلام كلّ درهم ستة دوايق وكلّ عشرة سبعة مثاقيل .

إذا كان معه دراهم جيئة الثمن مثل الروضة منه و الراضية و دراهم دولها في القيمة و مثلها في العيار ضمّ بعضها إلى بعض ، وأخرج منها الزكاة ، و الأفضل أن يخرج من كلّ جنس ما يخصّه ، وإن اقتصر على الإخراج من جنس واحد لم يكن به بأس لأنّه لا يبيح قال : في كلّ مائتين خمسة دراهم ولم يفرّق ، وكذلك حكم الدناير سواء الدراهم المحمول عليها لا يجوز إيفاقها إلّا بعد أن يتبيّن ما فيها ، ولا يجب فيها الزكاة حتّى يبلغ ما فيها من الفضة نصاباً فإنّما بلغ ذلك فلا يجوز أن يخرج دراهم مفشوشة ، وكذلك إن كان عليه دين دراهم فضة لا يجوز أن يعطى مفشوشة ، وإن أعطى لم تبرأ

ذمته بها و كان عليها تمامها ، و متى كان معه مثلاً ألف درهم مغشوشة فإن أخرج منها خمسة وعشرين درهماً فضة خالصة فقد أجزأه لأنه أخرج الواجب و زيادة . فإن أراد إخراج الزكاة منها ففيه ثلاث مسائل :

أحدها : أن يحيط علمه بقدر الفضة فيها فيعلم أن في الألف ست مائة فضة ، و في كل عشرة ستة . فإذا عرف ذلك أخرج منها خمسة وعشرين من الألف فيكون قد أخرج زكاة ستمائة خمسة عشرة بكرة .

الثانية : أن لا يحيط علمه بالمقدار لكنه إذا استظهر عرف أنه أعطى الزكاة و زيادة . فإنه يخرج على هذا الاستظهار ما يقطع بأنه أخرج قدر الواجب .

الثالثة : قال : لا أعرف مبلغها ولا استظهر قيل له : عليك تصفيتها حتى تعرف مبلغها خالصة حينئذ يخرج الزكاة على ذلك ، ولا فرق بين أن يتولى ذلك بنفسه أو يحمله إلى الساعي لأن حمله على وجه التبرع دون الوجوب لأن الأموال الباطنة لا يلزمه حملها إلى الساعي ، وإنما يستحب له حملها إلى الساعي .

فأما سبائك الذهب و الفضة فإنه لا يجب فيها الزكاة إلا إذا قصد بذلك الفرار فيلزمه حينئذ الزكاة . فإذا ثبت ذلك فمتى كان معه ذهب و فضة مختلطتين مضروبين دراهم أو دنانير يلزمه أن يخرج بمقدار ما فيه من الذهب ذهباً ، و من الفضة فضة ، و إن كانت أواني و مراكب و حلل و غير ذلك أو سبائك فإنه لا يلزمه زكوتها ، وكذلك الحكم فيما كان محمى في السقوف المذهبة و غير ذلك ، و إن كان فعل ذلك محظوراً لأنه من السرف غير أنه لا يلزمه الزكاة ، و من قصد بذلك الفرار لزمه زكوته في جميع ذلك فإن تحقق أخرج ما تحقق و إلا أخذ بالاستظهار أو صفاها .

إذا كان معه مائتا درهم خالصة أخرج منها خمسة دراهم مغشوشة لم يجزه ، و عليه إتمام الجياد سواء كانت نصفين أو أقل أو أكثر إذا كان معه خلخال فيه مائتان و قيمته لأجل الصنعة ثلاث مائة لا يلزمه زكوته لأنه ليس بمضروب ، و إن كان قد فرقه من الزكاة لزمه زكوته على قول بعض العلماء فعلى هذا يلزمه ربع عشرها ، و فيه خمس

مسائل فإن كسرها لا يمكنه لأنه يتلف ماله ويهلك قيمته . فإن أعطى خمسة قيمتها سبعة و نصف قبلت منه لأنه مثل ما وجب عليه ، وإن جعل للمفقر ربع عشرها إلى وقت بيعها قبل منه ذلك ، وإن أعطى بقيمته ذهباً يساوي سبعة و نصف أجزاءه أيضاً لأنه يجوز إخراج القيمة عندنا ، وإن كان مكان الخمسة سبعة دراهم و نصف لم يقبل منه لأنه رباحاً .

أواني الذهب والفضة محظور استعمالها ولا قيمة للصنعة يتعلق الزكاة بها إلا إذا قصد الفرار فإنه إذا قصد الفرار لزمه ربع عشرها ، وفيه الخمس مسائل : فإذا أراد كسرها للزكاة جاز ، وإن أعطى مشاعاً جاز ، وإن أعطى من غيره من جنسه وطبعه أجزاءه ، وإن أعطى بقيمته ذهباً أو غيره جاز ، وإن أعطى بقيمته فضة لم يجز لأنه رباحاً ومن ألتفها لزمه قيمتها قيمة الفضة لأن الصنعة محرمة لا يحل تملكها و عليه وزنها من نوعها ، ومن قال : اتخذها مباح ألزمه قيمتها مع الصنعة ، ويؤخذ منه وزناً مثل وزنه بحداء وزنه لمكان الصنعة من غير جنسه لئلا يؤدي إلى الربا ، والأولى أن يجوز ذلك لأن الزيادة يكون لمكان الصنعة لا للتفاضل .

ولا زكاة في المال الغائب ، ولا في الدين إلا أن يكون تأخير من جهته . فأما إن لم يكن متمكناً فلا زكاة عليه في الحال . فإذا حصل في يده استأنف له الحول ، و في أصحابنا من قال : يخرج لسنة واحدة هذا إذا كان حالاً فإن كان مؤجلاً فلا زكاة فيه أصلاً لأنه لا يمكنه في الحال المطالبة به ، وقد روي أن مال القرض الزكاة فيه على المستقرض^(١) إلا أن يكون صاحب المال قد ضمن الزكاة عنه ، وإن كان معه بعض النصاب و بسنه دين فتمكّن من أخذه ضم الدين إلى الحاصل وأخرج زكاة جميعه ، و حكم مال الغائب حكم الدين سواء فإن لم يتمكّن منه لم يضم إليه ، ويعتبر نصاب

(١) رواها في الكافي ج ٣ ص ٥٢٠ عن زرارة قال : قلت لابن عبيد الله عليه السلام رجل دفع حينئذ إلى رجل مالا قرضاً على من زكاته علم المقرض أو على المقرض قال : لا بل زكاتها إن كانت موضوعة عنده حولا على المقرض الحديث

الحاصل مفرداً ، و من كان له مال دفنه و خفى عليه موضعه سنين . ثم وجده لم يلزمه زكاة ما مضى ، وقد روي أنه يزكيه لسنة واحدة .

يكره أن يخرج الزكاة من ردى ماله ، و ينبغي أن يخرج من جيته أو من وسطه ، و الأفضل إخراجه من الجنس الذي وجب فيه ، و متى أخرج من غير جنسه أخرجه بالقيمة إذا لم يكن مما فيه رباً . فإن كان مما فيه رباً أخرج مثلاً بمثل ، و يكون ترك الاحتياط .

والحلى على ضربين : مباح و محظور ، فالمحظور مثل حلى النساء للرجال مثل أن يتخذ الرجل خلخالاً أو سواراً أو غير ذلك ، ومثل حلى الرجال إذا اتخذته النساء مثل المنطقة ، و حلى السيف و الخاتم إذا كان من فضة و ما أشبه ذلك . فإنه لا زكاة فيها لأننا قد قدّمنا أن المسبوك لا زكاة فيه فإن قصد الفرار بذلك من الزكاة لزمه ذلك و أمّا الحلى المباح فهو حلى النساء للنساء ، و حلى الرجال للرجال فهي أيضاً لا زكاة فيه لما مضى ، و لما روي أنه لا زكاة في الحلى و زكوته إعارته ^(١) .

يجوز للرجال أن يتحلّى بمثل المنطقة و الخاتم و السكين و السيف من فضة و لا يجوز ذلك في حلى الدواة ، و حلى القوس لأن ذلك من الآلات ، و الآلات الفضة محرمة استعمالها ، و إن قلنا : إنه مباح لأنه لا دليل على تحريمه كان قوياً . و أمّا الذهب فإنه لا يجوز أن يتحلّى بشيء منه على حال لما روى عن النبي ﷺ أنه خرج يوماً وفي يده هريرو قطعة ذهب فقال : هذان حرامان على ذكور أمتي ، و حلالان على أئمتنا ، و لا يجوز أن يحلى المصحف بفضة لأن ذلك حرام .

حلى النساء المباح مثل السوار و الخلخال و التاج و القرطة . فأما إذا اتخذت حلى الرجال مثل السيف و السكين فإنه حرام ، و حكم المرثة حكم الرجل سواء . و المقدمة ^(٢)

(١) رواها في الكافي ج ٣ ص ٥١٨ عن ابن أبي عمير عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام قال ، زكاة الحلى عاريتة .

(٢) الثوب المقدم بإسكان الفاء : المصبوغ بالعمرة صبغاً مشبهاً ، و الظاهر أن المقدمة آنية توضع فيها الصبغ الأحمر للترزين .

و المعنمة ^(١) والمرآة و المشط و الميل و المكحلة ، و غير ذلك فكله حرام لأنّه من الأوائى و الآلات غير أنّه لا يجب فيها الزكوة لأنّه ليس بمنقوش .

ونصب الأوائى بالفضة مكروه للحاجة و غير الحاجة ، و متى حصل شيء من ذلك يجتنب موضع الفضة في الاستعمال . إذا انكسر الحل^٢ كسراً يمنع من الاستعمال والصالح أولاً يمنع من الاستعمال والصالح فعلى جميع الوجوه لا زكوة فيه و سواء نوى كسره أو لم ينو لأنّه ليس بدراهم ولا دنانير .

و إذا ورث حلّياً فلا زكوة عليه فيه سواء نوى استعماله للزوجة أو الجارية أو لم ينو أو العارية أو لم ينو لأنّه ليس بدراهم ولا دنانير ، و إذا خلف دنانير أو دراهم نفقة لعِياله لسنة أو لسنتين أو أكثر من ذلك فكانت نصاباً فإن كان حاضراً وجب عليه فيها الزكوة ، و إن كان غائباً لم يلزمه فيها الزكوة ، و من ورث مالا ولم يصل إليه إلّا بعد أن يحول عليه حول أو أحوال فليس عليه زكوة إلى أن يتمكن منه و يحول بعد ذلك عليه حول ، و مال القرض زكوته على المستقرض دون المقرض إلّا أن يشترط على المقرض زكوته فإنّه يلزمه حينئذ بحسب الشرط ، و إذا ملك من أجناس مختلفة و ما يكون بمجموعها أكثر من نصاب و نصابين ، ولا يبلغ كل جنس نصاباً لم يلزمه زكوتها ولا يضم بعضها إلى بعض بل يراعى كل جنس بإفراجه نصاباً مثل أن يكون معه مائة درهم إلّا عشرة و تسعة عشر ديناراً و تسعة و ثلاثون شاة و تسعة و عشرون بقرة و أربع من الإبل و أربعة أوسق من الفلّات لم يلزمه زكوة ، و كذلك الفلّات يراعى في كل جنس منها نصاب منفرد ولا يضم بعضها إلى بعض ، ويجوز إخراج القيمة في سائر الأجناس بقيمة الوقت سواء كان من جنس الأثمان أو من غير الأثمان .

(١) المعنمة ، هي آنية المنعم . قال بعض أهل اللغة ، المنعم : خشب نبات يصعبه .

❖ (فصل : في زكاة الفلات) ❖

شروط زكاة الفلات إثنان : الملك و النصاب . فالنصاب فيها واحد و العفو واحد فالنصاب ما بلغ خمسة أوساق بعد إخراج حق السلطان والمؤون كلها . و الوسق : ستون صاعاً و الصاع أربعة إمداد ، والمد : رطلان و ربع بالعراقي . فإذا بلغ ذلك ففيه العشر إن كان سقى سبياً أو شرب بعل^(١) أو كان عذياً ، و إن سقى بالغرب^(٢) ، والدوالي و ما يلزم عليه مؤن ففيه نصف العشر و ما زاد على النصاب فبحسابه بالغاً ما بلغ ، و العفو ما نقص عن خمسة أو سق ، و إذا كانت الفلة مما قد شربت سبياً و غير سبغ حكم فيها بحكم الأغلب . فإن كان الغالب سبياً أخذ منه العشر ، و إن كان الغالب غير السبغ أخذ منها نصف العشر . فإن تساوى أخذ نصفه بحساب العشر ، و النصف الآخر بحساب نصف العشر . و القول قول رب المال في ذلك مع يمينه .

و وقت وجوب الزكاة في الفلات إذا كانت حبوباً إذا اشتدّت ، و في الثمار إذا بدأ صلاحها ، و على الإمام أن يبعث سعاته لحفظها ، و الاحتياط عليها كما فعل النبي ﷺ ببخير ، و وقت الإخراج إذا ديس الحب و نقى و صفى ، و في الثمرة إذا جفت و شمت ، و المراعى في النصاب مجففاً مشمساً . فإن أراد صاحب الثمرة جذاها^(٣) رطباً خرّصت عليه ما يكون تمرأ و أخذ من التمر زكوته ، و الحكم إن أراد أن يأخذ بلعاً أو بسراً مثل ذلك ، و وقت الإخراج في الحب إذا ندى و صفى .

و إذا أخرج زكاة الفلات فلا شيء فيها بعد ذلك ، و إن بقيت أحوالاً إلا أن تباع و تصير أثماناً و يحول على الثمن الحول .

إدراك الفلات و الثمار يختلف أوقاتها باختلاف البلاد ، فثمرة النخل بتهامة قبل ثمرة العراق ، و بعض الأنواع أيضاً يتقدم على بعض بالشهر و الشهرين ، و أكثر

(١) السبح ، الماء الهارى ، و الهمل من الارض حاصته السماء ولم يسق بماء الينابيع .

(٢) المغرب ، الدلو العظيم .

(٣) الجذ : القطع و الكسر ، و منه الجلاء بالضم و الكسر

من ذلك ، وفي ذلك أربع مسائل :

أوّلها : إذا طلعت كلّها في وقت واحد وأدركت في وقت واحد فاتفق وقت إطلاعها وإدراكها فهذه كلّها ثمرة عام واحد فإذا بلغت نصاباً ففيها الزكوة .

الثانية : اتفق الإطلاعها و اختلف إدراكها مثل أن اطلعت دفعة واحدة . ثم أدرك بعضها بعد بعض ضمّها بعضها إلى بعض لأنّها ثمرة عام واحد .

الثالث : اختلف إطلاعها وإدراكها وهو أن اطلع بعضها وأرطب . ثم اطلع الباقي بعد ذلك فإنّه يضمّ بعضها إلى بعض . وإن كان بينهما الشهر والشهران لأنّها ثمرة سنة واحدة .

الرابعة : اختلف إطلاعها وإدراكها وهو أن اطلع بعضها وأرطب وجذّ . ثم اطلع الباقي بعد جذاذ الأول . فكلّ هذا يضمّ بعضها إلى بعض لأنّه ثمرة عام واحد وكذلك إن كان له فخل كثير في بعضه رطب وفي بعضه بلح وفي بعضه طلع فجذّ الرطب ثم أدرك البسر فجذّ . ثم أدرك البلح فجذّ . ثم أدرك الطلع فجذّ ضمّ بعضها إلى بعض لأنّها ثمرة عام واحد .

و إن كان له ثمرة بتهامة و ثمرة بنجد فأدركت التهامية وجذّت . ثم اطلعت النجدية . ثم اطلعت التهامية مرة أخرى لا يضمّ النجدية إلى التهامية الثانية وإنما يضمّ إلى الأولى لأنّها السنة واحدة والتهامية الثانية لا تضمّ إلى الأولى ولا إلى النجدية لأنّها في حكم سنة أخرى . إذا كانت الثمرة نوعاً واحداً أخذ منه ، وإن كانت أنواعاً مختلفة أخذ على حساب ذلك ولا يؤخذ كلّها جيّداً ولا كلّها رديّاً ، والنخل إذا حمل في سنة واحدة دفعتين كان لكلّ حمل حكم نفسه لا يضمّ بعضه إلى بعض لأنّها في حكم سنتين . إذا بدا صلاح الثمار ووجبت فيها الزكوة وبث الإمام الساعى على ما قد مناه ليخرص عليهم ثمارهم ، وهو الحزر^(١) فينظر كم فيها من الرطب والعنب فإذا شمس كم

(١) الحزر : بالعاء المهملة والزاي المعجمة والراء المهملة : التقدير ومنه حرزت

النخل : إذا أحرصته .

ينقص و ماذا يبقى فإذا عرف هذا نظر فإن كانت الثمرة خمسة أوسق ففيها الزكاة ، و إن كانت دونها فلا شيء فيها . ثم يخير أرباب الأرض بين أن يأخذوا بما يخرص عليهم و يضمنوا نصيب الزكاة أو يؤخذ منهم ذلك و يضمن لهم حقهم كما فعل النبي ﷺ مع أهل خيبر فإنه كان ينفذ عبدالله بن رواحة حتى يخرص عليهم ، وإن أراد أن يترك في أيديهم أمانة و وثق بهم في ذلك كان أيضاً جازراً إذا كانوا أهلاً لذلك فمتى كان أمانة لم يجز لهم التصرف فيها بالأكل و البيع و الهبة لأن فيها حق المساكين ، و إن كان ضمناً جاز لهم أن يفعلوا ما شاء ، و متى أصاب الثمرة آفة سماوية أو ظلم ظالم أو غير ذلك من غير تفريط منهم سقط عنهم مال الضمان لأنهم أئمناء في المعنى : فإن اتهموا في ذلك كان القول قولهم مع يمينهم ، و متى خرص عليهم الثمرة ، ثم ظهر في الثمرة أمانة اقتضت المصلحة تخفيف الحمل عنها خفف و سقط عنهم بحساب ذلك .

و إذا أراد قسمة الثمرة على رؤوس النخل كان ذلك جازراً إلا أن الأولى في القسمة أن يكون أفراد الحق دون أن يكون بيعاً فلاجل ذلك تصح القسمة ، ولو كان بيعاً لم يصح لأن بيع الرطب بالرطب لا يجوز ، و إذا كان أفراداً جاز من الساعي بيع نصيب المساكين من رب المال ، و من غيره و تفريق ثمنها فيهم ، و إن رأى قسمتها خرساً على رؤوس النخل فيفرد للمساكين تقسيمهم من نخلات بعينها فعل ، و إن رأى أن يبيعها أو يبددها فعل ، و إن رأى قسمتها بعد الجذاذ كان أيضاً جازراً لأنه أفراد الحق ولا ينبغي لرب المال أن يقطع الثمرة إلا بأذن الساعي . إذالم يكن ضمن حقهم فإن كان ضمنه جاز له ذلك ، و إنما قلنا ذلك لأنه يتصرف في مال غيره بغير إذنه ، و ذلك لا يجوز ، و متى أئلف من الثمرة شيئاً لزمه بحصة المساكين ، و هو مخير بين أن يأخذ حقه من الثمرة و بين أن يأخذ ثمنه منه بقيمته ، و متى أراد رب الثمرة قطعها قبل بدو صلاحها مثل الطلع لمصلحة جاز له ذلك من غير كراهية ، و يكره له ذلك فراراً من الزكاة ، و على الوجهين معاً لا يلزمه الزكاة ، و أمّا قطع طلع الفعل فلا يكره ذلك على حال .

الرطب على ضربين : صرب يجيء منه تمر ، والثاني لا يجيء منه . فأما الأول

كلما كثر لحمه وقل ماؤه كالبرنى والمعلقى وغير ذلك ، و الكلام فيه في ثلاث فصول في جواز التصرف ، وفي قدر الضمان ، والنوع الذي يضمنه . فأما التصرف فلا يجوز فيه قبل قبول الضمان بالخرص لأن فيه حق المساكين ومتى خرص عليه واختار رب المال ضمانها وضمن جاز له التصرف على الإطلاق ، ومتى أئلف الثمرة ببيع أو أكل وغير ذلك فإن كان ذلك بعد الضمان فعليه قدر الزكوة على ما خرص عليه ، وإن أئلفه قبل الخرص والضمان فالقول قوله مع يمينه ، ويضمن قدر الزكوة تمراً ، وإنما قلنا ذلك لأن عليه القيام به حتى يصير تمراً ، والنوع الذي يخرج منه فإنه يلزمه في كل شيء بحسنه فإن كانت الأنواع كثيرة ضمن من أوسطها ، وكذلك الحكم في العنب سواء إذا كان مما يجيء منه زبيب ، وأما ما لا يجيء منه التمر مثل الخاسوى والإبراهيمى والعنب الحمري فإن هذا لا يجيء منه تمر ولا زبيب مثل الأول لكن حكمه وحكم الأول سواء في أنه يقدر ويحرز بتمر وزبيب لأن عموم الاسم في الفرض يتناول الكل ، وينبغي أن يحرز ما يجيء منه التمر والزبيب من نوعه لا من نوع آخر ، و يكفى في الخرص خارص واحد إذا كان أميناً ثقة لأن النبي ﷺ بعث عبدالله بن رواحة ولم يرو أنه أفقد معه غيره وإن استظهر بآخر معه كان أحوط . لازكوة في شيء من الحبوب غير الحنطة والشعير والسلت وشعير فيه مثل ما فيه ، وكل مؤونة تلحق الغلات إلى وقت إخراج الزكوة على رب المال دون المساكين ، والعلس نوع من الحنطة يقال : إذا ديس بقى كل حبتين في كمام . ثم لا يذهب ذلك حتى يندق أو يطرح في رحى خفيفة ولا يبقى بقاء الحنطة ، وبقاؤها في كمامها وبزعم أهلها أنها إذا هرست أو طرحت في رحى خفيفة خرجت على النصف فإذا كان كذلك تخير أهلها بين أن يلقى عنها الكمام ويكال على ذلك . فإذا بلغت النصاب أخذ منها الزكوة أو يكال على ما هي عليه ويؤخذ عن كل عشرة أوسق زكوة ، وإذا اجتمع عنده حنطة وعلس ضم بعضه إلى بعض لأنها كلها حنطة ، و وقت إخراج الزكوة عند التصفية والتذرية لأن النبي ﷺ قال : إذا بلغ خمسة أوسق ولا يمكن الكيل إلا بعد التصفية .

متى أخذ الساعى الرطب قبل أن يصير تمراً وجب عليه ردّه على صاحبه فإن

هلك كان عليه قيمته فإن ردّه أو قيمته أخذ الزكاة في وقتها فإن لم يردّه وشمس عنده فصار تمرّاً نظر فإن كان بقدر حقه فقد استوفاه ، وإن كان دونه وفي ، وإن كان فوقه وجب عليه ردّه .

إذا كان للمالك واحد زرع في بلاد مختلفة الأوقات في الزراعة والحصاد ضمّ بعضه إلى بعض لأنّ الحنطة والشعير لا يكون في البلاد كلّها في السنة إلاّ دفعة واحدة ، وإن تقدّم بعضه إلى بعض بالشئ اليسير .

وإذا أراد القسمة بدأ بصاحب المال و كان له تسعة و للمساكين واحد إذا كانت الأرض عشريّة وإن وجب فيها نصف العشر كان له تسعة عشر و للمساكين واحد .
و الحنطة و الشعير كلّ واحد منها جنس مفرد يعتبر فيه النصاب منفرداً ولا يضمّ بعضه إلى بعض .

إذا باع الثمرة قبل بدو صلاحها من زعي سقط زكوتها فإن بدا صلاحها في ملك الذمي لا يؤخذ منه الزكاة لأنّه ليس بمن يؤخذ من ماله الزكاة فإن اشتراها من الذمي بعد ذلك لم يجب عليه الزكاة لأنّه دخل وقت وجوب الزكاة وهو في ملك غيره ، و كذلك إن كان عنده نصاب من الماشية فباعه قبل الحول من غيره انقطع الحول . فإنّ حال الحول واشتراه استأنف الحول ، ومن اشتراه لا يجب عليه أيضاً لأنّه لم يبق في ملكه حولاً كاملاً .

إذا أخذ من أرض الخراج و بقي بعد ذلك مقدار ما يجب فيه الزكاة وجب فيه العشر أو نصف العشر فيما يبقى لافي جميعه .

إذا كان له نخيل و عليه دين بقيمتها ومات لم ينتقل النخيل إلى الورثة حتّى يقضى الدين . فإنّ ثبت ذلك فإن اطلعت بعد وفاته أو قبل وفاته كانت الثمرة مع النخيل يتعلّق بها الدين . فإنّ قضى الدين وفضل شيء كان للورثة فإن بلغت الثمرة النصاب الذي تجب فيه الزكاة لم تجب فيها الزكاة لأنّ مالکها ليس بحيّ ولم يحصل بعد للورثة ولا تجب هذا المال الزكاة ، ومتى بدا صلاح الثمرة قبل موت صاحبه وجب فيه الزكاة .

ولم تسقط الزكاة بحصول الدين لأن الدين في الذمة و الزكاة تستحق في الأعيان و يجتمع الدين و الزكاة في هذه الثمرة ويخرجان معاً وليس أحدهما بالتقديم أولى من صاحبه فإن لم يسع المال الزكاة والدين كان بحساب ذلك .
إذا كان للمكاتب ثمار ، وكان مشروطاً عليه أو مطلقاً لم يؤد من مكاتبه شيئاً ولا زكاة عليه لأن الزكاة لا تجب على المماليك ، وإن كان مطلقاً ، وقد تحرر شيء منه أخرج من ماله بحساب حرته الزكاة إذا بلغت ما يصيبه بالحرية النصاب .

من استأجر أرضاً فزرعها كان الزكاة واجبة على الزارع في زرعه دون مالك الأرض لأن المالك يأخذ الأجرة ، والأجرة لا يجب فيها الزكاة بخلاف لأن النبي ﷺ قال : فيما سقت السماء العشر فأوجب العشر في نفس الزرع دون أجرة الأرض ، وعلى مذهبننا يجوز إيجارها بطعام أو شعير فعلى هذا إن أجزاها بقلّة منها كانت الإجارة باطلة و الغلة للزارع ، و عليه أجرة المثل و عليه في الغلة الزكاة إذا بلغت النصاب وإن أجزاها بقلّة من غيرها كانت الإجارة صحيحة ، ولا يلزمه الزكاة فيما يأخذ من الغلة لأنها ما أخرجت أرضه ، وإنما أخذه أجرة والأجرة لا يجب فيها الزكاة .

ومن اشترى نخلاً قبل أن يبدو صلاح الثمرة . ثم بدأ صلاحها كانت الثمرة في ملكه وزكوتها عليه ، وكذلك إن وصى له بالثمره قبلها بعد موت الموصى . ثم بدأ صلاحها وهي على النخل فإنها ملك له وزكوتها عليه لأن زكاة الثمار لا يراعى فيها الحول وإن اشترى الثمرة قبل بدو صلاح كان البيع باطلاً ، و البيع على أصل وزكوتها على مالكها وإن اشتراها بعد بدو صلاح ووجب الزكاة فيها ، فإن كان بعد الغرض و ضمان رب المال الزكاة ، كان البيع صحيحاً في جميعه ، و الزكاة على البائع . وإن باعها قبل الغرض و قبل ضمان الزكاة بالغرض كان البيع باطلاً فيما يختص من مال المساكين وصحيحاً فيما لم يمسك المال ، وإن باعها قبل بدو صلاح بشرط القطع فقطعت قبل وجوب الزكاة فلا كلام ، وإن نوى فلم يقطع حتى بدأ صلاحها فإن طالب البائع بالقطع أو اتفقا على ذلك أو طالب المشتري بذلك كان لهم ذلك ، ولا زكاة على واحد

منهما لأنه لادلالة على ذلك ، وإن اتفقا على البقية أو برضا البائع كان له ذلك ، و كان الزكاة على المشتري لأن الثمرة في ملكه إذا بدا صلاح الثمرة فأهلكها ربها كان عليه ضمان مال الزكاة فإن كان لم يخرص بعد قبل قوله في مقدار ، وإن كان بعد الخرص طوب بما يجب عليه من الخرص ، وكلما يكال مما يخرج من الأرض ففيه الزكاة مستحبة دون أن تكون واجبة ، وكيفيتها مثل الغلات على ما بيناه .
و أما الخضراوات كلها والفواكه والبقول فلا زكاة في شيء منها .

❦ فصل : في مال التجارة هل فيه زكاة أم لا ؟ ❦

لا زكاة في مال التجارة على قول أكثر أصحابنا وجوباً : وإنما الزكاة فيها استحباباً^(١) وقال قوم منهم : تجب فيه الزكاة في قيمتها تقوّم بالدنانير والدرهم ، وقال بعضهم : إذا باعه زكاه لسنة واحدة إذا طلب بربح أو برأس المال . فأما إذا طلب بنقصان فلا خلاف بينهم أنه ليس فيه الزكاة . فإذا ثبت هذا فعلى قول من أوجب فيه الزكاة أو من استحب ذلك .

إذا اشترى مثلاً سلعة بمأتين . ثم ظهر فيها ربح ففيه ثلاث مسائل :
أولها : اشترى سلعة بمأتين فأقامت عنده حولاً فباعها مع الحول بألفين يزكى زكاة المأتين لحوله ، وزكاة الفائدة من حين ظهرت ، ويستأنف بالفائدة الحول .
الثانية : حال الحول على السلعة . ثم باعها بزيادة يعد الحول فلا يلزمه أكثر من زكاة المأتين ، ويستأنف بالحوال .

الثالثة : اشتراها بمأتين فلما كان بعد ستة أشهر باعها بثلاث مائة استأنف بالفائدة الحول ، وإذا اشترى سلعة فحال الحول على السلعة كان حول الأصل السلعة

(١) الاستحباب منسوب أكثر الفقهاء كما نقل في مفتاح الكرامة الجزء الثالث ص ١١٢ من كتاب الزكاة أقوالهم مفصلاً ، ونسب الوجوب لبعض كاشهدين وأبي الباس والعمري وغيرهم إلى ابني بابويه ، ونقل صاحب الوسيلة أن القائلين بالاستحباب اختلفوا فقال بعضهم ، باستحباب الزكاة في سنة واحدة وإن مر عليه سنون ، وقال آخرون يلزم كل سنة .

لأنّها مردودة إليه بالقيمة ، ولا يستأنف ، وإن كان اشتراها بعوض كان للقيمة استأنف بالسلعة الحول ، والزكوة يتعلّق بقيمة التجارة لا بها نفسها . إذا ملك عرضاً للتجارة فحال عليها الحول من حين ملكه وقيمتها نصاب وجب فيها الزكوة ، وإن نقص لم يجب فإن بلغ نصاباً في الحول الثاني استأنف الحول من حين كمل النصاب .

إذا ملك سلعة للتجارة في أوّل الحول . ثمّ ملك أخرى بعده بشهر . ثمّ أخرى بعدها بشهر . ثمّ حال الحول فإن كان حول الأولى وقيمتها نصاباً وحول الثانية وقيمتها نصاباً ، وكذلك الثالثة زكّي كلّ سلعة بحولها ، وإن كانت الأولى نصاباً فحال حولها وقيمتها نصاب ، وحال الحول الثانية والثالثة ، وقيمتها أقلّ من نصاب أخذ من الأولى الزكوة خمسة دراهم ومن الثانية والثالثة من كلّ أربعين درهم درهماً .

إذا اشترى عرضاً للتجارة بدراهم أو دنانير وكان الثمن نصاباً فإنّ حول العرض حول الأصل لأنّه مردود إليه بالقيمة ، وإن كان اشترى السلعة للتجارة بسلعة قنية استأنف الحول ، وقد ذكرناها ، وإن كان اشتراها بنصاب من غير الأثمان مثل خمس من الإبل أو ثلاثين من البقر أو أربعين من الغنم استأنف الحول لأنّه مردود إلى القيمة بالدراهم والدنانير لا إلى أصله ، وإذا كان معه سلعة ستّة أشهر . ثمّ باعها بنى على حول الأصل لأنّ له ثمناً وثمنه من جنسه ،

إذا اشترى سلعة من جنس الأثمان فحال الحول قوتها بما اشتراه من الدراهم أو الدنانير ، ولا يراعى نقد البلد ، وكذلك إن لم يكن نصاباً فإنّ اشترى بالدراهم والدنانير قوتها بما اشتراها من النقدين فإن كان كلّ واحد منهما نصاباً في الأصل زكاه ، وإن نقص كلّ واحد منهما عن النصاب لم تجب فيه الزكوة ، وإن بلغ أحدهما ولم يبلغ الآخر زكاه الذي بلغه ، ولا يضمّ إليه الآخر . إذا اشترى سلعة بدراهم فحال عليها الحول وبيعها بالدنانير قومت السلعة دراهم وأخرج منها الزكوة لأنّ الزكوة تجب في ثمنها ، و ثمنها كان دراهم ، وإن باعها قبل الحول بالدنانير وحال الحول قومت الدنانير لأنّها ثمن الدراهم التي حال عليها الحول ، وإذا حال الحول على السلعة فباعها صحّ البيع لأنّ الزكوة تجب في ثمن السلعة لا في عينها ، وليس كذلك

إذا كان معه نصاب من المواشي فباعها بعد الحول لأن الزكاة تستحق فيها وهو جزء من الماشية فيصح العقد فيما عدا مال المساكين ولا يصح في مال المساكين فإن عو من المساكين من غير ذلك المال مضى البيع . إذا كانت معه سلعة للتجارة فنوى بها القنية سقطت زكوته ، وإن كانت عنده للقنية فنوى بها التجارة لا يصير تجارة حتى يتصرف فيها للتجارة .

إذا اشترى سلعة للقنية انقطع حول الأصل ، وإن اشترى للتجارة بنى على الحول الأول ، وإن كان المال أقل من النصاب أو ل الحول ، ونصاباً آخر لم يعتد به ، ويراعى كمال النصاب من أوله إلى آخره . تجتمع في قيمة المالك إذا كانوا للتجارة الزكاة ويلزمه فطرة رؤوسهم لأن سبب وجوبهما مختلف .

كل من ملك جنساً يجب فيه الزكاة للتجارة فإنه لم يلزمه زكاة العين دون زكاة التجارة مثل أن يشتري أربعين شاة سائمة أو خمساً من الإبل سائمة أو ثلاثين من البقر مثل ذلك كل ذلك للتجارة فإنه يلزمه زكاة الأعيان ، ولا يلزمه زكاة التجارة لعموم تناول الأخبار لها فإنه ثبت ذلك فاشترى أربعين شاة ثمنها أقل من نصاب فحول هذا من حين ملك الماشية وأخذ زكاة الماشية وانقطع حول الأصل .

وإن ملك للتجارة أقل من أربعين شاة قيمتها مائتان أخرج زكاة التجارة استحباباً أو على الخلاف فيه وعلى ما قلناه : من أن الزكاة تتعلق بعينها يجب أن نقول : لازكاة فيها لأنها أقل من النصاب فإن اتفق النصابان مثل أن يكون أربعين شاة تساوي مائتين أخذ زكاة العين لأنها واجبة .

وزكاة التجارة مستحبة أو مختلفة فيها لعموم الأخبار هذا إذا كان حولهما واحداً فإن اختلف حولهما مثل أن كان عنده مائتا درهم ستة أشهر . ثم اشترى بها أربعين شاة للتجارة بناء على حول الأصل لأن التجارة مردودة إلى ثمنها وهو الأصل ، وعلى ما قلناه : من إن الزكاة تتعلق بالعين ينقطع حول الأصل .

إذا اشترى نخلاً للتجارة فأثمرت قبل الحول في التجارة فإنه يؤخذ منه زكاة الثمرة لتناول الظاهر له ولا يلزمه زكاة التجارة في ثمن النخل والأرض لأن ذلك

تابع للنخل و الزرع إذا كان عنده أربعون شاة سائمة للتجارة ستة أشهر فاشترى بها أربعين شاة سائمة للتجارة كان حول الأصل حولها في إخراج زكوة مال التجارة ، ولا يلزمه زكوة العين لأنه لم يحل على كل واحد منهما الحول ، وعلى ما قلناه : إنه يتعلق الزكوة بالعين ينبغى أن نقول : إنه يؤخذ زكوة العين لأنه بادل بما هو من جنسه و الزكوة تتعلق بالعين ، وقد حال عليه الحول .

إذا اشترى غراساً للتجارة إذا حال الحول ، وكذلك إذا اشترى نخلاً حايلاً للتجارة أو أرضاً بوراً لم يزرع فيها فإنه يخرج زكاة التجارة إذا حال الحول شلى ثمن الأرض و النخل .

إذا اشترى مائتي قفيز طعام بمائتي درهم للتجارة و حال عليه الحول و قيمته مائتا درهم أخرج منه خمسة دراهم لأن قيمته مائتا درهم ، وإن شاء أخرج خمسة أفقزة فإن عدل إلى طعام جيد فأخرج منه قفيزاً يساوي خمسة دراهم كان جائزاً لأن الذي وجب عليه خمسة دراهم ، و يجوز إخراج القيمة ، و متى كانت المشئلة بحالها و حال الحول و قيمة الطعام مائتان لكن يغير الحال بعد الحول إما بنقصان قيمة لنقصان السوق أو يزيد لزيادته أو ينقص قيمته لعيب حدث فإن نقص لنقصان السوق أو لعيبه فيه فلا يسقط عنه زكوته لأنه نقص النصاب بعد أن وجب عليه . هذا إذا كان بعد الإمكان فإن كان قبل إمكان الأداء فلا شيء عليه من ضمان النقصان لكن ما ينقص نقص عنه ، ومن المساكين . فإن زاد ليس عليه أكثر من خمسة دراهم لأن الزيادة ما حال عليها الحول . من أعطى غيره مالاً مضاربة على أن يكون الربح بينهما فاشترى مثلاً بألف سلعة فحال الحول ، و هو يساوي ألفين فإن زكوة الألف على رب المال ، و الربح إذا حال عليه الحول من حين الظهور كن فيه الزكوة على رب المال نصيبه ، و على العامل نصيبه إذا كان العامل مسلماً فإن كان نعتياً يلزم رب المال ما يصيبه ، و يسقط نصيب اللعني لأنه ليس من أهل الزكوة . هذا على قول من أوجب له الربح من أصحابنا وهو الصحيح فأما من أوجب له أجره المثل فزكاة الأصل و الربح على رب المال ، و على القول الأول رب المال بالخيار بين أن يخرج الزكوة من هذا المال ، و بين أن يخرجها من

غيره . فأما العامل فلا يجوز له إخراجه بنفسه إلا بعد القسمة لأن ربحه وقاية للمال له
لعله يكون من الخسران . ولو قلنا : إن ذلك له كان أحوط لأن المساكين يملكون
من ذلك المال جزءاً ، وإذا ملكوه خرج من أن يكون وقاية لخسران يعرض .
ومن ملك نصيباً ويجب فيه الزكاة أي جنس كان ، وعليه دين يحيط به فإن
كان له مال غير هذا النصاب بقدر الدين كان الدين في مقابلة ما عدا مال الزكاة سواء كان
ذلك عقاراً أو أثاثاً ، وأي شيء كان بعد أن لا يكون دار مسكن أو خادماً يخدمه ، و
تجب الزكاة في المال ، وإن لم يملك غير ذلك النصاب فعندنا أنه تجب فيه الزكاة ،
ولا يمنع الدين من وجوب الزكاة عليه لأن الدين يتعلق بالذمة ، والزكاة تجب في
المال بدلالة قوله عليه السلام : الزكاة في تسعة أشياء . ثم فصل فقال : في مائتي درهم
خمس ، وفي عشرين مثقالاً نصف مثقال ، وكذلك باقى الأجناس ، ولم يقل : إن
لم يكن عليه دين فإذا ثبت هذا وحال الحول ولم يقض الحاكم عليه بالدين أخرج
زكاة العين ، وقضى بعد ذلك ما عليه من الدين ، وإن كان حكم عليه الحاكم وحجر
عليه فيه ثلاث مسائل :

إحديها : حجر عليه و فرق ماله على الديتان . ثم حال الحول فلا زكاة عليه
لأنه حال الحول ولا مال له .

الثانية : عيّن لكل ذى حق شيئاً من ماله وقال : هذا لك بمالك في الحول قبل
أن يقبض ذلك فلا زكاة عليه لأن الحول حال ولا مال له لأنهم ملكوه قبل القبض .
الثالثة : حجر ولم يعيّن فحال الحول فهبها المال له لكنه محجور عليه فيه
ممنوع من التصرف فيه فلا زكاة عليه أيضاً لأنه غير متمكن من التصرف فيه ، وقد
روى عنهم عليهم السلام في المال الغائب الذي لا يمكنه التصرف فيه أنه لا زكاة فيه ^(١) .

(١) روى في التهذيب في باب زكاة مال الغائب ج ٤ ص ١ الرقم ٧٧ عبد الله بن بكر
عن رواء [في الوافي عن زرارة] عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال : في رجل ماله عنه
غائب لا يقدر على أخذه قال : لا زكاة عليه حتى يخرج . الحديث ، وبهذا المضمون نقل روايتين
بمد هذه بالرقم ٧٨ و ٧٩

إذا كان معه مائتان فقال : لله على أن أصدق بمائة منها . ثمّ حال عليها الحول لم تجب عليه الزكاة لأنّه زال ملكه عن مائته وما يبقى فليس بنصاب ، وإن قال : لله على أن أصدق بمائتين ولم يقل بهذه المائتين لزمه زكاة المائتين لأنّ الدين يتعلّق بذمته . إذا ملك مائتين فحال عليها الحول فتصدق بها كلّها تطوعاً لم تسقط عنه فرض الزكاة سواء ملك غيرها أو لم يملك ، وكانت الزكاة في ذمته .

إذا كان معه مائتان و عليه مائتان فطالبه الدين عند الحاكم فأقرّ أن عليه زكوتها أو عليه زكاة سنين كثيرة فإن كان إقراره قبل أن يحجر الحاكم عليه كان القول قوله مع يمينه فإذا حلف أخرج منه الزكاة وتقاسم باقي الغرماء لأنّ الزكاة في العين و الدين في الذمّة . فإن كان إقراره بعد أن حجره الحاكم بدين لزمه مثل ذلك الزكاة ، و بقي في ذمته وتقاسم الغرماء بالمال .

من كان له أربعون شاة فاستأجر أجيراً يرعاها سنة بشاة منها معيّنة فإنّ الأجير يملك تلك الشاة بالعقد فإذا حال الحول لم يلزمه في المال الزكاة لأنّه قد نقص عن النصاب ، وكذلك الحكم إذا استأجر بسمرة نخلة بعينها لينظر الباقي ، و كان ما يبقى أقلّ من النصاب لا يلزم أحداً منهما الزكاة فإن استأجر بشاة في الذمّة أو بسمرة في الذمّة لم تسقط بذلك فرض الزكاة .

إذا استأجر بأربعين شاة في الذمّة أو بخمسة أوسق من التمر لم يلزم الأجير الزكاة لأنّ الغنم لا يجب فيها الزكاة إلّا إذا كانت سائمة ، وما في الذمّة لا يكون سائمة ، والتمر فلا يجب فيها الزكاة إلّا إذا ملكها من شجرها . و أمّا ربّ المال فعليه هذه الأجرة في ذمته ، و ذلك لا يمنع من وجوب الزكاة على مامضى القول فيه .

فإن استأجر بمائتي درهم أو عشرين ديناراً وحال عليه الحول كان على الأجير زكوته لأنّه ملكه بالعقد إذا كان متمكّناً من أخذه . و أمّا المستأجر فلا جرة دين عليه على ما بيناه .

إذا كان له ألف درهم واستقرض ألفاً غيرها ورهن عنده هذه الألف ، وقد حصل

له ألفان . فإذا حال عليهما الحول لزمه زكاة الألف التي في يده من مال القرض لأن زكوته على المستقرض ، والألف الرهن ليس بمتمكن منه ولا يلزمه زكوته .
فأما المقرض فلا يلزمه شيء لأن المذهب أن القارض لا يلزمه الزكاة ، وإنما هي على المستقرض .

إذا وجد نصاباً في غير الحرم عرفها سنة . ثم هو كسبيل ماله إذا تملكه ، و هو ضامن لصاحبه فإذا حال بعد ذلك عليه حول أو أحوال لزمه زكاته لأنه ملكه ، وأما صاحبه فلا يلزمه شيء لأن ماله غائب عنه لا يتمكن من التصرف فيه فلا يلزمه زكوته .
إذا أكرى داره بمائة دينار وأربع سنين معجلة أو مطلقة فقد ملك الأجرة بالعقد فإذا حال الحول لزمه زكاة الكل إذا كان متمكناً من قبضه ، وإذا باع سلعة بنصاب وقبض الثمن ولم يسلم المبيع وحال الحول على الثمن لزمه زكوته لأنه قد ملك الثمن بدلالة أن له التصرف فيه على كل حال ألا ترى أن له وطؤها إن كانت جارية ، وهذا بغيته دليل المسئلة الأولى غير أن في المسئلتين لا يجب عليه إخراج الزكاة إلا بعد أن يستقر ملكه على الأجرة والثمن لأنهما معروضان للفسخ بهلاك المبيع أو هدم المسكن فإذا مضت المدّة أخرج الزكاة من حين ملكه حال العقد .

إذا حاز المسلمون أموال المشركين فقد ملكوها سواء كان ذلك قبل تقضى الحرب أو بعد تقضيه . فإذا ملك من الغنيمة نصاباً وجب عليه الزكاة إذا حال عليه الحول سواء كانت الغنيمة أجناساً مختلفة زكائية أو جنساً واحداً بعد أن يكون له من كل جنس قدر النصاب ، وإن قلنا : لا زكاة عليه لأنه غير متمكن من التصرف فيه قبل القسمة كان قوياً .

إذا عزل الإمام صنفاً من مال الغنيمة لقوم حضور ، وكان من الأموال الزكائية جرى في حوله الزكاة ، وإذا عزل صنفاً من المال لقوم غيب فلا زكاة عليهم لأنهم غير متمكنين من التصرف فيه وهو في حكم المال الغائب .

إذا عزل الخمس لأهله فلا زكاة عليهم لأنهم غير متمكنين من التصرف فيه قبل القسمة ، ولا يختص أيضاً بمن حضر دون من غاب بل كلهم مشتركون ومال الغنيمة

تختص بمن حضر القتال .

و أما الأقال في الإمام خاصة تلزمه زكوته إذا حال عليه الحول لأنه يملك التصرف فيها . إذا باع نصاباً يجب فيه الزكاة قبل حؤول الحول بشرط الخيار مدة فحال عليه الحول في مدة الشرط فإن كان الشرط للبائع أولهما فإنه يلزمه زكوته لأن ملكه لم يزل ، وإن كان الشرط للمشتري استأنف الحول . فإن كان المبيع عبداً وقد بيع بخيار الشرط للمشتري لزمه فطرته ، وإن كان الخيار للبائع ، أولهما كان على البائع فطرته .

العقار والدكاكين والدور والمنازل إلا ما كانت للغة فإنه يستحب أن يخرج منه الزكاة ، ورجل البيت والقماش والفرش والآنية من الصفر والنحاس والحديد والزبيب ، وفي الماشية البغال والحمير كل هذا لازكاة فيه بلا خلاف . فأما الخيل فإن كانت عتاقاً ففي كل فرس في كل سنة ديناران ، وإن كانت برازين فدينار واحد إذا كانت سائمة أوثاناً فإن كانت معلوقة فلا زكاة فيها بحال .

﴿ فصل : في وقت وجوب الزكاة وتقديمها قبل وجوبها أو تأخيرها ﴾

الأموال الزكائية على ضربين :

أحدهما : يراعى فيه الحول :

والآخر : لا يراعى . فما يراعى فيه الحول الأجناس الخمسة التي ذكرناها من المواشي والأثمان . فما هذه صورته إذا استهل الشهر الثاني عشر فقد وجب فيه الزكاة ، وإذا أمكن بعد ذلك إخراجها فلا يخرجها كان ضامناً لها إذا كان من أهل الضمان على ما فسرناه ، وما لا يراعى فيه الحول فهي الثمار والغلات ويجب الزكاة فيها ، إذا بدء صلاحها ، وعلى الإمام أن يبعث الساعي في الزرع إذا اشتد ، وفي الثمار إذا بدء صلاحها كما فعل النبي ﷺ بخيبر .

ولا يجوز تقديم الزكاة قبل محلها إلا على وجه القرض فإذا جاء وقتها وكان الدافع على الصفة التي يجب عليه فيها الزكاة ، والمدفوع إليه على الصفة التي يجب

له الزكوة واحتسب به من الزكوة . فإن تغيرت صفات الدافع من غنى إلى فقر ، و من حيات إلى موت جاز استرجاعها ، و كذلك إن تغيرت صفات المدفوع إليه من فقر إلى غنى و إيمان إلى كفر أو فسق جاز استرجاعها منه ، ولا يجوز احتسابها من الزكوة فإن كان المدفوع إليه قد مات جاز أن يحتسب به من الزكوة . فإذا ثبت ذلك فإن أسلف الساعي الزكوة لم يخل من أربعة أقسام : إما أن يكون بمسئلة الدافع أو بمسئلة المدفوع إليه أو بمسئلتهما أو من غير مسئلة من واحد منهما . فإن كان بغير مسئلة منهما مثل أن رأى في أهل الصدقة حاجة وفاقه وإضافة فاستسلف لهم نظر فإن حال الحال والدافع والمدفوع إليه من أهل الزكوة فقد وقعت موقعها ، وإن جاء وقت الوجوب وقد تغيرت الحال لم يخل من أحد أمرين : إما أن يكون تغيرها بعد الدفع أو قبله . فإن كان بعد الدفع مثل أن افتقر الدافع أو مات أو استغنى المدفوع إليه أو ارتدت فتى تغير حالهما أو حال أحدهما لم تقع الزكوة في موقعها . فإذا ثبت ذلك فإن الإمام يردّها . ثم نظر فإن كان لتغير حال المدفوع إليه فإنه يدفعها إلى غيره من أهل الصدقة ، وإن تغيرت الحال قبل الدفع إليهم و هلك في يد الساعي بغير تفريط فإن عليه ضمانها ، وكذلك إن كان بتفريط لأنه أخذ من غير مسئلة من الفريقين و كان أخذه مضموناً ، فإن كان باذن أهل السهمان دون رب المال فإن حال الحال والحال ما تغيرت وقعت موقعها ، وإن كانت الحال منه متغيرة فإن كان بعد الدفع فالحكم على مامضى حراً بعرف ، وإن كان قبل الدفع و هلك في يد الساعي كان من ضمان أهل السهمان لأنهم صرحوا له بالاذن ، وإن كان باذن صاحب المال دون أهل السهمان فإن لم يتغير الحال فقد وقعت موقعها ، وإن تغيرت الحال ، فإنما أن يكون بعد الدفع أو قبله . فإن كان بعد الدفع فالحكم على مامضى في القسم الأول ، وإن كان قبل الدفع و هلك في يد الساعي فهو من ضمان رب المال ، و الساعي أمين لأنه اتّمنه ، وإن كان باذن من الفريقين فإن لم يتغير الحال فقد وقعت موقعها ، وإن تغيرت فإنما أن يكون بعد الدفع أو قبله . فإن كان بعد الدفع فالحكم على مامضى ، وإن كان قبل الدفع و هلك فالأولى أن يكون بينهما لأن كل فرقة لها إذن في ذلك ولا ترجيح لأحدهما

على صاحبه. إذا استسلف الوالي بغيراً لرجلين وسلمه إليهما وماتا بعد ذلك فلا يخلوا من أن يموتا قبل الحول أو بعده فإن ماتا بعد الحول و بعد وجوب الزكاة ، وكانا من أهلها حين الوجوب ، وكان الدافع من أهلها حين الوجوب ، وقعت الزكاة موقعها ، وإن ماتا قبل الحول وقبل الوجوب . فإن الزكاة لا تقع موقعها إلا أن يكون لم يخلوا شيئاً فعندنا يجوز أن يحتسب به من الزكاة ، وإن خلف تركة لا يجوز له معها لو كان حياً الزكاة استرجعت من تركته .

و إذا ثبت أن له أن يسترده لم يخل البعير من أحد أمرين : إما أن يكون قائماً أو تالفاً فإن كان تالفاً كان له أن يسترده قيمته من تركته ، ويلزمه قيمته يوم قبضه لأنه قبضه على جهة القرض فيلزمه قيمته يوم القرض ، وإن كان قائماً بعينه أخذت عينه بلا كلام ، ومتى استرد الوالي قيمة البعير نظر في حال رب المال . فإن كان مابقي عنده بعد التعجيل نصاباً كاملاً أخرج زكاة مابقي عنده ، وإن كان الباقي أقل من نصاب لم يضم هذه القيمة إلى ما عنده ليكمل نصابه لأنه لما هلك البعير كان الواجب لرب المال قيمته ، والقيمة لا تضم إلى الماشية ليكمل النصاب بالاخلاف بين أصحابنا ومتى كان البعير قائماً بعينه فلا كلام ، وقد بيناه .

ثم لا يخلوا من ثلاثة أحوال : إما أن يكون نقص أوزاد أو يكون بحاله . فإن كان بحاله أخذه ولا كلام ، وإن كان نقص لم يلزمه أكثر من ذلك لأنه لا دليل على وجوب رد شيء معه والأصل براءة الذمة ، وإن كان زائداً غير متميز مثل السمن والكبر فإنه يردّه بزيادته لأنه عين مال صاحب المال ، وإن كانت متميزة مثل أن كانت ناقة فولدت أو شاة فولدت لزمه ردّه [ردّ النماء خل] لأنه نماء ماله .

فإذا ثبت أنه يأخذه بغيره زاد أو نقص ينظر في ماله فإن كان معه نصاب كامل أخرج زكوته ، وإن نقص عن نصاب إلا أنه يكمل بهذا البعير نصاب وجب عليه ذلك لأن هذا ماله بعينه وكان حكم ملكه ثابتاً هذا إذا عجلها الوالي .

فأما إذا عجل رب المال زكاة نفسه . ثم تغيرت حال المدفوع إليه لغنى أو ردة لم يقع الزكاة موقعها وله أن يستردها منه . ثم لا يخلو حاله من أحد أمرين : إما أن

يكون إعطاء مقيّداً أو مطلقاً . فإن أعطاه مقيّداً بأن يقول : هذه زكوتي عجلتها لك فإن هذا يكون ديناً ، وله أن يسترّها ، وإن أعطاه مطلقاً بأن يقول : هذه زكوتي ولم يقل : عجلتها لم يكن له مطالبة لأن قوله : هذه زكوتي الظاهر أنه كان واجباً عليه ولا يقبل قوله بعد ذلك لأنه عجلها له .

فإن ثبت أنه ليس له الرجوع مع الإطلاق فقال الدافع : احلف إنك لا تعلم أنني إنما عجلت زكوتي قبل وجوبها كان له ذلك لأنه مدّع على ما يقوله . فإذا فقد البيّنة كان على المدّعي عليه اليمين .

إذا عجل الزكاة لمسكين قبل الحول . ثمّ حال الحول وقد أيسر لم يخل من أحد أمرين : إمّا أن يؤسر من هذا المال أو غيره فإن أيسر منه مثل أن كانت ماشية فتوالد أو مالاً فاتجر به ورجع وقعت الصدقة موقعها ، ولا يجب استرجاعها لأنه يجوز أن يعطيه عندنا من مال الزكاة ما يغنيه به لقول أبي عبد الله عليه السلام : و أعطه واغنه ^(١) وأيضاً لو استرجعنا افتقر وصار مستحقاً للإعطاء ، ويجوز أن يردّ عليه .

وإذا جاز ذلك جاز أن يحتسب به ، وإن كان قد أيسر بغير هذا المال مثل أن ورث غنم أو وجد كنزاً أو ما يجري مجراه لم يقع الصدقة موقعها ، ووجب استرجاعها أو إخراج عوضها لأن ما كان إعطاءه كان ديناً عليه ، وإنما يحتسب عليه بعد حوّل الحول ، وفي هذه الحال لا يستحقّ الزكاة لغناه فيجب أن لا يحتسب له به .

إذا عجل له مالا ثمّ أيسر . ثمّ افتقر عند الحول جاز له أن يحتسب به من الزكاة لأن المراعى في صفة المستحقّ حال حوّل الحول ولا اعتبار بما تقدّم من الأحوال وفي هذا الوقت هو مستحقّ .

إذا عجل زكاة مائتي درهم يملكها خمسة دراهم فهل ما بقي قبل الحول كان له الرجوع فإن كان قال لمن أعطاه الزكاة : هذه زكوتي عجلتها لك احتسبها لك عند الحول

(١) لم أظفر في الروايات الباب على هذه العبارة بعينه ، ولكن روى عبارات قريبة بها مثل المروى في الكافي ج ٣ ص ٤٨ • ج ٤ عن أبي عبد الله عليه السلام قال : تعطيه من الزكاة حتى تغنيه . ومثل أغنه إن قدرت أن تغنيه ، و أعطه من الزكاة حتى تغنيه . وغير ذلك .

فله أن يستردّها ، وإن قال له : هذه زكوتى مطلقاً ولم يقل : عجّلتها لم يكن له الرجوع لما مضى فإن تشاحوا واختلفوا كان الحكم ما تقدّم ، وإن قال له : هذه صدقة لم يكن له أيضاً الرجوع لأنّ الصدقة تقع على الواجب والتدب وليس له الرجوع بواحد منهما على حال ، وإن كان المعطى الوالى كان له أن يرجع أطلق القول أو لم يطلق أو قيّد وربّ المال إن قيّد رجوع وإن أطلق لم يرجع . فإن مات المدفوع إليه جاز لربّ المال أن يحتسب به من الزكاة على كلّ حال عند الحول فإن عجّل الزكاة وبقي معه أقلّ من النصاب . فإن كان في الموضع الذي له أن يستردّه وجب عليه أن يخرج من الرأس فإن كان في الموضع الذي له الاحتساب احتسب به لأنّ ما له استرجاعه في حكم ما في يده ، ولو كان في يده لوجب عليه إخراج الزكاة هذا إذا أمكنه استرجاعه أي وقت شاء فإن لم يمكنه لم يلزمه الزكاة لأنّ الدين الذي لا يتمكّن من أخذه لأكوة على صاحبه وكذلك الحكم في أسلاف المواشي ، وسواء كان تلف فاستحقّ القيمة أو كانت العين باقية لأنّ ذلك دين له فهو في حكم ملكه يلزمه زكوة ، والذي يستحقّه عين ما أعطاه ، وإنما ينتقل إلى القيمة إذا فقدت العين .

إذا كان معه مائتادرم فأخرج منها خمسة دراهم وأعطاه الفقير فخرج واحد منها رديّاً ليس له قيمة أوله قيمة ينقص عن المائتين كان له استرجاع ما أعطاه .
إذا كان معه مائتان فعجّل زكاة أربع مائة فحال الحول ، ومعه أربع مائة لا يلزمه أكثر من زكاة مائتين لأنّ المستفاد لا يضمّ إلى الأصل على ما بيناه .

إذا كان عنده أربعون شاة فعجّل واحدة . ثمّ حال الحول جاز أن يحتسب بها لأنّها تعدّ في ملكه مادامت عينها باقية فإن أتلّفها المدفوع إليه قبل الحول فقد انقطع حول النصاب ولا يجب على صاحبها زكاة ، وكان له استرجاع ثمنها فإن كان عنده مائة وعشرون شاة فعجّل واحدة وتجت أخرى ، وحال الحول لم يلزمه أخرى لأنّ النتائج لا يضمّ إلى الأمّهات ، وكذلك إذا كانت عنده مائتان وعجّل اثنتين وولدت واحدة لا يلزمه شيء آخر لمثل ما قلناه .

إذا مات المالك انقطع الحول واستأنف الوارث الحول ، ولا يبنى على حوله .

❖ (فصل : في اعتبار النية في الزكاة) ❖

النية معتبرة في الزكاة ، ويعتبر نية المعطى سواء كان المالك أو من يأمره المالك أو من يتولى مال اليتيم الذي يجب فيه الزكاة ، و مال المجنون ، و ينبغي أن يقارن النية حال الإعطاء ، و ينبغي أن ينوى بها زكاة أو صدقة الفرض ، ولا يحتاج إلى أن يعين نيته بأن يقول : هذا زكاة مال معين دون مال لأنه ليس على ذلك دليل . من كان له مال غائب يجب عليه فيه الزكاة فأخرج زكوته . و قال : إن كان مالى باقياً فهذه زكوته أو نافلة أجزأه .

وقد قيل : إنه لا يجزيه لأنه لم يعين النية في كونها فرضاً ، و إن قال : إن كان مالى باقياً سالماً فهذه زكوته ، و إن لم يكن سالماً فهو نافلة أجزأه بلا خلاف لأنه أفرد بالنية ، و إن كان له مال غائب و مثله حاضر فأخرج زكاة أحدهما و قال : هذا زكاة أحدهما أجزأه لأنه لم يشرك بين نيته الفرض و بين نيته النفل ، و إن قال : هذا زكاة مالى إن كان سالماً و كان سالماً أجزأه ، و إن كان تالفاً لم يجز أن ينقله إلى زكاة غيره لأن وقت النية قد فاتته .

و من كان له والد غائب عنه شيخ وله مال فأخرج زكوته ، و قال : هذا زكوتها ورثت من أبي فإن كان أبوه مات و انتقل المال إلى ملكه فقد أجزأ عنه ، و إن كان لم يمت . ثم مات بعد ذلك لم يجزه لأن وقت النية قد فاتت هذا على قول من يقول : إن المال الغائب تجب فيه الزكاة فأما من قال : لا تجب ^(١) فلا تجب عليه الزكاة إلا بعد أن يعلم أنه ورثه وتمكّن من التصرف فيه .

(١) لا خلاف بين الأصحاب في عدم وجوب الزكاة في مال الغائب الذي لا يتمكن التصرف فيه بنفسه ، ولكن اختلفوا فيمن كان ماله بيد وكيله قال شيخنا الأصارى - رحمه الله - ، و أعلم أنه ألحق جماعة من المتأخرين منهم المصنف [المحقق] بالمالك و كيله فوجبوا الزكاة في مال الغائب عن المالك إذا كان في يد وكيله ، و ظاهرهم ذلك ، و إن لم يقدر المالك على التصرف فيه و أخذه ، و المحكى من جماعة الاقتصار على المالك فقط ، و لعله لا يوافق بإطلاق الاختيار و اشتراط التمكّن من الصرف إلا أن يدعى صدق التمكّن على المالك عرفاً بتمكّن وكيله . انتهى .

وإن قال : إن كان مات فهذا زكوته أو نافلة لم يجز لأنه لم يخلص بية الفرض وإن قال : وإن لم يكن مات فهو نافلة . ثم إنه كان قد مات فقد أجزأ لأنه خلس النية للفرض .

من أعطى زكوته لوكيله ليعطيها الفقير ونواه أجزأه ، وإذا نوى الوكيل حال الدفع لأن النية ينبغي أن يقارن حال الدفع إلى الفقير ، وإن لم ينورب المال ونوى الوكيل لم يجز لأنه ليس بمالك له ، وإن نوى هو ولم ينو الوكيل لم يجز لما قلناه لأنه يدفعها إلى الوكيل لم يدفعها إلى المستحق ، وإن نوى بها أجزأه .

ومنى أعطى الإمام أو الساعي ، ونوى حين الإعطاء أجزأه لأن قبض الإمام أو الساعي قبض عن أهل السهمان ، وإن لم ينو الإمام أيضاً أجزأه لما قلناه ، وإن نوى الإمام ولم ينورب المال . فإن كان أخذها منه كرهاً أجزأه لأنه لم يأخذ إلا الواجب وإن أخذه طوعاً ، ولم ينورب المال لم يجزه فيما بينه وبين الله غير أنه ليس للإمام مطالبته دفعة ثافية .

يجوز لرب المال أن يتولى إخراج الزكاة بنفسه ويفرقها في أهلها سواء كان حاله ظاهراً أو باطناً ، والأفضل حمل الظواهر إلى الإمام أو الساعي من قبله ومنى طالبه الإمام بالزكاة وجب عليه دفعها إليه ، وإذا أراد أن يتولى بنفسه فلا ينبغي أن يوكل في ذلك لأنه من نفسه على يقين ومن غيره على شك وإن حمله إلى بعض أخوانه ممن يثق به جاز أيضاً ، والأفضل دفعها إلى العلماء ليتولوا تفريقها لأنهم أعرف بمواضعها .

إذا جمع الساعي السهمان من المواشي وغيرها من الفلوات والثمار ، ووجد مستحقها في المواضع التي جمع فرقها فيهم ، وإن لم يجد حملها إلى الإمام ولا يجوز له بيعها إلا أن يخاف عليها من هلاك في الحمل . فإن باعها من غير خوف كان البيع باطلاً لأن السهمان لمستحقها لقوله تعالى « إنما الصدقات للفقراء »^(١) ، فلا يجوز بيعها إلا بأذنهم أو بأذن الإمام . فإذا انفسخ البيع رجع على المشتري واسترجع المبيع ، ورد الثمن إن كان من الأثمان وإلا قيمته إن كان سلعة قد استهلكها .

و يكره أن يشتري الإنسان ما أخرجه في الصدقة و ليس بمحظور و إن اشتراه كان شراؤه صحيحاً .

إذا باعه بائناً الإمام أو باعه مستحقه ، و إذا وجبت الزكاة و تمكن من إخراجها و جب إخراجها على الفور و البدار فإن عدم مستحقها عزلها من ماله و انتظر به المستحق فإن حضرته الوفاة وصى به أن يخرج عنه ، و إذا عزل ما يجب عليه جاز أن يفرقه ما بينه و بين شهر و شهرين ولا يكون أكثر من ذلك . فأما حمله إلى بلد آخر مع وجود المستحق فلا يجوز إلا بشرط الضمان ، و مع عدم المستحق يجوز له حمله ، ولا يلزمه الضمان .

❖ (فصل : في مال الاطفال و المجانين) ❖

مال الطفل و من ليس بعاقل على ضربين : أحدهما : يجب فيه الزكاة ، و الآخر لا يجب فيه .

فالأول : الغلات و المواشي فإن حكم جميع ذلك حكم أموال البالغين على السواء و قد مضى ذكره غير أن الذي يتولى إخراجها الولي ، أو الوصي أو من له ولاية على التصرف في أموالهم ، ولا يجوز لغيرهم ذلك على حال .

و القسم الثاني : الدناير و الدراهم فإنه لا يتعلق بهما ذكاة فإن اتجر متجر بمالهم نظراً لهم استحب له أن يخرج من الزكاة كما قلناه في أموال التجارة ، و جاز له أن يأخذ من الربح بقدر ما يحتاج إليه على قدر الكفاية ، و إن اتجر لنفسه دونهم ، و كان في الحال متمكناً من ضمانه كانت الزكاة عليه و الربح له ، و إن لم يكن متمكناً في الحال من ضمان مال الطفل و تصرف فيه لنفسه من غير وصية ولا ولاية لزمه ضمانه و كان الربح لليتم ، و يخرج منه الزكاة .

❖ (فصل : في حكم أراضى الزكاة و غيرها) ❖

الأرضون على أربعة أقسام حسب ما ذكرناه في النهاية :
فصرب منها أسلم أهلها طوعاً من قبل أنفسهم من غير قتال فترك الأرض في أيديهم يؤخذ

منهم العشر أو نصف العشر ، و كانت ملكاً لهم يصحّ لهم التصرف فيها بالبيع والشراء والوقف ، و سائر أنواع التصرف إذا عمروها وقاموا بعمارتها . فإن تركوا عمارتها وتركوها خراباً جاز للإمام أن يقبلها ممن يعمرها بما يراه من النصف أو الثلث أو الربع ، و كان على المتقبل بعد إخراج حق القبالة ومؤونة الأرض إذا بقي معه النصاب العشر أو نصف العشر . ثم على الإمام أن يعطي أربابها حق الرقبة .

والضرب الآخر من الأرضين هو ما أخذ عنوة بالسيف فإنها تكون للمسلمين قاطبة المقاتلة وغير المقاتلة ، وعلى الإمام تقبيلها لمن يقوم بعمارتها بما يراه من النصف أو الثلث ، وعلى المتقبل إخراج مال القبالة وحق الرقبة ، وفيما يفضل في يده إذا كان نصيباً العشر أو نصف العشر ، وهذا الضرب من الأرضين لا يصحّ التصرف فيها بالبيع والشراء والوقف وغير ذلك ، وللإمام أن ينقله من متقبل إلى غيره إذا انقضت مدة ضمانه ، وله التصرف فيه بحسب ما يراه من مصلحة المسلمين وارتفاع هذه الأرضين ينصرف إلى المسلمين بأجمعهم ، وإلى مصالحهم ، وليس للمقاتلة خصوصاً إلا ما يحويه العسكر .

والضرب الثالث : كل أرض صالح أهلها عليها ، و هي أرض الجزية يلزمهم ما يصالحهم الإمام عليه من نصف أو ثلث ، و ليس عليهم غير ذلك ، فإذا أسلم أربابها كان حكم أراضيتهم حكم أرض من أسلم طوعاً ابتداءً ، ويسقط عنهم الصلح لأنه جزية وقد سقطت بالإسلام ، و يصحّ في هذا الضرب من الأرضين التصرف بالبيع والشراء والهبة وغير ذلك ، وللإمام أن يزيد و ينقص ما صالحهم عليه بعد انقضاء مدة الصلح حسب ما يراه من زيادة الجزية و نقصانها .

والضرب الرابع : أرض ابتاعها أهلها ، وكانت مواتاً لغير مالك فاحتيت أو كانت آجماً وغيرها مما لا يزرع فاستحدثت مزارع فإنها كلها للإمام خاصة ليس لأحد معه فيها نصيب ، و كان له التصرف فيها بالقبض والهبة والبيع والشراء حسب ما يراه ، و كان له أن يقبلها بما يراه من نصف أو ثلث أو ربع ويجوز له تزعيها من يد متقبلها إذا انقضت مدة الضمان إلا ما احتيت بعد مواتها . فإن من أحياها أولى بالتصرف فيها إذا تقبلها

بما يقبلها غيره . فإن أبذل ذلك كان للإمام تزعها من يده وتقبلها لمن يراه وعلى المتقبل بعد إخراج مال القبالة والمؤون فيما يحصل من حصته العشر أو نصف العشر وكل موضع أوجبنا فيه العشر أو نصف العشر من أقسام الأرضين إذا أخرج الإنسان مؤوته ومؤونة عياله لسنة وجب عليه فيما بقى بعد ذلك الخمس لأهله .

❦ (فصل : في ذكر ما يجب فيه الخمس) ❦

الخمس يجب في كل ما يغنم من دارالحرب ما يحويه العسكر وماله يحوه ، و ما يمكن نقله إلى دار الإسلام ، و مالا يمكن من الأموال والندارى والأرضين والعقارات والسلاح والكراع ، و غير ذلك مما يصح تملكه و كانت في أيديهم على وجه الإباحة أو الملك ولم يكن غصباً لمسلم ، ويجب أيضاً الخمس في جميع المعادن ما ينطبع منها مثل الذهب والفضة والحديد والصفرة والنحاس والرصاص والزيبيق ، و مالا ينطبع مثل الكحل والزربخ والياقوت والزبرجد والبلخش والفيروزج والعقيق .

و يجب أيضاً في القير والكبريت والنفط والملح والموميا ، و كلما يخرج من البحر ، وفي العنبر ، وأرباح التجارات والمكاسب فيما يفضل من الغلات من قوت السنة له و لعياله .

و يجب أيضاً في الكنوز التي توجد في دارالحرب من الذهب والفضة والدراهم والدنانير سواء كان عليها أثر الإسلام أو لم يكن عليها أثر الإسلام .

فأما الكنوز التي توجد في بلاد الإسلام فإن وجدت في ملك الإنسان وجب أن يعرف أهله فإن عرفه كان له ، وإن لم يعرفه أو وجدت في أرض لأمالك لها فهي على ضربين : فإن كان عليها أثر الإسلام مثل أن يكون عليها سكة الإسلام فهي بمنزلة اللقطة سواء و سذكر حكمها في كتاب اللقطة ، وإن لم يكن عليها أثر الإسلام أو كانت عليها أثر الجاهلية من الصور المجسمة وغير ذلك . فإنته يخرج منها الخمس ، و كان الباقي لمن وجدها .

و إذا اختلط مال حرام بحلال حكم فيه بحكم الأغلب فإن كان الغالب حراماً احتاط في إخراج الحرام منه ، وإن لم يتميز له أخرج منه الخمس وصار الباقي حلالاً

و كذلك إن ورث مالا يعلم أن صاحبه جمعه من جهات محظورة من غصب و ربا و غير ذلك ولم يعلم مقداره أخرج منه الخمس و استعمل الباقي. فإن غلب في ظنه أو علم أن الأكثر حرام احتاط في إخراج الحرام منه . هذا إذا لم يتميز له الحرام فإن يتميز له بعينه وجب إخراجة قليلا كان أو كثيرا وردّه إلى أربابه إذا تميزوا فإن لم يتميزوا صدّق به عنهم .

و إذا اشترى نقي من مسلم أرضا كان عليه فيها الخمس .

و العسل الذي يوجد في الجبال و كذلك المن يؤخذ منه الخمس .

و إذا كان المعدن لمكاتب أخذ منه الخمس لأنه ليس بركوة ، و إذا كان العامل في المعدن عبداً وجب فيه الخمس لأن كسبه لمولاه ، والمعدن يملك منه أصحاب الخمس خمسهم و الباقي لمن استخرجه إذا كان في المباح فأما إذا كان في الملك فالخمس لأهله و الباقي لمالكه فلا يعتبر في شيء من المعادن و الكنوز الذي يجب فيها الخمس الحول لأنه ليس بركوة ولا يضم أيضاً إلى مامعه من الأموال الزكائية لأنه لا يجب فيها الزكوة فإذا حال بعد إخراج الخمس منه حول كان عليه فيه الزكوة إن كان دراهم أو دنانير و إن كان غيره فلا شيء عليه فيه .

و إذا وجد الكنز في ملك إنسان فقد قلنا : إنه يعرف فإن قال : ليس لي وأنا اشتريت الدار عرف البائع فإن عرف كان له ، وإن لم يعرف كان حكمه ما قدّمناه . وإذا وجد في دار استأجرها ركاز واختلف المكري والمكري في الملك كان القول قول المالك لأن الظاهر أنه ملكه ، وإن اختلفا مقداره كان القول قول المكري ، وعلى المالك البيّنة لأنه المدعى .

و جميع ما ذكرناه يجب فيه الخمس قليلاً كان أو كثيراً إلا الكنوز ومعادن الذهب و الفضة . فإنه لا يجب فيها خمس إلا إذا بلغت إلى القدر الذي يجب فيه الزكوة . و الفوس لا يجب فيه الخمس إلا إذا بلغ قيمته ديناراً .

وما بسطاد من البحر من سائر أنواع الحيوانات لا خمس فيه لأنه ليس بفوس

فأما ما يخرج منه بالغوس أو يؤخذ قفياً على رأس الماء فيه الخمس ، والغلات والأرباح
يجب فيها الخمس بعد إخراج حق السلطان ومؤونة الرجل ومؤونة عياله بقدر ما يحتاج
إليه على الاقتصار .

والكنوز والمعادن يجب فيها الخمس بعد إخراج مؤنّها و فقائها إن كانت يحتاج
إلى ذلك ، وإن لم يحتاج إليه و بلغت الحدّ الذي ذكرناه كان فيه الخمس ، وسنذكر
كيفية قسمة الخمس في كتاب قسمة الفئء .



(كتاب الفطرة)

الفطرة واجبة على كل حر بالغ مالك لما يجب فيه زكاة المال مسلماً كان أو كافراً غير أنه لا يصح إخراجه إلا بشرط تقدم الإسلام ، ولا يضمن إلا بشرط الإسلام ويلزم من يجب عليه أن يخرج عن نفسه وجميع من يموته من ولد و والد و زوجة و مملوك و ضعيف مسلماً كان أو ذمياً ، وكذلك يلزمه عن المدبر و المكاتب المشروط عليه . فإن كان مطلقاً ، وقد تحرر منه جزء يلزمه بحساب ذلك إن لم يكن في عيئته ، و إن كان في عيئته فزكاة فطرته عليه ، و يلزمه أيضاً الفطرة عن عبد العبد لأن ملكه و العبد لا يملك شيئاً ، و الولد الصغير يجب إخراج الفطرة عنه معسراً كان أو مؤسراً ، و حكم ولد الولد حكم الولد للصلب سواء كان ولد ابن أو ولد بنت لأن الاسم يتناولده ، و أما الولد الكبير فله حكم نفسه إن كان مؤسراً فزكوته على نفسه ، و إن كان بحيث يلزم الوالد نفقته فعليه أيضاً فطرته ، و الوالد إن كان مؤسراً فنفقته و فطرته على نفسه بخلاف ، و إن كان معسراً كانت نفقته و فطرته على ولده ، و كذلك حكم الوالدة ، و حكم الجد و الجدة من جهتهما و إن عليا حكمهما على سواء ، ويلزم الرجل إخراج الفطرة عن خادم زوجته كان ملكه أو ملكها أو مكترى لخدمتها لأنه ليس يجب على المرأة الخدمة ، و إنما يجب على الزوج أن يقوم بخدمتها أو يقيم من يخدمها إذا كانت امرأة لم تجر عاداتها و عادة مثلها بالخدمة ، و إن كانت عاداتها و عادة مثلها بالخدمة لا يجب عليه ذلك ، و فطرة خادمها التي تملكها في مالها خاصة ، و إنما قلنا : لا يجب عليها الخدمة لقوله تعالى « و عاشر و هن بالمعروف ^(١) » ، و هذا من المعروف ، و إذا كان له مملوك غائب يعرف حياته وجبت عليه فطرته رجى عوده أولم يرج ، و إن لم يعلم حياته لا يلزمه إخراج فطرته ، و في الأول يلزمه إخراج الفطرة في الحال ، و لا ينتظر عود المملوك .

إذا كان له عبد مرهون لزمه فطرته لعموم الأخبار وإن كان مقعداً وهو المعضوب^(١) لا يلزمه فطرته لأنّه ينعقد عليه ، وإن كان معضوباً لا يلزمه فطرته لأنّه ليس بملك له ، ولا يلزم أيضاً مالكة لأنّه ليس متمكّن منه .

العبد إذا كان بين شريكين كان عليهما فطرته ، وكذلك إذا كان بين أكثر من اثنين وإن كان عبد بين أكثر من اثنين أو بين اثنين كانت فطرته عليهم ، وإن كان بعضه حرّاً وبعضه مملوكاً . فإن كان عليه بقدر ما يملكه منه ، وإذا مات وقد أهلك شوال وله عبد وعليه دين يلزم في ماله فطرته وفطرة مملوكه ، ويكون ماله قسمة بين الديّان والفطرة فإن مات قبل أن يهلك شوال فلا يلزم أحداً فطرته لأنّه لم ينتقل إلى ورثته لأنّ عليه ديناً ، وإن مات قبل هلال شوال ولا دين عليه كانت فطرته على الورثة لأنّه ملكهم . إذا أوصى له بعبد ومات الموصى قبل أن يهلك شوال . ثمّ قبله الموصى له قبل أن يهلك شوال ففطرته عليه لأنّه ملكه بلا خلاف ، وإن قبله بعده لا يلزم أحداً فطرته لأنّه ليس بملك لأحد في تلك الحال فإن مات الموصى له أيضاً قبل أن يهلك شوال قام ورثته مقامه في قبول الوصيّة فإن قبلوها قبل أن يهلك شوال لزمهم فطرته لأنّهم ملكوه ، وإن قبلوها بعده فلا يلزم أحداً لأنّ الملك لم يحصل لأحد .

ومن وهب لغيره عبداً قبل أن يهلك شوال فقبله ، ولم يقبض العبد حتّى يستهلك شوال . فالفطرة على الموهوب له لأنّه ملكه بالايجاب والقبول ، وليس القبض شرطاً في الانعقاد ، ومن قال : القبض شرط في الانعقاد قال : على الواهب فطرته لأنّه ملكه وهو الصحيح عندنا فإن قبل ومات قبل القبض وقبل أن يهلك شوال فقبضه ورثته بعد دخول شوال لزم الورثة فطرته .

لا تجب الفطرة إلا على من ملك نصيباً من الأموال الزكويّة والفقير لا تجب عليه ، وإنما يستحبّ له ذلك فإن ملك قبل أن يهلك شوال بلحظة نصيباً وجب عليه إخراج الفطرة ، وكذلك إن ملك عبداً قبل أن يهلك شوال بلحظة . ثمّ أهلّ شوال لزمه فطرته ، وإن باعه بعد هلاله لم تسقط عنه فطرته .

(١) رجل معضوب ، زمن لحرّكه له .

و إذا ولد له ولد بعد هلال شوال لم يلزمه فطرته ، وقد روي أنه إذا ولد إلى وقت صلوة العيد كان عليه فطرته ، وإن ولد بعد الصلوة لم يكن عليه شيء وذلك محمول على الاستحباب^(١) وفي أصحابنا من قال : تجب الفطرة على الفقير والمصحح أنتمستحب . المرأة الموسرة إذا كانت تحت معسر أو مملوك لا يلزمها فطرة نفسها ، وكذلك أمة الموسرة إذا كانت تحت معسر أو مملوك لا يلزم المولى فطرتها لأن بالتزويج قد سقط عنه فطرتها ونفقتها . وسقط عن الزوج لإعساره .
الفاقر الذي يجوز له أخذ الفطرة إذا تبرع بإخراج الفطرة فرد عليه ذلك بعينه كره له أخذه وليس بمحذور .

إذا أسلم قبل هلال شوال بلحظة لزمه الفطرة ، وإن أسلم بعد الاستهلال لا يلزمه وجوباً ، وإنما يستحب له أن يصلي صلوة العيد ، ومن لا تجب عليه الفطرة لفقرو أحب إخراجها عن نفسه وعياله يرادوها . ثم أخرجوا راساً واحداً إلى خارج وقد أجزء عن الجميع .

و الفطرة تجب صاع وزنه تسعة أرطال بالعراقي وستة أرطال بالمديني من التمر أو الزبيب أو الحنطة أو الشعير أو الأرز أو الأقط أو اللب ، واللبن يجزي منه أربعة أرطال بالمديني ، والأصل في ذلك أنه أفضله أقوات البلد الغالب على قوتهم ، وقد خص أهل كل بلد شيء مخصوص استحباباً . فعلى أهل مكة والمدينة وأطراف الشام واليمامة والبحرين والعراقيين وفارس والأهواز وكرمان التمر ، وعلى أوساط أهل الشام و مرو ومن خراسان والري الزبيب ، وعلى أهل الجزيرة والموصل والجبال كلها وباقي خراسان الحنطة أو الشعير ، وعلى أهل طبرستان الأرز ، وعلى أهل مصر البر ، ومن سكن البوادي من الأعراب والأكراد فعليهم الأقط فإن عدموه كان عليهم اللبن ، وإن أخرج واحد من هؤلاء من غير ما قلناه كان جائزاً إذا كان من أحد الأجناس التي قد منا ذكرها ، ولا يجوز أن يخرج صاعاً واحداً من جنسين لأنه يخالف الخبر . فإن

(١) نقل هذا المسألة بعينه في التهذيب ج ٤ ص ٧٢ ، وكذلك نقلها منه في الوسائل

كان بمن تجب عليه أصواع عن رؤوس فأخرج عن كل رأس جنساً كان جازراً فإن غلب على قوته جنس جاز أن يخرج ما هو دونه ، والأفضل أن يخرج من قوته أو ما هو أعلى منه وأفضل ما يخرج التمر ، ولا يجوز إخراج المسوس ولا الملبود لقوله تعالى «ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون» (١) .

والوقت الذي يجب فيه إخراج الفطرة يوم الفطر قبل صلاة العيد . فإن أخرجها قبل ذلك يوم أو يومين أو من أول الشهر إلى آخره كان جازراً غير أن الأفضل ما قدّمناه . فإن كان يوم الفطر أخرجها وسلمها إلى مستحقها فإن لم يجد له مستحقاً عزلها من ماله . ثم يسلمها بعد الصلوة أو من غد يومه إلى مستحقها . فإن وجد لها أهلاً وأخوها كان ضامناً ، وإن لم يجد لها أهلاً وعزلها لم يكن عليه ضمان .

ويستحب حمل الفطرة إلى الإمام أو إلى العلماء ليضعها حيث يراه ، وإن تولا تفريقها بنفسه كان جازراً ، ولا يجوز أن يعطيها إلا لمستحقها ، ومستحقها هو كل من كان بالصفة التي يحل له معها الزكاة ، ويحرم على من يحرم عليه زكاة الأموال ، ولا يجوز حمل الفطرة من بلد إلى بلد إلا بشرط الضمان . فإن لم يوجد لها مستحق جاز أن يعطى المستضعفين من غيرهم ، ولا يجوز إعطاؤها لمن لا معرفة له إلا عند التقية أو عدم مستحقه ، والأفضل أن يعطى من يخافه من غير الفطرة ، ويضع الفطرة في مواضعها ، وأقل ما يعطى الفقير من الفطرة صاعاً ، ويجوز إعطاءه أصواعاً ، وقد روي أنه إذا حضر نفسان محتاجان ولم يكن هناك إلا رأس واحد جاز تفرقته بينهما .

وأفضل من تصرف الفطرة إلى الأقارب ولا يعدل عنهم إلى الأبعد ، وكذلك لا يعدل عن الجيران إلى الأقاليم فإن لم يجد جاز ذلك ، وإن خالف فإنه تبرأ ذمته غير أنه قد ترك الأفضل ، ويجوز إخراج القيمة عن أحد الأجناس التي قدّمناها سواء كان الثمن سلعة أو حباً أو خبزاً أو نياياً أو دراهم أو شيئاً له ثمن بقيمة الوقت ، وقد روي أنه يجوز أن يخرج عن كل رأس درهماً ، وروي أربعة دنانير في الرخص والفلا ، والأحوط إخراجه بسعر الوقت .

إذا نشزت المرأة عن الرجل [زوجها خل] سقطت نفقتها فإن أهل شوال وهي مقيمة على النشوز لم يلزمه فطرتها لأنه لا يلزمه نفقتها .
و إن أبق عبده فأهل شوال لم تسقط فطرته عنه لأن ملكه ثابت فيه ، ويجب عليه أن يخرج الزكوة عن عبده ، وهذا منهم .
و إذا طلق زوجته قبل أن يهل شوال وهي في العدة فإن كانت عدة يملك فيها رجعتها لزمته فطرته لأن عليه نفقتها ، وإن كانت التليقة باينة فلا فطرة عليه لأنه لا يلزمه نفقتها .



﴿ كتاب قسمة الزكاة ﴾

﴿ (و الاخماس و الانفال) ﴾

المستحقّ للزكاة هم الثمانية أصناف الذين ذكرهم الله تعالى في كتابه العزيز في قوله عزّ وجلّ - " وإِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبِهِمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ " (١) ولا يجوز أن يعطى شيئاً من الزكاة من ليس على ظاهره الإسلام من سائر أصناف الكفار لا زكاة الفطرة ، ولا زكاة الأموال ولا شيء من الكفارات .

و الأموال على ضربين : ظاهرة و باطنة ، فالباطنة الدنانير و الدراهم و أموال التجارات فالمالك بالخيار في هذه الأشياء بين أن يدفعها إلى الإمام أو من ينوب عنه ، و بين أن يفرقها بنفسه على مستحقيه بلا خلاف في ذلك .

و أمّا زكاة الأموال الظاهرة مثل المواشي و الغلات فالأفضل حملها إلى الإمام إذا لم يطلبها ، و إن تولّى تفرقتها بنفسه فقد أجزأ عنه ، ومتى طلبها الإمام وجب دفعها إليه ، و إن فرقها بنفسه مع مطالبته لم يجزه . فإذا وجب عليه الزكاة وقدّر على دفعها إلى من يجوز دفعها إليه إمّا الإمام أو الساعي فإنّه يلزمه إخراجها إليه ، ولا يجوز له حبسها . فإذا ثبت ذلك . فالأموال على ضربين : أحدهما : يعتبر فيه الحول ، والآخر لا يعتبر فيه ذلك فما يعتبر فيه الحول المواشي و الأثمان ، و أموال التجارات ، والذي لا يعتبر فيه الحول الزرع و الثمار و يجب الزكاة فيها عند تكاملها على ما بينناه .

و على الإمام أن يبعث الساعي في كلّ عام إلى أرباب الأموال لجباية الصدقات . ولا يجوز له تركه لأنّ النبي ﷺ كان يبعث بهم كلّ عام . فإذا أنفذ الساعي فمن دفع إليه أخذه ، و من لم يدفع ، و ذكر أنّه قد أخرج الزكاة صدقه على ذلك على ما بينناه . فإذا أخذ الإمام صدقة المسلم دعاه استجباً لقوله تعالى " خذ من أموالهم

صدقة تطهرهم و تزكّهم بها و صلّ عليهم إن صلوتك سكن لهم،^(١) و ذلك على الاستحباب .

و من تجب عليه الزكاة فلا يخلو من ثلاثة أحوال : إمّا أن يدفعها إلى الإمام أو إلى الساعي أو يتولّى بنفسه تفريقها . فإن دفعها إلى الإمام فالفرض قد سقط عنه و الإمام يضعها كيف شاء لأنّه مأذون له في ذلك ، و إن دفعها إلى الساعي فإنّها يسقط عنه أيضاً الفرض لأنّه بمنزلة دفعها إلى الإمام . فإن كان الإمام أذن للساعي في تفريقها على أهلها فرقها حسب ما يراه من المصلحة بحسب اجتهاده ، و إن لم يكن أذن له في ذلك لم يجز له تفريقها بنفسه .

و إن أراد ربّ المال تفريقها بنفسه و كان من الأموال الباطنة أو الظاهرة إذا قلنا له ذلك فإنّه يلزمه تفريقها على من يوجد من الأصناف الثمانية الذين تقدّم ذكرهم إلّا العامل فإنّه لا يدفع إليه شيئاً لأنّه إنّما يستحقّ إذا عمل و هيئنا ما عمل شيئاً فإن أخلّ بصنف منهم جاز عندنا لأنّه مخير في أن يضع في أيّ صنف شاء ، وإذا وجبت عليه زكاة فعليه أن يصرفها [يفرّقها خل] في فقراء أهل بلده و مستحقّيها فإن نقلها إلى بلد آخر مع وجود المستحقّ في بلده و وصل إليهم فقد أجزأه ، و إن هلك كان ضامناً و إن لم يجد لها مستحقّاً في بلده جاز له حملها إلى بلد آخر ولا ضمان عليه على حال و إنّما قلنا : إن تفريقها في بلده أولى لقول النبي ﷺ لمعاذ : أعلمهم أن عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فتردّ في فقرائهم . فثبت أنّه للحاضرين فإذا ثبت هذا فكان الرجل يبلد و المال في ذلك البلد فعليه أن يفرّقه في ذلك البلد ، ولا يجوز له نقلها إلّا على ما قلناه . فإن كان هو في موضع و ماله في موضع آخر و كان ماله زرعاً أو ثماراً أخرج صدقته في موضع ماله ، و إن كان غير ذلك من الأموال التي يعتبر فيها الحول فإنّه يخرج زكاته في الموضع الذي يحول عليه الحول .

و أمّا زكاة الفطرة فإنّه إن كان هو و ماله في بلد و أحد أخرج زكاة الفطرة منه ، و إن كان هو في بلد و ماله في بلد آخر أخرج الفطرة في البلد الذي فيه صاحب المال لأنّها

يتعلق بالبدن لا بالمال ، وقد قيل : إنه يخرج في البلد الذي فيه المال والأول أصح . ولا فرق بين أن ينقلها إلى موضع قريب أو موضع بعيد . فإنه لا يجوز نقلها عن البلد مع وجود المستحق إلا بشرط الضمان ، ومع عدم المستحق يجوز بالإطلاق غير أنه متى وصل إلى مستحقه في البلد الذي حل إليه فإنه يسقط به الفرض عنه . وإذا أراد أن يفرق الزكاة بنفسه فرقها في الأصناف السبعة إن كانوا موجودين وإن لم يكونوا موجودين وضعها فيمن يوجد منهم ، والأفضل أن يجعل لكل جنس منهم سهماً من الزكاة . فإن لم يفعل ووضعها في جنس أو جنسين كان جازراً ، وإن فرق في الجنس على جماعة كان أفضل ، وإن أعطاهما لواحد فقد برئت ذمته .

وأما العامل فليس له شيء هبهنا فإذا دفعها إلى الساعي فقد سقط عنه الفرض فإذا حصلت في يد الساعي وكن مأذوناً له في التفرقة فإنه يأخذ سهمه . ثم يصرف الباقي على حسب ما يراه ، وإن لم يكن قد أذن له في التفرقة دفعها إلى الإمام ، وإذا عدم صنف من الأصناف فلا يخلو من أن يعدعوا في سائر البلاد أو في بلد المال وحده فإن عدعوا في سائر البلدان كالمؤلفة قلوبهم والمكاتبين فإن سهمهم ينتقل إلى باقي الأصناف فيقسم فيهم لأنهم أقرب ، وإن عدعوا في بلد المال ، وكانوا موجودين في بلد آخر فرق فيمن بقي من الأصناف في بلد المال ولا يحمل إلى غيره إلا بشرط الضمان . سبب استحقاق الزكاة على ضربين : سبب مستقر وسبب مراعى . فالمستقر الفقرو المسكنة وغير ذلك . فإن الفقراء والمساكين يأخذون الصدقة أخذاً مستقراً ولا يراعى ما يفرقونه [يفرقونه خل] فيه سواء فرقوها في حاجتهم أو لم يفرقوها لا اعتراض عليهم والمراعى مثل الفارمين والمكاتبين فإنه يراعى حالهم فإن صرفوها في قضاء الدين و مال الكتابة وإلا استرجعت عنهم .

الفقراء إذا أطلق دخل فيه المسكين ، وكذلك لفظة المسكين إذا أطلق دخل فيه الفقر لأنهما متقاربان في المعنى فأما إذا جمع بينهما كآية الصدقة وغيرها ففيه خلاف بين العلماء فقال قوم هو الصحيح : إن الفقير هو الذي لا شيء له ولا معه ، والمسكين هو الذي له بُلغة من العيش لا يكفيه ، وفيهم من قال : بالعكس من ذلك ، والأول

أولى لقوله تعالى « أمّا السفينة فكانت لمساكين » و هي تساوى جملة .
 تحرم الصدقة على من يقدر على التكسب الذي يقوم بأوده و أود عياله .
 إذا جاء رجل إلى الإمام أو الساعي ، و ذكر أنّه لا مال له ولا كسب و سأله أن يعطيه شيئاً من الزكاة فإن عرف الإمام صدقه أعطاه و إن عرف كذبه لم يعطه ، وإن جهل حاله نظر فإن كان جليداً في الظاهر أعطاه ، و قيل : إنّهُ يحلف لأنّه يدعى أمراً يخالف الظاهر و قيل : إنّهُ لا يحلف و هو الأقوى .
 و أمّا إذا كان ضعيفاً في الظاهر فإنّه يعطيه من الصدقة ولا يحلفه لأنّ الظاهر موافق لما يدّعيه . فإن ادّعى هذا السائل أنّه يحتاج إلى الصدقة لأجل عياله فهل يقبل قوله قيل فيه قولان :

أحدهما : يقبل قوله بلا بينة .

و الثاني : لا يقبل إلّا ببيّنة لأنّه لا يتعدّ وهذا هو الأحوط . هذا فيمن لا يعرف له أصل مال فإن عرف له أصل مال فادّعى أنّه محتاج لا يقبل قوله إلّا ببيّنة لأنّ الأصل بقاء الملك [المال خل] و هكذا الحكم في العبد إذا ادّعى أن سيّده اعتقه أو كاتبه فإنّه يستحقّ الصدقة فإنّه لا يقبل ذلك إلّا ببيّنة لأنّ الأصل بقاء الرق . و يعتبر مع الفقرو المسكنة الإيمان و العدالة . فإن لم يكن مؤمناً أو كان فاسقاً فإنّه لا يستحقّ الزكاة .

و المخالف إذا أخرج زكوته . ثمّ استبصر كن عليه إعادة الزكاة لأنّه أعطاهما لغير مستحقّها ، و يجوز أن يعطى أطفال المؤمنين الزكاة ، ولا يجوز أن يعطى الزكاة أطفال المشركين .

يجوز أن يعطى الزكاة لمن كان فقيراً و يستحيى من أخذه على وجه الصلة ، و إن لم يعلم أنّه من الزكاة المفروضة .

و من أعطى زكاة لغيرها و كان محتاجاً جاز له أن يأخذ مثل ما يعطى غيره فإن عيّن له على أقوام لم يجزله أن يأخذ منها شيئاً .

و العامل هو الذي يجبى الصدقة فإن جباها استحقّ سهماً منها ولا يستحقّ فيما

يأخذه الإمام بنفسه أو فرقته رب المال بنفسه لأنه لم يعمل .

وإذا أراد الإمام أن يولي رجلاً على الصدقات احتاج أن يجمع ست شرايط البلوغ والعقل والحرية والإسلام والأمانة والفقه . فإن أخل بشيء منها لم يجوز أن يوليّه فإذا قبض الإمام الصدقات بنفسه لم يجوز له أن يأخذ منها شيئاً بخلاف عندنا لأن الصدقة محرمة عندنا عليه وعند الفقهاء لأن له رزقاً من بيت المال على تولية أمر المسلمين فلا يجوز أن يأخذ شيئاً آخر ، وكذلك خليفة الإمام على إقليم أو بلد إذا كان عمل على الصدقات وجبها فلا يستحق عوضاً على ذلك لكن إن تطوع به جاز لأنه قائم مقام الإمام ، وإذا ولي الإمام رجلاً للعمالة فإنه يستحق العوض ثم لا يخلو حاله من ثلاثة أقسام : إما أن يكون من ذوي القربى أو من مواليتهم أولاً منهم ولا من مواليتهم . فإن كان من أهل ذوي القربى فإنه لا يجوز أن يتولى العمالة لأنه لا يجوز له أن يأخذ الصدقة . وقال قوم : يجوز ذلك لأنه يأخذ على وجه العوض والأجرة فهو كسائر الإجازات ، والأول أولى لأن الفضل بن العباس والمطلب بن ربيعة مثلاً النبي ﷺ أن يوليّهما العمالة فقال لهما : الصدقة إنما هي أوساخ الناس ، وأنها لا تحمل لمحمد وآل محمد ، هذا إذا كانوا متمكّنين من الأخصاس ، وأما إذا لم يكونوا كذلك فإنه يجوز لهم أن يتولوا الصدقات ، ويجوز لهم أيضاً أخذ الزكوة عند الحاجة . فأما موالي ذوي القربى فإنه يجوز لهم أن يتولوا العمالة ، ويجوز لهم أن يأخذوا منها بلا عمالة . فأما سائر الناس غير ذوي القربى ومواليهم فإنه يجوز أن يكونوا عمالاً و يأخذوا من الصدقة لعموم الأخبار والآية .

فإذا ثبت هذا فالإمام في العامل بالخيار إن شاء استأجره مدة معلومة ، وإن شاء عقد معه عقد جمالة ، وإذا وفي العمل دفع إليه العوض الذي شرط له . فإذا عمل العامل العمل واستقر له العوض نظر في السهم من الصدقة فإن كان بقدر الأجرة دفع إليه ، وإن كان أكثر دفع إليه قدر أجرته و صرف الباقي إلى أهل السهمان ، وإن كان أقل تمت له أجرته من سهمان الصدقات لعموم الآية . وقيل : إنه من سهم المصالح . فإن قبض الساعي الصدقات و تلفت في يده فإنها تلفت من حق المساكين لأنه

أمينهم وقبضه عنهم ، و المؤلفة قلوبهم عندناهم الكفار الذين يستمالون بشيء من مال الصدقات إلى الإسلام ، ويتألفون ليستعان بهم على قتال أهل الشرك ، ولا يعرف أصحابنا مؤلفة أهل الإسلام ، وللمؤلفة سهم من الصدقات كان ثابتاً في عهد النبي ﷺ وكل من قام مقامه عليه جاز له أن يتألفهم لمثل ذلك ، و يعطيهم السهم الذي ساء الله تعالى لهم ، ولا يجوز لغير الإمام القائم مقام النبي ﷺ ذلك ، و سهمهم مع سهم العامل ساقط اليوم .

وقال الشافعي : المؤلفة قلوبهم ضربان ، مسلمون ومشركون . فالمشركون ضربان أحدهما : قوم لهم شرف وطاعة في الناس وحسن نية في الإسلام يعطون استمالة لقلوبهم وترغيباً لهم في الإسلام مثل صفوان بن أمية وغيره . و الثاني : قوم من المشركين لهم قوة وشوكة وطاعة إذا أعطاهم الإمام كفروا شرهم عن المسلمين ، وإنا لم يعطوا تألبوا عليه وقاتلوه فهؤلاء كان النبي ﷺ يعطيهم استكفافاً لشرهم ، وبعد النبي ﷺ هل لمن قام مقامه أن يعطيهم ذلك ؟ فيه قولان ، ومن أين يعطهم من سهم المصالح أو من سهم الصدقات فيه قولان .

و أمّا مؤلفة الإسلام فعلى أربعة أضرب :

أحدها : قوم لهم شرف وسداد لهم نظراً إذا أعطوا هؤلاء نظر إليهم نظراًؤهم فرغبوا في الإسلام فهؤلاء أعطاهم النبي ﷺ مثل الزبير بن بدر وعدي بن حاتم وغيرهما .

والضرب الثاني : قوم لهم شرف وطاعة أسلموا و في نيّاتهم ضعف أعطاهم النبي ﷺ ليقوى نيّاتهم مثل أبي سفيان بن حرب أعطاه النبي ﷺ مائة من الإبل وأعطاه صفوان مائة ، وأعطاه الأقرع بن حابس مائة ، وأعطاه عتبة ابن الحصين مائة ، وأعطى العباس بن مرداس أقل من مائة فاستعجب فتعمم المائة ، ولمن قام مقام النبي ﷺ أن يعطى هذين فيه قولان ، ومن أين يعطيه فيه قولان .

الضرب الثالث : هم قوم من الأعراب في طرف من بلاد الإسلام وبا زائهم قوم من المشركين إن أعطاهم قاتلوا عن المسلمين ، وإن لم يعطوا لم يقاتلوا ، واحتاج الإمام

إلى مؤونة في تجهيز الجيوش إليهم فهؤلاء يعطون ويتألفون ليقاتلوا المشركين ويدفعوهم.
والضرب الرابع : قوم من الأعراب في طرف من بلد الإسلام بائزائهم قوم من
أهل الصدقات إن أعطاهم الإمام جبووا الصدقات وحملوها إلى الإمام ، وإن لم يعطهم
لم يجبوها واحتاج الإمام في إنفاذ من يجبها إلى مؤونة كثيرة فيجوز أن يعطيهم لأن
فيه مصلحة . ومن أين يعطيهم أعنى هذين الفريقين فيه أربعة أقوال :

أحدها : من سهم المصالح .

الثاني : من سهم المؤلفة من الصدقات .

الثالث : يعطون من سهم سبيل الله لأنه في معنى الجهاد .

الرابع : يعطون من سهم المؤلفة ومن سهم سبيل الله ، وهذا التفصيل لم يذكره
أصحابنا غير أنه لا يمنع أن يقول : إن للإمام أن يتألف هؤلاء القوم ويعطيهم إن شاء
من سهم المؤلفة ، وإن شاء من سهم المصالح لأن هذا من فرائض الإمام وفعله حجة ،
وليس يتعلق علينا في ذلك حكم اليوم فإن هذا قد سقط على ما بيننا وفرضنا تجوز ذلك
والشك فيه ولا يقطع على أحد الأمرين .

وأما سهم الرقاب فإنه يدخل فيه المكاتبون بلاخلاف ، وعندنا أنه يدخل فيه
العبيد إذا كانوا في شدة فيشترون ويعتقون عن أهل الصدقات ويكون ولايتهم لأرباب
الصدقات ، ولم يجز ذلك أحد من الفقهاء ، وروي أصحابنا أن من وجبت عليه عتق رقبة
في كفارة ولا يقدر على ذلك جاز أن يعتق منه ، والأحوط عندي أن يعطى ثمن الرقبة
لكونه فقيراً فيشتري هو ويعتق عن نفسه .

وأما المكاتب فإنه يعطى من الصدقة إذا لم يكن معه ما يعطى ماعليه من مال
الكتابة ومتى كان معه ما يؤدى به مال الكتابة فإنه لا يعطى شيئاً هذا إذا دخل [حل]
خ ل عليه نجم وليس معه ما يعطيه أو ما يكفيه لنجمه ، وإن لم يكن معه شيء غير أنه
لم يحل عليه نجم فإنه يجوز أيضاً أن يعطى لعموم الآية ، ومتى أعطى المكاتب وصرقه
فيما عليه مضى من مال الكتابة فإنه قد وقع موقعه ، وإن صرقه في غير ذلك استرجع
فيه عند الفقهاء ، ويقوى عندي أنه لا يسترجع لأنه لا دليل عليه وسواء في ذلك عجز نفسه

أو تطوع إنسان أو أبرأه مالكة من مال الكتابة .

و أمّا الفارمون فصنفان : صنف استدانوا في مصلحتهم و معروف في غير معصية ثم عجزوا عن أدائه فهؤلاء يعطون من سهم الفارمين بلا خلاف ، وقد ألحق بهذا قوم أدانوا مالاً في دم بأن وجد قتيل لا يدري من قتله و كاد أن تقع بسببه فتنة فتحمل رجل دينه لأهل القتل فهؤلاء أيضاً يعطون أغنياء كانوا أو فقراء لقوله ﷺ : لا تحل الصدقة لغنى إلا لخمس : غاز في سبيل الله أو عامل عليها أو غارم ، وألحق به أيضاً قوم تحملوا في ضمان مال بأن يتلف مال الرجل ، ولا يدري من أين أتلّفه و كاد أن يقع بسببه فتنة فتحمل رجل قيمته وأطفي الفتنة .

والفارمون في مصلحة أنفسهم فعلى ثلاثة أضرب :

ضرب : اتفقوا المال في الطاعة والحج والصدقة ونحو ذلك .

وضرب : اتفقوا في المباحات من المأكول والملبوس فهذان يدفع إليهما مع الفقر لأنهم محتاجون ولا يدفع إليهم مع الفنا .

و الضرب الثالث : من أتلّف ماله في المعاصي كالزنا و شرب الخمر و اللواط . فإن كان غنياً لم يعط شيئاً ، و إن كان فقيراً نظر فإن كان مقيماً على المعصية لم يعطه لأنّه إعانة على المعصية ، و إن تاب فإنّه يجوز أن يعطى من سهم الفقراء ، ولا يعطى من سهم الفارمين .

و كل من قلنا : إنّه يعطى من الصدقات من مكاتب و غارم و غيرهما . فإنّما يعطى إذا كان مسلماً مؤمناً عدلاً فإنّما إذا كان كافراً فإنّه لا يعطى ، وكذلك حكم المخالف والفاسق .

إذا أعطى الفارم فإنّما يعطى بقدر ما عليه من الدين لا يزاد عليه لقوله ﷺ : أو رجل حل حاله فعلت له المسئلة حتى يؤدّ بهائم بمسكه ، وإذا أعطى فقضى به دينه فقد وقعت موقعه ، وإن لم يقضه بأن أبرأ منه أو تطوع غيره بالقضاء عنه فإنّه يسترجع معه كالمكاتب ، والذي يقوى في نفسي أنّه لا يسترجع لأنّه لا دليل عليه ، و أمّا إذا قضاه من ماله أو قضى عنه غيره فلا يجوز أن يأخذ عوضه من مال الصدقة .

وأما سبيل الله فإنه يدخل فيه الغزاة في سبيل الله المطوعة الذين ليسوا بمرابطين لأن المرابطين ، وأصحاب الديوان لهم سهم من الفنايم والغنى دون الصدقات ، ولو حمل على الكل لعموم الآية كان قوياً .

و يدخل في سبيل الله معونة الحاج وقضاء الديون عن الحي والميت وجميع سبيل الخير والمصالح ، وسواء كان الميت الذي يقضى عنه إذا لم يخلف شيئاً كان ممن يجب عليه فقته في حياته أو لم يكن ، ويدخل فيه معونة الزوار والحجيج وعمارة المساجد والمشاهد وإصلاح القنابر وغير ذلك من المصالح ، والغزاة يأخذون الصدقة مع الغنى والفقر ، ويدفع إليهم قدر كفايتهم لذهابهم ومجيئهم على قدر كفاياتهم من كونهم رجالة و فرساناً ، ومن له صاحب ومن ليس له كذلك ، وعلى قدر السفر إن كان طويلاً أو قصيراً .

ومتى أعطى الغازى ذلك و خرج وغزا وقعت الصدقة موقعها ، وإن بداله فلم يخرج أو رجع من الطريق استرجع منه .
وأما ابن السبيل فعلى ضربين :
أحدهما : المنشئ للسفر من بلده .

الثاني : المجتاز بغير بلده ، وكلاهما يستحق الصدقة عند أبي حنيفة والشافعي ، ولا يستحقها إلا المجتاز عند مالك ، وهو الأصح لأنهم قالوا : هو المنقطع به ، وإن كان في بلده ذابار فدل على أنه المجتاز ، وقد روي أن الضيف داخل فيه ، والمنشئ للسفر من بلده إن كان فقيراً جاز أن يعطى من سهم الفقراء دون سهم ابن السبيل .

والسفر على أربعة أضرب : واجب و ندى و مباح و معصية . فالواجب كالحج والعمرة الواجبين . والندى كالحج المنطوع والعمرة كذلك ، والزيارات ، وغير ذلك من بر الوالدين وصلة الأرحام فهذين السفرين يستحق الصدقة بلا خلاف ، والمباح يجرى هذا المجرى على السواء . وفي الناس من منع ذلك .

وأما السفر إذا كان معصية لقطع طريق أو قتل مؤمن أو سعاية ، وما أشبه ذلك فإنه

لا يستباح به الصدقة ولا يستحقها بلا خلاف .

فإذا ثبت هذا فإن السبيل متى كان منشأً من بلده ولم يكن له مال أعطى من سهم الفقراء ، وعندنا وعندهم من سهم ابن السبيل ، وإن كان له مال لا يدفع إليه لأنه غير محتاج بلا خلاف ، وإن كان مجتازاً بغير بلده وليس معه شيء دفع إليه ، وإن كان غنياً في بلده لأنه محتاج في موضعه فإذا دفع إليه فإنه يدفع بقدر كفايته لذهابه ورجوعه . ثم ينظر فإن صرف ذلك في سفره وقع موقعه ، وإن بداله من السفر وأقام استرجع منه وإن دفع إليه قدر كفايته فضيق على نفسه حتى فضل له فضل ، ووصل إلى بلده استرجع منه لأنه غنى في بلده .

والغازي إذا ضيق على نفسه و فضل معه فضل إذا فرغ من غزوه لا يسترجع منه لأنه يعطى مع الغنى وال فقر .

وأهل الأصناف على ثلاثة أقسام : أحدها : من يقبل قوله : في استحقاق الصدقة من غير بيئنة ، ومن لا يقبل إلا ببيئنة ، ونحن نذكر ذلك على ترتيب الأصناف فالفقراء والمساكين إذا ادعى إنسان أنه منهم ، و طلب أن يعطى من الصدقة . فإن لم يكن عرف له مال فالقول قوله و يعطى من غير بيئنة ولا استخلاف لأن الأصل عدم المال وإن عرف له مال وادعى ذهابه وتلفه لم يقبل قوله إلا ببيئنة لأن الأصل بقاء المال . وأما العامل فإن خرج وعمل استحق ، وإن لم يعمل فلا شيء له ، وكذلك في المؤلفة قلوبهم لأن كفرهم [أمرهم خ ل] ظاهر .

وأما الرقاب والمكاتبون فيهم ثلاث مسائل :

أحدها : أن يدعى عبد أن سيده كاتبه وأنكر سيده فالقول قول السيد ، ولا يقبل قول العبد ، ولا يعطى من الصدقة لأن الأصل عدم الكتابة .

وإن أقام البيئنة على الكتابة فإنه يعطى من الصدقة ، لأنه ثبت كونه مكاتباً . وإن ادعى الكتابة و صدقه السيد يقبل قولهما وأعطى لأن تصديق السيد مقبول لأنه إقرار في حقه . وقيل : إنه لا يقبل لأنه يجوز أن يكون تواطئاً على ذلك ليأخذوا من الصدقة ، والأول أولى فيمن عرف أن له عبداً ، والثاني أحوط فيمن

لا يعرف ذلك من حاله .

وأما الغارمون فعلى ضربين : غارمون لمصلحة ذات البين . فأمره ظاهر لأنه يتحمل حالة ظاهرة معروفة . فإذا فعل ذلك أعطى من الصدقات ، وأما الغارم لمصلحة نفسه فإن أقام البيئته بأن عليه ديناً أعطى من الصدقة لأنه بدت غرمه ، وإن ادعى الدين وصدقه صاحبه عليه فالقول فيه كالقول في المكاتب سواء .

وأما سبيل الله الذين هم الفزاة فأمره أيضاً ظاهر لأن الذي ينفذ الفزاة هو الإمام أو خليفته فإذا بهتهم أعطاهم .

وابن السبيل فأمره ظاهر أيضاً سواء كانوا أنثؤوا السفر أو كانوا مجتازين ، ويقبل قولهم لأن الأصل عدم المال ، وإن قال المجتاز : كان لي مال ها هنا فتلّف لم يقبل قوله منه إلا بيئته ، وإن قال : لا مال لي أصلاً أوقال : لي مال في بلدي وليس لي ها هنا قبل قوله .

❦ (الفصل الثاني : في أحكامهم) ❦

وهو من يدفع إليه دفعاً مراعاةً ومن يدفع إليه مقطوعاً . فالفقراء والمساكين والعاملون والمؤلفة فهؤلاء يعطون عطاءً مقطوعاً لا يراعي ما يفعلون بالصدقة .

وأما الرقاب والغارمون وفي سبيل الله وابن السبيل فإنهم يعطون عطاءً مراعاةً فإن صرف المكاتب ما أخذه في دينه والغارم في غرمه ، والغازي في جهاده ، وابن السبيل في سفره ، وإلا استرجع لقوله تعالى « وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل » ^(١) فجعلهم ظرفاً للزكوة ولم يجعلهم مستحقين كما جعل الأصناف الأربعة المتقدمة فإنه أضاف إليهم بلام الملك . فإذا ثبت ذلك فإنه يراعى .

والمكاتب إذا أخذ الصدقة ودفعها في مال الكتابة وعتق فلا كلام ، وإن أبرأ سيده من مال الكتابة أو تطوع به إنسان بالأداء أو عجز نفسه فاسترقه السيد استرجعت منه ، وإن أخذها قضا بعض ماعليه من الدين وبقي البعض فعجزه السيد فيه وجهان ، والأقوى عندي أنه لا يسترجع منه لأنه لا دليل عليه .

وأما الغارم فإن قضا بها دينه أجزاء ، وإن تطوع عند إنسان بقضائه أو أبرأه صاحب الدين استرجعت منه .

وأما الغازی فإن صرفها في جهة الغزو أجزاء ، وإن بداله ولم يخرج استرجعت منه .

وابن السبیل إن صرفت ماله في سفره أجزاء ، وإن ترك السفر استرجعت منه .

❖ الفصل الثالث : في بيان من يأخذ ❖

❖ الصدقة مع الغنى والفقر ، ومن لا يأخذها الا مع الفقر ❖

فالفقراء ، والمساكين والرقاب ، والغارمون لمصلحة نفوسهم ، وابن السبیل المنشیء للسفر من بلد لا يأخذون هؤلاء كلهم إلا مع الفقر والحاجة ولا يأخذونها مع الفناء ، و العاملون والمؤلفة والغزاة والغارمون لمصلحة ذات البين ، وابن السبیل المجتاز بغير بلده يأخذون الصدقة مع الغنى والفقر . فالأصناف الخمسة الذين لا يأخذون إلا مع الفقر لا خلاف فيه بين أهل العلم ، وأما الأصناف الذين يأخذون مع الغنى والفقر فيه خلاف .

وإذا ولي الإمام رجلاً عمالة الصدقات ، وبعث فيها فينبغي أن يعرف عدداً أهل الصدقات وأسمائهم وأتسابهم وحلالهم ، وقد زحاجتهم حتى إذا أعطى واحداً منهم أثبت اسمه ونسبه وحليته حتى لا يعود فيأخذ دفعة أخرى ويعرف قدر حاجتهم حتى يقسم الصدقة بينهم على ذلك . ثم يبتدئ فيفرغ أو لا من جبايتها . فإذا تكملت تشاغل بتفرقتها عقيب حصولها ، ولا تؤخر فربما استضر بتأخيرها ، وربما تلفت الصدقة فيلزمه غرامتها فإذا عرف ذلك وحصلت الصدقات فإن كانت الأصناف كلهم موجودين . فالأفضل أن يفرقها على ثمانية أصناف كما قال الله تعالى ، وإن سوي بينهم جاز ، وإن فضل صنفاً على صنف كان أيضاً جازاً ، وإن فقد منهم صنفاً قسمها على سبعة ، وإن فقد صنفين قسمها على ستة ولو أنه قسم ذلك في صنف من أرباب الصدقة على حسب ما يراه من المصلحة كان جازاً ، وتفضيل بعضهم على بعض أيضاً جاز ، وإن كان الأفضل ما قلناه وينبغي أن يبدأ أولاً فيخرج منه سهم العامل لأنه يأخذ عوض عمله فإن كان قدر

الصدقة وفق أجرته دفع إليه ، وإن كان أكثر صرف الفضل إلى باقى الأصناف ، وإن كان أقل تمّمه الإمام من المصالح ، وإن احتيج إلى كيّال أو وزن في قبض الصدقة فعلى من تجب ؟ قيل فيه وجهان :

أحدهما : على أرباب الأموال لأنّ عليهم أيضاً الزكاة كأجرة الكيّال والوزن أن في البيع على البايح .

والآخر أنّه على أرباب الصدقات لأنّ الله تعالى أوجب عليهم قدر معلوماً من الزكاة فلو قلنا : إنّ الأجرة تجب عليهم لزدنا على قدر الواجب ، والأوّل أشبه .

وإن تولّى الإمام تفرقتها أعطى العامل أجرته وصرف الباقي في باقى الأصناف على قدر حاجاتهم وكفاياتهم فإن كانوا فقراء فعلى قدر كفايتهم ، وإن كانوا غارمين فعلى قدر ديونهم ، وإن كانوا غزاة فعلى قدر حاجتهم لغزوهم . فإذا فرق في صنف قدر حاجتهم وكفايتهم وفضل فرق في الباقي ، وإن فضل عن الجميع بقدر حاجتهم وكفايتهم صرفه إلى مستحقى أقرب البلاد إليه . ثم لا يزال كذلك حتّى يستوفى تفرقة مال الصدقة وإن نقص عن قدر كفاياتهم فرقها على حسب ما يراه ويتمّ سهام الباقي من سهام المصالح أو من بيت مال الصدقة ، والغنى الذي يحرم معه أخذ الصدقة أن يكون قادراً على كفايته وكفايته من يلزم كفايته على الدوام . فإن كان مكثفاً بصنعة وكانت صنعته ترد عليه كفايته وكفايته من تلزمه ونفقته حرمت عليه ، وإن كانت لا ترد عليه حلّ له ذلك وهكذا حكم العقار ، وإن كان من أهل الصنایع احتاج أن يكون معه بضاعة تردّ عليه قدر كفايته فإن نقصت عن ذلك حلّت له الصدقة ، ويختلف ذلك على حسب اختلاف حاله حتّى إن كان الرجل بزّازاً أو جوهريّاً يحتاج إلى بضاعة قدرها ألف دينار أو ألفى دينار فنقص عن ذلك قليلاً حلّ له أخذ الصدقة هذا عند الشافعي ، والذي رواه أصحابنا أنّه محلّ لصاحب السبع مائة وتحرم على صاحب الخمسين ^(١) وذلك على قدر حاجته

(١) المروية في الوسائل . الطبعة الحديثة ج ٤ ص ١٦٠ الرقم ٦ [عن ميل الشرائع ص ١٣٠] عن محمد بن مسلم أو غيره عن أبي عبد الله عليه السلام قال ، محلّ الزكاة لمن له سبعمائة درهم إذا لم يكن له حرفة ويخرج زكاتها ويشتري منها بالبض قوتاً لمياله و يطبخ البقية أصحابه ، ولا محلّ الزكاة لمن له خمسون درهماً وله حرفة يقوت بها عياله .

إلى ما يتعيش به ، ولم يرووا أكثر من ذلك ، وفي أصحابنا من قال : إن ملك نصاباً تجب عليه فيه الزكوة كن غنياً و تحرم عليه الصدقة ، وذلك قول أبي حنيفة .
و أما العامل فالإمام مخير بين أن يستأجره إجارة صحيحة بأجرة معلومة ، وإن شاء بعثه بعثة مطلقه ويستحق أجرة مثل عمله ، وإن استأجره لم يجز أن يزيد على أجرة مثله ، وإن بعثه مطلقاً فعمله يستحق أجرة مثله ، و يختلف ذلك باختلاف عمله في طول المسافة وقصرها وكثرة العمل وقلة ، وعلى حسب أمانته ومعرفته في الظاهر والباطن و يعطى الحاسب والوزان والكاتب من سهم العاملين .
والمؤلفة قلوبهم فقد مضى القول فيهم .

و المكاتب فإن كان معه ما يفي بمال الكتابة لم يعطه شيئاً لأنه غير محتاج ، وإن لم يكن معه شيء أعطى قدر ما يؤدّيه من المال الذي عليه ، وإن كان معد بعض ما عليه أعطى تمام ما عليه . وإن دفع إلى سيده كان جازياً .
و يعطى الغازي الحمولة والسلاح و النفقة و الكسوة ، وإن كان القتال بباب البلد أو موضع قريب ، ولا يحتاج الغازي إلى حمولة لكن يحتاج إلى سلاح و نفقة أعطى ذلك ، وإن كان فارساً و دفع إليه السلاح و الفرس و نفقة فرسه ، وإن كان القتال في موضع بعيد أعطى ما يركبه ، و يحمل عليه آلاته ، و يدفع إليه قدر كفاية نفقته لذهابه و رجوعه .

ابن السبيل ينظر فيه فإن كان ينشئ السفر من بلده ويقصد موضعاً بعيداً أعطى قدر كفايته لسعره في ذهابه و رجوعه و أعطى ما يشتري به المركوب ، وإن كان يقصد موضعاً قريباً أعطى النفقة ولم يعطه المركوب إلا أن يكون شيخاً أو ضعيفاً لا يقدر على المشي .
و أما المجتاز بغير بلده فإن كان يقصد الرجوع إلى بلده أعطى ما يبلده إليه ، وإن كان يقصد الذهاب إلى موضع و الرجوع منه إلى بلده أعطى ما يكفيه لذهابه و رجوعه فإن دخل بلداً في طريقه فإن أقام به يوماً أو يومين إلى عشرة أعطى نفقته ، و إن أقام أكثر من ذلك لم يعط لأنه يخرج من حكم المسافرين ، وإن لم يوجد إلا صنف واحد جاز أن يفرق فيهم على ما بيناه .

إذا أخرج الرجل زكوته بنفسه إما زكاة الظاهرة أو الباطنة فلا يخلو من أن يكون من أهل الأمصار أو البوادي فإن كان من أهل الأمصار ينبغي أن يفرقها فيمن قد مناه ببلد المال ، و يجوز أن يخص بها قوماً دون قوم و يجوز التفضيل والتسوية على ما بيناه ، فإن عمت الأصناف وإلا فرّق فيمن يبلغهم [يسعهم خل] لكفاياتهم وإن لم يسع جاز تفرقتها في بعضهم لأنه ربما كان في تفرقتها في جميعهم مشقة . فإن كان له أقارب تفرقها فيهم أولى من الأجانب فإن عدل إلى الأجانب جاز . فإن كان له أقارب بغير بلد المال لم يجز نقلها إليهم إلا بشرط الضمان على ما بيناه . فإن كان من أهل البادية فهم بمنزلة أهل المصر سواء ، وإن كانوا يظعنون من موضع إلى موضع و ينتجعون الماء والكلاء فإن لم يكن لهم حلل مجتمعة و كانوا متفرقين فإن كان منهم على مسافة لا يقصر إليها الصلاة من موضع المال فهو من أهلها ، و من كان على أكثر من ذلك فليس من أهلها ، وإن كان لأهل البادية حلل مجتمعة كل حلة متميزة عن الأخرى فكل حلة منها لها حكم نفسها مثل بلد يجنب بلد .

من يجبر على نفقته لا يجوز أن يعطيه الصدقة الواجبة و من لا يجبر عليها جاز أن يعطيه ، و من يجبر على نفقته ، من كان من عمود الولادة من الآباء والأمهات وإن علوا ، و الأولاد وأولاد الأولاد وإن نزلوا سواء كانوا أولاد بنين أو أولاد بنات . و من خرج عن عمود الولادة من الإخوة والأخوات و أولادهم والأعمام والعلمات و أولادهم فلا نفقة لهم ، و يجوز دفع الصدقة إليهم . و كل من لا تجب نفقته إذا كان فقيراً جاز دفع الصدقة إليه وهو أفضل من الأبعد على ما بيناه .

و من تجب نفقته لا يجوز دفعها إليه ، و إن كان من الفقراء والمساكين فإن كان أراد أن يدفع إليهم من غير سهم الفقراء جاز أن يدفع إليهم من سهم العاملين والمؤلفة والفارين والغزاة و من سهم الرقاب وابن السبيل يجوز أن يدفع إليه قدر حاجته للحمولة .

فأما قدر النفقة فلا يجوز فإنه يجب عليه نفقته ، و إذا كانت له زوجة فلا يخلو

أن تكون مقيمة أو مسافرة . فإن كانت مقيمة فلا يجوز له أن يعطيها الزكاة الواجبة بسهم الفقراء والمسكنة لأنها كانت طالقة رجعية فنفتها واجبة عليه فهي مستغنية بذلك وإن كانت بائنه ناشراً يمكنها أن تعود إلى طاعته وتأخذ النفقة منه فهي مستغنية أيضاً وأما إن كانت مسافرة فإن كانت مع الزوج فنفتها عليه لأنها في قبضه ونفتها عليه . وأما الحاملة فإن كانت سافرت بإذنه فحملتها واجبة عليه ، ولا يجوز أن يعطيها شيئاً من الصدقة لأجلها فإن سافرت بغير إذنه فحملتها غير واجبة لكن لا يجوز أن يعطيها الحاملة من الصدقة لأنها عاصية بسفرها فلا تستحق شيئاً من الصدقة ، وأما إذا سافرت وحدها فإن خرجت بإذنه فعليه نفقتها . فلا يجوز أن يعطيها الزكاة ، وأما الحاملة فلا يجب عليه بحال فيجوز أن يعطيها من سهم ابن السبيل . وإن خرجت بغير إذنه فلا نفقة لها عليه ولا حولة ، ولا يجوز أن يعطيها الحاملة لأنها عاصية بخروجها ، وأما النفقة فإنه يجوز أن يعطيها ، وإن لم تكن واجبة عليه ، والعصيان لا يمنع من النفقة . فأما إذا أراد أن يعطيها من غير سهم الفقراء فلا يتصور أن يكون عاملة لأن المرأة لا تكون عاملة ، ولا مؤلفة ، ولا غازية ، ويتصور مكانه فيجوز أن يعطيها من سهم الرقاب لأنه لا يلزمه أن يفك عنها الدين ، وكذلك إن كانت غارمة جاز أن يعطيها ما تقضى دينها ، وإن كانت من أبناء السبيل فقد ذكرنا حكمها .

وإذا كانت المرأة غنية وزوجها فقيراً جاز أن تدفع إليه زكوتها بسهم الفقراء . الصدقة المفروضة محرمة على النبي ﷺ وآله وهم ولد هاشم ، ولا تحرم على من لم يولد هاشم من المطلبين وغيرهم ، ولا يوجد هاشمي إلا من ولد أبي طالب العلويين والعقيليين والجعفرين ومن ولد العباس بن عبد المطلب ، ومن أولاد الحرث بن عبد المطلب ، ويوجد من أولاد أبي لهب أيضاً . فأما صدقة التطوع فإنها تحرم عليهم ولا تحرم الصدقة الواجبة من بعضهم على بعض ، وإنما تحرم صدقة غيرهم عليهم . فأما الصدقة على مواليتهم فلا تحرم على حال هذا في حال تمكثهم من الأخصاص فأما إذا منعوا من الخمس فإنه يحل لهم زكاة الأموال الواجبة ، وإذا اجتمع لشخص

واحد سببان يستحق بكل واحد منهما الصدقة مثل أن يكون فقيراً غارماً أو فقيراً غنياً أو غارماً جاز أن يعطى بسببين ، و يجوز أن يعطى لسبب واحد .

ولا مانع يمنع إذا كان الرجل من أهل الفئ المرابطين في الثغور فأراد أن يصير من أهل الصدقات يفرز وإذا نشط و يأخذ سهماً منها كان له ذلك ، وإن كان من أهل الصدقات فأراد أن يصير من أهل الفئ كان له ذلك أيضاً إذا اجتمع أهل السهمان فإن كانت الصدقة مما تنقسم ، و تنجز كالدرهم و الدنانير و الفلأل أوصل إلى كل واحد منهم قدر ما يراه الإمام أو رب المال أو الساعى .

ولا يعطى فقيراً أقل مما يجب في نصاب وهو أول ما يجب في نصاب الدنانير نصف دينار و بعد ذلك عشر دنانير ، و من الدراهم ما يجب في مائتى درهم خمسة دراهم و بعد ذلك ما يجب في كل أربعين ، و يجوز الزيادة على ذلك .

و زكاة الدنانير و الدراهم يختص بها أهل الفقر و المسكنة الذين يتبذلون و يستلون .

و صدقة المواشى يختص بها أهل العفاف و المتجملين الذين لا يتبذلون ولا يستلون و يجوز أن يشرك بين جماعة في صدقة المواشى ، و إن أعطى ما يجب في نصاب كان أيضاً جازياً ، و إذا أعطى جماعة شيئاً من المواشى فإن شاءوا ذبحوا و اقتسموا اللحم ، و إن شاءوا باعوه و اقتسموا الثمن ، و إن أراد رب المال أن يعطيهم قيمة ما يجب عليه كان ذلك جازياً .

فأما الإمام و الساعى فلا يجوز أن يبيع ذلك ، و يفرق ثمنه على أهل السهمان لأنه لا دليل عليه ، و إن قلنا : له ذلك من حيث كان حاكماً عليهم و ناظراً لهم كان قوياً .

إذا دفع الإمام الصدقة الواجبة إلى من ظاهره الفقر . ثم بان أنه كان غنياً في تلك الحال فلا ضمان عليه لأنه أمين ، و ما تعدى ولا طريق له إلى الباطن ، فإن كانت الصدقة باقية استرجعت سواء كان الإمام شرط حال الدفع أنها صدقة واجبة أو لم بشرط وإن كانت فالقصر عليه بقيمتها . فإن كان موسراً أخذها و دفعها إلى مسكين آخر ، و

إن لم يكن موسراً وكن قنعات فقد تلف المال من المساكين ولا ضمان على الإمام لأنه أمين .

وإذا تولى الرجل إخراج صدقته بنفسه فدفعها إلى من ظاهره الفقر . ثم بان أنه غنى فلا ضمان عليه أيضاً لأنه لا دليل عليه فإن شرط حالة الدفع أنها صدقة واجبة استرجعها سواء كانت باقية أو تالفة ، فإن لم يقدر على استرجاعها فقد تلف من مال المساكين . وقيل : إنه تلف من ماله لأنه يمكنه إسقاط الفرض عن نفسه بدفعها إلى الإمام ، والأول أولى ، وأما إن دفعها مطلقاً أو لم يشترط أنها صدقة واجبة فليس له الاسترجاع لأن دفعه محتمل للوجوب والتطوع فما لم يشترط لم يكن له الرجوع وإذا دفعها إلى من ظاهره الإسلام . ثم بان أنه كان كافراً أو إلى من ظاهره الحرية فبان أنه كان عبداً أو إلى من ظاهره العدالة . ثم بان أنه كان فاسقاً أو بان أنه من ذوى القربى كان الحكم فيه مثل ما قلناه في المسئلة الأولى .

ومتى لم يأت الساعة أو يكون في وقت لا يكون فيه إمام فعلياً رب المال أن يتولى تفرقتها بنفسه ، ولا ينفقها إلى سلطان الجور . فإن أخرج رب المال الزكاة ثم جاء الساعي وادعى رب المال أنه أخرجها صدقة الساعي وليس عليه يمين لا واجبة ولا مستحبة ، وأهل السهمان لا يستحقون شيئاً من مال الصدقة إلا بعد القسمة لأنه لا يمتنع مستحقهم سواء كانوا كثيرين في بلد كبير أو قليلين في بلد صغير ، ومتى مات واحد منهم لم ينتقل حقه إلى ورثته لأنهم لم يتعينوا لأن رب المال والإمام أن يخص بها قوماً دون قوم و يحمل إلى بلد آخر بشرط الضمان ، وينبغي لو ألى الصدقة أن يسم كل ما أخذ منها من إبل الصدقة وبقرها وغنمها لما روي أن رسول الله ﷺ كان يسم إبل الصدقة ولائها إنا و سمت تميزت من غيرها في المرعى والمشر ، وينبغي أن يسمها في أقوى موضع وأصلبه وأغراء من الشعر ثلاثاً يضر الوسم بالحيوان يظهر السمة فالإبل والبقر توسم في أفخاذها والغنم في أصول آذانها ويكون ميسم الإبل والبقر أكبر من ميسم الغنم لأنها أضعف ، ويكتب في الميسم إذا كان إبل الصدقة صدقة أو زكاة ، وإن كان للجزية جزية أو شعار ، ويكتب لله فإن فيه تبركاً باسم الله تعالى .

﴿ فصل : في ذكر قسمة الاخماس ﴾

قد ذكرنا في كتاب الزكاة ما يجب فيه الخمس ، وما لا يجب ، ونحن نذكر الآن كيفية قسمته .

والخمس إذا أخذه الإمام ينبغي أن يقسمه ستة أقسام : سهم لله ورسوله وسهم الذي القربى . فهذه الثلاثة أقسام للإمام القائم مقام النبي ﷺ يصرفه فيما شاء من نفقته و نفقة عياله وما يلزمه من تحمل الأثقال ومؤون غيره ، وسهم ليتامى آل محمد ولساكينهم وسهم لأبناء سبيلهم ، وليس لغيرهم من سائر الأصناف شيء على حال ، وعلى الإمام أن يقسم هذه السهام بينهم على قدر كفايتهم ومؤوتهم في السنة على الاقتصاد ، ولا يخص فريقاً منهم بذلك دون فريقهم بل يعطى جميعهم على ما ذكرناه من قدر كفاياتهم ويسوى بين الذكر والأنثى فإن فضل منه شيء كان له خاصة ، وإن نقص كان عليه أن يتمم من حصة خاصة ، واليتامى وأبناء السبيل منهم يعطى مع الفقر والغنى لأن الظاهر يتناولهم ، ومستحقوا الخمس هم الذين قد منا ذكرهم ممن يحرم عليهم الزكاة الواجبة ذكراً كان أو أنثى ، ومن كانت أمه هاشمية وأبوه عامياً لا يستحق شيئاً ، ومن كان أبوه هاشمياً وأمّه عامية كان له الخمس ، وكذلك من ولد بين هاشميين ، ومن حل له الخمس حرمت عليه الصدقة ، ومن حلت له الصدقة حرم عليه الخمس ، ولا يستحق بنوا المطلب و بنوا عبد مناف شيئاً من الخمس ولا تحرم عليه الصدقة .

وينبغي أن يفرق الخمس في الأولاد وأولاد الأولاد ولا يخص بذلك الأقرب فالأقرب لأن الاسم يتناول الجميع وليس ذلك على وجه الميراث ولا يفضل ذكر على أنثى من حيث كان ذكراً لأن التفرقة إنما هي على قدر حاجتهم إلى ذلك ، وذلك يختلف بحسب أحوالهم ويعطى الصغير منهم ، والكبير لتناول الاسم ، والظاهر يقتضى أن يفرق في جميع من يتناوله الاسم في بلد الخمس كان أو في غيره من البلاد قريباً كان أو بعيداً إلا أن ذلك يشق . والأولى أن يقول : يخص إلى غيره لذلك من حضر البلد الذي فيه الخمس ولا يحمل إلا مع عدم مستحقه ، ولو أن إنساناً حمل ذلك إلى

بلد آخر ووصل إلى مستحقه لم يكن عليه شيء إلا أنه يكون ضامناً إن هلك مثل الزكوة فعلى هذا إذا غنم من الروم مثلاً قسم الخمس على من كان يولد الشام ، وإذا غنم في بلاد الهند و الترك لم يحمل إلى بلد الشام بل يفرق في بلد خراسان ، ولا ينبغي أن يعطى إلا من كان مؤمناً أو بحكم الإيمان ، ويكون عدلاً مرضياً فإن فرق في الفساق لم يكن عليه ضمان لأن الظاهر يتناولهم ، ومتى فرق في الحاضرين وفضل منه شيء جاز حمله إلى البلد الذي يقرب . ثم على هذا التدريج الأقرب فالأقرب ، ومتى حضر الثلاثة أصناف ينبغي ألا يخص بها قوم دون قوم بل يفرق في جميعهم ، وإن لم يحضر في ذلك البلد إلا فرقة منهم جاز أن يفرق فيهم ولا ينتظر غيظهم ولا يحمل إلى بلد آخر .

❦ (فصل : في ذكر الاتقال و من يستحقها) ❦

الأتقال في كل أرض خربة ناد أهلها ، وكل أرض لم يوجف عليها بخيل ولا ركاب أو سلمها أهلها طوعاً بغير قتال ، و رؤوس الجبال ، و بطون الأودية والآجام والأرضون الموات التي لأرباب لها ، وصواني الملوك ، وقطايهم التي كانت في أيديهم من غير جهة الغصب ، وميراث من لا وراث له وله من الفنايم قبل أن يقسم الجارية الحساء ، و الفرس الفارة والثوب المرتفع ، و ما أشبه ذلك مما لا نظير له من رقيق أو متاع .

و إذا قوتل قوم من أهل الحرب بغير إذن الإمام فغنموا كل الغنيمة للإمام خاصة دون غيره فجميع ما ذكرناه كان للنبي ﷺ خاصة ، و هي لمن قام مقامه من الأئمة في كل عصر فلا يجوز التصرف في شيء من ذلك إلا بإذنه فمن تصرف في شيء من ذلك بغير إذنه كان عاصياً ، و ما يحصل فيه من الفوائد والنما للإمام دون غيره ، و متى تصرف في شيء من ذلك بأمر الإمام و بإباحته أو ضمانه كان عليه أن يؤدى ما يسالحه الإمام عليه من نصف أو ثلث ، و الباقي له هذا إذا كان في حال ظهور الإمام و إنبساط يده .

و أما حال الغيبة فقد رخص [رخصوا خ ل] لشيعة التصرف في حقوقهم فما يتعلق بالأخماس وغيرها مما لا بد له من المناكح و المتاجر و المساكن . فأما ما عدا

ذلك فلا يجوز التصرف فيه على حال ، وما يستحقونه من الأ خمس في الكنوز
و المعادن وغيرهما في حال الغيبة فقد اختلف أقوال الشيعة في ذلك وليس فيه نص معين
فقال بعضهم : إنه جارٍ في حال الاستتار مجرى ما يبيع لنا من المناكح والمتاجر ، وهذا
لا يجوز العمل عليه لأنه ضد الاحتياط و تصرف في مال الغير بغير إذن قاطع . وقال
قوم : إنه يجب حفظه مادام الإنسان حياً فإذا حضرته الوفاة وصى به إلى من يثق
به من إخوانه ليسلم إلى صاحب الأمر عليه السلام إذا ظهر و يوصى به كما وصى
إليه إلى أن يصل إلى صاحب الأمر ، وقال قوم : يجب دفنه لأن الأرضين تخرج
كنوزها عند قيام القايم ، وقال قوم يجب أن يقسم الخمس ستة أقسام . فثلاثة أقسام
للإمام يدفن أو يودع عند من يوثق بأمانته . والثلاثة أقسام الأخر تفرق على أيتام
آل عه ومساكينهم وأبناء سبيلهم لأنهم المستحقون لها وهم ظاهرون ، وعلى هذا يجب
أن يكون العمل لأن مستحقها ظاهر ، وإنما المتولى لقبضها أو تفرقها ليس بظاهر
فهو مثل الزكاة في أنه يجوز تفرقها ، وأنه يجوز تفرقة الخمس مثل الزكاة إذا كان
المتولى عليه السلام لقبضها ليس بظاهر بلا خلاف ، وقدم تقدم في بحث الزكاة ، وإن كان
الذي يجيء حمل الصدقات إليه ليس بظاهر ، وإن عمل عامل على واحد من القسمين
الأولين من الدفن أو الوصاية لم يكن به بأس . فأما القول الأول فلا يجوز العمل به
على حال .



﴿كتاب الصوم﴾

﴿فصل : في ذكر حقيقة الصوم وشرايط وجوبه﴾

الصوم في اللغة هو الإمساك والكف يقال : صام الماء : إذا سكن . وصام النهار : إذا قام في وقت الظهيرة ، وهو أشد الأوقات حرارة ، وفي الشرع هو إمساك مخصوص على وجه مخصوص ممن هو على صفة مخصوصة ، ومن شرط انعقاده النية المقارنة فعلاً أو حكماً لأنه لو لم ينو وأمسك عن جميع ذلك لم يكن صائماً .

و قولنا : إمساك مخصوص أردنا الإمساك عن المفطرات التي سنذكرها : وأردنا على وجه مخصوص العمد دون النسيان لأنه لو تناول جميع ذلك ناسياً لم يبطل صومه . وقولنا : في زمان مخصوص أردنا به النهار دون الليل فإن الإمساك عن جميع ذلك ليلاً لا يسمى صوماً .

وقولنا : ممن هو على صفات مخصوصة أردنا به من كان مسلماً لأن الكافر لو أمسكه عن جميع ذلك لم يكن صائماً . وأردنا به أيضاً ألا تكون حائضاً لأنها لا يصح منها الصوم وكذلك لا يكون مسافراً سراً مخصوصاً عندنا لأن المسافر لا ينعقد صومه ولا يكون جنباً لأن الجنب لا ينعقد صومه مع التمكن من الفسل .

وقولنا : من شرطه مقاربة النية له فعلاً أو حكماً معناه أن يفعل النية في الوقت الذي يجب فعلها فيه ، وحكماً أن يكون ممسكاً عن جميع ذلك ، وإن لم يفعل النية كالنائم طول شهر رمضان والمغمى عليه . فإنه لا نية لهما ، ومع ذلك يصح صومهما وكذلك كل من أمسكه غيره عن جميع ما يجب إمساكه يكون في حكم الصائم إذا نوى وإن لم يكن في الحقيقة متمتعاً لأنه لا يتمكن منها ، ومن شرط وجوبه كمال العقل والطاقة والبلوغ ، وليس الإسلام شرطاً في الوجوب لأن الكافر عندنا يجب عليه العبادات الشرعية ، وإن لم يكن مسلماً إلا أنه لم يلزمه القضاء متى أسلم لأن القضاء فرض ثان من شرطه الإسلام .

وَأَمَّا الْمُرْتَدُّ عَنْ الْإِسْلَامِ إِذَا رَجَعَ فَإِنَّهُ يَلْزَمُ قِضَاءُ الصَّوْمِ ، وَ جَمِيعَ مَا فَاتَهُ مِنَ الْعِبَادَاتِ فِي حَالِ ارْتِدَادِهِ لِأَنَّهُ كَانَ بِحُكْمِ الْإِسْلَامِ لَاتِلْزَامِهِ لَهُ أَوْ لَّا فَلَا جُلْ ذَلِكَ وَجِبَ عَلَيْهِ الْقِضَاءُ فَأَمَّا إِذَا ارْتَدَّ . ثُمَّ عَادَ إِلَى الْإِسْلَامِ قَبْلَ أَنْ يَفْعَلَ مَا يَفْطُرُهُ فَلَا يَبْطُلُ صَوْمُهُ بِالْإِرْتِدَادِ لِأَنَّهُ لَدَلِيلٍ عَلَيْهِ .

وَأَمَّا كَمَالُ الْعَقْلِ فَإِنَّهُ شَرْطٌ فِي وَجُوبِهِ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ مِنْ لَيْسَ كَذَلِكَ لَا يَكُونُ مَكْلَفًا مِنَ الْمُجَانِبِينَ وَالْبَلَهَ ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ لَا يَكُونُ كَامِلُ الْعَقْلِ فِي الْأَصْلِ أَوْ يَزُولُ عَقْلُهُ فِيمَا بَعْدَ فِي أَنْ التَّكْلِيفُ يَزُولُ عَنْهُ اَللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَزُولَ عَقْلُهُ بِفَعْلٍ يَفْعَلُهُ عَلَى وَجْهِ يَقْتَضِي زَوَالَهُ بِمَجْرَى الْعَادَةِ فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَزِمَهُ قِضَاءُ جَمِيعِ مَا يَفُوتُهُ فِي تِلْكَ الْحَالِ وَ ذَلِكَ مِثْلُ السَّكَرَانِ وَ غَيْرِهِ فَإِنَّهُ يَلْزَمُهُ قِضَاءُ مَا فَاتَهُ مِنَ الْعِبَادَاتِ كُلِّهَا ، وَ إِنْ كَانَ جَنَى جَنَايَةٍ زَالَ مَعَهَا عَقْلُهُ عَلَى وَجْهِ لَا يَعُودُ بِأَنْ يَصِيرَ مُجْنُونًا مُطَبَّقًا فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ قِضَاءُ مَا يَفُوتُهُ .

وَأَمَّا إِذَا زَالَ عَقْلُهُ بِفَعْلِ اللَّهِ مِثْلُ الْإِغْمَاءِ وَ الْجُنُونِ وَ غَيْرِ ذَلِكَ فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ قِضَاءُ مَا يَفُوتُهُ فِي تِلْكَ الْأَحْوَالِ . فَعَلَى هَذَا إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ شَهْرُ رَمَضَانَ وَهُوَ مَغْمَى عَلَيْهِ أَوْ مُجْنُونٌ أَوْ نَائِمٌ وَبَقِيَ كَذَلِكَ يَوْمًا أَوْ أَيَّامًا كَثِيرَةً . ثُمَّ أَفَاقَ فِي بَعْضِهَا أَوْ لَمْ يَفِقْ لَمْ يَلْزَمِهِ قِضَاءُ شَيْءٍ مِمَّا مَرَّ بِهِ إِلَّا مَا أَفْطَرَ فِيهِ أَوْ طَرَحَ فِي حَلْقِهِ عَلَى وَجْهِ الْمَدَاوَاةِ لَهُ فَإِنَّهُ يَلْزَمُهُ حِينَئِذٍ الْقِضَاءُ لِأَنَّهُ ذَلِكَ لِمَصْلَحَتِهِ وَمَنْفَعَتِهِ ، وَ سِوَاءِ أَفَاقَ فِي بَعْضِ النَّهَارِ أَوْ لَمْ يَفِقْ فَإِنَّ الْحَالِ لَا يَخْتَلِفُ فِيهِ .

وَأَمَّا الْبُلُوغُ فَهُوَ شَرْطٌ فِي وَجُوبِ الْعِبَادَاتِ الشَّرْعِيَّةِ ، وَ حَدُّهُ هُوَ الْإِحْتِلَامُ فِي الرِّجَالِ وَ الْحَيْضُ فِي النِّسَاءِ أَوْ الْإِبَاتُ أَوْ الْإِشْعَارُ أَوْ يَكْمُلُ لَهُ خَمْسُ عَشْرَةِ سَنَةٍ ، وَ الْمَرْأَةُ تَبْلُغُ عَشْرَ سَنِينَ . فَأَمَّا قَبْلَ ذَلِكَ فَإِنَّهَا تَسْتَحِبُّ أَخْذَهُ بِهِ عَلَى وَجْهِ التَّمْرِينِ لَهُ وَ التَّعْلِيمِ ، وَ تَسْتَحِبُّ أَخْذَهُ بِذَلِكَ إِذَا أَطَاقَهُ ، وَ حَدُّ ذَلِكَ بِتِسْعِ سَنِينَ فَصَاعِدًا وَ ذَلِكَ بِحَسَبِ حَالِهِ فِي الطَّاقَةِ

❖ (فصل ١ في ذكر علامة شهر رمضان و وقت الصوم والافطار) ❖

علامة شهر رمضان رؤية الهلال أوقيام البيّنة برؤيته . فإذا رأى الإنسان هلال شهر رمضان وتحققه وجب عليه الصوم سواء رآه معه غيره أو لم يره ، وإذا رأى هلال شهر شوّال أفطر سواء رآه غيره أو لم يره . فإن أقام بذلك الشهادة فردّت له سقط فرضه فإن أفطر فيه وجب عليه القضاء والكفارة .

ومتى لم يره و رأى في البلد رؤية شائعة وجب أيضاً الصوم فإن كان في السماء علة من غيم أو قمام أو غبار وشهد عدلان مسلمان برؤيته وجب أيضاً الصوم .

ومتى كانت في السماء علة ولم يره في البلد أصلاً ، وشهد من خارج البلد فثمان عدلان قبل قولهما وجب الصوم ، وإن لم يكن هناك علة لم يقبل إلا شهادة القسامة خمسين رجلاً ، وإن لم يكن علة غير أنهم لم يروه لم يقبل من خازج البلد إلا شهادة القسامة خمسين رجلاً ، ولا يقبل شهادة النساء في الهلال لامع الرجال ، ولا على الأفراد فإن أخبر من النساء جماعة يوجب خبرهن العلم برؤية الهلال أو جماعة من الكفار كذلك وجب العمل به لكان العلم دون الشهادة ، وهذا الحكم فيمن لا يقبل شهادته من الفساق والصبيان ، ولا يجوز العمل في الصوم على العدد ولا على الجدول ولا غيره ، وقد رويت روايات بأنه إذا تحقق هلال العام الماضي عدّ خمسة أيّام وصام يوم الخامس^(١) أو تحقق هلال رجب عدّ تسعة وخمسون يوماً وصام يوم الستين ، وذلك محمول على أنه يصوم ذلك بنية شعبان استظهاراً فأما بنية أنه من رمضان فلا يجوز على حال . ومتى غمّ الهلال عدّ من شعبان ثلاثون وصام بعده بنية رمضان . فإن غمّ هلال

(١) المروية في التهذيب ج ٤ ص ١٧٩ ح ٤٩٦ وفي الاستيعاب ج ٢ ص ٧٥ و في الكافي ج ١ ص ١٨٤ وفي الفقيه ج ٢ ص ٧٨ عن عمران الزعفراني قال ، قلت لابي عبد الله عليه السلام إن السماء تطبق علينا بالمراق اليوم و اليومين و الثلاثة فأى يوم نصوم ؟ قال ، انظر اليوم الذي سمت من السنة الماضي وصم يوم الخامس . وروى عن الزعفراني في التهذيب ج ٤ ص ١٧٦ الرقم ٤٩٧ حديثاً مثله .

شعبان عدّ رجب أيضاً ثلاثون وصام فإن رأى بعد ذلك هلال شوال ليلة تسعة وعشرين قضا يوماً واحداً لأنّ الشهر لا يكون أقلّ من تسعة وعشرين يوماً ولا يلزمه قضاء أكثر من يوم واحد لأنّ اليوم الواحد متيقّن وما زاد عليه ليس عليه دليل ، ومتى غمّت الشهور كلّها عدّها ثلاثين ثلاثين فإن مضت السنة كلّها ولم يتحقّق فيها هلال شهر واحد ففي أصحابنا من قال : إنّه يعدّ الشهور كلّها ثلاثين ، ويجوز عندي أن يعمل على هذه الرواية التي وردت بأنّه يعدّ من السنّة الماضية خمسة أيّام ويصوم يوم الخامس لأنّ من المعلوم أنّه لا يكون الشهور كلّها تامّة ، وأمّا إذا رأى الهلال وقد تطوّق أو رأى ظلّ الرأس فيه أو غاب بعد الشفق فإنّ جميع ذلك لا اعتبار به ، ويجب العمل بالرؤية لأنّ ذلك يختلف بحسب اختلاف المطالع والعروض .

ومتى لم ير الهلال في البلد ورأى خارج البلد على ما يبيناه وجب العمل به إذا كان البلدان التي رأى فيها متقاربة بحيث لو كانت السماء مضحية والموانع مرتفعة لرأي في ذلك البلد أيضاً لاتّفاق عروضها وتقاربها مثل بغداد وأوسط والكوفة وتكريت والموصل فأما إذا بعدت البلاد مثل بغداد وخراسان ، وبغداد ومصر فإنّ لكلّ بلد حكم نفسه . ولا يجب على أهل بلد العمل بما رآه أهل البلد الآخر .

ومتى رأى الهلال قبل الزوال أو بعده فهو لليلة المستقبلية دون الماضية .

وصوم يوم الشكّ إن صامه بنية شعبان . ثمّ بان أنّه من رمضان فقد أجزأه عنه ، وإن صامه بنية رمضان بخبر واحد أو بإمارة أجزأه أيضاً لأنّه يوم من رمضان فأما مع عدم ذلك فلا يجزيه لأنّه منهيّ عن صومه على هذا الوجه ، والنهي يدلّ على فساد المنهيّ عنه ، ومتى عدّ شعبان ثلاثين وصام بعده . ثمّ قامت البيّنة بأنّه رأى الهلال قبله بيوم قضى يوماً بدله ، وليس عليه شيء ، ومن كان أسيراً أو محبوساً بحيث لا يعلم شهر رمضان فليتوخّش شهراً فليصمه بنية القرية فإن وافق شهر رمضان فقد أجزأه ، وإن وافق بعده كان قضاء وإن كان قبله لم يجزه وعليه القضاء .

و الوقت الذي يجب فيه الإمساك عن الطعام ، والشراب هو طلوع الفجر الثاني الذي تجب عنده الصلوة فإن طلع الفجر وفي فمه طعام أو شراب لفظه وتمّ صومه .

فأما الجماع فإنه مباح إلى أن يبقى مقدار ما يمكنه الاغتسال بعده فإن جامع بعد ذلك فقد أفسد صومه وكان عليه القضاء والكفارة .

و وقت الإفطار سقوط القرص ، وعلامته زوال الحمرة من ناحية المشرق ، وهو الذي تجب عنده صلاة المغرب ، ومتى اشتبه الحال للحوايل وجب أن يستظهر إلى أن يتيقن دخول الليل ، ومتى كان بحيث يرى الآفاق وغابت الشمس عن الأبصار و رأي ضوءها على بعض الجبال من بعيد أو بناء عال مثل منارة إسكندرية في أصحابنا من قال يجوز له الإفطار ، والأحوط عندي أن لا يفطر حتى تغيب عن الأبصار في كل ما يشاهده فإنه يتيقن معه تمام الصوم .

ومتى شك في الفجر فأكل و بقي على شكّه فلا قضاء عليه ، وإن علم فيما بعد أنه كان طالعا فعليه القضاء .

ومتى ظن أنه بقي وقت إلى الفجر فجامع و طلع الفجر و هو يجمع تزع و اغتسل ، وقد صح صومه لأنه لم يتعمد ذلك ، والأفضل أن يقدم الصلاة على الإفطار إلا أن يكون ممن لا يصبر عليه أو يكون هناك من ينتظره من الصيام فعند ذلك يقدم الإفطار فإذا فرغ بادر إلى الصلاة .

والسحور فيه فضل كثير ولو بشربة من الماء .

❦ (فصل : في ذكر ما يمسك عنه الصائم) ❦

ما يمسك عنه الصائم على ضربين : واجب وندب .

فالواجب على ضربين :

أحدهما : فعلى يفسده ، والآخر لا يفسده .

والذي يفسده على ضربين : أحدهما : يصادف ما يتعين صومه مثل شهر رمضان أو صوم نذر معين يوم أو يومين ، والآخر يصادف ما لا يتعين صومه بمثل ما عدا هذين النوعين من أنواع الصوم .

فما يصادف شهر رمضان و النذر المعين على ضربين : أحدهما : يوجب القضاء

والكفارة والآخري وجب القضاء دون الكفارة . فما يوجب القضاء والكفارة تسعة أشياء :
الأكل لكل ما يكون به أكلاً سواء كان مطعوماً معتاداً مثل الخبز و اللحم و
غير ذلك أولاً يكون معتاداً مثل التراب والحجر والفحم و الحصى والخزف والبرد و
غير ذلك .

والشرب بجميع ما يكون به شارباً سواء كان معتاداً مثل الماء و الأشرطة المعتادة
أولم يكن معتاداً مثل ماء الشجر والفواكه و ماء الورد وغير ذلك .
والجماع في الفرج أتزل أولم ينزل سواء كان قبلاً أو دبراً فرج امرأة أو غلام أو
ميتة أو بهيمة ، و على كل حال على الظاهر من المذهب . وقد روي أن الولي في
الدبر لا يوجب نقض الصوم إلا إذا أتزل معه، وأن المفعول به لا ينتقض صومه بحال^(١) و
الأحوط الأول .

و إزال الماء الدافق على كل حال عامداً لمباشرة و غير ذلك من أنواع ما
يوجب الإزالة .
والكذب على الله وعلى رسوله والأئمة عامداً ، و في أصحابنا من قال : إن ذلك
لا يفطر وإنما ينقص^(٢) .

و الارتعاس في الماء على أظهر الروايات ، و في أصحابنا من قال : إنه لا يفطر^(٣)

(١) رزما في التهذيب ج ٤ ص ٣١٩ ح ٩٢٧ عن علي بن الحكم عن رجل عن أبي عبد الله
عليه السلام قال ، إذا أتى الرجل المرأة في الدبر صائمه لم ينتقض صومها وليس عليه غسل .

(٢) قال في مصباح الفقيه ، وقيل [الكذب على الله وعلى رسوله لا يفسد الصوم] كما عن
العماني والسيد في جملة و الحلبي و أكثر المتأخرين إن لم يكن جميعهم كما ادعاه في الجواهر
والحدائق نسبت إلى المشهور بين المتأخرين للأصل ، وحصر المفطر في غيره في صحيحة معدة
ابن مسلم قال ، سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول ، لا يضر الصائم ما صنع إذا اجتنب ثلاث خصال [أو
أربع خصال على اختلاف تقاها] ، الطعام ، والغراب ، و النساء ، والارتعاس في الماء .

(٣) حكى هذا القول عن العماني و السيد في أحد قوليه و الحلبي انظر مصباح الفقيه
كتاب الصوم ص ١٧٩ .

وإيصال الغبار الغليظ إلى الحلق متعمداً مثل غبار الدقيق أو غبار النفس ، و ما جراً مجراه على ما تضمنته الروايات ، و في أصحابنا من قال : إن ذلك لا يوجب الكفارة وإنما يوجب القضاء ^(١) .

و المقام على الجنابة متعمداً حتى يطلع الفجر من غير ضرورة إلى ذلك .

و معاودة اليوم بعد اتباهتين حتى يطلع الفجر .

و الكفارة عتق رقبة أو صيام شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكيناً لكل مسكين مدين من طعام ، قد روي مد مخيراً في ذلك ، وقد روي أنها مرتبة مثل كفارة الظهار والأول أظهر في الروايات .

وقد روي أنه إذا أفطر بمحظور مثل الخمر والزنا أنه يلزمه ثلاث كفارات هذا

في إفطار يوم من شهر رمضان .

فأما إفطار يوم نذر صومه فالأظهر من المذهب أن كفارته مثل هذا ، وقد روي أن عليه كفارة اليمين ، و روي أنه لا شيء عليه ، وذلك محمول على من لا يقدر إلا على كفارة اليمين فيلزمه ذلك أو لا يقدر أصلاً فلا شيء عليه ، و استغفر الله تعالى . و أما ما يوجب القضاء دون الكفارة فثمانية أشياء :

الإقدام على الأكل و الشرب أو الجماع قبل أن يرصد الفجر مع القدرة عليه و يكون طالماً و ترك القبول عمّن قال : إن الفجر طلع ، و كان طالماً فأكل و شرب و تقليد الغير في أن الفجر لم يطلع مع قدرته على مراعاته ، و يكون قد طلع ، و تقليد الغير في دخول الليل مع القدرة على مراعاته و الإقدام على الإفطار ، ولم يكن دخل

(١) ذهب الأصحاب في هذه المسئلة إلى ثلاثة أقوال كما صرح بها في الحقائق قال ما لفظم اختلف الأصحاب في إيصال النبار إلى الحلق فذهب جمع منهم الشيخ في أكثر كتبه إلى أن إيصال النبار المليط إلى الحلق متعمداً موجب للقضاء والكفارة ، و إليه مال من أناضل متأخر المتأخرين المحدث الشيخ محمد بن الحسن الحر في كتاب الوسائل ، و ذهب جمع منهم ابن ادريس والشيخ المفيد على ما نقل عنه ، و أبو الصلاح وغيرهم ، و الظاهر أنه المشهور إلى وجوب القضاء خاصة متى كان متعمداً ، و ذهب جمع من متأخري المتأخرين إلى عدم الفساد و عدم وجوب شيء من قضاء أو كفارة و هو الأقرب . انتهى .

و كذلك الا فطار لعارض يعرض في السماء من ظلمة . ثم تبين أن الليل لم يدخل ، وقد روي أنه إذا أفطر عند أمانة قوية لم يلزمه القضاء .

و تعمّد القيء فأما إذا زرعه القيء فلا يفطر لكن لا يبلغ منه شيئاً بحال فإن بلعه عامداً فقد أفطر و معاودة النوم بعد انتباهة واحدة قبل أن يقتسل من جنابة ولم ينتبه حتى يطلع الفجر .

و وصول الماء إلى الحلق لمن يتبرّد بتناوله دون المضضة للصلاة .
والحقنة بالماء .

و يجري مجرى ذلك في كونه مفطراً يوجب القضاء دون الكفارة دم الحيض و النفاس فإنه مفطر أي وقت كان ، و إن كان قبل المغيب بقليل إلا أن المرأة إذا رأت بعد الزوال امسكت تأديباً و قضت على كل حال ، و إذا تخلل فخرج من أسنانه ما يمكنه التحرّز منه فبلعه عامداً كان عليه القضاء .

و أمّا ما لا يتعيّن صومه فمتا صادف شيئاً ممّا ذكرناه بطل صوم ذلك اليوم ، ولا يلزمه شيء و يقضى يوماً بدله اللهم إلا أن يصادف الأكل و الشرب أو ما يفطر عامداً بعد الزوال في يوم يقضيه من رمضان فإن عليه إطعام عشرة مساكين أو صيام ثلاثة أيّام .
و أمّا ما يجب الامساك عنه و إن لم يفسه فهو جميع المحرّمات من القبايح التي هي سوى ما ذكرناه فإنه يتأكّد وجوب الامتناع منها لمكان الصوم .

و أمّا المكروهات فإنّ عشر شيئاً السعوط سواء بلغ الدعاغ أو لم يبلغ إلا ما ينزل الحلق فإنه يفطر ، و يوجب القضاء ، والكحل الذي فيه شيء من الصبر والمسك و إخراج الدم على وجه يضعف ، و دخول الحمام المؤدّي إلى ذلك ، و شمّ النرجس و الرياحين ، و أشدّ كراهية النرجس ، و استدّ خال الأثياف الجامدة ، و تقطّر الدهن في الأذن ، و بلّ الثوب على الجسد ، و القبلة و ملاعبة النساء ، و مباشرتهن بشهوة و من جعل في فيه بعض الأحجار من ذهب أو فضة لضرورة إلى ذلك . ثم بلعه ساهياً لم يكن عليه قضاء فإن فعل ذلك عابثاً و مع اتقاء الحاجة و بلعه كان عليه القضاء .
و من نظر إلى ما لا يحلّ النظر إليه بشهوة فأمنى فعليه القضاء فإن كان نظره

إلى ما يحلّ فأمنى لم يكن عليه شيء فإن أصغى أو سمع إلى حديث فأمنى لم يكن عليه شيء .

فأما ما لا يفطر ويلتبس الحال فيه فعلى ضرور :

أوّلها : ما كان عن سهو أو نسيان أو غلبة [علة خل] على العقل مثل الأكل والشرب ناسياً أو ساهياً فإنه لا يفطر فإن اعتقد أن ذلك يفطر . فأكل وشرب أو فعل ما لو فعله الذّاكر كان مفطراً أفطر وعليه القضاء والكفارة لأنه فعل ذلك في صوم صحيح ، وفي أصحابنا من قال : عليه القضاء دون الكفارة .

ومنها ما يحدث من غير قصد إليه مثل دخول الذباب في حلقه أو غيره من الهوام أو وصوله إلى جوفه أو قطر المطر في حلقه من غير قصد منه أو أدخل غيره في حلقه ما يفطره من غير منع من جهته إما بأن كان نائماً أو أكرهه عليه فإن ذلك لا يفطر فإن ألزمه التناول فتناول بنفسه أفطر فإن طعنه غيره طعنة وصلت إلى جوفه لم يفطر ، وإن أمره هو بذلك ففعل به أو فعل هو بنفسه ذلك أفطر ، ومتى صب الدواء في إحليله فوصل إلى جوفه أفطر ، وإن كان ناسياً لم يفطر ، ومتى ذرعه القيء أو تجشأ من غير استدعاء فوصل إلى حلقه لم يفطر ، وكذلك القول في النخامة ، وكذلك إن نزل من رأسه شيء فوصل إلى جوفه من غير فعله لم يلزمه شيء ، وكذلك من احتلم في يومه .

ومنها ما لا حرج فيه وإن تعمّده مثل مصّ الخاتم وغير ذلك من الجمادات . والمضمضة والاستنشاق للطهارة فيصل من الماء إلى الحلق والجوف من غير عمد . والسواك بالرطب واليابس سواء كان قبل الزوال أو بعده فإنه لا يكره في وقت من النهار وبلع الريق مستجلباً كان الريق أو غير مستجلب ، وسواء جمعه في فيه وبلعه أو لم يجمعه مالم ينفصل فإن انفصل من فيه . ثم بلعه أفطر .

ويكره استجلا به بما له طعم ، ويجرى مجرى ذلك الملك كالكندر ، وما أشبهه وليس ذلك بمفطر في بعض الروايات ، وفي بعضها أنه يفطر وهو الاحتياط فأما استجلا به بما لا طعم له من الخاتم والحصاة فلا بأس به ، ويجوز للصائم أن يزق الطائر ، وللطباخ أن يذوق المرق ، والمرأة أن تمضغ الطعام للصبي بعد أن لا يبلعوا شيئاً من ذلك ، ويجوز

للرجال الاستنقاغ في الماء ما لم يرتمس فيه .
ويكره ذلك للنساء ، ومن طلع عليه الفجر وفي فيه طعام أو شراب فألقاه ولم يبلعه
صح صومه .

فإن طلع عليه الفجر وهو مجامع ولم يعلم أن الفجر قريب فنزع في الحال من
غير تلوّم صح صومه فإن تلوّم أو تحرّك حركة تعيّن على الجماع لأعلى النزوع فقد أفطر
هذا إذا لم يعلم أن الفجر قد قرب فإن غلب في ظنه ذلك أو علم وجب عليه القضاء والكفارة
إذا جامع لأنّه يحرم عليه الإقدام عليه إذا لم يبق مقدار ما إذا فرغ تمكّن
من الاغتسال .

ومتى تكرّر منه ما يوجب الكفارة فلا يخلو أن يتكرّر ذلك في يومين أو أيام
من شهر رمضان واحد أو يتكرّر في رمضانين متغايرين أو يتكرّر منه قبل التكفير عن
الأوّل أو بعده ، ولا خلاف أن التكرار في رمضانين يوجب الكفارة سواء كفر عن
الأوّل أو لم يكفر .

وأما إذا تكرّر في يومين في رمضان واحد ففيه الخلاف ولا خلاف بين الفرق أن
ذلك يوجب تكرار الكفارة سواء كفر عن الأوّل أو لم يكفر . فأما إذا تكرّر ذلك
في يوم واحد فليس لأصحابنا فيه نصّ معيّن ، والذي يقتضيه مذهبنا أنّه لا يتكرّر
عليه الكفارة لأنّه لا دلالة على ذلك ، والأصل براءة الذمّة ، وفي أصحابنا من قال :
إن كان كفر عن الأوّل فعليه كفارة ، وإن لم يكن كفر فالواحدة تجزيه ، وإنّما قاله
قياساً وذلك لا يجوز عندنا ، وفي أصحابنا من قال : يوجب تكرار الكفارة عليه على
كل حال ، ورجع إلى عموم الأخبار ، والأوّل أحوط .

فأما من فعل ما يوجب عليه الكفارة في أوّل النهار ثم سافر أو مرض مرضاً يبيح له
الإفطار أو حاضت المرأة فإن الكفارة لا تسقط عنه بحال ، ومن رأى الهلال وحده فشهد
به فردّ تشهاده وجب عليه الصوم فإن أفطر فيه كان عليه القضاء والكفارة ، ومن قامت
عليه البيّنة بأنّه أفطر في رمضان متعمداً لغير عذر سئل هل عليك في ذلك حرج ؟ فإن
قال : لا وجب قتله ، وإن قال : نعم عزّره الإمام بفليظ العقوبة . فإن فعل ذلك مرات

وعزّر فيها دفعتين كان عليه القتل .

ومن جامع زوجته في نهار شهر رمضان وكانت هي صائمة أيضاً مطاوعة له كان عليها أيضاً الكفارة مثل ما عليه . فإن أكرهها على الجماع كانت عليه كفارتان واحدة عنه والأخرى عنها ، وقد روى أنه يضرب إذا أكرهها خمسين سوطاً ، وإذا طأوعته ضرب كل منهما خمساً وعشرين سوطاً ^(١) وإن أكره أجنبية على الفجور بها ليس لأصحابنا فيه نص ، والذي يقتضيه الأصل أن عليه كفارة واحدة لأن حملها على الزوجة قياس لا نقول به .

ولو قلنا : إن عليه كفارتين لعظم المأثم فيه كان أحوط . فأمّا ما روى من أن من أفطر على محرّم كان عليه الجمع بين ثلاث كفارات ^(٢) فيجب على هذا ثلاث كفارات وإذا وجبت عليه الكفارة فعجز عن الثلاث التي ذكرناها فقد روى أنه يصوم ثمانية عشر يوماً ^(٣) وكذلك كل من وجب عليه صوم شهرين متتابعين يصوم مثل ذلك . فإن عجز عن ذلك أيضاً استغفر الله ولا يعود .

(١) رواها في التهذيب ج ٤ ص ٢١٥ ح ٦٢٥ عن المفضل بن عمر ، عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل أتى امرأته وهو صائم وهي صائمة فقال ، إن كان استكرهها فعليه كفارتان وإن كان طأوعته فعليه كفارة ، وعليها كفارة ، وإن كان أكرهها فعليه ضرب خمسين سوطاً نصف الحد ، وإن كان طأوعته ضرب خمسة وعشرين سوطاً ، وضربت خمسة وعشرين سوطاً

(٢) رواها في التهذيب ج ٤ ص ٢٠٩ ح ٦٠٥ عن سليمان بن عبد السلام بن صالح الهروي قال ، قلت للرضا (ع) ، يا ابن رسول الله قد روى عن آبائك عليهم السلام فيمن جامع في شهر رمضان أو أفطر فيه ثلاث كفارات ، وروى عنهم أيضاً كفارة واحدة فبأي الحديثين تأخذ؟ قال ، بهما خميماً متى جامع الرجل حراماً أو أفطر على حرام في شهر رمضان فعليه ثلاث كفارات عتة ، رقة ، وصيام شهرين متتابعين وإطعام ستين مسكيناً وقضاء ذلك اليوم ، وإن كان قد نكح حلالاً أو أفطر على حلال فعليه كفارة واحدة ، وإن كان ناسياً فلا شيء عليه .

(٣) رواها في التهذيب ج ٤ ص ٢٠٧ ح ٦٠١ عن أبي بصير وسماعة بن مهران قال ، سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون عليه صيام شهرين متتابعين فلم يقدر على الصيام ولم يقدر على العتق ، ولم يقدر على الصدقة قال ، فليصم ثمانية عشر يوماً عن كل عشرة مساكين ثلاثة أيام .

وإذا وجب على الرجل والمرأة الكفارة فأعتق أحدهما وأطعم الآخر أو صام
كان جازياً ، ولا يلزم الرجل أن يتحمل عن المرأة ما يجب عليها ، وإنما يلزمه ما أكرهها
عليه فقط وما عداه فعليها في مالها ، ومن وجبت عليه كفارة فتبرع عنه إنسان بها كان
ذلك جازياً .

(فصل : في ذكر النية و بيان أحكامها في الصوم) ❦

الصوم على ضربين : مفروض ومسنون . فالمفروض متعين وغير متعين . فالمتعين
على ضربين : متعين بزمان ومتعين بصفة . فالمتعين بزمان على ضربين : أحدهما : لا يمكن
أن يقع فيه غير ذلك الصوم والشرع على ما هو عليه ، والآخر يمكن ذلك فيه أو
كان يمكن .

فالأول : صوم شهر رمضان فإنه لا يمكن أن يقع فيه غير شهر رمضان إذا كان
مقيماً في بلده .

فأما إذا كان مسافراً سفرأ مخصوصاً جاز أن يقع فيه غيره على ما يثبت .
فأما إذا كان حاضراً فلا يمكن ذلك فيه وما هذه حاله لا يحتاج في انعقاده إلى
نية التعيين ، ويكفي فيه نية القرية ، ومعنى نية القرية أن ينوي أنه صائم فقط
متقرباً به إلى الله تعالى .

و نية التعيين أن ينوي أنه صائم شهر رمضان فإن جمع بينهما كان أفضل فإن
اقتصر على نية القرية أجزأه ، و نية القرية الأفضل أن يكون مقارنه ومحلها ليلة
الشهر من أولها إلى آخرها أي وقت فعلها أجزئه سواء نام بعدها أو لم ينم ، ويجزيه
أن ينوي ليلة الشهر صيام الشهر كله ، وإن جدها كل ليلة كان أفضل ، و نية القرية
يجوز أن تكون مقدمة فإنه إذا كان من نيته صوم الشهر إذا حضر . ثم دخل عليه
الشهر وإن لم يجدتها لسهو لحقه أو نوم أو إغماء كان صومه ماضياً صحيحاً فإن كان
ذاكراً فلا بد من تجددها ، ومتى شوى أن يصوم في شهر رمضان النذر أو القضاء أو غير
ذلك أو نفلاً فإنه يقع عن شهر رمضان دون غيره . فإن كان شاكاً فصام بنية النفل

أجزئه فإن صام بنية الفرض روى أصحابنا أنه لا يجزيه ^(١) وإن صام بنية الفرض إن كان فرضاً ، وبنية النفل إن كان نفلاً فإنه يجزيه .

ومتى تأخرت نية الفرض عن طلوع الفجر لسهو أو عدم علم بأنه من رمضان و تجددت قبل الزوال كان صحيحاً ويكون صائماً من أول النهار إلى آخره ، وهكذا إن جدد نية الصوم في أنواع الفرض أو النفل قبل الزوال كان صوماً صحيحاً .

ومتى فاتته النية إلى بعد الزوال في شهر رمضان جدد النية ، وكان عليه القضاء هذا إذا أصبح بنية الإفطار مع عدم علمه بأنه من الشهر فأما إن صامه بنية النفل و التطوع فإنه يجزيه على كل حال .

ومتى نوى الإفطار مع العلم بأنه من الشهر . ثم جدد النية فيما بعد لم ينقصد صومه على حال و كان عليه القضاء .

فأما إذا كان مسافراً سافراً يوجب التقصير فإن صام بنية رمضان لم يجزه ، وإن صام بنية التطوع كان جائزاً ، وإن كان عليه صوم نذر معين و وافق ذلك شهر رمضان فصام عن النذر و هو حاضر وقع عن رمضان ولا يلزمه القضاء لمكان النذر ، وإن كان مسافراً وقع عن النذر و كان عليه القضاء لرمضان ، وكذلك الحكم إن صام و هو حاضر بنية صوم واجب عليه غير رمضان وقع عن رمضان ولم يجزه عما نواه ، وإن كان مسافراً وقع عما نواه ، و على الرواية التي رويت أنه لا يصام في السفر ^(٢) فإنه لا يصح هذا الصوم بحال .

وأما الضرب الآخر من الصوم المحتعين يوم فهو أن يكون نذر أن يصوم يوماً

(١) رواها في التهذيب ج ٤ ص ١٨٣ ح ٥١١ عن محمد بن شهاب الزهري قال : سمعت على ابن الحسين عليه السلام يقول ، يوم الشك امرنا بصيامه ونهينا عنه ، امرنا أن يصومه الانسان على أنه من شعبان ، و نهينا عن أن يصومه الانسان على أنه من شهر رمضان و هو لم ير الهلال .
(٢) المروية في التهذيب ج ٤ ص ٢٣٠ ح ٦٧٧ عن سماعة قال ، سأله عن الصيام في السفر فقال ، لا يصام في السفر قد صام اناس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله فما هم العصاة - إلخ .

بعينه فهذا يحتاج إلى نية التعيين ، ونية القربة معاً ، ومتى أتى بنية القربة لم يجزه عن نية التعيين ، وإن أتى بنية التعيين أجزاءً عن نية القربة لأن نية التعيين لا تنفك من القربة ، وهذه النية لا يجوز أن يكون متقدمة بل وقتها ليلة اليوم الذي يريد صومه من الغد من أول الليلة إلى طلوع الفجر الثاني أي وقت جاء بها كان جائزاً فإن فات جاز تجديدها إلى الزوال فإن زالت فقد فات وقت النية .

و أما المعين بصفة فهو ما يجب بالنذر بأن يقول : متى قدم فلان فله على أن أصوم يوماً أو أياماً فإن هذا القسم مع باقي الأقسام من المفروض والمسنون فلا بد فيه من نية التعيين والقربة ، ولا يجزى نية القربة عن نية التعيين ، ويجزى نية التعيين عن نية القربة لأنها لا تنفك عن القربة على ما قلناه ، ويجوز تجديد هذه النية إلى قرب الزوال أيضاً ومحلها ليلة الصوم .

ومتى فاتت إلى بعد الزوال فقد فات وقتها إلا في النوافل خاصة فإنه روى في بعض الروايات جواز تجديدها بعد الزوال ، وتحقيقها أنه يجوز تجديدها إلى أن يبقى من النهار بمقدار ما يبقى زمان بعدها يمكن أن يكون صوماً . فأما إذا كان انتهاء النية مع انتهاء النهار فلا صوم بعده على حال ، وإذا جدد نية الإفطار في خلال النهار و كان قد عقد الصوم في أوله فإنه لا يصير مفطراً حتى يتناول ما يفطر ، وكذلك إن أكره الامتناع من الأشياء المخصوصة لأنه لا دليل على ذلك .

و النية وإن كانت إرادة لا تتعلق إلا بالحدوث بأن لا يكون الشيء قائماً وإنما تتعلق بالصوم بإحداث توطين النفس وقهرها على الامتناع بتجديد الخوف من عقاب الله وغير ذلك أو بفعل كراهية لحدوث هذه الأشياء فيكون متعلقة على هذا الوجه فلا تنافي الأصول ، والعصبى إذا نوى صم ذلك منه وكن صوماً شرعياً .

❖ (فصل : في ذكر أقسام الصوم) ❖

الصوم ينقسم خمسة أقسام : مفروض ، و مسنون ، و قبيح ، و صوم إذن ، و صوم تأديب .

فالمفروض على ضربين : مطلق من غير سبب ، و واجب عند سبب . فالمطلق من غير سبب صوم شهر رمضان ، و شرايط وجوبه ستة ، خمسة مشتركة بين الرجال و النساء و واحد يختص بالنساء . فالمشترك : البلوغ و كمال العقل و الصحة و الإقامة ، و من حكمه حكم المسافرين ، و ما يختص بالنساء فكونها طاهراً . فهذه شروط في وجوب الأداء و أمّا صحة الأداء فهذه شروطها أيضاً مع الإسلام ، و أمّا القضاء فلو وجوبه ثلاثة شروط الإسلام و البلوغ و كمال العقل في النساء و الرجال .

و الواجب عند سبب على ضربين : أحدهما : ما كان سببه تفريطاً أو معصية ، و الآخر : ما لم يكن كذلك . فالأول ستة أقسام : صوم كفارة الظهار ، و صوم كفارة من أفطر يوماً من شهر رمضان متعمداً ، و صوم قضاء من أفطر يوماً يقضيه من شهر رمضان بعد الزوال ، و صوم كفارة القتل ، و صوم جزاء الصيد ، و صوم كفارة اليمين . و الضرب الآخر خمسة أقسام : قضاء ما فات من شهر رمضان لعذر من مرض أو سفر ، و صوم النذر ، و صوم كفارة أذى خلق الرأس ، و الصوم دم المتعة ، و صوم الاعتكاف .

و ينقسم هذه الواجبات ثلاثة أقسام : مضيق و مخير و مرتب . فالمضيق أربعة أقسام : صوم شهر رمضان ، و قضاء ما يفوت من رمضان ، و صوم النذر ، و صوم الاعتكاف . و المخير أربعة : صوم كفارة أذى خلق الرأس ، و صوم كفارة من أفطر يوماً من شهر رمضان متعمداً على خلاف فيه بين الطائفة ، و صوم كفارة من أفطر يوماً من قضاء رمضان بعد الزوال متعمداً لغير عذر ، و هو ثلاثة أيام ، و صوم جزاء الصيد . و المرتب أربعة : صوم كفارة اليمين ، و صوم كفارة قتل الخطاء ، و صوم كفارة الظهار ، و صوم دم الهدى ، و سنبتن كيفية التخيير في ذلك فيما بعد في أبوابه إنشاء الله .

وينقسم الصوم الواجب قسمين آخرين : أحدهما : يتعلق بإفطاره متعمداً من غير ضرورة قضاء وكفارة ، والآخر لا يتعلق به ذلك . فالأول أربعة أجناس : صوم شهر رمضان ، وصوم النذر المعين يوم أو أيام ، وصوم قضاء شهر رمضان إذا أفطر بعد الزوال والاعتكاف ، وما لا يتعلق بإفطاره كفارة فهو ما عدا هذه الأربعة أجناس من الصوم الواجب وهي ثمانية على ما قدمنا ،

وتنقسم هذه الواجبات قسمين آخرين : أحدهما : يراعى فيه التتابع ، والآخر ، لا يراعى فيه ذلك .

فالأول ثلثي ضربين : أحدهما : متى أفطر في حال دون حال بنى ، والآخر : يستأنف على كل حال .

فالأول : ستة مواضع : من وجب عليه صوم شهرين متتابعين إما في قتل الخطاء أو الظهار أو إفطار من شهر رمضان أو نذر معين يوم أو وجب عليه صوم شهرين متتابعين بنذر غير معين . فمتى صادف الإفطار في الشهر الأول أو قبل أن يصوم من الثاني شيئاً من غير عذر من مرض أو حيض استأنف ، وإن كان إفطاره بعد أن صام من الثاني ولو يوماً واحداً أو كان إفطاره من الشهر الأول لمرض أو حيض بنى على كل حال ، وكذلك من أفطر يوماً من شهر نذر صومه متتابعاً أو وجب عليه ذلك في كفارة قتل الخطاء أو الظهار لكونه مملوكاً قبل أن يصوم خمسة عشر يوماً من غير عذر من مرض أو حيض استأنف ، وإن كان بعد أن صام خمسة عشر يوماً أو كان إفطاره قبل ذلك لمرض أو حيض بنى على كل حال .

وصوم دم المتعة إن صام يومين . ثم أفطر بنا ، وإن صام يوماً ثم أفطر أعاد . وما يوجب الاستيناف على كل حال ثلاثة مواضع : صوم كفارة اليمين ، وصوم الاعتكاف ، وصوم كفارة من أفطر يوماً يقضيه في شهر رمضان بعد الزوال .

وما لا يراعى فيه التتابع أربعة مواضع : السبعة الأيام في دم المتعة ، وصوم النذر إذا لم يشرط التتابع لفظاً أو معناً [وصوم جزاء الصيد خ ل] وصوم قضاء شهر رمضان لمن أفطر لعذر ، وإن كان التتابع فيه أفضل . فإن أراد الفضل فليصم ستة أيام أو ثمانية أيام

متابعات . ثم يفرق الباقي .

ومن وجب عليه شيء من هذه الأنواع فلا يصمه في سفر ولا في يوم العيدين ، ولا أيام التشريق إن كان بمعنى . فإن كان في غيره من الأمصار جاز أن يصوم أيام التشريق ولا يصوم المرأة أيام حيضها . فإن وافق الصوم أحد هذه الأوقات أفطر وقضى يوماً مكانه إلا القاتل في أشهر الحرم فإنه يجب عليه صوم شهرين متتابعين من أشهر الحرم ، وإن كان دخل فيهما صوم يوم العيد أيام التشريق ، ومن وجب عليه الصوم بنذر عينه وقبضه بأن يصومه في سفر كان أو حضر فإنه يلزمه صومه في السفر .

وأما يوم العيدين فإن صادف نذره المعين أفطر ، وعليه القضاء ، وإن علق النذر بصوم العيدين أفطر ، ولا قضاء عليه لأنه نذر في معصية ، وإن نذر أن يصوم يوم يقدم فلان فقدم فلان ليلاً أو في بعض النهار لا يلزمه صوم ذلك اليوم لأن بعض النهار لا يكون صوماً ، وإن كان قدومه ليلاً فما وجد شرط النذر . فإن وافق قدومه في بعض النهار قبل الزوال ولم يكن تناول شيئاً مفطراً جدد النية وصام ذلك اليوم ، وإن كان بعد الزوال أفطر ولا قضاء عليه فيما بعد ، وإن كان نذر أن يصوم بعد قدوم زيد فإنه يلزمه أن يصوم . ثم ينظر فإن لم يعين ما يصوم صام أقل ما يكون به صائماً وهو يوم واحد وإن كان عين فعله حسب ماعين ، وكذلك القول في سائر الأسباب التي علق النذر بها . ولا يجب الصوم بالدخول فيه فمتى صام بنية التطوع جاز له أن يفطر أي وقت شاء ولا قضاء عليه إلا أن يكون بعد الزوال فإن إفطاره مكروه .

وما يفطره المرأة في أيام الحيض يقضيه إذا طهرت .

ومن وجب عليه صوم شهرين متتابعين في أول شعبان تركه إلى انقضاء شهر رمضان . ثم يصومهما فإن صام شعبان ورمضان لم يجزه إلا أن يكون قد صام مع شعبان شيئاً مما تقدم من الأيام فيكون قد زاد على الشهر فيجزئ له البناء عليه ويتم شهرين . ومن نذر أن يصوم شهراً فلا يخلوا من أحد أمرين : إما أن يعينه أو يطلقه . فإن عينه بأن يقول : شعبان أو رجب أو غيره فإنه يلزمه الوفاء ، و يصوم إذا رأى الهلال من ذلك الشهر إلى أن يرى الهلال من الشهر الآخر سواء كان تاماً أو ناقصاً ،

وإن عيَّنه بأن قال : من وقت قدوم زيد أو صلاح عمر أو ماجرا مجراء فوافق ذلك في بعض الشهر لزمه أن يصوم ثلاثين يوماً لأنَّ الهلال لا يمكن اعتباره ، والأخذ بالاحتياط أولى في الشرع .

وإن أطلق النذر ولم يعيَّنه كان مخيراً بين أن يصوم شهراً بين هلالين أو يصوم ثلاثين يوماً .

ومتى نذر صوم يوم بعينه فقدّم صومه لم يجزه .

فإن نذر أن يصوم زماناً صام خمسة أشهر .

ومن نذر أن يصوم حيناً صام ستة أشهر .

ومن نذر أن يصوم بمكة أو المدينة أو أحد المواضع المعيّنة شهراً وجب عليه أن يحضره . فإن حضره وصام بعضه ولم يمكنه المقام جاز له الخروج و يقضى إذا عاد إلى أهله ما فاتته .

إذا نذر أن يصوم مثلاً الخميس فوافق ذلك شهر رمضان فصامه عن رمضان لم يجب عليه القضاء للنذر لأنه لا دليل عليه ، وإن صامه بنية النذر وقع عن رمضان ولا قضاء عليه أيضاً .

وإن نذر أن يصوم غداً و كان غداً الأضحى ، و لم يعلم لم يلزمه قضاؤه ، و الأحوط قضاؤه .

وإن نذر أن يصوم لا على وجه القرية على جهة اليمين و منع النفس لم ينعقد نذره بحال .

وأما المسنون : فجميع أيام السنة إلا الأيام التي يحرم فيها الصوم غير أن فيها ما هو أشدّ تأكيداً وأكثر ثواباً مثل ثلاثة أيام من كل شهر أوّل خميس في العشر الأوّل ، وأوّل أربعة في العشر الثاني ، وآخر خميس في العشر الأخير ، وصوم يوم القدير و يوم المبعث ، و هو السابع والعشرون من رجب ، و يوم مولد النبي ﷺ ، و هو اليوم السابع عشر من شهر ربيع الأوّل ، وصوم يوم دحو الأَرْض من تحت الكعبة وهو يوم الخامس والعشرين من ذي القعدة ، وصوم يوم عاشوراء على وجه المسبية و العزن

و صوم يوم عرفة لمن لا يضعفه عن الدعاء ، و أول يوم من ذي الحجة ، و أول يوم من رجب ، و رجب كله ، و شعبان كله ، و صوم أيام البيض من كل شهر و هي الثالث عشر و الرابع عشر و الخامس عشر .

و أما الصوم القبيح ف عشرة أيام : يوم الفطر و يوم الأضحي ، و يوم الشك على أنه من شهر رمضان . و ثلاثة أيام التشريق لمن كان بمنى ، و صوم نذر المعصية ، و صوم الصمت ، و صوم الوصال ، و هو أن يجعل عشائه سجوداً ، و صوم الدهر لأنه يدخل فيه العبدان و التشريق .

و أما صوم الإذن ف ثلاثة أقسام : أحدها صوم المرأة تطوعاً بإذن زوجها فإن صامت بغير إذنه لم ينقض صومها و كان له أن يفطرها ، و أمّا ما هو واجب عليهما من أنواع الواجبات فلا يعتبر فيه إذن الزوج ، و كذلك المملوك لا يتطوع إلا بإذن سيده ولا يعتبر إذنه في الواجبات ، و الضيف كذلك لا يصوم تطوعاً إلا بإذن مضيفه ، و لا إذن عليه في الواجبات . و أما صوم التأديب ف خمسة أقسام : المسافر إذا قدم أهله ، و قد أفطر أمسك بقية النهار تأديباً فإن لم يمسك أوجامع فيما بعد لم يكن عليه شيء ، و كذلك العاقر إذا طهرت و المريض إذا برىء ، و الكافر إذا أسلم ، و الصبي إذا بلغ .

❖ (فصل : في حكم المريض و المسافر و المغمى عليه و المجنون) ❖

❖ (و غيرهم من أصحاب الأعذار) ❖

كل مريض يخاف معه من الهلاك أو الزيادة فيه وجب عليه الإفطار فإن تكلف الصوم مع ذلك وجبت عليه الإعادة ، و كذلك المسافر الذي يجب عليه الإفطار متى صامه و جب عليه الإعادة إذا كان عالماً بوجوب ذلك عليه . فإن لم يعلم لم يكن عليه الإعادة و هو كل سفر يجب معه التقصير في الصلوة ، و قد بينا حده في كتاب الصلوة ، و كل شرط راعيناه في السفر الذي يجب فيه التقصير في الصلوة فهو مراعاة فيما يجب الإفطار من كونه طاعة أو مباحاً ، و لا يكون معصية .

فإننا قدم إلى وطنه نهراً و قد أكل في صدره أمسك عن الأكل و الشرب و ما يجري مجريهما بقية النهار ، و عليه القضاء .

و كذلك حكمه إذا ورد إلى بلد يريد المقيم فيه أكثر من عشرة أيام فإن خالف وأكل أو شرب لم يلزمه الكفارة . هذا إذا كان أفطر في أول النهار فأما إذا أمسك في أول النهار . ثم دخل البلد وجب عليه الامتناع وتجديد النية إن كان قبل الزوال ولا قضاء عليه وإن كان بعد الزوال أمسك وعليه القضاء .

و الأفضل لمن يعلم وصوله إلى البلد أن ينوي صوم ذلك اليوم .
و حكم المريض إذا برأ حكم المسافر إذا قدم أهله في أنه يمسك بقيّة النهار ، وعليه القضاء .

و من سافر عن بلده في شهر رمضان و كان خروجه قبل الزوال فإن كانت بيته نية السفر أفطر ، وعليه القضاء ، وإن كان بعد الزوال لم يفطر ، وحتى لم يبت النية للسفر ، وإنما تجددت له أتم ذلك اليوم ولا قضاء عليه . فإن جامع أو أفطر فيه فعليه الكفارة والقضاء .

و كلّ من وجب عليه شيء من الصيام الواجب فلا يصمه في سفر إلا النذر المعتبرين المقيّد صومه بحال السفر ، و يجب أن يصوم الثلاثة أيام لدم المتعة وإن كان مسافراً .
و يجب الاتمام في الصلوة والصوم على عشرة من بين المسافرين : أحدها : من نقص سفره عن ثمانين فراسخ ، و من كان سفره معصية لله ، و من كان سفره للصيد لهواً و بطراً ، و من كان سفره أكثر من حضره ، و حدة ألا يقيم في بلده عشرة أيام ، و المكارى و الملاح ، و البدوي ، و الذي يدور في أمارته ، و الذي يدور في تجارته من سوق إلى سوق ، و البريد ، و لا يجوز التقصير ، و لا الإفطار إلا أن يخرج ، و يتوارى عنه جدران بلده أو يخفى عليه أذان مصره .

و يكره إنشاء السفر في شهر رمضان إلا بعد أن يمضي ثلاث و عشرون منه فإن دغته الحاجة إلى الخروج من حج أو عمرة أو زيارة أو خوف من تلف مال أو هلاك أخ جاز له الخروج أي وقت شاء ،

و متى كان السفر أربعة فراسخ ، و لا يريد الرجوع من يومه لم يجز الإفطار ، و هو مخير في التقصير في الصلوة .

و يكره صوم التطوع في السفر ، و روى جواز ذلك ^(١) .
و أمّا الشيخ الكبير و المرأة الكبيرة إذا عجزا عن الصيام أفطرا أو صدقا عن كل يوم بمدّين من طعام . فإن لم يقدرّا فبمدّ منه ، و كذلك الحكم فيمن يلحقه العطاش ولا يقدر معه على الصوم ولا يرجي زواله و ليس على واحد منهم القضاء .
و الحامل المقرب والمرضة القليلة اللبن إذا أضرّ بهما الصوم و خافا على الولد أفطرا و صدقا عن كل يوم يقضيان ذلك فيما بعد ، وكذلك من به عطاش يرجي زواله و كل من أبيح له الإفطار لا ينبغي أن يروى من الشراب ولا أن يتملأ من الطعام ، ولا يجوز أن يقرب من الجماع .
و المنمى عليه إذا كان مقيماً في أول الشهر ونوى الصوم . ثم أغمى عليه واستمرّ به أيّاماً لم يلزمه قضاء شيء فاته لأنّه بحكم الصيام فإن لم يكن مقيماً في أول الشهر بل كان منمى عليه وجب عليه القضاء على قول بعض أصحابنا ^(٢) ، و عندي أنّه لا قضاء عليه أصلاً لأنّ نيّته المتقدّمة كافية في هذا الباب ، وإنما يجب ذلك على مذهب من راعى تعيين النيّة أو مقارنة النيّة التي هي المقرّبة ، و لسنا نراعى ذلك من جنّ أيّاماً متوالية . ثمّ أفاق لا يلزمه ما فاته إن أفطر فيه لأنّه ليس بمكلف ، و من بقى ثائماً قبل دخول الشهر أو بعده أيّاماً وقد سبقت منه نيّة القرية فلا قضاء عليه ، وكذلك إن أصبح صائماً . ثمّ جنّ في بقيته أو أغمى عليه فالحكم فيه سواء في أن صومه صحيح .



(١) روى في التهذيب ج ٢ ص ٢٣٨ الرقم ٦٩٣ و كذا في الاستبصار ج ٢ ص ١٠٣ الرقم ٢٣٥ عن الحسن بن بهام الجمال عن رجل قال ، كنت مع أبي عبد الله عليه السلام فيما بين مكة و المدينة في شبان و هو صائم . ثم رأينا هلال شهر رمضان فافطر . فقلت له ، جعلت فداك أسكن من شبان و أنت صائم و اليوم من شهر رمضان ، و أت فطر فقال ، إن ذاك تطوع ، و لنا أن نفعل ما شئنا ، و هذا فرض فليس لنا أن نفعل إلا ما أمرنا .
(٢) تدل على هذا القول ما رواه الشيخ في التهذيب ج ٤ ص ٢٤٣ ح ٢١٦ عن حمص عن أبي عبد الله عليه السلام قال ، يقضى المنمى عليه ما فاته

﴿فصل : في حكم قضاء ما فات من الصوم﴾

من فاته شيء من شهر رمضان لمرض لا يخلو حاله من ثلاثة أقسام : إما أن يبرأ من مرضه أو يموت فيه أو يستمر به المرض إلى رمضان آخر . فإن برأ وجب عليه القضاء فإن لم يقض ومات فيما بعد كان على وليه القضاء عنه ، والولي هو أكبر أولاده الذكور فإن كانوا جماعة في سن واحد كان عليهم القضاء بالحصص أو يقوم به بعضهم فيسقط عن الباقي ، وإن كانوا أئناً لم يلزمهم القضاء ، وكان الواجب القدية من ماله عن كل يوم بمدّين من طعام وأقله مدّ ، وإن لم يمت وفي عزمه القضاء من غير توان ولحقه رمضان آخر صام الثاني وقضا للأول ، ولا كفارة عليه ، وإن أخره تواباً صام الحاضر وقضا الأول وتصدق عن كل يوم بمدّين من طعام وأقله مدّ . فإن لم يبرأ أو لحقه رمضان آخر صام الحاضر ، وتصدق عن الأول ولقضاء عليه ، وحكم ما زاد على رمضانين حكمهما سواء ، وإن مات من مرضه ذلك صام وليه عنه ما فاته استجباً ، وكل صوم كان واجباً عليه بأحد الأسباط الموجبة له متى مات وكان متمكناً منه فلم يصمه فاته يتصدق عنه أو يصوم عنه وليه .

والكفارة تكون من أصل المال القدر الذي ذكرناه ، وحكم المرأة في هذا الباب حكم الرجل سواء وكذلك ما يفوتها في أيام حيضها وجب عليها القضاء فإن لم تقض وماتت وجب على وليها القضاء عنها إذا فرطت فيه أو يتصدق عنها على ما قدمناه .

ومن أسلم في شهر رمضان وقد مضت منه أيام فليس عليه قضاء ما فاته ويصوم ما أدركه فإن أسلم في بعض النهار أمسك بقية النهار تأديباً ، ومن أسلم قبل طلوع الفجر صام ذلك اليوم وجوباً ، وإن أسلم بعده ولم يتناول ما يطره إلى عند الزوال جدّاً والنية وكان صومه صحيحاً ، وإن كان بعد الزوال أمسك تأديباً ولا قضاء عليه ، وحكم من بلغ في حال الصوم حكم من أسلم على السواء في أنه يصوم ما بقي ولا قضاء عليه فيما فاته والحائض يجب عليها قضاء ما يفوتها في حال الحيض فإن طهرت في بعض النهار أمسكت تأديباً وعليها القضاء سواء تناولت ما يطره أو لم يتناول لأن كونها حائضاً في أول النهار يمنع من انعقاد صومها .

والمريض إننا برأ في وسط النهار وقد رعى الصوم فإن كان تناول ما يفسد الصوم أمسك بقية النهار تأديباً و عليه القضاء ، وإن لم يكن فعل ما يفطر أمسك بقية النهار وقد تم صومه إذا كان قبل الزوال فإن كان بعده وجب القضاء ، و الأفضل أن يقضى ما فاتته متتابعاً ، و روى أنه يصوم ستة أيام أو ثمانية أيام متتابعاً ^(١) ، ويفرق الباقي ، و الأول أحوط ، ولا بأس أن يقضى ما فاتته في أي شهر شاء إلا أن يكون مسافراً فإنه لا يقضيه في حال السفر على الصحيح من المذهب ، و متى صامه في السفر قضاء ، و إن لم يجزه فإن أقام في بلد عشرة أيام ثم صام كان ذلك مجزئاً ، و من أفطر يوماً يقضيه من شهر رمضان بعد الزوال قضاء ، و كثر بإطعام عشرة مساكين فإن لم يتمكن صام ثلاثة أيام وقد روي أن عليه مثل ما على من أفطر يوماً من شهر رمضان ^(٢) و الصحيح الأول ، و من أفطر قبل الزوال فلا شيء عليه ، و روى أيضاً أنه لا شيء عليه و إن أفطر بعد الزوال ^(٣) و ذلك محمول على من لم يتمكن ، و متى أصبح جنباً عامداً أو ناسياً فلا يصم ذلك اليوم لا قضاء ولا تطوعاً ، و متى أصبح صائماً متطوعاً لا يجب عليه المضي فيه

(١) رواها في التهذيب ج ٢ ص ٢٧٥ ح ٨٣١ عن عمار بن موسى الساباطي عن أبي عبد الله عليه السلام قال ، سألت عن الرجل يكون عليه أيام من شهر رمضان كيف يقضيها ، فقال : إن كان عليه يومان فليقطر بينهما يوماً ، و إن كان عليه خمسة فليقطر بينهما أياماً ، و ليس له أن يصوم أكثر من ستة أيام متواليه ، و إن كان عليه ثمانية أيام أو عشرة أفطر بينهما يوماً

(٢) روى في التهذيب ج ٤ ص ٢٧٩ ح ٨٤٦ عن زرارة قال ، سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل صام قضاءً من شهر رمضان فأتى النساء قال ، عليه الكفارة ما على الذي أصاب في شهر رمضان ذلك اليوم عند الله من أيام رمضان .

(٣) روى في التهذيب ج ٤ ص ٢٨٨ ح ٨٤٧ عن عمار الساباطي عن أبي عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون عليه أيام من شهر رمضان و يريد أن يقضيها متى يريد أن ينوي الصوم فليصم و إن كان نوى الاطمار يستقيم أن ينوي الصوم بعد ما زالت الشمس قال : لا . سئل : فإن نوى الصوم ثم أبطر بعد ما زالت الشمس . قال ، قد أساء وليس عليه شيء إلا قضاء ذلك اليوم الذي أراد أن يقضيه .

فإن أفطر لم يلزمه قضاء ولا كفارة ، والمستحاضة إذا فعلت من الأغسال ما يلزمها من تجديد القطن و الخرق وتجديد الوضوء صامت وصحّ صومها إلا الأيّام التي يحكم لها بالحيض فيها ، ومتى لم تفعل ما تفعله المستحاضة وجب عليه قضاء الصلوة والصوم ومن أجنب في أول الشهر ونسى أن يفتسل وصام كل عليه قضاء الصلوة والصوم معاً ومن وجب عليه صوم شهرين متتابعين فعجز عنه صام ثمانية عشر يوماً ، ومن وجب عليه صوم فلا يجوز له أن يتطوّع بالصوم ، ومتى قامت البيّنة على هلال شوال بعد الزوال في الليلة الماضية وجب عليه الإفطار ، ولا يلزمه قضاء صلوة العيد لأنّ وقتها قدفأت .



﴿ كتاب الاعتكاف ﴾

﴿ فصل : في حقيقة الاعتكاف و شروطه ﴾

الاعتكاف في اللغة : هو اللبث الطويل ، وفي عرف الشرع هو طول اللبث للعبادة ، وله شروط ثلاثة :

أحدها : يرجع إلى الفاعل ، وثانيها : يرجع إلى الفعل ، وثالثها : يرجع إلى البقعة . فالراجع إلى الفاعل هو أن يكون مسلماً بالفاً عاقلاً لأن من كان بخلافه لا يصح اعتكافه ، وما يرجع إلى الفعل فهو أن يكون مع طول اللبث صائماً لأن الصوم شرط في انعقاد الاعتكاف ، والراجع إلى البقعة هو أن يكون الاعتكاف في مساجد مخصوصة وهي أربعة مساجد : المسجد الحرام ، و مسجد النبي ، و مسجد الكوفة ، و مسجد البصرة ، ولا ينعقد الاعتكاف في غير هذه المساجد لأن من شرط المسجد الذي ينعقد فيه الاعتكاف أن يكون صلى فيه نبي أو إمام عادل جمعة بشرائها و ليست إلا ههنا التي ذكرناها ، و حكم المرأة حكم الرجل في هذا سواء ، ولا يصح اعتكافها في مسجد بيتها والاعتكاف أصل في نفسه في الشرع دون أن يكون له أصل يرد إليه .

﴿ فصل : في أقسام الاعتكاف ﴾

الاعتكاف على ضربين : واجب و نحب . فالواجب ما أوجبه على نفسه بالنذر أو العهد ، و المنسوب إليه هو ما يبتديه من غير إيجاب على نفسه بنذر أو عهد . ومتى شرط المعتكف على نفسه [ربه خل] أنه متى عرض له عارض رجع فيه كان له الرجوع فيه أي وقت شاء ما لم يمض به يومان فإن مضى به يومان وجب عليه تمام الثالث . فإن لم يشترط وجب عليه بالدخول فيه تمام ثلاثة أيام لأن الاعتكاف لا يكون أقل من ثلاثة أيام ، ولا يصح الاعتكاف ممن عليه ولاية إلا باذن من له ولاية عليه كالمرأة مع زوجها و العبد مع سيده و المكاتب قبل كمال حريته والمدبر والأجير و الضيف إلا باذن مضيفه لأنهم ممنوعون من الصوم تطوعاً إلا باذن من له ولاية عليهم

والاعتكاف لا يصح إلا بصوم ، ولا يصح الاعتكاف من الحيض .
و متى اعتكف من عليه ولاية باذن من له الولاية لم يكن للاذن فسخه عليه
و يلزمه أن يصبر عليه حتى يمضي مدة الاذن فان لم يكن قيداً وأطلق لزمه أن يصبر
عليه ثلاثة أيام ، وهو أقل ما يكون اعتكافاً ، و من كان بعضه مملوكاً و بعضه حراً فان
جرى بينه و بين سيده مهابة بأن يكون له من نفسه ثلاثة أيام فصاعداً ، و لسيده مثله
صح منه الاعتكاف في أيامه بغير إذن سيده ، وإن لم يكن بينهما مهابة أو كان أقل من
ثلاثة أيام كان كالقن سواء .

و متى اعتكف المملوك باذن مولاه فاعتقه مولاه لزمه إتمامه ، و إن كان بغير
إذنه و اعتقه في الحال لزمه التمام .

و الاعتكاف يجوز في جميع أيام السنة ، و إن كان في بعضها أفضل منه في بعض .
ولا يجوز الاعتكاف في الأيام التي لا يصح صومها كالعيدين لأن من شرطه الصوم
و في العشر الأواخر من شهر رمضان أفضل منه في غيره لدخول ليلة القدر فيها ، وأقل
الاعتكاف ثلاثة أيام وأكثره واحد له . فان زاد على الثلاثة يومين آخرين لزمه إتمام
ثلاثة أخر ، و إن كان أقل من ذلك كان له الرجوع مع الشرط على ما بيناه .
ولا يصح الاعتكاف إلا مع الصوم فعلى هذا لا يصح اعتكاف الليالي مفرداً من الأيام
ولا يكفي أيضاً يوم واحد لأن أقله ثلاثة أيام .

و متى نذر اعتكاف شهر بعينه وجب عليه الدخول فيه مع طلوع الهلال من ذلك
الشهر فإذا أهل الشهر الذي بعده فقد وفى و خرج من الاعتكاف ، و يلزمه الليالي و
الأيام لأن الشهر عبارة عن جميع ذلك ، و إن نذر أياماً بعينها لم يدخل فيها لياليها
إلا أن يقول : العشر الأواخر أو ما يجرى مجراه فيلزمه حينئذ الليالي لأن الاسم
يقع عليه .

و إذا نذر اعتكاف شهر غير معين كان بالخيار بين أن يعتكف شهراً هلالياً على
الصفة التي قد منها ، و بين أن يعتكف ثلاثين يوماً غير أنه لا يتبدى با نصاب النهار ،
ولا يعتد من أولها لأنه لا بد من الصوم ، و الصوم لا يكون إلا من أول النهار .

وإن نذر اعتكاف شهر أو أيام مطلقاً، ولم يشترط فيه التابع كن مخيراً بين التابع والتفرق غير أنه لا يفرق أقل من ثلاثة أيام .

وإن شرط التابع، فإما أن يقيّد بوقت أو بشرط فإن قيّده بوقت مثل أن قال: لله على أن أعتكف العشر الآخر من شهر رمضان فإنه يلزمه الاعتكاف فيها ، وعليه المتابعة من جهة الوقت لا من جهة الشرط ، ولا يجوز له أن يخرج فإن خالف ، وخرج بطل قدر ما يخرج إذا كان اعتكاف ثلاثة أيام ، ولا يبطل ما مضى ، وإن كان دونها استأنف الاعتكاف .

وإن كان شرط التابع مثل أن يقول : لله على أن أعتكف عشرة أيام متتابعات لزمه ذلك فإن تلبّس بها ثم خرج بطل وعليه الاستقبال .

وإذا قال : لله على أن أعتكف شهراً لم يخل من أحد أمرين : إما أن يعيّنهُ أو لا يعيّنهُ . فإن عيّنهُ مثل أن يقول : شعبان أو شهر رمضان لزمه أن يعتكف الشهر الذي عيّنهُ ، وعليه متابعته من ناحية الوقت لامن حيث الشرط لأنه علّقه بزمان بعينه فإن ترك يوماً منه لم يلزمه الاستئناف بل يقضى ما ترك ، و يعتكف ما أدركه ،

وإن قال : لله على أن أعتكف شهر رمضان متتابعاً لزمه المتابعة هنا من ناحية الشرط . فإن أحلّ بها استأنف لأن المتابعة من ناحية الشرط .

فإذا لم يعلّقه بشهر بعينه لم يخل من أحد أمرين : إما أن يطلق أو يشترط التابع فإن شرط التابع لزمه أن يأتي به متتابعاً فمضى أفسد شيئاً منه لزمه الاستئناف فإن صام شهراً بين هلالين أجزاء ناقصةً كان أو تاماً ، وإن صام بالعدد صام ثلاثين يوماً وإن لم يقل : متتابعات نظرت فإن قال : أعتكف شهراً من وقتي هذا فقد يعيّنهُ بزمان فعليهِ أن يأتي به متتابعاً من ناحية الوقت لامن ناحية الشرط فمضى أفطر يوماً منه فعليهِ ما ترك واعتكف ما بقى . هذا كله لاختلاف فيه .

إذا قال : لله على أن أعتكف شهر رمضان من هذه السنة نظرت فإن كان رمضان قد مضى فإن نذره باطل ، وإن كان لم يمض لزمه الوفاء به فإن لم يعلم حتى خرج لزمه فضاؤه ، وإذا نذر اعتكاف ثلاثة أيام وجب عليه أن يدخل فيه قبل طلوع الفجر من أول

يومه إلى بعد الغروب من ذلك اليوم ، و كذلك اليوم الثاني و الثالث هذا إذا أطلقه ، و إن شرط التتابع لزمه الثلاثة أيّام بينها ليلتان ، و متى أخلّ بيوم من أيّام الاعتكاف الذي نذر وجب عليه أن يقضيه ، ويتمّ ثلاثة أيّام لأنّ الاعتكاف لا يكون أقلّ من ثلاثة أيّام .

المسافر و كلّ من لا تجب عليه الجمعة يصحّ اعتكافه من عبد أو امرأة أو مريض أو مسافر غير أنّه لا يعتكف إلّا في المساجد التي قدّمنا ذكرها ، ولا يصحّ الاعتكاف على وجه اليمين و منع النفس و الغضب مثل أن يقول : إن دخلت الدار أو إن كلمت زيداً إلّا إذا تقرّب به إلى الله . فإذا لم يتقرّب به ، وقصده منع النفس فلا يلزمه ولا كفارة عليه في يمينه .

و من نذر أن يعتكف شهر رمضان فقاته قضا شهر آخر بالصوم ، و إن أخره إلى رمضان آخر فاعتكف فيه أجزاءه ، و إذا نذر أن يعتكف يوم يقدم فلان فقدم ليلاً أو في بعض النهار لا يلزمه شيء ، و إن نذر أن يعتكف يوم يقدم فلان أبداً فقدم ليلاً لم يلزمه شيء ، و إن قدم في بعض النهار صام ذلك اليوم فيما بعد غير أنّه يتمّ ثلاثة أيّام إلّا أن يكون نوى أن يعتكف يوماً واحداً فإنّه لا ينعقد نذره ، و إن نذر أن يعتكف بعد قدوم فلان لزمه ذلك فإن كان قيّمه لزمه بحسب ما قيّمه ، و إن لم يقيّم اعتكف أقلّ ما يكون الاعتكاف ثلاثة أيّام .

وإذا نذر أن يعتكف في إحدى المساجد وجب عليه الوفاء به فإن كان بعيداً رجع إليه فإن كان المسجد الحرام لم يدخله إلّا بحجّة أو عمرة لأنّه لا يجوز دخول مكّة إلّا محرماً .

* (فصل : فيما يمنع الاعتكاف منه و ما لا يمنع) *

الاعتكاف يمنع من الوطء و سائر ضروب المباشرة و القبلة و الملامسة ، واستئزال الماء بجميع أسبابه ، و يمنع من الخروج من المسجد الذي اعتكف فيه إلّا لضرورة كالبول و الغائط و غسل الجنابة إن احتمل أو قرية أو عبادة أو أداء فريضة كالجمعة و العيدين

و يجوز له أن يشهد الجنازة ، و يعود المريض غير أنه لا يجلس تحت الضلال إلى أن يعود ، ولا يجلس في المكان الذي يدخله ، وإن دخل وقت الصلاة لم يصل حتى يعود إلى المسجد إلا بمكة فإنه صلى في أي بيوتها شاء .

و إذا تعينت عليه إقامة شهادة أو تحملها جاز له الخروج ولا يفسد اعتكافه و يقيمها قائماً و يعود إلى موضعه ، ولا يجوز له البيع و الشرى ، و يجوز له أن ينكح و ينظر في أمر معيشته وضيعته ، ويتحدث بما شاء من الحديث بعد أن يكون مباحاً و يأكل الطيبات ويشم الطيب ، وقد روي أنه يجتنب ما يجتنبه المحرم و ذلك مخصوص بما قلناه لأن لحم الصيد لا يحرم عليه و عقد النكاح مثله ، والجمعة إن أقيمت فيدخل فيها ، و إن أقيمت في غيره خرج إليها .

وإن انهزم بعض المسجد تحول إلى موضع العمارة . فإن انهزم كله جاز أن يتم اعتكافه في عرصته ، وقديل : إنه يخرج فإذا أعيد بناؤه عاد ، و قضى اعتكافه ، وجميع ما يمنع الاعتكاف منه فالليل فيه كالنهار إلا ما هو ممنوع لأجل الصوم من الأكل والشرب فإنه يمنع منه النهار دون الليل ، ومتى عرض للمعتكف مرض أو جنون أو إغماء أو حيض أو طلبه سلطان ظالم يخاف على نفسه أو ماله فإنه يخرج من موضعه فإن كان خروجه بعد مضى أكثر مدة اعتكافه أعاد بعد زوال عذره فبنى على ما تقدم وتعم ، و إن لم يكن مضى أكثر من النصف استأنف الاعتكاف سواء كان الاعتكاف واجباً أو مندوباً إليه ، وسواء كان مع الشرط أو عدهم فإنه يجوز بالدخول فيه على ما تقدم ، و كل من خرج من الاعتكاف لعذر أو غيره وجب عليه قضاؤه سواء كان واجباً أو مندوباً لأننا قد بينا أنه يجب بالدخول فيه إلا ما استثناء من الشرط .

ومتى خرج من الاعتكاف قبل أن يمضي ثلاثة أيام استأنف الاعتكاف لأن الثلاثة أيام متوالية لا يجوز الفصل بينها سواء كانت متتابعة أو غير متتابعة على ما فصلناه ، و إنما يقضى ما يفوته بعد أن يزيد على الثلاثة أيام ، ومن مات قبل انقضاء مدة اعتكافه في أصحابنا من قال : يقضى عنه وليه أو يخرج من ماله إلى من ينوب عنه قدر كفايته لعموم ما روي من أن من مات وعليه صوم واجب وجب على وليه أن يقضى عنه أو

يتصدق عنه ^(١) وقضاء ما فات من الاعتكاف ينبغي أن يكون على الفور و البدار .
و متى كان خروجه من الاعتكاف بعد الفجر كان دخوله في قضاؤه قبل الفجر ويصوم
يومه ولا يعيد الاعتكاف ليله ، وإن كان خروجه ليلاً كان قضاؤه من مثل ذلك الوقت إلى
آخر مدة الاعتكاف المضروبة ، وإن كان خرج وقتاً من مدة الاعتكاف المضروبة بما فسخه
به . ثم عاد إليه ، وقد بقيت مدة من التي عقدها تتم باقي المدة و زاد في آخرها مقدار
ما فات من الوقت .

٥) فصل : فيما يفسد الاعتكاف و ما يلزمه من الكفارة)

الاعتكاف يفسد الجماع ، و يجب به القضاء و الكفارة ، و كذلك كل مباشرة
تؤدي إلى إزال الماء عمداً يجري مجراه ، و في أصحابنا من قال : ما عدا الجماع يوجب
القضاء دون الكفارة ، و كذلك الخروج من المسجد لغير عذر و لغير طاعة يفسد
الاعتكاف ، و السكر يفسد الاعتكاف و الارتداد لا يفسده فإن رجع إلى الإسلام بنى عليه .
و متى وطئ المعتكف ناسياً أو أكل نهاراً ساهياً أو خرج من المسجد كذلك لم
يفسد اعتكافه .

و متى جامع نهاراً لزمه كفارتان ، و إن جامع ليلاً لزمه كفارة واحدة فإن
أكرهها على الجماع و هي معتكفة بأمره نهاراً لزمه أربع كفارات ، و إن كان ليلاً
كفارتان على قول بعض أصحابنا ، و إن كان اعتكافها بغير إذنه لم يلزمه إلا كفارة نفسه .
و الكفارة في وطئ المعتكف هي الكفارة في إبطار يوم من شهر رمضان سواء على
الخلاف بين الطائفة في كونها مرتبة أو مخيراً فيها ، و يجوز للمعتكف صعود المنارة و
الأذان فيها سواء كانت داخلية المسجد أو خارجه لأنه من القربات ، و إذا خرج دار
الوالى ، وقال : حي على الصلوة أيها الأمير أو قال : الصلوة أيها الأمير بطل اعتكافه .
و إذا طلق المعتكفة أو مات زوجها فخرجت و اعتدت في بيتها استقبلت الاعتكاف

(١) روى في التهذيب ج ٣ ص ٢٤٦ ح ٧٣١ عن حماد بن عثمان عن ذكره عن أبي-
مهداة عليه السلام قال ، سألت عن الرجل يموت وعليه دين من شهر رمضان من يقضى عنه ؟ قال ،
أولى الناس به . الحديث ، و روى في هذا الباب روايات أخر .

وإذا أخرجه السلطان ظلماً لا يبطل اعتكافه ، وإنما يقضى ما يفوته ، وإن أخرجه لإقامة حدٍّ عليه أو استيفاء دين منه يقدر على قضائه بطل اعتكافه لأنه أخرج إلى ذلك فكأنه خرج مختاراً .

إذا أحرم بحجة أو عمرة وهو معتكف لزمه الإحرام ، و يقيم في اعتكافه إلى أن يفرغ منه . ثم يمضي في إحرامه إلا أن يخاف القوت في الحج فيترك الاعتكاف . ثم يستأنف عند الفراغ غير أن هذا لا يصح عندنا إلا إذا كان في المسجد الحرام فأما في غيره من المساجد التي ينعقد فيها الاعتكاف فلا ينعقد فيها الإحرام لأنها قبل المواقيت إذا أغمى على المعتكف أياماً . ثم أفاق لم يلزمه قضاؤه لأنه لا دليل عليه ، وإذا خرج رأسه إلى بعض أهله ففسلوه لم يبطل اعتكافه لمثل ذلك ، وإن باع واشترى في حال الاعتكاف فالظاهر أنه لا ينعقد لأنه منهي عنه ، والنهي يدل على فساد المنهي عنه . وقال قوم : أخطأ ، ويكون ماضياً .

و النظر في العلم ومذاكرة أهله لا يبطل الاعتكاف ، وهو أفضل من الصلوة تطوعاً عند جميع الفقهاء ، ولا يفسد الاعتكاف جدال ولا خصومة ولا أسباب .



﴿ كتاب الحج ﴾

❖ (فصل : فى حقيقة الحج و العمرة و شرائط وجوبها) ❖

الحج فى اللغة هو القصد ، وفى الشريعة كذلك إلا أنه اختص بقصد البيت الحرام لأداء مناسك مخصوصة عنده متعلقة بزمان مخصوص ، و العمرة هى الزيارة فى اللغة ، و فى الشريعة عبارة عن زيارة البيت الحرام لأداء مناسك عنده ، ولا يختص بزمان مخصوص وهما على ضربين : مفروض ومسنون . فالمفروض منهما على ضربين : مطلق من غير سبب و واجب عند سبب . فالمطلق من غير سبب هى حجة الإسلام و عمرة الإسلام ، و شرائط وجوبها ثمانية : البلوغ و كمال العقل و الحرية و الصحة و وجود الزاد و الراحلة و الرجوع إلى كفاية إما من المال أو الصناعة أو الحرفة ، و تخلية السرب من الموانع و إمكان المسير ، و متى اختل شيء من هذه الشرائط سقط الوجوب ، ولم يسقط الاستحباب .

و من شرط صحة أدائهما الإسلام ، و كمال العقل لأن الكافر ، و إن كان واجباً عليه لكونه مخاطباً بالشرع فلا يصح منه أدائهما إلا بشرط الإسلام ، و عند تكامل الشروط يجبان فى العمر مرة واحدة ، و ما زاد عليها مستحب مندوب إليه ، و وجوبهما على الفور دون التراخى .

و أما ما يجب عند سبب فهو ما يجب بالنذر أو العهد أو إفساد حج دخل فيه أو عمرة ، و لا سبب لوجوبهما غير ذلك ، و ذلك بحسبها إن كان واحداً فواحداً ، و إن كان أكثر فأكثر ، و لا يصح النذر بهما إلا من كامل العقل حر فأمّا من ليس كذلك فلا ينعقد نذره ، و لا يراعى فى صحة انعقاد النذر ما روعى فى حجة الإسلام من الشروط لأنه ينعقد نذر من ليس بواجد للزاد والراحلة ، و لا ما يرجع إليه من كفاية ، و كذلك ينعقد نذر المريض بذلك غير أنه إذا عقد نذره بذلك . ثم عجز عن المضى فيه أو حيل بينه أو منعه مانع أو نذر فى حال الصحة . ثم مرض فأنه يسقط فعله فى الحال ، و يجب

عليه أن يأتي به في المستقبل إذا زال العارض اللهم إلا أن يعقد نذره إنه يحج في منة معينة فمتى فاته في تلك السنة بتفريط منه وجب عليه أن يأتي به في المستقبل ، وإن منعه مانع من ذلك أحوال بينه وبين فعله حایل من عدو أو مرض أو غير ذلك فإنه لا يلزمه فيما بعد لأنه لا دليل عليه ، ومتى نذر أن يحج ولم يعتقد أن يحج زائداً على حجة الإسلام . ثم حج بنية النذر أجزأه عن حجة الإسلام ، وإن نذر أن يحج حجة الإسلام . ثم حج بنية النذر لم يجزه عن حجة الإسلام ، والأولى أن نقول : لا يجزيه أيضاً عن النذر لأنه لا يصح منه ذلك قبل أن يقضى حجة الإسلام ، ولو قلنا : بصحته كان قوياً لأنه لا مانع من ذلك .

وأما المسنون : فهو ما زاد على حجة الإسلام وعمرته ولم يكن نذره فيه فإن ذلك مستحب مندوب إليه .

و نعود الآن إلى ذكر بيان الشروط التي اعتبرناها في وجوب حجة الإسلام فالشروط التي اعتبرناها على ثلاثة أضرب : أحدها شرط في الصحة والوجوب وهو العقل ، والآخر شرط في صحة دون الوجوب وهو الإسلام لأن الكافر يجب عليه وإن لم تصح منه ، والثالث شرط في الوجوب دون الصحة لأن الصبي والمملوك ومن ليس له زاد ولا راحلة وليس بمخلى السرب ولا يمكنه المسير لو تكلفوا لصح منهم الحج غير أنه لا يجزيهم عن حجة الإسلام .

وراعينا البلوغ والحرية وكمال العقل لأن هؤلاء لو تكلفوا الحج وحجوا لاختلاف أنه لا يجزيهم ، ويجب عليهم إعادة حجة الإسلام .

فإن بلغ الصبي أو اعتق العبد أو رجع إليه العقل قبل أن يفوته المشعر الحرام فوقف بها متى بياقي المناسك فإنه يجزيه عن حجة الإسلام .

و الزاد والراحلة شرط في الوجوب ، والمراعي في ذلك نفقته ذاهباً وجائياً وما يخلفه لكل من يجب عليه نفقته قدر كفايتهم ، ويفضل معه ما يرجع إليه يستعين به على أمره أو صناعة يلجئ إليها فإن كان ضباغ أو عقار أو مسكن يمكنه أن يرجع إليها ، ويكون قدر كفايتهم لزمه ، ولا يلزمه بيع مسكنه الذي يسكنه ولا بيع خادمه

الذي يخدمه في الزاد والراحلة ، ويلزمه بيع مازاد على ذلك من ضياع أو عقار وغير ذلك من الذخائر ، و الأثاث التي له منها بدّ إذا بقا معه ما يرجع إلى كفايته .
و إن كان له دين حال على موسى بائناً له لزمه فرض الحج ، وإن كان على ملى جاحد أو معترف معسر أو إلى أجل لم يجب عليه الحج لأنّه عاجز .
و إن كان عليه دين وله مال بقدر الدين لا يلزمه فرض الحج سواء كان حالاً أو مؤجّلاً ، و إذا لم يكن له مال لا يجب عليه الحج ، و إن كان قادراً على القرض ولا يجب عليه الاستسلاف .

و قد روي جواز الاستدانة في الحج^(١) و ذلك محمول على أنّه إذا كان له ما يقضى عنه إن حدث به حدث الموت فأما مع عدم ذلك فلا يلزمه ذلك ، و إن قدر على زاد وراحلة ولا زوجة له لزمه فرض الحج وتقديمه على النكاح لأنّه فرض والنكاح مسنون سواء خاف الغت أو لم يخف و يلزمه الصبر .

من وجب عليه الحج فحجّ مع غيره في نفقته أجزاء عن حجة الإسلام فإن أجز نفسه من غيره لخدمته . ثم حجّ أجزاء أيضاً ، وإثما يعتبر الزاد والراحلة في وجوب من كان على مسافة يحتاج فيها إلى الزاد والراحلة ، و أمّا أهل مكة ومن كان بينه و بين مكة قريب فلا يحتاج إلى ذلك ، وليس بذلك من شرط وجوبه عليه إذا كان قادراً على المشي لأنّه لا مشقة عليه ، واعتبار الزاد لا بدّ فيه على كل حال ، و إن كان لا يقدر على المشي لا يلزمه فإن كان من هذه صورته و ذا صناعة و حرفة لا يقطعه الحج عنها ويكون كسبه حاضراً و مسافراً على حدّ واحد لزمه ، و إن قطعه عن كسبه لم يجب عليه فرض الحج .

إذا بذل له الاستطاعة قدر ما يكفيه ذاهباً و جائياً ، و يخلف لمن عليه نفقته لزمه فرض الحج لأنّه مستطيع .

(١) روى في الكاويج ٤ ص ٢٧٩ باب الرجل يستدين ويحج عن موسى بن بكر عن أبي الحسن الأول (ع) قال ، قلت له ، هل يستقرض الرجل و يحج إذا كان خلف ظهره ما يؤدي منه إذا حدث به حدث ، قال ، نعم . و روى في الباب أخبار آخر .

إذا علم أن له من يطيقه على أداء الحج عنه لا يلزمه فرضه لأنه ليس بمستطيع بنفسه ولذا كان أوزاقرابة ، وقد روي أصحابنا أنه إذا كان له ولد له مال وجب عليه أن يأخذ من ماله ما يحج به ويجب عليه إعطاؤه .

المعصوب الذي لا يقدر أن يستمسك على الرحلة من كبر أو ضعف إلا بمشقة عظيمة وله مال لزمه أن يحج عنه غيره ، ويجوز أن يكون ذلك الغير ضرورة ولا يجب عليه الحج لعدم الاستطاعة ، ويجوز أن يكون غير ضرورة ويحتاج أن يعطيه ما يكفيه لنفقته ذاهباً وجائياً ويخلفه لأهله .

إذا كان به علة يرجي زوالها يستحب له أن يحج رجلاً عن نفسه فإذا فعل و برأ وجب عليه أن يحج بنفسه ، وإن مات من تلك العلة سقط عنه فرض الحج .

و المعصوب الذي خلق نضوا^(١) ولا يرجي زوال خلقته كان فرضه أن يحج رجلاً عن نفسه فإذا فعل ثم برأ وجب عليه أن يحج بنفسه لأن ما فعله كان واجباً في ماله وهذا يلزم في نفسه ، والمعصوب إذا وجب عليه بالنذر أو بإفساد حجه وجب عليه أن يحج عن نفسه رجلاً فإذا فعل فقد أجزأه فإن برأ فيما بعد تولّاها بنفسه .

وحجة التطوع يجوز أن يعطيها غيره ليحج عنه ، وكذلك يجوز أن يوصى بأن يحج عنه تطوعاً ، ويكون ذلك ثلاثة وتقع الحج عن الأمر دون المتولى .

منى استأجر إنساناً في ذلك كانت الإجارة صحيحة ، ويستحق الأجير المسمى . وإذا أوصى فللوصى أن يكثرى فإذا اكرى كل من الثلث ، ويستحق الأجر

الذي سمي له حين العقد ما لم يعد فإن تعدى الواجب رد إلى الأجرة المثل .

إذا أحرم ممن استأجره سواء كانت في حجة الفرض أو التطوع . ثم نقل الإحرام إلى نفسه لم يصح نقله ، ولا فرق بين أن يكون الإحرام بالحج أو بالعمرة فإن النقل لا يصح أبداً فإن مضى على هذه النية وقعت الحجة ممن بدأ بنيته لأن النقل ما يصح ، وإنما قلنا : ذلك لأن صحة النقل يحتاج إلى دليل . فإذا ثبت هذا فالأجرة يستحقها على من وقعت الحجة عنه لأن اعتقاده أنه يحج عن نفسه لا يؤثر في وقوع الحجة عن

(١) النضو ، أى الدهزول .

غيره فلم تسقط الأجرة بحال .

إمكان المسير أحد شروط الحج على ما قلناه ، ومعناه أن يجد رفقة يمكنه المسير معهم ويتسع لوقت المسير على مجرى العادة . فإن لم يجد من يخرج معه أوضاع عليه الوقت حتى لا يلحق إلا بأن يصعب المسير لا يلزمه تلك السنة .

وشرايط الوجوب قد بيناها ، وشرايط الاستقرار أن يمضي من الزمان ما يمكنه فيه الحج بعد الوجوب ولا يفعل فإنه يستقر في ذمته .

إذا ثبت هذا ، وكان لعمال وذهب ثبت الحج في ذمته وإن مات حج عنه من تركته من أصل المال ، وإن لم يكن له مال استحب لوليّه أن يحج عنه ، وقد بينا أن إمكان المسير شرط الوجوب وهو عند وجود الاستطاعة يتمكّن من المسير ، وتحصيل الآلات التي يحتاج إليها للطريق وبعد ذلك يلحق الرفقة . فإن حصلت له الاستطاعة وحصل بينه وبين الرفقة مسافة لا يمكنه اللحاق بهم أو يحتاج أن يتكلف إما لمناقله أو يجعل منزلاً منزلاً لا يلزمه الحج تلك السنة ، فإن بقي في حالته في إزاحة العلة إلى السنة المقبلة لزمه .

فإن مات قبل ذلك لا يجب أن يحج عنه فإن فاتته السنة المقبلة ولم يحج وجب حينئذ أن يحج عنه . الرحلة المعتبرة في الاستطاعة رحلة مثله إن كان شاباً يقدر على ركوب السرج والقتب وجب عليه عند وجوده ، وإن كان أضعف منه فزاملة وما أشبهها ، وإن كان ضعيفاً لكبر أو ضعف خلقه فرحلة مثله أن يكون له محمل وما في معناه .

وأمّا الزاد فهو عبارة عن المأكول والمشروب . فالمأكول هو الزاد فإن لم يجده بحال أو وجدته بشمن يضر به ، وهو أن يكون في الرخص بأكثر من ثمن مثله ، وفي الفلا مثل ذلك لم يجب عليه ، وهكذا حكم المشروب .

وأمّا المكان الذي يعتبر وجوده فيه فإنه يختلف أمّا الزاد إن وجدته في أقرب البلدان إلى البر فهو واجد ، وكذلك إن لم يجده إلا في بلده فيجب عليه حمله معه ما يكفيه لطول طريقه إذا كان معه ما يحمل عليه .

وأمّا الماء فإن كان يجده في كل منزل أو في كل منزلين فهو واجد فإن لم يجده

في أقرب البلدان إلى البر أوفي بلده فهو غير واجد ، والمعتبر في جميع ذلك العادة فما جرت العادة بحمل مثله وجب حمله وما لم تجر سقط وجوب حمله .

وأما علف البهايم ومشروبها فهو كما للرجل سواء إن وجدته في كل منزل أو منزلين لزمه فإن لم يجد إلا في أقرب البلاد إلى البر أوفي بلده سقط الفرض لاعتبار العادة هذا كله إذا كانت المسافة بعيدة . فأما إن كان بلده بالقرب من الحرم على منزلين ونحو عشرين فرسخاً أو ثلاثين فرسخاً متى لم يجد كل ذلك إلا في أقرب البلاد إلى البر من ناحية بلده فهو واجد لأنه يمكنه نقله ، وهكذا ما لا بد له من ظروف الزاد ، والماء إذا تعذرت سقط الحج لأنه لا بد له من ظروف . فإذا تعذر تعذر الإمكان فوجودها شرط في الاستطاعة .

وأما تخلية الطريق فشرط ، و ينظر فيه وإن كان له طريقان مسلوك وغير مسلوك لكون العدو فإنه يلزمه الفرض وإن كان المسلوك أبعد من المخوف لأن له طريقاً مَخْلَافاً بينه وبينه .

فإن لم يجد إلا طريقاً واحداً فيه عدو أولس لا يقدر على رفعهم سقط فرض الحج لأن التخلية لم تحصل فإن لم يندفع العدو إلا بمال يبذله أو خفارة فهو غير واجد لأن التخلية لم تحصل فإن تحمّل ذلك كان حسناً فإن تطلّع بالبذل عنه غيره لزمه لأن التخلية حصلت .

وطريق البحر ينظر فإن كان له طريقان : أحدهما في البر ، والآخر في البحر لزمه الفرض ، وإن لم يكن له غير طريق البحر مثل سكان البحر و الجزائر لزمه أيضاً لعموم الأخبار المتضمنة لتخلية الطريق إذا غلب في ظنهم السلامة . فإن غلبت في ظنهم الهلاك لم يلزمهم . فإذا وجب عليه الحج ومات وخلف عليه ديناً فإن كان المال يسع لهما قضي الدين وحج عنه ، والحج يجب أن يقضى عنه من الميقات بأقل ما يكون أجرة من يحج من هناك ، ولا يجب من بلده إلا أن يتبرع به الورثة لأنه لا دليل عليه وإن لم يسع المال لهما قسم بينهما بالسوية وحج بما يخصه من الموضع الذي يمكن هذا إذا لم يوص به فإن أوصى فله حكم مفرد سنذكره فيما بعد .

من وجبت عليه حجة الإسلام لا يجوز أن يحج عن غيره ، ولا يجوز له أن يحج تطوعاً فإن تطوع وقعت عن حجة الإسلام وإن حج عن غيره لم يجز عن غيره ولا عنه لأن شرط الإجزاء عن الغير لم يحصل فلا يجزى فيستحق عليه الأجرة بذلك ، و شرط الإجزاء عن نفسه من النية لم تحصل فلا يجزى عن واحد منهما ، ومن لا يجب عليه الحج جاز أن يحج عن غيره ، ويجوز له أن يحج عن نفسه تطوعاً ، ولا يجزى ذلك عن حجة الإسلام فيما بعد ، ويجوز لمن عدم الاستطاعة أن يعتمر عن غيره ، ويجوز أن يتطوع بهما ولا يجزيه عما يجب عليه إذا وجد الاستطاعة مثل ما قلناه في الحج سواء . المستطيع للحج والعمرة لا يجوز أن ينوب عن غيره فيهما على ما بيناه فإن حج عن نفسه دون العمرة جاز أن يحج عن غيره ، ولا يجوز أن يعتمر عنه . فإن اعتمر عن نفسه ولم يحج جاز أن يعتمر عن غيره ، ولا يجوز أن يحج عن غيره هذا إذا جاز له أفراد أحد الأمرين عن الآخر لعذر فأمّا مع زوال الأعذار فلا يجوز للغير التمتع . وأما أهل مكة وحاضريها فإنه يتقدّر جميع ما قلناه فيهم . من حج حجة الإسلام ثم نذر أن يحج لم يجز له أن يحج عن غيره إلا بعد أن يقضى ما عليه من النذر فإن عدم الاستطاعة في النذر جاز أن يحج عن غيره هذا إذا نذر بشرط الاستطاعة فإن نذر على كل حال لزمه مع فقد الاستطاعة على الوجه الذي يمكنه ، ولا يجوز أن يحج عن غيره ، ويجوز أن يحج الرجل عن الرجل وعن المرأة ، وللرأة أن يحج عن مثلها وعن الرجل بخلاف ، ويجوز أن يحج العبد عن غيره إذا أذن له مولاه فيه لعموم الأخبار .

فأمّا الصبي فلا يصح أن يحج عن غيره لأنه ليس بمكلف تصح منه العبادة ولا بية القرية .

والضرورة إذا حج عن غيره لعدم الاستطاعة . ثم وجدها كان عليه إعادة الحج عن نفسه .

ومن كان مستطيعاً للزاد والراحلة وخرج ماشياً كن أفضل له من الركوب إذا لم يضعفه عن القيام بالفرايض فإن أضعفه عن ذلك كان ركوبه أفضل ، ومن لا يملك

الاستطاعة و خرج ماشياً أو متسكعاً و حجّ كان له فيه فضل كثير إلا إذا أيسر كان عليه حجة الإسلام لأنّ ما حجّه لم يكن عليه واجباً ، وإنّما تبرّع به ، ومن نذر أن يحجّ ماشياً وجب عليه الوفاء به فإن عجز عن ذلك ركب وساق بدنة كفارة عن ذلك ، وإن لم يعجز وجب عليه الوفاء به . فإذا انتهى إلى مواضع العبور قام قائماً ، وإن ركب نازداً المشى مع القدرة على المشى لم يجزه ، وعليه أن يعيد الحجّ يركب مامشياً و يمشى ماركب .

وقد بينّا أنّ حجة الإسلام تجب في العمر مرة واحدة .

و يستحبّ لذوى الأموال أن يحجّوا كلّ سنة إذا قدروا عليه .

و من حجّ وهو مخالف للحقّ ثمّ استبصر فإن كان قد حجّ بجميع شرائط الوجوب ولم يخل بشيء من أركانه أجزاءً ، و يستحبّ له إعادته ، وإن كان أخل بشيء من ذلك فعليه الإعادة على كلّ حال .

وقد بينّا أنّ الحجّ و العمرة واجبان على النساء و الرجال و شروط وجوبهما عليهنّ مثل شروط الرجال سواء ، وليس من شرط الوجوب ولا من شرط صحة الأداء وجود محرّم لها ولا زوج ، ومتى كان لها زوج أو ذو محرّم ينبغي أن لا تخرج إلّا معه فإن لم يساعدها على ذلك جاز لها أن تحجّ حجة الإسلام بنفسها ، ولا طاعة للزوج عليها في ذلك وليس لها ذلك في حجة التطوّع .

و إذا كانت في عدّة الطلاق و كان للزوج عليها رجعة لم يجز لها أن تخرج في حجة التطوّع إلّا بإذنه ، و يجوز لها ذلك في حجة الإسلام ، وإن لم يكن له عليها رجعة جاز لها أن تخرج في حجة التطوّع بغير إذنه .

فأمّا التي في عدّة المتوفى عنها زوجها فإنّه يجوز لها أن تخرج على كلّ حال في حجة التطوّع ، و في حجة الإسلام و من وجبت عليه حجة الإسلام . ثمّ مات لم تسقط عنه بالموت . ثمّ لا يخلو إمّا أن يوصى بأن يحجّ عنه أولاً يوصى فإن لم يوص أسلاً أخرجت حجة الإسلام من صلب ماله ، وما يبقى يكون تركة ، وإنّما يجب أن يخرج من ميقات أهله من حجّ عنه لا يجب أكثر من ذلك .

وإن أوصى بأن يحج عنه فلا يخلوا من أن يقول : من أصل المال أو من الثلث فإن قال : من أصل المال فعل كما قال من الميقات ، وإن قال : من دويرة أهله نظر فإن كان مازاد على الميقات يسعه الثلث فعل كما قال ، وإن لم يسعد الثلث لم يجب أكثر من إضافة الثلث إلى قدر ما يحج عنه به من الميقات ، وإن قال : حجوا عنى من الثلث فعل ذلك من الميقات ، وإن قال من دويرة أهله ، وكان الثلث فيه كفاية لذلك فعل كما قال ، وإن لم يكف فعل من حيث يسعه الثلث ، ومن قرن بالحج في الوصيته أحد أبواب البر من الصدقة وغيرها بدأ بالحج أولاً ، وإن كان قرن به أموراً واجبة عليه من الزكاة والدين ، والكفارات جعل ذلك بالحصص ، وقد بينا أن العمرة فريضة مثل الحج وأن شروط وجوبها واحدة ، ومن تمتع بالعمرة إلى الحج سقط عنه فرضها ، وإن أفرد أو قرن كان عليه أن يعتمر بعد انقضاء الحج إن أراد بعد انقضاء أيام التشريق إن شاء أخرها إلى استقبال المحرم .

ومن دخل مكة بعمرة مفردة في غير أشهر الحج لم يجز أن يتمتع بها إلى الحج فإن أراد التمتع اعتمر عمرة أخرى في أشهر الحج ، وإن دخل مكة بعمرة مفردة في أشهر الحج جاز له أن يقضيها ، ويخرج إلى بلده أو إلى أى موضع شاء ، والأفضل أن يقيم حتى يحج ويجعلها متعة .

وإذا دخلها بنية التمتع لم يجز له أن يجعلها مفردة ، ويخرج من مكة لأنه صار مرتبطاً بالحج ، وأفضل العمرة ما كانت في رجب ، وهى تلى الحج في الفضل .
ويستحب أن يعتمر في كل شهر مع الإمكان فقد روي أنه يجوز أن يعتمر كل عشرة أيام ^(١) فمن عمل بذلك فلا شيء عليه ، وينبغي إذا أحرم المعتمر أن يذكر في دعائه أنه محرم بالعمرة المفردة ، وإذا دخل الحرم قطع التلبية فإذا دخل مكة طاف

(١) روى في الكافي ج ٤ ص ٥٣٤ باب العمرة المبتولة عن علي بن أبي حمزة قال ، سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل يدخل مكة في السنة مرة أو مرتين أو الأربعة كيف يصنع قال ، إذا دخل لم يدخل ملجأ ، وإذا خرج فليخرج معلاً قال : وكل شهر عمرة قلت : يكون أقل قال : لكل عشرة أيام عمرة . الحديث .

بالبیت طوافاً واحداً للزيارة ، و يسعى بين الصفا والمروة . ثم يقصر إن شاء ، وإن شاء حلق ، والحلق أفضل ، و يجب عليه بعد ذلك لتحلّه النساء طواف آخر . فإذا فعله فقد أحلّ من كل شيء أحرم منه .

الكافر لا يصحّ منه الحجّ فإن أحرم من الميقات لا يتعقد إحرامه فإن أسلم بعد ذلك وجب عليه الحجّ والعمرّة على الفور فإن أمكنه الرجوع إلى الميقات والإحرام منه فعل ، وإن لم يمكنه أحرم من موضعه فإن لحق أحد الموقفين في وقته فقد أدرك الحجّ ، و يقضى بعد ذلك العمرة ، وإن فاته الحجّ و أسلم يوم النحر كان عليه الحجّ في العام المقبل متمتعاً إن كان في الآفاق ، وإن كان من حاضري المسجد الحرام قرن أو أفرد و عليه العمرة بعد ذلك ، و يجوز له أن يعتمر في الحال العمرة المفردة .

و المرتد إذا حجّ حجة الإسلام في حال إسلامه . ثم عاد إلى الإسلام لم يجب عليه الحجّ ، وإن قلنا : إن عليه الحجّ كن قوياً لأن إسلامه الأول لم يكن إسلاماً عندنا لأنه لو كان كذلك لما جازأن يكفر ، وإن لم يكن إسلاماً لم يصحّ حجّه وإذا لم يصحّ فالحجّة باقية في نفعه .

و أما سائر العبادات التي تفوته في حال الارتداد من الصلوة والزكاة وغيرها فإنّه يجب عليه القضاء في جميع ذلك ، و كذلك ما كان فاته في حال إسلامه . ثم ارتدّ . ثم رجع إلى الإسلام يلزمه قضاؤه .

و متى أحرم المرتدّ في حال ارتداده . ثم أسلم استأنف الإحرام فإن إحرامه لم يتعقد فإن أحرم . ثم ارتدّ . ثم عاد إلى الإسلام جاز أن يبني عليه لأنه لا دليل على فساده إلا على ما استخرجناه في المسئلة المتقدمة في قضاء الحجّ فإنّ على ذلك التعليل لم يتعقد إحرامه الأول أيضاً غير أنّه يلزم عليه إسقاط العبادات التي فاتته في حال الارتداد عنه لمثل ذلك لأننا إذا لم نحكم بإسلامه الأول فكأنّه كان كافراً في الأصل و كافراً أصلاً لم يلزمه قضاء ما فاتته في حال الكفر ، وإن قلنا : بذلك كان خلاف المعهود من المذهب ، و في المسئلة نظر ، ولا نسّ فيها على المسئلة عن الأئمة عليهم السلام .

إذا أوصى الإنسان بحجة تطوعاً خرجت من الثلث فإن لم يبلغ الثلث ما يحج عنه من موضعه حج عنه من بعض الطريق فإن لم يمكن أن يحج به أصلاً صرف في وجوه البر ، ومن نذر أن يحج ثم مات قبل أن يحج ولم يكن أيضاً حج حجة الإسلام خرجت حجة الإسلام من صلب المال ، وما نذر فيه من ثلثه فإن لم يكن له من المال إلا قدر ما يحج عند حجة الإسلام حج بد .

ويستحب لوليّه أن يحج عنه ما نذر فيه ، ومن وجب عليه حجة الإسلام فخرج لأدائها فمات في الطريق فإن كان قد دخل الحرم فقد أجزأه عند ، وإن لم يكن دخل الحرم فعلى وليّه أن يقضى عنه حجة الإسلام من تركته ، ومن أوصى أن يحج عنه كل سنة من وجهه بعينه فلم يسع ذلك المال للحج في كل سنة جاز أن يجعل ما لسنتين لسنة واحدة ، ومن أوصى أن يحج عنه ، ولم يذكر كم مرة ولا بكم من ماله حج عنه ما بقي من ثلثه بشيء يمكن أن يحج به عنه .

❖ (فصل في ذكر أنواع الحج وشرايطها) ❖

الحج على ثلاثة أضرب : تمتع بالعمرة إلى الحج ، وقران ، وإفراد . فالتمتع فرض من لم يكن من حاضري المسجد الحرام وهو كل من كان بينه وبين المسجد أكثر من إثني عشر ميلاً من أربع جهاته فهؤلاء فرضهم التمتع مع الإمكان ، ولا يجزى عنهم القران والإفراد ، فإن لم يتمكنوا من ذلك جاز لهم القران والإفراد عند الضرورة والقران والإفراد فرض من كان حاضري المسجد الحرام ، وهو كل من كان بينه وبين المسجد الحرام من أربع جوانبه إثني عشر ميلاً فما دونه فهؤلاء لا يجب عليهم التمتع على وجه ، وإنما يجب عليهم أحد النوعين اللذين ذكرناهما فإن تمتع من قلنا من أصحابنا من قال : إنه لا يجزيه ، وفيهم من قال : يجزيه وهو الصحيح لأن من تمتع قد أتى بالحج بجميع أفعاله ، وإنما أضاف إليه أفعال العمرة قبل ذلك ، ولا ينافي ذلك ما يأتي به من أفعال الحج في المستقبل ، وفي الناس من قال : المكي

لا يصحّ منه التمتع أصلاً ، وفيهم من قال : يصحّ ذلك منه غير أنّه لا يلزمه دم المتعة وهو الصحيح لقوله تعالى « ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام » يعنى الهدى الذي تقدم ذكره قبل هذا الكلام بلا فصل .

وشروط التمتع خمسة بلا خلاف ، والسادس فيه خلاف . فالخمس : أن يحرم بالعمرة في أشهر الحجّ و يصحّ من سنته و يحرم بالحجّ من جوف مكّة ، ولا يكون من حاضري المسجد الحرام ، و يهرم بعمرته من الميقات ، والسادس النية وفيها خلاف فعندنا أنّها شرط في التمتع ، و الأفضل أن يكون مقارنة للإحرام فإن فاتت جازت تجديدّها إلى وقت التحلل فإذا فعل العمرة في غير أشهر الحجّ بتمامها أو فعل معظم أفعالها أو أحرم في غيرها و أنى يباقي أفعالها من الطواف والسعى في أشهر الحجّ لا يكون متمتعاً ولا يلزمه دم و من أحرم في أشهر الحجّ ثمّ حجّ من القابل لا يكون متمتعاً ولا يلزمه دم بلا خلاف و إذا أحرم التمتع بالحجّ من مكّة و مضى إلى الميقات و منه إلى عرفات كن ذلك صحيحاً ، و يكون الاعتداد بالإحرام من عند الميقات ، ولا يلزمه دم ، و المكى ليس فرضه التمتع بلا خلاف ، وهل يصحّ منه التمتع ؟ فيه خلاف ، وقد بينّا المذهب فيه . و شرايط القارن و المفرد على حدّ سواء و هى أربعة :

أحدها : أن يحرم في أشهر الحجّ .

و ثانيها : أن يحرم من ميقات أهله إن لم يكن مكياً و إن كن مكياً فمن دويرة أهله .

و ثالثها : أن يصحّ من سنته .

و رابعها : النية .

و أفعال الحجّ على ضربين : مفروض و مسنون في الأنواع الثلاثة .

و المفروض على ضربين : ركن و غير ركن . فأركان التمتع عشرة : النية و

الإحرام من الميقات في وقته ، وطواف العمرة ، والسعى بين الصفا والمروة لها ، والإحرام

بالحجّ من جوف مكّة ، و النية له ، والوقوف بالعرفات ، والوقوف بالمشر ، وطواف

الزيارة ، والسعى للحجّ ، وما ليس بركن فتماينة أشياء : التلبيات الأربع مع الإمكان

أو ما يقوم مقامها مع العجز ، و ركعتا طواف العمرة ، و التقصير بعد السعى و التلبية عند الإحرام بالحج أو ما يقوم مقامها ، و الهدي أو ما يقوم مقامه من الصوم مع العجز و ركعتا طواف الزيارة و طواف النساء ، و ركعتا الطواف له .

و أركان القارن والمفردة : النية ، والإحرام ، و الوقوف بعرفات ، والوقوف بالمشعر ، و طواف الزيارة و السعى .

و ما ليس بركن فيهما أربعة أشياء : التلبية أو ما يقوم مقامها من تقليد أو إشعار و ركعتا طواف الزيارة ، و طواف النساء ، و ركعتا الطواف له ، و يتميز القارن من المفرد بسياق الهدي .

و يستحب لهما تجديد التلبية عند كل طواف ، و من جاور بمكة سنة واحدة أو سنتين جاز له أن يتمتع فيخرج إلى الميقات و يحرم بالحج متمتعاً فإن جاورها ثلاث سنين لم يجز له ذلك .

و من كان من أهل مكة وحاضريها . ثم نأى عن منزله إلى مثل المدينة أو غيرها من البلاد . ثم أراد الرجوع إلى مكة ، و أراد أن يحج متمتعاً جاز له ذلك . فإن كان له منزل بمكة و منزل في غير مكة فإن كان مقامه في أحدهما أكثر كان حكمه حكمه و إن كان مقامه فيهما سواء صح منه الأنواع الثلاثة . ثم ينظر فإن أراد الإحرام من منزله الذي ليس من حاضريه أحرم متمتعاً و لزمه دم ، و إن أراد الإحرام من منزله بمكة أحرم إنشاء قارناً أو مفرداً ، و إن أحرم متمتعاً صح على ما قلناه غير أنه لا يلزمه دم ، و من جاء إلى مكة متمتعاً ، و في نيته المقام بعد الفراغ لا يكون من الحاضرين و يلزمه دم الهدي .

المكّي إذا انتقل إلى غيرها من البلدان ثم جاء متمتعاً لم يسقط عنه الدم ، و إن كان من غيرها و انتقل إلى مكة . فإن أقام بها ثلاث سنين فصاعداً كان من الحاضرين و إن كان أقل من ذلك كان حكمه حكم أهل بلده على ما قلناه .

و أشهر الحج شوال و ذو القعدة وإلى يوم النحر قبل طلوع الفجر منه ، و إذا طلع الفجر فقد مضى أشهر الحج ، ومعنى ذلك أنه لا يجوز أن يقع إحرامه بالحج إلا فيه .

والإحرام للعمرة التي يتمتع بها إلى الحج إلا فيها ، وأما إحرام العمرة المبتولة^(١) فجميع السنة وقت له ، وأقل ما يكون بين عمرتين عشرة أيام ولا يكره العمرة في شيء من أيام السنة ولا يجوز إدخال العمرة على الحج ، ولا إدخال الحج على العمرة ، ومعنى ذلك أنه إذا أحرم بالحج لا يجوز أن يحرم بالعمرة قبل أن يفرغ من مناسك الحج وكذلك إذا أحرم بالعمرة ولا يجوز أن يحرم بالحج حتى يفرغ من مناسكها فإن فاته وقت التحلل مضى على إحرامه وجعلها حجة مفردة ولا يدخل أفعال العمرة في أفعال الحج .

المتمتع إذا أحرم بالحج من خارج مكة وجب عليه الرجوع إليها مع الإمكان فإن تعذر ذلك لم يلزمه شيء وتم حجته ، ولادم عليه سواء أحرم من الحل أو الحرم . والمفرد والقارن إذا أراد أن يأتي بالعمرة بعد الحج وجب عليهما أن يخرجاً إلى خارج الحرم ويحرما منه فإن أحرم من جوف مكة لم يجزئهما فإن خرج بعد إحرامه من مكة إلى خارج الحرم . ثم عاد كان إحرامه من وقت خروجه إلى الحل فإذا عاد وطاق وسعى قصر وتمت عمرته ، وإن لم يخرج وطاق وسعى لم يكن ذلك عمرة لأنه لا دليل عليه ولا يجبر ذلك بدم لما قلناه من أنه لا دليل عليه . والمستحب لهما أن يأتي بالإحرام من الجعرانة^(٢) لأن فيها أحرم النبي ﷺ فإن فاته فمن التمتع^(٣) .

و كيفية أفعال المتمتع أن يبدأ فيوفر شعر رأسه و لحيته من أول ذي القعدة ، ولا

(١) المبتولة ، المقطوعة ، والمراد المقطوعة عن الحج أي المفردة .

(٢) الجمرات بتسكين العين والتخفيف وقد تكسر وتشدد الراء هي موضع بين مكة والطائف على سبعة أميال من مكة ، وهي أحد حدود الحرم وميقات للإحرام . سميت باسم ربطة بنت سعد وكانت تلقب بالجعرانة ، وهي التي أشار إليها قوله تعالى « كالتى نقضت غزلها » مجمع البحرين

(٣) التمتع ، موضع قريب من مكة ، وهو أقرب إلى أطراف الحل إلى مكة ، ويقال ،

بينه وبين مكة أربعة أميال ، ويعرف به مسجد عائشة مجمع البحرين .

يمس شيئاً منهما فإذا انتهى إلى ميقات بلده أحرم بالحج متمتعاً ، ومضى إلى مكة فإذا شاهد بيوت مكة قطع التلبية . فإذا دخل المسجد الحرام طاف بالبيت سبعا ، وصلى عند المقام ركعتين . ثم خرج إلى السعى فسمى بين الصفا والمروة سبعا ، وقصر من شعر رأسه ، وقد أحل من جميع ما أحرم منه من النساء ، والطيب وغير ذلك إلا الاصطياد لكونه في الحرم . فإذا كان يوم التروية عند الزوال صلى الظهر والعصر وأحرم بالحج ومضى إلى منى وبات بها . ثم غدا منها إلى عرفات فصلى بها الظهر والعصر ووقف إلى غروب الشمس . ثم أفاض إلى المشعر الحرام فوقف بها تلك الليلة فإذا أصبح يوم النحر غدا منها إلى منى وقضى مناسكه هناك . ثم مضى يوم النحر أو من الغد لا يؤخر ذلك إلى مكة ، ويطوف بالبيت طواف الحج ، ويصلى ركعتي الطواف ، ويسعى ، وقد فرغ من مناسكه كلها ، وحل له كل شيء إلا النساء والصيد . ثم يطوف طواف النساء أي وقت شاء مدة مقامه بمكة فإذا طاف حلت له النساء وعليه هدى واجب ، وهو نسك ليس يجيز أن ينحره إلا بمنى يوم النحر . فإن لم يتمكن منه كان عليه صيام عشرة أيام تامة في الحج يوم قبل التروية و يوم التروية ويوم عرفة ، وسبعة إذا رجع أهله . والمتمتع إذا أهل بالحج وجب عليه الهدى فإن فقده أو فقد ثمثه جاز له أن ينتقل إلى الصوم ، وإن كان واجداً له في بلده غير أنه إذا كان واجداً له لم يجز له إخراجه إلا يوم النحر فإن ذبح قبله لا يجزيه . وإذا صام بعد أيام التشریق يكون أداء ولا يسمى قضاء لأنه لا دليل عليه ، ويستقر الهدى في نعته بهلال المحرم .

إذا أحرم بالحج ولم يكن صام . ثم وجد الهدى لم يجز له الصوم فإن مات وجب أن يشتري الهدى من تركته من أصل المال لأنه دين لله عليه ، وقد قلنا : إنه يستقر الهدى في نعته بهلال المحرم فإن عاد إلى وطنه قبل الهلال ولم يصم الثلاثة لا بمكة ولا في طريقه صام العشرة في وطنه الثلاثة متتابعة ، والسبعة إن شاء متتابعة وإن شاء متفرقة . فإن تابع العشرة كان أفضل . فإن مات بعد تمكنه من الصيام كان على وليه أن يصوم عنه أو يتصدق ، وإن مات قبل تمكنه من الصيام لا يجب ذلك .

و القارن هو الذي يقرن بإحرامه بالحج مفرداً سياق الهدى ، و عليه أيضاً أن يحرم من ميقات أهله و يسوق الهدى يشعره من موضع الإحرام يشق سنامه ، و يلطخه بالدم ، و يعلق في رقبته نعلاناً كان يصلى فيه و يسوق معه إلى منى ، ولا يجوز له أن يحل حتى يبلغ الهدى محله ، و إن أراد دخول مكة جاز له ذلك لكنه لا يقطع التلبية . و إن أراد الطواف بالبيت تطوعاً فعل إلا أنه كلما طاف بالبيت لبى عند فراغه من الطواف ليعقد إحرامه بالتلبية لأنه إن يفعل ذلك كان محلاً و يبطل حجته و تصير عمرة . وقد بينا أنه ليس له أن يحل حتى يبلغ الهدى محله من يوم النحر ثم يقضى مناسكه كلها من الوقوف بالموقفين و المناسك بمنى ثم يعود إلى مكة و يطوف بالبيت وسبعاً ، و يسمى مثل ذلك بين الصفا المروة ثم يطوف طواف النساء وقد أحل من كل شيء أحرم منه ، و عليه العمرة بعد ذلك ، و المتمتع يسقط عنه فرض العمرة لأنها دخلت في الحج ، و المفرد عليه ما على القارن سواء لا يختلف حكمهما في شيء من مناسك الحج ، و إنما يتميز القارن بسياق الهدى فقط ، ولا يجوز لهما معاً قطع التلبية إلا بعد الزوال من يوم عرفة ، و ليس عليهما الهدى ، و يستحب لهما الأصحية و إن لم تكن واجبة .

❦ (فصل : في ذكر المواقيت وأحكامها) ❦

لا ينقصد الإحرام إلا من المواقيت التي وقتها رسول الله ﷺ ، ومتى أحرم قبل الميقات لم ينقصد إحرامه و يحتاج إلى استينافه من الميقات إلا أن يكون قد نذر ذلك فإنه يجب عليه الوفاء به و يحرم من المواضع الذي نذر ، وروي جواز الإحرام قبل الميقات لمن أراد عمرة رجب وقد قارب بعضه ليحصل له بذلك ثواب عمرة (١) . و متى منع مانع من الإحرام عند الميقات فإنما زال المنع أحرم من الموضع الذي انتهى إليه .

(١) روى في الكافي ج ٤ ص ٣٢٣ باب من أحرم دون الوقت الرقم ٩ عن عمار عن أبي الحسن عليه السلام قال ، سألت عن الرجل يجيء معتمراً عمرة رجب فيدخل عليه هلال شعبان قبل أن يبلغ الوقت يحرم قبل الوقت و يجعلها للرجب أو يؤخر الإحرام إلى العتيق ، و يجعلها لشعبان ، قال ، يحرم قبل الوقت فيكون لرجب لأن لرجب فضله وهو الذي نوى . قال المجلسي - رحمه الله - ، قوله ، هو الذي نوى : أي كان مقصوده إدراك فضل رجب أو المدار على النية إلى الإحرام

ومن أحرم قبل الميقات وأصاب صيداً لم يكن عليه شيء ، ومن أخر إحرامه عن الميقات متعمداً أو ناسياً وجب عليه أن يرجع فيحرم منه إن أمكنه وإن لم يمكنه الرجوع لضيق الوقت وكان تركه عامداً فلا حج له ، وقد قيل : إنه يجبره بدم ، وقد تم حجته ، وإن كان تركه ناسياً فأحرم من موضعه فإن دخل مكة وذكر أنه لم يحرم ولم يمكنه الرجوع إلى الميقات لضيق الوقت أو الخوف فإن أمكنه الخروج إلى خارج الحرم خرج وأحرم منه وإن لم يمكنه أحرم من موضعه وليس عليه شيء .

والمواقب التي وقتها رسول الله ﷺ خمسة : لأهل العراق ومن حج على طريقهم العقيق ، وله ثلاثة مواضع : أولها المسلخ ^(١) وهو أفضلها ، وينبغي ألا يؤخر الإحرام منها إلا لضرورة ، وأوسطه غمرة ^(٢) ، وآخره ذات عرق ، ولا يجعل إحرامه من ذات عرق ^(٣) إلا لضرورة أو تقيّة ، ولا يتجاوز ذات عرق إلا محرماً .

ووقت لأهل المدينة ، ومن حج على طريقهم الحليفة ، وهو مسجد الشجرة مع الاختيار ، وعند الضرورة الجحفة ، ولا يجوز تأخيرها عن الجحفة ، ومن خرج على طريق المدينة كره له أن يرجع إلى طريق العراق ليحرم من الميقات العقيق ^(٤) . ووقت لأهل الشام الجحفة وهي المهية ^(٥) ولأهل الطائف قرن المنازل ^(٦) و

(١) والمسلخ بفتح الميم وكسرها : أول وادي العقيق من جهة العراق ، وظبته بعض اللنويين بالحاء المهملة .

(٢) غمرة : وهو مكان بينه وبين العقيق أربعة وعشرون ميلاً .

(٣) ذات عرق : أول تهامة و آخر العقيق وهو من مكة نحواً من مرحلتين مجمع البحرين .

(٤) العقيق ، وهو مكان دون المسلخ ستة أميال مما يلي العراق .

(٥) المهية : ميقات أهل الشام وأهل المغرب ، وهي أجد المواقب التي وقتها رسول الله صلى الله عليه وآله ، وأرض مهية ، مبسوطة ، وبها كانت تعرف فلما ذهب السيل بأهلها سميت جحفة مجمع .

(٦) قال في المجمع : والقرن ، موضع وهو ميقات أهل نجد ، ومنه أويس القرني ، و يسمى أيضاً قرن المنازل .

لأهل اليمن يللملم ، وقيل : المللملم .

و من كان منزله دون هذه المواقيت إلى مكة فميقاته منزله ، وأبعد هذه المواقيت إلى مكة ذوالحليفة لأنّها على ميل من المدينة ، وبينها وبين مكة عشرة مراحل ، و بعدها الجحفة يليها في البعد ، والثلاثة الأخر : يللملم و قرن المنازل وذات عرق على مسافة واحدة ، ولا خلاف أن هذه المواقيت تثبت توقفاً إلا ذات عرق فإنّ في ذلك خلافاً بين الفقهاء وعندنا أنّها تثبت سنة .

كلّ من مرّ على ميقات وجب عليه أن يهلّ منه ، ولا يلزمه ميقات أهل بلده بلاخلاف فإن قطع الطريق بين الميقاتين أو على طريق البحر نظراً إلى ما يعلب في ظنّه أنّه يحاذي أقرب المواقيت إليه فيحرم منه .

و المواقيت في الحجّ على اختلاف ضروبه ، والعمرة المفردة على حدّ واحد بلاخلاف .

وقد قلنا : إنّ من أراد الحجّ أو العمرة أحرم من الميقات فإن جازّه محلاً رجع إليه مع الإمكان ، وكذلك إن جازّه غير مرديد للحجّ ولا العمرة . ثمّ تجددت له نية الحجّ أو العمرة رجع إليه فأحرم منه مع الإمكان فإن لم يمكنه أحرم من موضعه . المجاور بمكة إذا أراد الحجّ أو العمرة يخرج إلى ميقات أهله إن أمكنه فإن لم يمكنه خرج إلى خارج الحرم مع الإمكان ، ولا يتغيّر الميقات بتغيّر البنيان وخرابها وابتنائها في غير موضعها ، و من جاء إلى الميقات ولم يتمكّن من الإحرام لمرض أو غيره أحرم عنه وليّه وجنبه ما يجنبه المحرم وقد تمّ إحرامه .

الحائض والنفساء إذا جاء إلى الميقات اغتسلا وأحرما منه وتركّا صلاة الإحرام وتجرّد الصبيان من فح إذا أريد الحجّ بهم ويجتنبون ما يجنبه المحرم ، ويفعل بهم جميع ما يفعل به .

و إذا فعلوا ما يجب فيه الكفارة كان على أوليائهم أن يكفروا عنهم . فإن كان الصبي لا يحسن التلبية أو لا يتأتّى له لبس عليه وليّه ، وكذلك يطوف به ، و يصلّي عنه إذا لم يحسن ذلك ، و إن حجّ بهم متمتعين وجب أن يذبح عنهم إذا كانوا سفاراً أو

إن كانوا كباراً جاز أن يؤمروا بالصيام وينبغي أن يوقفوا بالموقفين معا ويحضروا المشاهد كلها ، ويرمى عنهم ويناب عنهم في جميع ما يتولاه البالغ بنفسه ، وإذا لم يوجد لهم هدى ، ولا يقدر يكون على الصوم كان على وليهم أن يصوم عنهم .

﴿فصل : في ذكر كيفية الاحرام﴾

الإحرام ركن من أركان الحج أو العمرة من تركه منعماً فلاحج له وإن تركه ناسياً كان حكمه ما ذكرناه في الباب الأول إذا ذكر فإن لم يذكر أصلاً حتى يفرغ من جميع مناسكه فقد تم حجه أو عمرته ولا شيء عليه إذا كان قد سبق في عزمه الإحرام . ومتى أراد أن يحرم متمتعاً فإذا انتهى إلى الميقات تنظف وقص أظفاره وأخذ شيئاً من شاربته ولا يمس شعر رأسه ، ولا يزيل الشعر من جسده و تحت إبطيه وإن تنظف أو أظلى قبل الإحرام بيوم أو يومين إلى خمسة عشر يوماً كان جازياً ، وإعادة ذلك في الحال أفضل .

ويستحب له أن يغتسل عند الإحرام فإن لم يجد ماءً تيمم ويلبس ثوبى إحرامه يأتزر بأحدهما ويتوشح بالآخر أو يرتدى به ، ويجوز أن يغتسل قبل الميقات إذا خاف عوز الماء وأن يلبس قميصه وثيابه . فإن انتهى إلى الميقات تزع ثيابه ولبس ثوبى إحرامه ، وإن لبس الثوبين من موضع الاغتسال كان أيضاً جازياً ، وإن وجد الماء عند الإحرام أعاد الغسل استحباباً .

ومن اغتسل بالغداة أجزأه غسله ليومه أي وقت أحرم فيه ، وكذلك إذا اغتسل أوّل الليل أجزأه إلى آخر الليل ما لم ينم . فإن نام استحب له إعادة الغسل إلا أن يكون عقد الإحرام بعد الغسل .

وإذا اغتسل للإحرام . ثم أكل طعاماً لا يجوز للمحرم أكله أو لبس ثوباً لا يجوز لبسه استحب له إعادة الغسل .

و يجوز للمحرم أن يلبس أكثر من ثوبى إحرامه ثلاثة أو أربعة أو ما زاد يتقى بذلك الحر أو البرد ، ويجوز أيضاً أن يغير ثيابه وهو محرم ، فإذا دخل مكة وأراد الطواف طاف في نويه اللذين أحرم فيهما ، و فضل الأوقات التي يحرم فيها عند

الزوال ، و يكون ذلك بعد فريضة الظهر فإن اتفق أن يكون في غير هذا الوقت جاز .
و الأفضل أن يكون عقيب فريضة فإن لم يكن وقت فريضة صلى ست ركعات
من النوافل و أحرم في دبرها ، فإن لم يتمكن من ذلك أجزأته ركعتان يقرأ في الأولى
منهما بعد التوجه الحمد و قل يا أيها الكافرون ، و في الثانية الحمد و قل هو الله أحد
ثم يحرم عقيبهما بالتمتع بالعمرة إلى الحج فيقول : اللهم إني أريد ما أمرت به من التمتع
بالعمرة إلى الحج على كتابك و سنة نبيك ﷺ فإن عرض لي عارض يحبسني فعلني
حيث حبستني بقدرتك الذي قدرت علي اللهم إن لم تكن حجة فعمرة أحرم لك شعري
و جسدي و بشرى من النساء و الطيب و الثياب أبتغي بذلك وجهك و الدار الآخرة ، و
إن كن قارناً قال : اللهم إني أريد ما أمرت به من الحج قارناً ، و إن كن مفرداً
ذكر ذلك .

و من أحرم من غير صلاة أو غسل كن إحرامه منعقداً غير أنه يستحب له إعادة
الإحرام بصلاة و غسل .

و يجوز أن يصلى صلوة الإحرام أي وقت كن من ليل أو نهار ما لم يكن وقت
فريضة قد تضيق فإن تضيق الوقت بدء بالفرض . ثم صلاة الإحرام ، و إن كن أول
الوقت بدء بصلاة الإحرام ثم صلاة الفرض .

و يستحب له أن يشرط في الإحرام إن لم يكن حجة فعمرة و أن يحلّه حيث
حبسه سواء كانت حجته تمتعاً أو قارناً أو إفراداً و كذلك في إحرام العمرة لا يسقط عنه
فرض الحج في العام المقبل فإن من حج حجة الإسلام فاحضر لزمه الحج من قابل
و إن كن تطوعاً لم يلزمه ذلك ، و يجوز أن يأكل لحم الصيد و ينال النساء ، و يشم
الطيب بعد الإحرام ما لم يلب قاذباً حرّم عليه جميع ذلك لأن الإحرام لا ينقض تطوعاً
إلا بالتلبية أو سباق الهدى أو الإشعار أو التقليد فإنه إذا فعل شيئاً من ذلك فقد انعقد
إحرامه ، و الإشعار أن يشق سنام البعير من الجانب الأيمن فإن كانت بدناً كثيرة جاز
له أن يدخل بين كل بدنتين و يشعر أحدهما من الجانب الأيمن ، و الأخرى من الجانب
الأيسر و يشعرها وهي باركة و ينحرها وهي قائمة ، و يكون التقليد بنعل قد صلى فيه

ولا يجوز إلباسه إلا في البدن .

وأما البقر والغنم فليس فيهما غير التقليد .

وإذا أراد المحرم أن يلبس فإن كان حاجاً في طريق المدينة فالأفضل أن يلبس إذا أتى البيداء عند الميل إن كان راكباً ، وإن لبس من موضعه كان جازياً .

والماشى يجوز له أن يلبس من موضعه على كل حال ، وإن كان على غير طريق المدينة لبس من موضعه إن شاء وإن مشى خطوات . ثم لبساً كان أفضل . والتلبية فريضة ورفع الصوت بها سنة مؤكدة للرجال دون النساء .

والفروض الأربع تلييات وهي قولك : لبّيك اللهم لبّيك إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك لبّيك ، وما زاد عليها سنة وفضيله ، وأفضل ما يذكره في التلبية الحج والعمرة معاً فإن لم يمكنه لتقية أو غيرها واقتصر على ذكر الحج . فإذا دخل مكة طاف وسعى وقصر وجعلها عمرة كان أيضاً جازياً ، وإن لم يذكر لأحجاً ولا عمرة ونوى التمتع جاز ، وإن لبس بالعمرة وحدها ونوى التمتع كان جازياً ، وإذا لبس بالتمتع ودخل مكة وطاف وسعى ثم لبس بالحج قبل أن يقصر بطلت منقته وصارت حجة مبتولة إذا فعل ذلك متعمداً ، وإن فعله ناسياً مضى فيما أخذ فيه وتمت منقته .

ومتى لبس بالحج مفرداً ودخل مكة فطاف وسعى جاز له أن يقصر ويجعلها عمرة ما لم يلبس بعد الطواف فإن لبس بعده فليس له متعة ومضى في حجه .

ومتى نوى العمرة ولبس بالحج أو نوى الحج ولبس بالعمرة أو نواهما ولبس بأحدهما أو نوى أحدهما ولبس بهما كان ما نواه دون ما تلفظ وإن تلفظ به ولم ينو شيئاً لم ينقصد إحرامه كل هذا لا خلاف فيه .

إذا أحرم منهما ولم ينو شيئاً لأحجاً ولا عمرة كان مخيراً بين الحج والعمرة أيهما شاء فعل إذا كان في أشهر الحج ، وإن كان في غيرها فلا ينقصد إحرامه إلا بالعمرة وإن أحرم وقال : إحراماً كإحرام فلان

فإن علم بما ذا أحرم فلان من حج أو عمرة قران أو أفراد أو تمتع عمل عليه

وإن لم يعلم ذلك بأن يهلك فلان فليتمتع احتياط للحج والعمرة، وإنما قلنا : بجواز ذلك لأحرام أمير المؤمنين عليه السلام حين جاء من اليمن و قال : إهلالاً كما هلال نبيك ، وأجازه النبي ﷺ و إن بان له أن فلاناً ما أحرم أصلاً كان إحرامه موقوفاً إن شاء حج وإن شاء اعتمر .

ومن أحرم ونسى بما ذا أحرم كان بالخيار إن شاء حج وإن شاء اعتمر لأنه لو ذكر أنه أحرم بالحج جاز له أن يفسخ ويجعله عمرة على ما قد مناه ، متى أحرم بهما فقد قلنا : إنه لا يصح و يمضي في أيتهما شاء ، وكذلك إن شك هل أحرم بهما أو بأحدهما؟ فعل أيتهما شاء .

و يستحب للمحرم التلبية في كل حال قائماً و قاعداً و راكباً و ماشياً و عند الصعود و النزول ، و في جميع الأحوال ليلاً كان أو نهاراً بلا خلاف طاهراً أو جنباً و ينبغي ألا يتخلل بين التلييات الأربع كلام فإن سلم عليه جاز أن يرد الجواب .

و يستحب الإكثار من قول : لبيك ذى المعارج لبيك ، وتلبية الأخرس تحريك لسانه و إشارته بالإصبع ، ولا يقطع المتمتع التلبية إلا إذا شاهد بيوت مكة ، وإن كان قارناً أو مفرداً قطعها يوم عرفة عند الزوال ، و إن كان معتمراً قطعها إذا وضعت الإبل أخفافها في الحرم . فإن كان المعتمر خرج من مكة ليعتمر قطعها إذا شاهد الكعبة .

❦ (فصل : فيما يجب على المحرم اجتنابه) ❦

قد بينا أن الإحرام لا ينقذ إلا بالتلبية أو الإشعار أو التقليد . فإذا عقد بشيء من ذلك حرم عليه لبس المخيط من الثياب ، و يحرم عليه و طيء النساء و مباشرتهن بشهوة ، و يحرم عليه العقد عليهن لنفسه و لغيره فمتى عقد على امرأة لنفسه أو لغيره كان العقد باطلاً ، ولا يجوز له أن يشهد أيضاً على عقد فإن شهد لم يفسد بذلك العقد لأن العقد ليس من شرطه الشهادة عندنا فإن أقام الشهادة بذلك لم يثبت بشهادة النكاح إذا كان تحملاً وهو محرم إذا حصل العقد أو شكل الأمر فلم يعلم هل كان في حال الإحرام أو في حال الحلال ؟ فالعقد صحيح ، و الأحوط تجديد العقد .

فإن كان اختلافا فقال الزوج : عقدت حلالاً ، وقالت المرأة كنت محرماً .
فالقول قول الرجل لأنه أعرف بحال نفسه ، وهو مدعية في كونه محرماً فعليها البيّنة
ولا يلزمه البيّنة لأنها أقرت له بالعقد وادّعت عليه ما يفسده فاحتاجت إلى بيّنة .
فإن ادّعت المرأة أنها كانت محرمة وأنكر الرجل كان الحكم مثل ذلك لأنها
أقرت بالعقد وادّعت ما يفسده فاحتاجت إلى بيّنة فإن ادّعى الرجل أنه كان محرماً
وادّعت هي أنه كان محلاً فعلى الرجل البيّنة لأنه أقرّ بالعقد وادّعى ما يفسده ليسقط
عن نفسه فرض الزوجية من المهر وغيره فعليه البيّنة غير أنه يحكم عليه بتحريم وطئها
لأنه أقرّ بأن ذلك حرام عليه .

وأما المهر فإنه يلزمه نصفه إن كان قبل الدخول وإن كان بعده لزمه كله .
إذا وكل محرّم محلاً في النكاح فعقد له الوكيل فإن كان ذلك في حال إحرام
الموكل كان العقد فاسداً ، وإن كان ذلك بعد أن تحلّ الموكل صحّ النكاح لأنّ العقد
وقع في حال الإحلال .
ويكره للمحرّم أن يخطب امرأة للعقد ، وكذلك إن كانت هي محرمة و
هو محلاً .

إذا وطئ العاقد في حال الإحرام لزمه المهر فإن كان قد سمى لزمه ماسمى ، و
إن لم يكن قد سمى لزمه مهر المثل و يلحق به الولد ، و يفسد حجته إن كان قبل
الوقوف بالموقوفين و تلزمها العدة و إن لم يدخل بها لم يلزمه شيء من ذلك ، ولا بأس أن
يراجع إمرأته وهو محرّم سواء طلقها في حال الحلال أو في حال الإحرام .
فإذا تزوّج امرأة وهو محرّم فرّق بينهما ولا يحلّ له أبداً إذا كان عالماً بتحريم
ذلك فإن لم يكن عالماً به جاز له أن يعقد عليها بعد الإحلال .
والمحرّم إذا عقد لغيره كان العقد فاسداً . ثمّ نظر فيه فإن كان المعقود له محرماً
أو دخل بها لزم العاقد بدنة .

و يجوز مفارقة النساء بسائر أنواع الفرقة .

و يجوز له شراء الجوارى غير أنه لا يجوز الاستمتاع بهنّ /

و يحرم عليه الطيب على اختلاف أجناسه ، و أغلظها خمسة أجناس المسك و العنبر و الزعفران و العود ، وقد ألحق بذلك الورس ^(١) ، و أمّا خلوق الكعبة فأنه لا بأس به .

و يحرم عليه التطيب بالطيب و أكل طعام يكون فيه شيء من الطيب و مسّه و مباشرته فإن اضطرّ إلى أكل طعام يكون فيه طيب أكله و قبض على أنفه .
ولا بأس بالسعوط و إن كان فيه طيب عند الحاجة إليه .
و إذا أصاب ثوبه طيب أزاله .

و إذا اجتاز في موضع يباع فيه الطيب لم يكن عليه شيء .
فإن باشره بنفسه أمسك على أنفه منه ، ولا يمك على أنفه من الروائح الكريهة .

و أمّا الرياحين الطيبة فمكروه استعمالها غير أنها لا تلحق في الخطر بما قد مناه ، ولا يجوز له الصيد ، ولا الإشارة إليه ، ولا أكل ما صاده غيره ، ولا ذبح شيء من الصيد فإن ذبحه كان حكمه حكم الميتة لا يجوز لأحد الاتفاح به .

و أفضل ما يحرم فيه من الثياب ما كان قطناً محضاً فإن كانت غير بيض كان جازراً إلا إذا كانت سوداً فإنه لا يجوز الإحرام فيها أو يكون مصبوغة بصبغ فيه طيب مثل الزعفران والمسك وغيرهما ، وإذا صبغ بصبغ فيه طيب وذهبت رائحته لم يكن به بأس ، وكذلك إن أصاب ثوبه طيب وذهبت رائحته جاز الإحرام فيه .

و يكره الإحرام في الثياب المصبوغة مثل المبصر ، وما أشبهه لأجل الشهرة ، و ليس ذلك بمحظور ، وكل ما تجوز الصلوة فيه من الثياب يجوز الإحرام فيه ، وما لا تجوز الصلوة فيه لا يجوز الإحرام فيه مثل الخز المشوش بوبر الأراب و الثعالب والأبريس المحض وغير ذلك ،

ولا ينبغي أن يحرم إلا في ثياب طاهرة نظيفة فإن توسخت بعد الإحرام فلا

(١) الورس : صبيغ يتخذ منه العمرة للوجه ، وهو كذلك نبات كالسمسم ليس إلا باليمن .

يفسها إلا إذا أصابها شيء من النجاسة ولا بأس أن يستبدل بثيابه في حال الإحرام غير أنه إذا طاف لا يطوف إلا فيما أحرم فيه ، ويجوز أن يلبس طيلساناً له إزار غير أنه لا يزرت على نفسه ، ويكره له النوم على الفرش المصبوغة ، وإذا لم يكن معه ثوبا إلا حرام ، و كان معه قباء لبسه مقلوباً ، ولا يدخل يديه في كمى القباء ، ولا يلبس السراويل إلا إذا لم يجد له لباساً ، ويكره له لبس الثياب الملعمة بالأبريسم .

ولا يلبس الخاتم للزينة ، ويجوز لبسه للسنة ، ولا يجوز له لبس الخفين بل يلبس نعلين . فإن لم يجد النعلين لبس الخفين عند الضرورة ، وشق ظهر قدمهما ، ولا يلبس الشمشك على كل حال .

ويحرم عليه الرفث وهو الجماع وكذلك مباشرتهن وملاصتهن بشهوة وقبيلهن على كل حال ، ويجوز لبسهن من غير شهوة .

ويحرم عليه الفسق ، وهو الكذب والجدال وهو قول الرجل : لا والله وبلى والله . ولا يجوز له قتل شيء من القمل والبراغيث وما أشبههما ولا ينحسها عن بدنه ، ولا بأس أن ينحس عن نفسه القراد والحلمة .

و يجوز له استعمال الحناء للتداوى ، ويكره ذلك للزينة .

ويحرم على المرأة في حال الإحرام جميع ما يحرم على الرجل ، ويحل لها ، ما يحل له ، وقد رخص لها في القميص والسراويل ، وليس عليها رفع الصوت بالتلبية ولا كشف الرأس وإحرامها في وجهها .

و يجوز لها أن تستدل على وجهها ثوباً اسدالا وتمنعه يديها من أن يباشر وجهها أو يخشيه فإن باشر وجهها الثوب الذي تستدل له متعمدة كان عليها دم . ولا يجوز لها أن تنتقب .

ولا يجوز لها لبس القفازين ^(١) ولا شيء من الحلى التي لم تجزها دنها به . فأما ما كانت تعتاد لبسه . فلا بأس به غير أنها لا تظهره لزوجها ، ولا تقصد به الزينة .

(١) القفازين بالغضم والتشدب ، شيء يعمل لليدين

و يكره لها لبس الثياب المصبوغة المفدعة ، و يجوز لها لبس الخاتم و إن كان من ذهب .

و يجوز للحائض أن تلبس تحت ثيابها غلالة تقي ثيابها من النجاسات ، و يكره لها الخضاب إذا قاربت حال الإحرام .

و يجوز للرجل و المرأة إذا كانا محرمين أن يكتحلا بالسواد إلا عند الضرورة . و يجوز لهما الاكتحال بغير السواد إلا إذا كان فيه طيب فإنه لا يجوز على حال . ولا يجوز للمحرم و المحرمة النظر في المرأة ، ولا استعمال التي فيها طيب قبل أن يصير محرماً إذا كان ممّا تبقى رائحته إلى بعد الإحرام ، وما ليس بطيب يجوز له الأدهان بد ما لم يلبّ قاذباً حتى حرّم عليه الإدهان بسائر أنواع الدهن إلا عند الضرورة إلى ذلك فيدهن حينئذٍ بما ليس بطيب مثل الشيرج والسمن . فأما أكلهما فلا بأس به على كل حال .

الدهن و الطيب إذا زالت رائحته جاز استعماله ، ولا يجوز للمحرم أن يحتجم إلا عند الضرورة ، ولا إزالة شيء من الشعر عن موضعه مادام محرماً . فإن اضطرّ إلى ذلك بأن يريد أن يحتجم ولا يمكنه إلا بإزالة الشعر عن موضعه جاز أن يزيله ولا شيء عليه .

ولا يجوز للمحرم أن يغطّي رأسه فإن غطّ رأسه فاسياً ألقى القناع عن رأسه و جدّد التلبية ، ولا شيء عليه ، ولا بأس أن يغطّي وجهه و يعصّب رأسه عند الحاجة إليه .

ولا يجوز للمحرم أن يظلل على نفسه إلا عند الضرورة ، و يجوز له أن يمشى تحت الظلال ، و يعقد في الخباء و الخيم و البيوت ، و إن كان مزاملاً لعليل ظلّل على العليل ولا يظلل على نفسه ، وقد رخص في الظلال للنساء ، والأفضل تجنبه على كل حال ، و من يشقّ عليه كشف الظلال فداه بدم و ظلل .

ولا يحكّ المحرم جلده حكاً يدعيه ، ولا يستاك سواكاً يدعيه ، ولا يدلك وجهه ولا رأسه في الوضوء و الغسل ثلاثاً يسقط شيء من شعره ، ولا يجوز له قصّ الأنافر .

و يكره له دخول الحمام فإن دخله فلا يبدلك جسده بل يصب عليه الماء صباً .
و إذا مات المحرم غسل كتفيل الحلال ، و يكفن تكفينه ، ولا يقرب شيئاً
من الكفور .

و يكره للمحرم أن يلبى من دعاه بل يجيبه بغير التلبية .

ولا يجوز للمحرم لبس الصلاح إلا عند الضرورة .

و يجوز له أن يؤدب غلامه و خادمه و ولده غير أنه لا يزيد على عشرة أسواط .
يجوز للمحرم أن يلبس المنطقة و يستند على وسطه الهميان لأنه لا مانع منه .

*(فصل : فى ذكر الاستيجار للحج) *

يجوز الاستيجار للحج لمن عجز عن القيام بنفسه ، و يجوز استيجاره من
الميت و صح النية فيه . ثم ينظر في المستأجر فإن مات بعد ذلك سقط فرضه وإن
صلح وجب عليه القضاء بنفسه ، و يلزم الأجرة بالعقد و يستحقها الأجير ، ولا يلزمه
أن يرد ما فضل ، وإن فقدت نفقته استحب للمستأجر أن يتمه ، وليس بواجب ذلك عليه
و يثاب على فعله من المناسك ، ولا يحرم إلا من الميقات فإن شرط عليه أن يحرم قبل
الميقات لم يلزمه ذلك لأنه باطل .

و متى فعل من محظورات الإحرام ما يلزمه به كفارة كان عليه في مال من الصيد
واللباس و الطيب ، وإن أفسد الحجة وجب عليه قضاؤها عن نفسه و كانت الحجة باقية
عليه . ثم ينظر فيها فإن كانت معينة انفسخت الإجارة ، و لزم المستأجر أن يستأجر
من ينوب عنه فيها ، وإن لم تكن معينة بل يكون في الذمة لم ينفسخ ، و عليه أن يأتي
بحجة أخرى في المستقبل عمن استأجره بعد أن يقضى الحجة التي أفسدها عن نفسه
و لم يكن للمستأجر فسخ هذه الإجارة عليه ، و الحجة الأولى مفسودة لا تجزى عنه
و الثانية قضى بها عن نفسه ، و إنما يقضى عن المستأجر بعد ذلك على ما بيناه .

و إذا استأجره لا يخلو من أن يقول : استأجرتك لتحج عني في هذه السنة فإن
قال : هذا فقد عيّن السنة فلا تصح الإجارة إلا بعد أن يكون الأجير على صفة يمكنه
التلبس بالإحرام في أشهر الحج . فإن لم يمكنه ذلك بطل عقد الإجارة لأنه عقد على

ما لا يصح . فإذا عقد على وجه يصح منه الإحرام في أشهر الحج صح . فإن خالف و خرجت السنة ولم يحرم انفسخت الإجارة لأن الوقت الذي عينه فقد فات .
و إن استأجره بحجة في الذمة بأن يقول : استأجرتك على أن تحج عني صح .
العقد و اقتضى التعجيل في هذا العام ، و إن شرط التأجيل إلى عام أو عامين جاز فإذا وقع مطلقاً فانقضت السنة قبل فعل الحج لم تبطل الإجارة لأن الإجارة في الذمة لا تبطل بالتأخير ، و ليس للمستأجر أن يفسخ هذه الإجارة لمكان التأخير فإذا أحرم في السنة الثانية كان إحرامه صحيحاً عمن استأجره .

إذا استأجر اثنان رجلاً ليحج عنهما فأحرم عنهما لم يصح إحرامه عنهما ، ولا عن واحد منهما لأن حجة واحدة لا يكون عن نفسي ، و ليس أحدهما أولى بها من صاحبه ، ولا ينعقد عن نفسه لأنه ما تواها عن نفسه و انقلابها إليه لا دليل عليه . فإن أحرم الأجير عن نفسه و عمن استأجره لا ينعقد أيضاً عنهما ولا عن واحد منهما لما قلناه أولاً ، و إذا احصر الأجير كن لد التحلل بالهدى ولا قضاء عليه لأنه لا دليل دالة على وجوبه عليه ، و المستأجر على ما كان عليه إن كان متطوعاً كان بالخيار ، و إن كان وجب عليه حجة الإسلام لزمه أن يستأجر من ينوب عنه غير أنه يلزم الأجير أن يرد بمقدار ما بقي من الطريق أو يضمن الحج فيما يستأنفه و يتولاه بنفسه .
إذا مات الأجير فإن كان قبل الإحرام وجب على ورثته أن يردوا جميع ما أخذ ولا يستحق شيئاً من الأجرة لأنه لم يفعل شيئاً من أفعال الحج ، و إن كان بعد الإحرام لا يلزمه شيء و أجزت عن المستأجر ، و سواء كان ذلك قبل استيفاء الأركان أو بعدها قبل التحلل أو بعده ، و على جميع الأحوال لعموم الخبر في ذلك هذا إذا استأجره على أن يحج عنه و أطلق .

و إن استأجره على أن يحج عنه مثلاً من بغداد أو خراسان بأن يقطع المسافة إلى الميقات استحق الأجرة بمقدار ما قطع من المسافة .

إذا استأجره على أن يحج عنه من بغداد فجاء الميقات فأحرم بالعمرة عن نفسه صححت فإذا تحلل منها و أحرم بالحج عن مستأجره فإن كان رجع إلى الميقات أجزأه

و إن لم يرجع مع تمكنه من الرجوع لم يجزه ، و إن لم يمكنه الرجوع أجزأ عن المستأجر ، ولا يلزمه دم ، ولا يجب عليه رد شيء من الأجرة لأنه لا دليل عليه .
 إذا استأجر رجلاً لنفسك لم يخل من ثلاثة أحوال : إما أن يستأجره ليقرب عنه أو يفرد أو يتمتع . فإن استأجره للقران وقرن صح لأنه استأجره له ، وقد بينا كيفية القران ، والهدى الذى يكون به قارناً يلزم الأجير لأن إجارته تضمنته . فإن شرط الهدى على المستأجر كان جائزاً . فإن خالفه و تمتع كان جائزاً لأنه عدل إلى ما هو أفضل ، و يقع النسيان معاً عن المستأجر فإن أفرد لم يجزه لأنه لم يفعل ما استأجره فيه ، و إن استأجره ل يتمتع ففعل فقد أجزأه ، و يلزم دم المتعة الأجير لأنه من متضمن العقد إلا أن يشترط المستأجر على نفسه ذلك فيجزى عنه ، و إن خالفه إلى القران لم يجزه لأنه لم يفعل من استأجره فيه .

و إن استأجره ليفرد فتمتع أو قرن أجزأه لأنه عدل إلى الأفضل ، و أتى بما استوجر فيه و زيادة . إذا أوصى أن يحج عنه حجة واجبة من نذر أو قضاء أو حجة الإسلام فلا يخلو إما أن لا يعين الأجير و الأجرة أو يعينهما معاً أو يعين الأجير دون الأجرة . فإن أطلق ولم يعين الأجير ، و لا الأجرة فقال : أحجوا عني أو أحجوا عني إنساناً فإنه يحج عنه بأقل ما يوجد من يحج عنه من الميقات .
 و إن عين الأجير و الأجرة معاً فقال : أحجوا عني فلاناً بمائة فإنه يعطى من التركة أجرة مثله من الميقات ، و ما زاد عليه فهو وصية . فإن قام بالحج و جب له ما وصى به ، و إن لم يقم بالحج لم يستحق من هذه الوصية شيئاً لأنه وصى به بشرط قيامه بالحج ، و لا فرق بين أن يكون وارثاً أو غير وارث .

و إن عين الأجير دون الأجرة فقال : أحجوا عني فلاناً ، و لم يذكر مبلغ الأجرة فإنه يحج عنه بأقل ما يوجد من يحج عنه . فإن رضى الأجير بذلك ، و قام به لم يكن للولى العدول عنه إلى غيره لأنه مخالفة للوصية ، و إن لم يقبل ذلك ولم يقم به كان على الولى أن يحج عنه بأقل ما يوجد من يحج عنه .

و كذلك الحكم إن كانت الوصية بحجة تطوع إلا أن الواجب يكون من أصل

المال ، و التطوع من الثلث . إذا أوصى بشيء من ماله للحاج فرق فيهم ، و الأفضل أن يعطى الفقراء لأنهم أحوج ، و إن أعطى الأغنياء و الفقراء معاً كان جازياً لأن الاسم يتناولهم .

إذا قال لغيره : حجّ عنّي بما شئت لم تنعقد الإجارة لأنه لم يسمّ العوض فإن حجّ عنه وجب له أجره المثل وصحت الحجّة عن المستأجر .

و كذلك الحكم إن قال : حجّ عنّي بنفقتك أو ما تنفق سواء ، وإذا قال : حجّ عنّي أو اعتمر بمائة فالإجارة باطلة لأن العمل مجهول وإن حجّ أو اعتمر وقع عمن حجّ عنه لأنه أذن له فيه ، و لزمه أجره المثل ، ولا يستحقّ المسمّى لفساد العقد . و إن قلنا : إن العقد صحيح ، و يكون مخيراً في ذلك كان قوياً .

فإن قال : من حجّ عنّي فله مائة صحّ ذلك ، و كان ذلك جعالة لا أجره . فإذا فعل الحجّ استحقّ المائة .

و إن قال : أوّل من يحجّ عنّي فله مائة كان ذلك صحيحاً .

إذا قال : من حجّ عنّي فله عبد أو دينار أو عشرة دراهم كان ذلك صحيحاً ، و يكون مخيراً في ذلك كله ، و متى حجّ استحقّ واحداً من ذلك ، و يكون المستأجر بالخيار .

من كان عليه حجة الإسلام و حجة النذر لم يجز أن يحجّ أوّلاً إلا حجة الإسلام . فإن حجّ بنية النذر وجب عليه حجة الإسلام ولا ينقلب . فإن كان معضوباً لا يقدر أن يركب استأجر من يحجّ عنه كان إحرام الأجير كإحرامه لا يحرم بحجة النذر قبل حجة الإسلام . فإن خالف لم ينقلب إلى حجة الإسلام فإن استأجر ليحجّ عنه فاعتمر أو ليعتمر عنه فحجّ لم يقع عن المحجوج عنه سواء كان حياً أو ميتاً ، ولا يستحقّ شيئاً من الأجرة . فإن استأجره ليحرم عنه من ميقات بلده فسلك طريقاً آخر ، و أحرم من ميقاته أجزاءه ، ولا يلزمه أن يردّ من الأجرة ما بين الميقاتين ، ولا أن يطلب بالنقصان لأنه لا دليل عليه . فإن استأجره للحجّ و العمرة فأحرمه عنه به ثم أفسده انقلب إليه ولا أجر له ، وكذلك إن فاته الحجّ بتفريط كان منه فائماً إن فاته بغير تفريط

فله أجره مثله إلى حين الفوات .

و كذلك الحكم في المحصور سواء . إذا كان عليه حجتان : حجة النذر وحجة الإسلام ، و هو معصوب جاز أن يستأجر رجلين يحججان عنه سنة واحدة ، ويكون فعل كل واحد منهما واقعاً بحسب نيته سبق أولم يسبق ، و ينبغي لمن حج عن غيره أن يذكره في المواضع كلها فيقول عند الإحرام : اللهم ما أصابني من تعب أو لغوب أو نصب فأجر فلان بن فلان و أجرني في نيابتي عنه ، و كذلك يذكره عند التلبية و الطواف والسعي و الموقفين ، و عند الذبح و الرمي ، و عند المناسك . فإن لم يذكره و كانت نيته الحج عنه أجزأه .

و إذا أمره أن يحج عنه بنفسه فليس له أن يستأجر غيره في تلك النيابة فإن فوت الأمر إليه في ذلك جاز أن يتولاه بنفسه ، و أن يستنيب غيره فيه .
و إذا أخذ حجة من غيره لم يجز أن يأخذ حجة أخرى حتى يقضى التي أخذها ولا يجوز لأحد أن يطوف عن غيره وهو بمكة إلا أن يكون الذي يطاف عنه مبطوناً لا يقدر على الطواف بنفسه ، ولا يمكن حمله لفقد طهارته ، و إن كان غائباً جاز أن يطاف عنه .

و من حج عن غيره من أخ أو أب أو قرابة أو أخ مؤمن فإنه يصل فضل ذلك إلى من ينوب عنه ، وله ثواب عمله من غير نقصان ، و من حج عمن وجب عليه الحج بعد موته تطوعاً عنه سقط بذلك فرضه عن الميت .

و من كل عنده وديعة و مات صاحبها و له ورثة و لم يكن حج حجة الإسلام جاز له أن يأخذ منها بقدر ما يحج عنه و يرد الباقي على وريثه إذا غلب في ظنه أنهم لا يقضون عنه حجة الإسلام . فإن غلب على ظنه أنهم يتولون القضاء عنه لم يجز له أن يأخذ منها شيئاً . إلا بأمرهم ، ولا يحج أحد عمن يخالفه في الاعتقاد إلا أن يكون أباه فإنه يجوز له أن يحج عنه ويجوز أن تحج المرأة عن غيرها إذا كانت قد حجت حجة الإسلام ، و كانت عارفة ، و إن لم يكن حج حجة الإسلام لم يجز لها ذلك ولا عن غيرها من النساء .

﴿فصل : في حكم العبيد والمكاتبين والمدبرين في الحج﴾

لا يجوز للعبد أن يحرم إلا بإذن سيّده فإن أحرم بغير إذنه لم ينعقد إحرامه و للسيّد منعه منه ، ولا يلزمه الهدى ، وإن أذن له . ثم رجع عن الإذن فإن علم بالرجوع زال الإذن فإن أحرم بعد ذلك لم ينعقد إحرامه ، وإن لم يعلم بالرجوع فأحرم بعد الرجوع وقبل العلم به فالأولى أن نقول : ينعقد إحرامه غير أن للسيّد منعه منه وقد قيل : إنّه لا ينعقد إحرامه أصلاً ، وهكذا الحكم في المدبر والمدبرة وأُمّ الولد ، والمتفق بعضه لا يختلف الحكم فيه والأمة المزوجة مالم يكن منعها من الإحرام وللزوج أيضاً منعها منه ، والمكاتب لا ينعقد إحرامه سواء كان مشروطاً عليه أو مطلقاً لأنّه إن كان مشروطاً عليه فهو بحكم الرق ، وإن كان مطلقاً ، وقد تحرّر بعضه فهو غير متعيّن فإن هاباه على أيام معلومة معينة يكون لنفسه لا يمتنع أن نقول : ينعقد إحرامه فيها ويصحّ حجّه فيها بغير إذن سيّده .

و من أحرم بغير إذن سيّده . ثم اعتقه قبل الموقوفين لم يجزه إحرامه ، ويجب عليه الرجوع إلى الميقات ، والإحرام منه إن أمكنه ، وإن لم يمكنه أحرم من موضعه فإن فاته المشعر الحرام فقد فاته الحج . فإن أحرم بإذن سيّده لم يلزمه الرجوع إلى الميقات لأنّ إحرامه صحيح منعقد ، وإن أدرك المشعر الحرام بعد العتق فقد أدرك حجة الإسلام ، وإن فاته المشعر فقد فاته الحج وعليه الحج فيما بعد .

و إذا أحرم بغير إذن سيّده ثم أفسد الحج لم يتعلق به حكم لأنّ إحرامه غير منعقد ، وإن أحرم بإذن سيّده وأفسد الحج لزمه القضاء وعلى سيّده تمكينه منه . و إذا أفسد العبد الحج ، و لزمه القضاء على ما قلناه فاعتقه السيّد فلا يخلو أن يكون بعد الوقوف بالمشعر أو قبله ، فإن كان بعده كان عليه أن يتم هذه العبّة ، ويلزمه حجة الإسلام فيما بعد وحجّة القضاء ، ويجب عليه البدأة بحجّة الإسلام . ثم بحجّة القضاء .

و كذلك حكم الصبي إذا بلغ وعليه قضاء ولا يقضى قبل حجة الإسلام فإن أئى

بحجة الاسلام بقى عليه حجة القضاء ، وإن أحرم بالقضاء انعقد بحجة الاسلام ، و
كان القضاء في ذمته ، وإن قلنا : إنه لا يجزى عن واحد منهما كان قوياً ، وإن اعتق
قبل الوقوف بالمشرع فلا فصل بين أن يفسد بعد العتق أو قبل العتق فإنه يمضى في فاسده
ولا يجزيه الفاسدة عن حجة الاسلام و يلزمه القضاء في القابل ، و يجزيه القضاء عن
حجة الاسلام لأن ما أفسده لولم يفسده لكان يجزيه عن حجة الاسلام ، وهذه قضاء
عنها .

إذا أحرم العبد بإذن سيده فباعه سيده قبل الوقت بالمشرع صح بيعه فإن كان
المشتري عالماً بحاله فلا خيار له لأنه دخل على بصيرة و يملك منه ما كان يملكه منه
ولا يجوز للمشتري أن يحلله كالبائع ، وإن لم يعلم المشتري بذلك و كان إحرامه بإذن
سيده كان له الخيار عليه لأنه لا يقدر على تحليله ، و يكون ذلك نقصاً يوجب الرد ،
و إن كان إحرامه بغير إذن سيده صح البيع ولا خيار له ، ولا حكم لإحرامه لأنه
لم ينعقد على ما بينناه إذا أحرم بإذن مولاه فارتكب محظوراً يلزمه به دم مثل اللباس ، و
الطيب ، و حلق الشعر ، و تقليم الأنف ، و اللبس بشهوة ، و الوطء في الفرج أو فيما
دون الفرج ، و قتل الصيد أو أكله ففرضه الصيام ، و ليس عليه دم ، و لسيده منعه منه
لأنه فغله بغير إذنه فإن ملكه سيده هدياً ليخرجه فأخرجه جاز و إن أذن له فقام
جاز أيضاً و إن مات قبل الصيام جاز لسيده أن يطعم عنه و دم المتعة فسد بالخيار بين
أن يهدى عنه أو يأمره بالصيام ، و ليس له منعه من الصوم لأنه باذنه دخل فيه .

❦ (فصل : في ذكر حكم الصبيان في الحج)

الصبي الذي لم يبلغ قديته أنه لا حج عليه ولا ينعقد إحرامه فإن كان طفلاً
لا يميز جاز أن يحرم عنه الولي ، و إن كان مميزاً مراهماً جاز أن يأذن له فيحرم
هو بنفسه ، و الولي الذي يصح إحرامه عنه وإذنه له : الأب والجد و إن علا . فإن
كان غيرهم مثل الأخ و ابن الأخ و العم و ابن العم ، و إن كان وصياً أو له ولاية عليه
وليها فهو بمنزلة الأب و إن لم يكن ولياً ولا وصياً و يكون أخاً و ابن أخ أو عمّاً

وابن عمّ فلا ولاية له عليه ، وهو والأجنبيّ سواء . فإن تبرّع به عنه انعقد إحرامه والامّ لها ولاية عليه بغير تولية ، ويصحّ إحرامها عنه لحديث المرأة التي سئلت النبي ﷺ عن ذلك .

النفقة الزائدة على نفقته في الحضر يلزم وليّه دونّه ، وكلّما أمكن الصبيّ أن يفعل من أفعال الحجّ فعليه ومالم يمكنه فعلى وليّه أن ينوب عنه .
أمّا الإحرام فإن كان مميزاً أحرم بنفسه ، والوقوف بالموقوفين يحضر على كلّ حال مميزاً كان أو غير مميز .

ورمى الجمار إن ميّز رماها بنفسه ، وإن لم يميّز رمى عنه وليّه .
ويستحبّ أن يترك الحصى في كفّه ثمّ يؤخذ منه .
والطواف وإن كان مميزاً صلاهما ، وإن لم يكن مميزاً صلى عنه وليّه ، ومن طاف به ونوى الطواف به عن نفسه أجزء عنهما .
وحكم السعي مثل ذلك .

وركعتا الطواف إن كان مميزاً صلاهما ، وإن لم يكن مميزاً صلى عنه وليّه .
وأمّا محظورات الإحرام فكلّ ما يحرم على المحرم البالغ يحرم على الصبيّ ، والنكاح إن عقد له كان باطلاً ، وأمّا الوطء فيما دون الفرج واللباس والطيب ، واللمس بشهوة ، وحلق الشعر ، وترجيل الشعر ، وتقليم الأظفار فالظاهر أنّه يتعلّق به الكفارة على وليّه ، وإن قلنا : لا يتعلّق به شيء لما روي عنهم ﷺ أن عمداً الصبيّ وخطائه سواء ، والخطاء في هذه الأشياء لا يتعلّق به كفارة من البالغين كان قوياً ، وقيل : الصيد يتعلّق به الجزاء على كلّ حال لأنّ النسيان يتعلّق به من البالغ الحرّ ، وأمّا الوطء في الفرج فإن كان ناسياً لا شيء عليه ، ولا يفسد حجّه مثل البالغ سواء ، وإن كان عامداً فعلى ما قلناه : من أن عمده وخطائه سواء لا يتعلّق به أيضاً فساد الحجّ ، وإن قلنا : إن عمده عمد لعموم الأخبار فيمن وطئ عامداً في الفرج من أنّه يفسد حجّه فقد فسد حجّه ويلزمه القضاء ، والأقوى الأوّل لأنّ إيجاب القضاء يتوجّه إلى المكلف ، وهذا ليس بمكلف .

❖ (فصل : في ذكر حكم النساء في الحج) ❖

الحج واجب على النساء كوجوبه على الرجال و شرايط وجوبه عليهن شرايط وجوبه على الرجال سواء ، و ليس من شرط وجوبه عليهن وجود محرم ولا زوج ولا طاعة للزوج عليها في حجة الاسلام ، و معنى ذلك أنها إذا أرادت حجة الاسلام فليس لزوجها منعها من ذلك ، و ينبغي أن يساعدنها على الخروج معها فإن لم يفعل خرجت مع بعض ذوي أرحامها . فإن لم يكن لها محرم خرجت مع بعض الثقات من المؤمنين .

فإن أرادت أن تحج تطوعاً لم يكن لها ذلك ، وكان له منعها منه .
و إن نذرت الحج فإن كان باذن زوجها كان حكمه حكم حجة الاسلام ، وإن كان بغير إذنه لم ينقض نذرها ، و إن كانت في عدة الطلاق جاز لها أن تخرج في حجة الاسلام سواء كان للزوج عليها رجعة أو لم يكن ، و ليس لها أن تخرج في حجة التطوع إلا في التطليقة الباتنة . فأما عدة المتوفى زوجها فإنه يجوز لها أن تخرج على كل حال فرضاً كان أو نفلاً .

و إذا حجّت المرأة باذن الزوج حجة الاسلام كان قدر نفقة الحضر عليه ، وما زاد لأجل السفر عليها . فإن أفسدت حجتها بأن أمكنت زوجها من وطئها مختارة قبل الوقوف بالمشرع لزمها القضاء ، وكان في القضاء مقدار النفقة الحضر على الزوج ، وما زاد عليه فعليها في مالها و يلزمها مع ذلك كفارة ، و هى بدنة في مالها خاصة ، و قديمتنا كيفية إحرامها في باب الإحرام ، و إن عليها أن تحرم من الميقات ولا تأخر فإن كانت حائضاً توضأت وضوء الصلوة واحتشمت واستسمرت و أحرمت إلا أنها لا تصلى ركعتي الإحرام فإن تركت الإحرام ظناً منها إنها لا يجوز لها ذلك حتى جازت الميقات فعليها أن ترجع إليه ، و تحرم منه مع الإمكان ، و إن لم يمكنها أحرمت من موضعها ما لم تدخل مكة فإن دخلتها خرجت إلى خارج الحرم و أحرمت من هناك فإن لم يمكنها أحرمت من موضعها ، و إذا دخلت المرأة مكة متمتعة طافت بالبيت وسعت بين الصفا و

المروءة وقصرت وقد أحلت من كل ما أحرمت منه مثل الرجل سواء . فإن حاضت قبل الطواف انتظرت ما بينها وبين الوقت الذي يخرج إلى عرفات فإن طهرت طافت وسعت وإن لم تطهر فقد قضت متعتها ، ويكون حجة مفردة تقضى المناسك كلها . ثم تقضى العمرة بعد ذلك مبتولة ، وإن طافت بالبيت ثلاثة أشواط . ثم حاضت كان حكمها حكم من لم يطف فإن طافت أربعة أشواط ، ثم حاضت قطعت الطواف وسعت وقصرت . ثم أحرمت بالحج ، وقد تمت متعتها فإذا فرغت من المناسك وطهرت تمت الطواف وإن تمت الطواف كله ولم تصل عند المقام . ثم حاضت خرجت من المسجد وسعت وقصرت وأحرمت بالحج وقضت المناسك ثم تقضى الركعتين إذا طهرت .

وإذا طافت بالبيت وسعت بين الصفا والمروة وقصرت . ثم أحرمت بالحج ، وخافت أن يجيئها الحيض فيما بعد فلا تتمكن من طواف الزيارة وطواف النساء جاز لها أن يقدّم الطوافين معاً والسعي . ثم تخرج فتقضى باقى المناسك وتمضى إلى منزلها فإن كانت طافت طواف الزيارة وبقى عليها طواف النساء فلا تخرج من مكة إلا بعد أن تقضيه ، وإن كانت طافت منه أربعة أشواط وأرادت الخروج جاز لها الخروج وإن لم تتم الطواف .

و يجوز للمستحاضة أن تطوف بالبيت ويصلى عند المقام وتشهد المناسك كلها إذا فعلت ما تنفعله المستحاضة لأثها بحكم الطاهر .

وإذا أرادت الحائض وداع البيت فلا تدخل المسجد بل تودع من أدنى باب من أبواب المسجد وتنصرف .

وإذا كانت المرأة عليلة لا تقدر على الطواف طيف بها وتسلم الأركان والحجر فإن كان عليها زحمة كفاها الإشارة ولا تراحم الرجال ، وإن كان بها علة تمنع من حملها والطواف بها طاف عنها وليها وليس عليها شيء ، وإن كانت عليلة لا تعقل عند الإحرام أحرم عنها وليها وجنبها ما تجنب المحرم ، وتم إحرامها ، وليس على النساء رفع الصوت بالثلبية ، ولا كشف الرأس ، و يجوز لها لبس المخيط ورخص لها في تظليل المحمل ، ولا لبس عليها حلق ولا دخول البيت فإن أرادت دخول البيت فلتدخله إذا لم يكن زحام ، ولا

يجوز للمستحاضة دخول البيت على حال .

﴿ فصل : في حكم المحصور و المصدود ﴾

الحصر عند أصحابنا لا يكون إلا بالمرض ، والصد يكون من جهة العدو ، وعند الفقهاء الحصر والصد واحد . وهما من جهة العدو ، والمذهب الأول . فإذا أحرم بحج أو عمرة فحصره عدو من المشركين ومنعوه من الوصول إلى البيت كان له أن يتحلل لمعوم الآية . ثم ينظر فإن لم يكن له طريق إلا الذي حصر فيه فله أن يتحلل بإخلاف ، وإن كان له طريق آخر فإن كان ذلك الطريق مثل الذي صد عنه لم يكن له التحلل لأنه لا فرق بين الطريق الأول والثاني ، وإن كان الطريق الآخر أطول من الطريق الذي صد عنه . فإن لم يكن له نفقة يمكنه أن يقطع بها الطريق الآخر فله أن يتحلل لأنه مصدود عن الأول ، وإن كان معه نفقة يمكنه قطع الطريق الأطول إلا أنه يخاف إذا سلك ذلك الطريق فاته الحج لم يكن له التحلل لأن التحلل إنما يجوز بالحصر لا بخوف القوات ، وهذا غير مصدود هاهنا فإنه يجب أن يمضي على إحرامه في ذلك الطريق فإن أدرك الحج جاز وإن فاته الحج لزمه القضاء إن كانت حجة الإسلام وإن كانت تطوعاً كان بالخيار هذا في الحصر العام فأما الحصر الخاص فهو أن يحبس بدين عليه أو غير ذلك فلا يخلوا أن يحبس بحق أو بغير حق . فإن حبس بحق بأن يكون عليه دين يقدر على قضائه فلم يقض لم يكن له أن يتحلل لأنه متمكن من الخلاص فهو حابس نفسه باختياره ، وإن حبس ظلماً أو بدين لا يقدر على أدائه كان له أن يتحلل لمعوم الآية والأخبار لأنه مصدود ، وكل من له التحلل فلا يتحلل إلا بهدى ولا يجوز له قبل ذلك .

من أحصر عن البيت وقد وقف بعرفة والمشعر و عن الرمي أيام التشريق فإنه يتحلل فإن لحق أيام الرمي رمى وحلق وذبح ، وإن لم يلحق أمر من ينوب عنه في ذلك فإذا تمكن أتى مكة وطاف طواف الحج وسعى ، وقدم حجه ولا قضاء عليه إذا أقام على إحرامه حتى يطوف ويسعى ، وإن لم يقم على إحرامه وتحلل كان عليه الحج من

قابل لأتد لم يستوف أركان الحج من الطواف والسعي .
فأما إذا طاف وسعى ومنع من البيت والرمي فقد تم حجه لأن ذلك من المسنونات دون الأركان .

و إن كان متمكناً من البيت ومصدوداً عن الوقوف بالموقفين أو عن أحدهما جاز له التحلل لعموم الآية والأخبار . فإن لم يتحلل وأقام على إحرامه حتى فاته الوقوف فقد فاته الحج ، وعليه أن يتحلل بعمل عمرة ولا يلزمه دم لقوات الحج ويلزمه القضاء إن كانت حجة الإسلام ، وإن كانت تطوعاً كان بالخيار . وإن كان مصدوداً عن العمرة جاز له أن يتحلل مثل الحج سواء ، ومتى لم يخف فوات الحج فالأفضل ألا يتحلل ويبقى على إحرامه . فإذا انكشف العدو مضى على إحرامه وتم حجه فإن ضاق الوقت وآيس من اللحوق تحلل فإذا أُحصر فأفسد حجه فله التحلل ، وكذلك إن أفسد حجه ثم أُحصر كان له التحلل لعموم الآية والأخبار ، ويلزمه الدم بالتحلل وبدنة بالإفساد والقضاء في المستقبل . فإن انكشف العدو وكان الوقت واسعاً وأمكنه الحج قضا من سنته وليس ههنا حجة فاسدة يقضى في سنتها إلا هذه ، وإن ضاق الوقت قضا من قابل ، وإن لم يتحلل من الفاسد فإن زال الحصر والحج لم يفت مضى في الفاسد وتحلل وإن فاته تحلل بعمل عمرة ويلزمه بدنة للإفساد ولا شيء عليه للقوات والقضاء من قابل على ما بيناه .

و إن كان العدو باقياً فله التحلل فإذا تحلل لزمه الدم التحليل أو بدنة للإفساد والقضاء من قابل ، وليس عليه أكثر من قضاء واحد ، وإذا لم يجد المحصر الهدى أو لا يقدر على ثمنه لا يجوز له أن يتحلل حتى يهدى ، ولا يجوز له أن ينتقل إلى بدل من الصوم أو الأكل طعام لأنه لا دليل على ذلك ، وأيضاً قوله « فإن أُحصرتم فما استيسر من الهدى ولا تحلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدى محله »^(١) فمنع من التحلل إلى أن يهدى ويبلغ الهدى محله وهو يوم النحر ولم يذكر البدل فإذا أراد التحلل من حصر العدو فلا بد فيه من نية التحلل قبل الدخول فيه ، وكذلك إذا أُحصر بالمرض .

ومتى شرط في حال الإحرام أن يحلّه حيث حبسه صحّ ذلك ، ويجوز له التحلّل . ولا بدّ أن يكون للشرط فائدة مثل أن يقول : إن مرضت أو تفنى نفقتى أو فاتني الوقت أيضاً أو ضاق عليّ أو منعني عدوّ أو غيره . فأما إن قال : إن تحلنى حيث شئت فليس له ذلك . فإذا حصل ما شرط فلا بدّ له من الهدى لعموم الآية .

إذا أحرّموا وصدّهم العدو لم يخل أن يكونوا مسلمين أو مشركين فإن كان العدو مسلماً كالأكراد والأعراب وأهل البادية فالأولى أن يتركوا قتالهم وينصرفوا إلا أن يدعوهم الإمام أو من نصبه الإمام إلى قتالهم ، وإن كان العدو مشركاً لم يجب على الحاجّ قتالهم لأنّ قتال المشركين لا يجب إلاّ بإذن الإمام أو الدفع عن النفس والإسلام وليس هاهنا واحد منهما ، وإذا لم يجب فلا يجوز أيضاً سواء كانوا قليلين أو كثيرين أو المسلمون أكثر أو أقلّ ، ومتى بداءهم بالقتال جاز لهم قتالهم فإن لبسوا جنّة القتال كالجباب والدروع والجواشن والمخيطة فعلى من فعل ذلك الفدية لعموم الأخبار .

فإن قتلوا نفساً وأتلفوا أموالاً فلا ضمان عليهم في نفس ولا مال وإن كان هناك صيد قتلوه فإن كان لأهل الحرب فيه الجزاء دون القيمة لا تدّلا حرمة لمالكه ، وإن كان لمسلم فيه الجزاء والقيمة لمالكه . فإن بذل لهم العدو تخليّة الطريق وكانوا معروفين بالغدر جاز لهم الانصراف ، وإن كانوا معروفين بالوفاء لم يجز لهم التحلّل وعليهم المضى في إحرامهم .

فإن طلب العدو على تخليّة الطريق مالاً لم يجب على الحاجّ بذله قليلاً كان أو كثيراً ويكره بذله لهم إذا كانوا مشركين لأنّ فيه تقوية المشركين فإن بذلوا ذلك لهم جاز لهم التصرف فيها لأنّها كالهدية .

وإن كان العدو مسلماً لا يجب البذل لكن يجوز أن يبذلوا ولا يكون مكروهاً وأما المحصور بالمرض وهو أن يمرض مرضاً لا يقدر على النفوذ إلى مكّة بعد إحرامه فإن كان قد ساق هدياً بعث به إلى مكّة وتجنّب هو جميع ما يجتنبه المحرم إلى أن يبلغ الهدى محله ، ومحله منى يوم النحر إن كان حاجّاً وإن كان معتمراً فمحله

مكة قبالة الكعبة .

فإذا بلغ الهدى قصر من شعر رأسه وحل له كل شيء إلا النساء ويجب عليه الحج من قابل إن كان ضرورة ، وإن لم تكن ضرورة كان عليه الحج قابلاً استجابة ولم تحل له النساء إلى أن يحج في القابل أو يأمر من يطوف عنه طواف النساء إن كان متطوعاً فإن وجد من نفسه خفة بعد أن بعث هديه فليلحق بأصحابه فإن أدرك مكة قبل أن ينحر هديه قضى مناسكه كلها ، وفد أجزاءه وليس عليه الحج من قابل ، وإن وجدهم قد ذبحوا الهدى فقد فاته الحج وكان عليه الحج من قابل ، وإما كل الأمر على ذلك لأن الذبيح لا يكون إلا يوم النحر فإذا وجدهم قد ذبحوا فقد فاته الموقفان وإن لحقهم قبل الذبيح يجوز أن يلحق أحد الموقفين فمتى لم يلحق واحداً منهما فقد فاته الحج ، وإن لم يكن ساق الهدى بعث بثمانه مع أصحابه وبواعدهم وقتاً بعينه أن يشتروه ويزبحوه عنه . ثم يحل بعد ذلك فإن رد وأعليه الثمن ، ولم يكونوا وجدوا الهدى ، وكان قد أحل لم يكن عليه شيء ويجب أن يبعث به في العام القابل ويمسك ما يمسك عنه المحرم إلى أن يذبح عنه ، وإن كان المحصور معتمراً فعلى ما ذكرناه وكانت العمرة في الشهر الداخل إن كان عمرة الإسلام ، وإن كانت نفلاً كان عليه ذلك نفلاً .

والمحصور إن كان أحرم بالحج قارناً لم يجز أن يحج في المستقبل متمتعاً بل يدخل بمثل ما خرج منه ، ومن أراد أن يبعث هدياً تطوعاً بعنه وواعد أصحابه يوماً بعينه ويجتنب جميع ما يجتنبه المحرم من الثياب والنساء والطيب وغيره غير أنه لا يلبس فإن فعل شيئاً مما يحرم عليه كانت عليه الكفارة مثل ما على المحرم سواء . فإذا كان اليوم الذي واعدهم على نحره أحل وإن بعث الهدى من أفاق يواعدهم يوماً بعينه بأشعاره وتقليده فإذا كان ذلك اليوم اجتنب ما يجتنبه المحرم إلى أن يبلغ الهدى محلّه ثم إنه أحل من كل شيء .

❖ (فصل : في ذكر ما يلزم المحرم من الكفارة بما يفعله) ❖
❖ (من المحظورات عمداً أو ناسياً) ❖

ما يفعله المحرم من محظورات الإحرام على ضربين :
أحدهما : يفعله عمداً ، والآخر يفعله ساهياً . فكل ما يفعل من ذلك على وجه السهو لا يتعلق به كفارة ولا فساد الحج إلا الصيد خاصة فإنه يلزمه فدائه عمداً كان أو ساهياً ، وما عداه إذا فعله عمداً لزمته الكفارة ، وإذا فعله ساهياً لم يلزمه شيء . فمن ذلك إذا جامع المرأة في الفرج قبلاً كان أو دبراً قبل الوقوف بالمشعر عمداً سواء كان قبل الوقوف بعرفة أو بعده قبل الوقوف بالمشعر فإنه يفسد حجته ، ويجب عليه المضى في قاصده ، وعليه الحج من قابل قضاء هذه الحجة سواء كانت حجته فرضاً أو تطوعاً ويلزمه مع ذلك كفارة وهي بدنة .

والمرأة إن كانت محللة لا يتعلق بها شيء ، وإن كانت محرمة فلا يخلو أن يكون مطاوعة له أو مكرهه عليه . فإن طأعته على ذلك كان عليها مثل ما عليه من الكفارة والحج من قابل ، وينبغي أن يفترقا إذا اتفقا إلى المكان الذي فعلا فيه ما فعلا إلى أن يقضى المناسك .

وحدّ الاقتراق ألا يخلو بأنفسهما إلا ومعهما ثالث ، وإن أكرهها على ذلك لم يكن عليها شيء ولا يتعلق به فساد حجتها ، ويلزم الرجل كفارة أخرى يتحمّلها عنها وهي بدنة أخرى . فأما حجة أخرى فلا يلزمه لأن حجتها ما فسدت ، وإن كان جماعه فيمادون الفرج كان عليه بدنة ولم يكن عليه الحج من قابل ، وإن كان الجماع في الفرج بعد الوقوف بالمشعر كان عليه بدنة وليس عليه الحج من قابل سواء كان ذلك قبل التحليل أو بعده وعلى كل حال .

وإذا قضى الحج في القابل فأفسد حجته أيضاً كان عليه مثل ما لزمه في العام الأول من الكفارة والحج من قابل لعموم الأخبار .

وإذا جامع أمته وهي محرمة وهو محل فإن كان إحرامها بإذنه كان عليه كفارة بتحمّلها عنها ، وإن كان إحرامها من غير إذنه لم يكن عليه شيء لأن إحرامها لم ينقذ

فإن لم يقدر على بدنة كان عليه دم شاة أو صيام ثلاثة أيام ، وإن كان هو أيضاً محرماً تعلق به فساد حجّه ، والكفارة مثل ما قلناه في الحرّ سواء ، وإذا وطئ بعد وطئ لزمته كفارة بكلّ وطئ سواء كفر عن الأوّل أو لم يكفر لعموم الأخبار ، ومن أفسد الحجّ وأراد القضاء أحرم من الميقات ، وكذلك من أفسد العمرة أحرم فيما بعد من الميقات والمفرد إذا حجّ . ثمّ اعتمر بعده فأفسد عمرته قضاها وأحرم من أدنى الحلّ .
والمتمتع إذا أحرم بالحجّ من مكّة ثمّ أفسد حجّه قضاها وأحرم من الموضع الذي أحرم منه .

ومتى جامع قبل طواف الزيارة كان عليه جزور . فإن لم يتمكن كان عليه بقرة فإن لم يتمكن كان عليه شاة .

ومتى طاف من طواف الزيارة شيئاً . ثمّ واقع أهله قبل إتمامه كان عليه بدنة وإعادة الطواف ، وإن كان يبقى من سعيه شيئاً . ثمّ جامع كان عليه الكفارة ، وبني على ما سعى ، وإن كان قد انصرف من السعي ظناً منه أنّه تمّمه . ثمّ جامع لم تلزمه الكفارة وكان عليه تمام السعي لأنّ هذا في حكم الساهی ، وإذا جامع بعد قضاء المناسك قبل طواف النساء كان عليه بدنة فإن كان قد طاف من طواف النساء شيئاً فإن أكثر من النصف بني عليه بعد الغسل ولم تلزمه الكفارة ، وإن طاف أقلّ من النصف لزمته الكفارة وأعاد الطواف .

ومتى جامع وهو محرم بعمره مبتولة قبل أن يفرغ من مناسكها بطلت عمرته و عليه بدنة والمقام بمكّة إلى الشهر الداخل . ثمّ يقضى عمرته ، ومن عبث بذكره حتّى أمّنى كان حكمه حكم من جامع على السواء في اعتبار ذلك قبل الوقوف بالمشعر في أنّه يلزمه الحجّ من قابل ، وإن كان بعده لم يلزمه غير الكفارة .

ومن نظر إلى غير أهله فأمنى فعليه بدنة ، وإن لم يجد بقرة فإن لم يجد فشاء . وإذا نظر إلى امرأته فأمنى أو أمّذى لم يكن عليه شيء إلا أن يكون نظر بشهوة فأمنى فإنّه يلزمه الكفارة وهي بدنة فإنّ مسّها بشهوة كان عليه دم بهريقه وإن لم ينزل ، وإنّ مسّها بغير شهوة لم يكن عليه شيء وإنّ أمّنى .

و من قبل إمرأته من غير شهوة كان عليه دم شاء ، وإن كان عن شهوة كان عليه جزور .

و متى لاعب إمرأته فأمنى من غير جماع كان عليه الكفارة و من يسمع لكلام إمرأة أو استمع على من يجامع من غير رؤية لهما فأمنى لم يكن عليه شيء ، و يجوز له أن يقبل المحرمات عليه من الأم و البنت .

وإذا حرم بحجة التطوع فوطئ قبل الوقوف بالمشعر في الفرج أفسدها ، وعليه الحج من قابل و بدنه على ما بينناه ، و عليه المضى في فاسدها فإن حصر قبل الوقوف وتحلل منها بهدى وعليه القضاء ، ويجزيه قضاء واحد عن إفساد الحج و عن الحصر . و الحيوان على ضربين : مأكول و غير مأكول . فالمأكول على ضربين : إنسي و وحشي . فالإنسي هو النعم من الإبل والبقر والغنم . فلا يجب الجزاء بقتل شيء منه و الوحشي هو الصيد المأكولة مثل الفزلان ، و حمر الوحش ، و بقر الوحش ، و غير ذلك فيجب الجزاء في جميع ذلك على ما نبيته بلا خلاف .

و ما ليس بمأكولة فعلى ثلاثة أضرب :

أحدها : لأجزاء فيه بالاتفاق ، و ذلك مثل الحية و العقرب و الفارة و الغراب و الحداة و الكلب و الذئب .

الثاني : يجب فيه الجزاء عند جميع من خالفنا ، ولا يصح لأصحابنا فيه ، والأولى أن نقول : لأجزاء فيه لأنه لا دليل عليه ، و الأصل براءة الذئبة و ذلك مثل المتولد بين ما يجب الجزاء فيه و مالا يجب فيه ذلك كالسباع ، وهو المتولد بين الضبع و الذئب و المتولد بين الحمام الأهل و حمار الوحشي .

والضرب الثالث : مختلف فيه و هو الجوارح من الطير كالبازي و الصقر و الشاهين و العقاب ، و نحو ذلك ، و السباع من البهائم كالأسد و النمر و الفهد و غير ذلك . فلا يجب الجزاء عندنا في شيء منه ، وقد روي أن في الأسد خاصة كبشاً (١) .

(١) روى في التهذيب باب الكفارة عن الخطاء المحرم ج ٥ ص ٣٦٦ الرقم ١٨٨ عن أبي سعيد الخدري قال ، قلت لأبي عبد الله عليه السلام : رجل قتل أسداً في الحرم . فقال ، عليه كبش يذبحه . وفي الكافي ج ٤ ص ٢٣٧ باب صيد الحرم و ما تجب فيه الكفارة الرقم ٢٦ .

و يجوز للمحرم قتل جميع الموزيات كالذئب و الكلب العقور و الفار و العقارب و الحيات ، و ما أشبه ذلك ، ولا جزاء عليه و له أن يقتل صغار السباع و إن لم يكن محظوراً منها ، و يجوز له قتل الذئاب و البراغيث و القمل إلا أنه إذا قتل القمل على بدنه لا شيء عليه و إن أزاله عن جسمه فعليه الفداء ، والأولى ألا يعرض له مالم يؤذيه .
و الصيد على ضربين :
أحدهما : له مثل مثل النعامة و حمار الوحش و الغزال فهو مضمون بمثله من البدنة و البقرة و الشاة .

و الثاني : لا مثل له مثل العاصير ، و ما أشبهها فهو مضمون بالقيمة . فماله مثل فظاهر القرآن يدل على أنه مخير بين ثلاثة أشياء : أحدها : إخراج المثل ، والثاني : أن يقوم و يشتري بقيمته طعاماً يتصدق به على كل مسكين نصف صاع .
والثالث : أن يصوم عن كل مدّين يوماً ، والذي رواه أصحابنا أنه يلزمه المثل فإن عجز عنه أخرج الطعام بدله ، و إن لم يقدر صام على ما بيناه ^(١) و الذي يقوم عندنا هو المثل دون الصيد نفسه .

و مالا مثل له مخير بين شيئين : أحدهما : يقوم به و يشتري به طعاماً و يتصدق به ،
و الثاني : يصوم عن كل مدّين يوماً و ماله مثل فمنصوص عليه بذكره .
و مالا مثل له على ضربين : أحدهما منصوص على قيمته ، و الآخر لا نص على قيمته فإنه يرجع إلى قول عدلين ، و يجوز أن يكون أحدهما قاتل الصيد .

إذا قتل نعامة كان عليه جزور فإن لم يقدر قوم الجزاء و فضّ ثمنه على الحنطة و تصدّق على كل مسكين نصف صاع على ما بيناه فإن زاد على إطعام ستين مسكيناً لم يلزمه أكثر منه ، و إن كان أقلّ منه فقد أجزأه فإن لم يقدر على إطعام ستين مسكيناً

(١) روى في التهذيب باب الكفارة عن الخطاء المحرم ج ٥ ص ٢٤١ الرقم ٩٦ عن أبي عبيدة عن أبي عبد الله عليه السلام قال ، إذا أصاب المحرم الصيد ولم يجد ما يكفر من موضعه لذي أصاب فيه الصيد قوم جزائه من النعم دراهم ثم قومت الدرهم طعاماً لكل مسكين نصف صاع فإن لم يقدر على الطعام صام لكل نصف صاع يوماً .

صام عن كل نصف صاع يوماً . فإن لم يقدر على ذلك صام ثمانية عشر يوماً .
 فإن قتل بقرة وحش أو حمار وحش فعليه دم بقرة . فإن لم يقدر قوتها وفض
 ثمنها على الطعام ، وأطعم كل مسكين نصف صاع . فإن زاد على إطعام ثلاثين مسكيناً
 لم يلزمه أكثر منه ، وإن نقص عنه لم يلزمه أكثر منه . فإن لم يقدر على ذلك صام عن
 كل نصف صاع يوماً ، وإن لم يقدر صام تسعة أيام .
 و من أصاب ظلياً أو ثعلباً أو إرباً كان عليه دم شاة فإن لم يقدر على ذلك قوم
 الجزاء و فض ثمنه على البر ، وأطعم كل مسكين منه نصف صاع . فإن زاد ذلك على
 إطعام عشرة مساكين لم يلزمه أكثر منه و إن نقص عنه لم يلزمه أكثر منه . فإن لم يقدر
 صام كفارة عن كل نصف صاع يوماً . فإن لم يقدر صام ثلاثة أيام .
 و من أصاب قطاة ، و ما أشبهها كان عليه حمل قد فطم و رعي من الشجر .
 و من أصاب يربوعاً أو قنفذاً أو ضباً ، و ما أشبهه كان عليه جدي ، و من أصاب
 عصفوراً أو صعوة أو قبرة و ما أشبهها كان عليه مد من طعام .
 و من قتل حمامة كان عليه دم لا غير إذا كان في الحل .
 فإن أصابها و هو محل في الحرم كان عليه درهم .
 فإن أصابها و هو محرم في الحرم كان عليه دم و القيمة .
 و إن قتل فرخاً و هو محرم في الحل كان عليه حمل .
 و إن قتله في الحرم و هو محل كان عليه نصف درهم .
 و إن قتله و هو محرم في الحرم كان عليه الجزاء أو القيمة .
 و إن أصاب بيض الحمام و هو محرم في الحل كان عليه درهم .
 فإن أصابه و هو محل في الحرم كان عليه ربع درهم .
 و إن أصابه و هو محرم في الحرم كان عليه الجزاء أو القيمة سواء كان حمام الحرم
 أو حماماً أهلياً غير أن حمام الحرم يشتري بقيمته علف لحمام الحرم ، والأهلي يتصدق
 بثمنه على المساكين .

و كل من كان معه شيء من الصيد وأدخله الحرم وجب عليه تخليته وزال ملكه عنه فإن أخرج و هلك كان عليه فداؤه ، فإن كان معه طير مقصوص الجناح تركه حتى ينبت ريشه ثم يخليه .

ولا يجوز صيد حمام الحرم ، وإن كان في المحل ومن تنف ريشة من حمام الحرم كان عليه صدقة يتصدق بها باليد الذي تنف بها ، ولا يجوز أن يخرج شيء من حمام الحرم من الحرم ، فإن أخرجه فعليه ردّه درهم فإن هلك كان عليه قيمته ، ويكره شراء القمارى ^(١) والدباسى ^(٢) بمسكة وإخراجهما منها .

ومن أغلق باباً على حمام من حمام الحرم وفراخ وبيض فهلكت فإن كان أغلق عليها قبل أن يحرم فعليه بكل طير درهم و لكل فرخ نصف درهم ، و لكل بيض ربع درهم ، وإن كان أغلق عليها بعد ما أحرم فعليه لكل طير شاة ، و لكل فرخ حملو لكل بيضة درهم .

ومن نفر حمام الحرم فإن رجعت فعليه دم شاة ، وإن لم ترجع فعليه لكل طير شاة . ومن دل على صيد قتل كان عليه فداؤه .

و إذا اجتمع جماعة محرمون على صيد فقتلوه فعلى كل واحد منهم فداء .

و إذا اشتروا لحم صيد فأكلوه لزم أيضاً كل واحد منهم فداء كامل .

و إذا رمى إثنان صيداً فأصاب أحدهما ، وأخطأ الآخر لزم كل واحد منهما الفداء .

و إذا قتل إثنان صيداً أحدهما محل والآخر محرم في الحرم كان على المحرم الفداء أو القيمة ، وعلى المحل القيمة ، ومن ذبح صيداً في الحرم وهو محل كان عليه دم لا غير .

(١) القمارى : جمع قمرى بالضم ، و هو طائر مشهور حسن الصوت أصغر من الحمام ،

وقيل ، هو الحمام الأزرق .

(٢) الدباسى ، يفتح الدال المهملة ، و يقال له الدبسى أيضاً بضم الدال طائر صغير

منسوب إلى دبس الرطب ، و هذا النوع قسم من الحمام البرى .

و إذا أوقد جماعة ناراً فوقع فيها طائر فإن قصدوا ذلك لازم كل واحد منهم فداء كمل ، و إن لم يقصدوا ذلك فعليهم كلهم فداء واحد .
و في فراخ النعامة مثل ما في النعامة ، وقد روي أن فيه من صفار الإبل (١) و الأحوط الأول .

و كل ما يصيبه المحرم من الصيد في الحل كان عليه الفداء لا غير ، و إن أصابه في الحرم كان عليه الفداء و القيمة معاً .
و من ضرب بطير الأرض وهو محرم فقتله كان عليه دم ، و قيمتان : قيمة لحمة الحرم ، و قيمة لاستخفافه به ، و عليه التعزير ، و من شرب لبن طيبة في الحرم كان عليه دم و قيمة اللبن معاً .

و ما لا يجب فيه دم مثل العصفور ، و ما أشبهه إذا أصابه المحرم في الحرم كان عليه قيمتان و ما يجب فيه التضعيف هو ما لم يبلغ بدنة . فإن بلغ ذلك لم يجز غير ذلك .
المحرم إذا تكرر منه الصيد لا يخلو أن يكون ناسياً أو متعمداً . فإن كان ناسياً تكررت عليه الكفارة ، و إن كان عامداً فلا أحوط أن يكون مثل ذلك ، و قد روي أنه لا يتكرر ذلك عليه ، و هو ممن ينتقم الله منه (٢) و المحرم إذا قتل سيدياً في غير الحرم كان عليه فداء واحد فإن أكله كان عليه فداء آخر .
المحل إذا قتل سيدياً في الحرم كان عليه فداؤه .

و إذا كسر المحرم قرني الغزال كان عليه نصف قيمته فإن كسر أحدهما فعليهم ربع القيمة فإن قعأ عينيده فعليهم القيمة . فإن قعأ إحداهما فعليهم نصف القيمة . فإن انكسر

(١) روى في التهذيب باب الكفارة عن الخطاء المحرم ج ٥ ص ٣٥٥ الرقم ١٤٧ عن علي بن جعفر قال ، سألت أخى عليه السلام عن رجل كسر بيض نعام وفي البيض فراخ قد تحرك فقال ، عليه لكل فرخ تحرك يعبر ينحرف في النحر .

(٢) روى في الاستبصار باب من تكرر منه الصيد ج ٢ ص ٢١١ الرقم ٣ عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : المحرم إذا قتل الصيد فعليه جزائه ، ويتصدق بالصيد على مسكين فإن عاد فقتل سيدياً آخر لم يكن عليه جزاء ، و ينتقم الله منه ، و النعمة في الآخرة .

إحدى يديه فعليه نصف قيمته . فإن كسرهما جميعاً فعليه قيمته ، وكذلك حكم الرجلين فإن قتله لم يكن عليه أكثر من قيمته واحدة .

و من رمى صيداً فأصابه ، و لم يؤثر فيه و مشى مستوياً لم يكن عليه شيء ، و ليستغفر الله فإن لم يعلم هل أثر فيه أم لا و مضى على وجهه لزمه الفداء ، و إن أثر فيه بأن رماه أو كسريده أو رجله . ثم رآه بعد ذلك ، وقد صلح كان عليه ربع الفداء ولا يجوز لأحد أن يرمى الصيد و الصيد يؤم الحرم و إن كان محلاً فإن رماه و أصابه و دخل في الحرم و مات فيه كان لحمه حراماً و عليه الفداء .

و من ربط صيداً بجنب الحرم فدخل الحرم صار لحمه و ثمنه حراماً ، ولا يجوز له إخراجه منه ، وقد روي أن من أصاب صيداً فيما بين البريد ، و بين الحرم كان عليه الفداء فإن أصاب شيئاً منه بأن قعاً عينه أو كسر قرنه فيما بين البريد إلى الحرم كان عليه صدقة ^(١) .

و المحل إذا كان في الحرم فرمى صيداً في الحل كان عليه الفداء و إن وقف صيداً في الحل و بعضه في الحرم فقتله إنسان ضمنه ، وكذلك إن كانت قوائمه في الحرم ورأسه في الحل إذا أصاب رأسه فقتله ضمنه ، وكذلك إن كانت قوائمه في الحل و رأسه في الحرم فرماه من الحل ، و أصاب رأسه فقتله ضمنه ، و من كان معه صيد فلا يحرم حتى يخليه ولا يدخل معه الحرم فإن أدخله زال ملكه عنه و عليه تخليته . فإن لم يفعل و مات لزمه الفداء . هذا إذا كان معه حاضراً فإن لم يكن معه حاضراً ، و كان في بلد لم يكن عليه شيء ولا يزول ملكه عنه .

إذا رمى صيداً فقتله ، و نفذ السهم إلى صيد آخر لزمه جزاء إن لاقته قتلها . و إن رمى طائراً فقتله فاضطرب فقتل فرخاً له أو كسريصاً كان عليه ضمانه لا أنه السبب فيه .

(١) روى في الكافي باب صيد الحرم و ما تجب فيه الكفارة ج ٥ ص ٢٣٢ الرقم ١ عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال ، إذا كنت حلالاً فقتلت الصيد في الحل ما بين البريد إلى الحرم فملكك جزاءه . فإن قعات عينه أو كسرت قرنه أو جرحته تصدقت بصدقة ،

فإذا قتل صيداً مكسوراً أو أعوراً ، فلا حوط أن يفديه بصحيح ، وإن أخرج مثله كان جازراً .

إذا قتل ذكراً جاز أن يفديه بأنثى ، وإن قتل أنثى جاز أن يفديه بذكر ، والأفضل أن يفدى الذكر بالذكر والأنثى بالأنثى .

جرح الصيد وإتلاف أعضائه مما لم يرد فيه نص معين فالذي نقوله : إنه مضمون بقيمته ، وهو فضل ما بين قيمته صحيحاً ومعيباً فيضمن ذلك من المثل مثال ذلك إذا جرح ظلياً قوّم صحيحاً ومعيباً فإذا كان بينهما عشر ضمن عشر المثل من الشاة .

وإذا جرح صيداً فلا يخلو من ثلاثة أحوال : إما أن يجرحه جراحة تسرى إلى نفسه فيلزمه جزاء مثله . فإن جرحه جراحة لا تسرى إلى نفسه إلا أنه يصير غير متمتع بعد أن كان متمتعاً مثل الظبي لا يقدر على العدو ، والطير لا يقدر على الطيران فهو مثل الأول يلزمه جزاء المثل ، وإن كان متمتعاً كما كان لزمه قيمته ما بين كونه صحيحاً ومعيباً على ما بيناه .

وإن غاب عن عينه فلا يدرى ما كان منه لزمه الجزاء على الكمال ، وقد بينا أن المثل المقوّم هو الجزاء دون الصيد فإذا أراد أن يقوّم الجزاء لزمه قيمته يوم يريد تقويمه ولا يلزمه أن يقوّم وقت إتلاف الصيد وما لا مثل له ليس بمنصوص عليه لزمه قيمته حال الإتلاف لأنها حال الوجوب عليه .

إذا أصاب المحرم بيض نعام فعليه أن يعتبر حال البيض فإن كان قد تحرك فيه الفرخ كان عليه عن كل بيضة بكارة من الإبل ، وإن لم يكن تحرك فعليه أن يرسل فحولة الإبل في أنائها بعدد البيض فما خرج كان هدياً لبيت الله . فإن لم يقدر فعليه عن كل بيضة شاة . فإن لم يقدر كان عليه إطعام عشرة مساكين . فإن لم يقدر صام ثلاثة أيام .

وإذا اشترى محلّ لمحرم بيض نعام فأكله المحرم فعلى المحلّ عن كل بيضة درهم وعلى المحرم عن كل بيضة شاة .

وإذا أصاب المحرم بيض القطا أو القبيح اعتبر حال البيض ، وإن كان تحرك فيها

فرخ كان عليه عن كل بيضة مخاض من الغنم ، وإن لم يكن تحرك فعليه أن يرسل فحولة الغنم في أنثائها بعدد البيض فما نتج كان هدياً لبيت الله . فإن لم يقدر كل حكمه حكم بيض النعام سواء ، وقد بينا ما يلزم بكسر بيض الحمام ، ويعتبر أيضاً حاله فإن تحرك فيه الفرخ لزمته عن كل بيضة شاة ، وإن لم يتحرك لم يكن عليه إلا القيمة حسب ما قد مناه ، وما يجب على المحرم من جزاء الصيد فإن كان حاجباً نحر أو ذبح بمنى بأي مكان شاء منه ، وإن كان معتمراً نحره بمكة قبالة الكعبة بالجزوة ، وإن نحر بمكة في غير هذا الموضع كان جازياً ، وما لم يلزم المعتمر في غير كفارة الصيد جاز أن ينحره بمنى ، وإن أخرج بدل ذلك الطعام فلا يخرج منه أيضاً إلا بمنى أو مكة حسب ما قلناه في الجزاء ، وإن أراد الصوم فيجوز أن يصومه حيث شاء .

وإذا كان المحرم راكباً فرمحت دابته أو رفت يديها أو عشت صيداً أو غيره مما يجب فيه الجزاء أو القيمة لزمه ذلك لعموم الأخبار في أن الراكب ضمن ما يكون من الدابة .

و من قتل صيداً ما خضاً وهو الحامل وجب عليه مثل من النعم ، فإن أراد تقويمه قوّم الماخض وتصدّق بقيمته طعاماً أو يصوم على ما قلناه .

وإذا ضرب صيداً حاملاً فالقت جنيناً حياً . ثم مات الجنين ومات الأم بعد ذلك لزمه جزاء المثل عن الأم ، و جزاء المثل عن الجنين مثله أو إن ألت الجنين حياً وعاشت الأم فلا شيء عليه في أحدهما فإن عاشت الأم ومات الجنين فعليه مثل الجنين ولا شيء في الأم ، وإن عاش الجنين ومات الأم فعليه مثل الأم ولا شيء عليه للجنين كل ذلك إذا لم يؤثر بضربه في الأم شيئاً فإن أثر فيها جراحاً لزمه بحسب ذلك ، وإن ضرب بطنها فالقت جنيناً ميتاً فعليه من الجنين ما نقص من قيمة الأم ينظر كم قيمتها حاملاً و قيمتها حايلاً بعد الإسقاط فيلزم ذلك في المثل على ما قلناه .

إذا أمسك محرم صيداً فجاء محل فذبحه يجب على المحرم الجزاء ، والمحل إن كان في الحل ليس عليه شيء لأنه ليس في الحرم فيلزمه قيمته ولا هو ملك للمحرم لأنه لا يملك الصيد فلا يلزمه قيمته على حال ، وأما إذا جاء محرم آخر فذبحه فقتله

لزم كل واحد منهما القيمة ، وإن أمسك محرم صيداً في الحرم فجاء محرم آخر فقتله لزم كل واحد منهما الجزاء والقيمة فإن قتل محلاً لزمته القيمة لا غير ، وقد بينا أن الجماعة المحرمين إذا اشتركوا في قتل صيد أنه يلزم كل واحد منهم الفداء وإن اشترك جماعة محلون في صيد الحرم لزم كل واحد منهم القيمة ، وإن قلنا : يلزمهم جزاء واحد كان قوياً لأن الأصل براءة النعمة .

وإذا اشترك محلون ومحرمون في قتل الصيد في الحل لزم المحرمين الجزاء ، ولم يلزم المحلّين ، وإن اشتركوا في الحرم لزم المحرمين الجزاء والقيمة ، والمحلّين جزاء واحد .

وإذا قتل المحرم صيداً مملوكاً لغيره لزمه الجزاء والقيمة لصاحبه قد بينا أن في الحمام شاة وفي فرخه ولد شاة .

وكلما هدروعب الماء فهو حمام مثل الفاخاة^(١) والورشان^(٢) والنعام^(٣) وغيرها من القماري والدياسي .

العب : أن يشرب الماء دفعة واحدة ولا يقطعه .

والهند : أن يواصل الصوت ، والعرب تسمي كل مطوق حماماً ، وما كان أصغر من الحمام من الصفور وغير ذلك مضمون القيمة .

والبط والوز والكركي يجب فيه شاة وهو الأحوط ، وإن قلنا فيه القيمة ، لأنه لا يصح فيه كان جازياً ، كل ما لا يؤكل لحمه لاضمان فيه من جوارح السباع والطيور إلا ما استثناء فإن رمى محل في الحل صيداً في الحرم فقتله لزمه جزاؤه ، وإن رماه في الحرم فقتله في الحل لزمه مثل ذلك فإن رماه في الحل فدخل السهم في الحرم وخرج منه ، وأصاب صيداً في الحل لزمه أيضاً على الرواية التي قلناها : إن صيد

(١) الفاخاة قال الجوهري ، وهي طير شوم .

(٢) والورشان ، الحمام الأبيض ، وقال بعض الاعلام ، الورشان : الحمام الأبيض ، والقماري ، الأزرق ، والدياسي : الأحمر . مجمع .

(٣) النعام ، طائر طويل العنق والرجلين اعقف المتقار أسود الجناحين ، وسائر .

الحرم مضمون فيما بين البريد والحرم (١).

وإذا أمسك محل حمامة في الحل ولها فرخ في الحرم فماتت الحمامة في يده ومات فرخها في الحرم فعليه ضمان الفرخ ، ولا شيء عليه في الأم لأن موت الفرخ كان سببه منه . فإن أمسك حمامة في الحرم وفراخها في الحل فماتت الحمامة ومات الفراخ لزمه ضمان الجميع لأنهم مات بفعل منه في الحرم إنا أشلا المحرم كلباً معلماً على سيد فقتله لزمه ضمانه سواء كان في الحل أو في الحرم . فإن كان في الحرم تخاضع عليه الفدية ، وإن كان في الحل لزمه جزاء واحد ، وإن كان محلاً في الحرم مثل ذلك .

الشجرة إذا كانت أصلها في الحرم وغصنها في الحل فعلم غصنها حكم أصلها في وجوب الضمان ، وإن كان أصلها في الحل وغصنها في الحرم فمثل ذلك . فإن كان على غصنها الذي في الحرم طائر فقتله المحرم أو المحل لزمه ضمانه لأن الطائر في الحرم ، وإن كان أصل الشجرة في الحرم وغصنها في الحل ، وعليه طائر لزمه أيضاً ضمانه .

إذا قتر صيداً فهلك من تنغيره أو أصابته آفة فأخذه جارح آخر لزمه ضمانه لأن الآفة كان بسببه .

صيد البحر كله لا ضمان فيه سمكاً كان أو غيره ، ويجوز أكله طريّة ومالحة إذا كان مما يجوز أكله .

إذا اصطاد المحرم صيداً لم يملكه وجب عليه تخليته . فإن تلف كان عليه ضمانه وكذلك لا يملكه بالهبة فإن قبله وجب عليه تخليته . فإن تلف ضمنه ، ولا يجوز ابتياع الصيد للمحرم ، ولا معاوضته ، ولا أخذه في الصداق ، ولا جميع أنواع التمليك بكل حال .

إذا انتقل الصيد إليه بالميراث لا يملكه ، ويكون باقياً على ملك الميت إلى أن يجعله فإنما حل ملكه ويقوى في نفسه أنه إن كان حاضراً معه فإنه ينتقل إليه وبزول ملكه عنه . وإن كان في بلده يبقى في ملكه . إنا وهب محل لمحرم صيداً لم يملكه ولا لدان يقبله فإن قبله وتلف في يده من غير تفريط لزمه الجزاء ، ولا قيمة عليه لصاحبه وعليه

ردّه إلى صاحبه فإنّه أحوط . فإن وهب محرم صيداً لمحلّ اصطاده في حال إحرامه لم يصحّ لأنّه وهب ما لا يملكه فإن كان في ملكه . ثمّ أحرم وهو معه كان مثل ذلك . وإن كان في بلد له لم يزل ملكه وصحت هبته .

وإذا أحرم ومعد صيد زال ملكه عنه ، ولا يجوز له التصرف فيه ، ويجب عليه إرساله . فإن لم يفعل وتلف ضمنه . وإن أتلّفه غيره عليه من المحلّين لم يلزمه قيمته لأنّه قد زال ملكه ، وما يملكه في بلد لا يزول ملكه عنه فمن أتلّفه كان ضامناً لقيّمته له . إذا باع محلّ صيداً من محلّ . ثمّ أحرم البايع ، وفلس المبتاع لم يكن له أن يختار عين ماله من الصيد لأنّ ذلك لا يملكه . في جرادة تمرّة أو كفّ من طعام ، وفي الكثير منه دم ، وفي الدبا مثله لعموم الأخبار .

الراكب إذا وطئ دابّته جراداً لزمه فداؤه وكذلك إذا كان سابقاً أو قايماً ، وإن كان الجراد منفرداً في الطريق لا يمكن السلوك إلّا بوطيه لاشيء فيه . جراد الحرم لا يجوز أخذه للمحلّ فإن أخذه لزمه جزاؤه .

إذا كسر بيض ما يؤكل لحمه من الطيور غير ما ذكرناه من المنصوص عليه كان عليه قيمته .

إذا أخذ البيض وتركه تحت طير أهلى ففقد وخرج الفرخ سالماً وعاش لاشيء عليه وإن فسد فعليه قيمته ، وإن أخذ بيضة طير أهلى فحضرته تحت الصيد فإن خرج الكلّ صحيحاً وعاش لاشيء عليه .

وإن فسد الجميع فعليه ضمانه .

وإن فسد بعضه فعليه ضمان ما فسد .

وإن باع صيد في الحرم في دار إنسان فنقل البيض من موضع إلى موضع فنفر الصيد فلم يحضره فعليه ضمانه .

فإن باع على فراشه فنقله فلم يحضره الصيد لزمه أيضاً ضمانه لعموم الأخبار . إذا كسر المحرم بيضاً لم يجز له أكله ولا لمحلّ .

المتولّد بين ما يؤكل لحمه ، وما لا يؤكل لحمه قد قلنا: إنّه لاجزاء في قتله ، ولا

يحلّ أكله ، وإن كان متولداً بين شيئين مختلفين يؤكل لحمهما وجب فيه الجزاء .
إذا أراد تخليص صيد من شيء وقع فيه من شبكة أو حبل أو شقّ حائط أو غير ذلك
فمات في التخليص لزمه الجزاء لعموم الأخبار .

إذا خرج الصيد وبقى في يده و مات حتف أنفه لزمه ضمانه ، وكذلك إن قتله
غيره لزمه ضمانه ، وإن قتله جرح آخر لزمه ضمانه .

إذا جرح الصيد أو قتله . ثمّ أخذه و سقاه و أطعمه فنبت ريشه و برأ جراحه و
عاد إلى حال السلامة لزمه ما بين قيمته صحيحاً و متوقفاً قد نبت ريشه ، و مجروحاً قد
اندمل جرحه ، و إذا أطعمه حتّى اندمل جرحه أو نبت ريشه وبقى غير متمتع لزمه
ضمان جميعه .

إذا قتل المحرم ماشكّ في كونه صيداً و غير صيد لا تجب عليه الجزاء لأنّ الأصل
براءة الذمّة .

وكلّ صيد يكون في البرّ ، و البحر معاً . فإن كان ممّا يبيض و يفرخ في البحر
فلا بأس بأكله ، وإن كان ممّا يبيض و يفرخ في البرّ لم يجز صيده ولا أكله .

و من قتل زنبوراً أو زناييراً خطأ لشيء عليه فإن قتل عمداً تصدّق بما استطاع ، و
يجوز ذبح الدجاج الحبشى للمحرم ، و في الحرم إذا اضطرّ إلى أكل الميتة و الصيد
أكل الصيد و فداءه ، ولا يأكل الميتة . فإن لم يتمكّن من الفداء جاز له أكل الميتة
إذا ذبح المحرم صيداً في غير الحرم أو ذبحه محلّ في الحرم لم يجز أكله لأحد و كان
بحكم الميتة .

من قلم ظفراً من أظفاره فعليه مدّ من طعام ، وكذلك الحكم فيما زاد عليه فإذا
قلم أظفار يديه جميعها كان عليه دم شاة ، فإن قلم أظفار يديه و رجليه جميعاً في مجلس
واحد لزمه دم واحد ، و إن كان في مجلسين فعليه دمان ، و من أفتى غيره بتقليم ظفر فقلّمه
المستفتى فأدمى إصبعه لزم المفتى دم شاة .

و من حلق رأسه لأنّى فعليه دم شاة أو صيام ثلاثة أيّام أو يتصدّق على ستة

مساكين كل مسكين مد من طعام ، وقد روي عشرة مساكين ، و هو الأحوط ^(١) و من ظلل على نفسه فعليه دم يهريقه ، و من جادل مرة أو مرتين صادقاً فليس عليه شيء واستغفر الله .

فإن جادل ثلاث مرات فصاعداً فعليه دم شاة ، و إن جادل مرة كاذباً فعليه دم شاة ، و إن جادل مرتين كاذباً فعليه دم بقرة ، و إن جادل ثلاث مرات كاذباً لزمه بدنة . و من نحي عن جسمه قملة فرمى بها أو قتلها كن عليه كف من طعام ، و يجوز أن يحولها من موضع من جسده إلى موضع آخر ولا بأس بنزع القراد عن بدنة و عن بعيره .

و إذا مس المحرم لحيته أو رأسه فوق وقع منهما شيء من شعره كن عليه أن يطعم كفاً من طعام أو كفتين . فإن سقط شيء من شعر رأسه أو لحيته لمسه لهما في حال الوضوء فلا شيء عليه .

إذا تنف إبطيه فعليه أن يطعم ثلاثة مساكين . فإن اتنف إبطيه معاً لزمه دم شاة ، و من لبس مخيطاً أو أكل طعاماً لا يحل له أكله لزمه دم شاة ، و من قلع ضره كن عليه دم .

و إذا استعمل دهنًا طيباً لزمه دم ، و إن كن في حال الضرورة من لبس الخفين أو الشمشك من غير ضرورة لزمه دم .

الطيب ممنوع منه للمحرم ابتداءً واستدامته و سواء كن مصبوغاً به كالزعفر و المسك و المعنبر أو مغموساً فيه كما يغمس في ماء الكافور ، و ماء الورد أو مبخراً به مثل الندى والعود . فإن خالفه لزمه الفداء .

(١) روى في التهذيب باب الكفارة عن الخطاء المحرم ج ٥ ص ٣٣٣ الرقم ٦١ عن عمر بن يزيد عن أبي عبد الله عليه السلام قال ، قال الله تعالى في كتابه « فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك » فمن عرض له أذى أو وجع فتعاطى مالا ينبي ، للمحرم إذا كان صحيحاً فالصيام ثلاثة أيام و الصدقة على عشرة مساكين يشبعهم من الطعام و النسك شاة يذبحها فيأكل و يطعم وإنما عليه واحد من ذلك .

فأما ما غمس في ماء الفواكه الطيبة كالأترج والتفاح وغير ذلك فلا بأس به ، وما ليس بطيب مثل المشق وهو المغرة أو الصفر فإنه يكره ، ولا يتعلق به الفداء ولا يجوز لبس السواد على حال فإن خالفه لزمه الفداء من خضبرأسه أو طيبه لزمه الفداء كمن غطاه بثوب بلا خلاف ، وإن غطاه بصابة أو مرهم بجبر أو قرطاس مثل ذلك . فإن طلى جسده أو ألزق عليه قرطاساً أو مرهماً لم يكن عليه شيء . فإن كان الدواء فيه طيب لزمه الفداء في أي موضع استعمله ، وإن حمل على رأسه شيئاً غطى رأسه لزمه الفداء فإن غطاه بيده أو شعره لم يكن عليه شيء ، وإن ارتمس في الماء لزمه دم لأنه غطى رأسه .

إذا احتاج المحرم إلى لبس ثوب لا يحل له لبسه لبرد أو حر أو يغطي الرأس لمثل ذلك فعل وفداً ، ولا إثم عليه بلا خلاف . اللبس والطيب والحلق وتقليم الأظفار كل واحد من ذلك جنس مفرد إذا جمع بينهما لزمه عن كل جنس فدية سواء كان ذلك في وقت واحد أو أوقات متفرقة ، وسواء كفر عن ذلك الفعل أولم يكفر ولا يتداخل إن تداخلت وكذلك حكم الصيد .

فأما جنس واحد فعلى ثلاثة أضرب :

أحدها : إتلاف على وجه التعديل مثل قتل الصيد فقط لأنه يعدل به ، ويجب فيه مثله ، ويختلف بالصغر والكبر ، فعلى أي وجه فعله دفعة أو دفتين أو دفعة بعد دفعة ففي كل صيد جزاء بلا خلاف .

الثانية : إتلاف مضمون لأعلى سبيل التعديل ، وهو حلق الشعر ، وتقليم الأظفار فقط فهما جنسان . فإن حلق أو قلم دفعة واحدة فعليه فدية واحدة فإن جعل ذلك في أوقات حلق بعضه بالفداة ، وبعضه الظهر والباقي العنق فعليه لكل فعل كفارة . الثالث : وهو الاستمتاع باللباس والطيب والقبلة . فإن فعل ذلك دفعة واحدة لبس كل ما يحتاج إليه أو تطيب بأنواع الطيب أو قبل وأكثر منه لزمه كفارة واحدة . فإن فعل في أوقات متفرقة لزمته عن كل دفعة كفارة سواء كفر عن الأول أو لم يكفر .

يستحب للمحرم إذا أفسى وتطيب أن يكلف محلاً غسله ولا يباشره بنفسه. فإن
بأشره بنفسه فلا شيء عليه .

والطيب على ضربين :

أحدهما: تجب فيه الكفارة ، وهي الأجناس الستة التي ذكرناها: المسك والعنبر
والكافور والزعفران والعود والورس .

والضرب الآخر : فعلى ثلاثة أضرب :

أوّلها : ينبت للطيب ، ويتخذ للطيب مثل الورد ، والياسمين والخبزي^(١)
والكاذي^(٢) والنيلوفر فهذا مكروه لا يتعلق باستعماله كفارة .

وثانيها : لا ينبت للطيب ولا يتخذ منه الطيب مثل الفواكه كالفتحاح ، والسفرجل
والنارج ، والأترج^(٣) ، والدارصيني ، والمصطكى ، والزيجيل ، والشيخ^(٤) و
القيصوم^(٥) والاذخر^(٦) وحبق الماء^(٧) ، والسعد^(٨) كل ذلك لا يتعلق به كفارة
ولا هو محرّم بلاخلاف ، وكذلك حكم أنوارها وأورادها وكذلك ما يعتصر منها من
المياه ، والأولى تجنب ذلك للمحرم .

الثالث : ما ينبت للطيب مثل الريحان الفارسي لا يتعلق به كفارة ، ويكره
استعماله ، وفيه خلاف .

(١) الخبزي قال في مجمع البحرين ، والخباز بالضم : نبت معروف ، وفي لغة العبازي
بأنف التأنيث كالخزامي .

(٢) الكاذي : شجر كالنخلة له ورد يطيب به الدهن .

(٣) والأترج بضم الهمزة وتشديد الجيم : فاكهة معروفة الواحد أترجة ، وفي لغة
ضعيفة : أترج . المصباح .

(٤) قال الجوهري : الشيخ نبت

(٥) والقيصوم - ر فيقول - من نبات البادية معروف .

(٦) الاذخر بكسر الهمزة والفاء ، نبات معروف ذكي الريح وإذا جف أبيض .

(٧) والحبق بالتحريك ، أى النمناع .

(٨) والسعد بضم السين : طيب معروف بين الناس مجمع البحرين .

الدهن الطيب أو ما فيه طيب يحرم استعماله و يتعلق به الفدية ، و ما ليس بطيب مثل الشيرج ^(١) و السمن و غيرهما يجوز أكله ولا يجوز الإدهان به لا في الرأس ولا في الجسد .

من أكل شيئاً فيه طيب لزمته الكفارة سواء مسته النار أو لم تمسه . الحناء ليس من الطيب .

إن مس طيباً متعمداً رطباً كالغالية و المسك و الكافور إذا كن مبلولاً أو في ماء ورد أو دهن طيب ففيه الفدية في أي موضع من بدنه كن ظاهراً أو باطناً و كذلك لو سعط به ^(٢) أو حقن به ، و إن كان يابساً غير مسحوق و علق يده فليه الفدية ، و إن لم يعلق فلا شيء عليه .

خلق ^(٣) الكعبة لا يتعلق به فدية عامداً أو ناسياً .

يكره للمحرم القعود عند العطار الذي يباشر العطر . فإن جاز عليه أمسك على أنفه ، و كذلك يكره الجلوس عند الرجل المتطيب إذا قصد ذلك غير أنه لا يتعلق به فدية ، ولا يجوز أن يجعل الطيب في خرقه و يمسسه . فإن فعل لزمته الفدية ، ولا بأس بشراء الطيب .

ومن حلق و تطيب لزمته فديتان . فإن حلق بمقدار ما يقع عليه اسم الخلق لزمته الفدية ، فإن كان أقل من ذلك تصدق بما شاء .

يجوز للمحرم أن يحلق رأس المحل ، ولا يجوز له أن يحلق رأس المحرم ، ولا يجوز للمحل أن يحلق رأس المحرم . فإن خالفا لم يلزمهما الفدية لأن الأصل براءة الذمة سواء كان بأمره أو بغير أمره مكرهاً كان المحرم أو مختاراً ساكناً . فإن كان المحرم أمره أو أذن له فيه لزم المحرم الفداء .

(١) الشيرج يفتح الشين كجعفر ، دهن السمسم .

(٢) سعطه الدواء : أدخله في أنفه .

(٣) الخلق ، قال في المصباح المنير : الخلق مثل رسول ما . يتعلق به من الطيب ، وقال

بعض الفقهاء ، و هو ما يع و فيه صفة .

يجوز للمحرم أن يحتجم أو يقتصد ويدخل الحمام ، ويزيل عن نفسه الوسخ و يفتسل بعد أن لا يرتس في الماء فإن سقط منه شعر عند الاغتسال لم يلزمه شيء .
شجر الحرم مضمون إلا الاذخر فإن أنبتته الله ، و ما أنبتته آدميتون من شجر الفواكه كلها غير مضمون ، و ما أنبتته الله تعالى في الحل إذا قلعه المحل و نقله إلى الحرم ثم قطعه فلا ضمان عليه ، و ما أنبتته الله تعالى إذا نبت في ملك الإنسان جاز له قلعه ، وإنما يجوز قلع ما ينبت في المباح .

والضمان في الشجرة الكبيرة بقرة ، و في الصغيرة شاة ، وفي غصن من أغصانها القيمة ولا يجوز أن يأخذ من أغصان الشجر الممنوع منه ولا من ورقه ، و من قلع شجرة من شجر الحرم و غرسها في غيره فعليه أن يردّها إلى مكانها . فإذا فعل نظر فإن عادت إلى ما كانت لم يلزمه شيء وإن لم تعد وجفت لزمه ضمانها .

و حشيش الحرم ممنوع من قلعه فإن قلعه أو شيئاً منه لزمته قيمته ، ولا بأس أن تخلّى إلا بل ترعى . ويجوز إخراج ماء زمزم من الحرم متبركاً به . صيد الحرم محرّمهما صيد عنه بين الحرمين ، وشجره ممنوع منه ما بين ظلّ عائر إلى ثور ، وقيل : وغير غير أنه لا يتعلق بذلك كله ضمان .

صيد وج^(١) بلد باليمن غير محرم ولا مكروه و كذلك حرم الأئمة عليهم السلام ومشاهدهم لا يحرم شيء من صيده ولا قلع شجره ، وإن كان الأولى تركه .
وحد الحرم بمكة الذي لا يجوز قلع شجره بريد في بريد . إذا جنّ بعد إحرامه ففعل ما يفسد الحج من الوطء لم يفسد لأنّه مثل الناسي ، و لقوله : رفع القلم عن المجنون حتى يفيق .

فأما الصيد خاصة فإنّه يلزمه الجزاء لأنّ حكم العمد والنسيان فيه سواء ، و ما عدا الصيد ممّا يتعلق به كفارة لا يتعلق عليه بها شيء .

(١) قوله سيدنا محمد بن إدريس - عليه الرحمة - في السرائر ، سمعت بعض مشايخنا يصحف ذلك و يجمل الكلمتين كلمة واحدة . فيقول ، سيدوح بالعاء المهمة . فأردت إيراده لكلا يصحف . اعلم أن وجاً بالجمع المشدودة بلد بالطائف لا باليمن . انتهى .

إذا جعل الرجل والمرأة في رأسه زيبقاً وهو حلال .
فقتل القمّل بعد إحرامه لم يكن عليه شيء ، وكذلك إن رمى صيداً ، وهو
حلال فأصاب الصيد وهو محرم لم يلزمه شيء ، ومتى جعل ذلك في رأسه بعد الإحرام
فقتل القمّل لزمه الفداء .

❖ (فصل : في ذكر دخول مكة والطواف بالبيت) ❖

المتّمتّع يجب عليه أولاً دخول مكة ليطوف بالبيت ويسمى ويقصر . ثم ينشئ
الإحرام بالحج من المسجد على ما بينته ، والقارن والمفرد لا يجب عليهما ذلك لأن الطواف
والسعي إنما يلزمهما بعد الموقفين وتزول معنى وقضاء بعض المناسك بها لكن يجوز لهما
أيضاً دخول مكة والمقام على إحرامهما حتى يخرجوا إلى عرفات فإن أرادا الطواف
بالبيت استحباً فاعلا غير أنهما كلما فرغا من طواف وسمى عقد إحرامهما بالتلبية على
ما بيناه .

ولا يجوز لأحد أن يدخل مكة إلا محرماً إما بحج أو عمره ، وقد روي جواز
دخولها بغير إحرام للحطابة والمرضى ^(١) .

ومن أراد دخول مكة استحب له الفصل إن أمكنه ذلك فإن لم يتمكن أجزأه
إلى بعد الدخول ثم ينقل إما من بثر ميمون أو فتح ^(٢) فإن لم يتمكن اغتسل من منزله
ومن أراد الدخول إلى الحرم فليضع شيئاً من الأذخر لطيب الفم ، وإذا أراد دخول
مكة دخلها من أعلاها وإذا أراد الخروج خرج من أسفلها ، ويستحب أن يدخلها حافياً
ماشياً على سكينه وقار .

ومتى اغتسل لدخول مكة ثم نام قبل دخولها أعاد الفصل استحباً ، وإذا أراد
دخول المسجد الحرام جدد غسله آخر لدخول المسجد وليدخله من باب بني شيبه حافياً
على سكينه وقار فإذا انتهى إلى الباب قال : السلام عليك أيها النبي ورحمة الله و

(١) روى في الوسائل الباب ٥١ من أبواب الاحرام الحديث ٢ من رقعة بن موسى

قال : قال أبو عبد الله (ع) ، إن الحطابة والمجئبة إتوا النبي (ص) فألوه فاذن لهم أن يدخلوا حلالاً

(٢) الفتح بفتح أوله وتشديد ثانيه ، بئر قريب من مكة على فرسخ . مجمع

بركاته . إلى آخر الدعاء الذي ذكرناه في تهذيب الأحكام ، وأول ما يبده به إذا دخل المسجد الحرام الطواف بالبيت إلا أن يكون عليه صلاة فائتة فريضة فإنه يبده بالصلوة أو يكون قد دخل وقت الصلوة فإنه يبده أولاً بالصلوة أو وجد الناس في الجماعة فإنه يدخل معهم فيها ، وكذلك إن خاف فوت صلاة الليل أو فوت ركعتي الفجر فإنه يبده بذلك أولاً فإذا فرغ من ذلك بده بالطواف .

فإذا شرع في الطواف ابتدء من الحجر الأسود فإذا دنى منه رفع يديه وحمد الله وثنأ عليه صلى على النبي ﷺ وسأله أن يتقبل منه ويستلم الحجر بجميع يديه فإن لم يمكنه إلا ببعضه كان جائزاً فإن لم يقدر استلمه بيده فإن لم يقدر أشار إليه . وقال: أما تاتي أدبتها وميثاقى تعاهدته لتشهدلى بالموافاة اللهم تصديقاً بكتابتك . إلى آخر الدعاء . ثم يطوف بالبيت سبعة أطواف ويقول في طوافه : اللهم إئتني أسئلك باسمك الذي يمشى به على ظلال الماء كما يمشى به على جدد الأرض . إلى آخر الدعاء .

وكلما انتهى إلى باب الكعبة صلى على النبي ﷺ ودعا فإذا أتى مؤخر الكعبة وبلغ الموضع المعروف بالمستجار دون الركن اليماني في الشوط السابع بسط يده على الأرض وألقى خده وخطه بالبيت وقال : اللهم البيت بيتك والعبد عبدك . إلى آخر الدعاء ، فإن لم يتمكن من ذلك لم يكن عليه شيء فإن جاز الموضع . ثم ذكر أنه لم يلتزم لم يكن عليه الرجوع . ويتم طوافه سبعة أشواط ويختم بالحجر كما بده به .

ويستحب استلام الأركان كلها وأشدّها تأكيداً الركن الذي فيه الحجر ، وبعده الركن اليماني فإنه لا يترك استلامهما مع الاختيار فإن كان مقطوع اليد استلم الحجر بموضع القطع . فإن كان مقطوعاً من المرفق استلمه بشماله ، وقد زوى أنه يدخل إزاره تحت منكبه الأيمن ويجعله على منكبه الأيسر ويسمى ذلك اضطباعاً . ويستحب أن يرمّل ثلاثاً ويمشى أربعاً في الطواف ، وهذا في طواف القدوم فحسب اقتداء بالنبي ﷺ لأنه كذلك فعل رواه جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر عن جده . وليس على النساء والمرضى رمل ، ولا على من يتحمل أو يتحمل الصبي ويطوف به . والدنو من البيت أفضل من التباعد عنه ، وينبغي أن يكون طوافه فيما بين المقام و

البيت ولا يجوز . فإن جاز المقام وتباعد عنه لم يصح طوافه ، وينبغي أن يكون طوافه على سكون لا سرعة فيه ولا إبطاء ، ويجب أن يطوف بالبيت والحجر معاً فإن سلك الحجر لم يجزه ، وإن مشى على نفس أساس البيت فطاف لم يجزه ، وإن مشى على حائط الحجر مثل ذلك لا يجزيه .

إذا طاف بالبيت مستديراً الكعبة لا يجزيه ، وكذلك إن طاف بالبيت مقلوباً لم يجزه وهو أن يجعل يساره إلى المقام لأنه يجب أن يجعل يمينه إلى المقام ويساره إلى البيت ويطوف به فتمت خالف لم يجزه ، ومن شرط صحة الطواف الطهارة . فإن طاف به جنباً أو على غير وضوء لم يجزه وعليه إعادة الطواف إن كان طواف فريضة ، وإن كان طواف نافلة تطهر وصلى ولا إعادة عليه ، وإن أحدث في طواف الفريضة وقد طاف به . فإن كان قد طاف أكثر من النصف تطهر وتمم ما بقي ، وإن أحدث قبل النصف أعاد الطواف من أوله .

ومن ظن أنه على وضوء وطاف ثم ذكر أنه كان محدثاً تطهر وأعاد الطواف . ومن زاد في طواف الفريضة حتى طاف ثمانية أشواط عامداً أعاد الطواف . وإن شك فيما دون السبعة ولا يدري كم طاف أعاد الطواف من أوله ، وكذلك إن شك بين الستة والسبعة والثمانية أعاد . وإن شك بين السبعة والثمانية قطع ولا شيء عليه . ومن شك بعد إنصرافه في عدد الطواف لم يلتفت إليه .

ومن نقص طوافه ، ثم ذكر تمم ما نقص إذا كان في الحال ، وإن انصرف فإن كان طاف أكثر من النصف تمم ، وإن كان طاف أقل من النصف ثم ذكر بعد إنصرافه أعاد من أوله .

فإن لم يذكر حتى يرجع إلى أهله أمر من يطوف عند ، ومن شك فيما دون السبعة في النافلة بنى على الأقل ، وإن زاد في الطواف في النافلة تمم إسبوعين ، ولا يجوز القرآن في طواف الفريضة ، ويجزى ذلك في النافلة ، وينبغي ألا ينصرف إلا على وتر مثل أن تمم ثلاثة أسابيع .

ومن ذكر أنه قص شيئاً من الطواف في حال السعي قطع السعي ورجع فإن كان طاف أكثر من النصف تمّ الطواف ورجع فتمّ السعي ، وإن كان أقلّ من النصف أعاد الطواف . ثمّ استأنف السعي .

ومن زاد في الطواف تاسياً تمّ إسبوعين وصلى بعدهما أربع ركعات يصلي ركعتين عند الفراغ من الطواف لطواف الفريضة ويمضي ويسعى فإذا فرغ من السعي عاد فصلى ركعتين أخرتين .

ومن ذكر في الشوط الثامن قبل أن يبلغ الركن أنه طاف سبعا قطع الطواف ، وإن جاوز . ثمّ ذكر تمّ إسبوعين على ما بيناه .

ومن قطع طوافه بدخول البيت أو بالسعي في حاجة له أو لغيره فإن كان جاوز النصف بنى عليه ، وإن لم يكن جاوز النصف ، وكان طواف الفريضة أعاد وإن كان طواف نافلة بنى عليه .

ومن كان في الطواف قد دخل وقت الصلوة قطعه وصلى ثمّ تمّ الطواف من حيث انتهى إليه ، وكذلك من كان في الطواف وتضيّق عليه وقت الوتر فإن قارب طلوع الفجر أو طلع عليه الفجر أوتر وصلى الفجر ثمّ بنى على طوافه .

والمرضى على ضربين : أحدهما يقدر على إمساك طهارته ، والآخر لا يقدر عليه . فالأول يطاق به ولا يطاق عنه ، والثاني : ينتظر به زوال المرض . فإن صلح طاف بنفسه ، وإن لم يصلح طيف عنه ، وصلى هو الركعتين وقد أجزأه .

وإذا طاف أربعة أشواط ثمّ اغتسل انتظر به يوم أو يومان فإن صلح تمّ طوافه وإن لم يصلح أمر من يطوف عنه مابقي وصلى هو الركعتين ، وإن كان طوافه أقلّ من ذلك وبرأ أعاد الطواف من أوله ، وإن لم يبرء أمر من يطوف عنه إسبوعاً .

ومن حل غيره فطاق به ونوى لنفسه الطواف أجزأه عنهما .

ولا يطوف الرجل بالبيت إلا مختولاً ، ويجوز ذلك للنساء .

ولا يجوز أن يطوف وفي ثوبه شيء من النجاسة . فإن لم يعلم ورأى في خلال الطواف النجاسة رجع ففصل ثوبه . ثمّ عاد فتمّ طوافه . فإن علم بعد فراغه من الطواف

مضى طوافه وصلى في ثوب طاهر ، وحكم البدن وحكم الثوب سواء .
و يكره الكلام في حال الطواف إلا بذكر الله وقراءة القرآن ، و يكره إشاد
الشعر في حال الطواف .

ومن نسي طواف الزيارة حتى يرجع إلى أهله و واقع أهله كان عليه بدنة و
الرجوع إلى مكة وقضاء طواف الزيارة ، و إن كان طواف النساء ، و ذكر بعد رجوعه
إلى أهله جاز أن يستنيب غيره فيه ليطوف عنه فإن أدركه الموت قضا عنه وليه .
ومن طاف بالبيت جاز له أن يؤخر السعي إلى بعد ساعة ، ولا يجوز أن يؤخر
ذلك إلى غد يومه .

ولا يجوز تقديم السعي على الطواف فإن قدم سعيه على الطواف فعليه أن يطوف
ثم يعيد السعي .

المتمتع إذا أهدى الحج لا يجوز له أن يطوف و يسعى إلا بعد أن يأتي منى و
يقف بالموقفين إلا أن يكون شيخاً كبيراً لا يقدر على الرجوع إلى مكة أو مرضاً أو
إمرأة تخاف الحيض فيحول ذلك بينها وبين الطواف فلا بأس بهم أن يقدموا طواف
الحج و السعي .

و أما المفرد والقارن فإنه يجوز لهما أن يقدموا الطواف قبل أن يأتياعرفات.
و أما طواف النساء فلا يجوز إلا بعد الرجوع عن منى مع الاختيار . فإن كان
هناك ضرورة تمنعه من الرجوع إلى مكة أو امرأة تخاف الحيض جاز لهما تقديم طواف
النساء . ثم يأتيان الموقفين ومنا و يقضيان المناسك ، و يذهبان حيث شاء .

ولا يجوز تقديم طواف النساء على السعي فمن قدمه عليه كان عليه إعادة طواف
النساء ، و إن قدمه ناسياً أو ساهياً لم يكن عليه شيء ، وقد أجزأه .

و ينبغي أن يتوكل الإنسان عند الطواف بنفسه . فإن عول على صاحبه في تعديده
كان جازياً ، ومتى شككاً جميعاً أعاد الطواف من أوله ، ولا يطوف الرجل وعليه برطلة .
ويستحب للإنسان أن يطوف بالبيت ثلاثمائة وستين إسبوعاً بعدد أيام السنة .
فإن لم يتمكن طاف ثلاث مائة وستين شوطاً . فإن لم يتمكن طاف ما يتمكن منه .

ومن فترأن يطوف على أربع وجب عليه إسبوعان : إسبوع ليديه وإسبوع لرجليه .
وطواف النساء فريضة في الحج على اختلاف ضروبه ، وفي العمرة المبتوتة ، وليس
بواجب في العمرة التي يتمتع بها إلى الحج على الأشهر في الروايات ، وإن مات من
وجب عليه طواف النساء كن على وليه القضاء عنه ، وإن تركه وهو حي كان عليه القضاء
فإن لم يتمكن من الرجوع إلى مكة جاز أن يأمر من ينوب عنه فيه فأذا طاف النائب
عنه حلت له النساء .

وطواف النساء فريضة على الرجال والنساء والصبيان والبالغين والشيخوخ
النخيان لا يجوز لهم تركه على حال . فإذا فرغ من طوافه أتى مقام إبراهيم عليه السلام
وصلى فيه ركعتين يقرأ في الأولى منهما الحمد وقل هو الله أحد ، وفي الثانية الحمد و
قل بآيتها الكافرون .

و ركعتا طواف الفريضة فريضة مثل الطواف على السواء ، و موضع المقام حيث
هو الساعة .

ومن نسي هاتين الركعتين أو صلاهما في غير المقام . ثم ذكرهما عاد إلى المقام و
صلى فيه ، ولا يجوز له أن يصلى في غيره . فإن خرج من مكة وقد نسي ركعتي الطواف
فإن أمكنه الرجوع إليها رجع ، وصلى عند المقام ، وإن لم يمكنه الرجوع صلى
حيث ذكره ، ولا شيء عليه .

و إذا كان في موضع المقام زحام جاز أن يصلى خلفه . فإن لم يتمكن صلى
بجاءه .

و وقت ركعتي الطواف إذا فرغ منه أي وقت كان من ليل أو نهار سواء كان بعد
العصر أو بعد الغداة إلا أن يكون طواف النافلة فإن كان ذلك أخر ركعتي الطواف إلى
بعد طلوع الشمس أو بعد الفراغ من المغرب .

ومن نسي ركعتي طواف الفريضة ومات قبل أن يقضيهما فعلى وليه القضاء عنه .
من دخل إلى مكة على أربعة أقسام :

أحدها : يدخله بحج أو عمرة فلا يجوز أن يدخلها إلا بأحرام بلا خلاف .

و الثاني : يدخلها لقتال عند الحاجة الداعية إليه جاز أن يدخلها محلاً كما دخل النبي ﷺ عام الفتح و عليه المغفرة على رأسه بلا خلاف .
والثالث : أن يدخلها لحاجة تشكر مثل الرعاة والحطابة جاز لهم أن يدخلوها عندنا بغير إحرام .
ورابعها : من يدخلها لحاجة لا تشكر مثل تجارة و ماجرى مجراها ولا يجوز عندنا أن يدخلها إلا بإحرام .

❖ (فصل : في السعي وأحكامه) ❖

السعي بين الصفا والمروة ركن من أركان الحج من تركه عامداً فلا حج له ، و الأفضل إذا فرغ من الطواف أن يخرج إلى السعي ولا يؤخره ، ولا يجوز تقديم السعي على الطواف فإن قدمه لم يجزه ، و كان عليه الإعادة .
فإن أراد الخروج إلى الصفا استحب له استلام الحجر الأسود أولاً ، و أن يأتي زمزم فيشرب من مائها و يصب على يديه دلواً منه ، ويكون ذلك من الدلو الذي بهذا الحجر ، و يخرج من الباب المقابل للحجر الأسود حتى يقطع الوادي . فإن صعد إلى الصفا نظر إلى البيت و استقبل الركن الذي فيه الحجر و حمد الله و أتى عليه ، و ذكر من آلائه و بلائه و حسن ما صنع به ما قدر عليه .
و يستحب أن يطيل الوقوف على الصفا فإن لم يمكنه وقف بحسب ما يتسّر له و يكبر الله سبعاً و هلكه سبعاً ، و يقول : لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك ، وله الحمد يحيى و يميت ، و يحيى و يميت ، و هو حي لا يموت بينه الخير ، و هو على كل شيء قدير ثلاث مرات ثم صلى على النبي ﷺ و آله و يدعوا بما أحب .
و يستحب أن يدعو بما ذكرناه في الكتاب المقدم ذكره .
ثم ينحدر إلى المروة ماشياً إن تمكن منه . فإن شق عليه جاز له الركوب فإذا انتهى إلى أول الزقاق^(١) جاز له عن يمينه بعد ما يتجاوز الوادي إلى المروة سعي فإذا انتهى إليه كف عن السعي ومشى ماشياً ، وإذا جاء من المروة به من عند الزقاق الذي

(١) و الزقاق بضم ، الطريق و السيل و السوق ، و منه زقاق الطارين . مجمع

وصفناه . فإذا انتهى إلى الباب قبل الصفا بعد ما تجاوز الوادي كفّ عن السعى ومشى مشياً .

و السعى هو أن يسرع الإنسان في مشيه إن كان ماشياً ، وإن كان راكباً حرّك دابّته ، وذلك على الرجال دون النساء ، ومن ترك السعى ناسياً كان عليه إعادة السعى لا غير . فإن خرج من مكّة . ثم ذكر أنّه لم يسع وجب عليه الرجوع ، والسعى بين الصفا والمروة . فإن لم يتمكّن من الرجوع جاز له أن يأمر من يسعى عنه .
و الرمل مستحبّ من تركه لم يكن عليه شيء .

و يجب البدأة بالصفا قبل المروة والختم بالمروة . فإن بدء بالمروة قبل الصفا وجب عليه إعادة السعى .

فإن طاف بين الصفا والمروة ولم يصعد عليهما أجزاءً والصعود عليهما أفضل .
والسعى المفروض بين الصفا والمروة سبع مرّات يبدأ بالصفا . فإذا جاء إلى المروة كان ذلك مرّةً فإذا عاد إلى الصفا كان ذلك مرّتين ثم هكذا حتّى ينتهي في السابع إلى المروة فيختم بها .

فإن سعى أكثر منه متعمداً وجب عليه إعادة السعى من أوّله ، وإن فعله ناسياً أو ساهياً أسقط الزيادة واعتدّ بالسبعة ، وإن شاء أن يتم أربعة جسر جاز وإن قطع وأسقط الزيادة كان أيضاً جائزاً إذا كان بدء بالصفا .

و إن سعى ثمان مرّات وهو عند المروة أعاد السعى لأنّه بدء من المروة ، وإن سعى تسع مرّات وهو عند المروة ساهياً فلا إعادة عليه .

و إن سعى أقلّ من سبع مرّات ناسياً وانصرف . ثم ذكر أنّه نقص منه شيئاً رجع فتمّم ما نقص منه . فإن لم يعلم كم نقص منه أعاد السعى ، وإن واقع أهله قبل إتمام السعى فعليه دم بقرة ، وكذلك إن قصّر أو قلم أظفاره كان عليه دم بقرة ، وإتمام ما نقص من السعى ، والأفضل أن يكون على وضوء . فإن سعى على غير وضوء كان مجزئاً فإن دخل عليه وقت فريضة قطع السعى وصلى ثم عاد ، وتمّ السعى .

و يجوز أن يجلس بين الصفا والمروة للاستراحة ، ولا بأس أن يقطعه لقضاء حاجة

له أو لبعض إخوانه . ثم يعود فيتم ما قطع عليه .

و إن نسي الرمل في حال السعي حتى يجوز موضعه . ثم ذكر رجوع القهقري إلى المكان الذي يرمي فيه . فإنما فرغ فيه من السعي قصر فأذا قصر فقد أحل من كل شيء أحرم منه ، ولا يجوز في عمرة التمتع الحلق بل يقتصر على التقصير . فإن حلق كان عليه دم إذا كان عامداً ، وإن كان ناسياً لا شيء عليه ، وفي الحج الحلق أفضل و التقصير مجزئ و العلق إزالة الشعر سواء كان ببوس أو النورة أو بالتف فإن كل ذلك حلق ، وأدنى ما يكون به حلقاً إذا أزال شيئاً من شعر رأسه قليلاً أو كثيراً .

و التقصير أن يقطع شيئاً من الشعر قليلاً كان أو كثيراً بعد أن يكون جماعة شعر و سواء كان من الشعر الذي على الرأس أو مما نزل من الرأس مثل الذوابة . فإن جميع ذلك تقصير ، والأصلح يمرّ الموسى على رأسه استحباباً لا وجوباً يوم النحر و عند التقصير يأخذ من شعر لحيته أو حاجبيه أو يقلّم أنفاه ، وليس على النساء حلق و فريضته التقصير ، ومن حلق رأسه في العمرة حلقه يوم النحر . فإن لم يثبت شعره أمرّ الموسى على رأسه ، و من نسي التقصير حتى يهل بالحج كان عليه دم يهرقه ، وقد تمتعته و إن تركه متعمداً فقد بطلت منفته و سار حجته مفردة .

و يستحب للمتمتع ألا يلبس المخيط ، ويشبه بالمحرمين بعد إحلاله قبل الإحرام بالحج فإن لبسها لم يكن مأثوماً ، و متى جامع قبل التقصير كان عليه بدنة إن كان موسراً وإن كان متوسطاً فبقرة و إن كان فقيراً فشاة . فإن قبل إمرأته قبل التقصير كان عليه دم شاة . فإن قصر فقد أحل من كل شيء أحرم منه من النساء والطيب وغير ذلك من أكل لحوم الصيد .

فأما الاصطياد فلا يجوز لأتة في الحرم . فأما ما صيد وذبح في غير الحرم يجوز له أكله ، ولا ينبغي للمتمتع بالعمرة إلى الحج أن يخرج من مكة قبل أن يقضى مناسكها كلها إلا لضرورة . فإن اضطر إلى الخروج خرج إلى حيث لا يفوته الحج و يخرج محرماً بالحج فإن أمكنه الرجوع إلى مكة ، و إلى أمهني إلى عرفات . فإن خرج بغير إحرام ، ثم عاد فإن كان عوده في الشهر الذي خرج فيه لم يضرمه إن لم يدخل مكة بغير

إحرام ، وإن كان عوده إليها في غير ذلك الشهر دخلها محرماً بالعمرة إلى الحج* و يكون العمرة الأخيرة هي التي يتمتع بها إلى الحج* .

و يجوز للمحرم المتمتع إذا دخل مكة أن يطوف ويسعى ويقصر إذا علم أنه يقدر على إنشاء الإحرام بالحج بعده ، والخروج إلى عرفات والمشعر ولا يفوته شيء من ذلك ، فإن غلب على ظنه أنه يفوته ذلك أقام على إحرامه وجعلها حجة مفردة أي وقت كان ذلك .

والأفضل إذا كان عليه زمان أن يطوف ويسعى ويقصر ويحل وينشئ الإحرام يوم التروية عند الزوال . فإن لم يلحق مكة إلا ليلة عرفة أو يوم عرفة جاز أيضاً أن يطوف ويسعى ويقصر ثم ينشئ الإحرام ما بينه وبين الزوال . فإن زالت الشمس من يوم عرفة فقد فاتته العمرة ويكون حجة مفردة هذا إذا غلب ظنه أنه يلحق عرفات على ما قلناه . فإن غلب على ظنه أنه لا يلحقها فلا يجوز له أن يحل بل يقيم على إحرامه على ما قلناه .

❦ فصل : في ذكر الاحرام بالحج ونزول منى وعرفات والمشعر ❦

قد قلنا : إن الأفضل أن يحرم بالحج* يوم التروية ، ويكون ذلك عند الزوال بعد أن يصلي الفرضين ، ويكون على غسل . فإن لم يتمكن من ذلك في هذا الوقت جاز أن يحرم بقيّة نهاره أو أي وقت شاء بعد أن يعلم أنه يلحق عرفات ، وينبغي أن يفعل عند الإحرام للحج* جميع ما يفعله عند الإحرام الأول من الغسل والتنظيف وإزالة الشعر عن جسده وأخذ شيء من شاربته وتقليم أظفاره ، وغير ذلك . ثم يلبس ثوبى إحرامه ، ويدخل المسجد حافياً على السكينة والوقار ، ويصلي ركعتين عند المقام أو في الحجر ، وإن صلى ست ركعات كان أفضل وإن صلى فريضة الظهر وأحرم عقيبها كان أفضل .

و أفضل المواضع التي يحرم منها المسجد الحرام من عند المقام فإن أحرم من غير

المسجد جاز ، وإذا صلى ركعتي الإحرام أحرم بالحج مفرداً ويدعو بما دعا به عند الإحرام الأول غير أنه يذكر الحج مفرداً لأن عمرته قد مضت . فإن كان ماشياً لبى من موضعه الذي صلى فيه ، وإن كان راكباً لبى إذا نهض بعيره . فإذا انتهى إلى الردم وأشرف على الأطلح رفع صوته بالتلبية . ثم يخرج إلى منى ، ويكون على تلبيته إلى زوال الشمس من يوم عرفة فإذا زالت قطع التلبية .

و من سها في حال الإحرام فأحرم بالعمرة مضى في أفعال الحج وليس عليه شيء فإذا أحرم بالحج لم يجز له أن يطوف بالبيت إلى أن يرجع إلى منى فإن سها فطاف لم ينتقض إحرامه غير أنه يعقده بتجديد التلبية .

و من نسي الإحرام بالحج إلى أن يحصل بعرفات جدد الإحرام بها ولا شيء عليه فإن لم يذكر حتى يرجع إلى بلده فإن كان قد قضى مناسكه كلها لم يكن عليه شيء .

و يستحب إذا أراد الخروج إلى منى ألا يخرج من مكه حتى يصلي الظهر يوم التروية بها وهو يوم الثامن من ذي الحجة وعشر ذي الحجة يسمى بالأيام المعلومات والمعدودات ثلاثة أيام بعدها ، وتسمى أيام الذبح والتشريق ، وأيام منى ، ويوم الثامن يوم التروية ، والتاسع يوم عرفة ، والعاشر يوم النحر ، وهو يوم الحج الأكبر و ليلة الحادي عشر ليلة القبر ، والثاني عشر يوم النفر الأول ، والثالث عشر يوم النفر الثاني ، و ليلة الرابع ليلة التصيب .

و يستحب للإمام أن يخطب في أربعة أيام من ذي الحجة يوم السابع منه ويوم عرفة ويوم النحر بمنى ، ويوم النفر الأول يعلم الناس ما يجب عليهم فعله من مناسكهم فإذا صلى الظهر يوم التروية بمكة خرج متوجهاً إلى منى ، وعلى الإمام أن يخرج من مكة حتى يصلي الظهر والعصر معاً في هذا اليوم بمنى ، ويقام بها إلى طلوع الشمس من يوم عرفة . فإذا طلعت غداً منها إلى عرفات فإن اضطر إلى الخروج بأن يكون عليلًا يخاف ألا يلحق أو يكون شيخاً كبيراً ، ويخاف الزحام جاز له أن يتعجل قبل أن يصلي الظهر . فإذا توجه إلى منى فليقل : اللهم إني أرجو ، وإني أذكرك أدعوك فبلغني

أملئ وأصلح لى عملى فاذا نزل منى قال : اللهم هذه منى وهى مما مننت به علينا من المناسك فأسئلك أن تمنى على بما مننت به على أنبيائك فإني أنا عبدك وفي قبضتك .
وحد منى من العقبة إلى وادى محسر . فاذا طلعت الشمس من يوم عرفة خرج الإمام منها متوجهاً إلى عرفات ، و من عدا الإمام يجوز له أن يخرج بعد أن يصلى الفجر ومتوسع له ذلك إلى طلوع الشمس ، ولا يجوز له أن يخرج من وادى محسر إلا بعد طلوع الشمس .

و من اضطر إلى الخروج قبل طلوع الشمس [الفجر خل] جاز له أن يخرج ويصلى في الطريق فاذا توجه إلى عرفات فليقل : اللهم إيتاك صمدت ، وإيتاك اعتمدت ووجهك أردت أسئلك أن تبارك لى في رحلتى وأن يقضى لى حاجتى ، وأن تجعلنى ممن يباهى بد اليوم من هو أفضل منى ، ويكون على تلبية على ما ذكرناه إلى زوال الشمس . فاذا زالت اغتسل وصلى الظهر والعصر جميعاً يجمع بينهما . ثم يقف بالموقف ويدعو لنفسه ولوالديه ولإخوانه المؤمنين بما أجرى الله على لسانه . فإن الأدعية المخصوصة في هذا الوقت كثيرة موجودة في كتب العبادات .

ويستحب أن يضرب خبائه بنمرة وهو بطن عرة دون الموقف ودون عرفة ، وحد عرفة من بطن عرة وثوبة^(١) ونمرة إلى ذى المجاز ، ولا يرتفع إلى الجبل إلا عند الضرورة إلى ذلك ، ويكون وقوفه على السهل ولا يترك خلاً إن وجدته إلا سده بنفسه ورخله ولا يجوز الوقوف تحت الأراكولا في نمرة^(٢) ولا في ثوبة ولا في ذى المجاز ، فإن هذه المواضع ليست من عرفات وإن وقف بها فلا حج له .

ولا بأس بالنزول بها غير أنه إذا أراد الوقوف جاء إلى الموقف فوقف هناك .
و الوقوف بعرفات ركن من أركان الحج من تركه متعمداً فلا حج له ، و من

(١) ثوبة بفتح التاء وكسر الواو وتشديد الياء المفتوحة كما ضبطه أكثر الأصحاب ، و ربما يظهر من كلام الجوهري أنه بضم التاء .

(٢) نمرة كفرحة ، ناحية بعرفات أو الجبل الذى عليه اصحاب الحرم على يمينك خارجاً من المأزمين تريد الموقف وسببه ها .

تركه ناسياً عاد إليها فوقف بها مادام عليه وقت . فإن ضاق عليه الوقت و لحق المشعر الحرام فإنه يجزى به الوقوف بها عن الوقوف بعرفات .
و يجوز الوقوف بعرفة راكباً وقائماً ، و القيام أفضل لأنّه أشقّ ولا يفيض من عرفات قبل غروب الشمس . فإن أفاض قبل الغروب عامداً لزمه بدنة فإن عاد إليه قبل الفيض سقط عنه ، وإن عاد بعد غروبها لم يسقط عنه لأنّه لا دليل على سقوطه .
و إن لم يقدر على البدنة صام ثمانية عشر يوماً إتماً في الطريق أو إذا رجع إلى أهله .

و البدنة ينحرها بمنى ، وإن أفاض قبل الغروب ساهياً أو جاهلاً بأنّه لا يجوز لم يلزمه شيء فإذا أراد الإفاضة قال: اللهم لا تجعله آخر العهد من هذا الموقف وارزقنيه أبداً ما أبقيتني وأقربني اليوم مفلحاً منجحاً مستجاباً لى مرحوماً مغفوراً لى بأفضل ما ينقلب به اليوم أحد من وفدك عليك ، و اعطنى أفضل ما أعطيت أحداً منهم من الخير والبركة والرحمة والرضوان والمغفرة ، و بارك لى فيما أرجع إليه من مال أو أهل أو قليل أو كثير ، و بارك لهم في" .

و ينبغي أن يقتصد في السير و يسير سيراً جميلاً .
إذا بلغ إلى الكتيب الأحمر عن يمين الطريق قال : اللهم ارحم موقفي و زد في عملي و سلم ديني و تقبل مناسكي .
ولا يصلى المغرب و العشاء الآخرة إلا بالمزدلفة و إن ذهب من الليل ربه أو ثلثه فإن عاقه عائق عن المجيء إليها إلى أن يذهب من الليل أكثر من الثلث جاز أن يصلى المغرب في الطريق ، ولا يجوز ذلك مع الاختيار .

و يجمع بين الصلاتين بالمزدلفة بأذان واحد و إقامتين ولا يصلى بينهما نوافل ، ولا يؤخر نوافل المغرب إلى الفراغ من العشاء الآخرة فإن خالف فصل بينهما بالنوافل لم يكن مأثوماً و إن كن تاركاً فضلاً .
والمزدلفة تسمى المشعر الحرام ، و تسمى أيضاً جمعاً ، و حده ما بين المأزمين إلى الحياض و إلى وادي محسر .

ولا ينبغي أن يقف إلا فيما بين ذلك فإن ضاق عليه الموضع جاز أن يرتفع إلى الجبل . فإذا أصبح يوم النحر صلى الفجر ووقف للدعاء إن شاء قريباً من الجبل وإن شاء في موضعه التي بات فيه وليحمد الله تعالى ويثني عليه ويذكر من آلائه وبلائه ما قدر عليه ويصلي على النبي ﷺ ، ويستحب للصورة أن يطأ المشعر الحرام ، ولا يتركه مع الاختيار ، والمشعر الحرام جبل هناك مرتفع يسمى فراع . ويستحب الصعود عليه ، وذكر الله عنده فإن لم يمكنه ذلك فلا شيء عليه لأن رسول الله ﷺ فعل ذلك في رواية جابر .

واعلم أن الوقوف بالمشعر ركن على ما مضى القول فيه ، وهو أكد من الوقوف بعرفة لأن من فاته الوقوف بعرفة أجزأه الوقوف بالمشعر ، ومن فاته الوقوف بالمشعر لم يجزه الوقوف بعرفة وإلى أي وقت يلحق الوقوف سنينته فيما بعد إنشاء الله تعالى .

❖ (فصل : في ذكر نزول منى بعد الافاضة من المشعر وقضاء) ❖

❖ (المناسك بها) ❖

لا يجوز للإمام أن يخرج من المشعر إلا بعد طلوع الشمس وعلى من عدا الإمام أن يخرج قبل طلوعها بقليل ، ويرجع إلى منى ولا يجوز وادي محسر إلا بعد طلوع الشمس ، وإن أخر من عدا الإمام الخروج إلى بعد طلوع الشمس لم يكن عليه شيء ولا يجوز الخروج من المشعر قبل طلوع الفجر فإن خرج قبل طلوعه متعمداً لزمه دم شاة ، وإن خرج ناسياً أو ساهياً لم يكن عليه شيء ومرخص للمرأة ، والرجل إذا خاف على نفسه أن يفيسا إلى منى قبل طلوع الفجر فإذا بلغ وادي محسر ، وهو وادي عظيم بين جمع ومنى ، وهو إلى منى أقرب سعى فيه حتى يجوزه ، ويقول : اللهم سلم عهدي وأقبل توبتي وأجبد دعوتي واخلفني فيمن تركت بعدى فإن ترك السعي في وادي محسر رجع فيه إن تمكّن منه . فإن لم يتمكّن فلا شيء عليه .

وينبغي أن يأخذ على الطريق الوسطى التي تخرج على الجمرة الكبرى ، وعليه بمنى يوم النحر ثلاثة مناسك : أوله : رمي الجمرة الكبرى ، والثاني : الذبح ، و

الثالث : الحلق أو التقصير .

و أما أيام التشريق فعليه كل يوم رمى الثلاث جمار على ما ترتبه ، ويجوز أخذ حصاة الجمار من سائر الحرم سوى المسجد الحرام و مسجد الخيف ، ومن حصا الجمار ولا يجوز أخذ الحصى من غير الحرم ، ولا يجوز أن يرمى الجمار إلا بالحصى .
و يستحب أن يكون الحصى برشاً ، و يكره أن يكون حمئاً ، و يكون قدرها مثل الأتملة منقطة كحلية ، و يكره أن ينكسر شيئاً من الحصى بل يلتقط بعد ما يحتاج إليه .

و يستحب أن لا يرمى الجمار إلا على طهر . فإن رماها على غير طهر لم يكن عليه شيء . فإذا أراد الرمي فعليه أن يرمى الجمرة العظمى يوم النحر بسبع حصيات يرميها خذفا يضع كل حصاة على بطن إبهامه و يدفعها بظفر السبابة و يرميها من بطن الوادي من قبل وجهها ، و ينبغي أن يكون بينه و بين الجمرة مقدار عشرة أذرع إلى خمس عشرة ذراعاً ، و يقول حين يريد أن يرمى : اللهم هؤلاء حصاتي فاحصن علي و ارفعن في عملي . و يقول مع كل حصاة : اللهم ادحر عني الشيطان اللهم تصديقاً بكتابك ، و على سنة نبيك محمد ﷺ اللهم اجعله حجاً مبروراً و عملاً مقبولاً و سعيّاً مشكوراً و ذنباً مغفوراً ، و يجوز أن يرميها راكباً و ماشياً ، و الركوب أفضل لأن النبي ﷺ رماها راكباً و يكون مستقبلاً لها مستدير الكعبة و إن رماها عن يسارها جاز .

و جميع أفعال الحج يستحب أن يكون مستقبل القبلة من الوقوف بالموقفين و رمي الجمار إلا رمى جرة العقبة يوم النحر فإن النبي - عليه أفضل الصلوة والسلام - رماها مستقبلها مستديراً الكعبة . ولا يأخذ الحصى من المواضع التي يكون فيها نجاسة فإن أخذها و غسلها أجزاء ، و إن لم يغسلها ترك الأفضل و أجزاء لأن الإثم يتناوله . إذا رمى فأصاب شيئاً . ثم وقع على المرمى أجزاء و إن رمى فوقه على عنق بعير فنقص عنقه فأصاب الجمرة أو وقعت على ثوب إنسان فنفضه فأصاب الجمرة لم يجزه ، وإذا رمى فلا يعلم هل وقعت على الجمرة أم لا ؟ لا يجزيه . فإن وقعت على مكان أعلى من الجمرة

وقد حرجت إليها أجزاءً وإذا وضعها على الجمرة وضعاً لا يجزيه ، وإذا وقعت على حصة أخرى طفرت الثانية إلى الجمرة و بقيت التي رماها في مكان تلك فلم يجزه . فإذا فرغ من رمي جمرة العقبة ذبح هديه وإن كان متمتعاً فالهدي واجب عليه ، وإن كان قارناً ذبح هديه الذي ساقه وإن كان مفرداً لم يكن عليه شيء فإن تطوع بالأضحية كان فيه فضل كثير .

و من وجب عليه الهدى ولا يقدر عليه . فإن كان معه ثمنه خلفه عند من يثق به حتى يشتري له هدياً يذبح عنه في العام المقبل في ذي الحجة ، وإن أصابه في مدة مقامه بمكة إلى انقضاء ذي الحجة جاز له أن يشتري به ويذبحه ، وإن لم يصبه فعل ما ذكرناه . فإذا لم يقدر على الهدى ولا على ثمنه وجب عليه صيام عشرة أيام ثلاثة في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله فالثلاثة أيام يوم قبل التروية و يوم التروية و يوم عرفة . فإن فاته صوم هذه الأيام صام يوم الحصة و هو يوم النفر و يومين بعده متواليات فإن فاتته ذلك أيضاً صامهن في بقية ذي الحجة فإن أهل المحرم ولم يكن صام وجب عليه دم شاة واستقر في ثمنه الدم وليس له صوم . فإن مات من وجب عليه الهدى ، ولم يكن معه ثمنه ، ولا يكون صام أيضاً صام عنه وليه الثلاثة أيام ولا يلزمه قضاء السبعة أيام بل يستحب له ذلك هذا إذا تمكن من الصوم فلم يصم . فأما إن لم يتمكن من الصوم أصلاً لمرض فلا يجب القضاء عنه وإنما يستحب ذلك وإذا صام الثلاثة أيام و رجع إلى أهله صام السبعة أيام فإن جاور بمكة انتظر مدة وصول أهل بلده إلى البلد أو شهراً ثم صام بعد ذلك السبعة أيام .

ولا يجوز أن يصوم الثلاثة أيام بمكة ولا منا أيام التشريق و من فاتته صوم يوم قبل التروية صام يوم التروية وعرفة ثم صام يوماً آخر بعد أيام التشريق فإن فاتته صوم يوم التروية فلا يصم يوم عرفة بل يصوم الثلاثة أيام بعد انقضاء أيام التشريق متتابعات وقد رويت رخصة في تقديم صوم الثلاثة أيام من أول العشر^(١) والأحوط الأول لأنه

(١) المروية في الكافي باب صوم المتمتع إذا لم يجد الهدى ج ٤ ص ٥٠٧ الرقم ٦ عن زرارة عن أحدهما ، أنه قال ، من لم يجد هدياً و أحب أن يقدم الثلاثة الأيام في أول الشهر فلا بأس .

ربما حصل له الهدى و من ظن أنه إن صام يوم التروية و يوم عرفة أضعفه عن القيام بالمناسك أخرها إلى بعد انقضاء أيام التشريق ، و من صام هذه الثلاثة أيام بعد أيام التشريق أو في أول العشر على ما بيناه من الرخصة فلا يصمهن إلا متتابعات ، و من لم يصم الثلاثة أيام و خرج عقيب أيام التشريق صامها في الطريق ، و إن لم يتمكن من ذلك صامهن مع السبعة أيام إذا رجع أهله إذا كان ذلك قبل أن يهل المحرم . فإن أهل المحرم استقر في ذمته الدم على ما بيناه ، ولا بأس بتفريق صوم السبعة أيام ، و من لم يصم الثلاثة أيام بمكة ولا في الطريق و رجع إلى بلده ، و كان متمكناً من الهدى بعث به فإنه أفضل من الصوم .

و من صام ثلاثة أيام ثم أيسر و وجد ثمن الهدى لا يلزمه الانتقال إلى الهدى و يجوز أن يصوم ما بقي عليه ، و الأفضل أن يشتري الهدى .

و المتمتع إذا كان مملوكاً و حجّ بإذن مولاه كان المولى مخيراً بين أن يذبح عنه أو يأمره بالصوم فإن اعتق العبد قبل انقضاء الوقوف بالموقفين كان عليه الهدى ولم يجز الصوم مع الإمكان فإن لم يقدر عليه كان حكمه حكم الأحرار في الأصل على ما فصلناه ، وإذا لم يصم العبد إلى انقضاء أيام التشريق . فالأفضل لمولاه أن يهدي عند ولا يأمره بالصوم ، و إن أمره لم يكن به بأس ، و إنما الخيار قبل انقضاء هذه الأيام و الصوم بعد انقضاء أيام التشريق يكون أداء لاقضاء .

و إذا أحرم بالحجّ ولم يكن صام ثم وجد الهدى لم يجز له الصوم فإن مات و جب أن يشتري الهدى من تركته من أصل المال لأنه دين عليه ، ولا يجوز أن يذبح الهدى الواجب في الحجّ إلا بمنى في يوم النحر أو بعده . فإن ذبح بمكة لم يجزه وما ليس بواجب جاز ذبحه أو نحره بمكة ، و إذا ساق هدياً في الحجّ فلا يذبحه أيضاً إلا بمنى فإن ساقه في العمرة نحره بمكة قبالة الكعبة بالجزرة .

و أيام النحر بمنى أربعة أيام : يوم النحر و ثلاثة أيام بعده ، و في غيره من البلدان ثلاثة أيام : يوم النحر و يومان بعده هذا في التطوع فأما هدى المتعة فإنه يجوز ذبحه طول ذي الحجة إلا أنه يكون بعد انقضاء هذه الأيام قضاء ، و التطوع يكون قد

مضى وقته ، ولا قضاء فيه ، ولا يجوز في الهدى الواجب إلا واحد عن واحد مع الاختيار سواء كانت بدناً أو بقرة ، ويجوز عند الضرورة عن خمسة وعن سبعة وعن سبعين ، وكلما قلوا كان أفضل ، وإن اشتركوا عند الضرورة أجزأت عنهم سواء كانوا متفقين في النسك أو مختلفين ، ولا يجوز أن يردت بعضهم اللحم ، وإذا أرادوا ذبحه أسندوه إلى واحد منهم ينوب عن الجماعة ، ويسلم مشاعاً اللحم إلى المساكين وإن كان تقطوعاً جاز أن يشتركوا فيه إذا كانوا أهل خوان واحد مع الاختيار ، وإن لم يكونوا أهل خوان واحد جاز لهم مع الضرورة ، ولا يجوز في الهدى ولا الأضحية العرجاء البيّن عرجها ، ولا العوراء البيّن عورها ولا العجفاء ^(١) ولا الخرماء ^(٢) ولا الجذء وهي المقطوعة الأذن ولا العضاء وهي المكسورة القرن . فإن كان القرن الداخل صحيحاً لم يكن به بأس وإن كان ما ظهر منه مقطوعاً فلا بأس به ، وإن كانت أذنه مشقوقة أو منقوبة إذا لم يكن قد قطع منهما شيء .

ومن اشترى هدياً على أنه تام فوجدها ناقصاً لم يجز عند إذا كان واجباً فإن كان تقطوعاً لم يكن به بأس .

ولا يجوز الهدى إذا كان خصياً ولا التضحية به . فإن كان موجوءاً لم يكن به بأس وهو أفضل من الشاة ، والشاة أفضل من الخصى .

وأفضل الهدى البدن فإن لم يجد فمن البقر . فإن لم يجد ففحلاً من الضأن . فإن لم يجد فتيساً من المعزى ، وإن لم يجد إلا شاة كان جائزاً عند الضرورة ، وأفضل ما يكون من البدن والبقر ذوات الأرحام ومن الغنم الفحولة ، ولا يجوز من الإبل إلا من الثنى فما فوقه وهو الذي تم له خمس سنين ، ودخل في السادسة ، وكذلك من البقر لا يجوز إلا الثنى ، وهو الذي تمت له سنة ، ودخل في الثانية ، ويجزى من الضأن الجذع لسنة .

(١) العجفاء : المهزول .

(٢) والخرماء قال في المجمع : هي التي تقطع وترى أنها قطاً لا يبلغ الجذع ، والآخرم أيضاً ، مشقوق الأذن .

و ينبغي أن يكون الهدى سميناً فإن كان من الغنم يكون فحلاً أقرن ينظر في سواد و يمشي في سواد . فإن اشترى الضحية على أنها سمينة فخرجت مهزولة أجزأت عند وإن اشترى عليها أنها مهزولة فخرجت سمينة كان جائزاً أيضاً وإن اشترى على أنها مهزولة فكانت كذلك لم يجزه ، وحدّ الهزال الذي لا يجزى ألا يكون على كليته شيء من الشحم ، و إذا لم يجد على هذه الصفة اشترىها كما يتسهّل ولا يشتري إلا ما عرف به و هو أن يكون أحضر عرفات فإن ابتاعه على أنه عرف به فقد أجزأه ولا يلزمه أن يعرف به ، وقد بينا أن الهدى لا يجوز أن يكون خصباً فإن ذبح خصباً و قدر على أن يقيم بدله لم يجزه ، و عليه الإعادة ، و إن لم يتمكن أجزأ عنه .

و من اشترى هدياً . ثم أراد أن يشتري أسمن منه اشترى ، و باع الأول إنشاء و إن ذبحهما كان أفضل ، ولا يجوز أن يذبح ما يلزم الحاج على اختلاف ضروبه من الهدى و الكفارات إلا بمعنى ، و ما يلزم منه في إحرام العمرة فلا ينحره إلا بمكة .

و من اشترى هديه فهلك فإن كان واجباً وجب عليه إن يقيم بدله ، و إن كان تطوعاً فلا شيء عليه ، و الهدى الواجب لا يجوز أن يأكل منه ، و هو كلما يلزمه من النذور و الكفارات ، و إن كان تطوعاً فلا بأس بأكله منه .

و إذا هلك الهدى قبل أن يبلغ محله نحره أو ذبحه و غمر النعل في الدم و ضرب به صفحة سنامه ليعلم بذلك أنه هدى .

و إذا انكسر الهدى جاز بيعه و التصدق بثمنه و يقيم آخر بدله ، و إن ساقه على ما به إلى المنحر فقد أجزأه .

و إذا سرق الهدى من موضع حصين أجزأ عن صاحبه و إن أقام بدله كان أفضل و من وجد هدياً ضالاً عرفه يوم النحر ، و الثاني و الثالث . فإن وجد صاحبه و إلّا ذبح عنه ، و قد أجزأ عن صاحبه إذا ذبح بمعنى فإن ذبح بغيرها لم يجزه .

و إذا غلب في موضع لا يوجد فيه من يتصدق عليه نحر و كتب كتاباً و بوضع عليه ليعلم من مرّ به أنه صدقة .

فإذا ضاع هديه و اشترى بدله ثم وجد الأول كان بالخيار إنشاء ذبح الأول

و إنشاء ذبح الأخير إلا أنه متى ذبح الأول جاز له بيع الأخير ، و متى ذبح الأخير
لزمه أن يذبح الأول ، ولا يجوز له بيعه هذا إذا كان قد أشعره أو قلده فإن لم يكن
أشعره ولا قلده جاز له بيع الأول إذا ذبح الثاني .

و من اشترى هدياً و ذبحه فاستعرفه رجل ، و ذكر أنه هديه ضل عنه ، و أقام
بذلك شاهدين كان له لحمه ، ولا يجزى عن واحد منهما .

و إذا نتج الهدى كان حكم ولده حكمه في وجوب نحره أو ذبحه ، ولا بأس بركوب
الهدى و شرب لبنه ما لم يضرب به ولا بولده . فإذا أراد نحر البدنة نحرها و هي قائمة
من قبل اليمين و يربط يديها ما بين الخف إلى الركبة و يطعن في لبثتها .

و يستحب أن يتولى الذبح أو النحر بنفسه فإن لم يحسنه جعل يده مع يد
الذابح ، و سمي الله و يقول : وجهت وجهي . إلى قوله : وأنا من المسلمين . ثم يقول :
اللهم منك ولك بسم الله والله أكبر اللهم تقبل مني . ثم يمر السكين ، ولا ينخعه
حتى يموت ، و من أخطأ في الذبيحة فذكر غير صاحبها أجزأت عنه بالنية ، و ينبغي
أن يبدأ بمنى بالذبح قبل الحلق ، و في العقيقة بالحلق قبل الذبح ، فإن قدم الحلق
على الذبح ناسياً لم يكن عليه شيء .

و من السنة أن يأكل من هديه لمتعته ، و يطعم القانع ، و المعتر يأكل ثلثه ،
و يطعم القانع و المعتر ثلثه ، و يهدي للأصدقاء ثلثه .

وقد بينا أن الهدى المضمون لا يجوز أن يأكل منه و هو ما كان حيراناً فإن
اضطر إليه جاز أن يأكل منه ، و إن أكله من غير ضرورة كان عليه قيمته ، و يجوز أكل
لحم الأصاحي بعد ثلاثة أيام ، و اذخارها ، ولا يجوز أن يخرج من منى من لحمها
يضحيه ، ولا بأس بإخراج السنام منه ، ولا بأس أيضاً بإخراج لحم قد ضحاه غيره .

و يستحب أن لا يأخذ شيئاً من جلود الهدى و الأصاحي بل يتصدق بها كلها
ولا يجوز أن يعطيها الجزاء فإن أراد أن يخرج شيئاً منها لحاجته إلى ذلك تصدق بثلثه
ولا يجوز أن يحلق رأسه ولا أن يزور البيت إلا بعد الذبح أو أن يبلغ الهدى محله ،
و هو أن يحصل في رحله . فإذا حصل في رحله بمنى و أراد أن يحلق جاز له ذلك ، و

الأفضل ألا يخلق حتى يذبح .

و متى حلق قبل أن يحصل الهدى في رحله لم يكن عليه شيء .
و من وجبت عليه بدنة في نذر أو كفارة ولم يجدها كان عليه سبع شاة فإن لم يجد صام ثمانية عشر يوماً إما بمكة أو إذا رجع إلى أهله .

و الصبي إذا حج به متمتعاً وجب على وليه أن يذبح عنه .
و من لم يتمكن من شراء الهدى إلا ببيع ما يتجمل به من ثيابه لم يلزم ذلك وأجزأه الصوم . و الهدى مجزئ عن الأضحية و الجمع بينهما أفضل .
و من نذر أن ينحر بدنة فإن سمّا الموضع الذي ينحر فيه فعلية الوفاء به ، و إن لم يسمّ الموضع لا يجوز أن ينحرها إلا بفناء الكعبة .

و يكره أن يذبح شيئاً تولّى تربته بل ينبغي أن يشتريه في الحال .
الهدى على ثلاثة أضرب : تطوّع و نذر شيء بعينه ابتداءً و تعين هدى واجب في ذمته . فإن كان تطوّعاً مثل أن خرج حاجباً أو معتمراً فساق معه هدياً بنية أنه ينحره في منى أو بمكة من غير أن يشعره أو يقلّكه فهذا على ملكه يتصرف فيه كيف شاء من بيع وهبة وله ولده و شرب لبنه ، و إن هلك فلا شيء عليه .

الثاني : هدى أوجبه بالنذر ابتداءً بعينه مثل أن قال : لله عليّ أن أهدى هذه الشاة أو هذه البقرة أو هذه الناقة . فإذا قال هذا زال ملكه عنها وانقطع تصرفه في سقّ نفسه فيها ، و هي أمانة للمساكين في يده و عليه أن يسوقها إلى المنحر فإن وصل نحر و إن عطب في الطريق نحره حيث عطب و جعل عليه علامة على ما قدّمناه ليعرف أنها هدى للمساكين ، فإذا وجدها المساكين حلّ لهم التصرف فيها ، و إن هلك فلا شيء عليه ، و إن تجت هذه الناقة ساق معها ولدها و هي الولد للمساكين . فإن ضعف عن المشي معها حمله على أمه و لبنها إن كان وفقاً لرىّ الفصيل و قدر حاجته . فالولد أحقّ به فإن شرب منه شيئاً ضمنه ، و إن كان أكثر من حاجة الفصيل فالحكم فيه و في الفصيل إذا هلك واحد ، و هو بالخيار بين أن يتصدق به ، و بين أن يشربه ولا شيء عليه ، و الأفضل أن يتصدق به .

الثالث : ما وجب في نذره عن نذر أو ارتكاب محظور كاللباس والطيب والثوب والصيد أو مثل دم المتعة فمتى عينه في هدى بعينه تعين فيه فإذا عيّن زال ملكه عنه وانقطع نذرته فيه وعليه أن يسوقه إلى المنحر فإن وصل نحره أجزأه ، وإن عطب في الطريق أو هلك سقط التعيين وكان عليه إخراج الذي في نذره .

وإذا تجت فحكم ولدتها حكمها ، وكل هدي كان جبراً أو نذراً مطلقاً كان أو معيناً لا يجوز الأكل منه ، وما كان تطوعاً أو هدي التمتع جاز الأكل منه إذا وصل الهدى الواجب إلى المحل والمتطوع بقدم الواجب الذبيح أولاً فإنه أفضل وأحوط . قد بينا أن الأفضل أن يتولّى الذبيح بنفسه فإن لم يفعل جعل يده مع يدا الذابح فإن لم يفعل حضره .

ويستحب أن يفرّق اللحم بنفسه ويجوز الاستنابة فيه فإن نحره وخلا بينه وبين المساكين كان أيضاً جازاً ، إذا نذر هدياً بعينه زال ملكه ، ولا يجوز له بيعه ، وإخراج بدله على ما بيناه . فإذا فرغ من الذبيح حلق بعده إن كان ضرورة ولا يجزيه غير الحلق ، وقد تقدم معناه ، وإن كان حج حجة الإسلام جاز له التقصير ، والحلق أفضل .

فإن لبّد شعره لم يجزه غير الحلق على كل حال ومن ترك الحلق عامداً أو التقصير حتى يزور البيت كان عليه دم شاة ، وإن فعله ناسياً لم يكن عليه شيء وعليه إعادة الطواف .

ومن رحل من منى قبل الحلق رجع إليها ولا يحلق إلا بها مع الاختيار فإن لم يمكنه حلق رأسه مكانه وأفد شعره إلى منى ليدفن بها فإن لم يمكنه فلا شيء عليه ، ويكفي المرأة التقصير وليس عليها حلق ويجزيها من التقصير مثل أملة .

وإذا أراد الحلق بدأ بناصيته من القرن الأيمن وحلقه إلى العظمين ، ويقول إذا حلق : اللهم اعطني بكل شعرة نوراً يوم القيمة ، ومن لا شعر على رأسه أمر الموسى عليه ، وأجزأه فإذا حلق رأسه أو قصر فقد حلّ له كل شيء أحرم منه إلا

النساء والطيب ، و هو التحلل الأول إن كان متمتعاً وإن كان غير متمتع حل له الطيب أيضاً ولا تحل له النساء .

فإذا طاف المتمتع طواف الزيارة حل له الطيب ولا يحل له النساء وهو التحلل الثاني ، فإذا طاف طواف النساء حلت له النساء ، وهو التحلل الثالث الذي لا يبقى بعده شيء من حكم الإحرام .

ويستحب ألا يلبس المخيط إلا بعد الفراغ من طواف الزيارة وليس ذلك بمحظور . وكذلك يستحب ألا يمس الطيب إلا بعد طواف النساء وليس ذلك بمحظور أيضاً على ما فصلناه .

فإذا فرغ من مناسكه بمنى يوم النحر توجه إلى مكة لزيارة البيت يوم النحر ولا يؤخره إلا لعذر فإن أخره لعذر زار من الغد ولا يؤخره أكثر من ذلك إذا كان متمتعاً فإن كان مفرداً أو قارناً جاز أن يؤخره إلى أي وقت شاء والأفضل التقديم غير أنه لا يحل له النساء .

ويستحب الغسل لمن أراد زيارة البيت قبل دخول المسجد والطواف وتقليم الأظفار وأخذ الشارب . فإذا فعل ذلك زار ، ويجوز أن يغتسل بمنى ثم يجيء إلى مكة فيطوف بذلك الغسل ، ولا بأس أن يغتسل بالنهار ويطوف بالليل ما لم يحدث . فإن أحدث أو نام أعاد الغسل استحباباً ليطوف على غسل . والغسل مستحب للمرأة أيضاً قبل الطواف .

وإذا أراد أن يدخل المسجد وقف على بابه وقال : اللهم أعني على نسكك . إلى آخر الدعاء . ثم يدخل المسجد ويأتي الحجر الأسود فيستلمه ويقبله فإن لم يستطع استلمه بيده وقبل يده . فإن لم يتمكن من ذلك استقبله وكبر وقال : ما قال حين طاف يوم قدم مكة . ثم يطوف إسبوعاً على ما مضى شرحه ، ويسلّي عند المقام ركعتين . ثم يرجع إلى الحجر الأسود فيقبله إن استطاع وإلا استقبله وكبر . ثم يخرج إلى الصفا فيصنع عنده ما منع يوم دخل مكة ويطوف بين الصفا والمروة سبعة أشواط . يبدأ بالصفا ويختم بالمروة على ما مضى وصفه . فإذا فعل ذلك فقد حل له

كل شيء أحرم منه إلا النساء . ثم يرجع إلى البيت فيطوف به طواف النساء إسبوعاً أو يصلي ركعتين عند المقام وقد حلت له النساء فإذا فرغ من الطواف فليرجع إلى منى ولا يبيت ليالي التشريق إلا بمنى . فإن بات في غيرها كان عليه دم شاة ، وإن بات بمكة ليالي التشريق مشغلاً بالطواف والعبادة لم يكن عليه شيء وإن كان بغير ذلك كان عليه ما ذكرناه ، وإن خرج من منى بعد نصف الليل جاز له أن يبيت بغيرها غير أنه لا يدخل مكة إلا بعد طلوع الفجر ، وإن تمكن ألا يخرج منها إلا بعد طلوع الفجر كان أفضل .

من بات عن منى ليلة كان عليه دم شاة على ما قد مناه ، وإن بات عنها ليلتين كان عليه دمان . فإن بات ليلة الثالثة لايئزمه شيء لأن له النفر الأول ، والنفر الأول يوم الثاني من أيام التشريق بلاخلاف . والنفر الثاني يوم الثالث من أيام التشريق وقد روى في بعض الأخبار أن من بات ثلاث ليال عن منى فعليه ثلاث دماء وذلك محمول على الاستحباب أو على من لم ينفر في النفر الأول حتى غابت الشمس فإنه إذا غابت الشمس ليس له أن ينفر فإن نفر فعليه دم .

والأفضل ألا يبرح إلا ناس من منى أيام التشريق فإن أراد أن يأتي مكة للطواف بالبيت تطوعاً جاز ، والأفضل ما قد مناه .

والواجب عليه أن يرمي ثلاثة أيام التشريق الثاني من النحر والثالث والرابع كل يوم إحدى وعشرين حصاة ثلاث جوار كل جرة منها سبع حصيات ويكون ذلك عند الزوال فإنه أفضل فإن رماها بين طلوع الشمس إلى غروبها لم يكن به بأس فإذا أراد أن يرمي بدء بالجمرة الأولى ورماها عن يسارها من بطن المسيل بسبع حصيات يرميهن خنفاً على ما قد مناه ، ويكبر مع كل حصاة ويدعو بما قد مناه . ثم يقوم عن يسار الطريق ويستقبل القبلة ويحمد الله ويتننى عليه ويصلي على النبي ﷺ ثم يتقدم قليلاً ويدعو ويسأله أن يتقبل منه . ثم يتقدم أيضاً ويرمي الجمرة الثانية ويصنع عندها كما صنع عند الأولى ويقف ويدعو . ثم يمضي إلى الثالثة فيرميها كما رمى الأولتين ولا يقف عندها فإن غابت الشمس ولم يكن رمى فلا يرميها لئلا يبل

يقضيها من القد فإذا كان من القد رمى ليومه مرة قضاء لما فاتته ويفصل بينهما بساعة .
ويستحب أن يكون الذي يرمى لأمسه بكرة والذي ليومه عند الزوال فإن
فاته رمى يومين رماها كلها يوم النفر ، ولا شيء عليه ، وقد رخص للليل والخائف
و الرعاة والعبيد الرمي ليلاً .

ومن نسي رمى الجمار إلى أن أتى مكة عاد إلى منى ورماها ولا شيء عليه .
وحكم المرأة في جميع ما ذكرناه حكم الرجل سواء . فإن لم يذكر حتى يخرج
من مكة فلا شيء عليه فإن حج في العام المقبل أعاد ما كان فاته من رمى الجمار فإن
لم يحج أمر وليه أن يرمي عنه . فإن لم يكن له ولي استعان بمن يرمي عنه من
المسلمين ، ومن فاته رمى يوم قضاء من القد على ما قلناه ، ويبدء بالفايت أولاً فإن
بدأ بالذي قضاء من القد ليومه لم يجزه عن يومه ولا عن أمسه ، وإن يرمي بحرة واحدة
بأربع عشرة حصاة ليومه وسبع لأمسه بطلت الأولى وكانت الثانية لأمسه .

و الترتيب واجب في الرمي يجب أن يبدء بالجمرة العظمى . ثم الوسطى . ثم بحرة
العقبة فمن خالف شيئاً منها أو رماها منكوسة كان عليه الإعادة ومن يبدء بالجمرة العقبة
ثم الوسطى ، ثم الأولى أعاد على الوسطى ، ثم بحرة العقبة . فإن نسي فرمى من الجمرة
الأولى بثلاث حصيات ، ثم رمى الجمرتين الأخرتين على التمام أعاد الرمي عليها كلها
و إن كان قد رمى من الجمرة الأولى بأربع حصيات ورمى الجمرتين على التمام أعاد على
الأولى بثلاث حصيات ، وكذلك إن رمى من الوسطى أقل من الأربعة أعاد عليها و
على ما بعدها ، وإن رماها بأربعة أتمتها ولا إعادة عليه في الثانية وإن رمى الأولتين
على التمام ، ورمى الثالثة ناقصة تمعتها على كل حال لأنه لا يترتب عليها رمي آخر
ومن رمى بحرة بست حصيات وضاعت عنه واحدة أعاد عليها بحصاة وإن كان من القد
فإن لم يدر من أي الجمار ضاعت رمى كل جمرة بحصاة ولا يجوز أن يأخذ من حصي
الجمار فيرمي بها ، فإن رمى بحصاة فوقعت في محمله أعاد مكانها حصاة أخرى فإن
أصاب إنساناً أو دابة . ثم وقعت على الجمرة أجزأه .

و يجوز أن يرمي راكباً و ماشياً ، و يجوز الرمي عن العليل والمبطون والمغمى

عليه والصبي ولا بد من إذنه إذا كان عقله ثابتاً .

ويستحب أن يترك الحصى في كفه ثم يؤخذ ويرمي .

وينبغي أن يكبر الإنسان بمئتي عقيب خمس عشرة صلوات من الفريضة يبدأ بالتكبير يوم النحر بعد الظهر إلى صلاة الفجر من يوم الثالث وفي الأضحية عقيب عشرة صلوات يبدأ عقيب الظهر من يوم النحر إلى صلاة الفجر من اليوم الثاني من أيام التشريق ويقول في التكبير : الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر على ما هدانا وله الشكر على ما أولانا ، ورزقنا من بهيمة الأنعام ، ومن أصحابنا من قال : إن التكبير واجب ، ومنهم من قال : إنّه مسنون وهو الأظهر ، ولا يكبر عقيب النوافل ولا في الطرقات والشوارع لأجل هذه الأيام خصوصاً ، ولا يكبر أيضاً قبل يوم النحر في شيء من أيام العشر بحال .

﴿ فصل : في ذكر النحر بمئتي وداع البيت ﴾

﴿ ودخول الكعبة ﴾

النحر نهران : أولهما : اليوم الثاني من أيام التشريق ، وهو الثالث من يوم النحر . والثاني : يوم الثالث من التشريق ، وهو الرابع من النحر والمقام إلى النحر الأخير أفضل ، ولا يجوز النحر الأول إلا لمن أصاب النساء أو الصيد في إحرامه فإنه لا يجوز لهما أن ينفرا في الأول .

ويستحب للإمام أن يخطب لنفسه يوم النحر الأول ويعلم الناس جواز التعجيل والتأخير ، وإذا أراد أن ينفر في الأول فلا ينفر إلا بعد الزوال إلا لضرورة من خوف وغيره فإن عند ذلك يجوز أن ينفر قبل الزوال وله أن ينفر بعد الزوال ما بينه وبين غروب الشمس فإذا غابت لم يجز له النفر ، وعليه أن يبيت بمئتي إلى الغد وإذا نفر في النحر الأخير جاز له أن ينفر من بعد طلوع الشمس أي وقت شاء فإن لم ينفر وأراد المقام بمئتي جاز له ذلك إلا للإمام خاصة فإن عليه أن يصلي الظهر بمكة .

من نفر من منى ، و كن قد قضى مناسكه كلها جاز له أن لا يدخل مكة وإن كان قد بقي عليه شيء من المناسك ولابد له من الرجوع إليها ، والأفضل الرجوع إليها لوداع البيت على كل حال و طواف الوداع .

ويستحب أن يصلي الإنسان في مسجد منى وهو مسجد الخيف ، و كن رسول الله ﷺ مسجد عند المنارة التي في وسط المسجد وفوقها إلى القبلة نحو من ثلاثين ذراعاً و عن يمينها و يسارها مثل ذلك فمن استطاع أن يكون مصلاً فيه فليفعل .

ويستحب أن يصلي الإنسان ست ركعات في مسجد منى فإذا بلغ مسجد الحصاص وهو مسجد رسول الله ﷺ دخل واستراح فيه قليلاً ، واستلقى على قفاه . فإذا جاء إلى مكة فليدخل الكعبة إن تمكن منه سنة واستجاباً ، و الضرورة لا يترك دخولها مع الاختيار فإن لم يتمكن من ذلك فلا شيء عليه . فإذا أراد الدخول إلى الكعبة اغتسل سنة مؤكدة فإذا دخلها فلا يتمخط فيها ولا يبسق ، ولا يجوز دخولها بحذاء و يقول إذا دخلها : اللهم إني أتيتك قلت : و من دخله كن آمناً فأمني من عذابك عذاب النار . ثم يصلي بين الأسطواتين على الزحامة الحمراء ركعتين يقرأ في الأولى منهما حم السجدة ، و في الثانية عند آياتها . ثم يصلي في زوايا البيت كلها . ثم يقول : اللهم من تهيأ وتعباً . إلى آخر الدعاء . فإذا صلى عند الزحامة على ماقد مناه ، و في زوايا البيت قام واستقبل الحايط بين الركن اليماني والغربي و يرفع يديه عليه و يلتصق به و يدعو ثم يتحول إلى الركن اليماني فيفعل به مثل ذلك . ثم يأتي الركن الغربي و يفعل أيضاً مثل ذلك ثم يخرج .

ولا يجوز أن يصلي الفريضة جوف الكعبة مع الاختيار . فإن اضطر إلى ذلك لم يكن به بأس .

و النوافل فيها مندوب إليها فإذا خرج من البيت و نزل عن الدرجة صلى عن يمينه ركعتين . فإذا أراد الخروج من مكة جاء إلى البيت و طاف به إسبوعاً طواف الوداع سنة مؤكدة . فإن استطاع أن يستلم الحجر و الركن اليماني في كل شوط فعل و إلا افتتح به و ختم به وقد أجزأه . فإن لم يتمكن من ذلك أيضاً فلا شيء عليه . ثم

يأتي المستجار فيصنع عنده كما صنع يوم قدم مكة ويتخير لنفسه من الدعاء ما أراد .
ثم يستلم الحجر الأسود ، ثم يودع البيت ، ويقول : اللهم لا تجعله آخر العهد من
بيتك . ثم يأتي زمزم فيشرب منه ، ثم يخرج ويقول : أثبوت تائبون لرَبِّنا حامدون
إلى ربِّنا راجعون فإذا خرج من باب المسجد فليكن خروجه من باب الحناطين فيخرج
ساجداً ويقوم مستقبل الكعبة فيقول : اللهم إني أقبل على لا إله إلا الله .
ومن لا يتمكّن من طواف الوداع أو شغله شاغل عن ذلك حتى خرج لم يكن
عليه شيء .

وإذا أراد الخروج من مكة اشترى بغيره ثمراً وتصدق به ليكون كفارة لما عمله
دخل عليه في الإحرام إن شاء الله تعالى .

❦ (فصل : في ذكر تفصيل فرائض الحج) ❦

قد ذكرنا فرائض الحج فيما تقدم في اختلاف ضروب الحج وفصلناه بين الأركان
وما ليس بركن ، ونحن الآن نذكر تفصيل أحكامها إن شاء الله تعالى .
أما النية فهي ركن في الأنواع الثلاث من تركها فلا حج له عامداً كان أو ناسياً
إذا كان من أهل النية . فإن لم يكن من أهلها أجزأت نيته غيره عنه ، وذلك مثل
المغنى عليه يحرم عنه وليه وينوي وينعقد إحرامه ، وكذلك الصبي يحرم عنه وليه
وعلى هذا إذا فقد النية لكونه سكراناً ، وإن حضر المشاهد وقضا المناسك لم يصح
حجته بحال .

ثم الإحرام من الميقات وهو ركن من تركه متعمداً فلا حج له وإن نسيه ثم
ذكر وعليه الوقت رجع فأخرم من الميقات فإن لم يمكنه أحرم من الموضع الذي انتهى
إليه فإن لم يذكر حتى يقضى المناسك كلها روي أصحابنا أنه لا شيء عليه وتم حجته .
والتلبية الأربعة فريضة ، وليس بركن إن تركه متعمداً فلا حج له إذا كان
قادراً عليه فإن كان عاجزاً فعل ما يقوم مقامها من الإ شعار والتقليد ، وإن تركها ناسياً
لبس حين ذكر ولا شيء عليه .

و الطواف بالبيت إن كان متمتعاً ثلاثة أطواف : أو له طواف العمرة ، وهو ركن فيها فإن تركه متعمداً بطلت عمرته ، وإن تركه ناسياً أعاد على ما مضى القول فيه ، و الثالث : طواف النساء فهو فرض ، و ليس بركن فإن تركه متعمداً لم تحل له النساء حتى يقضيه ، ولا يبطل حجته ، وإن تركه ناسياً قضاءه ، وإن كان قارناً أو مفرداً طوافان طواف الحج وطواف النساء ، وحكهما ما قلناه في المتمتع .

و يجب مع كل طواف ركعتان عند المقام و هما فرضان فإن تركهما متعمداً ، قضاهما في ذلك المقام . فإن خرج سئل من ينوب عنه فيهما ولا يبطل حجته .

والسعي بين الصفا والمروة ركن فإن كان متمتعاً يلزمه سعيان : أحدهما للعمرة والآخر للحج ، وإن كان مفرداً أو قارناً سعى واحداً للحج فإن تركه متعمداً فلا حج له ، وإن تركه ناسياً قضاءه أي وقت ذكره .

و الوقوف بالموقفين : عرفات و المشعر الحرام ركنان من تركهما أو واحداً منهما متعمداً فلا حج له . فإن ترك الوقوف بعرفات ناسياً وجب عليه أن يعود فيقف بهما بينه و بين طلوع الفجر من يوم النحر . فإن لم يذكر إلا بعد طلوع الفجر و كان قد وقف بالمشعر فقد تم حجته ولا شيء عليه ، وإن أورد الحاج ليلاً وعلم أنه إن مضى إلى عرفات ووقف بها وإن كان قليلاً . ثم عاد إلى المشعر قبل طلوع الشمس وجب عليه المضى إليها و الوقوف بها . ثم يعود إلى المشعر . فإن غلب في ظنه أنه إن مضى إلى عرفات لم يلحق المشعر قبل طلوع الشمس اقتصر على الوقوف بالمشعر ، وتم حجته ولا شيء عليه من أدرك المشعر قبل طلوع الشمس فقد أدرك الحج وإن أدركه بعد طلوعها فقد فاتته الحج ، ومن وقف بعرفات . ثم قصد المشعر الحرام فعاقه في الطريق عائق فلم يلحق إلى قرب الزوال فقد تم حجته و يقف قليلاً بالمشعر . ثم يمضي إلى منى ، و من لم يكن وقف بعرفات وأدرك المشعر بعد طلوع الشمس فقد فاتته الحج لأنه لم يلحق أحد الموقفين في وقته ، ومن فاتته الحج أقام على إحرامه إلى انقضاء أيام التشريق ثم يجيء إلى مكة فيطوف بالبيت و يسمى و يتحلل بعمره . فإن كان قد ساق معه هدياً نحره بمكة و عليه الحج من قابل إن كانت حجة الإسلام ، وإن كانت تطوعاً كان بالخيار إنشاء حج وإنشاء لم يحج ولا يلزمه

لمكان الفوات حجة أخرى ، ومن فاته الحج سقطت عنه توابع الحج من الرمي ، وغير ذلك ، وإثما عليه المقام بمنى استجباً ، وليس عليه بها حلق ولا تقصير ولا ذبح ، وإثما يقصر إذا تحلل بعمره بعد الطواف والسعي ولا يلزمه دم لمكان الفوات .
 من كان متمتعاً بفاته الحج فإن كانت حجة الإسلام فلا يقضيها إلا متمتعاً لأن ذلك فرضه ولا يجوز غيره ، ويحتاج إلى أن يعيد العمرة في أشهر الحج في السنة المقبلة وإن لم يكن حجة الإسلام أو كان من أهل مكة حاضريها جاز أن يقضيها مفرداً وقارناً ، وإن فاته القران والأفراد جاز أن يقضيه متمتعاً لأنه أفضل .
 المواضع التي يجب أن يكون الإنسان مقيماً حتى يجزيه أربعة : الإحرام والوقوف بالموقفين ، والطواف ، والسعي . فإن كان مجنوناً أو مغلوباً على عقله لم ينعقد إحرامه إلا أن ينوي عنه وليه على ما قد مناه ، وما عداه صح منه .
 وصلوة الطواف حكمه حكم الأربعة سواء ، وكذلك طواف النساء ، وكذلك حكم النوم سواء ، والأولى أن نقول : صح منه الوقوف ، وإن كان نائماً لأن الغرض الكون فيه لا الذكر .

❖ (فصل : في الزيارات من فقه الحج) ❖

من أحدث حدثاً في غير الحرم فالتجأ إلى الحرم ضيق عليه في المطعم والمشرب حتى يخرج فيقام عليه الحد . فإن أحدث في الحرم ما يجب عليه الحد أقيم عليه لا ينبغي أن يمنع الحاج شيئاً من دور مكة ومنازلها لأن الله تعالى قال : «سواء الفاكف فيه والباد» ولا ينبغي لأحد أن يرفع بناء فوق الكعبة ومن وجد شيئاً في الحرم لا يجوز له أخذه . فإن أخذه عرفه سنة فإن جاء صاحبه وإلا كان مخيراً بين شيئين : أحدهما يتصدق به عن صاحبه بشرط الضمان إن لم يرض بذلك صاحبه ، والآخر أن يحفظه على صاحبه حفظ الأمانة ، وإن وجد في غير الحرم عرفه سنة وهو مخير بين ثلاثة أشياء : بين أن يحفظ على صاحبه أمانة ، وبين أن يتصدق عنه بشرط الضمان ، وبين أن يملكه لنفسه وعليه ضمانه ، ويكره الصلوة في طريق مكة في أربعة مواضع : البيداء وذات الصلاصل ، وضجنان ، وادي الشقرة .

و يستحب الإتمام في الحرمين مكة والمدينة مادام مقيماً وإن لم ينو المقام عشرة أيام وإن قصر فلا شيء عليه . فكذلك يستحب الإتمام في مسجد الكوفة ، وفي الحابر على ساكنه أفضل الصلوة والسلام . وقد رويت رواية أخرى في الإتمام في حرم حجة الله على خلقه أمير المؤمنين عليه السلام وحرم الحسين عليه السلام (١) فعلى هذه الرواية يجوز الإتمام في نفس المشهد بالنجف وخارج الحابر إلا أن الأحوط ماقدّمناه .

و يكره الحج والعمرة على الأبل والجلالات .

و يستحب لمن حج على طريق العراق أن يبدأ أو لا يزارق النبي صلى الله عليه وآله بالمدينة فإنه لا يأمن ألا يتمكن من العود إليها فإن بدء بمكة فلا بد له من العود إليها للزيارة . وإذا ترك الناس الحج وجب على الإمام أن يجبرهم على ذلك ، وكذلك إن تركوا زيارة النبي صلى الله عليه وآله كان عليه إجبارهم عليها .

و يجوز أن يستدين الإنسان ما يصح به إذا كان من ورائه مال إن مات قضى عنه فإن لم يكن له ذلك كره له الاستدانة .

و يستحب الاجتماع يوم عرفة والدعاء عند المشاهد ، وفي المواضع المعظمة ، وليس ذلك بواجب ، ويستحب لمن اعترف من الحج أن يعزم على العود إليه ، و يسئل الله تعالى ذلك .

و من جاور بمكة فالطواف له أفضل من الصلوة عالم بجاور ثلاث سنين . فإن جاورها أو كان من أهل مكة كانت له الصلوة أفضل ، ولا بأس أن يحج عن غيره تطوعاً إذا كان ميتاً فإنه يلحقه ثوابه إلا أن يكون مملوكاً فإنه لا يحج عنه .

و يكره المجاورة بمكة ، ويستحب إذا فرغ من مناسكه الخروج منها ، و من أخرج شيئاً من حصى المسجد الحرام كان عليه ردة .

و يكره أن يخرج من الحرمين بعد طلوع الشمس وقبل أن يسلي الصلوتين . فإذا صلاهما خرج إنشاء ، ولا أعرف كراهية أن يقال لمن لم تحج : ضرورة بلداً

(١) المروية في الاستبصار باب أنه يستحب إتمام الصلوة في حرم الكوفة والحائر ج ٢ ص ٢٢٤ الرقم ١ من حماد بن عيسى من أبي عبد الله عليه السلام قال ، من مغزون علم الله تعالى الإتمام في أربعة مواطن حرم الله ، وحرم رسوله صلى الله عليه وآله وحرم أمير المؤمنين وحرم الحسين عليهما السلام .

وردت بذلك ، ولأن يقال لحجة الوداع : حجة الوداع ولا أن يقال : شوط وأشواط بل ذلك كله في الأخبار ولا أعرف استحباباً لشرب نبيذ السقاية .

فإذا خرج الإنسان من مكة فليتوجه إلى المدينة لزيارة النبي ﷺ . فإذا بلغ إلى المعرس دخله وصلى فيه ركعتين استحباباً ليلاً كان أو نهاراً فإن جاوزه ونسي رجوع وصلى فيه راضطجع قليلاً ، وإذا انتهى إلى مسجد الغدير دخله وصلى فيه ركعتين . واعلم أن للمدينة حرماً مثل حرم مكة وحده ما بين لاتبها وهو من ظل عاير إلى ظل وغير لا يعصد شجرها ، ولا بأس أن يؤكل صيدها إلا ما صيد بين الحرمين . ويستحب لمن أراد دخول المدينة أن يغتسل ، وكذلك إذا أراد دخول مسجد النبي ﷺ فإذا دخله أتى إلى قبر النبي ﷺ وزاره فإذا فرغ من زيارته أتى المنبر فمسحه ومسح رمايته .

ويستحب الصلوة بين القبر والمنبر ركعتين فإن فيه روضة من رياض الجنة ، وقد روي أن فاطمة عليها السلام مدفونة هناك ، وقد روي أنها مدفونة في بيتها (٢) ، وروي أنها مدفونة بالبقيع وهذا بعيد ، والروايتان الأولى والثانية أشبه وأقرب إلى الصواب ، وينبغي أن يزور فاطمة عليها السلام من عند الروضة .

ويستحب المجاورة في المدينة وإكثار الصلوة في مسجد النبي ﷺ ، ويكره النوم في مسجد النبي ﷺ . ويستحب لمن له مقام بالمدينة أن يصوم ثلاثة أيام بها الأربعاء والخميس والجمعة ، ويصلي ليلة الأربعاء عند أسطوانة أبي لبابة ، وهي أسطوانة التوبة ويقعد عندها يوم الأربعاء ، ويأتي ليلة الخميس الأسطوانة التي تلي مقام رسول الله ﷺ ومصلاه ويصلي عندها ويصلي ليلة الجمعة عند مقام النبي ﷺ ، ويستحب أن يكون هذه الثلاثة أياماً معتكفاً في المسجد ولا يخرج منه إلا للضرورة ، ويستحب إتيان المساجد كلها بالمدينة وهي مسجد قبا ومشربة أم إبراهيم عليه السلام ، ومسجد الأحزاب وهو مسجد القح ومسجد الفضيح وقبور الشهداء كلهم ويأتي قبر حمزة عليه السلام بأحد ولا يتركه إلا عند الضرورة إن شاء الله تعالى .

(٢) روى في الكافي باب مواد الزهراء عليها السلام ج ١ ص ٤٦١ الرقم ٩ عن محمد ابن أبي نصر قال : سألت الرضا عليه السلام عن قبر فاطمة عليها السلام فقال : دفنت في بيتها فلما زادت بنو أمية في المسجد صارت في المسجد .

﴿ كتاب الضحايا والعقيقة ﴾

﴿ فصل : في ذكر حقيقة الضحية وجمل من أحكامها ﴾

الضحايا جمع ضحية مثل هديّة وهدايا. والأضاحي جمع أضحية مثل أمنيّة وأمانى وأضحى جمع أضحاة مثل أرطاة وأرطا لضرب من الشجر . فإذا ثبت ذلك فهي سنة مؤكدة وليس بفرض ولا واجب وروي أنس عن النبي ﷺ أنه ضحّا بكبشين أقرنين أملحين . فالأقرن معروف وأما الأملح فقال أبو عبيد : مافيه بياض وسواد واليباض أغلب ، وروي أن رسول الله ﷺ أمر بكبش أقرن يطلّ في سواد وينظر في سواد ويترك في سواد فأتى به فضحى به فأضجعه وذبحه وقال : بسم الله اللهم تقبل من عبد وآل عبد ، ومن أمة عبد وقال أهل اللغة : معنى السواد في هذه المواضع : أي كفن أسود اليدين والعينين والركبتين وقال أصحاب التأويل : يطلّ في سواد وينظر في سواد معناه لكثرة شحمه ولحمه ما يطلّ في ظلّ نفسه وينظر فيه ويترك فيه .

ومن اشترى أضحية في أوّل العشر لا يكره له أن يحلق رأسه ، ولا يقلم أظفاره حتى يضحي بل فعله جائز ولا دليل على كراهيته .

يجوز ذبح الأضحية ونحرها في منزله و غير منزله أظهرها أو سترها ، و ليست كالهدايا التي من شرطها الحرم لأن النبي ﷺ ضحى بالمدينة على مارويئاه ، وعليه الإجماع قولاً وعملاً .

و الأضحية تختص بالنعم : الإبل والبقر والغنم ، ولا يجوز في غيرها بلا خلاف والكلام في أربعة فصول : في أسنانها ، وبيان الأفضل منها ، وألوانها ، وصفاتها .

فأما السنّ فأقلّ ما يجزى الثنيّ من الإبل والبقر والغنم ، والجذع من الضأن . فالثنيّ من الإبل ما استكمل خمس سنين ودخل في السادسة ، والثنيّ من البقر والغنم ما استكمل سنتين ودخل في الثالثة . والجذع من البقر والغنم ما استكمل سنة واحدة ودخل في الثانية ، ومن الضأن فإن كان بين شاتين أجذع لسنة أشهر أو سبعة

وإن كان بين هرمين فإنه يجذع لثمانية أشهر ، وأما الجذعة من المعز لا يجزى .
وأما الأفضل فالثني من الإبل والبقر . ثم الجذع من الضأن . ثم الثني من
المعز هذا إذا أراد الأفراد بالبدنة فإن أراد الاشتراك في سبع بدنة أو بقرة فالأفراد
بالجذع من الضأن أفضل .

والألوان فأفضلها أن تكون بيضا فيها سواد في المواضع التي ذكرناها في الخبر
فإن لم يكن فالعقرى ^(١) فإن لم يكن فالسواد .

وأما الصفات فأن تكون مع هذا اللون جيئة السمن لقوله تعالى « ومن يعظم
شعائر الله فإنتها من تقوى القلوب » ^(٢) قال ابن عباس : يعنى استسمانها واستحسانها ، و
روي عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال : لا تبع إلا مسنة ولا يبتع إلا سمينه فإن أكلت
أكلت طيباً ، وإن أطعمت أطعمت طيباً .

وأما العيوب فضربان :

أحدهما يمنع الإجزاء ، والثاني : مايكره وإن أجزأ . فالتى تمنع الإجزاء
مارواه البراء بن عازب عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه : العور البيّن عورها ، والمریضة البيّن
مرضها ، والعرجاء البيّن عرجها ، وروي البيّن ضلعها ، والكسير التى لا تنقى
وفي بعضها ، والعجفاء التى لا تنقى ، والعجفاء الشديدة الهزال ، وكذلك الكسير يعنى
تخطمت وتكسرت ، وقوله التى : لا تنقى يعنى التى لا منخ لها ، والنقى المنخ ، والعضباء
لا تجزى ، وهى التى انكسر قرننها الظاهر والباطن ، ولا يجوز الخصى ويجوز الموجه .
وأفضل الأضاحى ذوات الأرحام إذا كان من الإبل والبقر ومن الغنم فحلا ،
ولا يجوز التضحية بالثور ، ولا بالجمل بمنى ، ويجوز ذلك في الأمصار ، فأما مايكره
ولا يمنع الإجزاء والجلحاء ، وهى التى لم يخلق لها قرن ، والقصماء وهى التى قد انكسر
عمد القرن الباطن فإن هذا القرن غلاف القرن الآخر ، ومن العيوب مارواه علي عليه السلام
قال : أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نستشرف العين والأذن ولا نضحى بعور ولا بمقابلة ولا

(١) قال فى المصباح . المقررة ، وزان غرقه ، بياض ليس بخالص .

(٢) الحج ٣٢ .

مدابرة ولا خرقاء ولا شرقاء قوله عليه السلام: "أن تستشرف العين والأذن معناه يشرف عليهما ويتأملهما ، والمقابلة : ما قطع من مقدم أذنها وبقي معلقاً بها كالزئمة . والشرقاء ماشق أذنها وبقيت كالشاختين . والمدابرة : أن يصنع بمستدير أذنها هكذا ، والخرقاء التي أثقبت أذنها من الكي" . فكل هذا مكروه فإن ضحاً بها جاز ، ومن العيوب ما روي عقبة بن عبد السلمي قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المصفرة ، والمستأصلة ، والنجقاء والمشيعه والكسراء . فالمصفرة : التي يستأصل أذنها حتى يبد وصماخها . فهذه لا تجزى لأنها ناقصة عضو . والمستأصلة : هي التي كسر قرننها وعصب من أصلها فقد بينا أنها لا تجزى . والنجقاء : هي التي قلعت عينها وهذه لا تجزى . والمشيعه : هي التي تأخر عن الغنم وتكون أبداً في آخر القطيع ، وإن كان هذا التأخير كسلاً أجزاً ، وإن كان لهنزال وممرض لم يجزء ، والكسراء ذكرتها .

وقت الذبح يدخل بدخول يوم الأضحى إذا ارتفعت الشمس ومضى مقدار ما يمكن صلوة العيد والخطبتين بعدها أقل ما يجزى من تمام الصلوة وخطبتين خفيفتين بعدها .

وأما كيفية الذبح فلا تختص الأضحية بل الأضحية وغيرها سواء وموضعها الذبايح غير أنها تذكرها ههنا ، والكلام في الذكاة في فصلين : الكمال والأجزاء . فالكمال بقطع أربعة أشياء : الحلقوم والمرى والودجين ، والحلقوم : مجرى النفس والنفس من الرية . والمرى : تحت الحلقوم ، وهي مجرى الطعام والشراب . والودجان : عرقان محيطان بالحلقوم ، وعندنا أن قطع الأربعة من شرط الأجزاء ، وفيه خلاف لأن عند قطعها مجمع على ذكاتها .

والسنة في الأبل النحر وفي البقر والغنم الذبح بإخلاف ، والنحر أن يأخذ حربة أو سكينه فيغرزها في ثغرة النحر وهي الوهدة في أعلا الصدر وأصل العنق ، والذبح فهو الشق والفتح وموضعه أسفل مجامع اللحين وهو آخر العنق . فإن ذبح الكل أو نحر الكل لا يجوز عندنا ، ولا يجوز تقطيع لحمها قبل أن تبرد فإن خولف وقطع قبل أن تخرج الروح لا يحل عندنا ، والنخع مكروه بإخلاف وهو الفرس ، وهو

أن يبالغ بالذبح بعد قطع الحلقوم وغيره حتى يصل إلى النخاع وهو العرق الأبيض في جوف خرز الظهر ، وهو من عجب الذنب إلى الدماغ هذا قول أبو عبيدة ، وقال : أبو عبيد : النخع كما قال : هو الفرس ، والفرس هو الكسريقال : فرست الشيء أى كسرتة منه فريسة الأسد وهو مكروه بلاخلاف .

ويستحب أن يلي ذباجة أضحيتد بيده لأن النبي ﷺ كذا فعل فإن استناب الغير جاز ، وينبغي أن يكون النايب مسلماً عارفاً فإن كان بخلاف ذلك فإنه لايجزى . ذباجة المرأة جائزة بلاخلاف سواء كانت حاملاً ، أو حائلاً أو طاهراً أو حائضاً أو نفساء ، وروي أن النبي ﷺ أمر نسائه أن يلين ذبح هديهن .

و ذبيحة الصبي تؤكل مراهماً كان أو غير مراهماً إذا كان يحسن ذلك والأخرس تؤكل ذبيحته وإن لم يسم لأنه من أهل التسمية .

ويكره ذباجة السكران والمجنون ، لأنهم لا يعرفون موضع الذبح ، ولاخلاف أن الأفضل أن يكون الذابح مسلماً بالغاً فقيهاً لأنه صحيح الاعتقاد والقصد عارف بوقت الذبح ومحل الذكاة ، وما يحتاج أن يذكى ويذكابه فإن لم يكونوا رجالاً فالنساء لأنهن مكلفات فإن لم يكن فالصبيان فإن لم يكن فالسكران والمجنون وفي أصحابنا من أجاز ذبايح أهل الكتاب ، والأحوط ألا يجوز .

استقبال القبلة بالذباجة مستحبة عند الفقهاء وعندنا شرط في الاجزاء . والتسمية عندنا واجبة وهي شرط في الاستباحة والدعاء مستحب .

والذبح من القفا يقال له : القفية فمتى ذبحها من غير المذبح من القفا أو من غير صفحة العنق فجز رأسها فإن كان فيها حياة مستقرة بعد قطع الرقبة وقبل قطع الحلقوم والمرء حل أكلها إذا ذبحت وإن لم يكن فيها حياة مستقرة لم يحل أكلها ، وإنما يعرف ذلك بالحركة فإن كانت الحركة قوية بعد قطع العنق قبل قطع المرء والودجين وغيرهما حل أكلها ، وإن لم يكن هناك حركة لم يحل أكلها .

إذا اشترى شاة تجزى في الأضحية بنيتها أنها أضحية ملكها بالشرء وصارت أضحية ، ولا يحتاج أن يجعلها أضحية بقول ولا نية مجددة ولا تقليد وإشعار لأن

ذلك إما يراعى في الهدى خاصة فإذا ثبت ذلك أو كانت في ملكه فقال : قد جعلت هذه الضحية فقد زال ملكه عنها وانقطع تصرفه فيها فإن باعها فالبيع باطل لأنه باع مال غيره فإن كانت قابضة ردّها وإن ماتت فعليه ضمانها ، وهكذا لو أتلّفها قبل وقت الذبح كان عليه ضمانها والضمان يكون بقيمتها يوم أتلّفها فإن وجد بالقيمة شاتين يجزى كل واحدة منهما في الضحية فعليه إخراجهما ، وإن لم يجد شاتين بل فضل مالا يتسع لشراء شاة نظرت فإن كان يسيراً لا يمكن أن يشتري به سهم من حيوان يجزى في الضحية يتصدق به ، وإن أمكن أن يشتري به سهم من شاة فعليه أن يشتري بذلك سهماً من حيوان ويجزيه أن يتصدق بالفضل وإن كان الأفضل الأول .

وإن وجد بالقيمة شاة من غير أن يفضل منها شيء اشتراها ولا كلام فإن أتلّفها أجنبي فعليه قيمتها . فإن وجد بقيمتها وقت التلف فلا كلام ، وإن فضل به فحكم ذلك ماضى سواء ، وإن اشترى شاة وجعلها الضحية زال ملكه على ماضى فإن أصاب بها عيباً لم يكن له ردّها لأنها خرجت من ملكه وله الرجوع بالأرض فإذا أخذ الأرض صرفه إلى المساكين على ماضى ، وإن وجد به الضحية أو سهماً من الضحية فعل وإلا تصدّق به .

إذا اشترى شاة فجعلها الضحية فإن كان حاملاً تبعها ولدها ، وإن كانت حائلاً فعملت فمثل ذلك لما روى عن علي عليه السلام أنه رأى رجلاً يسوق بدنة معها ولدها فقال : لا يشرب من لبنها إلا ما فضل عن ولدها فإذا كان يوم النحر فأحرها ولدها عن سبعة فأمره بذبحها ولدها ، وأما اللبن فإن كان لها ولد يحتاج إلى لبنها فإن كان وفق كفايته لم يكن له الشرب منها لما تقدم من الخبر ، وإن فضل عن ولدها شيء أولم يكن لها ولد أو كان لها ولد فاستغنى عنه أومات كان له أن يحلبها ، وكذلك له أن يركبها ركوباً غير قادح فإذا ثبت أن له أن يحلبها فالأفضل أن يفرقه في المساكين ، وإن شربه كان له ذلك للخبر الذي قدّمناه عن علي عليه السلام وأما جزء صوفها فإن كان لا يستخر ببقائه عليها لم يكن له جزء منها لأنه لا ضرر في بقاءه ، وإن كان في بقاءه نفع لها بأن يدفع عنها شدة الحر والبرد لم يكن له جزء ، وإن كان في جزءه مصلحة كالربيع

الذي يستريح بجزءه ويخف ويسمن كلن له جزءها . فإذا جزءه تصدق به على المساكين استحباباً ، وإن اتفق به هو كلن جائزاً .

إذا أوجب على نفسه أضحية بعينها سليمة من العيوب ثم حدث بها عيب يمنع من جواز الأضحية كالعور والعرج والعجاف ونحوها على ما بها من العيب أجزأه ، وكذلك حكم الهدايا . إذا كانت الأضحية واجبة في ذمته بالنذر بأن يكون لذراً أضحية لزمته سليمة من العيوب فإن عيّن في شاء بعينها تعيّنت فإن عابت قبل أن ينحرها عيباً يمنع الأجزاء في الأضحية لم يجزءه عن التي في ذمته ، وعليه إخراج التي في ذمته سليمة من العيوب .

إذا عيّن أضحية ابتداء وبها ما يمنع من الأضحية الشرعية كالصغر والعيب المانع منها من المرض والعور والعجاف أخرجها على عيبها لأنه قد زال ملكه عنها غير أنها لا يكون أضحية شرعية لخبر البراء فإذا ثبت أنها لا يكون أضحية فإنه ينحرها ويكون قرينة ثابت عليها وتسمى أضحية مجازاً كما روى عن ابن عباس - رضي الله عنه - أنه اشترى لحماً بدرهمين وسمّاه أضحية . فإذا ثبت هذا فإن ذبحها والعيب قائم فلا كلام ، وإن زال عيبها قبل الذبح مثل أن زال المرض والعرج والهزال والعور فإنها لا تقع موقع الشرعية أيضاً لأنه أوجب ما لا يجزى في الأضحية وزال ملكه عنها وانقطع تصرفه منها لأن الاعتبار بحال الإيجاب لأن الملك به يزول فإن كانت سليمة أجزأت ولا يراعى حدوث عيب بها ، وإن كانت معيبة لم يجزء ، وإن زال عيبها إذا أوجب أضحية بعينها زال ملكه على ما بينناه فإن بقيت على ما هي عليه حتى نحرها فلا كلام فإن ضلّت أو غصبت أو سرقت لم يلزمه البديل بخلاف فإن عادت نظرت فإن كن وقت الذبح باقياً ، وهو آخر التشريق ذبحها وكان أداء وإن فات الوقت ذبحها وكان قضاء إذا عيّن أضحية بالنذر . ثم جاء يوم النحر ودخل وقت الذبح فذبحها أجنبي بغير إذن صاحبها وقعت موقعها . ثم ينظر فإن نقصت بالذبح فعلى الذابح ما نقصت به فيقال : كم كانت تساوي حسنة قالوا عشرة ، وبعد الذبح تسعة فقد نقصت درهماً فعليه أن يرد الدرهم ويتصدق به مع اللحم على المساكين إلا أن يوجد بالأرض أضحية

أو سهم منها فإنه يفعل ذلك على ما بيناه .

يكراه الذبح ليلاً إذا كان غير الأضحية والهدايا لنهي النبي ﷺ عن ذلك وكذلك يكراه التضحية وذبح الهدي ليلاً فإن خالف فقد وقعت موقعها .

إذا ذبح أضحية مسنونة وهدياً تطوعاً يستحب أن يأكل منه لقوله تعالى « فكلوا منها وأطعموا القانع والمعتز »^(١)، وروى عن النبي ﷺ أنه أهدى مائة بدنة فلما تحرت أمر أن يأخذ من كل واحدة بضعة . ثم أمر فطبخت فأكل من لحمها وحسبوا من مرقها^(٢) والأكل مستحب غير واجب والكلام في فصلين :

أحدهما : ما يجوز أكله ، والآخر ما يستحب منه ، وأما الجواز فله أكل الكل إلا اليسير يتصدق به ، والمستحب أن يأكل الثلث ويتصدق بالثلث ويهدي الثلث ، ولو تصدق بالجميع كان أفضل فإن خالف وأكل الكل غرم ما كان يجزيه التصدق به وهو اليسير ، والأفضل أن يغم الثلث وإن نذر أضحية فليس له أن يأكل منها .

والهدي على ضربين : تطوع وواجب . فإن كان تطوعاً فالحكم فيه كالأضحية المسنونة سواء ، وإن كان واجباً لم يحل له الأكل منه والحكم في جلد الأضحية كالحكم في لحمها ، ولا يجوز بيع جلدها سواء كانت واجبة أو تطوعاً كما لا يجوز بيع لحمها وتحصى من مرقها : وفي خبر آخر أنه أمر علياً فأخذ من كل بدنة بضعة فطبخت فأكلها من لحمها^(٣) فإن خالف تصدق بثمانه .

العبد القن والمدبر وأُم الولد كل هؤلاء غير مخاطبين بالأضحية لأنه لا ملك لهم فإن ملكه السيد مالا فإنه يملك التصرف فيه فإن كان تملكه مطلقاً بجميع وجوه التصرف صح منه الأضحية ، وإن كان ملكه تصرفاً مخصوصاً لم يتجاوز ما ملكه إتياءه ، وأما المكاتب فإن كان مشروطاً عليه فإنه لا يضحى بغير إذن سيده لأنه بحكم المملوك ، وإن كان مطلقاً وقد تحرر منه شيء فإنه يصح أن يملكه بما فيه من الحرية فإذا ملك به شيئاً كان ملكه صحيحاً ، ويجوز له أن يضحى كما يجوز أن يتصدق بما

(١) الحج ٣٦ ،

(٢) رواه في الكافي باب الأكل من الهدي الواجب ج ٣ ص ٤٩٩ الرقم ١ مع اختلاف يسير .

(٣) رواه في التهذيب باب الذبح ج ٥ ص ٢٢٣ الرقم ٧٥٢ .

ملكه من الحرية .

يجوز للسبعة ان يشترکوا في بدنة أو بقرة في الضحايا والهدايا سواء كانوا مقترضين عن نذر أو هدايا الحج أو متطوعين كالهدايا والضحايا المتطوعة سواء كانوا أهل خوان واحد أو بخلاف ذلك ، والأحوط إذا كان فرساً ألا يجزى الواحد إلا عن واحد ، وإنما الاشتراك يجزى في المسنون ، وقد روى جواز الاشتراك من سبعين ^(١) . فإذا ثبت هذا فمتى نحر سبعة بدنة أو بقرة فإن كانوا مقترضين أو متطوعين أو منهما سلمت بعد النحر إلى المساكين يقتسمونها كيف أحبوا وأبروا ، وإن تولّى القسمة بنفسه كان أفضل فإن كان منهم من يريد لحماً فإنما يجوز ذلك في التطوع بها دون المقترض ، وإذا كان كذلك فلا بد من القسمة ، فإن قسم وأعطاه حقه جاز وإن سلم إلى المساكين فيقاسمهم صاحب اللحم جازاً أيضاً ، وقد بينا أن الأيام المعلومات عشر ذى الحجة آخرها غروب الشمس يوم النحر ، والأيام الم معدودات أيام التشريق وآخرها غروب الشمس من التشريق ، ويوم النحر من أيام النحر بلا خلاف ، ولا بأس بأكل لحوم الضاحي بعد ثلاثة أيام واذخارها ، ولا يجوز أن يخرج من منى من لحم ما يضحيه ولا بأس بإخراج السنام منه ، ولا بأس أيضاً بإخراج لحم ضحاه غيره ، ومن لم يجد الأضحية جاز أن يتصدق بثمنها فإن اختلف أثمائها نظر إلى الثمن الأول والثاني والثالث وجمعها . ثم تصدق بثلتها ولا شيء عليه .

❦ (فصل : في ذكر العقيقة وأحكامها) ❦

العقيقة عبارة عن ذبيح شاة عند الولادة كما أن الوليمة طعام النكاح ، والعقيقة في اللغة : شعر المولود إذا جمع ومن شأنه وهو المستحب أن يحلق يوم السابع ويذبح عنه في يوم حلقه فسميت عقيقة لمجاورتها يوم الحلق كما قالوا للزوجة : طعينة . و

(١) روى في الكافي باب البدنة والبقر عن كم تجزى ج ٤ ص ٤٩٦ الرقم ٤ عن حمران قال ، عزت البدن سنة بمعنى حتى بلغت البدنة مائة دينار فسل أبو جعفر عليه السلام عن ذلك فقال : اشترکوا فيها قال : قلت : كم قال : ما خف هو أفضل . قلت : من كم تجزى قال ، عن سبعين ، والتهديب باب الدبيع ج ٥ ص ٢٠٩ الرقم ٧٠٣ .

الظئينة الناقاة التي تحملها و تظعن عليها . فإذا ثبت ذلك فهي سنة مؤكدة ثابتة و ليست بفرض ولا واجب . والكلام فيها في فصلين في المقدار و الوقت :
فالمقدار أن يذبح عن الغلام بفعل ، و عن الأُشي بأُشي ويكون ذلك من الضأن لا غير .

و الوقت فالمستحب أن يعق يوم السابع لما روى عن النبي ﷺ أنه قال كل غلام رهينة بعقيقته يذبح عنه يوم سابعة و يحلق ويسمى ، و روى عنه ﷺ أنه عق عن الحسن يوم السابع ، ولا ينبغي أن يمس رأسه بشيء من دمه ، و متى لم يعق الوالد عن ولده و أدرك عق عن نفسه استحباباً و لا يقوم مقام العقيقة الصدقة بثمنها ، و من لا يقدر عليها فلا شيء عليه فإن قدر فيما بعد قضاها .

و يستحب أن يتصدق بوزن شعر رأسه ذهباً أو فضة و يكون مع العقيقة موضعاً واحداً و كل ما يجزى في الأضحية يجزى في العقيقة و ما لم يجز هناك لم يجز عنها . و متى لم يوجد الكباش ولا النعجة جاز جعل كبير ، و يستحب أن يفصل الأعضاء تفصيلاً و لا يكسر لها عظم تفالاً بالسلامة بترك الكسر ، و ينبغي أن يعطى القابلة ربعا فإن كانت ذميّة أعطيت ربع ثمنها ، وإن لم يكن له قابلة أعطيت أمه ربعها تصدق به ، و لا تأكل منها . وإن كانت القابلة أم الرجل أو من هو في عياله لم يعط من العقيقة شيئاً ، و لا يجوز أن يأكل الأبوان منها شيئاً على حال .

و يستحب أن يطبخ اللحم و يدعا عليه جماعة من المؤمنين ، و كلما كثر عددهم كان أفضل ، وإن فرق اللحم على الفقراء كان أيضاً جازراً .



فهرس الجزء الاول من كتاب المبسوط

الصحيفة	الموضوع
٢	مقدمة المؤلف
٤	كتاب الطهارة
٥	في حقيقة الطهارة وجوبها ، وكيفية أقسامها
٥	أقسام المياه وأحكامه
٦	حدّ الكر وذكر الأقوال فيه
٩	في حكم الإناثين المشتبهين
١٠	الأشبار وأقسامه ، والإشارة إلى أحكامها
١١	حكم الماء المستعمل في رفع الحدث والغيب
١٣	حكم الأواني والأوعية والظروف إذا حصل فيها نجاسة
١٦	مقدّمات الوضوء
١٩	النّية واشتراطها في الطهارة
٢٠	كيفية الوضوء و بيان أحكامه
٢٣	حكم من ترك الطهارة متعمداً أو ناسياً
٢٦	نواقض الوضوء
٢٧	غسل الجنابة وأحكامها
٣٠	التيمم وكيفية وأحكامه
٣٥	كيفية تطهير الثياب والأبدان من النجاسات
٤٠	الأغسال المفروضة والمسنونة
٤٠	الحيض و حقيقته وأحكامه

الموضوع	الصفحة
الاستحاضة وأقسامها وأحكام المضطربة	٣٥
النفاس وأحكامه	٤٨
كتاب الصلوة	٧٠
أقسام الصلوة وأعدادها وعدد ركاتها في السفر والحضر	٧٠
المواقيت ، والإشارة إلى الوقتين لكل فريضة	٧٢
القبلة وأحكامها وحكم المشاهد والنائي	٧٧
ما يجوز الصلوة فيه من اللباس	٨٢
ما يجوز الصلوة فيه من المكان	٨٣
الستر والساتر	٨٧
ما يجوز السجود عليه وما لا يجوز	٨٩
حكم الثبوت والبدن والأرض إذا أصابته النجاسة	٩٠
الأذان والإقامة وذكر فصولهما وأحكامهما	٩٥
ما يقارن حال الصلوة	٩٩
القيام وذكر أحكامه في الصلوة	١٠٠
النية وبيان أحكامها	١٠١
تكبيرة الافتتاح وبيان أحكامها	١٠٢
القرآن وأحكامها	١٠٥
الركوع والسجود وأحكامهما	١٠٩
التشهد وأحكامه	١١٥
تروك الصلوة وما يقطعها	١١٧
أحكام السهو والشك في الصلوة	١١٩
حكم قضاء الصلوات ، وحكم تاركها	١٢٥
ذكر صلوة أصحاب الأعداء	١٢٩

الموضوع	الصفحة
التوافل من الصلوة	١٣١
التوافل الزائدة في شهر رمضان	١٣٣
صلوة الاستسقاء	١٣٤
صلوة المسافر	١٣٦
صلوة الجمعة	١٤٣
صلوة الجماعة	١٥٢
صلوة الخوف	١٦٣
صلوة العيدين	١٦٩
صلوة الكسوف	١٧٢
أحكام الجنائز	١٧٤
كتاب الزكاة	١٩٠
حقيقة الزكاة وما يجب فيها و بيان شروطها	١٩٠
زكاة الأبل	١٩١
زكاة البقر	١٩٧
زكاة الفتم	١٩٨
زكاة الذهب والفضة	٢٠٩
زكاة الفلأل	٢١٤
مال التجارة هل فيه زكاة أم لا ؟	٢٢٠
وقت وجوب الزكاة وتقديمها قبل وجوبها أو تأخيرها	٢٢٧
اعتبار النية في الزكاة	٢٣٢
حكم مال الأطفال و المجانين	٢٣٤
حكم الأراضى الزكوى	٢٣٥
ما يجب فيه الخمس	٢٣٦

الموضوع	الصفحة
زكاة الفطرة	٢٣٩
قسمة الزكاة والأخماس والأفقال	٢٤٢
أحكام المستحقين	٢٥٢
من يأخذ الصدقة مع الغنى والفقير ومن لا يأخذها إلا مع الفقر	٢٥٥
قسمة الأخماس	٢٦٢
الأفقال ومن يستحقها	٢٦٣
كتاب الصوم	٢٦٥
حقيقة الصوم وشرائط وجوبه	٢٦٥
علامة شهر رمضان ، و وقت الصوم والإفطار	٢٦٧
ما يمسك عنه الصائم	٢٦٩
النية وأحكامها في الصوم	٢٧٦
أقسام الصوم	٢٧٩
حكم نذو الأعدار من المريض والمسافر وغيرهما	٢٨٣
قضاء ما فات من الصوم	٢٨٦
كتاب الاعتكاف	٢٨٩
حقيقة الاعتكاف وشروطه وأقسامه	٢٨٩
ما يمنع الاعتكاف منه وما لا يمنع	٢٩٢
ما يفسد الاعتكاف وما يلزمه من الكفارة	٢٩٣
كتاب الحج	٢٩٦
حقيقة الحج والعمرة وشرائط وجوبهما	٢٩٦
أنواع الحج وشرائطها	٣٠٦
المواقيت وأحكامها	٣١١

الموضوع	الصفحة
كيفية الإحرام	٣١٤
ما يجب على المحرم اجتنابه	٣١٧
الاستيجار للحج	٣٢٢
حكم الصيد والمكاتبين والمدبرين في الحج	٣٢٧
حكم الصبيان في الحج	٣٢٨
حكم النساء في الحج	٣٣٠
حكم المحصور والمصدود	٣٣٢
ما يلزم المحرم من الكفارة بما يفعله من المحضورات عمداً أو ناسياً	٣٣٦
دخول مكة والطواف بالبيت	٣٥٥
السمي وأحكامه	٣٦١
الإحرام بالحج وتزول منى وعرفات والمشر	٣٦٣
تزول منى بعد الإفاضة من المشر وقضاء المناسك بها	٣٦٨
النفر بمنى ووداع البيت ودخول الكعبة	٣٨٠
تفصيل فرائض الحج	٣٨٢
الزيادات من فقه الحج	٣٨٣
كتاب الضحايا والعقيقة	٣٨٧
حقيقة الضحية وأحكامها	٣٨٧
العقيقة وأحكامها	٣٩٣
فهرس المطالب	٣٩٧

